



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١١٢)

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

الجدار العازل الإسرائيلي

دراسة في السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي

(٢٠٠٢ - ٢٠١٤)



الدكتور سعيد يقين



الجدار العازل الإسرائيلي

دراسة في السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي

(٢٠٠٢ - ٢٠١٤)

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١١٢)

وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية

الجدار العازل الإسرائيلي(*)

دراسة في السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي (٢٠٠٢ - ٢٠١٤)

الدكتور سعيد يقين

(*) في الأصل أطروحة قدّمت بعنوان: «الجدار العازل الإسرائيلي: دراسة في السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧)»، وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الدراسات العليا، عام ٢٠١١، بإشراف د. نورهان الشيخ، وقد أجرى الباحث تعديلات محددة على النص الأصلي لتشمل حتى عام ٢٠١٤.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

يقين، سعيد

الجدار العازل الإسرائيلي: دراسة في السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي (٢٠٠٢ – ٢٠١٤)/ سعيد يقين.

٣٩٩ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١٢. وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

ببليوغرافية: ص ٣٤٩ ـ ٣٨٧.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-692-9

١. جدار الفصل (الضفة/ إسرائيل). ٢. القضية الفلسطينية.
٣. النزاع العربي – الإسرائيلي. ٤. التفرقة العنصرية.
٥. التطهير العرقي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

956.953044

العنوان بالإنكليزية

Israeli Separation Wall

Study in Demographic and Ethnic Cleansing (2002-2014)

By Said Yaqin

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥

إهــداء

إلى إخوتي طلائع شهداء المقاومة الشعبية المتصاعدة

محمد ريان

محمد بدوان

زكريا محمود عيد

ضياء أبو عيد

الذين ارتقوا إلى العلا خلال مقاومة جدار الفصل العنصري في القدس. فكانوا منارات ألهمت العمل الشعبي المقاوم للجدار في فلسطين. الذين رووا بدمائهم أزهار شقائق النعمان، وصانوا ذكرياتنا الجميلة في كرومنا العتيقة، حافظين عهدنا:

«أن لا يمر هذا الجدار إلا على صدورنا».

«سنظل نحلم بأرض لا يعلّقها من عنقها الطغاة».

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

شكر وعرفان

بخالص من الشكر والتقدير أتقدم من الأستاذة الدكتورة المشرفة نورهان الشيخ التي كان لسعة قلبها وصواب توجيهاتها ما مكنني من إنجاز هذا البحث، كما أتقدم من الأستاذ الدكتور والأب الفاضل السيد غانم الذي أحاطني وأمدني بأسباب الصبر ومعاينة الآراء ببصيرة نافذة. شاكراً له تفضله بقبول عضوية ورئاسة لجنة النقاش والحكم. كما يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة سفير فلسطين في القاهرة الدكتور بركات الفرا الذي آثر رغم انشغاله الدائم وتفضل مشكوراً بالقبول عضواً من الخارج في اللجنة.

وأود أن أعرب باسمي واسم عائلتي عن شكرنا وتقديرنا إلى كافة الأساتذة الأجلاء والعاملين في مختلف دوائر كلية السياسة والاقتصاد - جامعة القاهرة، الذين احتضنوا وجودنا على أرض مصر الخالدة وأحاطونا بالرعاية والدعم مما كان له أعظم الأثر في مواصلة الدراسة ومواجهة آثار الابتعاد عن الأهل والوطن.

والشكر موصولٌ إلى الأستاذ غازي فخري مرار المستشار الثقافي السابق الذي أخذ بيدنا منذ دخولنا أرض مصر العزيزة، وكافة العاملين في سفارة فلسطين الذين يسروا لنا سبل الدعم والمساندة.

وأتقدم بالشكر إلى كل من آزرني، وأدعو الله أن يجزيهم خير الجزاء. وأخص بالذكر المفكر المرحوم الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري الذي أنحني له في هذه اللحظة احتراماً.

الباحث

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

المحتويات

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

خلاصة الكتاب

الجدار!!! تلك المفردة الأبشع في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني في فلسطين، وتلك اللفظة الأعمق دلالة على عنف الظاهرة الاستعمارية في فلسطين كعلامة فارقة صهيونية في سجل الحركات الاستعمارية التي أفرغت حمولتها التدميرية على الشعوب والأقاليم التي وقعت تحت وطأة العنف الاستعماري.

في فلسطين: استندت الحركة الاستعمارية الصهيونية بوصفها ظاهرة كولونيالية إحلالية، ومشروعاً استيطانياً عنصرياً إلى دعامتين متداخلتين هما، الأرض والسكان الأصليون المقيمون فيها. ولما كان الهدف الصهيوني هو إقامة دولة يهودية في الحيز الانتدابي الاستعماري البريطاني لأرض فلسطين التاريخية، فقد أصبح التطهير العرقي هو الأداة المثْلى لتنظيف السكان الأصليين من هذا الحيز الجغرافي المستهدف لبناء دولة يهودية/ عنصرية، ليس بحكم المفهوم الأيديولوجي، وإنما أيضاً بحكم الاسم الديني والعرقي لهذه الدولة المرتجاة لدى صاحب نظريتها التأسيسية (ثيودور هيرتزل).

صحيح أن المشروع الاستعماري الإنكليزي في فلسطين هو من أطلق التسمية بنصها الرسمي «الوطن القومي اليهودي» لكن هذه التسمية هي أيضاً جاءت نتاجاً للمقترحات الصهيونية التي تبنتها السياسة الاستعمارية البريطانية في مستعمرتها «فلسطين»، والتي ظهرت بشكل أكثر عنفاً من وعد بلفور، عندما تضمن صك الانتداب (١٩٢٢) بنداً صريحاً يقضي بإنفاذ وعد بلفور القائل بتمكين إقامة دولة يهودية في فلسطين.

كان الوطن القومي يعني بالنسبة للصهيونية، وبالتأكيد بالنسبة للاستعمار البريطاني، أن تكون فلسطين يهودية تماماً كما هي إنكلترا إنكليزية وفرنسا فرنسية. إن هذا الترتيب الاستعماري أوحى للصهيونية بإنشاء الوكالة اليهودية، كمؤسسة يهودية تحظى بالتفويض الشامل والتام من قبل الحركة الصهيونية للتأسيس للدولة اليهودية، وتحظى في ذات الوقت بالدعم «المطلق» من سلطات الاستعمار البريطاني بتخويلها بناء مجتمع المستوطنين المهاجرين إلى البلاد وقيادتهم من خلال بناء مؤسسات الدولة اليهودية لتغدو هذه الوكالة اليهودية (كسلطة) بمثابة دولة داخل دولة تمتلك من المقدرات والموارد والقوة، ما مكَّنها لاحقاً من أن ترث المشروع الاستعماري في فلسطين بالإعلان عن الدولة (اليهودية «إسرائيل») عند لحظة فراغ الانتداب البريطاني من مهمته الاستعمارية في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨.

تحت الرعاية والدعم المباشر لسلطات الانتداب البريطاني، ومن خلال النشاط الكثيف والمعقد والمتواصل للمنظمة الصهيونية وأداتها التنفيذية (الوكالة اليهودية)، ومن خلال موجات الهجرة المتلاحقة والمنظمة، فقد ارتفعت نسبة المهاجرين المستوطنين اليهود إلى ٣٠ بالمئة من إجمالي سكان البلاد، الذي قدر بنحو ١,٩ مليون نسمة عام ١٩٤٨، في حين لم تتمكن الوكالة اليهودية رغم كل الوسائل والقدرات والموارد المالية، وكل التسهيلات القانونية والعسكرية الإنكليزية المباشرة من الإخلاء، فلم يستطع المستعمرون (البيض/ اليهود) السيطرة إلّا على أقل من ٧ بالمئة فقط من المساحة الكليّة لفلسطين حتى لحظة ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨.

وعند هذه اللحظة التي ملكت فيها الوكالة اليهودية كلّ أسباب وعوامل القوة العسكرية والمجتمع اليهودي المنظم وميلشيات ووحدات عسكرية مدربة ومتحفزة للقتال، بما فيها ميليشيا الهاغاناه الرسمية التي تضم عناصر قتالية مختارة بعناية، تمكَّنت ان تهاجم وفق مخطط عسكري (الخطة دالت) مجتمعاً عربياً في فلسطين، أرهقته سنوات العناء والتدمير، والمواجهة اليومية مع سلطات الجيش البريطاني، الذي أدار البلاد ونظم عمل مؤسساتها لصالح الوكالة اليهودية، ومكن المجتمع اليهودي من بناء اقتصادٍ حديثٍ متطورٍ قادرٍ على أن يؤسس لدولة يهودية على أنقاض الشعب الفلسطيني، الذي فقد قيادته سواء بالطرد أو الاعتقال أو القتل على مدى ثلاثة عقود من التدمير المنظم لقوى الشعب الفلسطيني، وقواه البشرية وموارده الطبيعية وعلاقاته العربية. لقد كان مجتمعاً أسيراً للسياسات البريطانية المنحازة لليوشوف العبري، والذي فقد بضعة آلاف

من العناصر الشابة في المواجهات الدامية مع الجيش البريطاني، والمليشيات اليهودية المقاتلة إلى جانب قوات الانتداب البريطاني.

هاجمت العصابات الصهيونية هذا المجتمع، وهي تحمل في أعماق نفسها ثقافة انعزالية عن الأغيار، وتتبنَّى أيديولوجيا التفوق والنبوغ والاستعلاء العنصري، التي سوَّغت لها الجرائم والمذابح والمجازر التي ارتكبتها بنية قصدية هدفها إجلاء السكان الأصليين عن أرضهم، ومركز نشوئهم الإنساني، وتكونهم القيمي والأخلاقي.

في هذه الحرب تمكَّنت الحركة الصهيونية من تدمير البلد والسيطرة على ٧٨ بالمئة من مساحته التاريخية، وإجلاء ٧٥٠ ألف فلسطيني تحولوا إلى لاجئين، وإسكان فلسطين بنفس هذا العدد تقريباً من المهاجرين اليهود الذين أصبحوا بعد الحرب مواطنين في دولة إسرائيل، التي تضمنت أيضاً نحو (١٥٦) ألف عربي استمر وجودهم في وطنهم إلى جانب الأغلبية اليهودية.

إن هذه السياسة الديموغرافية وهذا التحول الديموغرافي القسري الناتج عن التجميع والتشتيت، والإفراغ والإسكان، والطرد والجلب والمصادرة، والتفكيك والتركيب والبناء والهدم، والوصل والقطع، إن هذه السياسة ما زالت هي الإطار الحاكم للسياسة الإسرائيلية التي طورت مع الزمن منظومة إجراءات تستهدف في الرؤيا النهائية السيطرة على النسبة العظمى من الأرض وتفريغ البلاد من النسبة العظمى من السكان الأصليين لأجل ترسيخ وجود الدولة اليهودية كحالة معدة خصيصاً لحفظ السلالة والدين للشعب الذي «حظي باختيار ورعاية الرب».

– ١ –

أتقن المستعمرون الصهاينة صناعة المأساة العربية للشعب الفلسطيني، ويأتي بناء الجدار العازل، أو الجدار العنصري كشكل احترافي متقن البناء لصياغة نظام هندسي ديموغرافي في البلاد، لا يستهدف اقتسام الحيز الجغرافي، وإنما أيضاً تفكيك البناء الاجتماعي للشعب الفلسطيني، وليس بقصد وضع حد نهائي لحلم تقرير المصير عند الفلسطينيين، وإنما أيضاً لضمان إجراء سياسي أمني فعال قادر دائماً على دفع الفلسطينيين إلى مغادرة البلاد والهجرة منها، وضمان إحداث الطرد المتدرج والمستدام

للسكان بعد الفشل الذي اعترى مشروع الهندسة الديموغرافية بواسطة التطهير العرقي، الذي لجأت إليه الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨.

تسعى الدراسة إلى تأطير الظاهرة الاستعمارية «الجدار العازل» ضمن الإطار الثقافي والديني للمجموعة اليهودية المهاجرة لفلسطين، وتحاول أن تكشف الأبعاد الاستراتيجية لفعل الجدار لدى العقل السياسي الإسرائيلي، وتداعيات هذا المشروع الاقتلاعي على الشعب الفلسطيني في ضوء الجيوبولتيك الهندسي الجديد، المرسوم على الأرض بألوان إثنيَّة حادة الزوايا. ثم بعد ذلك تستدعي صدمة الجدار السؤال القائل بآفاق الانعتاق عند الذين صارت حياتهم مسيجة بالموت.

الأسس النظرية للفكر العنصري

إن الفكر العنصري، الذي يقوم على عقدة التفوق لا يرى في البشر جميعاً إلّا مادة استعمالية، وليس قيمة إنسانية ذات سمو أخلاقي، ومن هنا تبرز أهمية الاختلافات العرقية كلون الجلد وحجم الرأس وشكل الأنف، ولا ترجع العنصرية إلى مجرد التفسير بمرجعية العنصر او العرق، وإنما بتحول هذه المرجعية إلى معتقد تمييزي من الطرف الأقوى ضد الطرف الأضعف لتحقيق احتياجات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية.

كمقاربة استنتاجية عامة، فإن العنصرية: هي الشعور بالسمو والتميز والاستثنائية، وأساس هذا الشعور يكمن في الادعاء المتخيل بالانتماء إلى أصل عرقي محدد وتوكيل إلهي خاص، يحمل في ثناياه على وجه تلقائي صفات القوة والأصالة، والذكاء والقدرة والنبوغ والسمو، ويؤصل ويؤهل إليه وراثياً لكل مستويات القيادة والريادة الأبدية. وتأسيساً على ما سلف، فإن يوتوبيا الاعتقاد العنصري تتجسد في ثلاث مقولات أساسية هي:

١ - **عراقة السلالة ونقاء وطهارة الدم**: فكلما أيقظ الفكر العنصري تمركزاً عرقياً، فإن معتنقيه يصبحون أكثر ميلاً نحو الادعاء بأنهم خير البشر المفترضين في دائرة السمو الواسعة، وأرفع الأجناس في دائرة الأجناس الرفيعة، ونخبة الخاصة بين الأجناس المخصوصة بطهر دمها، وعنصريتها الجينية وكفاءتها السلالية. وضمن هذا المعتقد التفضيلي ذهبت الصهيونية إلى ما هو أكثر تشدداً في تبني هذه الأفضلية، إذ جعلوا من أنفسهم الصفوة من نسل يعقوب وصفوة الصفوة، فهم من نسل وسلالة إسرائيل بن يعقوب. وضمن هذا الإطار الفكري جاءت نظرية داروين (البقاء للأفضل)، التي

جرى توظيفها سياسياً. فإذا كان قانون التطور الطبيعي يفضي إلى اختيار الأنواع ذات المؤهلات القابلة للبقاء والسيادة، فإن نظرية الرجل الأبيض والصهيونية قد طورت المفهوم الداروني باستخدام أدوات سياسية لإبادة وعزل وطرد المجموعات البشرية التي لا تقوى بحكم طبيعتها «الوضيعة» على منافسة المؤهلات الطبيعية السامية والحلول في حيزهم الجغرافي الأصلي، باعتبارهم أجناساً بشرية لا ترقى إلى مستوى الجنس البشري ذي السلالة والجينات الأرقى.

وتندرج نظرية التفوقية والسمو العرقي عند أدولف هتلر ضمن هذه الدائرة الفكرية، التي انسابت في ظلال التمركز الأوروبي حول الذات المصطفاة لقرون طويلة من الزمن.

النظرية التي صاغها هتلر لعظمة الجنس الآري تؤسس بداهة على مدخلات القوانين الطبيعية، فالنبوغ والعنصرية هما نتاج الجينات الوراثية، وليس كثمرة ناتجة لفعل المعطيات الاجتماعية. وعلى ذلك أسس هتلر مقولاته السياسية بالقول: «إن غاية الدولة هي الحفاظ على العنصر الآري، وعلى مميزات العرق الجوهرية، والدولة تفقد مبرر وجودها حين تصبح عاجزة عن حماية مضمونها الجوهري، وهو عرقيتها». وعليها (أي على الدولة) أن تجعل العرق محور حياة الجماعة بعزل الآخرين بكل القوة الممكنة عن دائرة الجنس المتحضر والمصطفى بفعل قانون الطبيعة.

٢ - **التوكيل أو الاختيار الإلهي**: استثنائية السلالة العرقية ارتبطت تاريخياً باستثنائية مطلقة للشعب المقدس، فكانت الاستثنائية العرقية في حالة تشابك جدلي دائم مع الاختيار الإلهي لجنس معين، اصطفاه الرب كوكيل حصري كامل التفويض السماوي في الأرض. الكبرياء العرقي يتماهى مع الكبرياء الديني، والاستثنائيتان العرقية والدينية تلازمتا داخل قوى تاريخية محددة، أنتجت العنصرية في التاريخ الإنساني وأداتها عبر مراحل تطور الاستعمار الأوروبي الأبيض في أمريكا الشمالية، واستراليا وأفريقيا، وكذلك في الحالة الفلسطينية الراهنة بفلسفة وصائيّة مؤطرة ديناً ودماً، وهؤلاء الذين مارسوا فعل الإبادة والفصل العنصري كانوا دائماً واثقين بأن الرب قد فضلهم واصطفاهم على الآخرين وأعطاهم الأرض وحق تقرير الحياة والموت لكل من يعيش فوق هذه الأرض.

٣ - **السمو القيمي والاستعلاء الثقافي والأخلاقي**: أسست القوى الاستعمارية لادعاءات ويوتوبيا التفوق الأخلاقي بركيزتين دوغمائيتين هما نقاء الدم وارتقاء

العرق من زاوية، والعلاقة الاستثنائية الخاصة مع الإله من زاوية أخرى. السمو القيمي والاستعلاء الثقافي والأخلاقي يندرجان ضمن خطاب الاستثنائية السامية والثنائيات الكلاسيكية: الخير والشر، الحضارة والظلام، الإيمانية والوثنية، الإنسانية والتوحشية، السيد والعبد...

كانت الجرائم التي مارسها المستعمرون والموصوفة اليوم بجرائم الحرب والمعبَّر عنها بالتطهير العرقي أو الإبادات الجماعية، أو الفصل العنصري نتاجاً لهذه النظريات العنصرية التي أفسدت على الشعوب المنكوبة قيمة الحياة الإنسانية. استلهمت الأيديولوجيا الصهيونية هذه الخبرات التاريخية الاستعمارية سواء من حيث تبنّي هذه الخبرات أو من حيث الممارسات الفعلية لسياسة الدولة في إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني.وهكذا فإن أسطورة الشعب المختار تشكل الطبقة الأعمق لبناء الدولة في إسرائيل، وعلى هذه الطبقة قام البناء المادي للحالة الاستعمارية الإسرائيلية التي مارست التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني كحاجة إلهية ورغبة يهودية.

إن بنية الدولة الإسرائيلية تعتمد أساساً على التسويغات والمقولات الدينية التوراتية، فالقيمة العهدية التوراتية التي عقدت بين اليهودي و(الإله) قد اختزلت (الإله) في هذا اليهودي ليصبح على شاكلة (الإله)، وهذا الذي على شاكلة (الإله) عليه تنفيذ أمر (الإله) بجعل المكان أو الحيز العام الذي يحكم فيه (الاله) نظيفاً ممن هم ليسوا على شاكلة (الإله). إن فكرة الاختيار الإلهي على وجه العموم قد أكدت فكرة الانعزال عن الأغيار كتعبير عن القداسة الناجمة عن الحلول الإلهي في الشعب المقدس.

وهكذا تحولت العبارة التوراتية القائلة بالانعزال «شعب يسكن وحده وبالأغيار لا يكترث» إلى مثل أعلى لليهود كمجموعة دينية وعرقية، ولم يكن هيرتزل وهو الشخصية العلمانية القيادية إلا توراتياً في تعريفه للأمة بالاستناد إلى الثابت الأساس فيها، وهو دينها اليهودي القائم على ثقافة الانعزال والتمايز عن الآخر لتبرير شرعية دولة الأمة اليهودية. ولم تخرج غولدا مائير عن معينها التوراتي كمرجعية ثقافية حاكمة لصهيونيتها العلمانية، فقد اعتبرت أن وطنها «إسرائيل» جاء إنجازاً لوعد قطعه الله لليهود على نفسه، وهكذا كان التزام قيم الغيتو المنعزل عن الأغيار يشكل حالة تماهٍ واندماج تامين مع القيم التوراتية، وعليه: فإن إسرائيل هي أكثر الأمكنة، ربما في العالم، التي يستثمر الدين فيها كوسيلة وطريقة لتفسير وتبرير الأحداث التاريخية، والحركة الصهيونية كحركة بعث

للديانة اليهودية عملت على عقلنة الأساطير الدينية وجعلت منها الأساس لمنطلقاتها السياسية الاستعمارية.

كذلك يمكن رد عقدة التفوق والانعزال عن الآخرين إلى أسطورة ومقولات النقاء العرقي عند اليهود، حيث تبدأ العرقية اليهودية المتخيلة كسمة انحيازية حادة ومعمقة من اللحظة التي يتم فيها التمييز داخل النسل الواحد (أبناء إبراهيم) وذلك بإقصاء الاسماعيليين «العرب» من هذه الذرية الإبراهيمية التي ألصقت بها منظومة لا حصر لها من الصور والتشبيهات التي تحط من الأخلاق الإنسانية. ولا بدّ من التنويه هنا أن المفكر الصهيوني موشيه هس كان من الروّاد الذين طرحوا مفهوماً لليهودية بالاستناد إلى الأساس البيولوجي قائلاً: إن العرق اليهودي من الأعراق الرئيسية في الجنس البشري، وهو حافظ على وحدته وسلامته وثقافته على مر العصور، وعليه فإن هذا العرق جديرٌ بكيان سياسي انعزالي مستقل. ولذلك فإن النظام الإثنوقراطي المتشكل في إسرائيل اليوم، هو نتاجٌ طبيعيٌ لمنظومة الفكر العنصري المتراكم في المجتمع الإسرائيلي الذي تعبر عنه الأيديولوجيا الصهيونية.

- ٢ -

الجدار المعد خصيصاً لحفظ المجتمع اليهودي من الاختلاط بالآخرين «الفلسطينيين» هو نفس الجدار وبذات المهمة الوظيفية التي تمكن الدولة «اليهودية» من أداء وظيفتها المتمثلة بحفظ النوع البيولوجي العرقي للمهاجرين اليهود الذين أصبحوا وفق قانون العودة الإسرائيلي العنصري مواطنين فيها.

جرى التأسيس لهذه الدراسة التي اعتمدت مقاربة الثقافة السياسية للجماعة الدينية اليهودية كمنهج تحليلي للوصول إلى قاعدة متسقة وذات قدرة تفسيرية لمشروع الجدار كظاهرة سياسية، قيل عنها إنها أهم مشروع استراتيجي لإسرائيل بعد العام ١٩٤٨.

الثقافة بما تنطوي عليه من قيم ورموز ومعتقدات هي ذات دور ووظيفة محورية في خلق النظام الاجتماعي وطريقة الحياة في المجتمع والمحافظة عليهما. وإن أي نظام سياسي إنما يتشكل وفقاً لمرجعياته الثقافية، وعلى ذلك جرى التأسيس لهذه الدراسة بالكشف عن الثقافة الدينية للمجتمع اليهودي كمرجعية عميقة للنظام السياسي في

إسرائيل. فهذه المرجعية كانت بمثابة الركيزة الأساسية التي ساعدت على فهم سلوك الأفراد والجماعة والنظام السياسي الذي مكَّن إسرائيل من إقامة هذا المشروع.

لقد وجدت هذا المرجعية،ومن خلال مقاربة الثقافة السياسية، ضالتها بمنظومة لا حصر لها من النصوص الدينية التي سوَّغت بناء الجدار العازل الإسرائيلي في فلسطين، وأسست للحالة الانعزالية الصهيونية الحديثة ولخطاب الانغلاق العلماني الإسرائيلي الراهن.

إن ظاهرة الجدار لا يمكن فهمها إلّا من خلال فهم خط التتابع التاريخي اليهودي، فالجدار المرتبط بجذور دينية توراتية عميقة كقيمة انعزالية ورمزية ذات طابع مقدس، استمر في إنتاج قيمٍ انعزالية تراكمت طبقاتها الأحفورية في السياق التاريخي للجماعة اليهودية كسياق انعزالي لما أصبح يعرف بالغيتو الذي ضمن وظيفتين أدائيتين: **الأولى،** على مستوى العلاقة مع الدولة القومية التي يعيش فيها اليهود، وتمثلت بحماية اليهود كجماعة وظيفية وسيطة. وتحصيل جمع الضرائب منها بشكل جماعي، وتشديد الرقابة والسيطرة عليها وفصلها عن الجماعة المسيحية التي تشكل مادة الدولة القومية. أما **الثانية** فهي الوظيفة الداخلية، وهي بمثابة الإطار الجمعي الذي ابتغى صيانة الهوية الدينية اليهودية وتعميق الولاء العقيدي لرموزها الطقوسية الانعزالية العرقية، إذ تمتّع الغيتو بقسط وافر من الإدارة الذاتية كما تمتّع اليوشوف العبري في فلسطين بذات الوفرة الإدارية الذاتية في سنوات الانتداب البريطاني. وعند هذه اللحظة التي جرى فيها التأسيس للبيت القومي «هبايت هلئومي» بدأت جدران الغيتو في البروز وهذه المرة بالأيدي والهندسة اليهودية الذاتية.

وعلى خط التتابع التاريخي ومنذ العام ١٨٧٩ حيث ظهر مفهوم معاداة السامية، بدأ توظيف المفهوم من أجل تعميق المضمون الانعزالي ورفض الاندماج من جهة، والتأسيس لحل المسألة اليهودية في بناء الوطن القومي من جهة أخرى. وعلى نفس الخط كانت الصدمة اليهودية الأخرى التي تمثلت بالهلوكوست النازي لليهود في ألمانيا وبولندا، إذ أصبحت المحطة «المحرقة» النقطة الأهم على المحور التاريخي الإدراكي اليهودي الذي رأى بنفسه كمن يقف في مواجهة دائمة مع العالم، حيث أصبحت المحرقة جزءاً أساسياً من سفر الخلود الذي بدا يصوغ طريقة تفكير الإسرائيليين في الأوضاع والظروف المختلفة ويعزز باستمرار حالة الحرب ضد الفلسطينيين والقضاء عليهم بالموت خلف السياج. إن عزل الفلسطينيين والانعزال عنهم هو صدى لما حدث

في أوشفيتس بيركانا وتريبلينكا ومايدناك في بولندا، وهنا في فلسطين يعاد استحضار النازي المتحفز للقتل.

الجدار كظاهرة احتجازية أو عزلوية، شكل في التاريخ اليهودي قيمة ذات طابع مركزي، وأصبح لكل الصهيونية كحجر الزاوية في التفكير والتنظير والممارسة كونه الحالة المثلى التي تتحقق في داخله القيم العلوية للنظرية الميثولوجية التي كانت الأساس الثقافي للحركة الصهيونية. وعلى خط التراكم التاريخي المتجذر في الإدراك اليهودي، فإن رائدَي الصهيونية: هيرتزل وجابوتنسكي أرادا لدولة «حفظ النوع» من حيث المبدأ، كدولة يهودية أن تكون مسورة بالجدار/ الحائط. الفكرة الأساس التي شكلت محور الوعي الهرتزلي في الدولة اليهودية أن تكون جزءاً من السور الواقي لأوروبا، وحائط صدٍّ أمامي للحضارة مقابل البربرية الآسيوية الشرقية المتوحشة. وإذا كان هيرتزل متأثراً مباشرة بالمدرسة الألمانية (عراقة الجنس الآري) والمدرسة الإنكليزية (الرجل الأبيض المتحضر) فإن فلاديمير جابوتنسكي كان فاشياً تماماً ليس بالأيدولوجيا فقط وإنما بالعضوية أيضاً.

أدرك جابوتنسكي أنه من المستحيل أن يسلم العرب بوجود دولة يهودية في فلسطين، بقوله: «أنْ لا أحد من السكان الأصليين في أي زمان وأي مكان يستطيع القبول بأي شكل من أشكال الاستيطان. وأن كل شعب سيحارب المستوطنين طالما بقي لديه بصيص أمل في التخلص من الاستيطان والمستوطنين»، وهو يقرر بوضوح أن قبول الفلسطينيين للصهيونية هو نوع من المستحيل، وأن التوصل إلى اتفاق معهم هو من قبيل الوهم غير القابل للتحقق، لذلك طرح جابوتنسكي نظرية الجدار الحديدي الذي لن يكون بمقدور العرب الفلسطينيين تحقيق أي اختراق له لوجود الحراب اليهودية التي تدعمها القوى العظمى «بريطانيا».

الدولة اليهودية المنشودة، افترضت سياجاً حول البناء اليهودي المفترض، فقبل بناء المستوطنة يجري تسييجها بالأسلاك الشائكة ليصبح الحيز الجغرافي المسيج حكراً عرقياً لليهود فقط. وهكذا بدأت العمليات الأولى للاستيطان العبري في فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى وأثناء فترة الانتداب البريطاني حيث شاع هذا النمط الاستيطاني المسيج بالبرج والسور. لم يكن الأمن هو الذي دفع هيليل كوهين إلى تأسيس مدينة تل أبيب عام ١٩٠٦، والانتقال الجماعي اليهودي إليها. يقول (غيل ايال) في كتاب **نزع السحر عن الشرق**: « لم يكن مؤسسو تل أبيب كأول مدينة عبرية، يريدون الهروب من

خطر عربي محتمل،بل يريدون الهروب من وجه اللغة والثقافة والقيم العربية التي تسِمُ وجه المكان العربي في مدينة يافا».

إن قصة بناء الدولة العبرية هي قصة سياج، فالسياج/ الجدار هو المادة المعقلنة القادرة على تبرير كل الرواية الصهيونية والتوراتية. كان سياج يافا، واللد تالياً بعد حرب ٤٨ مباشرة، الذي أقامته الدولة العبرية سعياً إلى تشكيل بنية ديموغرافية منفصلة ذات حدود هندسية إثنية حادة اللون مقدمة عملية على طريق العزل الأكبر الذي اتضح لاحقاً في ترسيم الخط الأخضر حول حدود الكيان السياسي الإسرائيلي الوليد.

وبعد أن تمكَّنت الحركة الصهيونية من استلاب كامل فلسطين بدأت مقدمات أخرى عملية لبناء القفص السياجي الجداري الحالي. أصبحت الضفة الغربية مجالاً وفضاءً رحباً لممارسة طقوس الانعزال عن الفلسطينيين وعزلهم، وأصبح قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي هو سيد المكان الذي يقرر الحياة والموت، فمن خلال طاقم الخبراء والحاخامات بدأت سياسة المناطق العسكرية المغلقة والطرق الاستيطانية والطرق الالتفافية ذات الصفة الحصرية للمسافرين اليهود في الضفة الغربية هي النمط السائد الذي أسس فعلياً لبناء الجدار العنصري الأكبر عام ٢٠٠٢.

- ٣ -

احتشدت أمام صناع القرار في الحكومة الإسرائيلية منظومة من الأهداف الاستراتيجية العليا، ينبغي تسويتها منذ اللحظة الأولى لامتلاك باقي فلسطين التاريخية عام ١٩٦٧. كان امتلاك الأرض وضم مدينة القدس واستزراع المستوطنات في تلال الضفة الغربية، كأهداف عليا تحظى بالإجماع القومي اليهودي - كانت - أهدافاً مركزية عليا للحالة الاستعمارية الصهيونية في هذا الإقليم الذي جرى السيطرة عليه من قبل الجيش الإسرائيلي. كانت المشكلة السكانية والمتمثلة في الوجود العربي الكثيف في تلال فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) هي العامل الأبرز الذي حال حتى اللحظة دون ضم الضفة الغربية لسيادة الدولة في إسرائيل، وعملت الدولة العبرية بكل الوسائل الممكنة لإحداث الترانسفير عبر مجموعة من الإجراءات العنيفة المختلفة لدفع المواطنين الفلسطينيين للرحيل عن بلادهم وحققت هذه السياسة طرد حوالى ٤٠٠ ألف فلسطيني خلال الحرب والسنوات القليلة التي أعقبت العدوان عام ١٩٦٧.

استمرت إجراءات الترانسفير المتدرج حاضرة في كل سلوك سياسي إسرائيلي، وعندما يشار إلى أن المشروع الصهيوني كحالة استعمار كولونيالي إحلالي فإن ذلك يعني جوهرياً اعتماد سياسة الاستيطان في تلال الضفة الغربية والقدس للسيطرة على الحيز الجغرافي وتفكيك بنيته الجغرافية للإجهاز على كل أسباب حياة الفلسطينيين في هذا الحيز الجغرافي المستهدف.

المدى والفضاء الجغرافي المفتوح أمام دولة الاحتلال، وعلى مدى زمن الاحتلال ١٩٦٧ - ٢٠٠٢، أتاح لإسرائيل بناء بضع مئات من المستوطنات والمواقع العسكرية، وحظر الدخول إلى ما يسمى بالمناطق العسكرية المغلقة. وهذا إضافة إلى الشروع فعلياً بإغلاق مدينة القدس منذ العام ١٩٩١.

المستوطنات ليست عبئاً أمنياً يستوجب الحماية إنما هي ذخرٌ استراتيجيٌ يستوجب البقاء. كانت هذه الفكرة هي الدالة الاستراتيجية التي أفشلت مشروع التسوية السياسية الذي انطلق عملياً عام ١٩٩٣. وهنا بدأت حكومة الاحتلال الذي قادها رابين قبل اغتياله التخطيط للانفصال عن الفلسطينيين الذين اعتقدوا أن مشروع التسوية سوف يقود إلى تقرير المصير في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. إلّا أن مشروع الانفصال الذي بدأ يترسم على الأرض بالطرق التي سميت (التفافية) لربط التجمعات الاستيطانية بالمركز الاستعماري (الدولة) داخل الخط الأخضر، كانت هذه الطرق الالتفافية بمثابة السكين الذي قطع الإقليم الجغرافي، وأصبحت الكتل الاستيطانية الكبرى والبؤر الاستيطانية العشوائية الصغرى مرتبطة بمركز الدولة العبرية. استثنت مفاوضات أوسلو والاتفاق المرحلي في واشنطن القضايا الكبرى وجرى تأجيلها لمفاوضات الحل النهائي (قضايا اللاجئين، القدس، الحدود، الاستيطان، المياه)، إلّا أن عجلة الاستيطان قد شهدت نشاطاً كثيفاً ومتسارعاً وبشكل غير مسبوق إذْ تضاعف عدد المستوطنين، وانتشرت عشرات المستوطنات الجديدة بتعليمات شارون الذي تولى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٣.

كانت اللحظة التي دخل فيها شارون للمسجد الأقصى بتاريخ ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ هي الشرارة التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة الثانية التي عرفت بانتفاضة الأقصى، وهي تعبيرٌ صارخٌ عن رفض السياسة الإسرائيلية والتحرر من الالتزامات الأمنية مع الجانب الإسرائيلي، وتعبير عن الإحباط الشديد لدى الفلسطينيين الذين اعتقدوا للوهلة الأولى

أن مشروع التسوية سوف يؤدي إلى وقف الزحف الاستيطاني، والضم الفعلي لمعظم أراضي الضفة الغربية الواقعة ضمن المنطقة المسماة وفق اتفاقيات أوسلو بالمنطقة (c).

في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ أخذ المجلس الوزاري المصغر (الكابينت) قراراً بالشروع في بناء الجدار العازل الذي يشكل الكارثة الأعمق للفلسطينيين بعد الاحتلال الأول عام (٤٨) الذي استولى على (٧٨ بالمئة) من مساحة فلسطين والاحتلال الثاني الذي ألحق البقية الباقية من الأراضي الفلسطينية بقبضة الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

شكل الجدار ذروة النشاط الاستيطاني في البلاد وذروة السياسة الإسرائيلية في ضم القدس نهائياً وعزلها عن محيطها الإنساني والوطني، والحضاري والعربي. وشكل أيضاً برهاناً ساطعاً على عنصرية هذا الاحتلال ومشروعه الاستعماري الأبدي للضفة الغربية، لا مدينة القدس العربية فقط.

حقق الجدار الإسرائيلي ضمَّ النسبة العظمى من المستوطنين والنسبة العظمى للمستوطنات وهذا يعني عملياً الاستيلاء فعلياً على الضفة الغربية كاملة، وليس على الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات. لأن المستوطنات التي توزعت هندسياً على امتداد الضفة الغربية، قد أدت إلى السيطرة على الحيز الجغرافي كاملاً، وتفكيك هذا الإقليم بشكل يستحيل بعده إقامة كيان سياسي فلسطيني مستقر وآمن، وهذا يعني من الناحية الفعلية القضاء التام والنهائي على حلم تقرير المصير للفلسطينيين، وإرغام الفلسطينيين على التسليم بالوجود الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية وبمشروع الفصل الأحادي كمشروع وحيد لتحقيق تسوية سياسية ممكنة إسرائيلياً.

كان نظام تخطيط الجدار العازل ونظام التخطيط المكاني لمدينة القدس كمشروع جيوسياسي، الأداة الأشد وقعاً وإيلاماً وعنفاً في السيطرة على الأراضي وتطهير ما يمكن من السكان العرب المقيمين فيها تاريخياً لضمان تحقيق الأكثرية اليهودية لحدود البلدية وضمان مصادرة الحيز الجغرافي ليحول دون التوسع العمراني للسكان العرب في المدينة. وكان من نتيجة ذلك أن السكان العرب في المدينة لا يسيطرون عملياً إلّا على ٧ بالمئة من المساحة الكلية لبلدية القدس التي أصبحت مسورة من حدود بلدية البيرة شمالاً حتى مدينة بيت لحم جنوباً.

جدار الطرد، أو جدار العزل أو جدار التطهير المكاني كمفاهيم وسياسات، يُعدُّ بنية دائمة للإزالة والاحتجاز والتهجير، وطرد السكان الفلسطينيين.

مشروع التخطيط المكاني في القدس الذي يشكل جوهر السياسة الديموغرافية الصهيونية، لا يستهدف تحويل القدس إلى مدينة كثيرة الجثث الملقاة في الشوارع، فهو تدبير لا ينتج الكثير من الموت، ولكنه بدأ في إنتاج الكثير من المهاجرين إلى المعازل العنصرية في الضفة الغربية بحثاً عن المأوى والعمل. جاء الجدار في صلب عملية تطهير المكان، وفي صلب السياسات التهويدية للمدينة العربية المقدسة بعزل العديد من الأحياء والقرى العربية عن المدينة، وبضمِّ كامل المستوطنات لحدود البلدية كثقل ديموغرافي يهودي ضامن للتفوق العددي العرقي اليهودي فيها.

في إطار سياسة الفصل العنصري المستدام، وفي إطار سياسة تخطيط المكان، وفي إطار أيديولوجيا الدولة اليهودية، احتل الخطاب الديموغرافي في إسرائيل مكانة مركزية للتأسيس للمشروع الصهيوني في فلسطين، أي إن البحث الأكاديمي الإسرائيلي يشكل الأحداث بقدر ما يتشكل بها. كانت الدراسة التي قدمها أرنون سوفير أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا بعنوان: **إسرائيل: ديموغرافيا، ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ مخاطر واحتمالات**، بمثابة قنبلة في الأوساط السياسية والأمنية، والفكرية الإسرائيلية». ارتكزت الدراسة على افتراض أساس يقول: إن الخطر الوجودي على إسرائيل إنما يكمن في أرحام الأمهات الفلسطينيات، إذ إنه في العام ٢٠٢٠، سيكون في أرض إسرائيل الغربية بين البحر المتوسط ونهر الأردن (١٥,٢) مليون إنسان، ونسبة (٤٢ بالمئة) فقط منهم يهود، مقابل (٥٨ بالمئة) عرب، واستنتجت دراسة سوفير خلاصة مفادها: أن الوجود الصهيوني سوف ينتهي بشكل طبيعي إذا لم تتخذ خطوات قاطعة وسريعة تتمثل بالفصل القطعي التام والناجز عن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وإذا لم تبادر إسرائيل بنفسها إلى تقرير حدودها الحيوية بالانفصال عن هذه المناطق من خلال بناء جدران وأسيجة مكهربة من ذلك النوع القائم فعلياً بين إسرائيل ولبنان وسوريا. وذلك من أجل ضمان استمرار وجود دولة يهودية وصهيونية في أرض إسرائيل، وكذلك إحداث هجرة طوعية للسكان في الضفة الغربية والقدس نحو الشرق باتجاه العالم العربي المحيط والقريب، ولكن بعيداً عن إسرائيل.

ولأهمية الخطاب الديموغرافي الذي جاء به سوفير، فقد شكلت دراسته معلماً بارزاً بدأ في تنفيذها شارون عام ٢٠٠١، وذلك من أجل تجسيد التجانس الثقافي المسيج مادياً وأيديولوجياً كوحدة تصنيف عليا لتخوم المجتمع الإسرائيلي بعلاقته مع الشعب الأصلاني (العرب). تحول الجدار إلى سياج حديدي ضاغط للمركزية الإثنية

اليهودية التي تتجلى في مفاهيم من نوع: دولة يهودية، مدينة يهودية، حارة يهودية، عمل يهودي، طعام يهودي، زواج يهودي، شاطئ يهودي... تهيمن عليه ثقافة اسبارطة اليهودية التي تقدس العنف والقوة كعلامة ثقافية يهودية فارقة يحملها جيل يتجرع تربيةً تقوم على فكرة: «عرق عبقري وشديد البأس».

ليست الحالة الرهيبة في البحث وتجسيد الدولة اليهودية كحالة دينية عرقية مخصوصة بالسمو والاصطفاء الإلهي هي الحالة المبتغاة من وراء بناء جدار الفصل، وإنما أيضاً تدمير الجماعة الإنسانية العربية الثقافية الأخرى، وهذا ليس خروجاً عن النسق الاستعماري بقدر ما هو استمرار للفلسفات والحركات الاستعمارية العنصرية الأخرى. أليست تقنيات المركزية العرقية والسمو الأخلاقي وقدسية الحياة وغيرها هي ذاتها ثقافة كل المستعمرين إزاء الضحايا من الشعوب المختلفة ثقافة؟

– ٤ –

قوض مشروع الجدار العنصري المشروع السياسي الدولي القائل بحل الدولتين الذي حظي باقتراب دولي وعربي وفلسطيني يقوم على أساس دولة فلسطين ذات سيادة في المناطق التي احتلت في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

التطهير العرقي الذي تم عام ١٩٤٨ للشعب الفلسطيني، كان المدخل لإقامة دولة إسرائيل، والإبادة السياسية (politicid) وفق مفهوم (باروخ كيمرلينغ) الذي يشير إلى التدمير المنهجي للبنى التحتية والبشرية للشعب الفلسطيني، كي يتوقف عن كونه مجتمعاً سياسياً يرى أن من حقه تقرير المصير. إنه نشاط عسكري، سياسي اقتصادي، ونفسي بالغ الإحكام من أجل تحقيق الإبادة السياسية. أحياناً يرافق تلك العملية تطهير عرقي، وأحياناً يتم ذلك طواعية عندما تنهار القدرة الاحتمالية للسكان فتدفعهم مشقة الحياة المحفوفة بالأخطار إلى النزوح لمكان آخر. وهذا هو الهدف الأعلى للسياسة الكولونيالية الإسرائيلية.

وإذا كان التطهير العرقي مدخلًا لإقامة الدولة العبرية فإن الإبادة السياسية للشعب الفلسطيني وفق هذا المفهوم كانت المدخل الاستراتيجي لتقويض الحل السياسي المطروح لإقامة الدولة الفلسطينية على ٢٢ بالمئة من مساحة البلاد التاريخية. الأرض الفلسطينية أصبحت اليوم بفعل هذا الجدار مقطعة الأوصال وهذا ليس تفكيكاً للمساحة

الأخيرة التي لم تضمّها إسرائيل لسيادتها بفعل الوجود العربي الكثيف فيها. إن هذه السياسة الاحتجازية التدميرية تغتال المستقبل الفعلي للفلسطينيين وآمالهم لتحقيق استقلال وطني سيادي ناجز.

استنفدت إسرائيل إذاً جهدها الاستعماري بتحطيم البناء الجغرافي والديموغرافي الفلسطيني كهدف أعلى كي تبقى الحالة الاستعمارية (إسرائيل) هي سيدة المكان في فلسطين التاريخية. في هذا المكان أو (اللامكان) بتعبير إدوارد سعيد، أو دولة البقايا أو الشظايا بتعبير علي الجرباوي، في هذا اللامكان أو كيان البقايا (الشظايا) تقول إسرائيل إنها تقبل بوجود كيان سياسي فلسطيني مستقل على تلك الأجزاء التي يستحيل فيها التواصل الجغرافي كشرط لوحدة الإقليم الذي تشاد عليه الدول. إن ترسيم الجدار بالشكل الذي يراه العالم مَثَلٌ نافرٌ، صارخٌ كظاهرة جيوسياسية، أريد له أن يؤبِّد الاحتلال، ويديم حالة السيطرة الصهيونية العنيفة على الفلسطينيين من جهة، ويرفع عنها المسؤولية التاريخية من جهةٍ أخرى ويمكّن إسرائيل من أن تدعي في هذه الحالة بأنّها استجابت للإجماع الدولي المتمثل بالدعوة إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب إسرائيل السيادية التي يجب على الفلسطينيين أن يعترفوا بسيادتها ويهوديتها.

النموذج أو الموديل الإسرائيلي للكيان السياسي الفلسطيني المقترح الذي يحظى بإجماع شبه قومي إسرائيلي للتخلص التام من سكان الضفة الغربية والسيطرة على معظم الحيز الجغرافي، هو كيانٌ متفردٌ شكلاً ومعنى، فمن حيث الشكل لا يوجد كيان سياسي في العالم بهذه الرقع/ المعازل، ومن حيث المعنى، لا يوجد كيان تنطبق عليه صفة السيادة والاستقلالية في الوقت الذي يبقى فيه هذا الكيان خاضعاً لأقصى حالات السيطرة والقوة العسكرية الرسمية للجيش ولعنف ميلشيات المستوطنين الذين يؤدون وظيفة أشد فظاعة من قوات الجيش من خلال التنظيمات الإرهابية التي أصبحت تمارس عنفها المباشر ضد الفلسطينيين بشكل منظم، قتلاً، وحرقاً، وسرقة...

المتتبع للسياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس يعي تماماً أن ثقل الفعل السياسي الإسرائيلي المنتظم والمتراكم والعنيف كان منصباً على خلق الوقائع الجيوسياسية التي تحول دون بروز كيان سياسي فلسطيني مستقل آنياً أو في المستقبل. لذلك فإن وصول المفاوضات السياسية بين الجانب الفلسطيني والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى الإخفاق التام إن هو إلّا نتيجة حتمية للإجماع القومي الإسرائيلي بشقيه

العلماني والديني، الذي جرى التقرير فيه منذ لحظة الاحتلال الأولى والقاضي بأن تلال الضفة الغربية ستبقى إلى الأبد تحت السيادة اليهودية الحصرية.

وقد عبَّر عن ذلك بشكل لا لبس فيه العقيد المتقاعد في الجيش الإسرائيلي وعضو مجلس السلام والأمن بالقول: «الترسيم الذي اختارته الجهات الأمنية لمسار الجدار، لم يكن في أية لحظة وفقاً لاعتبارات أمنية بل جاء بناؤه لتلبية حاجات سياسية واستيطانية وقومية وحزبية، أما الاعتبارات الأمنية إذا أخذت بالحسبان أصلاً فقد وضعت في ذيل القائمة.

لا شك في أن الكارثة التي أصابت المجتمع الفلسطيني نتيجة بناء الجدار العازل والنظام التشغيلي له هي التي جعلت أعلى هيئة قضائية في العالم تدين هذا البناء وتطالب بإزالة المقاطع التي تمَّ إنجازها بأغلبية قلَّ نظيرها في حياة محكمة العدل الدولية. جاءت الفتوى التي صدرت من محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، قاطعة الإدانة وقاطعة الوصف باعتبار أن الجدار والنظام المرتبط به عملٌ غير شرعي وإجراء تدميري لحياة الفلسطينيين ومستقبلهم السياسي ووجودهم الإنساني. وفي الوقت الذي صادقت فيه الجمعية العامة في قرارها بتاريخ ٢/٨/ ٢٠٠٤ على فتوى محكمة العدل الدولية فإنها صادقت في الوقت نفسه على إنشاء دائرة خاصة سُمِّيت بسجل حصر الأضرار الناتجة عن إقامة هذا المشروع الصهيوني والتي جرى تصنيفها إلى تسعة عشر نمطاً من الأضرار الخاصة والعامة. هذه الأضرار لا يمكن ضبط تفاعلها وتناسلها اليومي على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

كان هذا البناء الذي من وجهة نظرنا لا يمكن حصر أضراره وتنميطها وفق تصنيف الأمم المتحدة، لأن هذا السياج المسمى جداراً، أو سوراً، هو من أبشع أجهزة التحكم التي وصل إليها الطغاة، مزق حياة الإنسان الفلسطيني تماماً كما مزقت الجرافات الإسرائيلية أغصان الأشجار والمعالم الأثرية والطبيعية للبيئة الطبيعية في فلسطين. إن ضبط الحركة والسيطرة على الموارد الطبيعية وحشر الناس في المعازل والسطو على كل ما يشكل حياة الإنسان، في هذا المكان المسمَّى فلسطين سلب المعنى القيمي للحياة الإنسانية.

الجدار، السياج، القفص هو الترجمة الحرفية لسياسة الإذلال السادية والبطش والارهاب، وفرض الوقائع. إنه الوصفة الأشد عنفاً وتدميراً منذ العام ١٩٦٧ ضمن

الجيل الجديد من أساليب الإرهاب الاستعمارية الحديثة التي تأتي استمراراً لحرب عام ١٩٤٨ على الوجود الإنساني العربي في هذه البلاد.

كثيرة هي أوجه التشابه بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، وكثيرة هي أنماط التشابه إلى حد التطابق، إلّا أن أحد الفروق الجوهرية التي وصمت الحالة الإسرائيلية بلونها الصهيوني الخاص هي أن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى الفلسطينيين كي تعيش، بينما كان السود كمادة استعمالية استغلالية ضرورية للأقلية البيضاء كي تستمر. كانت لغة الإبادة والتهجير ظهرت لدى الصهيونية قبل قيام الدولة، بل إن قيام الدولة الإسرائيلية واستقرارها اشترط بداهة إزالة الفلسطينيين من المشهد العام للمستعمرة البيضاء الصهيونية. بينما في جنوب أفريقيا، فإن المستعمرة اشترطت قوة عمل كثيفة من الشعب الأصلي كي تعيش.

لقد حُشر الفلسطينيون في المعازل التي أنتجها نظام الجدار كنمط من أنماط تنظيم إدارة أساليب القوة القهرية. ويمكن النظر إلى فلسطين كوحدة جغرافية واحدة تعيش فيها فئات سكانية مختلفة، تدار بشكل تفضيلي لصالح العرق اليهودي، ويمكن مقابلتهم بسبب الحقوق التي يتمتعون بها مع فئة الملونين تحت نظام الأبارتهايد، فيما يتموضع الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في مكانة حقوقية تقابل وتماثِلُ إلى حد بعيد فئة السود الذين عاشوا ضمن معازل عنصرية محاصرة في بانتوستانات نظام الفصل العنصري، حيث يقيم العرب في الضفة الغربية تحت حكمٍ عسكريٍّ في هذه المعازل إلى جوار مستعمرات يهودية نقية، ولكنهما يخضعان لمرجعيتين قانونيتين مختلفتين. إن النتيجة النهائية للأبارتهايد الإسرائيلي ومثيله في جنوب أفريقيا العنصرية البائدة تبدو متشابهة إلى حد بعيد، ففي الحالتين تُسخَّر فئةٌ عرقية معينة عبر أدوات ضبط سياسية وتشريعية وعسكرية من أجل ضمان حياة أفضل لفئة سكانية أخرى تدعي السمو والقداسة. وفي الحالتين يجد تفضيل فئة معينة وقمع أخرى تعبيره في إفراز شبكة مواصلات وأماكن سكن وحياة موازية للفئتين منعاً للاختلاط وإقامة الحواجز والأسيجة والجدران من أجل تأكيد هذا الفصل. إن التفاضلية تنتج وتعيد إنتاج تفاضلية هرمية، على رأسها مواطنة كاملة وفي القاع فيها فئة سكانية تعاني حرماناً بشعاً من أبسط الاحتياجات الإنسانية.

وفي الحالة العيانية الفلسطينية التي حشرت في المعازل، فقد خضع الفلسطينيون لنظام سيطرة عسكرية قل مثيله في حالة جنوب أفريقيا، ولقانون فصل عنصري ضمن

جدار لم تشيده الأقلية البيضاء ولم يخطر لها على بال، وإن كانت الحالة العنصرية الصهيونية قد استلهمت كل وسائل وإجراءات التميز والفصل العنصري وخاصة تلك المتعلقة بالعزل وضبط الحركة وتحديد مكان الإقامة ونظام التصاريح وقوانين ولوائح وضع اليد على الممتلكات وغيرها مِنَ الإجراءات الحرمانية.

بعد سنوات عشر من بناء هذا القفص الذي انعدمت فيه كل أسباب الحياة الإنسانية كنتاج لنظام تخطيطي عرقي مهيمن انحاز منذ البداية لمجموعة إثنية عرقية، واستهدف صرف العرب من المشهد الديموغرافي والطبيعي الجغرافي لفلسطين، أحدث الجدار صدمة عنيفة وحادة في النفس الإنسانية. خلف الجدار: حيث يقيم الفلسطينيون وخلف الزمن المنصرف منذ العام ٢٠٠٢، صارت إجراءات الضبط والتحكم أكثر عنفاً منذ سنوات الاحتلال الأولى، أدرك الفلسطينيون استحالة إحداث تسوية سياسية مقنعة يمكن أن تؤدي إلى كيان فلسطيني آمن ومستقر. وبعد عشر سنوات من تشغيل نظام الجدار، أصبح هذا النظام بشموليته وعنفه ومهنيته الاستعمارية العنصرية العالية يشكل حياة الفلسطينيين على مستوى العمل والتعليم والحركة والتنقل وحتى دفن الموتى. وفي الوقت نفسه أتاح الجدار لمجتمع القلعة الاستيطاني تجانساً عرقياً خالصاً للمشروع الاستيطاني.

كان ظهور النشاط الإرهابي لحركة التنظيم الفاشي للمستوطنين في الضفة الغربية (جباية الثمن) أبلغ دلالة على ارتفاع نسبة المستوطنين في الضفة الغربية الذين تجاوز عددهم ٦٥٠ ألف مستوطن يتراصون خلف ثقافة دينية عنصرية يغذيها جهاز الدولة الرسمي بالمال والعتاد والحماية،إضافة إلى أن الاطمئنان لعدم الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد ضمِّ معظم الكتل الاستيطانية لمركز الدولة، دفع بعنف المستوطنين إلى أقصى درجات العدوان والإرهاب تجاه المواطنين والممتلكات الخاصة والعامة للفلسطينيين، لدرجة أن كثيراً من الكتاب (غير الصهاينة من اليهود) وصفوا هذه التشكيلات الاستيطانية بالنازية نظراً للسلوك الطغياني العدواني العرقي الجارف الذي تمارسه هذه العصابات.

في ظلال هذه الصدمة الأشد وقعاً بعد كارثة فلسطين عام ١٩٤٨، ولأن النفس البشرية تأبى التميز والظلم والدونية والاضطهاد، فقد أجَّج هذا العدوان الرسمي والميليشاوي الاستيطاني المقاومة الشعبية، التي أصبحت تشكل حالة اشتباك يومي مع قوات الاحتلال ومستوطنيه وإجراءاته العنصرية. وارتبط هذا الفعل الشعبي مباشرة

بالجدار العنصري، وعرفت هذه المقاومة باسم: المقاومة الشعبية للجدار والاستيطان، كما حظي هذا العمل المقاوم، عبر العديد من الوسائل، بإجماع ودعم كل فصائل وتنظيمات العمل الوطني الفلسطيني، مع الإشارة إلى أن هذه المقاومة الموصوفة بالسلمية حظيت أيضاً بدعم مباشر من القيادة الفلسطينية الرسمية كتعبير عن شعور هذه القيادة وهذه التنظيمات ورسوخ قناعتهم باستحالة التوصل إلى تسوية سياسية يمكن من خلالها إخلاء الضفة الغربية من الجيش والمستوطنين، ووقف عملية تهويد القدس التي شهدت مستوى غير مسبوق من البناء الاستيطاني والتدمير والطرد الزاحف للفلسطينيين المقيمين في إطار ما يسمى بلدية القدس.

كذلك لاقت هذه المقاومة دعماً من قوى السلام الدولية وبعض قطاعات يهودية غير صهيونية أصبح وجودها بين المتظاهرين الفلسطينيين تعبيراً عن تصاعد هذه المقاومة من جهة وتعبيراً أيضاً عن تنامي حالة التضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أصبحت روايته الوطنية أكثر اقناعاً من ذي قبل.

تزامن تنامي المقاومة الشعبية مع تصاعد حملة المقاطعة العالمية لإسرائيل (B.D.S) التي شهدت اتساعاً وتأثيراً جراء سفور الحالة الاستيطانية وانتهاكها للقانون الدولي وتجاهلها لأبسط معايير حقوق الإنسان، واستمرارها في ممارسة سياسة الاستيطان والعدوان والإرهاب. وتوصل المجتمع الدولي وخاصة الدول الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني إلى قناعة أكيدة تقول بأن إسرائيل قد دمرت مشروع التسوية السياسية القائم على حل الدولتين.

والمقتنعون بجدوى المقاطعة كموقف أخلاقي من الاستعمار، رأوا أن الهدف من إطلاقها هو ممارسة ضغط اقتصادي وسياسي وثقافي على إسرائيل لإجبارها على الاستجابة لحقوق الفلسطينيين التي لم يعد ممكناً تجاوزها. وأمام حالة استعصاء التسوية السياسية وفشل حل الدولتين جراء ما أحدثته إسرائيل من وقائع استيطانية على الأراضي، ظهر توجه سياسي جديد لدى نخبة من الفلسطينيين، وإن كان قد طرح سابقاً، وهو الحركة الشعبية للدولة الديموقراطية الواحدة على ارض فلسطين التاريخية (١٥/ ٥/ ١٩٤٨) كمنظور سياسي عادلٍ وأخلاقي للقضية الفلسطينية.

كان لاستحالة وقف الاستيطان، ولاستحالة التزام إسرائيل بالقيم والأخلاق الإنسانية والقانون الدولي، ولتداعيات ذلك، وما تقترفه إسرائيل من عدوان يرتقي إلى

مستوى جرائم الحرب، أثرٌ في تنامي مسلكٍ سياسي لدى القيادة الفلسطينية تمثَّل في التوجه للأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢ لنيل فلسطين مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، وتحقق للفلسطينيين ذلك وفق القرار (١٩/ ٦٧) الصادر عن الجمعية العامة إذْ صوتت ١٣٨ دولة لصالح الفلسطينيين، وقد أضيف هذا الاعتراف لسجل الإنجازات السياسية للفلسطينيين على طريق نزع الشرعية عن الاحتلال أولاً، ونزع الشرعية عن الحالة الاستعمارية الصهيونية ثانياً وأخيراً.

مقدمة

«الجدار»... قد تكون هذه الكلمة من أبشع كلمات ومفردات التاريخ الفلسطيني الحديث بعد النكبة. وقد اعتبر الفلسطينيون مشروع الجدار الإسرائيلي كارثة إنسانية ثالثة تلحق بهم، فالجدار ككارثة رسم على الأرض شكل المستقبل للفلسطينيين. لذا فإن الجيل الذي لم يعايش الكارثتيْن الأولى والثانية لاحتلال البلاد، يعتبر أن كلمة «الجدار» هي أكثر كلمة جارحة، في حين أن جيلَي النكبة والنكسة قالوا في الجدار إنه نكبتهم الثالثة التي تأتي تتويجاً للمشروع الصهيوني القاضي بتطهير البلاد ممن بقي يعيش تحت سمائها من العرب.

تشكّلت فكرة مشروع هذا البحث منذ عام ٢٠٠٣، واستمرت حاضرة وأصبحت أكثر إلحاحاً عند اكتمال مقطع الجدار الأول في شمال الضفة الغربية، وفي ما سمّي بغلاف القدس. وقد أوحى الجدار ونظام عمله منذ لحظته الأولى بالهدف الكامن فيه، وهو تحديث جهاز الطرد الصهيوني كمشروع فاعل في العقل الإسرائيلي.

ويأتي هذا البحث: الجدار العازل الإسرائيلي؛ دراسة في السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي، ليقترب من الإجابة عن السؤال حول الإعلان المعلّق عن سياج الجدار والقائل بالعبرية والعربية: «خطر الموت؛ كل من يقترب أو يلمس الجدار يعرّض نفسه للخطر»، إذ يطالع الفلسطينيون هذا الإعلان بلوحاته الحمراء صباح مساء.

فالدراسة تسعى إلى البحث في ماهية هذه الظاهرة المسمّاة «جداراً» التي وضعت الفلسطينيين في أتون ولظى نار مستدامة. وفي إسرائيل قالت قيادة الدولة عن

هذا المشروع بأنه أهم المشاريع الاستراتيجية بعد مشروع إقامة الدولة ذاتها بعد عام ١٩٤٨.

البحث في الجدار كحالة إمبيريقية هو بحث في الصهيونية كحالة فكرية ومنظومة أيديولوجية وقيمية انطوت على سمو وقداسة الشعب المؤسطر والمؤلهن الذي تبنّاها. فالجدار ما هو إلا امتداد طبيعي لطبقات ثقافية متراكمة ومتكلّسة، جرح المشهد الطبيعي في فلسطين بالعمق الجارح نفسه الذي خلفه في نفوس الفلسطينيين. وهذا الافتراض استوجب البحث في أركيولوجيا الظاهرة وفق فلسفة ميشيل فوكو.

بعبارة أخرى، كان من غير الممكن دراسة هذه الظاهرة الاستعمارية إلا بالبحث في جذورها ومرجعيتها الدينية والفكرية في سياقات تاريخية ممتدة، في أمكنة وأزمنة مختلفة حكمت مستويات البنية الاجتماعية لهذا التشكيل السياسي الإسرائيلي.

وللوصول إلى قاعدة تفسيرية للجدار، فقد قام البناء البحثي على خمسة فصول ومفتتح تمهيدي. لخّص هذا **المفتتح** أنماط الاقتلاع والإبادة العرقية للشعب الفلسطيني التي حققت جمعاً يهودياً في مجتمع القلعة الانعزالي عن الأغيار (العرب «الإسماعيليين»)، وذلك لتبيان أن الهدف الكولونيالي الاحتلالي إنما هو هدف صهيوني راسخ متسم بالثبات وإن تغيرت الآليات.

قامت هذه الدراسة في **الفصل الأول** على إطار نظري استهدف دراسة «المفاهيم الأساسية للدراسة وعلاقاتها الجدلية وقيمها المعيارية»، وذلك من خلال البحث في الأصول النظرية للافتراضات العنصرية المختلفة وحقول اختبارها في تجربتين، هما: إبادة السكان في أمريكا الشمالية. والفصل العنصري في جنوب أفريقيا، كحالتين نموذجيتيْن. وفي المستوى الثاني من هذا الفصل، تم الاقتراب من أصول النظرية العنصرية الصهيونية في مستواها الثيوقراطي والعرقي. فقد مهّدت دراسة هذه الأصول العنصرية العامة لـ **الفصل الثاني** الذي حمل عنوان «المرجعية الدينية والتاريخية والفكرية لجدار الفصل العنصري»، وذلك بقراءة تحليلية للخطاب التوراتي والفكري للمدرستين الهيرتزلية والجابوتنسكية ضمن إطار تاريخي تطابق فيه الخطابيْن الديني والفكري في الممارسة اليومية اليهودية، سواء في الشتات اليهودي أم اليوشوف (مجتمع ما قبل الدولة في إسرائيل) أو الدولة بعد إنشائها.

في **الفصل الثالث،** ناقش البحث المركب الجغرافي والديمغرافي والثقافي الذي جاء تحت عنوان: «الأبعاد الاستراتيجية للجدار العنصري في الرؤية الإسرائيلية». ضمن هذا السياق كانت مرتكزات السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية هي الإضاءة التي وجّهت البحث نحو الخطاب الديمغرافي الإسرائيلي وعلاقته بالمكوّن الجغرافي لتحقيق الرؤيا والمثال لحالة الدولة النقية من الأغيار ضمن مقولة: أرض أكثر، عرب أقل. وكل ذلك في إطار الرؤيا الثقافية الصهيونية الكلية التي لا تحقق ذاتها إلا ضمن مجتمع متجانس دينياً وثقافياً.

انتهت الدراسة في **الفصل الرابع** عند «تداعيات الجدار على مشروع الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني» لتحلل النتائج الكارثية التي يرمي إليها هذا المشروع الإسرائيلي، الهادف إلى تقويض مشروع الدولة الفلسطينية كبرنامج سياسي للشعب الفلسطيني، وتكثيف يهودية مدينة القدس المرتبط بيهودية إسرائيل، ووأد خيار الدولة الواحدة، سواء في بنائها العلماني أم الثنائي القومية. أما على المستوى الوجودي للشعب الفلسطيني وبنائه الاجتماعي، فقد أولى البحث عناية خاصة بالنتائج الكارثية التي تستهدف تحقيق الترانسفير المتدرج كنتيجة طبيعية لحياة الأقفاص والبانتوستانات التي أثبتت الدراسة أنها أشد قسوة من مثيلاتها التي كانت سائدة يوماً في جنوب أفريقيا.

ويأتي **الفصل الخامس** الذي حمل عنوان «في زمن الجدار: جغرافيا الكارثة وآفاق الانعتاق» من هذه الدراسة بعد ثلاث سنوات من إنجازها ليشكل إضافة تراكمية موصولة لما تم رصده وتحليله في الفصول الأربعة السابقة. استهدف هذا الفصل متابعة النتائج الكارثية التي خلقها هذا المشروع الاستعماري في فلسطين، وما ترتب عليها من صدى وتحولات كفاحية وسياسية عند الفلسطينيين. فعلى المستوى الأول تابع هذا المحور من الدراسة تصاعد حدّة العنف المرتبطة بالتكوين الأثنوقراطي لدولة الاحتلال، وما أنتج هذا التكوين العنصري من سياسات تخطيطية تستهدف الإجهاز على الضحية العربية الفلسطينية بالإقصاء والحصار والإفقار، والتغييب والإذلال والاحتجاز والإرهاب. وفي المستوى المتعلق بالمواجهة الفلسطينية، شعبياً ورسمياً، تابعت الدراسة منظومة من الوسائل الكفاحية والدبلوماسية المتداخلة معاً كتعبير عن استحالة التسليم من قبل الضحايا الفلسطينيين لسطوة العنف الاستعماري.

وبعد، تأمل هذه الدراسة أن تكون مرجعاً للباحثين ومطلعاً لدراسات أخرى من شأنها أن تعمق فهماً متجدداً للمشروع الصهيوني في فلسطين كحالة استعمارية إحلالية من جهة، وتكون زاداً معرفياً للقوى الشعبية الناشطة في مقاومة جدار الفصل العنصري في فلسطين.

أولاً: المشكلة البحثية

اعتبر الجدار في إسرائيل في الأوساط الأمنية والسياسية والأكاديمية أنه يشكل أهم مشروع استراتيجي للدولة العبرية بعد عام ١٩٤٨؛ لأنه محاولة لفرض يهودية الدولة بعد أن أصبح البعد الديموغرافي العربي يشكل هاجساً مرعباً جراء ارتفاع نسبة المواطنين العرب داخل فلسطين التاريخية، وهو ما أصبح يشكك في يهودية هذه الدولة ونقائها العرقي والديني.

والجدار كنمط آخر من أنماط التطهير العرقي والهندسة الديمغرافية ينظر إليه إسرائيلياً بأنه الأداة المثلى لإفساد مشروع دولة فلسطين ذات السيادة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحرمان الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من التلاقي الإنساني والاجتماعي والحضاري والتاريخي مع إخوانهم داخل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٤٨، ومع إخوانهم في القدس أيضاً.

كما ينظر له استراتيجياً على أنه الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون فرض وقائع دولة ثنائية القومية التي تضع المشروع الصهيوني والغربي كله أمام علامة استفهام كبرى، مع عدم إغفال الوسائل العنيفة الأخرى التي لم تغب يوماً عن عقل المؤسسة الصهيونية، وخاصة تلك المتعلقة بالإبادة أو الترانسفير القسري. وفي إطار هذه الأبعاد الاستراتيجية لهذا الجدار العازل، فإن القدس تقع في قلب هذا المشروع، أولاً لأنها تشكل بؤرة الاهتمام الصهيوني وتسويغاته الدينية المرتبطة بأساطير أرض الميعاد والشعب المختار، وبالتالي فإن الحفاظ على يهوديتها السكانية يعني حرمان الشعب الفلسطيني من الوصول إليها أو الإقامة فيها وترسيخ يهوديتها الدينية بالحيلولة دون سيطرة العرب على مقدساتهم الإسلامية أو المسيحية.

ضمن هذا السياق فإن الجدار شكل محنة إنسانية قاسية للفلسطينيين على كل المستويات؛ فهو إن كان سيدمر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

بتفتيت البنية والوحدة الإقليمية للضفة الغربية بتغلغله إلى عمق هذه الأراضي مشكلاً معازل فعلية بين السكان في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، فإنه كذلك أيضا سيضم أكثر من (١٥٠) مستوطنة ضمن ثلاثة جيوب كبرى هي أرئيل في شمال الضفة، وتجمع مستوطنات منطقة كفارعتصيون في جنوبها، وتجمع مستوطنات معاليه أدوميم في وسطها الشرقي. فهذه الجيوب استولت عملياً على أكثر من ٤٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، إذا أضفنا إليها تجمع المستوطنات المحيطة بالقدس مثل بزجات زئيف وجبعات زئيف ورموت وعطروت وهارادار والتلة الفرنسية.

في ذات الوقت، فإن الجدار الذي استهدف عزل القدس عن محيطها العربي في الضفة الغربية، فإنه سيعمل على تعزيز يهودية المدينة كما عزز يهودية الدولة تاركاً أكثر من (٧٠) ألف مواطن فلسطيني ممن يحملون هوية القدس والمواطنة فيها خارج الجدار، أي خارج غلاف القدس. وبهذا العزل للمدينة المقدسة - التي تشكل روح الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين - سوف يحرم الشعب الفلسطيني من حقه في العبادة في المسجد الأقصى وكنائس القدس لمختلف الطوائف المسيحية في البلاد.

والجدار كمحنة إنسانية أدى إلى تدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني بتدمير قطاعات الإنتاج الاقتصادية المختلفة، بإلحاق الأراضي الزراعية إلى داخل حدود إسرائيل، والسيطرة على أكثر من ٧٠ بالمئة من المياه الجوفية وتدمير الأراضي الزراعية وتقطيع سبل المواصلات داخل الأراضي العربية المحتلة. وقد أدت كل هذه الإجراءات إلى ارتفاع مستوى الفقر داخل الشعب الفلسطيني ليصل إلى حدود الخطر الفعلي على مستقبل السكان في هذه الأراضي. إضافة إلى الآثار النفسية المدمرة التي يتركها الجدار جراء شعور الإنسان بأنه يعيش وسط سجون فعلية، تحيطها الأسلاك الشائكة والجدران الإسمنتية ونقاط المراقبة الأمنية لقوى الأمن الإسرائيلية، التي أحالت الحياة إلى جحيم لا تطيقه النفس الإنسانية.

لهذا، فإن الجدار كمشكلة بحث، يشكل مادة بحثية جديرة بالدراسة والتحليل لوضعها في إطار البحث الأكاديمي. وتتمثل المشكلة في سؤال أساسي: لماذا تعتبر إسرائيل أن الجدار العازل يشكل أحد أهم مشاريعها السياسية الكبرى منذ إعلان قيامها عام ١٩٤٨ . وينبثق من هذا السؤال أربعة أسئلة فرعية.

ثانياً: الأسئلة البحثية

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على أربعة أسئلة فرعية، وهي:

١ - ما هي الجذور والمرجعية الدينية والفكرية والاستراتيجية التي انطلق منها الجدار العازل؟

٢ - ما هي الأبعاد الاستراتيجية للجدار في الرؤيا الإسرائيلية؟

٣ - ما هي تداعيات الجدار العازل على الدولة الفلسطينية؟

٤ - ما هي تداعيات الجدار العازل على الشعب الفلسطيني؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

١ - **الأهمية النظرية العلمية**: يهدف هذا البحث إلى الوصول إلى نموذج تفسيري قد يشكل منطلقاً للدراسات التي تعالج النموذج الصهيوني كحالة استعمارية ليس من زاوية تحالفاته وتعاقداته الباطنية من قوى الاستعمار الغربي، وإنما كحالة عنصرية صارخة تجرى لها عمليات تسويغ وتبرير من الفاعلين الدوليين لضمان شرعية وجودها بالقبول العربي بها قانونيا وتطبيعاً، بعد أن عجزت إسرائيل نفسها عن فرض هذا القبول بالقوة المادية المعروفة. في حين أن التسويغ الإسرائيلي «الأمني» أخذ يجد آذانا صاغية خاصة في هذا المناخ الدولي الذي يشهد تأطيراً دولياً غير مسبوق فيما يطلق عليه مقاومة الإرهاب. لذا فإن الدراسة - إن قدر لها أن ترى النور - قد تكون بداية لمشروع بحثي على المستويين القومي العربي والوطني الفلسطيني لتعزيز وتخليق فهمٍ تجديدي لمعالجة العنصرية الإسرائيلية، بعد أن تمكنت إسرائيل من الإفلات ولو مرحلياً من وصمة العنصرية مع نهاية الحرب الباردة.

لذلك، فإن هذه الدراسة سوف ترتكز بصفة أساسية على الموروث النظري للأيدولوجيا العنصرية بكل تجلياتها المعروفة بالتطهير والإبادة وعزل ونقل السكان، والإفقار المنظم للسكان الأصليين، وطمس ثقافتهم وإلغاء وجودهم من المشهد الطبيعي للأرض المقيمين فيها. وكذلك ستقدم إطارا نظرياً تجديدياً في تحديث أساليب التطهير العرقي للاستعمار، إذ إن الأساليب التقليدية كالإبادة أو الترانسفير أصبحت تشكل محطاً لرفض المجتمع الدولي والقوى الديموقراطية. من هنا ستعالج هذه الدراسة الأنماط الحديثة للإبادة العرقية كالحرب النفسية المنظمة تجاه السكان الأصليين والترانسفير البطيء، والإفقار المنظم، وإلحاق الأذى الدائم بالسكان الأصليين كالحرمان من حق

التنقل وحق العمل وحق استغلال الموارد الطبيعية الخاصة والعامة، وإعاقة الحق في التعليم والعلاج، بل ووقف عجلة التطور وشل قدرة المجتمع على التقدم بإغراقه الدائم في بحر من الهموم كالعطش والفقر وانعدام فرصة الحركة.. وانتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عن التلوث والتكدس وسوء التغذية كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الجريمة داخل المجتمع جراء التنافس الشديد على الموارد والمساكن وفرص العمل...

من هنا فإن هذه الدراسة سوف تقدم تحليلاً لسياسة التمييز العنصري الحديثة التي تلجأ لها قوى الاستعمار الجديد كوسائل أقل إثارة للمجتمع الدولي وللضمير الإنساني والمؤسسات الديموقراطية والإعلامية، ولكنها في ذات الوقت تعدّ أخطر بكثير من الوسائل التقليدية، لأنها ستؤدي إلى النتائج نفسها التي حققتها أساليب الاستعمار العنصرية القديمة بالتدمير والإبادة والتطهير العرقي البطيء الذي هو أشد إيلاماً للنفس.

٢ - **الأهمية العملية**: إن الاهتمام بهذا الموضوع بدأ منذ أن شرعت قوات الاحتلال في بناء الجدار، وبالذات عندما أكملت مشروعها حول مدينة قلقيلية وقرى طولكرم، حيث ظهرت هذه المناطق كمقابر للأحياء تحمل مدلولات عنصرية صارخة، وباستمرار تقدم الجدار جنوباً نحو رام الله والقدس وبدتْ ملامح العزل أكثر وضوحاً؛ حيث بدأت عمليات المقاومة الشعبية عبر تشكيل اللجان الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري. وهنا بدأ الالتحام بالظاهرة من أجل مقاومتها. وبالتالي فإن هذه الدراسة تأمل أن تكون مادة معرفية منهجية متكاملة لتوظيفها كإطار مرجعي نظري لكل القوى الحية المناهضة للفصل العنصري. في ذات الإطار فإن هذا البحث ربما يكون هو الأول من نوعه على المستوى الفلسطيني، إذا تجاوزنا الدراسات الوصفية والتقارير القانونية والوثائق الدولية والبيانات السياسية لقوى العمل الوطني الفلسطيني والمقالات المختلفة سواء المنشور في الصحف أم الدوريات. أي أن هذه الدراسة تمثل مشروعاً تأصيلياً ومرجعياً بحثياً للمكتبة الفلسطينية والعربية.

رابعاً: منهجية البحث

رغم أن طبيعة الظاهرة السياسية تقبل النظر إليها من زوايا مختلفة، إلا أن هذه الدراسة تعتمد بشكل أساسي اقتراب الثقافة السياسية للجماعة كاستراتيجية بحثية عامة وكإطار تحليلي للوصول إلي قاعدة معرفية متسقة وذات قدرة تفسيرية لظاهرة/ مشروع الجدار العازل الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة.

تشير الدراسات أن مصطلح الثقافة السياسية قد جري تأطيره في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بشكل عام من قبل عالم السياسة الأمريكي غابرييل ألموند، كأداة تحليلية واقتراب منهجي، وذلك كردة فعل لقصور الأطر التحليلية البنائية بمفردها في دراسة الظاهرة السياسية أو النظام السياسي الخاضع للبحث العلمي. وقد حدد «الموند» مفهوم الثقافة السياسية بأنها نسق القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية التي تعتقدها وتتمثلها أية جماعة سياسية. ومن حيث هذا التحديد فإن أي نظام سياسي/ جماعة سياسية فإنها تعيش في إطار ثقافة سياسية تساعد معرفة مكوناتها ومرجعياتها الثقافية في تفسير كيف تتشكل الظاهرة وكيف يعمل نظامها الداخلي.

فالثقافة، بما تنطوي عليه من قيم ورموز ومعتقدات، ذات دور وذات وظيفة محورية في خلق والمحافظة على النظام الاجتماعي وطريقة الحياة في المجتمع. وإن أي نظام سياسي يتشكل وفقاً لمرجعياته الثقافية. فالمرجعية الثقافية هي نافذة هامة تسمح بفهم سلوك الأفراد والجماعات الذين يتشكل منهم هذا المجتمع الذي يشكل أساس بناء الدولة. بناء على هذا الافتراض، فإنه يمكن القول، أو الادعاء بأنه من الصعب بل من المستحيل أحياناً، تفسير سلوك سياسي ما بدون تقدير تأثير البيئة الاجتماعية على ذلك السلوك الخاضع للبحث والدراسة النقدية. وتجد الثقافة السياسية مصادرها وجذورها في المورث التاريخي والديني المتراكم لأي حالة اجتماعية إنسانية، وكذلك الخبرة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا المجتمع.

الدراسات المنهجية التي تتبعت تطور هذا الاقتراب كانت قد أشارت، بأنه رغم أن غابرييل ألموند هو من صك مفهوم الثقافة السياسية كاقتراب منهاجي في دراسة السلوك السياسي عام ١٩٥٦، واعتبر تقديمه لهذا المفهوم إسهاما حقيقياً نظرياً في هذا الميدان، إلا أن ذلك لا ينفي القول بوجود محاولات سابقة في أواخر القرن الثامن عشر كانت قد اقتصرت على التعرف على منظومة القيم والرموز والعواطف الوجدانية ودورها في صياغة العملية السياسية في كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا، وذلك من خلال مجموعة من العلماء أمثال باجوت ودي توكفيل. وفي مطلع الستينيات من القرن الماضي استطاع كل من سيدني فيربا (١٩٦٣) ولوسيان باي (١٩٦٥) من توظيف هذا الاقتراب في دراسة الثقافة السياسية كمرجعية لعمليات التنمية السياسية داخل الإطار الغربي.

تعد الثقافة السياسية من المفاهيم الاستراتيجية في علم الاجتماع السياسي، ولأنه مفهوم كثيف الإدراك، فإن ذلك قد أدى إلى اختلاف المفكرين حول حدود هذا

المفهوم، ولكن ذلك الاختلاف لم يمنع من الاتفاق على وجود أسس أولية اعتبرت بمنزلة عناصر أولية في تعريف الثقافة السياسية، بأنها: منظومة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمنزلة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام وإصدار أحكام تقيمية بشأنه. وفي حالة هذه الدراسة، «الجدار العازل الإسرائيلي» التي تتوجه لقراءة وتحليل ظاهرة/ مشروع الجدار العازل ضمن النسق السياسي الإسرائيلي العام؛ فإن هذا الاقتراب سيكون أداة مثلى في تحليل الموجه الجمعي أو الإطار الثقافي المرجعي للنسق السياسي الإسرائيلي الذي استولد هذه الظاهرة، وأنتج نظاماً لتسويغ وعزل الأغيار والانعزال عنهم في مجتمع القلعة المسور بالجدار كحالة تاريخية ممتدة ومتأصلة في قيم الجماعة اليهودية[١].

خامساً: أدوات جمع البيانات

إن عملية جمع البيانات لا يمكن أن يكون مصدرها إلا واحد من أحد مصدرين: إما توثيق وإما ميدان. فالأول وهو يعني اللجوء إلى خبرة الآخرين في شكل مؤلفات أو مقالات أو مقابلات أو ما في حكمها. والثاني يعني عدم الاعتماد على خبرة الآخرين ومخاطبة الظاهرة أو الموضوع مباشرة ودون وسيط. والافتراض أن أي من المصدرين لا يغني عن الآخر فكلاهما يؤدي إلى وظيفة مستقلة. **الأول** يسمح في عملية بناء الإطار النظري للتحليل وكذلك مقارنة الحالة مع نماذج أخرى عنصرية في ذات الوقت، وهذا ما أعتقد أننا حققناه حتى اللحظة. أما **الثاني** فهو وحده الذي يصبغ التحليل بالصبغة العلمية ويعطي البحث صفة اختبارية قائمة على أساس الملاحظة والمشاهدة الحسية المباشرة وهذا ما سنسعى له في المراحل القادمة من خلال:

١ - المقابلة مع عدد من المهتمين والمسؤولين والأكاديميين العرب خاصة المقيمين داخل الأرض المحتلة، وكذلك مقابلة عدد من أعضاء الكنيست العرب. وعدد من المفكرين العرب خارج فلسطين، وقد نجحنا حتى اللحظة في الوصول إلى

---

(١) فاروق يوسف أحمد، **قواعد المنهج العلمي: المناهج والاقترابات والأدوات المنهجية** (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٨)، ص ٧٣ - ٧٩؛ **معجم المصطلحات السياسية**، إشراف علي الدين هلال؛ تحرير وتقديم نيفين مسعد (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١١٣ - ١١٥؛ محمد محمود ربيع وإسماعيل مقلد، محرّران، **موسوعة العلوم السياسية** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤)، ص ٤٧٩ - ٤٨٢، ونشأت إدوار أديب، **الثقافة السياسية للشباب الجامعي المصري: دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية** (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩)، ص ١٣ - ١٩.

بعض منهم. وكذلك مقابلة عناصر من قوى السلام اليهودية من حركة السلام الآن، وحركة هناك حدود، والمنظمة اليهودية لمراقبة الحواجز، وحاخامات من أجل السلام، وجميعها تشترك في النشاطات المناهضة للجدار في الأراضي المحتلة.

٢ - ستعتمد هذه الدراسة أيضاً على مبدأ الملاحظة بالمشاركة من خلال زيارات ميدانية للعديد من التجمعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية لغرض حصر وتصنيف المعازل وترتيبها وفق موقعها في هذه المحافظات. إضافة إلى مقابلة بعض المواطنين من محافظات مختلفة، ممن يلامسون بشكل يومي مرارة الوقوع خلف الجدار.



أنماط الاقتلاع والإبادة العرقية للشعب الفلسطيني

أولاً: المذابح والتهجير

واجهت الجيوب الاستيطانية تاريخياً مشكلة ديمغرافية دائمة، سواء في مرحلة الاستعداد، أم في مرحلة التشكل، أم مرحلة الاستقرار والنضوج. ولذا فإن كل حالة استيطانية متعينة تبدأ بعملية إزاحة وإقصاء (إفناء إبادي أو طرد جماعي) لتحقيق الحالة الغائية، وهي الإبدال. وهذه العملية (الإبدال، والإحلال) تطلبت تاريخياً قدراً كبيراً من الفظائع بهدف الإبادة أو الطرد أو التطويع والاسترقاق.

بدأت الفظائع الإرهابية في فلسطين بالمذابح الجماعية، وهي جرائم ارتكبت تصل إلى حدّ الوصف القضائي بـ «جرائم بحق الإنسانية». فهذه الجرائم أسست لدولة يهودية نقية حصراً باليهود، في الفترة الممتدة بين الشهر الأخير من سنة ١٩٤٧ والشهور الخمسة الأولى من سنة ١٩٤٨. لقد كفّت المجموعة العربية الفلسطينية عن الوجود ككيان اجتماعي وسياسي، فأكثر من ٥٣٠ قرية وحيٍّ مدني غدت أثراً بعد عين. وأبيدت الحياة المدينية في مدن الساحل بصورة شبه نهائية. مدينة حيفا، مثلاً، التي كان يسكنها أكثر من ٨٠ ألف فلسطيني، لم يبق فيها إلا ثلاثة آلاف مواطن فقط. وفي محصّلة الجرائم المخطط لها بعناية فائقة: «من أصل مليون وأربعمئة ألف فلسطيني عربي كانوا مواطنين

في فلسطين، جرى اقتلاع ٧٥٠ ألف فلسطيني من أماكنهم، وتحوّلوا إلى لاجئين في أماكن مختلفة من العالم[١].

استولت القوات اليهودية التي سمّت نفسها عصابات (شتيرن)، إضافة إلى الجيش الإسرائيلي شبه الرسمي (الهاغاناه) الذي جرى إعداده وتطويره وتدريبه في مرحلة اليوشوف (المجتمع اليهودي قبل الدولة)، على ٧٨ بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية. فقد تمكّنت هذه القوات المتفوّقة عدداً وعدةً من تطبيق نظام هندسة ديمغرافية فظيعة، إذ إنه على هذه المساحة التي أعلنت فيها دولة إسرائيل اليهودية جرى ترسيم الحدود العرقية بمستوى فائق الدقة، فوفق هذه الحدود القومية/ العرقية افترض الكيان السياسي اليهودي المرتجى مستعمرة الاستيطان الطاهر التي أرادتها الحركة الصهيونية بشكل هندسي محدد؛ جميع سكان هذه المستعمرة أو النسبة العظمى منهم هم من الأصل النقي/ الطاهر للمهاجرين اليهود، بعد أن أصبح شرط هذا الوضع الهندسي طرد الفلسطينيين من المشهد الجغرافي بكل الوسائل الممكنة. وقد أتاح هذا النموذج للمهاجرين اليهود الذين جرت أدْلجتهم بالصهيونية أن يحتفظوا ثانية بشروط التجانس الثقافي المحسوب على القومية الأوروبية. وسنتناول في الإطار النظري النموذج الأمريكي كمستعمرة استيطان طاهرة (إنكليزية) الذي تمّت فيه الإبادة العرقية للسكان الأصليين[٢].

١ - الحل الديمغرافي، الحل النهائي: طرد الفلسطينيين ونقلهم

أدى الكشف عن وثائق الهاغاناه والعصابات الصهيونية الأخرى في نهاية تسعينيات القرن العشرين، ليس فقط عن فظائع المذابح ووسائل التهجير، وإنما عن القرار السياسي الصهيوني في المذابح والتهجير لضمان الدولة اليهودية النقية. وقد أدت عملية الكشف عن هذه الوثائق إلى ظهور ما أصبح يعرف لاحقاً بظاهرة المؤرخين الجدد وعلماء الاجتماع الذين يأتي في طليعتهم: آفي شلايم؛ إيلان بابيه؛ توم سيجف؛ دان ياهف وبيني موريس. إلا أن هذا الأخير (بيني موريس) بعد أن كان له دور ريادي في الكشف عن قرار المجازر والتهجير ووقائعها التفصيلية في كتابه الشهير **تصحيح الخطأ**

(١) باروخ كمرلنغ ويوئيل شموئيل مغدال، **الفلسطينيون صيرورة شعب**، ترجمة محمد حمزة غنايم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠١)، ص ١٧٣، وديفيد جيلمور، **المطرودون: محنة فلسطين**، ترجمة شاكر إبراهيم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ٧٣ ـ ٨٢.

(٢) غرشون شفير، في: أنطوان شلحت، **ذاكرة دولة وهوية: دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٢)، ص ١٤٨ ـ ١٥٣، ويورغن أوستر، **الاستعمار: مراجعة نظرية عامة**، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر (الرياض: مؤسسة اليمامة، ١٩٩٩)، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢٠٠٠)، عاد إلى صهيونيته الكلاسيكية، معتبراً تلك المجازر والفظائع ضرورة أخلاقية لبناء الدولة اليهودية.

٢ - القرار الصهيوني بالتطهير العرقي في الخطة «أ - د - دالت»[٣]

أعدت الهاغاناه ثلاث خطط منذ عام ١٩٣٧ لترحيل العرب والاستيلاء على فلسطين الانتدابية؛ أُعدّت الخطّة الأولى سنة ١٩٣٧، أما الخطّتان الثانية والثالثة فقد أعدّتهما وجرّبتهما وطبّقتهما في عام ١٩٤٦ الهيئة الاستشارية لبن غوريون، وهي هيئة الأحد عشر (هيئة التطهير العرقي)[٤]. وقد ناقشت الهيئة الاستشارية أول مرة مسودة الخطة «دالت» في النصف الثاني من شباط/ فبراير ١٩٤٨، وكان الاسم الرسمي لها هو «خطة يهوشع». وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٨ اجتمعت الهيئة الاستشارية في منزل بن غوريون لوضع اللمسات الأخيرة على التعليمات الموجّهة إلى الوحدات الصهيونية المؤلفة من اثني عشر لواء[٥].

والجدير بالذكر أنه بعد أن تمّت طباعة الخطة نهائياً، وزعت على قادة الألوية، إذ إنها قسمت البلد إلى مناطق عسكرية وفق عدد الألوية العسكرية. وقد تلقى كل قائد لواء قائمة بالقرى والأحياء المدينية التي يجب احتلالها وتدميرها وطرد سكانها، مع جدول زمني للقيام بذلك. كانت المنطقة الأولى التي وضعت موضع التطبيق الفعلي للخطة «دالت» هي تلال القدس الغربية. في «عملية نخشون» التي كان فيها القرار واضحاً جداً، وقد تضمن عدم الإبقاء ولو على قرية عربية واحدة. وكانت قرية دير ياسين من أوائل القرى التي شرع فيها بتنفيذ الخطة، إذ تعرضت فعلاً إلى ما يطلق عليه قضائياً بـ «الجرائم ضد الإنسانية»، حيث تم ذبح ٢٥٠ مواطناً ذبحاً سادياً فظيعاً، وتم التنكيل بجثثهم وتعذيبهم قبل الإعدام. يستشهد دان ياهف (في كتاب: **طهارة السلاح**)[٦] بشهادات فظيعة لوقائع المجزرة من ضباط ومشاركين في الحرب، وهذه شهادة جديرة بالاقتباس المطوّل لما فيها من طبع مستنسخ لأنماط الجرائم السادية ذات المضمون

---

(٣) دالت: هي لفظ الحرف (د) بالعبرية.

(٤) الهيئة الاستشارية تكوّنت من أعلى رتب وخبراء الهاغاناه أمثال: يغال ألون، يغئيل يادين، إسحاق رابين، موشيه كرمل، يتسحاق ساديه، ايتسر هرئيل، رحبعام زئيفي، وشمعون أفيدان.

(٥) إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧)، ص ٩١ - ٩٥.

(٦) دان ياهف، **طهارة السلاح**، ترجمة جوني منصور (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٤)، ص ١٣٦.

الاحتفالي بحق التضحية بالآخر. وفي شهادة يقول مئير باعيل (ضابط استخبارات): «رأيتُ خلايا من رجال الإيتسل والليحي تنتقل من بيت إلى آخر، وتطلق النيران من أسلحة رشاشة نحو كل من تجده في طريقها، لم أر عرباً؛ أعتقد أن معظمهم قد هرب في بداية المعركة، إنما رأيتُ نساءً وأطفالاً وشيوخاً قتلوا في مجموعات جمعوها في زوايا الغرف، وأطلقوا النار عليها، وألقوا القبض في ساعات الظهر على خمسة عشر أو عشرين عربياً، وحملوهم في شاحنة وسافروا باتجاه القدس. سمعت بعد مدة أنهم تجوّلوا بهم في أحياء القدس بما يشبه مهرجانات النصر. كانت تنبعث أصوات الفرح، وسمعت أصواتاً من الجمهور تنادي: «خذ عشر ليرات واجعلني أقتل واحداً»، ثم أعادوا هؤلاء الأسرى إلى القرية وقتلوهم في الكسارة بين «جفعات شاؤول» والقرية، رأيتهم بعيني مقتولين بعد الظهر. وأثناء مغادرتي رأيتُ وجوه رجال الإيتسل والليحي تبدو عليها علامات الإجرام. يخرجون من القرية مع دجاج وخراف وغنائم كبرى»(٧). لعل هذه الشهادة لضابط كبير من الاستخبارات العسكرية للهاغاناه ما يشير إلى النموذج الاحتفالي الإنكليزي في عمليات الاحتفال بذبح الهنود الحمر، والتي ستتناولها الدراسة في الفصل الأول.

تحمل عملية دير ياسين، والمذابح الأخرى المشابهة لها، هدفاً يتجاوز البعد الإقصائي/الإبادي، وهو ما يتعلق بالبعد الثقافي. فقد كتب قائد إحدى الكتائب التي شاركت في هذه العملية، وهو «أوري بن آري» في مذكّراته: «إن صهر الشتات كان واحداً من الأهداف المهمة لعملية نحشون. فقد كانت هذه أول عملية يتحد فيها يهود أوروبا الشرقيون القدامى الذين كانوا بحكم الطبيعة مهيمنين على المشهد العسكري مع المجموعات الإثنية الأخرى مع القادمين الجدد من العالم العربي ومن أوروبا»(٨). وهنا تبدو وفق هذه الشهادة، أن أهداف كل عمليات الإبادة والترحيل تتمثل باستعادة الشعور بالتجانس الثقافي والإثني في دولة المستوطنة الطاهرة.

استهدف مشروع الترانسفير تحقيق هدف مركزي أعلى للحركة الصهيونية، وهو المتمثل بدولة يهودية من دون أقلية عربية كبيرة. وقد اعتنقت القيادة الصهيونية مبدأ هندسة التفريغ الجماعي للعرب، الذي لم يكن ممكناً من دون ارتكاب عدد هائل

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨، وموسى الدويك، **الجرائم ضد الإنسانية: الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والقانون الدولي** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٤)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٨) بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ص ٩٩.

من المجازر بشكل يجعل البقاء العربي في المشهد العام لفلسطين أمراً مستحيلاً. إن مجموعة كبيرة من المجازر صُممّت بعناية لإرهاب السكان وإجبارهم على الرحيل القسري، وقد كشف «المؤرخون الجدد» الذين اطلّعوا على وثائق ما أصبح يعرف بحرب الاستقلال، عن عشرات الفظائع في مئات القرى العربية (صفصف، والجش، وسعسع، والصالحة، وعيلبون، ومجد الكروم، ودير الأسد، وأم الشوف، وحوله، وناصر الدين، وأبو زريق، وعين الزيتون، وخصاص، وقيساريه، والكابري، وأبو شوشة، والدوايمه... إلخ)[٩].

ما كان لمستعمرة الاستيطان اليهودي أن تتطور ككيان سياسي لولا اعتماد تهويد الأرض توجّهاً مركزياً، وقد توصل سلمان أبو ستة بالاعتماد على عدد كبير من المراجع والوثائق إلى خلاصة يورد فيها أسماء ٥٣١ قرية وتجمع فلسطيني قد تم تهجيرها[١٠] لتحقيق الهدف والمثال الأعلى للمستوطنة الطاهرة.

ومن الجدير بالذكر أن فكرة الترانسفير هي ذات جذور عميقة في الفكر الصهيوني منذ تأسيس الحركة الصهيونية. على سبيل المثال، كتب هيرتزل في **يومياته** منذ سنة ١٨٩٥ الآتي: «لدى امتلاك البلاد، فإن الأراضي الخاصة ينبغي علينا أن نخلصها رويداً من أيدي أصحابها، ونقل الأراضي وإخراج أصحابها منها يجب أن يسيرا معاً بحذر»[١١]. وعلى المستوى العلني، بدأت تطرح فكرة طرد السكان الأصليين على جدول أعمال الحركة الصهيونية عام ١٩٣٧ عندما أضفت عليها اللجنة الملكية البريطانية برئاسة اللورد بيل شرعية رسمية من خلال اقتراحها تقسيم فلسطين إلى دولتين. وفي إطار حلّ الدولتين كمقترح استعماري بريطاني، اقترح بيل نقل ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ألف عربي (طوعاً أو قسراً)، وهم القاطنون في الجزء المعدّ للدولة اليهودية. وتطور مقترح بيل إلى برنامج رسمي لحزب العمال البريطاني في الفترة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥. ويبدو بشكل جلي أن ثقافة الترحيل القسري قد تطابقت عند الدولة الاستعمارية الأم (بريطانيا) وأنبياء ورسل الاستيطان الوظيفي الصهيوني (بتعبير المسيري)، حيث أصبح طغيان الترحيل القسري يشكّل المادة الأساس لكل المؤتمرات الصهيونية منذ عام ١٩٣٧ ولاحقاً. ولم يتوان

---

(٩) نور الدين مصالحة، **إسرائيل وسياسة النفي**، ترجمة عزت الغزاوي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٣)، ص ٣٨ ـ ٥٤.

(١٠) Salman Abu Sitta, *Palestinian Right to Return: Scared, Legal and Possible* (London: The Palestinian Return Center, 1999), p. 12.

(١١) بيني موريس، **تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦**، ترجمة وتقديم أنطوان شلحت (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٣)، ص ٥١.

أي من القادة الزعماء للحركة الصهيونية عن التعبير عن هذا الهدف في كل مؤتمراتهم ومذكّراتهم. وفي جلسة إدارة الوكالة اليهودية في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٣٨، وهي الأكثر سرية من المؤتمرات الصهيونية، عبّر بن غوريون عن هدف الترانسفير بالقول: «أنا أساند الترانسفير القسري، ولا أرى في ذلك ما ينافي الأخلاق»[١٢].

تشكّل عملية الاقتلاع للسكان العرب الحلّ المركزي للمسألة العربية، وفق ما قاله يوسف فايتس، أحد أعمدة لجنة الترانسفير، لبن غوريون: «يجب اعتبار اقتلاع العرب حلاً للمسألة العربية في دولة إسرائيل». وبالاستناد إلى تعليمات الخطة المركزية الرسمية (خطة يهوشع/ دالت)، فقد جاء في بندها الثالث تحت عنوان: تطهير القرى العربية الآتي: «التطهير يجب أن يتم بثلاث درجات من الشدّة على النحو التالي: درجة معتدلة (تطهير بوليسي وإدخال حامية)، ودرجة متوسطة (عملية اجتثاث وسيطرة)، ودرجة عالية من الشدة (حرق ونسف وتدمير)». وقد بدأ رئيس قسم العمليات في الهاغاناه، ويوسف فايتس رئيس لجنة الترانسفير، بتطبيق الخطة عملياً بالمستوى الثالث (عالي الشدة)، ومنذ ذلك الحين، وعلى مدى أكثر من مئة وثلاثين عاماً من بداية الاستيطان اليهودي، تستمر عملية طرد العرب من أراضيهم بكل الوسائل التي أمكن تنفيذها والتي أصبح نمطها الأخير هو الجدار الفاصل[١٣].

ثانياً: مصادرة الثروات والموارد الطبيعية والإفقار المنظّم

إن إفراغ فلسطين من سكانها كهدف صهيوني، والإفراغ التطهيري كضرورة، جعل منطق الأسطورة والعنف الإدراكي الصهيوني مسألة حتمية. فقد سيطرت القوات الصهيونية على ٧٨ بالمئة من فلسطين الانتدابية، وأصبح الجزء الأعظم من فلسطين خالياً من السكان الأصليين، إلا من ١٥٦ ألف عربي استمروا في البقاء كأقلية قومية تحت تصرّف مطلق للمؤسسة السياسية اليهودية الناشئة. وما إن تمكّنت هذه القوات اليهودية من تحقيق نبوءتها العنصرية العرقية بجعل المكان المستهدف مهوّداً بنسبة عظمى، حتى بدأت المؤسسة التشريعية العنصرية في إسرائيل بإصدار عشرات القوانين

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(١٣) دان ياهف، «مئة وعشرون عاماً من الصراع الصهيوني/ الفلسطيني: الأرض الترانسفير، طهارة السلاح والرواية التي لم تدرس،» **قضايا إسرائيلية**، العددان ١١ ـ ١٢ (صيف ـ خريف ٢٠٠٣)، ص ١١٥، وWalid Khalidi, «Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine,» *Palestine Studies*, vol. 18, no. 1 (Autumn 1988), pp. 4-19.

واللوائح التي تمكّن المهاجرين اليهود والمؤسسات الصهيونية المختلفة من «وضع اليد» الاستيطانية المطلقة على الأرض الفلسطينية بكل ما فيها من موارد طبيعية، وبكل ما عليها من نتاجات اقتصادية ومادية، أثمرها جهد إنساني ممتدّ عبر آلاف السنين. وبعد نهاية الحرب الاقتلاعية الصهيونية، كفّ الشعب الفلسطيني عن الوجود اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وأصبحت التجمّعات العربية أثراً بعد عين، وحلَّ فيها ٦٢٠,٠٠٠ مهاجر يهودي. وتطور في إسرائيل منذ اليوم الأول على إقامتها الرسمية في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ نظامان منفصلان: نظام يهودي سيطرت عليه مشاعر التماثل والملكية الاستثنائية للموارد والمؤسسات، ونظام للأقلية العربية المتبقية مجرداً من كل الحقوق السياسية والمدنية المعروفة بهدف إنهاكه (وهو المنهك أصلًا) بفعل الجرائم التي شاهدها وعايشها، محكوماً بنظام عسكري كلاسيكي استمر حتى عام ١٩٦٦. وضمن هذه المجموعة، وداخل هذا النظام، ومن ضمن الأقلية العربية القومية الباقية في وطنها، كان هناك أكثر من ٤٠ ألف لاجئ هجّروا من أماكنهم الأصلية وتجمّعاتهم الريفية، واستقروا في أوساط إخوانهم، سواء في القرى أم المدن العربية التي نجت من التدمير[١٤].

وحتى سنة ١٩٤٨ - لم يكن اليوشوف العبري (المجتمع اليهودي تحت الانتداب البريطاني قبل إعلان الدولة) يسيطر إلا على أقل من ٦ بالمئة من مساحة فلسطين الإجمالية البالغة ٢٧,٠٢٧ كلم٢، رغم المحاولات المحمومة في السيطرة والامتلاك المدعوم من قبل قوات الانتداب البريطاني. ونتيجة العمليات الاقتلاعية، تمكّنت القوات المستعمرة الاحتلالية من السيطرة على ٢١,٠٠٠ كلم٢. وقد انتقلت الأموال الفلسطينية غير المنقولة - المراكز التجارية، والإحياء السكنية، والمدارس، والمصارف، والمستشفيات، والعيادات، والمساجد، والكنائس، والمصانع الصغيرة، والدكاكين الحرفية، وغيرها من المباني العامة، كمكاتب البريد، ودوائر البلديات، والدواوين الريفية، والحدائق، والمحميات الطبيعية، ومعدات الصيد، وطواحين الحبوب، ومعاصر الزيت، والمحاجر، والكسارات... إلخ، جملة واحدة إلى حيازة دولة إسرائيل الناشئة. كما استولى الإسرائيليون، كمواطنين مدنيين وأفراد الهاغاناه والمليشيات الأخرى، على ما سلم من الأموال المنقولة، مثل الأثاث المنزلي والأواني الفضية والخشبية أو التراثية ذات الطابع الفولكلوري. لقد تمت عمليات النهب مباشرة مع رحيل التجمّعات

---

(١٤) انظر: هليل كوهين، **الغائبون الحاضرون**، ترجمة نسرين مغربي (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ٢٠٠٣).

العربية، سواء تلك التي رحلت بالمجزرة المباشرة أو التي رحلت بنتائجها الفعلية. كما نهبت العصابات الصهيونية واستولت على آلاف قطعان الماشية ودواب النقل والخيل والدواجن مباشرة، ودماء أصحابها لم تجفّ بعد. فقد وجدت المقتنيات العربية المنزلية والزراعية طريقها إلى صالونات ومزارع الجنود والضباط كتذكارات حرب، وكذلك وجدت في بيوت قادة كبار أمثال موشيه ديان الذي كان من هواة جمع هذه التذكارات.

ويقدر د. وليد الخالدي في مشروعه البحثي **كي لا ننسى** مساحة أراضي ٤١٨ قرية فلسطينية مدمّرة قام بتوثيقها، بستة ملايين دونم، وقد تم تقاسمها سريعاً بين المستعمرات اليهودية[١٥].

إن عبارة «إفقار الفلسطينيين» تبقى عديمة الدلالة أمام وحشية الاقتلاع الرهيب الذي وقع على الفلسطينيين الآمنين. كما أن عملية التجريد من كل شيء تبقى أيضاً عاجزة عن تمثيل المشهد الذي وجد فيه اللاجئون أنفسهم تحت السماء والطارق. وفقط للدلالة على سوء بشاعة الحال وفظاعة المشهد الذي خلفه الاحتلال، نورد مقتطفاً من تقرير لموظف كبير في الصليب الأحمر الأمريكي (ر. ط. شيفر) يقول فيه: «إن آلافاً من اللاجئين الفلسطينيين سقطوا أمواتاً من الجوع، ومعظم الباقين على قيد الحياة مصابون بأمراض وأوبئة خطيرة، ويقدر عدد الأموات من اللاجئين في قطاع غزة فقط بـ ١٢٠ شخصاً في الليلة الواحدة»[١٦]. وحتى اللحظة، وكنتيجة مباشرة لفعل مستوطنة «الاستيطان الطاهر» تقدم المؤسسات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية، ووكالة الغوث الدولية، وبعد أكثر من ستة عقود من الاقتلاع ما يعرف في مدارس فلسطين بحبة الفيتامين الصباحية لمعالجة فقر الدم الناتج من سوء التغذية، جراء سياسة الحصار واحتلال العمل العبري. وفي الإدراك الصهيوني، فإن الأرض التي لا يسكنها اليهود، ويقيم فيها العرب الذين نجوا من كارثة الترانسفير، توصف بأنها مناطق غير مأهولة أو خالية تستوجب استيطاناً يهودياً، وهي متاحة لكل يهودي مهاجر إلى البلاد.

في التخطيط الوطني لتوزيع السكان في إسرائيل توزيعاً جديداً، ولبناء مدن جديدة الصادر سنة ١٩٥٠، فتح مشروع الهندسة الديمغرافية حدوداً لانهائية في مصادرة أراضي

---

(١٥) وليد الخالدي، **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧).

(١٦) بيني موريس، **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، ترجمة دار الجليل (عمّان: دار الجليل، ١٩٩٣)، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

القرى العربية التي بقيت قائمة في مكانها، سواء في المثلث أو النقب والجليل. فعلى هذا المشروع المؤسس على عشرات القوانين، جرت عملية سلب/ سطو أخرى على أراضي التجمّعات العربية لتنفيذ مهمة «وضع الأرض» تحت التصرف، ولتغيير الواقع الديمغرافي في المناطق العربية الثلاث السابقة بزرع المستوطنات على أراضيها[١٧].

وقد أدت قوانين «المستعمرة الطاهرة» الصادرة عن القيادة الأشكنازية للمستعمرة (قانون أملاك الغائبين، وقانون مصادرة الأرض، وقانون استملاك الأرض، وقانون الاستقرار) وغيرها، التي جاءت جميعها في عقد الخمسينيات من القرن العشرين إلى تهديد وجودي للأقلية القومية العربية. فخلال سنتين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠) كانت سلطات الدولة الأشكنازية قد نهبت من ٥٠ إلى ٨٠ بالمئة من أراضي هذه القرى[١٨].

ومع كل إجراءات التهويد النهبوية ذات المضمون الإقصائي التفكيكي، يستمر الخطاب العنصري في تصاعده ضد هذه الأقلية العربية، فقد وصف الوزير (إيفي إيتام) البلدات العربية في الجليل بـ «الخلايا السرطانية في جسم الدولة اليهودية»[١٩]. وهذه الرؤية التي تشيطن العرب بقيت دائماً الإطار الأخلاقي ذا المضمون العنصري والإقصائي تجاه الأقلية العربية في داخل إسرائيل. وتبقى نزعة التمركز حول الذات العرقية أيضاً الأساس السياسي والاقتصادي الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي العام في إسرائيل، والذي يستثني هذه الأقلية من كل الحقوق المدنية المتعلقة بالمواطنة والمساواة[٢٠].

(١٧) فكتوريا والتر ويوخايم شيشا، **لقد اغتصبوا أرضنا: سياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين في مئة عام**، ترجمة م. نصّار (الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم، ١٩٩٧)، الفصل الثالث.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(١٩) علي حيدر، «الكراهية والعنصرية تجاه العرب في إسرائيل،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢ (خريف ٢٠٠٢)، ص ١٦.

(٢٠) انظر في هذا الإطار: أمل جمّال، «أنماط تشكل اللامساواة القومية في إسرائيل،» **قضايا إسرائيلية، العدد** ٢٤ (٢٠٠٦)، ص ٥٧ ـ ٧٠، ونمر سلطاني، «المساواة والمواطنة في إسرائيل،» **قضايا إسرائيلية، العدد** ١٣ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ١٠٥ ـ ١١١.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة:
التعريف بمفهومَي «التطهير العرقي»
و«الفصل العنصري» وأبعادهما التطبيقية

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

أولاً: الأسس النظرية للافتراضات العنصرية

من زاوية لغوية، تتفق المعاجم العربية المختلفة على أن مصطلح «العنصرية» قد اشتق من كلمة «العنصر»، ففي **المعجم الوسيط** فإن «العنصر» يشير إلى الأصل البيولوجي، والعنصرية هي تعصّب الفرد أو الجماعة لجنسها، أو أصلها. وفي الكيمياء، فإن «العنصر» هو المادة الأولية التي لا يمكن تحليلها كيميائياً إلى ما هو أبسط منها[1].

أما **المعجم العربي المعاصر**، فقد أورد «العنصر» بمعنى «العرق». و«العرق» هو مجموعة بشرية تشترك في خصائص تشريحية متماثلة، وبذلك تصبح العرقية هي المرادف الدقيق للعنصرية. والعنصري، هو المتعصّب لعرقه ضد الأعراق الأخرى[2].

وجاء في **قاموس المورد** المعنى نفسه الوارد آنفا، من حيث الترادف بين العرق والعنصر. فـ«العرق» هو الأصل أو الجذر، وهو أيضاً يعني الوريد أو الوعاء الدموي، و«العرقية» هي «العنصرية». وقد جاء في الإنكليزية بمعنى «Race»، و«Stock»، و«Ethnic Group»، والعرقية والعنصرية هما التمركز الحادّ حول الإثنية ذات الوعاء الدموي الخاص (Ethnocentrism)[3].

من زاوية يندمج فيها البعدان اللغوي والاصطلاحي، يمكن النظر إلى ما يراه المفكر العربي عبد الوهاب المسيري، بأن العنصرية أو الفكر العنصري برمّته إنما يقوم على عقدة التفوّق الذي يرى البشر جميعا «مادة»، وليس قيمة إنسانية ذات سمو أخلاقي؛

---

(١) **المعجم الوسيط** (بيروت: دار أمواج، ١٩٨٧).

(٢) هادي العلوي، **سلسلة المعجم العربي المعاصر** (دمشق: دار الكنوز، ١٩٩٧).

(٣) روحي بعلبكي، **المورد الثلاثي: قاموس ثلاثي اللغات: عربي - إنكليزي - فرنسي مع طريقة اللفظ** (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٤).

فالفكر العنصري يطرح الاختلافات بين البشر بأنها تقوم على أسس مادية كامنة في خصائصهم العرقية والتشريحية. كما أن البشر، كمادة، يمكن أن توظف، فتكون نافعة، ويمكن ألا يكون لها نفع. ومن هنا تبرز أهمية الاختلافات العرقية كلون الجلد، وحجم الرأس، وشكل الأنف، وغيرها، كمعيار للتفرقة العنصرية داخل النوع البشري. وتصبح الخصائص والأنماط الحضارية العامة، ورقي شعب ما أو تخلّفه، ما هي إلا نتيجة صفاته العرقية والتشريحية. ومن ثم، فإن تقدم جماعة إنسانية ما أو تخلّفها، محكوم عليها ومرتبط بأصلها العرقي المتوارث[٤].

لا ترجع العنصرية إلى مجرد التفسير بمرجعية العنصر أو العرق، وإنما بتحول هذه المرجعية إلى معتقد تمييزي، وخصوصاً من طرف قوي ضد الآخر الأضعف، لتحقيق احتياجات اقتصادية اجتماعية. ومن هنا يتشكّل بعدها الأيديولوجي، إذ بدأت مخاطر هذه المعتقدات تمسّ مساحة إنسانية أكبر من الأعراق المحلية، عندما ارتبطت بنظم إمبراطوربة، ثم إمبريالية عالمية. فتحوّلت إلى أيديولوجيات هيمنة تارة، أو تفريعات لها ومصالح في إطارها تارة أخرى (الأبارتهايد، والصهيونية، والولايات المتحدة)[٥].

في **قاموس السياسة الحديثة**، نجد أن «العنصرية» (Racism) هي أي معتقد سياسي أو اجتماعي يعتمد التمييز في معاملة الأفراد أو الجماعات وفقاً لأصولهم العرقية أو السلالية[٦]. وفي **الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية** نجد أن تعبير «العلاقات العنصرية» (Race-Relations) يشير إلى الأنماط السلوكية الناجمة عن التفاعل بين الأفراد الذين يتباينون جسمياً وثقافياً. كذلك، فإن المفهوم يشير إلى كل العلاقات التي يمكن أن تؤدي إلى صراع عنصري وشعور أو وعي عنصري يحدد مكانة الجماعات المختلفة في المجتمع[٧].

أما في **قاموس أكسفورد**، فإن لفظ «Race» يعني المجموعة البشرية (Ethnic Group) التي ترتبط في ما بينها بأصل أو سلالة عرقية عامة، أو تعني المتحدرين من

---

(٤) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٧، ص ١١٧.

(٥) حلمي شعراوي، «رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب: قراءة في الوثائق التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٢٧٠ (آب/ أغسطس ٢٠٠١)، ص ٢٠.

(٦) David Robertson, *Dictionary of Modern Politics*, 3rd ed. (London: Europa Publications Ltd., 2002), p. 279.

(٧) David L. Sillis, ed., *International Encyclopedia of Social Sciences*, 18 vols. (New York: The Macmillan co., 1986), vol. 13, p. 269.

أصل سلالي معيّن، أو مجموعة من الأفراد أو القبائل التي تشكّل ملامح عرقية وراثية متميّزة. والعنصرية في إطارها السياسي الاجتماعي، ما هي جوهرياً إلا رؤية واعتقاد سياسي أساسها أن الدم يفسر التفوق والسمو في صفات معيّنة، وبالتالي يعطي حقوقاً معيّنة، ويفرض وظائف معينة لا يسمح بها كلياً أو جزئياً لغير من لا يتصف بتلك الصفات أو الخصائص التي مردها فقط عنصر الميلاد والأصل العنصري[٨].

وكمقاربة استنتاجية لكمٍّ كبيرٍ من الاجتهادات النظرية، فإن العنصرية: «هي شعور بالسمو والتميّز والاستثنائية، أساسه الادعاء المتخيّل بالانتماء إلى أصل عرقي محدد وتوكيل إلهي خاص، يحمل في ثناياه على وجه تلقائي كافة صفات القوة والأصالة والذكاء والقدرة والنبوغ والسمو، ويؤهل المنتمين إليه وراثياً لكافة أشكال القيادة والريادة الأبدية، مقترناً ذلك بدرجة ما من درجات التطبيق والتنفيذ (السلوك الإنكليزي في أمريكا الشمالية، والسلوك الإنكليزي/ الهولندي في الجنوب الأفريقي، والسلوك الأمريكي في الشرق الأوسط، والسلوك الصهيوني في فلسطين)[٩].

وتأسيساً على ما تقدم، فإن يوتوبيا النظرية العنصرية تكاد تتجسد في ثلاث مقولات أساسية، تتمثل بـ:

١ - عراقة السلالة ونقاء وطهارة الدم

قبل أن يؤسس أدولف هتلر ببضع مئات من السنين لنظرية تفوق الجنس/ العرق الآري، ويضعها موضع التطبيق الفعلي. كان الغزو الأبيض الإنكليزي لأمريكا الشمالية في مطلع القرن السادس عشر يقدم للموروث العنصري أهم نماذج العالم النظرية والتطبيقية لفعل أيديولوجيا العرق الأفضل تجاه الآخر الأصلي من السكان الأصليين. وقبل أن تصبح نظرية العرق الآري نظرية شمولية عنصرية ذات فعالية كبرى في فكر القرن العشرين، كان الأرستقراطي الفرنسي جوزف آرثر دي جوبينو (١٨١٦ - ١٨٨٢) قد نظّر ليوتوبيا الجنس الأفضل والعنصر الأعرق، بادعاء أن كل ما هو عظيم ونبيل ومفيد من أعمال الإنسان في هذه الأرض إنما يعود إلى جنس واحد هو الجنس الآري. الذي يضم الإغريق والرومان ومعظم شعوب شمال أوروبا وغربها، وأسمى من يمثل

(٨) حامد ربيع، **العنصرية الصهيونية ومنطق التعامل السياسي في التقاليد الغربية** (بيروت: الطلائع الفلسطينية، ١٩٧٩)، ص ٧١.

(٩) عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ٧٦ - ٧٨.

هذا الجنس هم التيتون، مفترضاً تعدد أصول النوع البشري التي تتسم بأبدية ثبات خاصة لم تستطع العوامل الخارجية (جغرافية، ومناخية، واقتصادية) أن تمحوها، فالزنوج وحوش فردية فوضوية، والعرق الأبيض له ميول كامنة متأصلة في عرقه السلالي نحو التحررية والبرلمانية والإمبريالية الخيّرة. وقد سبق هتلر في الادعاء الافتراضي الذي يذهب إلى أن اختلاط دماء الجنس الأرقى بدماء المهزومين يشكّل العامل الأساسي في الانحدار القومي. وتلقى المفكر العنصري الإنكليزي ستيورات شامبرلاين نظرية دي جوبينو وحوّلها إلى إنجيل التيتونية، ونسب كل عبقريات العالم في الألفي سنة الماضية حتى عهده إلى أصول تيتونية، مقدماً وصفاً نمطياً للتيتوني المثالي بأنه ذو عينين برّاقتين زرقاوين وجمجمة مستطيلة نتيجة للذهن والعقل النشط[١٠].

ويبدو أن نظرية ستيورات الذي وضعها في كتاب **أسس القرن التاسع عشر** كان لها تأثير كبير وجوهري في انتشار النظرية العنصرية لدى البرلمان، وذلك باعتماد القيصر الثاني لهذه النظرية من خلال العناية بهذا الكتاب وطبعه وتوزيعه على أوسع دائرة ممكنة.

وبالنظر إلى مؤلفات القرن التاسع عشر، نجد أن التمركز حول الذات الاستثنائية العرقية في أوروبا أصبح يجد الكثير من المنظّرين والنظريات. فقد اعتبر دافيد جوردان (١٨٥١ ـ ١٩١٣) دماء الأمة العامل الأول في تكوين تاريخها، وكتب قائلاً: «إن الاختلافات الجوهرية في حياة أي شعب ليست مسألة تربوية، بل إمكانات وراثية، وإن السمات الفعلية تورث حقيقة مثل لون الجلد. ولكل جنس سماته الفكرية التي تميّزه كسلالة منفصلة. وبمعرفتك لطبيعة أي جنس، فإنه يمكن التنبؤ بإنجازاته، فالساكسوني يصنع تاريخا ساكسونياً، واليهودي يصنع تاريخاً يهودياً. وكان جوردان يؤمن إيماناً علوياً بـ «أن الشعوب يمكن تقسيمها إلى أنماط متفوّقة، وأخرى دنيا. وقد اعتبر صفات العنصرية والكفاية وضبط النفس ذات أصول عنصرية تامة». وقد ضم ألبرت بفريدج (١٨٦٢ ـ ١٩٢٧) جميع العنصر التيتيوني إلى الشعب المختار، ومنح فكره العنصري ديباجه دينية: «الله، وليس القدر، هو الذي اختار هذا الشعب». إن الله جعل جميع الشعوب التيتونية سادة تنظيم هذه الدنيا لإقامة نظام إلهي، وجعل الله هذه الشعوب خبيرة في الحكم بكفاية لتتمكّن من السيطرة على الشعوب الهمجية والضعيفة عقلياً.

---

(١٠) إدوارد بيرنز، **النظريات السياسية في العالم المعاصر**، ترجمة عبد الكريم أحمد (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٨)، ص ٣٦٣.

واختار الرب من الجنس التيتوني الشعب الأمريكي، وجعله أمة مختارة من أجل تحديث العالم. وهذه رسالة أمريكا السامية، فـ «الرب عيّن أمريكا أميناً على تقدم العالم»[١١].

وهكذا، كنظرية، كلما أيقظ الفكر العنصري تمركزاً عرقياً، فإن معتنقيه يصبحون أكثر حدّة بادعاء أنهم خير الأخيار المفترضين في دائرة السمو الواسعة، وأرفع الأجناس في دائرة الأجناس الرفيعة، ونخبة الخاصة بين الأ-جناس المخصوصة بطهر دمها وعبقريتها الجينية وكفاءتها السلالية. ولهذا نجد أنه حيث يسود الفكر العنصري، هناك من يدّعي الأفضلية الاستثنائية بروح تنافسية لدى الشعوب البيضاء (إنكلترا، وألمانيا، وأمريكا، وإسرائيل). وضمن هذا المعتقد التفضيلي ذهب اليهود إلى ما هو أكثر تشدّداً في تبنّي هذه الأفضلية، إذ جعلوا أنفسهم الصفوة من نسل يعقوب، وصفوة الصفوة هم نسل وسلالة إسرائيل ابن يعقوب[١٢].

أ - نظرية داروين - أصل الأنواع «البقاء للأفضل»

تذهب النظرية العنصرية، وتستمد قوتها التنظيرية من الافتراضات الطبيعية التي أسهم بها داروين في أصل الأنواع، والتي تقوم على أساس افتراضي هو البقاء للأقوى، والذي مؤداه أن المجموعة البشرية التي تتزوّد من بنائها البيولوجي الداخلي بقوة أوفى من غيرها، أو حيلة أرقى، ستكون أكثر قدرة على مقاومة الأفاعيل الطبيعية، وبالتالي تكون أكثر قابلية للبقاء[١٣]. ويقع مفهوم «الصراع» في نظرية داروين في مكانة أساسية في نظريته، وعملية الانتخاب الطبيعي تؤول إلى انتخاب أفضل الأنواع التي تكون أكثر تكيّفاً مع حالات البيئة المحيطة بالأحياء، والنوع الذي امتلك القدرة على التكيف تكون الطبيعة قد أمدته بقدرات أكثر منافسة في البيئة نفسها[١٤]. والتحولات الإيجابية التي تطرأ على النوع مهما كانت ضئيلة تُعد هذا الكائن «النوع» لظروف حياة متغايرة ومعقّدة. وبهذا فإنه يصبح أوفر حظاً وأعظم نصيباً من بقية الأفراد. فتميّزه الطبيعة وتخصه بالبقاء في دائرة الانتخاب نفسها. وهذه التحولات تؤدي حتماً إلى انقراض صور الأحياء المتخلّفة عن عملية الارتقاء والبقاء. الافتراض الأساس، بتعبير داروين «أن الكائنات

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٨.

(١٢) علي حسن طه، **العنصرية الصهيونية اليهودية والبُعد الأيديولوجي الديني** (بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٥)، ص ٣٤ ـ ٣٦.

(١٣) تشارلز داروين، **أصل الأنواع**، ترجمة إسماعيل مظهر (بيروت: مكتبة النهضة، ١٩٧١)، ص ٣٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢١.

الأقل قدرة على الارتقاء قد هوجمت بالكائنات الأكثر حظاً في التكيف، وأخلت السبيل لأنواع أجنبية استوطنت مواطنها الأصلية، لأنها عاجزة عن مقاومة الدخلاء الجدد»[١٥].

ويصل داروين إلى قاعدة طبيعية عامة وظّفت سياسياً، وهي أن التنافس والصراع أشد ما يكونان بين الصور المتقاربة الأنساب، أو أنواع جنس بعينه، وذلك لتشابه أشكالها وتراكيبها وعاداتها واشتباك مصالحها. والذي يتهيأ للارتقاء يصبح جاهزاً لإزالة كل أثر للفصائل المستضعفة من النوع نفسه، ويفوز وحده في السيادة المعمّمة في واقع الحياة[١٦].

وبناءً على هذه النظرية، فإذا كان قانون التطور الطبيعي يفضي إلى اختيار الأنواع ذات المؤهلات القابلة للبقاء والسيادة، فإن النظريات السياسية (النظرية العنصرية، والرجل الأبيض، والصهيونية) قد طورت المفهوم الدارويني مستخدمة أدوات غير طبيعية، وإنما أدوات سياسية اصطناعية لإبادة وعزل أو طرد المجموعات البشرية التي لا تقوى على منافسة المؤهلات الطبيعية السامية والحلول في حيّزهم الجغرافي الأصلي. وهناك قدر كبير من المعنى في الفكرة القائلة: «إنه إذا كانت هناك كائنات بشرية متفوّقة (أمم، شعوب)، فإن الوحيدين الذين يمكنهم التعرّف إليهم هم آخرون يماثلونهم في التفوق»[١٧].

ولأن هناك اعتقاد راسخ في العقل الغربي في تفوّق اليهود، حتى إن لم يكونوا من الجنس نفسه، فقد تمكّنت هذه القوى الأوروبية ذات السلالة الأفضل والأرقى من اكتشاف هذه المناعة السلالية النقية الأسمى لدى اليهود. وأصبحت هذه القوى ملتزمة التزاماً مطلقاً بالصهيونية،ليصبح هذا الالتزام العنصري أهم بكثير من رغبات وحاجات الشعب الفلسطيني الذي بقي مستهدفاً بالتطهير العرقي منذ نشوء هذه الحركة.

وبمنطق الصراع الدارويني نفسه، يسوّغ المؤرخ والفيلسوف الألماني هاينرخ فون ترتشكه للأمة المختارة لعراقة سلالتها أن تنمّي أساطير العظمة لديها، وأن تضخم إنجازاتها وتزورها أيضاً، مضيفاً: «إن لكل شعب عريق الحق في الاعتقاد بأن بعض السمات المعينة في العقل الإلهي تتمثل فيه بأكمل صورها». وذهب إلى أن الأمم لا تزدهر

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(١٧) جيلين تندر، **الفكر السياسي**: **الأسئلة الأبدية**، ترجمة محمد غنيم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، ١٩٩٣)، ص ٩٧.

إلا من خلال الصراع من أجل ضمان خروج العرق الأفضل إلى ساحة الحياة السياسية: «بالسيف والعنف تتغلب الشعوب المتمدنة والمختارة على الهمجية واللاعقل»[١٨].

كمبدأ عام، فإن تخيّل التفوقية كهندسة مبرمجة على شيفرة العرقية، تمنح حقوقاً سياسية، وتشكّل القاعدة التي استند إليها المستعمرون في خلق هندسة التبرير لعقلنه الأطماع الاستعمارية وشرعنتها. يبدو ذلك واضحاً لدى الداعية الفرنسي المنظّر للاستعمار جول هارمان عام ١٩١٠ عندما افترض حقيقة التراتبية بين الأعراق البشرية والحضارات الإنسانية: «وإننا ننتمي إلى العرق والحضارة المتفوقتين، وهذا التفوّق يمنحنا حقوقاً، مقرّين مع ذلك أن التفوقية تفرض في المقابل علينا واجبات صارمة. إن المشروعية في الفتح والغلبة على شعوب أصلانية تكمن في قوتنا الأخلاقية أيضاً، وإن كرامتنا وعزتنا لترتكزان على هذه الخصيصة التي تجعل من حقنا توجيه بقية البشر وقيادتهم»[١٩].

إن منطق العنصرية الذي أصبح يشبه الميثولوجيا الدينية هو: إن جنساً يتمتع بتفوق على الأجناس الأخرى هو الذي يجب أن يسود. فـ«بالرغم من التمايزات بين القوى المتفوقة ذاتها (وهي قوى استعمارية بالضرورة) من حيث حجمها وأهدافها وقوتها وحجم نفوذها، إلا أن هناك نمطاً اجتماعياً لدى كل المستوطنين، تمثل بالنظرة الدونية العنصرية لسكان البلاد الأصليين والمعاملة القاسية والاستعباد، بحكم أنهم أعراق منحطة لا تصلح إلا للحمل كالدواب، وهي بالتالي سلالات لا يمكن لها أن تتقدم وتقترب من مستوى الجنس الأبيض الذي يجب أن يتمتع بالسيادة[٢٠].

ب - التفوقية والسمو العرقي عند أدولف هتلر

تعدّ نظرية أدولف هتلر من أهم النظريات السياسية الكبرى في القرن العشرين، وهي رغم أهميتها في فهم الفكر والنظرية العنصرية بشكل عام، فإنها لا يمكن أن توصف بأنها منشئة أو مؤسسة للفكر العرقي، بقدر ما هي امتداد لقيم التفوّق العرقي الذي انساب في ظلال التمركز الأوروبي حول الذات المصطفاة لقرون طويلة من الزمن. إن النظرية التي ابتغاها هتلر لعظمة ألمانيا وللجنس الآري، على وجه الخصوص، تُؤَسس بداهة على مدخلات القوانين الطبيعية، فـ«شرارة النبوغ تجيء مع النابغة يوم يطلّ على

---

(١٨) بيرنز، **النظريات السياسية في العالم المعاصر**، ص ٣٥٠.
(١٩) إدوارد سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٧)، ص ٨٧.
(٢٠) محمد عبد الرحيم عنبر، **التمييز العنصري في أفريقيا** (القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٠)، ص ٥٧.

العالم، وليست العبقرية ثمرة التربية والدرس»[٢١]. الطبيعة هي المعطي الأساسي للنبوغ والتفوّق، والطبيعة ذاتها خصّت أجناس بشرية دون غيرها بطابع الحضارة والقدرة والسمو. فالقادر والحضاري والسامي والنابغ مدعو إلى السيطرة على الضعيف، لا إلى الذوبان والاختلاط البيولوجي فيه. والطبيعة في حرصها على بقاء الأعراق الراقية والسامية، لا تهدف إلى الحفاظ على السمات الخارجية فحسب، بل تهدف إلى الحفاظ على الطابع المتميّز لها، وهو طابع السمو. والطبيعة تتدخل، بافتراض هتلر، بإخضاعها الضعفاء لشروط قاسية للحدّ من تكاثرهم، ولا تسمح (اللغة الداروينية) بالتكاثر إلا للذين قد انتخبتهم هي من حيث المبدأ. ولأن الطبيعة ترفض التزاوج بين الأقوياء والضعفاء، فإنها تحارب اختلاط العرق المتفوق بالوضيع، لأن هذا الاختلاط يدمّر الأقوياء ويخرب الحضارة. ويقدم هتلر دليلاً على صحة مقولته بالنموذج الجرماني الذي حافظ على دمه نقياً، فقد أضحى سيد القارة الأمريكية بعد أن أفنى الشعب الأصلي[٢٢]. هذا يوجب نظرياً وعملياً الحفاظ على دم العرق المتفوق نقياً طاهراً، ذلك أن ضياع دم الشعب القائد في دماء الشعوب الوضيعة الخاضعة للسيطرة بحكم القابلية البيولوجية للخضوع، يفضي حتماً إلى ضياع المادة القابلة للاحتراق (السلالة الآرية)، والتي منها تأتي الشعلة التي تنير السبيل أمام الحضارة البشرية.

وهتلر إذ يفترض النبوغ الطبيعي لدى العرق الآري، فإنه يفترض كذلك (الوضاعة والانحطاط) الطبيعي لدى من هم ليسوا من هذه السلالة الخلاقة. والتي يرى في انحطاطها شرطاً طبيعياً أساسياً لتأسيس الحضارات. فقد قامت الأجناس الوضيعة مقام الموارد الطبيعة التي لا تقوم من دونها الحضارة، معتبراً أن خدمات الأمم الوضيعة هي ذاتها خدمات الحيوانات الأليفة. وكان على الآري أن يحافظ على وضعه بصفة كونه السيد المطاع ليظلّ سيداً مهيمناً على الحضارة التي أنشأها وطوّرها. لأن بقاء هذه الحضارة وتقدمها هما رهن بقاء العرق الآري[٢٣].

غاية الدولة عند هتلر هي الحفاظ على العنصر الآري، وعلى مميزات العرق الجوهرية. والدولة تفقد سبب وجودها يوم تصبح عاجزة عن حماية مضمونها الجوهري، وهو عرقيتها. وعليها أن تجعل العرق محور حياة الجماعة، وتربية الفرد بأن

---

(٢١) أدولف هتلر، **كفاحي**، ترجمة علي عبد الغني (القاهرة: الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٨٠.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧٥.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

نقاء الدم وسمو العرق هو ضرورة حيوية[٢٤]. بهذا المنطق تصبح مهمة إسرائيل كدولة الحفاظ على يهوديتها ونقائها العرقي السلالي.

٢ - التوكيل أو الاختيار الإلهي

لقد نجحت القوى الاستيطانية - الاستعمارية في اجتراح مقولات الاختيار الإلهي لتسويغ طموحاتها الكولونيالية بديباجات دينية. وكنظرية عامة، فإن مجتمعات الاستيطان العنصري دائماً كانت بحاجة إلى إيجاد ذهنية قضائية تسلّم بنوع من التفويض السماوي أو الإلهي لشرعنة وجودهم، وفرض هذا الوجود المشرعن على أهل الأرض الأصليين. وهذا التفويض السماوي يستهدف في العادة الإجهاز على مطالب قومية في الأرض المغتصبة، أو الاستقلال من جانب السكان الأصليين. في الوقت نفسه، فإن التفويض السماوي يرمي أيضاً إلى إعادة خلق لقصة الكتاب المقدس عن هوية الشعب المختار الميثاقية[٢٥].

لقد ارتبطت استثنائية السلالة العرقية، تاريخياً، باستثنائية مطلقة للشعب المقدس. فكانت الاستثنائية العرقية في حالة تشابك جدلي دائم مع الاختيار الإلهي لجنس معيّن، اصطفاه الرب كوكيل حصري للسماء في الأرض. الكبرياء العرقي يتماهى مع الكبرياء الديني، والاستثنائيتين، العرقية والدينية، تلازمتا داخل قوى تاريخية محدّدة أنتجت العنصرية في التاريخ الإنساني الحديث، وأدامتها عبر مراحل تطور الاستعمار الأوروبي الأبيض في أمريكا الشمالية، وفي أفريقيا، وكذلك في الحالة الفلسطينية الراهنة بفلسفة وصائية مؤطرة ديناً ودماً.

يصوّر تاريخ الأسطورة الأمريكية البيضاء أن الأرض قبل أن يدخلها الإنكليز كانت خالية من البشر تنتظر من الإله أن يُهبط فيها آدمه ليؤنس وحشتها ويعمّرها بالحياة، وأن التاريخ الإنساني لم يبدأ في مجاهل التاريخ الأمريكي إلّا مع وصول الإنسان الأبيض في أواخر القرن السادس عشر (كذلك رأت الحركة الصهيونية الأرض العربية في فلسطين خالية تنتظر إعمارها من أبناء الرب). أطلق على الغزاة الأوائل الذين اجتاحوا الشمال الأمريكي الحجاج أو القديسين، واعتبروا هذا العالم الجديد بديلاً من «أورشليم»

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٢٥) ستيفن سلايطة، **العنصرية المعادية للعرب في الولايات المتحدة الأمريكية: منشؤها وما تعانيه اليوم،** ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧)، ص ١٢٩.

والأراضي المقدسة. ولهذا فقد سمّوه بكل الأسماء التي أطلقها العبرانيون على بلاد كنعان. وما يزال التاريخ الأمريكي حتى الوقت الحاضر يضفي على هؤلاء المستعمرون الموصوفون بالحجاج قداسة طوباوية، ويعتبرهم أول نموذج للاستثناء الأمريكي الذي فضّله الله على العالمين، وأورثهم ما أورث بني إسرائيل من قبل(٢٦).

وجُعل العهد الذي عقدوه مع الإله على متن سفينتهم الأسطورية «ماي فلاور» (May Flower) من اللحظات النادرة الخالدة في التاريخ الإنساني، كما يقول الرئيس الأمريكي جون آدمز، فعهدهم مع الله جبّ عهد الإسرائيليين القدامى، وتأسيس مستعمرتهم على صخرة بليموث ضاهى تأسيس الكنيسة على صخرة بطرس. لقد أسبغ هؤلاء الحجاج على أنفسهم مصطلح رسل العناية الإلهية إلى أرض كنعان الفارغة، وأكدوا أن الله قد وعد شعبه المختار الإنكليزي بأرض كنعان التي لا يوجد فيها إلا القليل من البشر، مع أنه في الحقيقة قد وجد فيها الملايين الذين اقتضت العناية الإلهية إبادتهم في ما بعد(٢٧).

لم يكن هؤلاء الذين جرت إبادتهم من وجه الحضارة الربانية، والذين لم يشاركوا الإنكليز (الذين باركتهم السماء) في اللون واللسان والدين، واثقين إلا من شيء واحد هو أن الله قد فضّلهم واصطفاهم على العالمين وأعطاهم الأرض وحق تقرير الحياة والموت لكل من يعيش فوق هذه الأرض. هكذا حمل شعب الله سيف الجلاد المقدس، ولم يساوره الشك في أن الإبادات لم تكن إلا تدبيراً إلهياً مباركاً، ورسالة في المجاهل عهدها الله إليهم، وأن اصطيادهم في الغابات مهمة أخلاقية لازمة لكي يبقى الإنسان فعلاً على صورة الله(٢٨). بهذا السيف المقدس الذي حمله الإله الإنكليزي أصبحت كل الفظائع (ضد الآخر) ليست عسيرة، بل ضرورة لإنجاز عمل الرب بإبادتها. استمرت هذه النظرية الإبادية متنامية حتى اللحظة، وليس قيام الرئيس بوش (الابن) المتكرر باستحضار الرب ليساعده على سحق الشر في العالم إلا جزءاً من هذا التكوين الديني.

من هذه المادة (الشيفرة الدينية) نفسها التي جرت بديباجاتها كل عمليات الاستعمار الأبيض للقارة الأفريقية، نجد دفاعاً فلسفياً عن العظمة الإنكليزية لدى مؤرخ بارز هو جون آدم كرامب الذي ساوى بين الإنكليز والإله، اذ وصف موت جندي

---

(٢٦) منير العكش، **أميركا والإبادات الجماعية: حق التضحية بالآخر** (بيروت: دار الريس، ٢٠٠٢)، ص ٣٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٩.

بريطاني في أرض معركة استعمارية بأنه تضحية من أجل تلك القوة التي لا تموت وتسعى قدماً باستمرار (التي قد يطلق عليها «الله») - ولكن اسمها إنكلترا. وعن فكرة التقديس، يرى أن الأمتين الإنكليزية والألمانية قد وهبتا عقلية الإمبراطورية، لأن الدم البطولي نفسه يجري في عروق الشعبين الذين هم أبناء الإله المفضلين[٢٩].

وأوحت النظرية العنصرية دائماً لأنبياء الاستعمار برسم الخط الحدودي الفاصل الممتد بين العنصر الأبيض المخلوق على شاكلة الرب والآخرين من أبناء كل الشعوب (الوثنية) المخلوقة على شاكلة الشيطان. وهي عينها الشعوب التي غزاها جنود الرب لإتمام شرط إزاحتها كهدف إلهي نهائي. وباقتباس (إدوارد سعيد عن أنور عبد الملك): إن هذا الفهم المتمركز حول الذات الغربية المسمّى سياسياً بتسلط الأقليات المالكة، والتمركزية الإنسانية متحالفة مع التمركزية الأوروبية :«إن غربياً أبيض آمن بأن له امتيازاً طبيعياً إلهياً، لا أن يدير العالم غير الأبيض فحسب، بل أن يمتلكه كذلك لمجرد أن العالم الوثني ليس بالضبط إنسانياً تماماً بقدر ما نحن كذلك»[٣٠].

وكان هتلر قد ادّعى في نظريته أن الحضارة البشرية إنما هي صناعة العرق الآري الذي يمثل الإنسان الحقيقي، وأن هذا الإنسان هو المشعل الإلهي الذي أضاء السبيل أمام البشر. فشرارة العبقرية الإلهية انبعثت دائماً من جبينه المشرق، وهو الذي قاد البشر إلى دروب المعرفة، ودلّها على السبيل التي تجعل منه سيد الكائنات الحيّة على وجه الأرض: «وعلى الدولة العنصرية أن تنهض بالتزاوج من داخل الدائرة الآرية من أجل خلق كائنات على صورة الله»[٣١].

وشكّلت أسطورة الشعب المختار الثقافة الأنغلو - ساكسونية، فالرب تولى حماية الإنكليز الذين باركوا أمريكا بدخولهم إليها لأنهم الشعب المختار المبارك، وأولئك الذين قاوموا هذا الفتح إنما يقاومون إرادة الرب، و«تحقيق هدف الرب الذي هو واجبنا، وواجبنا يتحقق عند إزاحتهم أو إبادتهم»[٣٢]. وقد شكّلت الرؤيا الدينية منذ البداية الهوية الأمريكية، وهي التي أفاضت على معتنقيها اعتقاداً شبه راسخ بأن الرعاية الربانية أو

(٢٩) بيرنز، **النظريات السياسية في العالم المعاصر**، ص ٣٥٤.

(٣٠) إدوارد سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ص ١٣١.

(٣١) هتلر، **كفاحي**، ص ١٧٧.

(٣٢) كليفورد لونجلي، **الشعب المختار: الأسطورة التي شكلت إنكلترا وأمريكا**، ترجمة قاسم عبده (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣)، ص ٢٢.

التدخل الإلهي هو الذي صنع ومجّد أمريكا . وأصبحت عملية إزاحة، ثم إبادة، الهنود الحمر جزءاً من الخطة الإلهية. كذلك كانت الإبادة الصهيونية للسكان الأصليين عملاً مباركاً من الرب.

تبدو الاستثنائية الأمريكية ذات المهابة القدسية عند أول حكومة في الولايات المتحدة التي كانت مقتنعة بأن الرفاهية العامة في أي مجتمع تعتمد على حيوية ديانته (خصوصيتها)، «ولا شيء سوى روح الإصلاح الكوني بين كل طبقات ودرجات مواطنينا، حسبما أعلن الكونغرس للشعب الأمريكي، سوف يجعل منا الرب شعباً مقدساً بحيث قد نصبح سعداء»[٣٣] هنا يبدو إلى أي مدى استلهم الفاتحون المستعمرون الإنكليز الرواية التوراتية (العهد القديم) في خلق التاريخ الأمريكي وتسويغ سياساتهم الإبادية للشعوب الأصلية التي تواجدت في المشهد الجغرافي لأمريكا الشمالية.

كانت القوة الدافعة في حملة الغزو الكبرى هذه وموجة الاستيطان الكبرى التي صاحبتها، هي بالضبط الاعتقاد الإنكليزي بأن أمتهم قد اختارها الرب وحدها لدور فريد في تاريخ العالم. وكان دور هذه الأمة المختارة التي ورثت مهمة إسرائيل القديمة هي نشر الحضارة الإنكليزية، أي الحضارة البروتستانتية في أركان الدنيا الأربعة. وكان الافتراض هو أن التاريخ الإنكليزي سوف يحدث في خطوط موازية لتاريخ بني إسرائيل القديم، بحيث إن ما كان حقيقياً وصحيحاً في تاريخ بني إسرائيل سيكون أيضاً بمعنى ما صحيحاً في تاريخ الإنكليز[٣٤]. ثم يجري التأويل المقدس للنصوص المقدسة والخصخصة الإلهية (اختيار الصفوة المخصوصة من الإنكليز) بسيادة أمريكا. ومنذ عام ١٧٧٤، أي منذ افتتاح الكونغرس الأول فصاعداً، لم يعُد الشعب المختار هم اليهود، ولا الكاثوليك، ولا الإنكليز، ولكن كل الأمريكيين المستوطنين الذين حباهم الرب بالاختيار من بين الشعب الإنكليزي المختار[٣٥]. وهذا الشعور بالمصير السيادي والإحساس بالخصوصية المقدسة، هو ما يسمّى بالاستثنائية الأمريكية التي ليست سوى فكرة الاختيار التي ترجع إلى القرن الثامن عشر. والتي تعني أن الشعب المختار سيبقى تحت حماية خاصة من الرب ورعايته المخصوصة. ونجد في سفر التثنية

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٢.

«لأَنَّكَ شَعْبٌ مُقَدَّسٌ لِلرَّبِّ إِلهِكَ، وَقَدِ اخْتَارَكَ الرَّبُّ لِكَيْ تَكُونَ لَهُ شَعْباً خَاصّاً فَوْقَ جَمِيعِ الشُّعُوبِ الَّذِينَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ»[٣٦].

كانت أمريكا إذاً أرض الميعاد لإنشاء مملكة الله عليها، وقد جرى تسويغ هذه المهمة الإلهية لتسويغ إبادة الشعوب الأصلية، وعندئذ أصبحت أرض الميعاد أرض غزو. ولم تتعارض ممارسة الطرد والتدمير مع المفهوم الديني، ذلك أن الغنائم والثروات كالنصر، تعتبران بالنسبة إليهم دليلاً على مباركة إلهية. ونجد في قول منسوب إلى جون آدمز، خليفة جورج واشنطن، الذي كتب عام ١٧٦٥: «لن أكفّ عن الاعتقاد بأن تأسيس أمريكا ليس إلا إرادة العناية الإلهية لتحرير قطاع كبير من البشرية، التي ما زالت خاضعة للرق». كتب أحد أنبياء الاستعمار الإلهي (هيرمان ميلفيل): «نحن الأمريكيون شعب خاص، شعب مختار، إسرائيل عصرنا، نقود سفينة الحريات». واستمر منظّرو الدولة الأمريكية الناشئة في الإشارة إلى هذا النسب الإلهي للدولة الجديدة، حيث نجد الآتي: «إن شكل الدولة الوحيد الذي أقامته الرعاية الإلهية بشكل ظاهر هو دولة العبرانيين؛ إنها جمهورية اتحادية مع الإله «يهوه» في قمة مجده»[٣٧].

٣ - السمو القيمي والاستعلاء الثقافي والأخلاقي

أسست القوى الاستعمارية لادعاءات ويوتوبيا التفوق الأخلاقي لركيزتين دوغماتيتين، هما (كما أوضحنا سالفاً): نقاء الدم وارتقاء العرق من زاوية، والعلاقة مع الحقيقة المقدسة (الرب)، أي الصلة بالإله، جعلتهم آلهة من زاوية أخرى. هذا الخطاب العنصري الذي خلق تاريخاً أسطورياً قام على أدلجة السبب، أي تسويغه بمظهره ونتيجته.

يندرج السمو القيمي والاستعلاء الثقافي والأخلاقي ضمن خطاب الاستثنائية السامية والثنائية الكلاسيكية، بحدّيها الخير مقابل الشر: الحضارة مقابل الظلام، العلم والجهل، الإيمانية والوثنية، الإنسانية والتوحشية، العقلانية والتأملية، العيش في المستقبل مقابل السكون في التاريخ، الأبيض والأسود، ثقافة السلام مقابل ثقافة العنف، الارتقاء والتطور مقابل السكون والجمود الأبدي، الديمقراطية والاستبداد، الإعمار مقابل التخريب، السيد والعبد، العبقرية مقابل الغباء...

---

(٣٦) **الكتاب المقدّس،** «سفر التثنية،» الإصحاح ٢٦، الآيات ١٨ - ١٩.

(٣٧) روجيه جارودي، **الإرهاب الغربي: الجزء الأول،** تعريب داليا الطوخي، ناهد عبد الحميد وسامي مندور، ٢ ج (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤)، ص ٦٧ - ٦٩.

«إن المقولب كصورة تخطيطية و«مفتقرة» و«ساذجة» هو تبسيط وتشويه مفرط للحقيقة، وهو مؤشر على رأي أحادي على ثقافة في طريق التوقف. ولو تأملنا في إنتاج المقولب (خطاب الاستشراق)، مثلاً، لرأينا أنه يخضع لعملية تصنيع بسيطة: إن الخلط بين الصفة والجوهر يؤدي إلى جعل الخاص عاماً. وعلى المستوى الاجتماعي يجعل الفردي جماعياً، وهكذا فإن الخطاب الاستعلائي المقولب يطلق الحد الأدنى من المعلومات في اتصال واسع أكثر ما أمكن. والمقولب بصفته حاملاً لتعريف الآخر، فهو إعلان عن معرفة جماعية بودّها أن تكون صالحة في كل ظرف تاريخي. وعليه، فإن خطاب الدوغما المقولب ليس مؤشراً على ثقافة متوقفة، بل إنه يكشف عن ثقافة وآراء مسبقة، يُستبعد منها كل تحليل نقدي لمصلحة بعض التعريفات الجوهرانية، كالقول العنصري بوجود شعوب تميل إلى العنف والعبودية بحكم جوهرها[٣٨].

• **نظرية الاستشراق (إدوارد سعيد)**: مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت القوى الغربية الأنغلو/ ساكسون قد استعمرت ما يعادل ٨٥ بالمئة من سطح الأرض، وأن يدّعي المرء أو يقول إن الاستشراق قد شكّل جانباً مهماً من جوانب الإمبريالية والاستيطان العنصري الكولونيالي، فإنه يكون قد أصاب الحقيقة.

تأتي نظرية إدوارد سعيد في تفكيك خطاب الاستشراق، أو ما يسميه السرد الاستشراقي، لتقدم أخطر الإضـاءات في تفكيك هـذا الخطاب الغربي المتعالي. فالاستشراق المؤطر خلق الأسطورة الرائدية مقابل الدرجة التابعية (الجوهرانية) ذات الاختلاف العرقي، وهي كنظرية نتاج شحنات طويلة المدى خلقت شيفرة ذات دلالة طغيانية في الثقافة والقيم تجاه الآخر.

ونحن إذ نستحضر إدوارد سعيد في هذا الإطار، إنما لأن قدرته التفكيكية لخطاب الاستشراق قدمت إطاراً تفسيرياً نقدياً لتحليل الصور النمطية (للإنسان المسمّى شرقياً) وما يعتريها من أوصاف دونية نمطية مقولبة استهدفت بداهة تسكين وجوده في ما قبل التاريخ لتسويغ وتبرير الكولونيالية والاستثنائية الغربية الإيمانية السامية والبيضاء. لننظر إلى قول «جيمس بلفور، وزير الخارجية البريطانية: «إن الأمم الغربية فور انبثاقها في التاريخ تظهر تباشير المقدرة على حكم الذات، لأنها تمتلك مزايا خاصة بها. ويمكنك أن تنظر إلى تاريخ الشرقيين بأكمله، فلن تجد أثراً لحكم الذات على الإطلاق، ففي

---

(٣٨) بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي**: **القرابة والجوار**، نقله إلى العربية جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٢٢.

القرون الماضية عاشت في ظل الحكم المطلق... أليس من الخير أن نقوم نحن بممارسة الحكم المطلق.... نحن في مصر لسنا من أجل المصريين وحسب، نحن هناك من أجل أوروبا كلها»[٣٩].

لن نبحر كثيراً في تحليل هذا الخطاب البلفوري، لأننا نود الإشارة إلى الجوهرانية المتمركزة حول الذات فور انبثاقها في التاريخ، ويصبح الاحتلال الأجنبي الأساس الفعلي للحضارة المصرية، والتاريخ المصري ينشأ من لحظة دخول الإنكليز إليها، كما نشأ تاريخ المكان في أمريكا الشمالية منذ لحظة دخول الحجاج القديسين إليها. وكذلك الحال كما نشأ تاريخ الأرض المقدسة من لحظة إعلان دولة إسرائيل. فمصر في هذا النصّ ذات المكانة الدونية «تتطلب» الاحتلال البريطاني، بل إنها تبدو كأنها في الواقع لتصرّ عليه!

فحين يقول القائد الإنكليزي الشهير كرومر: «الدقة كريهة للعقل الشرقي، والافتقار إلى الدقة يتحلل بسرعة وسهولة ليصبح انعداماً للحقيقة. فهو في الواقع الخصيصة الرئيسية للعقل الشرقي. الأوروبي ذو محاكمة عقلية دقيقة وتقديره للحقائق خال من أي التباس، وهو منطقي مطبوع، وهو بطبعه شكاك، ويتطلب البرهان قبل أن يستطيع قبول أية مقولة، أما عقل الشرقي فهو عقل صوري يفتقر إلى التناظر. ومحاكمته العقلية من طبيعة مهلهلة إلى أقصى درجة. وغالباً ما يعجز الشرقيون عن استخراج أكثر الاستنتاجات وضوحاً من أبسط المقدمات التي يعترفون بصحتها بدءاً. ومنذ الآن يظهر الشرقيون والعرب سذجاً غافلين لا حيوية فيهم، ولا يمتلكون القدرة على المبادرة، مجبولين على حب الإطراء الباذخ والدسيسة والدهاء، والقسوة على الحيوانات، والشرقيون لا يستطيعون السير على الرصيف والطرق، وعقولهم الفوضوية تعجز عن فهم ما يدركه الأوروبي البارع بصورة فورية. الشرقيون عريقون في الكذب، وسيئو الظن، وهم في كل شيء على طرف نقيض من العرق الأنغلو/ ساكسوني في وضوحه ومباشرته ونبله»[٤٠].

نحن إذ نقتبس هذه المقولات المطولة نسبياً، فإننا نفعل ذلك لأجل تبيان أن هذا النموذج الخطابي، بحسب إدوارد سعيد: «كان إضفاءً لعقلية منظّرة ومسوّغة للحكم الاستعماري، وهذا الحكم الاستعماري قد سوّغ وبرّر من قبل الاستشراق بصورة

(٣٩) سعيد، **الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**، ص ٦٥.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٠.

مسبقة، وجوهر الاستشراق هو التميّز الذي يستحيل اجتثاثه بين الفوقية الغربية والدونية الشرقية، بمعنى أن هذا الخطاب الشديد التمركز العرقي قد أنتج كافة الصور النمطية الدونية للإنسان العربي، وعزّز في الوقت ذاته لدى الغرب كل قيم الاستعلاء والتمركز العرقي حول الذات الغربية العليا المختارة(٤١).

وهكذا خضع الاستشراق للإمبريالية والوضعية والمنطقية والطوباوية والتاريخانية والداروينية والعرقية، والذي كان في نهاية المطاف رؤيا سياسية للواقع؛ «رؤيا» روّجت بنيتها الفرق بين المألوف (أوروبا، والغرب) والغريب المتوحش (الشرق، والمشرق)، وبمعنى ما خلقت هذا الرؤيا أولاً، ثم خدمت بعد ذلك وأسهمت في تكوين الصورة الكلية الشمولية الاستعلائية تجاه الآخر الذي قد يكون آسيوياً، أو أفريقياً، أو عربياً، أو مسلماً(٤٢).

ويفكّك إدوارد سعيد هذا الخطاب بالقول: «إن تقسيمات كهذه (شرقي، غربي) في الثنائية الكلاسيكية هي تعميمات استخدمت تاريخياً وفعلياً لتأكيد أهمية التمييز بين البشر وبعضهم الآخر لتسويغ حكم الأقوى بالمعنى الدارويني. وحين تجري عملية استخدام «فصلات»، مثل شرقي وغربي كنقاط بداية ونهاية للتحليل والبحث والسياسة، فإن النتيجة عادة هي استقطاب ونحت التمييز وتعميمه، إذ يصبح الشرقي أكثر شرقية (دونية)، والغربي أكثر(غربية)، وفرض حدود على التعامل الإنساني بين الثقافات والمجتمعات(٤٣).

تشير الصور النمطية المقولبة التي قررها السرد الاستشراقي إلى «أن المجتمع العربي مبنيٌّ وظل عبر تاريخه مبنياً على نظام العلاقة الولائية بين التابع والوليّ «المستعمر/ السيد»، كما هو التحايل في الحياة العربية نام نمواً كبيراً، ومتأصل بشكل جوهراني، كما في الإسلام ذاته، كما أن عقلية الانتقام تبقى طاغية على غيرها من المثل القيمية. وهنا يستخلص سعيد: أن الإسلام صار رمزاً للرعب والدمار الشيطاني، وكذا المسلمون يصبحون أفواجاً من البرابرة المكروهين بصوره اعتباطية، وهو نمط تصوّري متعال تحول إلى التعالي الامتلاكي، وكان ذلك دائماً مدخلاً تسويغياً لعقلنة السيطرة وامتلاك هذا الشرق العربي.

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٣.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٦.

كانت عملية الانتقال من مجرد الإدراك النصّي إلى موضع التنفيذ الفعلي في الشرق قد حدثت فعلاً بافتراض شرق لامتغير محنط مختلف إطلاقاً عن هذا الغرب. وهذا ما أجاز نظريا استعماره وإعادة هندسته بالمعنى الجغرافي السياسي واستغلاله. ومن حيث الموضوع الواقع تحت الفحص الامتلاكي، أنتج الاستشراق شكلاً علائقياً هو علاقة السيد بالعبد، علاقة غير قابلة للتحول ضمن خصوصية لاتطورية[٤٤]. وهكذا، بحسب إدوارد سعيد، أصبح الفاعل المستشرق الذي هو الغرب في علاقته بالمدروس (الشرق) متسامياً فائقاً منتمياً إلى التاريخ ضمن تمركزية أوروبية حادة. وهناك ضد آخر، يعاد اكتشافه كحالة إنسانية بدائية توحشية، أو مجموعات صحراوية إرهابية تعيش مع الإبل ذات صفات وقيم ظلامية، تمثل ثروتهم غير المستحقة إهانة للحضارة الحقيقية (في إشارة إلى الثروة النفطية في بلاد العرب).

يصل سعيد في تفكيك خطاب الاستشراق إلى نتيجة مؤداها الآتي: إن الاستشراق من حيث هو جهاز ثقافي إمبريالي عرقي التمركز، يمثل نشاطاً عدوانياً، عنصرياً، متعالياً، امتلاكياً، خلق شرقاً جغرافياً من أجل فضاء وسعة غربية. ويبدو فيه الإنسان العربي إما عبداً قميئاً أو إنساناً عابثاً، فظاً، قاسياً. وإذا كانت المقدمة المنطقية هنا هي أنه ما دام الشرقيون جهلة بحكم الجوهر الجيني، فإن الأفضل لمصلحتهم أن يستمروا على ما هم عليه تحت السيطرة الأبوية الرعوية الغربية . أما الأبيض فهو سيد الموقف التاريخي الذي يرى الإنسان شيئاً، مجرد شيء، فإن هذا الشيء الذي يمثل نتوءاً في المشهد الجغرافي المستهدف أو جسماً غريباً في الحيّز المبتغى، أو حالة وحشية، فإن إزالته أو تنظيفه من المكان الذي أراده هذا المستعمر الأبيض، يصبح تنفيذاً لأمر رباني كي يستقيم ملكوت السماء. بالضرورة، فإن النمطية الأحادية لمقولة/ يوتوبيا السمو القيمي والاستعلاء الثقافي الأخلاقي، كافتراض دوغمائي فجّ تنسحب من حيث الجوهر على كل الأمم والشعوب المختلفة، لغة وثقافة وقيماً، عن الأجناس المختارة الأنغلو - ساكسونية صاحبة الرسالة المتخيلة بالوصاية على كل آخر ليس من الدائرة الغربية ذاتها. ولعل تلك الأمم (المتوحشة) والكائنة في أفريقيا أو آسيا، بما فيها فلسطين، قد نالها تماماً ما نال السكان الأصليين في أمريكا من عدوان وإفناء وعزل واستعلاء ثقافي، ورؤيا دونية ذات معنى انحطاطي لعوامل كثيرة متداخلة.

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٢١.

شكّلت الإجراءات الغربية الاستعلائية تجاه أفريقيا، التي تمثلت بسرقة قارة ودينئة أهلها بديانة المستعمر، أفظع الشواهد على قيم التمركز حول العنصر العلوي الأعلى، من حيث نقاء الدم والارتباط بالإله. إن ما نسب للسود في أفريقيا من صور نمطية ذات معنى من الدونية والوحشية، جعلت منهم لوحة مظلمة لا تدخل فيها أية فضيلة أخلاقية. لقد جاء الاستعمار العنصري بالتحقير، فإثبات تفوق الغرب استلزم إنكار إنسانية الآخر (الذي هو أسود، ولا يدين بديانة المستعمر). لقد أنكر المستعمر أي إحساس ديني لدى الشعوب التي لا تدين بديانة العنصر الأبيض. والمركزية الكارهة برّرت بشكل عام ثقافة الهيمنة والنفوذ. والإحساس/ الادعاء بالتفوق جعل كل العالم غير الغربي، خاصة في أفريقيا، بلا قيمة إنسانية ومجرداً من الكرامة التاريخية، ومتحولاً إلى مستوى كوميدي وفولكلوري(٤٥).

أجمع المستعمرون الخارجون لما وراء البحار على أن «أفريقيا قارة وثنية بلا حضارة»، والمقيمون فيها بشكل بدائي عشوائي عبارة عن جماعات همجية بدائية متوحشة ذات روائح نتنة، وهؤلاء (المتوحشون) لا يستطيعون العيش أحراراً، وعبوديتهم مسألة طبيعة، بل هي حالة أفريقية فطرية جوهرية راسخة... وهم أشياء، مجرد أشياء، ومن حق ممثل الحضارة (صاحب رسالة الرجل الأبيض) أن ينقلهم ويشغلهم ويدينهم بسبب كفرهم ووثنيتهم بديانته، فهم مخلوقون لخدمة هذا السيد الأبيض.

لجأ أسياد البلاد من المستوطنين في إفريقيا إلى فلسفة سادية لتأبيد هذه العبودية المتخيلة عنصرياً، والمؤسطرة إلهياً، وذلك من خلال أساليب الترويض القائمة على القتل والتعذيب السادي: «إن العبد الأسود بعد أن يتشرب هذه المشاعر الدونية، فسيحملها ويغذّيها ذاتياً، وسيولدها في نفسه لمئات السنين». إن عملية الترويض تصبح هي ذاتها الآن لكل من الحصان والزنجي، «وإذا روّضت الزنجية فإنها ستروّض أبنائها، وبالتالي نملكهم مروّضين». «امسك بسوط واضرب الزنوج إلى حد الموت أمام النساء والأطفال... لا تجعلهم يموتون لأنهم يمكن أن يكونوا مفيدين في إنجاب أطفال مروّضين بعد ذلك، ضعيفين من الناحية المعنوية، وتابعين مطواعين وأقوياء جسدياً لممارسة أشد الأعمال قسوة وإجهاداً. الضعف من الناحية المعنوية يخلق الزنجي

(٤٥) انظر: خضر، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٤٠.

المغفل كإحدى الصفات الأساسية لاستبقاء النظام العبودي، ويجعله قابلاً وراضياً ومستعداً للربط مع الحصان أو مع الخنازير في نفس الحظائر»[٤٦].

وصف توماس جيفرسون الأفارقة الزنوج بأنهم ليسوا من طينة البشر، وذوو رائحة كريهة، وهم من دون قلوب، ومن دون قدرات عقلية قياساً بالجنس القوقازي. ويصبح هدف تحضير وتمدين الأماكن السوداء، وإدخال النور إليها (بديانتهم بدين المستعمر) على علاقة مطابقة ومعادلة منطقية في الوقت نفسه مع نهايته الفعالة، وهو الرغبة في إبادة المتوحشين الذين قد لا يكونون متعاونين (مروضين). فالرؤيا الأوروبية تجعل حياة السكان الأصليين وموتهم أمراً ممكناً في الوقت ذاته. لكن السكان الأصليين لا يمكن أن يُزالوا جميعاً من الوجود إزالة فعلية. وما يتلو هو خطط لفصل السكان الأصليين (أفارقة، عرباً، هنوداً) عن البيض، وفق أسس وخطوط عرقية/ دينية. ثم (لأنهم ليسوا من طينة البشر)، فإن إعادة تكوينهم بشراً (بالترويض)، فإن ذلك يتطلب حضوراً أوروبياً، سواء اتخذ هذا الحضور شكل مستوطنة استعمارية يمكن أن يحشروا فيها، ويجبروا على العمل الشاق، أو من خلال القلعة العسكرية التي تبقى فوهة البندقية والسوط مرفوعاً دائماً فوق الرقاب[٤٧].

وبعد أن استقرت فئات كبيرة من الأفارقة السود في أمريكا الشمالية بعد (نقلهم/ شحنهم إليها) استمرت لعنة المطاردة الأبدية اللامتناهية نحوهم كصيغة لصيقة بسبب عرقهم، رغم اعتناقهم لديانة السيد الأبيض، عبر سياسة حرمانية، فيها من الفظائع السادية ما يثير القشعريرة والاشمئزاز من خلال تحريم مشاركة الجنس الزنجي في المواصلات العامة، وارتياد الفنادق والمطاعم والنوادي والمشافي والشواطئ والمعابد، وفي كل الأماكن التي يرتادها «الأسياد البيض». وقد وجدت لافتات حملت عبارة: «ممنوع دخول الزنوج والكلاب»، ومن هذه الأنماط التحذيرية عبارة: خطر!! أيها الهنود الملوّنون، إذا دخلتم هذه الأماكن في الليل، فلن يجدكم أحد في الصباح، إن الحراس المسلحين سيطلقون النار عليكم فور ظهوركم. الكلاب سوف تلتهم أجسادكم... لقد أنذرناكم»[٤٨].

---

(٤٦) عايدة العزب موسى، **العبودية في أفريقيا والتاريخ المفقود** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤)، ص ١٦ ـ ٢٠.

(٤٧) سعيد، **الثقافة والإمبريالية**، ص ٢٢٨.

(٤٨) عنبر، **التمييز العنصري في أفريقيا**، ص ٤٤.

وكذا تستخدم إسرائيل لافتات حول الجدار كتب عليها بالعربية: «لا تقترب، منطقة موت...»[٤٩].

ثانياً: الأبعاد التطبيقية للفكر العنصري

١ - الإبادة والتطهير العرقي

إذا كانت مختلف العلوم الاجتماعية قد أكدت في منظومتها المعرفية أن «السلوك» أو الظاهرة لا تتولد/ تنشأ في الفراغ، فإن إبادة الجنس كجريمة الجرائم، لا يمكن فهمها إلا في إطارها الثقافي. وعليه، فإن هذه الظاهرة التي اكتظّت بها المدوّنات التاريخية غير معزولة (إطلاقاً) عن يوتوبيا الافتراضات العنصرية (عراقة السلالة، والتوكيل والاختيار الإلهي، والسمو الثقافي)، وهي بتداخلها ألهمت، وما زالت تلهم معتنقيها أو المؤدلجين بها بممارسة هذا الفعل الإجرامي ضد الإنسانية.

يقرّر الدارسون والمفكّرون أن مفهوم الإبادة الذي تبنته الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، مفهوم إشكالي من حيث المبدأ، لأنه صيغ أساساً متأثراً فقط بالهولوكوست النازي بشكل خاص، ولكنه مع كل هذه الإشكاليات بحاجة إلى هذه الدراسة. وفي التاريخ المذكور آنفاً، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار الرقم ٢٦ اتفاقية منع إبادة الجنس، والعقاب على اقترافها (اتفاقية الإبادة)، سواء وقعت في زمن السلم أم الحرب. عرّفت الاتفاقية هذه الجريمة في مادتها الثانية بأنها أي من الأفعال المقترفة بنية التدمير كلياً أو جزئياً، لجماعة قومية أو إثنية أو جنسية أو دينية، وهي:

أ - قتل أعضاء جماعة بشرية.

ب - إلحاق أضرار جسدية ومعنوية بالغة بأعضاء جماعة بشرية.

ج - الإساءة إلى ظروف حياة جماعة بشرية عن عمد، ومنها التخريب الفيسيولوجي الكلي أو الجزئي.

د - فرض التدابير التي تؤدي إلى منع التكاثر في جماعة بشرية[٥٠].

---

(٤٩) لافتات وضعت على طول الجدار العنصري، تحذّر الفلسطيني من الاقتراب أو لمس الجدار بالموت؟

(٥٠) «Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of the Genocide,» United Nations (9 December 1948).

يتألف مفهوم «Genocide» (إبادة الجنس) من مقطعين: **الأول** يوناني «Genas» (الجنس)، و**الثاني** لا - تيني «Cide» (القتل)، وكان للمفكر اليهودي دور رائد، بل حصريٌ في صياغة المفهوم، حيث قال هو: «تدمير أمة أو أية جماعة إثنية بوجود خطة منظمة ترمي إلى إفناء جماعة مستهدفة كلياً أو جزئياً». وعرّفت الإبادة الثقافية بأنها تدمير المؤسسات الحيوية في حياة جماعة ما بغية منع أعضاء الجماعة من استخدام لغتهم وممارسة طقوسهم الدينية، وممارسة حياتهم ورموزهم وطقوسهم الثقافية. وكذلك أشار إلى الإبادة الاقتصادية بأنها اقتراف أفعال ترمي إلى تحطيم أو تدمير النظام الاقتصادي في منطقة ما بوساطة الهجوم على البيئة[٥١].

وتنصّ المادة الثالثة في وثيقة الأمم المتحدة (اتفاقية الإبادة) على معاقبة الأفعال الآتية باعتبارها جزءاً جوهرياً من أعمال الإبادة، وهي: التآمر على اقترافها، والشروع في اقترافها أو الاشتراك فيها. وقد بقي المفهوم ضمن هذه الاتفاقية الأممية ساري المفعول منذ التصديق عليه عام ١٩٥١ من دون أية تعديلات.

ومهما يكن من أمر، فحتى الوقت الحاضر، رغم حدوث عدد لا يستهان به من أفعال إبادية مختلفة، فإن فعل الإبادة يتشكل من أربعة أركان محورية (فعل جنائي، وتعمد التدمير بشكل جزئي أو كلي، وجماعة إثنية قومية أو دينية مستهدفة).

قدمت ورقة د. الإمام (السياسة الدولية) مفاهيم بديلة تتواءم بشكل جوهري مع التطورات الجديدة لأشكال الصراعات، وشملت هذه المفاهيم عناصر مختلفة، منها :نية المقترف، والأعمال التي يمكن أن تدخل في إطار الفعل الإبادي، وطبيعة الجماعات المستهدفة، ودور الدولة أو المليشيات التابعة لها فيها. ومثل هذه الجماعات يحدّدها المقترف ويتعقّبها أينما كانت. وضمن منطق احتكار الإبادة الصهيوني، فقد قوبل التعريف السابق بالنقد الشديد على اعتبار أن «نية» التدمير الكلي لم تتضح بجلاء إلا في حالة «الهولوكوست» اليهودي كحالة الإبادة الوحيدة التي ينطبق عليها هذه الاصطلاح، وكأن ما اقترفته العصابات «المليشيات اليهودية»، ثم الدولة الإسرائيلية والمليشيات التابعة لها (المستوطنون) من عمليات إبادة لا تدخل ضمن «النية الهادفة»[٥٢].

---

(٥١) محمد رفعت الإمام، «إبادة الجنس: نشأة المفهوم ومعضلات التطبيق،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥١ (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

ويطرح «هيرفي سافون» تصنيفاً لجريمة إبادة الجنس يرتكز على الأهداف الكامنة وراء الجريمة، وهي: **الإبدال** الذي يقوم على إبادة شعب، بالسماح لجماعة أخرى من الغزاة بأن تحلّ محله، والإقامة على أراضيه، وامتلاكها عنصرياً وحصرياً (هنود أمريكا الشمالية، والشعب الأصلي في أستراليا، وقبائل البوشمن في جنوب أفريقيا)؛ و**الإخلاء** الذي يقوم على ترك المنطقة الذي كان يعيش فيها شعب ما مهجورة بعد تصفية هذه الجماعة ليشغلها شعب آخر (الأرمن في الأناضول). ورغم أهمية هذا التصنيف، فإن ما يدعو إلى الأسف، أنه لا يأتي على وضع الفلسطينيين في هذا الإطار، رغم انطباق ظاهرتي الإبدال والإخلاء تماماً عليهم. وتستخدم بعض المراجع عبارة «الحل النهائي» للإشارة إلى المخطّط الذي وضعه النازيون لحل المسألة اليهودية بشكل جذري ونهائي ومنهجي وشامل عن طريق الإبادة التامة لليهود بتصفيتهم جسدياً. ومن سخرية القدر أن تستخدم العصابات الصهيونية (اليهودية) المفهوم والأسلوب ذاتهما في إقامة إسرائيل كحلّ نهائي لتنظيف البلاد من سكانها الأصليين من أمام المستوطنين المهاجرين إلى فلسطين؟

يميل د. المسيري إلى استخدام مصطلح «الإبادة النازية ليهود أوروبا»، لأن مفهوم «الهولوكوست»، برأيه يحمل إيحاءً دينياً، ولأن اصطلاح الإبادة النازية حدّد الظاهرة النازية من حيث هي ظاهرة أوروبية داخل سياق التاريخ الألماني والأوروبي، كما يضمر الإشارة بالإبادة النازية لأقليات وشعوب أخرى، كالغجر. ويرى المسيري أن مفهوم «الإبادة» لا يتضمن فقط التصفية الجسدية، وإنما أيضاً التهجير والتجويع والاستبعاد وأعمال السخرة المختلفة[٥٣].

تحققت الإبادة لليهود في اللحظة النازية النموذجية التي تشكّل نتاجاً لعقود من أيديولوجيا التمركز حول الذات، وقد ساهمت كأيديولوجيا في خلق الاستعداد الكامن والتربة الخصبة لهذه الإبادة. فالإبادة هي نتاج طبيعي للإمبريالية والداروينية والعنصرية التي حررت التشكيلات السياسية الغربية من أية مفاهيم وقيم أخلاقية، مثل مفهوم «الإنسان ككلّ» أو «صالح الإنسانية»، كما حررت هذه التشكيلات السياسية من القيم المطلقة، مثل «مستقبل البشرية» «والمساواة» «والعدل»، وأصبح الإنسان الغربي هو نفسه المركز والمطلق المنفصل تماماً عن كل القيم الإنسانية العامة، كما أصبح هو نفسه تجسيداً لقانون الطبيعة، وتحول إلى مرجعية ذاته، وقانون ذاته، ومعيارية ذاته، وغاية

(٥٣) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٢، ص ٣٩٦.

ذاته، ومن ثم أصبح من حقه أن يمنح الحياة والموت لشعوب الأرض الأخرى غير البيضاء(٥٤).

حينما ظهرت شخصية من هذا النوع الغربي (المؤمن بالسمو والمفعم بالقداسة والنبوغ والاستعلاء، وبالاختيار والتوكيل الرباني) أصبح طبيعياً أن تقرر الدولة والنخب (صفوة الصفوة) إبادة عناصر غير نافعة بالمنطق الدارويني في المجتمع المحلي (حالة اليهود في المجتمع الألماني) أو في وطن آخر أو قارة بأسرها (أفريقيا وأمريكيا الشمالية)، تشكّل مجالاً حيوياً للدولة صاحبة قرار الإبادة. ثم يصدر «الأمر» في نهاية الأمر لا بالقتل أو التصفية الجسدية، وإنما بعمليات التطهير العرقي أو الحل النهائي أو خدمة لمصلحة الدولة العليا أو الدين المعيق أو العرق الأسمى. ثم يقسم القرار إلى مئات المهمات التي يقوم بها آلاف الجنود الذين لم يشعروا بهذا الطفل الذي سيقتل في أمريكا الشمالية أو في ألمانيا أو غابات فيتنام أو في فلسطين أو العراق(٥٥).

وهذه الرؤيا تكون قد نزعت أصلاً القداسة عن الإنسان بحدة وشراسة، وأسقطت تماماً فكرة المحرمات بتأكيدها فكرة البقاء باعتبارها القيمة المطلقة، والصراع باعتباره الآلية الوحيدة للبقاء. والبقاء في هذه الغابة الداروينية التي لا تعرف الرحمة أو العدل، ليس من نصيب الأرق قلباً أو الأرقى خلقاً أو الأكثر تراحماً، وإنما هو من نصيب الأصلح والأقوى مادياً. فالقوة هي المطلق النهائي، والأقوى هو الذي لا تعرف الرحمة طريقاً إلى قلبه. وإذا كان فكر هتلر وممارسته هو نتاج للحضارة الغربية، خصوصاً في القرن التاسع عشر، التي تدور داخل الإطار العرقي الإمبريالي الدارويني، فلا بد من أن تكون هناك نقاط اتفاق بين هذا الفكر الصهيوني الذي هو أيضاً نتاج المعطيات الفكرية نفسها(٥٦).

أ - إبادة الشعوب الأصلانية في أمريكا الشمالية (حق التضحية بالآخر): إن هندسة التاريخ بالمداورة العنصرية لها تاريخ استعماري طويل، منذ أسميت عمليات الإبادة للشعوب بـ «رسالة الرجل الأبيض»، ومنذ سمّي الاستعمار «حماية»، والهيمنة

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤١٣، ولمزيد من المعلومات حول الإبادة انظر: محمود أبو العينين، **إدارة وحلّ الصراعات العرقية في أفريقيا** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٨)، ص ٢٧ ـ ٣٧.

«انتداب»، وكان المنشأ الأول للممارسة القائمة على أصول عرقية تمييزية، هو بشكل أولي أساسي في المستعمرات التي اجتاحتها قوى عنصرية استعلائية[٥٧]، حاولت ترسيم حدود هندسية عنصرية ديمغرافية بالإبادة إذا أمكن إنجازها، أو بالعزل، أو كلا العمليتين «الوحشيتين» معاً.

في إطار هذه الدراسة، نلجأ إلى استحضار إبادة السكان الأصليين كفعل تاريخي غربي، والذي يأتي في سياق ما ينطوي عليه هذا الفعل من كل مقوّمات ومقولات الفكر العنصري، وذلك لما تضمن هذا الفعل الإبادي من رؤى سياسية ذات بعد شمولي اجترحها أنبياء وقديسون الاستعمار في أماكن مختلفة، ومنها الحالة الفلسطينية. فقد استلهم «الحجاج الإنكليز» قيم الإبادة العرقية من الميثولوجيا الدينية، فكانت «إسرائيل» هي الاسم الذي أطلقه هؤلاء «الحجاج» على مستعمراتهم الأمريكية، ومن المنطلقات الميثولوجية نفسها أطلق على هذه المستعمرات «كنعان الجديدة الإنكليزية»، و«أرض الميعاد»، و«صهيون»، و«إسرائيل الله الجديدة»، مستمدين كل أخلاق إبادة الهنود من هذا التقمص التاريخي لاجتياح العبرانيين أرض كنعان. قتلوا هذه الشعوب، وهم على اقتناع بأنهم عبرانيون، فضلهم الله على العالمين، وأعطاهم تفويضاً بإبادة هؤلاء الكنعانيين. وكانت تلك الإبادة الأكبر والأطول في التاريخ الإنساني، وهي الخطوة الأولى على الطريق إلى هيروشيما وفييتنام، ثم إلى الشرق الأوسط، عبر الدعم اللامحدود لإسرائيل، ثم عبر هذه الإبادة في العراق التي قتلت حتى اللحظة أكثر من مليون ونصف من الشعب العراقي.

إن فكرة استبدال شعب بشعب، وثقافة بثقافة، في أرض وصفت بالأرض الفراغ، وما وجد فيها من أشباه البشر من المتوحشين يجري إبادتهم بفعل إلهي هي الفكرة النمطية ذاتها التي على أساسها، وفي إطارها، جرت، وما زالت تجري، كل عمليات الاستعمار والإبادة والتطهير العرقي. فمن دون الإبادة والتطهير العرقي لأمريكا من شعوبها الطبيعية الأصلية، ومن دون الأسلوب نفسه في فلسطين، ما كان للدولتين أن تقوما، ثم أن تتحالفا .فالمعنى الإسرائيلي لأمريكا هو المعنى الأمريكي ذاته لإسرائيل. إنها الإبادة المقدسة؛ أنها الشيفرة الدينية العرقية[٥٨].

---

(٥٧) حول القوى العرقية انظر: جياتري تشاكرا، «العرق قبل العرقية: اختفاء الأمريكي،» في: بول فوبيه، **الحق يخاطب القوة**، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: سطور، ٢٠٠١).

(٥٨) العكش، **أميركا والإبادات الجماعية: حق التضحية بالآخر**، ص ١٠.

يستعرض منير العكش في كتابه **أمريكا والإبادات الجماعية** شتى وسائل الإبادة التي تقشعر لها الأبدان؛ هذه الإبادة التي أرّخ لها المؤرخون البيض بأنها عبارة عن «أضرار هامشية تواكب الحضارة». وفسر جورج واشنطن المفهوم الأمريكي للأضرار الهامشية قائلاً: «إن طرد الهنود من أوطانهم، وإلغاء وجودهم المادي من الأرض، لا يختلف عن طرد الوحوش من غاباتها»[٥٩].

لقد رصدت السلطات الاستعمارية مكافأة لمن يقتل هندياً، ويأتي برأسه، ثم اكتفت بسلخ فروة الرأس إلا في بعض المناسبات التي تريد فيها التأكد من هوية الضحية. ولعل أقدم مكافأة إنكليزية على فروة الرأس بدلاً من كامل الجمجمة تعود إلى عام ١٦٩٤، حيث رصدت المحكمة العامة في مستعمرة مساشوستس مكافآت لكل من يأتي بفروة رأس هندي، مهما كان عمره أو جنسه، بلغت قيمتها مئة جنيه عام ١٧٠٤. لقد اكتشف شعب الله نفطه في دماء الهنود[٦٠].

كان «الموصولون بالرب» ينظمون حفلات خاصة للاستمتاع الشهواني السادي بهذه المشاهد المثيرة، حتى إن الكولونيل جورج روجرز، أحد القادة العظام في حرب الاستقلال، وفي حفلة أقامها لسلخ ١٦ من الأسرى الأحياء أثناء حصاره الاحتفالي لبلدة (فانسين)، طلب من الجزارين أن يتمهّلوا في الأداء، وأن يعطوا كل تفصيل تشريحي حقه ليستمتع الجميع بهذه المشاهد. ولا يزال جورج روجرز كلارك إلى الآن رمزاً وطنياً أمريكياً، ولا يزال من ملهمي القوات الخاصة في الجيش الأمريكي. وفي كولارادو تولّت الشركات الخاصة بتعاقد مع الدولة مهمات الذبح والسلخ والقضاء على الوجود البشري الهندي. ومع تأسيس الجيش الأمريكي، أصبح السلخ والتمثيل بالجثث تقليداً مؤسساتياً رسمياً. وفي أحد الاستعراضات العسكرية أمام وليام هاريسون الذي أصبح رئيساً أمريكياً لاحقاً بعد انتصار عام ١٨١١ على الهنود، تم التمثيل في الضحايا كرمز سادي طقوسي عسكري سيادي. واحتفل الرئيس جاكسون بالانتصار على هنود الكريك، وتولى جنوده التمثيل بجثث الضحايا من الأطفال والنساء والرجال، فقطعوا أنوفهم لإحصاء عددهم، وسلخوا جلودهم لدبغها واستخدامها في صناعة أعنّة مجدولة للخيول[٦١]. وقد وصف ثيودور روزفلت مذبحة سانت كريك بالقول: «إن مذبحة سانت

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٤.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧.
(٦١) انظر: المصدر نفسه، الفصل الثالث، ص ٥٧ ـ ٩٦.

كريك كانت عملاً أخلاقياً ومفيداً، ذلك لأن إبادة الأعراق المنحطّة حتمية ضرورية لا مفر منها»[٦٢].

وكخلاصة: في الغرب الأمريكي، وحيثما شاء «القدر المتجلي» لم يتخلّوا لحظة واحدة، وفي كل خطواتهم التوسعية، عن السياق التاريخي والعنصري والدموي. لقد تحكّمت عقدة الاختيار والتفوق بسلوكهم وبنادقهم، فأوهمتهم بأنهم يملكون حق تقرير الحياة والموت لكل من قال: «لا» لهم، وأنهم في حلّ أخلاقي تجاه الشعوب التي يستعمرونها، لا باعتبار أنهم أعراق منحطة فحسب، بل لأنهم في الغالب مخلوقات متوحشة، لا تنتمي إلى النوع الإنساني. لقد استحكمت ميتافيزياء كراهية الهنود وغيرهم لدى هذا الجنس العريق بحق التضحية بالآخر. هذا ما جعل أمريكا تعيش بضحاياها، ولا يمكن فهم حروبها وعلاقاتها الدولية إلا بالبحث عن ينابيع طقوسها الخاصة بالتضحية بالآخر.

بالمنطق والأسلوب الإبادي نفسهما نظمت المليشيات الصهيونية، وبالذات عصابتا «إيتسل» و«ليحي» المدعومتان رسمياً من الهاغاناه (الجيش الإسرائيلي الرسمي) بعد مذبحة دير ياسين في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٨ مسيرة احتفالية في شوارع القدس الغربية بهذه المناسبة، تضمن تحميل عشرات الأسرى من دير ياسين في شاحنات مكشوفة جالت بهم الطرق العامة، كاستعراض احتفالي، إمعاناً بالشعور بالفرح. ثم أعيد هؤلاء الأسرى إلى القرية، حيث تم ذبحهم في مهرجان احتفالي أيضاً في إحدى مقالع القرية (الكسارات)[٦٣].

ب ـ العزل العنصري (الأبارتهايد) ـ جنوب أفريقيا نموذجاً: شكّلت الثقافة ذات المكوّن الانعزالي عن «الآخر»، وفي المجتمع الوطني بالضرورة، دائماً، وفي معظم حالات الاستعمار، النمط السياسي كلازمة طبيعية ووصلة قيمية أخلاقية تفوقية آثرتها القوى التاريخية الاستعمارية، بل تجوهرت بها تاريخياً لأنها متجوهرة فيها أصلاً. إن هناك استحالة للاندماج بين القوى الغازية والسكان من الشعوب المتوطنة طبيعياً في أي مشهد جغرافي جرت استباحته في الظاهرة التاريخية السائدة. وضمن هذه الظاهرة تبقى

---

(٦٢) المصدر نفسه، الفصل الثالث، ص ٥٧ ـ ٩٦.
يبدو أن التجربة التاريخية الاستعمارية للقوى الغازية لأمريكا الشمالية قد تركت تأثيراً في سياستها الاستعمارية. فشركة مثل «Black Water» في العراق تقوم بالدور الإبادي نفسه في الوقت الحاضر.

(٦٣) دان ياهف، **طهارة السلاح**، ترجمة جوني منصور (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٤)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

عمليات الإخضاع العسكري والسياسي والثقافي والاجتماعي والنفسي هي السياسة الاستراتيجية للقوى الغازية. والعزل كما الإبادة، والإبادة كما التهجير، والتهجير كما الإفقار، تبقى دائما الأسس التي انتهجتها القوى البيضاء السامية الموصولة بالرب تجاه السكان الأصليين.

لقد استمرّ العزل العنصري، كإحدى تجليات المنظومة القيمية للنظرية العنصرية بشموليتها، متمأسساً في معظم الدول والمجتمعات الأفريقية، سواء من وقع منها فريسة الاستعمار الإنكليزي أم الفرنسي أم البلجيكي أم الإيطالي أم الألماني وغيرها. لهذا، فإننا حين نختار هذا النموذج كـ «حالة» دراسية، فإننا نذهب إليه وعيوننا لا تكاد تفارق كل الحالات التي ابتلاها طغيان العزل العنصري. وحين يقع الاختيار على الحالة الجنوب - أفريقية، فإن هذا الاختيار إنما يؤخذ فقط لالتقاط المقاربة الجوهرية مع نظام الفصل العنصري الصهيوني في فلسطين، الذي يكاد يشكل تماثلاً حياً من حيث الجوهر والشكل مع الإجراءات العنصرية الصهيونية، وخصوصاً منذ بروز ظاهرة التقطيع الجغرافي والاجتماعي لفلسطين بعد مشروع جدار العزل العنصري، الذي يشكّل امتداداً حداثياً لفعل الإبادة الكلاسيكي الذي مورس بحق الفلسطينيين[٦٤].

- **مدخل تاريخي**: بنظرة دونية مسبقة، نظرت القوى الصناعية الناهضة إلى كل الأراضي التي ينطق سكانها باللغات غير الأوروبية، ولا يدينون بما تدين به هذه القوى، ولا يملكون لون البشرة الخاصة بها. نظروا إلى هذه الأراضي كأرض «خلاء» بلا سكان، أو غابات يسكنها وحوش أو وحوش على أشكال آدمية. وتاريخياً، كان التنافس مريراً أو شديداً بين هذه القوى حول الحصة الأكبر التي يستوجب الحصول عليها. وكانت جنوب أفريقيا مثالاً لهذا التجاذب التنافسي لهذه القوى الاستعمارية، بحيث آلت أقاليم الكيب والناتال إلى السيادة الإنكليزية، في حين تمركزت هولندا في إقليمي الترانسفال والأورنج، وهو ما عرف باسم جمهوريات البوير عام ١٨٣٦.

وفي ما بين عامي ١٩٠٤ - ١٩٠٧، أسفرت المفاوضات بعد حرب ضارية بين قطبي الاستعمار الأبيض عن خلق اتحاد واندماج الأقاليم/ المستعمرات الأربع، كحاجة اقتصادية مصلحية مشتركة لتسهيل عمليات نهب الموارد الطبيعية، خاصة بعد أن أظهرت

(٦٤) أحمد يوسف، «الأبارتهايد في فلسطين: العنصرية المتمأسسة،» **شؤون الأوسط**، العدد ١٠٧ (صيف ٢٠٠٢)، ص ١١٩ - ١٢١.

الكشوفات العلمية حجم الثروة المعدنية الهائلة في هذه الأراضي. ومن جهة أخرى، كان هذا الاندماج الاستقوائي مرتبطاً بتفوق القوة والنفوذ الإنكليزي الذي استطاع بالقوة والاستئثار أن يضع حداً لنفوذ الوجود الهولندي (البوير) في جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٠٩، صدرت تشريعات جنوب أفريقيا، وهي تشريعات أقرّت وحدة كل المستعمرات البيضاء الأربع، إذ ولد ما أصبح يعرف لاحقاً باسم اتحاد جنوب أفريقيا الذي أنشأ برلماناً موحداً، ومنح وضعاً حقوقياً متساوياً للبيض من الإنكليز والبوير الهولنديين، مع الاستثناء التام لأية حقوق من حقوق المواطنة لـ «السود»، وبعد الحرب العالمية الأولى اعترفت المنظمة الدولية الناشئة حديثاً (عصبة الأمم) بهذه الدولة، وأوكلتها حق الانتداب على جارتها ناميبيا[٦٥].

ج - **الأبارتهايد (العزل العنصري)**[٦٦]: في محاضرة للدكتور عزمي بشارة في مؤتمر ديربن ضد العنصرية في ٢٦ - ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠١ بعنوان: «أنماط جديدة من الأبارتهايد»، استعرض الأسس التي قام عليها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بالتحليل التاريخي: قام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بتأسيس مفهوم الدولة أو السيادة تاريخياً وأيديولوجياً على:

(١) نشاط استيطاني ضمن مشروع كولونيالي انفصل عن الدولة أو الدول الاستعمارية الأم بحثاً عن استقلاله السياسي.

(٢) تشكّل جماعة قومية من خلال هذا الاستيطان، بحيث تؤكد تميّزها العرقي الأرقى من السكان الأصليين، وتعبّر الدولة عن سعي هذه الجماعة إلى الحرية والاستقلال، على الرغم من أنها تشكّل أقلية من ضمن سكان هذه الدولة.

---

(٦٥) حول هذا الإطار التاريخي، انظر: أحمد عبد الدايم، «الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، ١٩٤٨ - ١٩٧٦،» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، وأحمد الهلالي، «المجتمعات الأفريقية الحضرية تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، ١٩٢٣ - ١٩٧٦،» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

(٦٦) الأبارتهيد: مصطلح أفريكاني شاع في لغة المستوطنين الهولنديين (البوير) وتضمّن المفهوم معنى العزل أو الفصل بين الجنسين الأبيض والأسود. وظهر المفهوم في لغة السياسة في نهاية الأربعينيات حين استخدمها الحزب الوطني الحاكم في حملته الانتخابية كبرنامج سياسي له قام على الفصل بين الجنسين (جغرافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً) وينطق الأفريكانز الكلمة (Aparthate)/ أبارتهيت. وقد انتقلت الكلمة لحدّتها إلى قاموس السياسة العالمي دون تحريف لها، بل رفضت المعاجم أية ترجمة لها. وتبنّتها الأمم المتّحدة بلغتها الأصلية دون أي تحريف، وقد جرى عولمة الكلمة وإدخالها إلى القاموس السياسي الدولي نظراً إلى حدّتها النفسية والسياسية والأخلاقية.

(٣) نظام حقوقي من الفصل العنصري يبقى العرق الأدنى في نطاق الدولة، ولكنه يحرمه من حرية التنقل والاقتراع. فأبناء العرق الأدنى هم نظرياً مواطنون، ولكنهم في الواقع رعايا مستبعدون خاضعون لها، والدولة ليست تعبيراً عن تطلعاتهم وثقافتهم، بل هي أداة لسيطرة العرق الأرقى عليهم.

(٤) سيطرة نخب العرق الأرقى على مقدرات البلاد الاقتصادية وثرواتها، بما في ذلك الأرض، أثمن الثروات إطلاقاً.

(٥) ثقافة سياسية ودينية منتشرة، ترتكز على نظريات عرقية تتبناها الدولة وكنيستها، وتشكّل تسويغاً نظرياً وأخلاقياً لنظام الفصل العنصري[٦٧].

قامت هذه الحالة الاجتماعية، الثقافية، السياسية في جنوب أفريقيا، وانفردت بتسمية ذاتها «أبارتهايد» (فصل) منذ عام ١٩٤٨، وهي حالة منفردة من العنصرية الرسمية الصريحة، المترجمة حقوقياً بالنصوص الرسمية الصادرة والمتبنّاة من النظام العنصري، التي منها: «إن واحداً من أبرز المظاهر اللافتة للنظر في العالم الذي نعيش فيه هو تنوّع الأجناس البشرية. لقد خلقت منفصلة، ولا بدّ من الإبقاء على هذا الانفصال، حتى لو أدت الظروف الاقتصادية أو غيرها إلى قدر من الاختلاط بين مئات الأجناس. وتحقيقاً لهذا الهدف يجب تدعيم الإحساس باللون من أجل المحافظة على نقاء العنصر». وفي وثيقة رسمية أخرى صدرت عن النظام العنصري، تعتبر جديرة بالاقتباس المطوّل: «إن على الجنس الأبيض في جنوب أفريقيا، بوصفه وريث الحضارة المسيحية الغربية إنجاز مهمة ذات شقين:

الأول: يتعلق ببقية أعضاء الأمم ذات الحضارة المسيحية الغربية.

الثاني: يتعلق بالأجناس الملوّنة والسوداء التي فرضت الأحداث الاتصال بها، والتي تعيش في بدائية شديدة، أو في مرحلة متخلّفة جداً عن الحضارة.

وبالنسبة إلى الجماعة الأولى: يدين الجنس الأبيض في جنوب أفريقيا بواجب المحافظة التامة على طبيعته كشريك في الحضارة المسيحية الغربية وصيانتها. ويقع على عاتق العنصر الأبيض حماية تلك الحضارة من هجمات الجنس البدائي. وبالرغم من أن الجنس الأبيض يمثل أقلية من ناحية عددية، إلا أنه يجب على هذا الجنس أن

---

(٦٧) عزمي بشارة، **لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٢)، ص ١٦٥. كما نُشِرَت هذه المقالة في جريدة **السفير** بتاريخ ٢٥/ ٥/ ٢٠٠١.

يحافظ بأي ثمن على وضعه المسيطر على الأجناس الملوّنة. وبالتالي فإنه من الطبيعي أن ينظر الجنس الأبيض بارتياب إلى أي مبدأ للمساواة المدنية، وبناءً عليه: «فإن أفضل خدمة يمكن للبيض تأديتها لغير البيض (السود) وبعض الأجناس الملوّنة الأخرى، هي عزلهم في البانتوستانات بعيداً من دون تماس مع السكان البيض، لأن الوضع المسيطر يفرض واجباً صارماً تجاه «العدالة» و«الوصاية» المسيحية نحو غير البيض»[٦٨].

يشار هنا إلى أن الأغلبية قد جرى تنصيرها. ومع ذلك أقرّت الكنيسة البيضاء، وتبنّت، كل الوثائق العنصرية تجاه رعاياها المفترضين من المسيحيين السود. وليس ذلك إلا دليلاً صارخاً على عمق ما تستظهره وتستبطنه العقلية الغربية من كراهية وإرهاب لكل سكان المستعمرات، حتى إن تديّنت بدين المستعمر.

نظن أن النصوص السابقة ليست بحاجة إلى تحليل. فهي تحلل نفسها بنفسها من دون أية مواربة لغوية إيحائية أو رمزية تُذكر. وهي كنصوص وثائقية صادرة عن الحزب الوطني العنصري، نقلها المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، إنما تشير في كل كلماتها وعباراتها إلى عقلية التفوّق والاستعلاء والتمركز الغربي التي سادت لدى أنبياء الحداثة المستعمرين في معظم جنبات الأرض التي داستها أقدام هؤلاء الحجاج والقديسين الأنبياء.

٢ - قوننة الفصل (التمييز العنصري)[٦٩]

سبق أن أشرنا إلى أن الحالة العنصرية في جنوب أفريقيا كانت حالة متفرّدة في عنصريتها الرسمية الصريحة المترجمة حقوقياً بالنصوص الرسمية الصادرة والمتبنّاة من النظام الاستعماري. وقد اقتبسنا آنفاً بعضاً من هذه النصوص الحقوقية العنصرية، كإطار عام جرت فيه كافة أشكال التمييز العنصري. وكانت أهم هذه القوانين هي ما يتعلق بـ:

---

(٦٨) الأمم المتحدة، **الاضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية: ملخّص لتقرير المقرّر الخاص للجنة حقوق الإنسان** (القاهرة: مطبعة أطلس، ١٩٦٧)، ص ٩.

(٦٩) إن مفهوم التمييز العنصري وفق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي أصبحت نافذة منذ عام ١٩٦٩ يشير إلى أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني. ويستهدف تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو التمتّع بها أو ممارستها، على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

أ - قانون تقسيم الأهالي (السكان): أصدرت هذه الحالة (اتحاد جنوب أفريقيا) لائحة قانونية تضمّنت تصنيفاً شاملاً للشعب كله (قانون تسجيل الأهالي عام ١٩٥٠)، وبموجب هذا القانون انقسم الأهالي إلى فئات ثلاث، تم تعريفها على النحو الآتي:

• الشخص الأبيض: هو الذي يتضح من مظهره أنه أبيض البشرة، ويصنّف كشخص أبيض، ولا يبدو من مظهره أنه شخص غير أبيض.

• الشخص الأسود (البانتو): هو الشخص الذي ينتمي في الواقع إلى أصل عرقي أفريقي أو إلى أي قبيلة أفريقية أو المقبول عامةً كعضو فيها.

• الشخص الملوّن: هو الشخص الذي ليس من نوع أبيض أو أسود، وهذا الملوّن قد يتحدر من أصول صينية، أو هندية، أو ملاوية، وطبقاً لقانون تسجيل الأهالي، فإنه يتحتم تصنيف كل فرد في جنوب أفريقيا وإدخاله في سجلات السكان بحسب سلالته التصنيفية. ويعتبر هذا التصنيف أساساً لكل القضايا الحقوقية المختلفة، من بينها أين يمكن للفرد أن يعيش، وكيف يمكن أن يعيش، وأي عمل يمكن أن يؤديه، ونوع التعليم الذي يمكن أن يتلقاه، وكذلك دائرة زواجه المتاحة، ونوع الخدمات والمرافق العامة الممكنة والمحظورة، ومدى حريته في الإقامة والتنقل والعمل. وبشكل أعم يبنى على هذا التصنيف تطبيق عملي لسياسة الاضطهاد العنصري، التي من أهمها تطبيق درجة من العزل التام الموضعي أو المكاني، وذلك بالنسبة إلى المناطق السكنية والمرافق العامة، والتعليم ووسائل النقل... وإجراءات خاصة بالحقوق السياسية، كالمجالس النيابية المنفصلة[٧٠].

ب - قانون تقسيم الأراضي: بما أن الأرض هي أثمن الثروات إطلاقاً، ومن دون أدنى شك، فإن الاعتبارات الاقتصادية التي شكّلت الغاية الأساس للنزوع الاستعماري نحو المستعمرات، وسوغت في الوقت ذاته كل سياسات الاستعمار، فإن الاعتبار الاقتصادي يبقى الأساس أيضاً في فهم الصراع السياسي في جنوب أفريقيا، وكل المستعمرات الأخرى التي خضعت للنفوذ الغربي. وبهذا، فإن قانون الأرض وتقسيمها، كان أساسه توفير الحماية الذاتية للمصالح الاقتصادية البيضاء. وفي هذا الإطار، يذكر أن المساحة الكلية لجنوب أفريقيا تصل إلى ٤٧٢,٠٠٠ ميل مربع، ووفق قانون تقسيم الأراضي هذا فقد خصص هذا التشريع نحو ١٣ بالمئة فقط من المساحة الكلية كمعازل

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١١.

للسكان الأفريقيين. وأطلق على بقية الأرض التي تعادل أكثر من ٨٠ بالمئة من المساحة الكلية، اسم المنطقة البيضاء، أو المنطقة الأوروبية، وهي المنطقة المحتجزة لرفاه العرق «الذي يسمّي نفسه أبيض»، وسيكون لكل أفريقي من مواطني جنوب أفريقيا وطن قومي معزول عن بقية الأوطان الأفريقية التي بلغت ٢٦٤ معزلاً[٧١]، ضمن ثماني وحدات قومية كبرى. وذلك وفقاً لنظام البانتو الصادر عام ١٩٥٩. وبذلك أصبح المواطن الأفريقي داخل المناطق الأوروبية موصوفاً بأنه عامل أجنبي مهاجر[٧٢]. وقد اعتبر قانون عام ١٩٥٩ امتداداً وتطويراً لقانون وضع اليد عام ١٩٥١[٧٣] الذي أخلى كافة المناطق حول أراضي البيض ومدنهم، وقانون إعادة توطين البانتو عام ١٩٥٤ الذي كان له أثر كبير في حملة ترانسفير واسعة شملت نقل آلاف السود من المناطق الحضرية للحيلولة دون امتلاكهم أية أراض أو عقارات داخل المدن الأوروبية[٧٤].

وبصفة عامة، فإن منظومة هذه القوانين قد استهدفت الحيلولة دون اندماج الجماعات السكانية اقتصادياً وثقافياً، وكي تبقى الجماعة البيضاء سيدة البلاد نتيجة لضآلة عددها مقارنة بحجم السكان الأصليين. وفي ظلّ قوانين الأرض والملكية وتعديلاتها المختلفة، تمكّنت الأقلية البيضاء الحاكمة من تحقيق ترانسفير مماثل من المناطق البيضاء الريفية لحشرها في البانتوستانات السوداء. ففي الفترة (١٩٦٣ - ١٩٧٣) جرى ترحيل أكثر من مليون أفريقي من المناطق الريفية البيضاء إلى هذه المعازل[٧٥]. وتتسم الأراضي المتروكة لعيش السود بأنها أكثر الأراضي جفافاً، وأشدها حرارة، وأفقرها تربة، وهي لهذه الأسباب وغيرها لا تناسب إقامة واستيطان المستوطنين البيض الذين بالضرورة استهدفوا الأراضي الخصبة ذات المياه الوفيرة، سواء للزراعة أم تربية الماشية.

---

(٧١) لم تكن روديسيا (زمبابوي) بأحسن حالاً من ظروف الحالة العنصرية في جنوب أفريقيا، ويذكر أن زمبابوي كانت قد احتلّت بواسطة شركة جنوب أفريقيا البريطانية التي يملكها رجل الأعمال الإنكليزي «رودس»، والتي نسبت زمبابوي كمستعمرة إليه بعد تحويل اسمها التاريخي إلى روديسيا كإقطاعية/ مزرعة خاصة بصاحب الشركة، لذا ليس غريباً أن يكون هرتزل مؤسّس مشروع الدولة اليهودية قد طرح فكرة الشركة اليهودية لاستعمار فلسطين. مارست حكومة شركة رودس سياسة الأبارتهايد نفسها بتقسيم زمبابوي إلى ١٠٤ معازل مورست فيها جملة النظم العنصرية في جنوب أفريقيا.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٧٣) سوف نرى لاحقاً كيف استخدمت إسرائيل قانون وضع اليد في كل عمليات مصادرة الأراضي لعزلها خلف الجدار.

(٧٤) عبد الدايم، «الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، ١٩٤٨ - ١٩٧٦،» ص ٧١.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.

ثم بعد اكتشاف الثروة المعدنية (الذهب، والنحاس، والفحم الحجري) عملوا على اقتطاع أجزاء أخرى كبيرة من أراضي المعازل الخاصة بالأفارقة بعد هذه المكتشفات الاقتصادية الحيوية جداً لعمليات الاستغلال المختلفة[٧٦].

ج - قانون الإقامة والتنقل (ضبط الحركة): بالاستناد إلى منظومة القوانين واللوائح المرفقة التي أصدرتها الحكومات البيضاء المتعاقبة، يتضح أن هذا الإجراء (ضبط الحركة) استهدف تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الأفريقي، وهو في اعتقادنا نمط إبادي (Modern) خلق على مدى سنوات الفصل الطويلة مآسٍ إنسانية رهيبة. وفي نظرة مقارنة سريعة يتضح أيضاً أن هذه القوانين التي تمارس اليوم في إسرائيل تجاه العرب، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، أم في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، كأنها حالة استنساخ تامة عن القوانين العنصرية الأم في جنوب أفريقيا. فقانون (مناطق الفئات السلالية) قصر حقوق الإقامة داخل أوطان الجماعات (البانتوستانات) على أفراد الفئة التي خصّصت المنطقة لها. وبالتالي، لا يمكن لأي فرد أو جماعة من هذه الفئة السلالية أن تعيش إلا في المناطق التي جرت هندستها جغرافياً لها (قانون المناطق الحضرية عام ١٩٤٥). وقد فرضت القيود القانونية على الإقامة في المعازل، وبموجبها لا يحق لأفريقي غير مقيم إقامة دائمة قانونية في المعازل أن يقيم فيها من دون موافقة كتابية (تصريح) من مفوض شؤون البانتو. ثم بموجب قانون إدارة البانتو عام ١٩٢٧، يجوز لرئيس الدولة «كلما رأى ذلك ضرورياً للمصلحة العامة»، أن يأمر قبيلة كاملة أو جزءاً منها بالانتقال إلى مكان آخر يحدده هو. ويتعيّن عليهم في هذه الحالة أن يقيموا في ذلك المكان طالما ظلّ الأمر سارياً، ولا يجوز لهم العودة إلى موطنهم الأصلي (البانتو) أو الانتقال إلى أي مكان آخر من دون تصريح كتابي. كما منع القانون الإنسان الأفريقي داخل المناطق الحضرية البيضاء من التواجد أثناء الليل إلا بتصريح كتابي من جهة أمنية[٧٧]. وقد حدّدت هذه التصاريح بدقة المكان والزمان الذي يجب أن يتواجد فيه هذا الكائن الأسود. وكانت تصاريح المرور الأداة التي تضمن تفعيل قانون المناطق الحضرية البيضاء، باعتباره أداة الضبط القسرية التي يتوجب الانصياع لها. وهذه التصاريح تمنح بشرط حصول المواطن الأسود على بطاقة الهوية الشخصية ذات اللون

---

(٧٦) دياب نصر، «مشكلة الأرض في روديسيا الجنوبية، ١٨٩٠ - ١٩٨٠،» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ٨٨.

(٧٧) الأمم المتحدة، **الاضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية: ملخّص لتقرير المقرّر الخاص للجنة حقوق الإنسان**، ص ١٥.

الأخضر المختلفة في لونها عن لون بطاقة الرجل الأبيض. وقد تعرّض آلاف الأفارقة للتعذيب والاعتقال بسبب هذه التصاريح[٧٨].

أودّ الإشارة هنا فقط إلى أن هناك منظومة لا حصر لها من القوانين العنصرية، مثل قانون العمل والتعليم، والزواج والحياة الاجتماعية وغيرها، عالجتها الكثير من المصادر، وكان من نتائجها المباشرة إلحاق الأذى والدمار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية للشعب الأصلي. وقد طالت كل الفئات السوداء بغضّ النظر عن جنسها ومكان إقامتها وعمرها[٧٩].

إذا كانت القوى الاستعمارية تريد دائماً الاستئثار بالمكان المستهدف، فلا يمكن تحقيق الاستئثار بالمكان تاريخياً إلا بتحقيق السيادة الكولونيالية عليه (بكل الوسائل المعروفة تاريخياً). وعليه، فإن السيادة في المكان استوجبت دائماً إقصاء السكان الوطنيين، ليس من المشاركة في فعل السيادة، وإنما التفكير أو الاقتراب منه. ولهذا، فإننا لا نضيف شيئاً مهماً إذا قلنا إن الحكم الأبيض العنصري في الجنوب الأفريقي قد عمل جاهداً، منذ حطّ أول الغزاة أقدامهم على الأرض، على تجريد السكان من أية مسؤولية في إدارة شؤون بلادهم. وليس ذلك فقط، وإنما تدمير كل البنى السياسية التقليدية التي كانت سائدة لدى هذه الشعوب. وإمعاناً في سياسة الإقصاء السريع والترويض المتدرج على الطاعة لهذا السيد الأبيض، جرى إصدار منظومة قانونية معقدة (ودائمة التجديد)

---

(٧٨) تشير الوثائق إلى عدد كبير من أنواع التصاريح التي كان على الأفريقي الحصول عليها عند كلّ عملية انتقال، سواء بين المعازل أو بين هذه المعازل والمناطق الحضرية أو الأفريقية أو الريفية البيضاء، ومنها:

١ ـ تصريح السفر: من البانتو إلى المدينة وهو يعرف باسم «Trek Pass».

٢ ـ تصريح الحصول على تذكرة قطار عن السفر يعرف باسم «Traveling Pass».

٣ ـ تصريح خاص لمدة ستة أيام للذهاب إلى منطقة حضرية للبحث عن عمل يعرف باسم «Six Days Special Pass».

٤ ـ تصريح هوية (Identification Pass).

٥ ـ تصريح شهري: يحصل عليه بمساعدة صاحب العمل الأبيض يفيد بأن الأفريقي ما زال يعمل لديه (Monthly Pass).

٦ ـ تصريح يومي: للانتقال من موقع حضري إلى آخر لمدة يوم واحد (Day Special Pass).

٧ ـ تصريح للخروج ليلاً (Night Special Pass).

٨ ـ تصريح لزيارة موقع حضري (Location Visitors Pass).

انظر: الهلالي، «المجتمعات الأفريقية الحضرية تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، ١٩٢٣ ـ ١٩٧٦،» ص ١٧٠ ـ ١٧٨.

(٧٩) انظر: محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقيا**، عالم المعرفة؛ ٣٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)؛ أحمد طاهر، **فصول من الماضي والحاضر** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥)، ونعيم قداح، **التميز العنصري وحركة التحرير في جنوب أفريقيا** (الجزائر: الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥).

بالتعديل الدائم لمواجهة أي محاولات وطنية للتدخل في الشأن السياسي العام. وضمن هذا الافتراض، فقد أصدرت سلطات الاستعمار الأبيض في الجنوب الأفريقي، شأنها في ذلك شأن كل قوى الاستعمار عشرات، بل مئات، القوانين العنصرية التي تحتكر السيادة في المكان، من أجل احتكار موارد المكان، بما فيها قوة العمل البشرية. ولذلك، فإن منظومة قوانين الاستعمار أتت بشكل تام على احتكار السلطة بشكل مطلق وحصري في جنسها «السامي» من أجل ضمان أبدية تفوق وسمو وخلود واستقرار مصالح ونفوذ هذا الجنس الأسمى دينياً وعرقياً وقيمياً.

ثالثاً: العنصرية في الأيديولوجيا الصهيونية: «الإطار الثيوقراطي كمرجعية أيديولوجية»

١ - أسطورة الشعب المختار

يقوم هذا المبحث على فرضية أساسية تقول: إن أي محاولة لفهم السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها سياسة «العزل»، لا تنطلق من كون إسرائيل الدولة - ككيان سياسي - هي دولة يهودية/ دينية، يبقى تحليلاً غائماً ومبتسراً. وتشكّل المقولات الكبرى في الدين اليهودي، مثل الشعب المختار، الطبقة الأعمق للبناء السياسي الإسرائيلي. فعلى هذه الطبقة قام المبنى المادي والأيديولوجي لإسرائيل. تجسيداً للاعتقاد المتجذّر القائم على أن التطهير العرقي حاجة إلهية ورغبة يهودية.

إن منظومة الحصريات الثيوقراطية التي تغذّي بعضها بعضاً هي التي ألّفت تاريخياً هذا الاستيطان الإحلالي الذي سعى ويسعى إلى بناء مستوطنة كبرى طاهرة (نظيفة من الآخر). وقد بدأت منظومة الحصريات التوراتية هذه بالحصرية الاختيارية «الشعب المختار» من إله (ألوهيم)، وهو الإله الحصري بالشعب المقدس المختار، الذي هو في ذاته المقدسة كإله ليس إلا «إلهاً» لبني إسرائيل دون غيرهم. وهو في ذاته الإلهية الحصرية قد ملّك شعبه المقدس أرض الله المقدسة «أُعْطِي لَكَ وَلِذُرِّيَّتِكَ جَمِيعَ هَذِهِ الأَرْضِ»[٨٠]. ثم بعد هذا الاختيار الاصطفائي والتمليك الأبدي للأرض، يأخذ الغرض الإلهي منحىً آخر يتمثل بتركّز الغرض الإلهي في هذا الشعب بشكل حصري. فقد

(٨٠) **الكتاب المقدس**، «سفر التكوين،» الأصحاح ٢٦، الآية ٣.

اختير ليكون المستودع الخاص لعطف يهوه. ثم يتعمّق الاتجاه الحلولي «حلول الله في الشعب اليهودي» مع ظهور اليهودية التلمودية الحاخامية، فتعمّق القداسة في الحاخامات من خلال الشريعة الشفوية، حيث يتساوى الوحي الإلهي بالاجتهاد البشري، بحيث لا يصبح هناك فارق بين الجوهر الإلهي والجوهر اليهودي، ويصبح الفارق الأساسي هو بين الجوهر اليهودي وجوهر بقية البشر الوضيعيين المتوحشين(٨١).

ترتّب على الاختيار والحصرية التمليكية والحلولية الإلهية في اليهود من بين بقية الخلق الإنساني طلب إلهي من جماعة إسرائيل أن يصنعوا له (الرب) مكاناً ليسكن بينهم «فَيَصْنَعُونَ لِي مَقْدِساً لأَسْكُنَ فِي وَسَطِهِمْ»(٨٢). لذا، فهو يأمر شعبه المختار بتنظيف هذا المجلس من سكانه الغرباء الدنسين من الإسماعيليين (ذرية إسماعيل)، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، كباراً أم صغاراً، ليطال التنظيف الإبادي الأراضي البعيدة عن أرض الميعاد(٨٣). هكذا، إذاً، جرى تنظيف سيناء المصرية والجولان السوري من معظم السكان العرب، لتهيئة سكن الإله بين اليهود.

تستند إسرائيل، الدولة، إلى بنية تحتية تعتمد على القيم اليهودية، والقيم اليهودية الكبرى تميزت أصلاً في فكرة العهد، واستقت وحيها منها. فالقيمة العهدية التوراتية التي عقدت بين اليهودي والإله، اختزلت الإله في هذا اليهودي ليختفي جزء من هذا الإله في هذا اليهودي الذي يصبح على شاكلة الله. وهذا الذي على شاكلة الله، عليه تنفيذ أمر الإله بجعل المكان أو الحيّز العام الذي يقيم فيه الإله حكراً على من هم على شاكلة هذا الإله. كان هذا الافتراض الديني هو الأساس الذي مهّد لإسرائيل الدولة «دولة الإله» أن تمارس فظائع التطهير العرقي لبناء مستعمرة الاستيطان الطاهر، حيث يجب أن يحل فيها الإله وسط اليهود(٨٤).

إن فكرة الاختيار، على وجه العموم، قد أكدت فكرة الانعزال عن الآخرين كتعبير عن القداسة الناجمة عن الحلول الإلهي في الشعب المقدس. ثم رسّخ التلمود المكتوب كتعاليم وشروحات دينية للتوراة قيمة التمايز والانعزال بتشبيه الشعب المقدس بالزيت

(٨١) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٥، ص ٩٧.

(٨٢) **الكتاب المقدس**، «سفر الخروج،» الأصحاح ٨، الآية ٢٥.

(٨٣) المصدر نفسه، «سفر التثنية،» الأصحاح ٢٠، الآيات ١٠ ـ ١٨.

(٨٤) دانيئيل أليعازر، «قيم يهودية في الدولة اليهودية،» في: **إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله؛ تقديم سلمان أبو ستة، ٦ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥)، ج ٦، ص ٢٧٣ ـ ٢٩٨.

الذي لا يمكن خلطه مع المواد الأخرى. وكذلك شعب إسرائيل لا يمكن أن يندمج أو يختلط بالجماعات الأخرى. وكلما ازداد الاعتقاد بمنطق الحلول الإلهي بشعب الله، تعمّق اتجاه العزلة والانعزال، وازداد رسوخاً مع الزمن. وهنا، فإن الدولة العبرية قد رسخت تاريخياً هذا الفهم بجعل العزل العنصري سمتها المركزية، وقد تمثل ببناء الجدار العازل.

ترى الباحثة الإسرائيلية ياعيل يوتان أن اليهودية هي محل جوهراني في التمييز والتمايز والانعزال، لأنه بالنسبة إلى من يميّز بين الطاهر والنجس، المقدس وغير المقدس، لا يمكن إلا أن يكون عازلاً للآخرين إن تمكّن، ومنعزلاً عنهم حتى إن أقام بينهم، وفي كلتا الحالتين قدّس اليهود فعل الانعزال ومارسوه إن كان في إطار الغيتو المفروض «المحبب»، أو إن كان في الجيب الاستيطاني كغيتو انعزالي بالجدار والأسلاك الشائكة في إسرائيل[٨٥].

٢ - أسس التمييز والتمايز

تحولت العبارة التوراتية «شعب يسكن وحده غير آبه بالأغيار» إلى مثل أعلى لليهود، ليس فقط كمجموعة دينية لها عقيدة دينية مختلفة عن باقي الشعوب، وإنما هم أيضاً كمجموعة مجبولة من طينة أخرى أكثر طهارة لا يجوز تلويثها وتدنيسها بالزواج المختلط. والتمييز بين بني إسرائيل والأغيار، هي تلك القاعدة التي حظر بموجبها (عزرا ونحميا) الزواج من شعب البلاد. وكان كتاب التوراة أصلاً قد عرف أسماء إله بني إسرائيل سلفاً كمفاهيم مطلقة «الله ليس إله أقوام أخرى»، والإله الخاص ببني إسرائيل قد طالب المؤمنين به بأن يميّزوا أنفسهم من المحيطين بهم ممن هم غير مشمولين بالحلول والحظوة العهدية الإلهية بعلامات معينة، كتحريم إشعال النار والعمل في السبت. وحدّدت التوراة قواعد فصل مختلفة، وأضاف إليها التلمود قواعد أخرى تقع تحت طائلة التمييز بين الطاهر والنجس، المقدس والدنيوي، مثل الكَاشيير والطريف[٨٦].

من هنا كانت اليهودية بوصفها الديني ضد الاندماج، إذ لا يمكن الذوبان وسط الناس الذين لا تستطيع أن تأكل أو تشرب معهم، أو تمضي في صحبتهم أوقات الفراغ،

---

(٨٥) ياعيل يوتان، «الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ٢٣.

(٨٦) الكاشير هو الطعام اليهودي الذي يباركه الحاخام، أما الطريف فهو الطعام الذي لا يباركه الحاخام وغير المسموح به شرعاً.

ناهيك عن الاختلاط بالزواج[٨٧]. لذلك ليس مستغرباً أن تستمر الصهيونية كحالة دينية بعثية للدين اليهودي، وفي ذروة قيم التنوير والمواطنة القانونية، أن تستمر في دفع اليهود إلى الإبقاء على حالتهم الرفضوية في الاندماج والتمايز الديني والعرقي أيضاً.

يذهب المفكّر روجيه غارودي إلى تبنّي فكرة ناتان فاينستوك القائلة: «إن الإيمان الصهيوني لا يعرف التماسك والترابط إلا بالرجوع إلى الديانة الموسوية؛ جرّب أن تحذف مفاهيم الشعب المختار والأرض الموعودة، فسرعان ما ينهار الأساس الذي قامت عليه الصهيونية»[٨٨].

لهذا، فإن كل الأحزاب الصهيونية «العلمانية» تعتمد التوراة مرجعاً لتأسيس سياسة تقول: «إن فلسطين ملكٌ صهيونيّ بموجب صك إلهي لبني إسرائيل في الملكية الأبدية». واستخلص غارودي أسس الانعزال اليهودي عن الأغيار بالقول: «هكذا كان رفض الصهاينة الاندماج بالشعوب والانعزال عنها قد استمدّ دعمه من سلّم القيم الذي حدّدته التوراة ورسخته طبقة الكهنوت التلمودية، حينما عزلت التاريخ اليهودي عن السياق التطوري الإنساني العام، ورسمت له خط سير يهودي مخصوص ومحدد ومعزول. فالعصر الذهبي لليهودية كان عصر العزلة القبلية المنغلقة على ذاتها، وهو عصر النقاء والصفاء، والاصطفاء[٨٩].

وكان الحاخام سعاديا هجاؤون، حكيم القرن العاشر الميلادي الذي ترك أثراً معمّقاً في الفكر الثيولوجي اليهودي، قد اعتبر أن أساس الأمة اليهودية هو الدين اليهودي: «أمتنا، أمة بفضل شريعتها الدينية»، وهي شريعة وفق رؤية المفكّر إسرائيل شاحاك لم تتحكم في كل أوجه الحياة العامة والخاصة لليهود فحسب، بل فرضت انفصالاً صارماً بينهم وبين غير اليهود؛ هذا الانفصال الذي امتلكت ناصيته المنظمة الصهيونية لتبني ليهوديتها حيّزاً سيادياً جغرافياً انعزالياً كأنجع حل للمسألة اليهودية، بالعودة إلى عصر العزلة القبلية المنغلقة على ذاتها[٩٠]. وقد مثّلت الدولة المنغلقة على ذاتها، ذات الطابع اليهودي الصرف قاعدة الكيان الجماعي لليهود كعرق ودين. هذه الدولة بهذا الطابع «المميّز» جعلت الدين الأساس الوحيد الذي حدّد قوميتها.

---

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨٨) روجيه جارودي، **فلسطين أرض الرسالات السماوية**، ترجمة قصي الأتاسي ومشيل واكيم (دمشق: دار طلاس، ١٩٩١)، ص ١٥٤.

(٨٩) جارودي، المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٩٠) إسرائيل شاحاك، «اللاهوت اليهودي والقدس،» **الكرمل**، العدد ٦٥ (خريف ٢٠٠٠)، ص ٢١٨.

لم يكن هيرتزل، وهو العلماني في المنطق اليهودي إلا توراتياً في تعريفه للأمة بالاستناد إلى الثابت الأساس فيها، وهو دينها اليهودي القائم على ثقافة الانعزال والتمايز من الآخر، لتسويغ شرعية دولة الأمة اليهودية. ولم تخرج غولدا مائير عن معينها التوراتي لحظة واحدة، فقد تمثلت تماماً الأساس الديني كإطار حاكم لصهيونيتها العلمانية، واعتبرت أن وطنها «إسرائيل» قد قام إنجازاً لوعد قطعه الله لنا على نفسه[٩١].

إن التزام قيم الغيتو المنعزل يشكل حالة تماهٍ تام مع القيم التوراتية، ويرى المؤرخ الشهير هنري فورد أن هذا الالتزام العفوي يشكل حالة متأصلة في العقل اليهودي. وقد فتحت الليبرالية والقومية، كإطارَيْن أخلاقييْن إنسانييْن، أبواب الغيتوهات على مصراعيها، وقدمتا حقوق مواطنة مساواتية لليهود. وقد انتقل اليهودي، بفعل تلك التحولات الفكرية والقيمية، إلى داخل العالم الغربي، لكنه بعد ذلك، ولعمق قيم الانعزال، رفض العروض التكوينية للمجتمعات الغربية الحديثة. و«في عالم المناطق ذات السيادة محكمة التنظيم»، فإن اليهودي لديه خياران يستطيع أن يلجأ إليهما: فإما أن يهدم أسس نظام الدولة القومية التي منحته المواطنة القانونية والأخلاقية، وإما أن يخلق أرضاً ذات سيادة خاصة به. وهنا يكمن تفسير الصهيونية داخل التكوين القومي الغربي: اليهودي ضد مشروع الأغيار، فهو جمهوري ضد الملكية، واشتراكي ضد الجمهورية، وشيوعي ضد الاشتراكية، أي أنه ضد الآخر دائما[٩٢].

في إسرائيل، وهي أكثر مكان في العالم يستثمر فيه الدين كوسيلة، وكطريقة، لتفسير وتعليل الأحداث التاريخية. والحركة الصهيونية، كحركة بعث للديانة اليهودية، عملت على عقلنة الأساطير الدينية، وجعلت منها الأساس والقاعدة لكل منطلقاتها السياسة الاستعمارية. وكنتيجة، فإن سلطة الإكراه العارية في الأساطير الدينية أصبحت هي ذاتها سلطة الإكراه الوحيدة لدى الحركة الصهيونية. فالمفكر اليهودي إسرائيل شاحاك، الذي يعتبر أهم روّاد تفكيك اليهودية والصهيونية، اعتبر أن أي تحليل دقيق للاستراتيجيات الإسرائيلية الكبرى والمبادئ الفعلية للسياسات الإسرائيلية، يوضح أن الأيدولوجيا اليهودية هي التي تحدد أكثر من أي عامل آخر السياسة الإسرائيلية الفعلية[٩٣].

---

(٩١) جارودي، المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٩٢) هنري فورد، **اليهودي العالمي: المملكة اليهودية.. نظرة أمريكية**، ترجمة أميمة عبد اللطيف وعبد اللطيف الورداني، ٤ ج (القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠٠٣)، ج ١، ص ٥٥.

(٩٣) انظر: إسرائيل شاحاك، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود: وطأة ٣٠٠٠ عام**، ترجمة أميمة عبد اللطيف، ٢ ج (القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠٠٣)، ج ١، ص ٥٥.

ويعتقد شاحاك «أن أي شكل من أشكال العنصرية والتمييز وكراهية الغير يصبح أقوى وأكثر نفوذاً سياسياً إذا اعتبره المجتمع الذي يتعاطاه أمراً ربانياً مسلماً بـه»[٩٤]، وتصبح بالتالي عمليات سلب الأرض واحتكار تاريخها، وتجريد الناس «الاسماعيليين» من كل ما يملكون، والانعزال عنهم أو عزلهم في رقع تشبه المعتقلات محاطة بالأسلاك الشائكة أو الجدران. أعمالاً موصى بها في التوراة، وفي شروحاتها التلمودية، لأن هذه السياسة تسوغ إما عن طريق استخدام الدين، أو ما هو أسوأ، أي عن طريق استخدام المبادئ الدينية المعلمنة التي تحتفظ بشرعية مطلقة. ويقول شاحاك في هذا الإطار: «إذا استبدلنا كلمة «حاخام» بكلمة «ضابط» سيكون لدنيا صورة كاملة لليهودية الكلاسيكية، وهذه اليهودية الكلاسيكية ما زالت تؤثر تأثيراً عميقاً في المجتمع اليهودي في إسرائيل، وتعين إلى حد بعيد السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الأصلي في حيّزها الجغرافي».

وينتهي شاحاك إلى فهم الموقف الصهيوني تجاه الأغيار بالانفتاح أو الانعزال، بالاعتقاد بأن اليهودية التاريخية، وخليفتيها الأرثوذكسية والصهيونية، هي بمنزلة الأعداء الألداء لمفهوم المجتمع المفتوح، كما هو مطبق في إسرائيل. فالدولة اليهودية، سواء كانت قائمة على أيديولوجيتها اليهودية الحالية أم أصبحت أكثر يهودية في طابعها العام مما هي عليه الآن، مستندة إلى مبادئ الأرثوذكسية اليهودية، لا يمكنها أبداً أن تضم مجتمعاً مفتوحاً، أي لا يمكن لها أن تضم أغياراً أو تفي بمتطلبات «الآخرين» الحقوقية القانونية[٩٥]، وهكذا يكون الحلّ الصهيوني للمسألة اليهودية قد أنتج دولة القلعة؛ القلعة المنعزلة، كما كانت في زمن التوراة الذهبي، وهي الآن الغيتو المولع بالقتال، القلعة التي كما كانت في زمن التوراة الذهبي، هي الآن القلعة التي تحترف الفصل العنصري والمغلقة تماماً، وقد أصبحت هذه الدولة إسبارطة اليهودية.

في السياق الصهيوني، وفي الأساطير المؤسسة لإسرائيل، يؤكد المؤرخ النقدي زئيف شتيرنهل، أنه تم تعزيز العامل الديني من خلال وسيط غاية في الأهمية. فبالنسبة إلى المؤسسين، كانت التوراة أكثر من أداة لتصليب وحدة المجتمع، فهي سلاح لا يقهر في الصراع من أجل الأرض. لقد أوجدت الصهيونية مقولة «الإنسان مخلوق على صورة الله»، وهذه الجملة صارت جزءاً من حياة البشرية، وبها تم خلق آخر،

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٩٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

وبها كسبت الصهيونية حقها في الأرض، وهو حق لن يلغى ما دامت التوراة وما تبعها غير ملغاة. وفي التحليل النهائي، كان الدين بمعناه الأشمل، وبكل تضميناته القومية والتاريخية، هو الذي سوغ احتلال البلد «فلسطين»، وأعطى شرعية لعودة اليهود إلى الأراضي المقدسة[٩٦].

بما أن جوهر الفكر الصهيوني يلتزم مبدأ عاماً يقوم على مقولة فصل اليهود عن الأغيار (الأغيار لفظ توراتي)، فقد وصف ديفيد بن غوريون (عام ١٩٢١)، أحد أهم وأبرز أعمدة الفكر الصهيوني، الإطار الرؤيوي وأنماط السلوك التي رآها ضرورية لبقاء الأمة اليهودية في عالم المستقبل المفتوح والعلماني بالقول: إذا لم تتخذ خطوات لضمان وجودنا، فإن الذوبان سوف يسيطر أوتوماتيكيا نتيجة لأفول الدين في زماننا، خاصة إذا حصل تحسن لوضع اليهود في أماكن الشتات. ومن هنا يصبح الحل الصهيوني في الدولة اليهودية هو الملاذ الوحيد لإعاقة اندماج اليهود في الدولة القومية الأوروبية الحديثة. ويشدّد بن غوريون على الدين كأهم، إن لم يكن العامل الوحيد في تجديد البعث اليهودي بواسطة الصهيونية بالقول: «إن ديننا ليس مثل دين الشعوب الأوروبية ذي المصدر الغريب، بل هو إبداع روحنا القومية، والصهيونية ستثبت، وهي كذلك فعلاً، أنها ما هي إلا حركة انبعاث وبعث ديني تام، لإقامة مجتمع موحّد متجانس دينياً وعرقياً»[٩٧]، فالصهيونية في جوهرها حالة مسيانية معلمنة.

٣ ـ النقاء العرقي: أسطورة نقاء الدم والتفوّق

يستوجب السؤال الديني إجابة دينية، ويشكّل سؤال: من هو اليهودي؟، حتى اليوم، حالة تساؤلية مستدامة انشغل فيها نخبة الحاخامات وصفوة العلمانيين. وفي إسرائيل الدولة ومجتمعها، هناك حالة اقتراب كبيرة وإجماعية على أن يهودية اليهودي كامنة في سلالته العرقية، و«هو من ولد لأم يهودية»، وهذه كافية كشرط ثانٍ لاعتناقه للديانة اليهودية[٩٨].

---

(٩٦) زئيف شتيرنهل، **الأساطير المؤسسة لإسرائيل: القومية والاشتراكية وإقامة الدولة اليهودية**، ترجمة عزّت الغزاوي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠١)، ص ٧٠.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٧٠.

(٩٨) أسعد غانم، «اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٤ (خريف ٢٠٠١)، ص ٨ ـ ١٣، وحول العرق والقومية اليهودية، انظر: جودت السعد، **أوهام التاريخ اليهودي** (عمّان: الأهلية للنشر، ١٩٩٨)، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٥.

ظهر السؤال: من هو اليهودي؟ بإلحاح أكثر عندما طُرحت الدولة اليهودية، فتحديد يهودية الدولة اقتضى تعريف يهودية الشخص، التي بدورها ثبّتت مسألتي العرق السلالي والكهنوتي المطلق، والصفة العرقية تتضمن صفة كهنوتية، بمعنى أن الصفتين بقيتا متلازمتين دائماً.

كان ظهور العرق بهذه الحدّة من الهوس على الدوام على علاقة مع الوارث الحصري للأرض المقدسة التي وعد الرب إبراهيم بها. واصطفى الرب من أبناء إبراهيم إسحاق، أما إسماعيل «ابن الجارية»، فلا يدخل ضمن التمليك الوراثي، ثم ولد لإسحاق يعقوب وعيسو، وينحصر الميراث للابن الأفضل سلالياً، وهو يعقوب، أما عيسو فيخرج من دائرة القداسة السلالية، ويرث أولاد يعقوب الأرض المقدسة ليصبحوا أبناء الله المقدسين. هذه هي الخلاصة العرقية لـ **العهد القديم**. كما جاء في سفر التكوين: «ليكن كنعان ابن نوح ملعوناً، وليكن عبداً لإخوته يافث وسام - تبارك الله إله سام. وليكن كنعان عبداً له، ثم ليوسع الرب ليافث، وليكن كنعان عبداً له»[٩٩].

تبدأ العرقية اليهودية المتخيّلة، وهي ذات سمة انحيازية عالية ومعمّقة من اللحظة التي يتم فيها تمييز داخل النسل الواحد (أبناء إبراهيم). وتبدأ الأسطورة المتخيلة في اكتساء طبقات لاهوتية مع تقدم التاريخ الإنساني. والأهم من ذلك أن العرق المتخيل الوضيع الذي جرى إقصاؤه بداهة، ومنذ البداية (الإسماعيليون)، قد ألصقت به شتى الصور الجارحة للقيمة الإنسانية، فقد جاء في التوراة: «أن إسماعيل ونسله يكون إنساناً وحشياً»[١٠٠]. وهذه الوحشية أو الوحوشية تصبح صفة لازمة وأصيلة متأصلة في العرب، فهم ولدوا بها، وهي جزء من طبيعتهم التي خلقهم بها الرب، وستبقى مستدامة في نسل إسماعيل وعرقه. ويذهب القصص التوراتي وشروحاته التلمودية إلى أن وحشية إسماعيل تفوق في حدتها وبشاعتها كل البشر «المتوحشون»، وذلك لأن أبناء الصحراء والبرية ينهبون المال والأملاك، أما إسماعيل فينهب المال والأملاك ويسلب الأرواح أيضاً، وأن أصوله الوحشية ستبقى على ذريته بالتوحش كالبهائم الوحشية التي لا يمكن ترويضها[١٠١]. بشكل عام، فإن كل القوميات المتعصبة كانت بحاجة دائماً إلى خلع طابع القداسة على مزاعمها الشوفينية. والحركة الصهيونية بطابعها الديني، ومن أجل ترسيخ

---

(٩٩) **الكتاب المقدس**، «سفر التكوين،» الأصحاح ٩، الآيات ٢٠ ـ ٢٧.

(١٠٠) المصدر نفسه، «سفر التكوين،» الأصحاح ١٦، الآية ١٢.

(١٠١) نبيه بشير، **جدلية الديني والسياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٦)، ص ٨٦.

شرعيتها، رسخت اتجاهاً فكرياً يقول بحتمية بيولوجية عرقية، بأن ثمة عرقاً يهودياً مستقلاً نابغاً يشكل أساساً وحيداً للهوية والانتماء العرقي. وكان المفكّر الصهيوني موسى هس أول من طرح تعريفاً لليهود على أساس بيولوجي قائلاً: «إن العرق اليهودي من الأعراق الرئيسية في الجنس البشري، وإن هذا العرق قد حافظ على وحدته وسلامته ونقائه عبر العصور»[١٠٢]. وعليه، فإن هذا العرق المستقل جدير بكيان سياسي مستقل، بحسب الإطار المعرفي الذي ساد أوروبا مع رسوخ الدولة القومية الأوروبية.

يتبنّى أحاد هعام الفكرة الداروينية لترسيخ القومية العرقية اليهودية للتأسيس للدولة اليهودية بقوله: «نحن نعلم أن هناك درجات متفاوتة في سُلّم الخلق: المادة العضوية أولاً، ويليها النبات، ثم المملكة الحيوانية، ثم الكائنات الناطقة وعلى رأس ذلك يأتي اليهود». أما ماكس نوردو، فإنه يفترض «أن اليهود يتصفون بروح المبادرة وبمواهب وقدرات استثنائية بيولوجية أكثر مما لدى الأغيار»[١٠٣]. هذا التفرّد والاستثناء العرقي المتمركز حول الدم والنبوغ والعراقة والذكاء الذي رسخته القيم الكهنوتية المرتبطة بيولوجياً بالأجداد (سام ويافث) ينادي به الحاخام الأعظم كوك في إسرائيل، وهو الأب الروحي للنزعة المشيحانية في الأصول اليهودية في إسرائيل، إذ يقول: «إن الفرق بين روح اليهود وأرواح غير اليهود أكبر وأعمق مما هي بين روح الإنسان وأرواح البهائم». وهذه هي إحدى العقائد الأساسية في القيم اليهودية التي تفترض السمو المطلق للروح اليهودية، وللجسد اليهودي، على الروح والجسد غير اليهوديين، وأن العالم خلق فقط من أجل اليهود، ووجود غير اليهود يعدّ أمراً ثانوياً[١٠٤].

اتجهت النظرة الدونية والتسلطية العرقية على الأغيار بشكل صارم منذ ظهور حركة البعث الديني التي تجسدت في الصهيونية التي التزمت روح ونصّ النظرية الدينية اليهودية تجاه الأغيار، ولا سيما العرب الذين أصبح وجودهم مهدداً في وطنهم منذ خطّ هيرتزل مسودة كتابه **الدولة اليهودية** الذي جاء فيه: «إذا كنا نرغب في تأسيس دولة الآن، فلسنا مضطرين إلى فعل ذلك بالطريقة نفسها التي سادت قبل ألف عام (إشارة إلى ما أحدثه اليهود في أريحا)، فمن الحماقة أن نعود إلى مراحل قديمة من الحضارة. لنفترض أننا على سبيل المثال أرغمنا على تطهير الدولة من الوحوش البرية (الإسماعيليين)،

---

(١٠٢) المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، ج ٢، ص ١٩.
(١٠٣) جارودي، **فلسطين أرض الرسالات السماوية**، ص ١٦٨ ـ ١٧٠.
(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١٦٨ ـ ١٧٠.

فيجب ألا نقوم بالمهمة بالأسلوب الأوروبي، لن نحمل حربةً ورمحاً، ونخرج فرادى لنطارد الوحوش، بل سنقوم بتنظيم فريق كبير ونشط، ونسوق الحيوانات معاً، ونلقي قنبلة متفجرة بين هذه الحيوانات»(١٠٥). وفي التطبيق العملي، فإن الجيش الإسرائيلي الذي تأسس بعد قيام الدولة، أو المليشيات اليهودية المسلحة التي ظهرت في اليوشوف العبري قبل الدولة، وحتى اللحظة الراهنة، فإن هذه التشكيلات العسكرية وأذرعها الأمنية تستخدم أرفع وسائل التكنولوجيا الحديثة لتنظيف البلاد من سكانها الأصليين، لبناء المجتمع اليهودي المتجانس، عرقياً ودينياً.

تجد الأصولية الدينية في إسرائيل اليوم أشد تعبيراتها قوة في ما يسمّى «الماشيحانية المسّيسة» في ظل الجناح الديني القومي الأرثوذكسي المحدث من الحركة الصهيونية الذي يتبنّى فلسفة الحاخام الأكبر كوك، وفلسفة الحاخام غنيسبرغ الذي يعتقد بوجود حامض نووي (D.N.A.) خاص باليهود مختلف عن الأغيار. لأنه حامض إلهي أودعه الله في كل خلية من خلايا الإنسان اليهودي ليكون على شاكلة الله. وإذا كان الرب قد أعطى شعبه المقدس أرضاً مقدسة، فمن الكفر أن يبقى أحد فيها من الأغيار، فطبيعتها المقدسة تستوجب تطهيرها من الأجسام المنحطة لتبقى على صورة الرب(١٠٦).

لقد سوّغ الاعتقاد بالاستثنائية العرقية لليهودية، وللصهيونية، بشيطنة كافة الأغيار، وخصوصاً في الحيز الذي أصبح يشكل المكان السيادي. في المكان السيادي: «إن قواتنا مأمورة بتعاليم «الهالخاه» بقتل حتى المدنيين الذين يبدون أنهم طيبون، وأفضل الأغيار اقتله، كما تقتل أفضل الأفاعي»، هذا هو نموذج لتعاليم أحد الحاخامات للجندي الإسرائيلي، وهذه الوصية تتطابق تماماً مع المبدأ التلمودي الذي يقول بعدم إنقاذ حياة أحد الأغيار: «إذا شارف على الموت، فإذا وقع في بئر أو شارف على الموت، اتركه يموت». وبتأكيد صريح تكتسب وصية دينية في الهالخاه من نوع: «ولن تبقي حياً أي شيء يتنفس»(١٠٧) أهمية كبرى في فهم الفظائع الصهيونية تجاه العرب في فلسطين، وتحقيق مبدأ الانعزال بعد إفناء كل شيء كان يتنفس في فلسطين يوماً ما(١٠٨).

---

(١٠٥) ثيودور هرتزل، **الدولة اليهودية**، ترجمة محمد فاضل (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٦٤، وحول الدولة اليهودية، انظر: لوكاس غرولنبرغ، **فلسطين أولاً**، ترجمة المركز الجغرافي (دمشق: مؤسسة النبراس للدراسات، ١٩٨١)، ص ٣٥ ـ ٤٤.

(١٠٦) نهاد علي، «الأصولية الدينية اليهودية واسقاطاتها المحلية والإقليمية،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢٥ (٢٠٠٧)، ص ١٣ ـ ١٤.

(١٠٧) **الكتاب المقدس**، «سفر التثنية،» الأصحاح ٢٠، الآية ١٦.

(١٠٨) شاحاك، **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود: وطأة ٣٠٠٠ عام**، ص ١٥٢.

بناءً على هذا الفهم «الديني والعرقي» كإطار للقيم الصهيونية والحريدية، يأتي السلوك الإسرائيلي تجاه العرب محمّلاً بكل هذه الإدراك الذي يرى العربي وحشياً بطبيعته التي لا يمكن تغييرها. وعليه، لا بدّ من التعامل معه على غرار طبيعته الحيوانية هذه بحبسه في أقفاص، كما طرح المؤرخ الإسرائيلي (بني موريس)، وهو ما سيأتي لاحقاً.

سوف أنهي هذا الجزء من المبحث بخلاصة مهمة ومعبّرة لأستاذ تاريخ النازية في الجامعة العبرية (زيمرمان) حول البرامج المدرسية ودورها في مسخ إنسانية الآخر. نقرأ في البرامج التي تنهل من الوعاء العنصري بشقيه الديني والعرقي، كإطار نظري حاكم للمناهج العبرية في إسرائيل: «في داخل كل منا وحش، فإذا استمر التأكيد بأننا دائماً على حق، فإن هذا الوحش سوف ينمو باستمرار. ثمة شطر من اليهود يشكل نسخة طبق الأصل على النازيين الألمان، انظروا إلى أبناء المستوطنين في الخليل... إنهم يشبهون الشبيبة الهتلرية شبهاً تاماً. نزرع في رؤوسهم منذ الولادة أن كل عربي سيئ وشرير، وأن كل غير يهودي هو ضدنا. إننا نزرع فيهم جنون العظمة وعصاب الهوس، نجعلهم يخالون أنهم عرق متفوق تماماً، كما كانت تخال نفسها الشبيبة الهتلرية[١٠٩]».

٤ - الدولة الإثنوقراطية: «يهودية الدولة»

إذا كانت غاية الدولة عند أدولف هتلر في النظرية النازية هي الحفاظ على العنصر الآري، وعلى مميزات العرق الجوهرية من أجل قيادة الحضارة، وأن الدولة لديه تفقد سبب وجودها يوم تصبح عاجزة عن حماية مضمونها الجوهري، وهو سلامة عرقيتها، فإن غاية الدولة السيادية لدى قيادة الحركة الصهيونية، وقادة الدولة في إسرائيل، هي الحفاظ على جوهرها الثنائي المتمثل بيهوديتها الدينية وعرقيتها السلالية.

لم يطرح أدولف هتلر المكوّن الديني للدولة الألمانية، كأساس جوهري لوجودها السيادي، كما طرحت الصهيونية، وعند هذه اللحظة تفترق الصهيونية عن النازية في حدة وشمول عنصريتها من حيث تمركز دولتها على عنصري السمو الديني والعرقي. كما أن الدولة في إسرائيل تفقد شرعية وجودها إذا كفت عن حماية مضمونها العرقي والديني. وإذا كانت عملية «إعادة التنظيم والبناء» لألمانيا قائمة على أساس الرؤية النازية لجماعة

(١٠٩) روجيه جاردوي، **محاكمة الصهيونية الإسرائيلية**، ترجمة حسين قبيسي (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨)، ص ٢٣٠، وسناء عبد اللطيف، **هكذا يربي اليهود أطفالهم** (دمشق: دار القلم، ١٩٩٧).

ألمانية، متجانسة اجتماعياً، نقية عرقياً، فإن المشهد السيادي الإسرائيلي وإعادة التنظيم لبناء الدولة العبرية، كان، وما زال، قائماً على أساس الرؤية الصهيونية لجماعة يهودية متجانسة دينياً ونقية عرقياً أيضاً. بمعنى أن إسرائيل هي الجهاز الحيّ المعدّ لحفظ العرق وإنمائه، والمتمثل بإصرارها على يهوديتها كدولة.

أ - إسرائيل، الدولة اليهودية: الجهاز الحيّ المعدّ لحفظ العرق وإنمائه/ الحلّ الصهيوني، الفصل والانعزال الإقليمي: تأسس المشروع الهرتزلي (الدولة اليهودية) على فيض كبير ومتراكم من الموروث التاريخي السياسي والديني، حتى يمكن القول إن ثيودور هيرتزل لم يكن هو من سجل النبوغ التأملي الأول للمشروعية الدينية والسياسية للدولة اليهودية، بل إن الثابت تاريخياً أنه قد استلهم فعلاً دعاوى ورؤى أوروبية مختلفة المصادر القومية (إنكليزية، وألمانية) ذات صبغة مسيانية وسياسية. فقد تراكمت قبل المدرسة الهيرتزلية دعوات استعمارية صهيونية ذات أصول غير يهودية تنادي بتأسيس دولة يهودية في فلسطين(١١٠).

كانت الدولة المتخيّلة لدى هيرتزل وباقي الرواد الأوائل «حيزاً جغرافياً نظيفاً من الأغيار»، وقد تمثّل الاقتراح الذي قدمته الصهيونية بمواصلة العزلة اليهودية عبر الانعزال المادي الجسدي عن باقي الأجناس البشرية. وفي الدولة اليهودية كان الاعتقاد السائد لدى الحركة الصهيونية هو الحفاظ على العرق القومي الديني من دون الحاجة إلى خوض صراع دائم ضد الذوبان أو الاندماج. وبهذه الطريقة يمكن تطبيع الشعب اليهودي وتجريده من كل أمراض الدياسبورا (الشتات)(١١١) ليصبح كباقي الشعوب، وقد تعهدت الصهيونية بحل مشكلة التميز اليهودي حلاً إقليمياً. وقد أثار وجود الشعب الفلسطيني في المشهد الذي وصفته الصهيونية بأنهم نفرٌ من البدو الرحل (الإسماعيليين)، هذا الوضع الديمغرافي العربي، أثار الغضب عند بن غوريون لحظة نزوله من الباخرة عام ١٩٠٦ في ميناء يافا، عندما شاهد العرب لأول مرة، وتساءل: ما الذي يفعله هؤلاء العرب في بلادي؟ وكذا الحال تساءل المهاجرون الرواد عندما

---

(١١٠) حول الصهيونية غير اليهودية، انظر: ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة؛ ٩٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، وبيان نويهض الحوت، **فلسطين: القضية والشعب والتاريخ السياسي من عهد الكنعانيون حتى عام ١٩١٧** (بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩١).

(١١١) سعيد يقين، «فلسفة تطبيع اليهود في النظرية الصهيونية،» **مجلة الشعراء**، العدد ١٤ (خريف ٢٠٠١)، ص ٧٣ - ٨٣، و John R. Gee, *Unequal Conflict: The Palestinians and Israel* (New York: Olive Pranch Press, 1998), pp. 58-61.

وجدوا عمالاً عرباً يعملون في منشآت يهودية زراعية: ما جدوى الهجرة إلى أرض إسرائيل إذا كان اليهود هنا أيضاً يحتكون بالأغيار؟[١١٢].

جرت في اليوشوف العبري (المجتمع اليهودي الذي تشكّل في فلسطين قبل إعلان الدولة) عملية عزل اليهود في سوق العمل عبر ما أطلق عليه عبرنة العمل. فقد كان هذا الإجراء الصهيوني إحدى آليات الانعزال اليهودي عن الأغيار. وعندما كان الهدف المركزي للحركة الصهيونية والمتمثل بتصفية الشتات اليهودي (الدياسبورا) عن طريق هجرة اليهود إلى فلسطين لخلق أغلبية يهودية في البلد. فإن هذا الهدف ما كان ليتحقق إلا بعملية التطهير العرقي المشار إليها في المبحث السابق. وتم تحقيق الهدف المركزي المتمثل بتحقيق الأغلبية بترحيل ٧٥٠ ألف عربي من وطنهم فلسطين من أصل ٩٠٠ ألف عربي، وبقي في المنطقة المحتلة التي شكّلت ٧٨ بالمئة من المساحة التاريخية، ١٥٠ ألف عربي فقط مقابل ٥٢١ ألف مهاجر يهودي، أصبحوا وفق قانون العودة مواطنين في الدولة اليهودية[١١٣].

ب – النظام الإثنوقراطي: بقيت الأقلية العربية التي استمرت في البقاء على أرضها، تشكل في منظور الصهيونية خطراً وجودياً على يهودية الدولة. ولذلك بقيت هذه الأقلية مثار اهتمام كافة الأوساط السيادية في الدولة لإرباك وجودها وضمان إخضاعها أمنياً ونفسياً وسياسياً واجتماعياً. وقد انعكس تعريف إسرائيل لكيانها كدولة يهودية سلباً على مجمل السياسات العامة المتعلقة بالعرب في داخل إسرائيل. وقامت هذه السياسات من حيث المبدأ على عدم الاعتراف بالعرب كأقلية قومية، بل كمجموعات دينية متعددة (مسيحية، ومسلمة، ودُرزية، وشركسية، وبدوية... إلخ)، ثم قطع التواصل الاجتماعي على كافة المستويات مع باقي أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والمهاجر، إذ تشكّل في إسرائيل نظام سياسي يسعى، ولا يزال، إلى حفظ نسق التفوق العرقي لليهود، يقوم على أساس من التفضيل الواضح للمبنى والطابع والمضمون الإثني اليهودي[١١٤].

---

(١١٢) يوتان، «الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى،» ص ٢٧.

(١١٣) يوسف كامل إبراهيم، **التحول الديموغرافي القسري في فلسطين**، سلسلة أوراق باحث (بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٤).

(١١٤) أسعد غانم ومهند مصطفى، **الفلسطينيون في إسرائيل: سياسة الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٩)، ص ١٠٨ – ١١٠، و Gershon Shafir, «Zionismand Colonilism,» in: Ilan Pappé, ed., *The Israel/Palestine Question: A Reader*, Rewriting Histories (London: Routledge, 2007), pp. 81-84.

طوّرت إسرائيل بسبب حالتها الجوهرانية اليهودية استراتيجية إثنوقراطية في محاور النظام المركزية. وعلى سبيل المثال، فإن سياسة الهجرة التي تستند إلى قانون العودة الذي يمكن كل يهودي وعائلته القريبة من دخول إسرائيل والحصول على مواطنتها بشكل فوري، في حين تضع السياسة الإسرائيلية إجراءات حرمانية مطلقة أمام الهجرة والتجنس للعرب، حتى إن الذين ولدوا في البلاد وحصلوا على هويتها المدنية، وغادروها لفترة زمنية قصيرة (قانون ٢٠٠٣) يتعرّضون لفقدان هوياتهم ومواطنتهم المنقوصة أصلاً وفق هذا القانون. وتستخدم إسرائيل استراتيجيا أخرى لضمان طابعها الإثني اليهودي، يتمثل بسياسة تطوير البلاد التي فضلت رأس المال اليهودي، وتهميش الاقتصاد العربي. وضمن هذه الاستراتيجيا، فإن أجهزة السلطة المختلفة تخضع لسيطرة حصرية يهودية، بما في ذلك مؤسسات التشغيل والتعليم واستعمالات الأراضي وإمكانيات الوصول إلى محاور القوة في الدولة. كما تشكّل الثقافة اليهودية، وبالذات الأشكنازية منها، القوة الأساسية في بناء الحيّز العام في الدولة[١١٥].

يشكّل النظام الإثنوقراطي (دولة يهودية) غاية صهيونية وركيزة استراتيجية عليا للكيان السيادي الإسرائيلي. ومن أجل الحفاظ على هذا النظام، اتبعت سلطة المهاجرين الإحلالية في إسرائيل منظومة قواعد إزاء الأقلية العربية في حيزها السيادي، منها: التلويح الدائم بالترانسفير إلى خارج حدود الدولة، والاحتجاز العمراني والحضري بعدم السماح بتوسيع حدود التجمّعات العربية، والملاحقة الأمنية الدائمة بحجة أن العرب داخل إسرائيل قد يشكّلون حالة إرهابية جماعية قابلة لممارسة نشاطات من شأنها إلحاق الضرر بإسرائيل، وهدم المنازل والملاحقة الدائمة للعرب في النقب، وحرمانهم من الفضاء الجغرافي الممتد باحتجازهم في تجمّعات محظور فيها استخدام الأراضي لأية أغراض اقتصادية، والاستمرار في عدم الاعتراف بالعشرات من القرى البدوية، الأمر الذي يعني حرمانها من أبسط الحقوق الخدماتية المعمول بها في القرى والتجمعات الزراعية اليهودية[١١٦]، وإجبار العرب على القبول القسري بتوزيع موارد الدولة بحسب المفتاح الإثني، وليس بحسب المواطنة المدنية حتى يتسنّى للدولة الحفاظ على التفوق الإثني اليهودي، ووضع تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل خارج إطار ما تريده الأكثرية والدولة من حيث التنظيم البرلماني، وضمن هذه السياسات (وهذا

(١١٥) دان ياهف، «هل دولة إسرائيل ديموقراطية؟،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢٤ (٢٠٠٦)، ص ١٠ ـ ١٢.

(١١٦) في ٢٨/٧/٢٠١٠، أقدمت قوات الاحتلال على هدم كامل قرية العراقيب البدوية التي يسكنها حوالى ٤٠٠ مواطن في النقب يعيشون في خمسين بيتاً. (قناة الجزيرة الفضائية، ٢٨/٧/٢٠١٠).

غيض من فيض) تعمل سلطات المجتمع اليهودي على الملاحقة الدائمة للقيادات العربية التي تحاول تنظيم العرب وتزويدهم برؤية مناهضة لتكريس وضع الأقلية في الدولة اليهودية(١١٧).

وترى أستاذة الحقوق في الجامعة العبرية ورئيسة جمعية حقوق الإنسان في إسرائيل (روت غابيزون) أنه: «يمكن (أخلاقياً وقانونياً) تسويغ المساس برفاهية المواطنين العرب لأن إلغاء هذا المساس سيفضي على الفور إلى مساس خطير بحقوق مهمة يتمتع بها اليهود»(١١٨)، وليس هذا القول قولاً حاخامياً، وليس أيضاً نزعة مهووسة لمستوطن في الضفة الغربية، بل هو رأي قانوني علماني لأستاذة حقوق في الجامعة العبرية ورئيسة لجمعية حقوق الإنسان في دولة تقول إنها حالة علمانية ديمقراطية في الشرق الأوسط.

وتبرر أستاذة القانون حتمية يهودية دولتها بمنطق يتطابق تماماً مع منطق الهالخاه اليهودية (الشريعية اليهودية): «الحياة اليهودية في إطار يهودية الدولية لها مزايا وأفضليات واضحة من حيث إن اليهودي في الدولة اليهودية يتمتع بحق تأدية الفرض الديني المتمثل بالاستيطان في البلاد. وبالنسبة إلى اليهودي العلماني فإنه فقط في إطار الدولة اليهودية يمكنه الحفاظ على هويته القومية. والدولة اليهودية هي الإطار الوحيد الذي يكبح عملية الذوبان التي كان يمكن أن تكون حتمية لو عاش هؤلاء اليهود في بيئة غير يهودية. ويهودية الدولة عند غابيزون ليس هي الشرط الوحيد الذي يمنع ذوبان اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، وإنما أيضاً لأنها المكان الوحيد في العالم الذي يعطى فيه اليهود الإمكانية لإقامة حياة يهودية كاملة. فهي المكان الوحيد في العالم الذي لا يشكّل فيه اليهود أقلية. ومن دون يهودية الدولة، لا يمكن لليهود أن يمتلكوا السلطة والسيطرة على الأرض، وعلى الهجرة إليها. وهنا وفق منطق القانون لدى غابيزون يصبح المساس برفاهية الأقلية العربية شرطاً ضرورياً للتأسيس للاستيطان كفرض ديني، وللتأسيس للنظام الإثنوقراطي كشرط علماني وديني يحول دون الاندماج والذوبان لليهود، ويمنح اليهود أفضلية عرقية وحقوقية ودينية في السيطرة على الأرض،

---

(١١٧) ياهف، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٤، و Osama Halabi, «The Impact of the Jewishness of the State of Israil on the Status and Rights of The Arab Citizens in Irrael,» in: Nur Masalha, ed., *The Palestinians in Israel: Is Israel the State of all its Citizens and Absentes?* ([Ramallah]: Nazareth Jalilee Center for Social Reserch, 1993), pp. 7-8.

(١١٨) روت غابيزون، «المسوغ المبدئي والصورة المرغوبة: هل يمكن تبرير وجود دولة يهودية؟،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٩ (شتاء ٢٠٠٣)، ص ٥٨.

مهما كانت نتائج هذه السيطرة تمسّ بشكل جوهري حقوق الإنسان العربي فيها. وعليه، فثقافة الدولة وأعيادها ولغتها وشريعتها ورموزها وقانونها ومواطنتها يجب أن تبقى بالضرورة يهودية حصراً، لأنه فقط بهذه الحصرية يمكن للصهيونية أن تحقق أهدافها[١١٩].

اسم الدولة (إسرائيل) يحتّم يهوديتها ويتطابق تماماً مع عرقيتها وأسطورتها السلالية، وكل منطلقات التهويد واليهودية ذات جذور توراتية (شعب إسرائيل، وأرض إسرائيل)، ويمكن أن تشكل خلاصات عزمي بشارة في كتابه **يهودية الدولة** حالة فهم وقدرة تفسيرية عالية لمفهوم الدولة اليهودية[١٢٠].

إن العلاقة المميزة بين الدين الدولة مرجعها الأساس هو التطابق الكامل بين الدين والقومية، كما عرفتها الصهيونية، بوصفها حالة دينية أو حركة انبعاث ديني. فالصهيونية، وليست المواطنة، هي وعاء الديمقراطية اليهودية. ويرى د. بشارة أنه ليس بالإمكان، بل من العبث التفكير بفصل الدين عن الدولة في إسرائيل. فرئيس وزرائها الأول يؤكد ذلك بالقول: «دولة إسرائيل ليست كباقي التشكيلات السياسية، بل إنها تنهل من ينابيع دينية توراتية قديمة، ونظامها ينحصر في سكانها، وأبوابها مشرعة لكل يهودي بما هو يهودي، وليست هذه الدولة يهودية من ناحية كون اليهود غالبية سكانها. إنها دولة اليهود حيثما كانوا، وهي لكل يهودي يريدها[١٢١].

إذاً، لا يوجد أدنى شك في أن يهودية الدولة قررتها سلفاً يهودية اليهودي بما هو يهودي حصراً، وقرّرتها وفرة الأغلبية اليهودية كشرط مستدام وأساسي لتشكيل الدولة، وهذا ما جعل عزمي بشارة يقول في تحليله: «إذا لم تكن هناك أغلبية يهودية لن تكون دولة يهودية، وإذا لم تكن دولة يهودية لن تكون صهيونية».

ثم تأتي يهودية الدولة بعد أن يتم حسم اسمها توراتياً لتقرر القيادة الصهيونية الجوهر اليهودي لدولتها في وثيقة الاستقلال المنشئة نظرياً وعملياً لإسرائيل السيادية: «في الوثيقة المنشئة للدولة» تتناوب المصطلحات: دولة يهودية، ودولة اليهود؛ وفي فقرتها الأولى بين الرابطة الدينية والحقوق السيادية والقومية جمع لا ينفصم: في أرض

---

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٥٦.

(١٢٠) عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقص الديمقراطية الإسرائيلية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٥)، ص ٢٨.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٣١. وانظر أيضاً وثيقة الاستقلال الإسرائيلي.

إسرائيل قام الشعب اليهودي الذي أورث العالم كتاب الكتب الأبدي... نعلن بهذا عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل هي دولة إسرائيل[١٢٢].

ج - ظلال القيم التوراتية والأيديولوجيا الصهيونية في القضاء الإسرائيلي على المواطنين العرب في إسرائيل: الطابع اليهودي للدولة ينفي تماماً أي صلة بين يهودية الدولة وديمقراطيتها، ويلغي جوهرياً الادعاء الإسرائيلي المساواتي المدني. وفي الدولة التي تسمّي نفسها يهودية، فإن منطق المساواة بالضرورة لا يكون متضمناً في أهدافها العليا. فالدولة الدينية اليهودية ليست محايدة من حيث المبدأ تجاه مواطنيها، وخصوصاً أن الحياد يمثل الفرضية الأساس التي تقوم عليها الليبرالية.

لقد مثّل النظام القضائي في إسرائيل على الدوام إحدى أدوات الحركة الصهيونية والدولة لأسباب استيطانية وديمغرافية معمّقة، لتحقيق طموحات الأغلبية اليهودية، ليس فقط من أجل تمرير مصادرة الأراضي وطرد أصحابها، وإنما أيضاً من أجل الإبقاء على حالة الانعزال اليهودية عن الأغيار. إن تنفيذ هذه الرغبات يتطلب نظاماً ذا طابع عسكري ديني لا يخضع للأحكام القضائية الليبرالية المتعارف عليها في الدول الديمقراطية[١٢٣].

لا تستند محكمة العدل العليا (الموقّرة) إسرائيلياً إلى منظومة الفكر القانوني الليبرالي في ما يتعلق بقضايا العرب، وخصوصاً ذاك الجانب الوجودي ذا الصلة بالحقوق الجماعية وامتلاك الأرض واستعمالاتها. إن النشاط العام للمحكمة العليا الإسرائيلية هو عمل قضائي قيمي يهودي أساساً. القضاء الإسرائيلي لا يلتزم النص والأحكام القانونية الليبرالية، وإنما بالقيم الأيديولوجية المهيمنة (قيم الأغلبية اليهودية). لم يخف القاضي العلماني المشهور أغرانات، رئيس المحكمة العليا الأسبق، من وجود منظومة قيمية أيديولوجية تعلو القضاء الإسرائيلي وتغطيه وتدعمه. ففي محاضرة نشرت عام ١٩٧٨ حول انعكاس المركب اليهودي في قرارات المحاكم الإسرائيلية، قال القاضي أغرانات بصريح العبارة: «أعتقد أن انعكاس جوهر المركب اليهودي في قرارات المحاكم الإسرائيلية يتعلق في مسألة الإطار الفكري الأيديولوجي الذي يعدّ

---

(١٢٢) انظر وثيقة الاستقلال الإسرائيلي، ومحمد خليفة حسن، **العنصرية الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى** (أبو ظبي: مركز زايد للدراسات والبحوث، ٢٠٠٢)، ص ٤٠ - ٤٦. انظر أيضاً: Said Zeedani, «Democratic Citizenship and the Arabs of Israel,» in: Masalha, ed., *The Palestinians in Israel: Is Israel the State of all its Citizens and Absentes?*, pp. 66-67.

(١٢٣) نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ - ١٩٩٦** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ٣ - ١٦.

مرشداً للمحكمة العليا ومصدر إلهامها المتواصل، وفي القضايا الكبيرة، حيث لم يكن لها جواب واضح في القانون، وما هو هذا الإطار الفكري الأيديولوجي؟ يتسائل أغرانات، ويجيب بأن هذا الإطار هو: «الفكر الصهيوني بكل وضوح»[١٢٤].

لقد شكّل الخطاب الديمغرافي الإسرائيلي، وادعاء الخطر الوجودي على يهودية الدولة من الناحية الديمغرافية، دائماً، الأرضية التي منحت القوانين الإسرائيلية سحرها اليهودي للحفاظ على طابعها العام ووظيفتها التاريخية. فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى اللحظة (أيار/ مايو ٢٠٠٩)، أصدرت المؤسسة التشريعية والقضائية الإسرائيلية مئات الأحكام والقرارات المتعلقة بالترانسفير «الطرد الجماعي والفردي» ذات الارتباط بالمصادرة الدائمة بشتى الإجراءات والتبريرات للأراضي والموارد الطبيعية، إن كان في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ أو في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، مثل: قانون وضع اليد، وقانون أملاك الغائبين، وقانون سلطة التطوير، وقانون أملاك الدولة، وقانون استملاك الأراضي، وقانون صندوق الأراضي، وقانون التقادم الزمني، وقانون الغابات، وقوانين الإعمار الحضري، وقانون لمّ الشمل، وقوانين سحب الهويات، وأحكام وتراخيص البناء، وأحكام الإنشاءات العامة كالطرق والموانئ والمطارات والمناطق العسكرية، وأخيراً شروط المواطنة، والمشاركة في الانتخابات، وسحب الجنسية، وكذلك قوانين الأحكام العسكرية في الضفة الغربية[١٢٥].

هذه القوانين والأحكام هي نتاج الهوس والهاجس الديمغرافي الذي تصاعد في السنوات العشر الماضية التي شهدت نزوعاً أكثر حدّة تجاه مركزية إثنية يهودية، تؤكد بشكل متجدد وبتشديد أكبر يهودية الدولة. فمنذ أن بوشر بإقامة الجدار العازل، تحاول السلطة الإسرائيلية الحصول على اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة مقابل إقرار إسرائيل ببعض الحقوق السيادية في الضفة الغربية[١٢٦].

ضمن هذا الهوس الديمغرافي، عدّل قانون المواطنة في عام ٢٠٠٣ من أجل الحيلولة دون تحقيق أو إمكانية لمّ شمل مواطن عربي لزوجته غير المواطنة، أو جمع

---

(١٢٤) مروان دلال، **قضاء إسرائيلي: تاريخ ـ سجلات ـ حدود** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٨)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(١٢٥) غانم، «اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة،» ص ١١٥، و**قوانين المحاكم العسكرية الإسرائيلية** (رام الله: اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، جمعية نادي الأسير الفلسطيني، ٢٠٠٨).

(١٢٦) انظر: «خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان،» **القدس**، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩. وانظر أيضاً خطاب نتنياهو في قمة واشنطن (أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠).

شمل مواطنة لزوجها غير المواطن. وقد استهدف القانون، بصفة خاصة، تقليص نمو العرب في الداخل، واستثنى من مفعوله المستوطنين الذين يعيشون في الأماكن نفسها التي يعيش فيها العرب في الضفة الغربية.

وعن هذا القانون وتعديلاته، قال عدد من الوزراء النافذين في إسرائيل إن الدافع المركزي لتعديل قانون المواطنة هو ديمغرافي أساساً، لمواجهة النمو السكاني عند العرب في إسرائيل(١٢٧).

وفي تحليل د. بشارة لمنظومة الأحكام القضائية، وخصوصاً تلك التي بدأت تغزو بشكل غير مسبوق النظام القضائي الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٠: «التشريع القضائي يعتمد الرؤيا المسيانية في الصهيونية، ويؤكد أن الرابط الصهيوني هو في الواقع ديني سياسي، وأن لا فرق لدى القضاء بين تعابير دولة يهودية، ودولة صهيونية، ودولة اليهود». بهذا المعنى، فإن المحكمة العليا ليست إسرائيلية فحسب، بل هي في شقيها الليبرالي والمحافظ تحسم موقفاً أيديولوجياً لصالح الصهيونية، لضمان تهويد ما يمكن من الأرض، واستبعاد ما يمكن من العرب، وبتعبير نور الدين مصالحة: «أرض أكثر، وعرب أقل»(١٢٨).

وبنتيجة هذه التشريعات القضائية، فإن تقليص الأقلية العربية في الداخل، والتهويد الحاصل في الأرض المحتلة، يجريان تحت سيف القضاء التوراتي الصهيوني، الذي أدى في النهاية، وفق خلاصة نمر سلطاني، إلى أن يصبح: «الفلسطينيون في إسرائيل هم جزء من مجموعة المواطنين، لكنهم في الوقت ذاته ليسوا جزءاً من المجموعة القومية التي تحتكر الهيمنة والموارد والنفوذ في الدولة؛ إنهم ليسوا جزءاً من الحيز العام، وليسوا شركاء في بلورته وتحديد مضامينه، وليسوا جزءاً من صناعة القرار في الدولة. إن الدولة الشمولية تكتسب صفة الدولة المستبدة والأداة القهرية عند تحولها من أداة في يد القانون إلى أداة في يد القومية(١٢٩).

---

(١٢٧) دلال، **قضاء إسرائيلي: تاريخ - سجلات - حدود**، ص ٤١، وانظر حول هذه القوانين وتبعياتها العنصرية، عزمي بشارة خلال مقابلة معه على قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٩.

(١٢٨) بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقص الديمقراطية الإسرائيلية**، ص ٢٩.

(١٢٩) نمر سلطاني، «المساواة والمواطنة في إسرائيل،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ١٣ (شتاء ٢٠٠٤)، ص ١٠٦، ومروان دويدي، «الديموقراطية ويهودية الدولة: أين التناقض؟،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ١٠ (ربيع ٢٠٠٣).

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثاني

المرجعيّة الدينية والتاريخية
والفكرية لجدار الفصل العنصري

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

مدخل: مقاربة في النظرية الاجتماعية/ نظرية التشكيل

إذا أوّلنا المفهوم الماركسي الخاص بجدلية العلاقة بين البنية التحتية والفوقية، يصبح الجدار كفعل متشكّل والعزل والانعزال، وكغائية مرتبطة في المبنى العام للنظرية الصهيونية، حالة تتمتع بقدر معرفي يقترب من تفسير الفعل الإسرائيلي. كما ينتج البناء التحتي (البنية التحتية) للثقافة القيمية والمعيارية الصهيونية سلوكاً وعنفاً مستداماً مبرّراً ومذوّتاً إسرائيلياً بتسويغات أمنية في معظم الحالات.

وفي حين يجادل فيبر بافتراض أن الفعل الاجتماعي المذوّت داخلياً كمجموعة من الوسائل لتحقيق غايات عملية، أو لتحقيق بعض من القيم العليا الجماعية، يجب أن يفهم في إطار المعاني التي يخلعها الأفراد/ المجتمع عليها. وهذا يقودنا إلى فهم الغاية الخلاصية: «الانعزال عن الأغيار وتحقيق معنى الفرادة اليهودية الكامنة في اليهودية ذاتها»[1].

ويكاد بارسونز يتقاطع مع فيبر في الادعاء القائل إن الحياة الاجتماعية، بما فيها الفعل السياسي «السيطرة والضبط»، لا يمكن رؤيتها إلا من خلال المعايير والقيم الحاكمة التي تتمثلها الجماعة. وفي الحالة الإسرائيلية، فإن منظومة القيم والمعايير تتناسل من طبقة دينية هي أساس التشكيل السياسي الفاعل في الدولة العبرية. هذه الدولة تمتلك شرعيتها من ادّعاء يهوديتها السامية والخلاصية والمتفرّدة والمقدسة التي تقوم مقام الرب في أداء المهمات اليومية. وهنا يصبح الجدار مؤسساً، ليس على طبقات من الباطون والخرسانة، وإنما على طبقات عميقة من القيم والرموز المعيارية التي يسعى إليها المواطن الملتزم مع دولة الرب بعقد ديني مقرر سلفاً[2].

---

(١) إيان كريب، **النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هبرماس**، ترجمة محمّد حسين غلوم؛ مراجعة محمد عصفور، عالم المعرفة؛ ٢٤٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠)، ص ٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

إذا كان العالم الذي نراه من حولنا هو نتاج أفكارنا بمنطق «كانط»، وهو المنطق الذي يمثل الفرضية الرئيسيّة للبنيوية التي تنظّر لمقولة: «البشر هم صنائع أفكارهم»، وإن فعلهم لا يتحدّد بواسطة اختياراتهم وقراراتهم، بل نتيجة البنية الكامنة في أفكارهم. وبالاتكاء على هذا الفهم البنيوي، فإن المحرقة، مثلاً، التي أصبح حضورها في العقل الإسرائيلي كحضور الإله، فإن ما ينشأ عن هذا الحضور الطاغي يفضي إلى منظومة سلوكية سياسية ستكون مفتقرة دائماً إلى الحدّ الأدنى من الخُلُق الإنساني بحقّ الآخر العربي الذي لم يكن في مشهدها عند لحظة وقوعها.

لا يقبل دوركهايم تتبّع تاريخ عمل ما/ فعل ما، ظاهرة ما، لفهم طريقة عمله، بل يتعيّن (والافتراض لدوركهايم) أن يُنظر في علاقة أجزاء هذا الفعل بعضها ببعض، وهو ما سنتناوله في المبحث الأول من هذه الدراسة. ولكن قبل أن أنهي هذا المدخل يستوقفني التحليل الماركسي مرة أخرى: الحيّز الجغرافي الذي أصبح مسلوباً بشكل فعلي في أراضي الضفة الغربية بفعل الجدار، يستوفي شروط الفهم الماركسي القائل إن الهدف الكامن في سلوك النظام السياسي هو غاية اقتصادية بحدّ ذاتها مهما جرى تبريرها بأبعاد أمنية[٣]. فالأراضي المسلوبة بالجدار تعادل قيمتها بالمنطق الرأسمالي لمن سلبها وجعلها حكراً عرقياً ودينياً له، ما لا يمكن تثمينه ربحياً. وكخلاصة استنتاجية لهذا الإطار النظري، فإنه يمكن الادعاء بأن الكراهية والعدوانية وتحقير الآخر، هي قيم فاعلة في مجتمع المهاجرين تجاه السكان الأصليين بشكل عام. وفي الحالة العربية إزاء الاستيطان الصهيوني لأراضيها، فإن الكراهية تكون أعظم وأعمق لانبثاقها عن أيدولوجيا تبرر هذا العنف الذي يستهدف تفريغ المكان من أهله الفلسطينيين[٤].

أولاً: الأبعاد الدينية لجدار الفصل العنصري: اللاهوت في الأعالي يدير الحياة السياسية على هذه الأرض

١ - الأصول الدينية للجدار العازل

ليس الجدار الذي اكتمل في عمق فلسطين - التي يجري اختصارها بالضفة الغربية التي يقال إنها ستكون (ربما) أحد الإقليمين التي ستقام فيهما سيادة وطنية

(٣) سورين بيلالي، «قناع العنصرية فيما بعد التمييز العنصري،» *Godesria*، العدد ٤٦٠ (٢٠٠٥)، ص ٦.
(٤) أولك نتسر، «فيروس الكراهية،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٨٠ (آب/ أغسطس ٢٠٠١)، ص ٨٥.

فلسطينية - إلا امتداداً عميقاً لطبقات أحفورية معمقة للعقل اليهودي[٥]. لقد وفّر الأديب اليهودي «إسرائيل شامير» على كلّ الباحثين في حقيقة الجدار عناء الدرس والبحث، فـ «الجدار هو أقصى تجليات الروح اليهودية، وهو ما يناسب الدولة اليهودية. إن عشرات الكلمات تعني الجدار في اللغات اليهودية، ربما بقدر ما في لغة الإسكيمو من كلمات تعني الثلج. كما أن أقدس رموز اليهود هو حائط المبكى (الحائط الغربي للمسجد الأقصى)، وشارعهم المفضل هو وول ستريت (Wall Street). لقد بنى المصريون والبابليون والمسيحيون والمسلمون صروحاً عمودية، مثل الأهرام والبروج، لربط السماء بالأرض، لكن اليهود يؤلهون ذواتهم، وهم لذلك لا حاجة لهم إلى سماء أو أرض، وأول ما يبنونه من لندن إلى منيسوتا هو جدار لفصلهم عن غير اليهود. ومن المعروف أن الكتابة الوحيدة الباقية حتّى الآن من المعبد اليهودي الذي دمّر بعد أربعين عاماً من ظهور السيد المسيح، ليست الوصايا العشر أو التعاليم الأخلاقية، بل قطعة من جدار كتب عليها تحذير يقول: «يا غيرَ اليهودي، إن اجتزت هذا الجدار، فلا تلومن إلا نفسك من موتك المؤلم»!![٦]. لا يمكن فهم فعل ما إلا بفهم الفاعل، ولأن الفعل هو انعكاس لعقل الفاعل، فإن فعل الجدار صادر عن العقل والإدراك الكامنين في جذوره التحتية العميقة التي شيّد عليها. إن أهم جزء من التعاليم اليهودية هو موعظة: «ابنِ جداراً حول التوراة». لقد ارتبط الجدار الذي يمتد إلى أكثر من ٧٥٠ كم في أرض فلسطين بنظام يقوم على التحذير نفسه الذي وجد في المعبد الذي دمر قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام، وذلك من خلال يافطات ألصقها الجيش الإسرائيلي على طول امتداد الجدار تقول باللغات العربية والعبرية والإنكليزية: «خطر الموت - منطقة عسكرية. كلّ من يعبر أو يلمس الجدار يعرّض نفسه للخطر».

٢ - الصوت الذي أصدر أمر الجدار كان لنبي

إن رؤية الجدار، كحدث، هي ظاهرة أو حالة على خطّ تتابع تاريخي، وتأثير إسقاطاته المدوّية في تشريع الطرد الزاحف للفلسطينيين من حيّزهم الجغرافي، وهي أمر قد صدر من أنبياء حملوا صفة الرب، فالسياق الأخلاقي والاجتماعي والتاريخي للجدار إنّما يتأسس على تعاليم الأنبياء. وهنا، وفي هذا المبحث من الدراسة، لا بُدَّ من تأمل

---

(٥) انظر الجذور الدينية للسياسة الإسرائيلية في: Israel Shahak, *Jewish History, Jweish Religion: The Weight of Three Thousand Years* (Virginia; London: Pluto Press, 1994).

(٦) إسرائيل شامير، **أزهار الجليل**، ترجمة ناصر السعدون (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٧)، ص ١٢٦ - ١٢٧.

منظومة لا حصر لها من النصوص التوراتية التي جاءت على ذكر الجدار والحصون والقلاع، لأنها أسست للحالة الانعزالية الصهيونية الحديثة ولخطاب الانغلاق العلماني الإسرائيلي الراهن.

بدأت فكرة الخلاص الأولى بالجدار في السفر الأوّل من التوراة، وهو سفر التكوين، ثلاث مرات، وفي السفر الثاني (الخروج) أيضاً، بل يمكن القول إن التوراة هي كتاب الجدار الأكبر: «ابن جداراً حول التوراة». وقد ورد في سفر ناحوم: «أصبحت المياه أسواراً منيعة، هل أنت أفضل من طيبة الجاثمة إلى جوار النيل المحاطة بالمياه الممتنعة بالبحر وبأسوار من المياه؟»[٧]. كما ورد على لسان داوود الذي جعل الرب حصناً: «الرب صخرتي وحصني ومنقذي وركن خلاصي وقلعتي الحصينة»[٨]. وفي المزمور الثامن عشر أيضاً ورد الآتي: «يا إلهي، بك أقتحم الحصون وأتسلق الأسوار». وفي سفر المزامير جاء وصف ربّ الجنود «الإله» بالحصن خمساً وعشرين مرة[٩]. ويُستشف من العدد الهائل للتعاليم الدينية مدى مركزية الخُلُق الجداري وتأثيره في العقل السياسي الإسرائيلي في شقية العلماني والديني. نقرأ في سفر الملوك الأوّل: «تزوج سليمان ابنة فرعون ملك مصر، وأحضرها إلى مدينة داوود ريثما يتم إكمال قصره وبيت الرب والسور المحيط بأورشليم»[١٠].

لم يُنشأ الجدار والحصن والقلعة لتحول بينهم وبين الأغيار، وإنما بين اليهود أنفسهم. لقد جاء في سفر «أخبار اليوم الثاني» الذي وصف الصراع بين مملكة يهودا والسامرة بعد موت سليمان، وانقسام المملكة، وتولي يربعام عرش المملكة الشمالية (يهودا): «وأقام رحبعام في أورشليم وبنى حصوناً في مدن يهوذا. فبنى في بيت لحم وعيطام وتقوع وبيت صور وسوكو وعدلام. وجت ومريشه وزيف. وأدورايم ولخيش وعزيقة. وصرعة وأيلون وحبرون التي في يهودا وبنيامين، وجعلها مدناً منيعة ذات حصون قوية، وعيّن عليها قادة، وخزّن فيها مؤناً وخمراً وأتراساً ورماحاً، وجعلها ذات مناعة عظيمة»[١١].

---

(٧) **الكتاب المقدس**، «سفر ناحوم،» الأصحاح ١، الآيتان ٧ ـ ٨.

(٨) المصدر نفسه، «المزمور ١٨،» الآيتان ١ ـ ٢.

(٩) وسام الباش، **الجدار: بين نبوءات القرآن ونبوءات التوراة** (دمشق: صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٩)، ص ٤١ ـ ٤٢.

(١٠) **الكتاب المقدس**، «سفر الملوك الأول،» الأصحاح ٩، الآية ٢٤.

(١١) المصدر نفسه، «سفر أخبار الأيام الثاني،» الأصحاح ١١، الآيات ٥ ـ ١٢

اللافت للنظر أن الجدران لم تُبن في وجه غريب غاز محتمل أو في أثناء صراع داخلي مستعرّ، وإنما أيضاً في أثناء استراحة الأرض من الحروب: يصبح الملك آسا ملكاً على إسرائيل بعد وفاة أبيه الملك أبيا، حيث ساد الاستقرار في فترة حكمه، وعلى لسان الملك آسا النبي: «لنبن هذه المدن ونقيم حولها أسواراً وأبراجاً ما دمنا على الأرض»(١٢). وتبدأ بهذا الأمر النبوي حالة واسعة من بناء القلاع والأسوار: «وبنى مدناً حصينة في يهودا لأن الأمن كان يسود البلاد، إذ إنَّ الرب أراحه من الحروب. وقال ليهوذا: لنبن هذه المدن ونقيم حولها أسواراً وأبراجاً وأبواباً ما دمنا مسيطرين على الأرض(١٣).

تعلقت القلوب بالأسوار وليس بخالق القلوب، فالأسوار بالتراكم التاريخي أصبحت محفورة على جدران القلب اليهودي أكثر مما هي القلوب متسامية نحو وجه الرب الذي خلق. وفي أنشودة ابتهاج يردّد أبناء مملكة يهودا، بحسب سفر إشعياء بعض الابتهالات التي تؤكد أن خلاص بني إسرائيل في أسوارهم وحصونهم: «في ذلك اليوم يتردّد هذا النشيد في أرض يهودا، لنا مدينة منيعة يجعل الرب الخلاص أسواراً»(١٤). هكذا يصبح للمدن المنيعة والأسوار أناشيد وتسابيح في أرض يهودا، يتهلل الشعب ويتغنّى بها. وفي مقطع آخر من سفر إشعياء، نجد أن الخلاص كامن في الأسوار: «ولا يُسمع بظلم في أرضك وتدعين أسوارك خلاصاً وبواباتك تسابيح»(١٥).

يتحول النبي ذاته إلى جدار، يقول الرب لإرميا: «أجعلك المتحدث بفمي فيقبلون عليك مسترشدين وأنت لا تلجأ إليهم طالباً نصيحة، وأجعلك سوراً منيعاً لهذا الشعب فيحاربونك ولكنهم يخفقون»(١٦)، والنبي الذي جعله الرب جداراً كما في النصّ السابق ينادي قومه: «فهيّا نبني سور أورشليم فلا نقاسي بعد من العار»(١٧).

بحسب الدراسات التوراتية، فإن سفر «نحميا» يشكل الحلقة الأهم في مسيرة بناء الأسوار والاتكاء عليها وتذويتها، ومدى تعلق اليهود بها كواقع، ودلالتها كرمز مقدس

---

(١٢) المصدر نفسه، «سفر أخبار الأيام الثاني،» الأصحاح ١٤، الآية ٧.

(١٣) الباش، **الجدار: بين نبوءات القرآن ونبوءات التوراة**، ص ٤٩.

(١٤) **الكتاب المقدس**، «سفر إشعياء،» الأصحاح ٢٦، الآية ١.

(١٥) المصدر نفسه، «سفر إشعياء،» الأصحاح ٦٠، الآية ١٨، وعمر مصالحة، «الخصوصية اليهودية،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٧/ ٥/ ٢٠٠٥.

(١٦) **الكتاب المقدس**، «سفر إرميا،» الأصحاح ١، الآيات ١٥ ـ ١٩.

(١٧) المصدر نفسه، «سفر نحميا،» الأصحاح ٢، الآية ١٧.

مفعم بالمعاني الطقوسية الإيمانية. فسفر «نحميا» هو آخر الأسفار التاريخية في العهد القديم، حتّى يمكن القول إنه سفر الجدار. فمثلاً على لسان نحميا، نجد الأمر الآتي لرفع العار عن بني إسرائيل فقط بإقامة السور: «اطلعتم عمّا رعاني به إلهي من عناية صالحة... لنقم السور، وتضافروا جميعاً للقيام بالعمل الصالح حول أورشليم»(١٨).

التوراة المسورة بالجدار «ابنِ جداراً حول التوراة» جعلت العقل الإسرائيلي الحديث، كما القديم، يستلهمها سلوكاً ومعنى. ويستبطنها ويذوت دعاواها الانعزالية «جمع منعزل وبالأغيار لا يكترث»(١٩)، «أنتم أولاد الرب إلهكم»(٢٠). فالجدار كخط انعزال لا تصحّ الفرادة من دونه، ولهذا فإن الجدار هو قصة حياة الفرادة والخصوصية والاصطفاء والانعزال عن الآخر... وبالأغيار لا يكترث. وعلى هذا الأساس، فإن دولة إسرائيل المعاصرة ما هي إلا إعادة بناء (Re-establishment) لما كان متخيلاً في الماضي(٢١). وهذا يشي مباشرة أنه كلّما اشتدّ ألم الفلسطينيين يكون الاقتراب من الحلولية الإلهية أكبر، بل يصبح ألم الواقعيين في «قفص بني موريس» داخل الأسوار مؤشراً لصدقية الأنبياء(٢٢).

ثانياً: السياق التاريخي الانعزالي الحديث

١ - وعي المنفى (الغيتو)

يعود أصل المفهوم إلى الكلمة الإيطالية (بورغيتو) التي تعني القسم الصغير من المدينة، ومن أسماء الغيتو في المدن الأوروبية الكبيرة التي أقام فيها اليهود: في ألمانيا (يودين شتراوس)، أي حارة اليهود، وفي البرتغال أطلق على حيّ اليهود الخاص (غوديا)، وسمّي بالإنكليزية (غوري). وكلها كلمات تصف اليهود بأنهم أقلية عرقية/

---

(١٨) المصدر نفسه، «سفر نحميا،» الأصحاح ٢، ١٧ ـ ١٨، و مصالحة، المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه، «سفر يوشع،» الأصحاح ٢٣، الآية ٨.

(٢٠) المصدر نفسه، «سفر التثنية،» الأصحاح ٤، الآية ٢.

(٢١) كيث وايتلام، **اختلاق إسرائيل القديمة: إسكان التاريخ الفلسطيني**، ترجمة سحر الهنيدي؛ مراجعة فؤاد زكريا، عالم المعرفة؛ ٢٤٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، ١٩٩٩)، ص ٢٠٣.

(٢٢) انظر: بيني موريس، «في ظروف معينة الطرد لا يشكل جريمة حرب،» في: مجموعة باحثين، **ما بعد الصهيونية: بين الحياة والموت**، ترجمة سعيد عيّاش وحلمي موسى؛ تقديم أنطوان شلحت، أوراق إسرائيلية؛ ٢١ (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٤)، ص ٣٩.

اقترح المؤرخ الإسرائيلي بني موريس أن يقام للفلسطينيين شيء مثل القفص، وهذا ما ستأتيه لاحقاً.

دينية منعزلة. وفي المشرق العربي كان التجمع اليهودي ليس في حارة مسوّرة معزولة ومنعزلة، كما في الغرب، وإنما أقام اليهود في تجمعات طائفية خاصة (الحارات) مفتوحة على غيرها من الحارات من دون أي فصل قسري، ومثلها حارات اليهود في القدس والقاهرة والمغرب[٢٣].

الواقع الاقتصادي الاجتماعي الإقطاعي في الغرب هو السياق العام الذي أدى لنشوء هذا الغيتو المعزول. ولأن الحالة والمزاج والتركيب النفسي والبناء التاريخي للشخصية اليهودية كانت على أعلى قابلية لتقبل هذا الواقع المفروض، فقد كان المجتمع قائماً على الفصل بين الطبقات وفق مسافة اجتماعية حادة بينها، وكان هذا الفصل هو إحدى سمات التنظيم الاجتماعي الإقطاعي في العصور الوسطى. وبدت ملامح هذا الفصل بعدم السماح للغرباء بالبقاء الدائم في المدن الناشئة، وتعيّن على الغرباء دفع ضريبة للحصول على بقاء محدد لفترة زمنية.

وفي الإطار ذاته، اختار أعضاء كلّ حرفة أو مهنة معينة ركناً أو حيّاً خاصاً بهم. وكان الفصل شكلاً من أشكال تقسيم العمل، كتأكيد المسافة الاجتماعية اللازمة لأداء النسق وضمان أن يظل الاحتكاك بين الطبقات والأقليات والجماعات الإثنية المختلفة تحت السيطرة لتحاشي الصدام أو الاحتكاك اليومي.

المهنة الأساس التي غلبت على الطائفة/ الجماعة اليهودية كانت التجارة وبعض الحرف الحيوية للمدن في العصور الوسطى. فقد اعتبرت هذه المدن بمنزلة تجمع تجاري/ حرفي تابع للملك أو النبيل الإقطاعي باعتبارها حالة نفعية ومصدراً للدخل لدى هؤلاء النبلاء. واليهودي، ناظراً أو منظوراً إليه، هو الغريب، المغترب دوماً عن محيطة الاجتماعي. فهو غريب بالنسبة إلى أبناء المدينة التي يقيم فيها. لذلك كان تحت خطر الملاحقة والحقد الدائم. وكلما كان مستوى التجار الوطنيين يتقدم، كان الخطر عليهم يتعاظم. لذا كان الغيتو هو الطريقة المثلي لحماية أعضاء الجماعة وضمان أمنهم، أي أن الغيتو كان تعبيراً عن صراعٍ بنيويٍّ يدور في المجتمع الإقطاعي الغربي، وهو الصراع بين البرجوازية الوطنية الناهضة وأمراء الإقطاع ومن يقع في دائرة حمايتهم وتبعيتهم، وخاصة من اليهود.

---

(٢٣) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد،** ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ج ٤، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٤.

ومن الحقائق أو الوقائع التاريخية التي رسخت وأنضجت الغيتو الخاص بالجماعة اليهودية: أن الجماعة اليهودية هي من ناحية بنيوية تعيش الحالة الانغلاقية «جمع منعزل» لا يحقق ذاته الفردية والعضوية والجماعية إلا بحالة الانعزال التي تعتبر شرطاً لأداء الطقوس الدينية والعمل بمقتضاها لضمان بقائه ومكانته وهويته، مثل شعائر السبت، وقوانين الطعام والأعياد والمناسبات الدينية الكثيرة، وقوانين الطعام (كوشير)، والزواج الداخلي، والنصاب اللازم لأداء الصلاة الجماعية، وختان الذكور وطقوس البلوغ وشعائر الموت والدفن، وكذلك شكل الزي الديني[٢٤].

وبرغم أهمية الغيتو كجزء من عملية إدارة المجتمع المتحول من التشكيل الزراعي إلى الصناعي الحرفي البسيط، إلا أن هذا الشكل المعيشي العزْلوي ساهم في تعميق الشعور بالعزلة لدى اليهود وتحويلهم إلى مجرد عنصر نفعي للمجتمع الذي يعيشون فيه، مجرداً من القيمة الإنسانية. وقد ساهمت العزلة خارج المدينة أو في ركنٍ ما داخلها بجعل علاقتهم مع باقي أفراد المجتمع الواسع علاقة تعاقدية ميثاقية مكتوبة، ونفعية مالية صرفة في ترسيخ تمظهرات الغيتو ورسوخ أسواره.

كانت التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الغربي، وظهور طبقات محلية تجارية مسيحية وطنية بسبب تراكم رأس المال وانفتاح التجارة، أن فقد اليهود كثيراً من وظائفهم الحصرية التجارية أو الوسائطية، وشرعوا في الانتقال نحو المهن المالية التي أسست لفكرة البنوك في ما بعد، كالقروض «الموصوفة بالربا» التي وإن حسّنت مستواهم الاقتصادي، إلا أنها جعلتهم محطّ الأنظار الغاضبة، وخصوصاً من الفئات التي اضطرت إلى الاقتراض بنسبة ربحية معينة. كان منتصف القرن الخامس عشر بمنزلة لعنة على الجماعات اليهودية، وأدت هذه اللعنة الواقعية إلى مزيد من تجريد اليهود وعزلهم. ومرة أخرى يصبح الغيتو هو الملاذ الآمن لحمايتهم وضمان بقائهم واستمرار هويتهم، مع ازدياد هامشية اليهود وفقدانهم لأهم وظائفهم التي عرفوا بها.

بدأت التحولات الاقتصادية في التسارع مع نهاية القرن الرابع عشر، وبدأت هامشيتهم والنظرة الدونية لهم تأخذ أبعاداً حادة، وخصوصاً مع ظهور الدول القومية. وهنا ظهر أول غيتو قسري في ألمانيا، ومع إطلالة تباشير عصر النهضة كان الغيتو هو الشكل الشائع في أوروبا. وفي إسبانيا، أصدر الملك عام ١٨٤٠ قراراً بإحاطة أحياء

---

(٢٤) انظر تحليل آينشتاين في منشأ الغيتو، في: عفيف فرّاج، **رؤية آينشتاين لليهودية ودولة اليهود** (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٣)، ص ٧٥ ـ ٧٩.

اليهود بالجدران، وكذلك طبقت قرارات مماثلة في البرتغال وبولندا، تضمنت احتجاز الجماعات اليهودية في مجال جغرافي محاط بسور له بوابة أو أكثر تغلق عادة في المساء.

تضمن الغيتو تاريخياً وظيفتين أدائيتين: **الأولى،** على مستوى العلاقة مع الدولة التي تحوي الغيتو، وتمثلت بحماية اليهود كجماعة وظيفية وسيطة، وسهولة تحصيل الضرائب منهم بشكل جماعي، وتشديد المراقبة والسيطرة عليهم، وفصلهم كيهود عن الجماعة المسيحية التي تشكل مادة الدولة القومية. أما الوظيفة الداخلية، فكانت بمنزلة الضمير الجمعي الذي يصون الهوية اليهودية وتعميق الولاء العقيدي لرموزها وقيمها الروحية والطقوسية... تمتع الغيتو بقسط وافر من الإدارة الذاتية، قامت فيه إدارة خاصة، امتكلت ضمن صلاحياتها قوة تنفيذية تأتمر بأمرها. هذه الإدارة، وهي تتألف في الغالب من مجلس الحاخامات والمساعدين التنفيذيين، هم من خريجي المدارس الدينية التي كانت هي النظام التعليمي السائد. وقد تركزت مهام هذه الإدارة تحديداً على تنفيذ الشرائع اليهودية في كلّ ما يتعلق بالحياة اليومية، كالزواج والختان ومراسم البلوغ وطقوس الزواج والأعياد والصيام وحرمة السبت[٢٥].

يتبع المجموعة الإدارية مجموعة من الموظفين بقيادة «البرناس»، وهو رئيس الجماعة، ثمّ الجابي أو المحصّل الذي كان يقوم بجمع الضرائب وتحصيلها لصالح السلطات الحاكمة، ويليه في الأهمية الشوحيط (الذابح الشرعي)، والموهيل الذي يقوم بعملية الختان، والشماس أو حامي المعبد الذي كان ينفّذ أحكام القضاء. امتلك الغيتو العديد من المؤسسات الداخلية التي تكاملت وظائفها، وخلقت شبكة من العلاقات الإنسانية اليهودية الدافئة القوية التي كانت تزداد قوة كلّما ازدادت حدة الصراع مع الأغيار.

تلقى اليهودي داخل أسوار الغيتو التنشئة الدينية الخالصة التي تستند إلى انتماء اليهود إلى شعب مقدس اختاره الرب ليكون نوراً للبشرية كشعب مختار وعرق سام، وهو كشعب مقدس يبقى في هذا الغيتو أو في هذا المنفي الغيتوي إلى حين ظهور المخلّص. فالعقلية الانعزالية، وكذلك الانتظارية، لتدخل السماء تبقى هي القيم المعبّرة عن تجليات الغيتو.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

٢ - الانعزال اليهودي الديني في أسوار الدولة الحديثة

الصهيونية، ودولة إسرائيل في ما بعد، لم تدعيا أية نية لهدم أسوار الغيتو، بل تحديث هذا الغيتو باستبدال انعزال اليهود التقليدي إزاء محيطهم العربي بأسوار الدولة الحديثة، وهذه المرة داخل قلعة مسلّحة في الشرق الأوسط وفق منطق جابوتنسكي (السور الحديدي). وقد هدفت التيارات المركزية داخل الصهيونية، سواء بصيغة العمل الاشتراكية أم بصيغة التصحيحيين، إلى بناء دولة قومية إثنية نظيفة من الأغيار ضمن غيتو عصري وسيادي[٢٦]. ومنذ بداية الاستيطان الصهيوني جرى توظيف مبدأ الانفصال والعزل لبناء مجتمع مسوّر ومنعزل، أولاً بفصل المهاجرين عن السكان الأصليين العرب، وتجريد المهاجرين اليهود من الشرق (السفارديم) من أي مكونات رمزية وقيمة من هويتهم الشرقية السابقة. النتيجة ليست مفاجئة: أمة الغيتو التي تعرّف نفسها على أساس يهوديتها فقط، تقيم علاقات استعمارية مع الشعب الأصلي، وتنظر باحتقار إلى المحيط العربي، وتستلهم كلّ قيم العنصرية وتقديس الذات وكراهية الأغيار.

تحوّلت الغربة في الوسط الغربي الأوروبي والشعور بها إلى حالة بنيوية «ثقافة المنفي الجيوتية»، وهذه الحالة استدعت تمكين الغيتو ورفع أسواره وتحصين أبراجه في إطار دولة إثنوقراطية تتجوهر على قيم غيتوية منفوية في إطار الدولة المشدد على يهوديتها الحصرية. «فالدولة العابرة للتاريخ تقلدت (القيم الدينية والقيم الغيتوية) كأسمى رموز الحالة الإسرائيلية العلمانية الناشئة»[٢٧].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغيتو كان محط نقد لاذع للحركة الصهيونية، وخصوصاً ما تعلق به من قيم انتظار الماشيح المخلص. ومن هنا ظهر منطق إعادة تطبيع اليهود، أي علاجهم من أدران المنفي. ولكن بعد أنْ بدأت عملية الاستيطان تأخذ شكلها الأيديولوجي المنظّم عادت الأشواق مرة أخرى إلى حارة الغيتو بصفتها الحيّز المناسب لمركزة الاستيطان الطاهر على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط هذه المرة، وفي غرب آسيا، وليس في غرب أوروبا[٢٨].

---

(٢٦) غادي الغازي وهشام نفاع، «الصهيونية ودولة إسرائيل: الانعزال في أسوار الدولة الحديثة،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥.

(٢٧) غابريل بيتربيرغ، **المفاهيم الصهيونية للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، ٢٠٠٩).

(٢٨) يجال سيرينا، «الاستيطان عبء على المجتمع الإسرائيلي،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٨٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

ومع تشكّل اليوشوف العبري في فلسطين، ونشوء الوكالة اليهودية لإدارته - وهو ما يسمّى بالبيت القومي (هبايت هلئومي) (مجتمع ما قبل الدولة)، وفرت في هذا المجتمع الديانة اليهودية في منظومتها القيمية والمعيارية السياق السياسي العام للدولة اليهودية المنتظرة التي أعلن عنها رسمياً عام ١٩٤٨. ولم تنظر القيادة الصهيونية في هذا البيت القومي (اليوشوف العبري) إلى العربي في الحيّز الجغرافي كإنسان يملك إنسانية جوهرية، بل جرى موضعته خارج الحدود الأخلاقية الإنسانية. وفي انتقادها اللاذع للقيادة الصهيونية، تقول سارة روي (باحثة في العلوم السياسية)، وهي من أبناء ضحايا المحرقة النازية: «إنه لم يكن أصلاً ثمة حاجة إلى الاحتفاظ بأدنى صلة حيّة مع الناس الذين نقهرهم. أو لأن نضفي عليهم طابعاً إنسانياً»[٢٩].

نحن في هذه الدولة (المكان) بعيدون عن العالم الشعوري، أصحاب رؤية بصورة عمياء، عاجزون، خاوون من السواء والنمو. إننا مفرغون من الآخر. هنا نعيش أخلاق الغيتو وقيم الغيتو، لكنه خلافاً لما كان من قبل، هو غيتو من صنع أيادينا وفكرنا[٣٠].

٣ - احتكار محاكم التفتيش والتسخين الدائم لمعاداة السامية

تشكّل مسألة محاكم التفتيش في إسبانيا، التي اكتسبت صفة قانونية عام ١٤٧٨، محاولة للاقتراب أكثر من فكرة تحويل جميع اليهود، وفي جميع الأزمنة، إلى ضحية متماثلة معمّمة، وهي دعامة حاسمة في الأيديولوجيا الرسمية الإسرائيلية.

كانت المفكرة إيلا شوحت قد كتبت مقالاً في الذكرى المئوية الخامسة للانطلاق الفعلي لما عرف تاريخياً بمحاكم التفتيش الإسبانية. وكما هو معروف، فقد تضمّنت هذه السياسات منظومة واسعة من الإجراءات التعسفية ضدّ العرب واليهود بالمستوى نفسه من الاستهداف والممارسات. بكلمات أخرى: كانت إجراءات التفتيش المتخذة ضدّ اليهود الذين يضبطون وهم يمارسون العبادة سراً، هي الإجراءات ذاتها ضدّ العرب الذين يمارسون العبادات الإسلامية[٣١].

---

(٢٩) سارا روي، «إسرائيل: شعب لا شعوري،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٣٩ (أيار/ مايو ٢٠٠٧)، ص ٥١ - ٥٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٣١) إيلا شوحط، «كولومبس، فلسطين، الهيود، العرب: نحو مقاربة علائية لهوية المجموعة،» **الكرمل**، العدد ٥٢ (صيف ١٩٩٧).

تقول إيلا شوحت: «إن الكتابات التاريخية الصهيونية تتألف دائماً من عملية انتقائية عريقة في نبش التفاصيل التي تستهدف الإبقاء على حالة المطاردة الدائمة بشكل حصري تجاه اليهود، وتجريد اليهودي الشرقي من تجربته الشرقية وهويته المشرقية، وتلازم تاريخه مع تاريخ الأمم التي عاش في سياقها العام. وقد تجاهلت الصهيونية حقيقة وجود جاليات يهودية مزدهرة متوافقة في معظم أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو زمن طرد اليهود السفارديم بالذات من إسبانيا. وهي محاولة صهيونية واعية للضغط على السفارديم كي يعيدوا اصطفاف هويتهم وفقاً لنماذج الصهيونية الأشكازية المستوردة من أوروبا إلى فلسطين».

لقد كانت الحكاية الكبرى لفكرة الضحية اليهودية الكونية حاسمة لشرعنة مشروع قومي غير سوي، يستهدف تصفية شتات الدياسبورا من جنبات الأرض وموضعتهم في إطار حيّز منعزل عن الأغيار. كذلك كانت الحكاية حاسمة في الزعم بأن الأمة اليهودية تجابه عدواً تاريخياً مشتركاً هو العربي الذي يفترض بداهة تخفيف معنى وجوده في الحيّز «فلسطين»، سواء بالإبادة أو الطرد أو بالعزل ليصبح غير مرئي وراء الخرسانة المسلّحة في الجدار[٣٢].

٤ - معاداة اليهود (اللاسامية)

السكون في التاريخ والركون الانتقائي إليه كمادة مؤسطرة لشرعنة الانعزال عن الأغيار هي ملكوت صهيوني مستدام من أجل الاستحواذ على النصب التذكاري الرمزي للمعاناة والاضطهاد ضدّ اليهود كونهم كذلك. وكان الصحفي اليهودي الألماني ولهم مار قد نحت المفهوم لأول مرة عام ١٨٧٩ . إلا أن الدلالة الطاغية له أخذت عمقاً وحدّة بعد المحرقة النازية لليهود (الهولوكوست). ما يبتغيه هذا المبحث من الدراسة هو فهم التوظيف العام والخاص لمفهوم ضدّ السامية (Anti Semite)، أي ضدّ سلالة سام بن نوح. في إطار حلّ المسألة اليهودية في شكل دولاني إثنوقراطي - غيتوي[٣٣].

ولأن السؤال والإجابة المفترضة، وكذلك المصطلح والمدلول والتأويل والتوظيف، ينطلق من الرواية التوراتية بأن تلك الرواية هي التي حدّدت وأخرجت

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣٣) في هذا الإطار، انظر: إسرائيل شاحاك، «الصهيونية شرّ ولا إمكانية لتطبيع إسرائيل مع وجودها،» **الكرمل**، العدد ٦٢ (شتاء ٢٠٠٢).

الكنعانيين الساميين من هذا الجنس المتخيل، وذلك لغضب من الرب لعدم تهود الكنعانيين، فقد كان ذلك منطلقاً تاريخياً لانعزال اليهود عن السكان الأصليين الذين لم يعتنقوا هذا الدين الوافد إليهم. النصّ التوراتي هو الذي يبيّن سبب خروج الكنعانيين هكذا... فقط، بغضب من الرب (إله اليهود الحصري). لقد نقل هؤلاء البشر إلى الجنس الحامي الذي يشترك مع سلالة يافث في عداء اليهود (سلالة سام حصراً) التي عدّتها التوراة الذرية الأعرق والأفضل في أبناء نوح[٣٤].

ينسب إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأوّل دافيد بن غوريون قوله: «إذا لم يوجد هذا العداء، فلا بُدَّ من أن يولد ويستثار»، فإن أدنى لمحة من الكراهية أو التمييز ضدّ اليهود ينبغي أن يجري تضخيمها وتأجيجها حتّى ليبدو الأمر وكأن هناك مطاردة واضطهاداً دائماً في خارج إسرائيل ضدّ اليهود. وهنا يبدو أن التوظيف الدائم لهذا المفهوم، ولهذه اللعنة، إنّما يستهدف تسهيل ودعم وتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل من جانب. ومن جانب آخر، الحيلولة، أو التخفيف من قضية اندماج اليهود وأنصارهم في إطار القوميات الكبرى من أجل المحافظة على العنصر (المؤلهن) كحالة دينية وعرقية متفرّدة في ذاتها، لتكون متفردة في حيّزها السياسي «إسرائيل» الخالية من الأغيار. أو على الأقل الانعزال عن بقايا الإسماعيليين إن وجدوا في الحيّز العام[٣٥].

٥ ـ خطاب المحرقة

ينسب إلى الحاخام ياكوف بيرون القول إن «حياة مئة شخص غير يهودي لا تعادل قلامة ظفر يهودي واحد. قد تكون هذه المقولة مؤشراً على الحاضنة الدينية التي أنتجت هذا الجدار الذي أقدمت عليه حكومة الاحتلال في مطلع هذه الألفية، والموصوف بعدد من التسميات ذات المصادر الرسمية وغير الرسمية، إسرائيلياً وفلسطينياً، عربياً أو دولياً... ما يصعب الإحاطة بها نظراً إلى كثافتها، ونظراً إلى محاولات أصحابها

---

(٣٤) المنظمة العربية لمناهضة التمييز، «معاداة السامية والاستثناء اليهودي،» إعداد أحمد ذياب، **ضدّ التميز** (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ٩ ـ ١١، ويوآف غيلبر، «إسرائيل لن تحل مشكلة اللاجئين،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ١٥ (صيف ٢٠٠٤)، ص ٦٥.

(٣٥) يسري عزباوي، «العداء للسامية سلاح في وجه الأغيار،» **ضدّ التميز** (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥)، ص ١٢ ـ ١٨؛ ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، عالم المعرفة؛ ٩٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، ص ١٧ ـ ٧٥، ونادیا محمود مصطفى، محرّرة، **مفهوم معاداة السامية بين الأيدولوجيا والسياسة والقانون** (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٥).

والقائلين بها للاقتراب من توصيف عميق لهذا الشيء المسمّى في البداية «جدار»، وما يلحق بالاسم الأوّل من توصيفات من نوع: العنصري، العازل، الضم والتوسع، الطرد، الأسود... أو جدار القتل، الموت، الكريه، الدمار، الإفقار، التهويد ،... ولعل الإيحاء الرمزي العفوي الذي أبداه أحد المواطنين الفلسطينيين في ساحة محكمة العدل العليا، وظهر على شاشة إحدى الفضائيات عندما سأله المراسل عن الجدار: لم يجب ذاك الكهل باللغة المنفعلة، وإنما أخذ بكوفيته وشدّها حول عنقه وقال للمراسل: هذا هو الجدار؟[٣٦].

احتشدت خلال فظائع الجدار آلاف الأسئلة على شفاه وفي وجوه وعيون المنكوبين بفظائع الجدار من «ليش» (لماذا)؟، وكانت الـ «لماذا» أو «الليش» باللغة الفلسطينية العامية تقطر دماً وألماً وقهراً وحزناً وأسى... والـ «لماذا» كانت توجه في اتجاهين: إما إلى أفراد الجيش وضباطه ومسؤوليه، وإما أن يكون السؤال اليومي في لغة الحوار اليومية بين المواطنين العرب في فلسطين. مثل: لماذا هذا الجدار؟، ومنه تتناسل عشرات الأسئلة الجارحة: لماذا تصادرون (تأخذون) أراضينا؟، لماذا تقطعون أشجار الزيتون هذه؟، لماذا تضعوننا في سجن؟، لماذا تمنعونا من البناء؟، لماذا تهدمون بيوتنا؟، لماذا تخرّبون أراضينا الزراعية؟، لماذا تحتجزوننا خلف الجدار؟، لماذا توقفوننا طويلاً أمام البوابات الزراعية؟، لماذا تمنعونا من جمع محاصيلنا؟، لماذا صادرتم عين الماء؟، لماذا أغلقتم هذه المنطقة؟، لماذا تمنعون هذا الشيخ الجليل من الوصول إلى المسجد الأقصى؟، لماذا منعتم سيارة الإسعاف من الوصول إلى هذا المريض حتّى مات؟... ولماذا؟... ولماذا؟. وهكذا تتوالى الأسئلة وتتناسل من بعضها البعض... وكل يوم يشتعل في الرأس سؤال آخر عندما تتالى تفاعلات الأهداف وتنكشف حقائق جديدة في حياة هذا الإنسان الذي وضعه الجدار في أتون مشتعل.

وعودة إلى السؤال الأوّل: **لماذا حياة مئة شخص غير يهودي لا تعادل قلامة ظفر يهودي واحد؟**

لقد كان كتاب **لننتصر على هتلر** أحد أهم الكتب التي صدرت في إسرائيل في العقد الأخير لرئيس الوكالة اليهودية ورئيس الكنيست الأسبق أبراهام بورغ. أثار هذا

---

(٣٦) المواطن الفلسطيني هو محمّد أحمد منصور (أبو أحمد) قارب السبعين عاماً من بلدة بدو في محافظة القدس، كان برفقة المحامي محمّد دحله الذي تمكّن من استصدار أوّل قرار من محكمة العدل العليا بتغيير مسار الجدار في مقطع طوله ٣٠ كلم في شمال غرب القدس في القضية التي سُمِّيَت في ما بعد بقضية بيت = سوريك..

الكتاب صخباً وجدلاً ونقاشاً حاداً في المجتمع والدولة في إسرائيل، نظراً إلى حجم الآثار التي كشفها وحللها الكاتب للهولوكوست النازي بحقّ اليهود في ألمانيا وبولندا؛ هذه الآثار التي تسم السلوك السياسي للدولة والقيادة الصهيونية. كان كتاب **لننتصر على هتلر** وثيقة صارخة وأبلغ إجابة عن سؤال الـ «لماذا؟» الفلسطيني، وعن السلوك السياسي الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بشكل عام، وعن الفعل السياسي الإسرائيلي المتعلق ببناء الجدار بشكل خاص على امتداد الزمن الإسرائيلي الدولاني؟.

لقد تحوّل حضور المحرقة الطاغي في حياة اليهود أكثر من حضور الله في حياتهم، وفق قول بورغ، لتصبح التجربة المؤسسية للوعي القومي اليهودي[٣٧]. يأتي بورغ بدراسة تشير إلى أن ٩٠ بالمئة من المشاركين في استطلاع للرأي، جرى على طلابِ إحدى كليات التربية المرموقة في تل أبيب قبل بضع سنوات، قد أفادوا بأن المحرقة هي التجربة والحدث الأهم في تاريخ الشعب اليهودي، أكثر من خلق العالم، ومن الخروج من مصر، ومن نزول التوراة، ومن خراب الهيكلين، ومن ولادة الصهيونية، ومن قيام الدولة ذاتها.

ويؤكّد بورغ أن تداعيات المحرقة، والخطاب المحرقي الذي ما زال يلازم لحظتها، قد جعل من حلّ قضية الناجين السبب المباشر لنشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو يؤكّد بصورة واضحة «أنه ما كان لإسرائيل أن تقوم لولا المحرقة التي بلورت الاستعداد العالمي لحلّ قضية جموع الناجين اليهود الذين تحوّلوا ليشكلوا القاعدة البشرية التي حوّلتنا من ييشوف إلى دولة[٣٨]».

إن المحرقة هي الادعاء الصهيوني المركزي الذي شكّل الوعي والإدراك اليهودي الصهيوني. والبطولة الإسرائيلية المستندة إلى قوة وحشية التي رافقت نشوء الدولة هي جزء لا يتجزأ من الوعي والإدراك الصهيونيّيْن للمحرقة، وهي كحجة أو كفوبيا وجودية أنتجت الأساطير الإسرائيلية والتكوين الانعزالي وتعذيب الآخر لئلا يتحول اليهودي مرة أخرى لضحية أخرى (هو العربي الآن). ويستخلص بورغ من توجيهات الناخبين اليهود لقياداتهم قيمة وسلوك نمطي مؤسطر بفوبيا محرقية: «أننا ننتخب قيادة بأثر رجعي، لأن معظم حياتنا ومخزون طاقتنا تأتي من الماضي الذي نعود إليه مراراً

(٣٧) أبرهام بورغ، **لننتصر على هتلر**، ترجمة بلال سلامة؛ مراجعة وتقديم أنطوان شلحت (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، ٢٠١٠)، ص ٤٢.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

وتكراراً. قيادة تمتهن وتحترف بناء الأسوار الحصينة لئلا تتكرر «مساداه»[٣٩] والمحرقة مرة أخرى[٤٠].

لقد ذوّتت المحرقة إسرائيل بوتائر انعدام الثقة بالنفس، وهو أمر طبيعي جداً بالنسبة إلى ضحايا الصدمة النفسية. «ومنذئذ نعيش في توتر متواصل وتناقض وتقوقع داخلي، بهدف التغطية والتكفير عن عجز بنيوي ووهن وخوف وجودي دائم لأمة الضحايا، ودين الصدمة التي تسير وكأن الطريق هي طريقها الأخيرة»[٤١].

إن الضحية المتمركزة حول ذاتها التي يسكنها خوف من الأغيار ترى في المحيط العادي والآمن خطراً كامناً متربصاً بها. كما أن مجموع الضحايا الذين يذوّتون الجدار ويستعذبون ارتفاعه الشاهق وامتداده اللانهائي هم نتاج تنشئة اجتماعية لقيم مجتمع الصدمة: «في نظرنا ما زلنا مقاتلين في غابة، متمردين في الغيتوات. ظلال بشرية في معسكرات، رغم الشعب والدولة والجيش والناتج القومي والمكانة الدولية، فالمحرقة هي حياتنا؛ هي حاضرة في حياتنا أكثر من الرب. أخرجنا المحرقة من سياقها التاريخي وحوّلناها إلى حجة ومسبب لكلّ عمل. كلّ شيء تتم مساواته بالمحرقة، تلقائياً كلّ شيء يتقزم ويتلاشى. ولذلك، فإن كلّ شيء مسموح: جدران، إغلاقات، أطواق، حصار، تجويع، تعطيش، أعمال قتل غير مفسرة. كلّ شيء يهون، إذ إننا كنا في المحرقة.

ويبدو التناقض الكبير لمجتمع الصدمة الإسرائيلي جلياً في قول بورغ ورؤيته النقدية: «غفرنا بسرعة أكثر من اللازم لألمانيا... لكننا لن نصفح للعرب أبداً، لأنهم تماماً مثل النازيين وأسوأ من الألمان؟ لقد نسخنا الغضب والرغبة في الانتقام من شعب إلى آخر، من عدو قديم إلى خصم جديد، وهكذا نسمح لأنفسنا بالعيش براحة مع ألمانيا، وفي الوقت ذاته التمتع بالفلسطينيين ككيس ضربات لتنفيس شحنات العدوانية والغضب المخزون فينا. لقد نقلنا براحة الروح النازية إلى داخل الجسد العربي»[٤٢].

---

(٣٩) مساداه: كلمة آرامية تعني القلعة، وهي آخر قلعة يهودية سقطت في أيدي الرومان أثناء التمرّد اليهودي الأوّل ضدّ الإمبراطورية الرومانية. وهي تقع على مرتفع صخري جنوب البحر الميت. ويقال إن قائد القلعة اليهودي إليعازر بن يائير تمكّن من إقناع رفاقه المحاصرين بممارسة انتحار جماعي بدلاً من الوقوع أسرى في أيدي الجنود الرومان.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

أيقظ خطاب المحرقة هابيل من الموت في دولة أتقنت النطق باسم الأموات. «لقد جعلت إسرائيل نفسها من مجرد وجودها في حدّ ذاته، وفي نهجها وسلوكها، نصباً «تذكارياً» فعالاً للذكرى والذاكرة، وهكذا ضمن الأبعاد المحرقية تصبح قلامة أظافر يهودي أفضل من حياة مئة آخرين غير يهود.

وتتلخّص خلاصة أبراهام بورغ المريعة بالآتي: كانت المحرقة النقطة الأهم على المحور التاريخي والإدراكي والنفسي للشعب اليهودي الذي رأى نفسه كمن يقف في مواجهة دائمة مع العالم. منذ لحظتنا الأولى (لحظة المحرقة) وحتّى ساعتنا الأخيرة نحن من جهة، وكل العالم من جهة أخرى[٤٣]. والأبشع أن مجتمع الصدمة ودولة هابيل لا ترى في مآسي ومذابح الآخرين سوى قلامة أظافر. «حتّى إننا اشترينا تذاكر، أحياناً، لنصفق لمن يقوم بفعل إبادة».

يسمّي أ. جاكي فيلدمان من جامعة بن غوريون هذا الهولوكوست النازي (المحرقة)، ويدعوها بالدين المدني، فهو يقول فيها: «دور المحرقة في الذاكرة الجماعية هو ما أدعوة بالدين المدني، فقد أضحت جزءاً من سفر الخلود، وهو الأساس الذي يصوغ طريقة تفكير الإسرائيليين وسلوكهم في الأوضاع والظروف المختلفة، ويعزز استمرار حالة الحرب والعزلة عن الفلسطينيين»[٤٤]. إن عزل الفلسطينيين والانعزال عنهم يجري كعملية صدى لما حدث في أوشفيتس بيركانا وتريبلينكا ومايدانك في بولندا. هنا في فلسطين يعاد استحضار ما يشبه النازي المتحفز للقتل. ولأن المحرقة أصبحت الدين المدني للدولة العلمانية، فإن معتنقي هذا الدين المدني بحاجة إلى طقوس تنسجم مع هذا الدين. لذا فإن إسرائيل تبعث سنوياً آلاف الطلبة في رحلة حج مقدسة إلى مواقع الموت اليهودية في بولندا لتعميق هذا الدين الجديد في سفر الخلود العصري الذي لم تحتوه الهالخاه الدينية[٤٥].

بروح نقدية، يقول جدعون سبيرو أن المحرقة العنصرية حولت إسرائيل ذاتها إلى حالة عنصرية نموذجية، وإلى نظام قمع وحشي تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة. لكن قائمة الضحايا أخذت تكبر وتزداد داخل مناطق

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠.
(٤٤) جاكي فيلدمان، «في أعقاب الاستغلال الإسرائيلي للمحرقة،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٦ (٢٠٠٩)، ص ٧.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ٢٥.

الخطّ الأخضر أيضاً في صورة قوانين عنصرية ضدّ الأقلية العربية في داخل إسرائيل[٤٦].

إن خلق ميثولوجيا حول الحدث الإبادي استوجب فعلاً خطاباً كونياً تجري فيه عملية توظيف سياسية غامرة حول الضحية التاريخية للأغيار، وحول العدائية المستدامة لليهود، وما المحرقة إلا شاهد كبير على ضخامة هذا العداء. والصهيونية التي تبنّت النهج الانتقائي للإبادة، نزعتها من سياقها التاريخي العام، وأدخلتها في السياق التاريخي اليهودي الخاص. وفي الوقت ذاته، يستمرّ الرفض المطلق لقبول أو تقبل أية مذبحة أو عملية إبادة أخرى في العالم من أجل احتكار المأساة الخاصة لشعب مخصوص بالقداسة، لتكريس وعي الاختيار الإلهي، وإبراز مسألة استمرارية وجود شبح الإبادة الرابض على أبواب إسرائيل، لتبرير الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل ضدّ العرب الفلسطينيين في المكان الجغرافي من جهة، والانعزال (موضعه حالة القفص للفلسطينيين) لضمان أمن مجتمع القلعة الخاص والحصري بالشعب المقدس[٤٧].

ثالثاً: الأصول الفكرية: نظرية الجدار الممتد

١ - من هيرتزل إلى جابوتنسكي حتّى شارون، إلى آخر التلاميذ

أصبح الجدار كصيرورة مركزية مؤثرة في التاريخ اليهودي، وقيمة حيوية في الذاكرة الجماعية عند الجماعات اليهودية، لدى الصهيونية كحجر زاوية في التفكير والممارسة، لكونه الحالة المُثلى التي تتحقق فيها القيم العليوية للنظرية الميثولوجية التي كانت الأساس الثقافي للحركة الصهيونية. إن السياسة الإسرائيلية بناءً على نصوص هيرتزل وجابوتنسكي التي سنأتي إليها، ما هي إلا انعكاس لرؤية صهيونية، سواء طبّقها حزب العمل أو حزب الليكود لفرض تسوية الصراع بالقوة، وبالتالي محو مفهوم فلسطين من الذاكرة التاريخية لأمة العرب، ومن الواقع الجيوسياسي، واستبدالها بالاسم الديني «أرض إسرائيل». إن الجدار الممتد والمرتفع الآن، ليس فوق الأرض

---

(٤٦) جدعون سبيرو، «المحرقة كأداة تجنيد ناجعة جداً للجيش الإسرائيلي،» **المشهد الإسرائيلي، ٤/ ٥/ ٢٠١٠**، وحول توظيف المحرقة واللاسامية ومساداه في: محمّد حافظ يعقوب، **بيان ضدّ الآبارتهايد: اللاجئون الفلسطينيون والسلام** (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٠)، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٤٧) جوني منصور، «الهولوكوست من الواقع التاريخي والذاكرة الجماعية إلى توظيفها،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣ (صيف ٢٠٠١)، ص ٦٤ - ٦٨.

في فلسطين، وإنما أيضاً فوق أجساد البشر من الفلسطينيين. وقد جاء في إطار الحملة العسكرية الواسعة للضفة الغربية التي سميت في الخطاب العسكري الإسرائيلي «حملة السور الواقي» في آذار/ مارس ٢٠٠٢[٤٨]، وهو الاسم الذي أطلق على هذه الحملة لكيِّ وعي الفلسطينيين، أن بناء الجدار هو استمرار لتقاليد توراتية قديمة ونتاج أيديولوجيا عرقية حديثة، بدءاً بسور هيرتزل الذي سيحمي أوروبا من آسيا. مروراً بقلاع البرج والسور لدى حركة العمل الاشتراكية، والجدار الحديدي لدى جابوتنسكي كي لا يبقى للفلسطينيين بصيص أمل في مقاومة الاستيطان. وليس انتهاءً بأقوال بن غوريون الذي وصف توطين المهاجرين الجدد في المناطق الحدودية بأنه إقامة لسور بشري لا تزيده الضغوط الخارجية إلا تماسكاً وبروزاً[٤٩]. من هنا ظهرت ثقافة السيطرة على التلال وبناء القلاع والحصون والمستوطنات المسوّرة، وبالتزامن المتتالي من الجدار الحدودي إلى الشريط الأمني شمال فلسطين، ومن الإغلاق إلى الطوق، وفي داخل هذه كلها ـ صياغة المجتمع الإسرائيلي كدولة داخل أسوار[٥٠].

ينطلق رائدا الصهيونية هيرتزل وجابوتنسكي في رؤية الدولة المسوّرة بالجدران من نظرية الأجناس (العراقة والوضاعة)، فبينما يقول هيرتزل: «إن يهود اليوم هم ألمان في الدرجة الأولى، ولا سيّما في ثقافتهم، وإن الأغلبية الغالبة من اليهود هم جزء من الثقافة الألمانية»[٥١]، فقد عبّر جابوتنسكي عن المنظومة الأخلاقية نفسها لدى هيرتزل، بالانتماء إلى الأجناس البيضاء وازدراء الإنسان العربي والقيم الشرقية: «نحن اليهود لا صلة لنا بالشرق، ويجب كنس الروح العربية خارج أرض إسرائيل»[٥٢].

وفي مكان آخر، قال بالروحية ذاتها، ولكن مع التشديد أكثر على التباعد النفسي الروحاني والثقافي بين اليهود والشرق: إن «الشرق غريب بالنسبة إليّ، وكذلك كلّ ما

(٤٨) Anis Al-Qassem, *The Wall of Ideology: The Wall of Theology in The Apartheid Wall in Palestine* (Amman: The Jordanian National Campaign Against the Apartheid Wall, 2009), pp. 88-90.

(٤٩) دافيد بن غوريون، **أقوال عن أمن إسرائيل: جيش للحماية والبناء** (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٧١)، ص ٥١. [بالعبرية].

(٥٠) غادي الغازي وخيراردو لا يبذر، «تعايش في بلاد المحاسيم،» **قضايا إسرائيلية**، العددان ٢٦ ـ ٢٧ (ربيع ـ صيف ٢٠٠٢)، ص ٣٧.

(٥١) أنيس صايغ، **يوميات هرتزل**، ترجمة هيلدا شعبان صايغ، كتب فلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ـ مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ١٠٥.

(٥٢) آفي شلايم، **الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي**، ترجمة ناصر عفيفي (القاهرة: روز اليوسف، ٢٠٠١)، ص ١٩، و Joseph Schechtman, *The Jabotinsky Story: Fighter and Prophet, 1923-1940* (New York: Thomas Yoseloff, 1965), p. 324.

يرتبط بهذا المصطلح، أنا لا أفهم تقاليده، ولا أفهم جماله... إذني لا تستسيغ أنغامه، وأفكاره لا تثير اهتمامي، ولو قيّض لي أن أزور قبيلة الإسكيمو في أقصى القطب الشمالي، لكنت قد شعرت بأنّني واحد منهم أكثر مما هو هنا»[٥٣].

وفي المقابل، يشير جابوتنسكي، من جهة أخرى، إلى البعد الأوروبي لديه ولدى اليهود بشكل عام، بقوله: «نحن اليهود ننتمي إلى الغرب، أوروبا لنا، نحن من بين بُناتها وروادها الأوائل... أكثر من أي شعب آخر، ويحقّ لنا أن نقول إن الثقافة الغربية هي دم من دمنا، لحم من لحمنا، وروح من روحنا. لذلك فإن الاقتراب من الشرق يعني بالنسبة إلينا التنكر لأنفسنا» وبحسب وجهة نظره، فإن العودة إلى الشرق ليس لها من ناحية اليهود سوى مغزى جغرافي، ولكن ليس لها أي مغزى ثقافي وروحي. ويقول: «نحن ذاهبون إلى أرض إسرائيل أولاً من أجل راحتنا القومية، وثانياً من أجل توسيع حدود أوروبا حتّى نهر الفرات»[٥٤].

هذه المهمة أو الرسالة الثقافية التي ينسبها جابوتنسكي إلى الصهيونية، إضافة إلى المهمة القومية في نشر ثقافة الغرب وقيمة، تعني من ناحية عملية، يحسب قوله: «كنس وإزالة آثار الروح الشرقية بصورة جذرية من أرض إسرائيل، أي تطهير البلاد من شرقية الشعب القاطن فيها، وتحويلها إلى بلد غربي عن طريق توطينها باليهود الأوروبيين الذين سيجلبون معهم ثقافة الغرب وقيمة إلى الشرق. ولكن في عملية تحويل فلسطين إلى بلد غربي أوروبي بواسطة الصهيونية، لم يخفِ جابوتنسكي خشيته من أن الصهيونية ذاتها قد تتلوث في أثناء عملية كنس الروح الشرقية العربية التي تعاني تخلفاً ثقافياً واجتماعياً، أي بمعنى أنه يخشى في البيئة العربية التي سيعيش فيها المهاجرون اليهود من تأثيرها في قيمهم وثقافتهم الغربية. لذلك فهو يحذر الصهاينة ويحثّهم على اتخاذ الوسائل اللازمة كي لا يتأثروا بالبيئة الشرقية. ويقول في هذا الصدد: «خلال الفترة الانتقالية، أو بعدها، سنضطر إلى العيش في أرض إسرائيل وسط بيئة مشبعة برائحة الشرق، ونحن ننصح كلّ واحد منا حين يسير مرتدياً معطفاً في الشوارع الشرقية في القاهرة أو القدس أو إسطنبول، أن يثني أطراف معطفه كي لا تلمسه الغبار بأي شكل كان، وأن ينظر جيداً قبل أن يضع قدمه، ليس لأننا يهود، وحتّى ليس لأننا من أوروبا، وإنما ببساطة لأننا أناس متحضرون[٥٥].

---

(٥٣) محمّد أبو سمرة، «زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية،» **قضايا إسرائيلية**، العددان ٣٧ ـ ٣٨ (٢٠١٠)، ص ١٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

لا تكشف هذه الرؤية عن التلاقي بين هيرتزل وجابوتنسكي إزاء الرؤيا الخاصة بالغرب والشرق فقط، ولكنها تكشف المنطق الكامن وراء السياسة الإسرائيلية الخاصة بعزل الفلسطينيين الشرقيين عن تباشير الحضارة الغربية - الصهيونية التي ينسبون صهيونيتهم وثقافتهم إليها.

٢ - سور هيرتزل: إسرائيل كجدار واقٍ للحضارة الأوروبية ضدّ البربرية في الشرق

إن مشروع الدولة اليهودية الذي نشره هيرتزل في فيينا في عام ١٨٩٦ باللغة الألمانية، وذهب به إلى المؤتمر الصهيوني الأوّل في سويسرا - بازل في عام ١٨٩٧. يشكل التوراة العلمانية لليهودية والصهيونية. وهو يندرج وفق كلّ المعايير العقلانية والأخلاقية ضمن إطار النظرية الاستعمارية بأوضح معانيها وتجلياتها. وهو إذ يؤسس لنظريته بمجموعة من الأطر العنصرية والاستعمارية كمحدد لماهية الدولة اليهودية ذات الطابع الوظيفي للقوى الاستعمارية الغربية، فإنه من منطلق رفض الاندماج بهذه القوميات التي يقيم بين ظهرانيها في الغرب، والتي يريد أن يكون وكيلاً وظيفياً لها في الشرق، يقول لليهود في الشتات: «كلّ من يستطيع أو يرغب أو يحبّ أن يهلك، فليهلك». فهو يرى الاندماج هلاكاً للسلالة التي يقول إنه أحد أعضائها، معتقداً وداعياً إلى الدولة اليهودية التي هي الأداة الوحيدة القادرة على حماية السلالة العريقة من خطر الاندماج[٥٦]، وهي الفكرة الأساسية التي تشكّل محور المشروع الهيرتزلي في إقامة الدولة اليهودية، بواسطة الشركة اليهودية[٥٧]، التي يتعين عليها كدولة يهودية أن تكون هناك في فلسطين، جزءاً من السور الواقي لأوروبا ضدّ آسيا، أي «حائط» صدّ أمامي للحضارة مقابل البربرية. «وبصفتنا كدولة يهودية ذات طابع غربي في الشرق، يتعيّن علينا أن نبقى على اتصال بأوروبا بأكملها. الأمر الذي سيؤمن وجودنا، وهناك ستتم حماية مقدسات النصرانية» **(دور وظيفي الطابع)**، ويجب علينا أن نشكل حارساً شرفياً حول هذه المقدسات يكون مسؤولاً عن الوفاء بهذا الواجب في وجودنا[٥٨].

---

(٥٦) ثيودور هرتزل، **الدول اليهودية**، ترجمة محمّد فاضل (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧).

(٥٧) حول الشركة اليهودية التي ستقيم الدولة اليهودية، انظر: المصدر نفسه، الفصل الثالث، ص ٧١ - ٩٠.
هنا يبدو هرتزل متأثراً بالسياق الاستعماري الإنكليزي في غزو القارة الأفريقية، وخاصة اقتحام شركة رودس عبر جنوب أفريقيا لزمبابوي واستعمارها ومحو اسمها التاريخي وتسميتها على اسم صاحب الشركة روديسيا، نسبة إلى رودس.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٦٦.

إذاً، تفترض الدولة اليهودية المتخيلة في فلسطين لدى هيرتزل بداهة الانعزال عن القبائل البربرية المتوحشة المقيمة فيها من جهة، ومن جهة أخرى أوكلت لنفسها مبكراً مهمة يعتبرها هيرتزل ذات طابع أخلاقي حضاري، وذلك بأن تكون سوراً أو حائطاً أمامياً لحماية الحضارة الأوروبية مقابل البربرية. وأن تكون «حارساً» بمهمة وظيفية للموروث المسيحي الغربي، الكائن في الشرق، وكأن هذا الموروث عرضة للزوال أو التهديد، الأمر الذي أطلق عليه الحالة البربرية للسكان الأصليين.

لئن كان ثيودور هيرتزل متأثراً مباشرةً بالمدرسة الألمانية (عراقة الجنس الآري والمدرسة الاستعمارية الإنكليزية، وخصوصاً مشروعها الكولونيالي في القارة الأفريقية)، فإن فلادمير جابوتنسكي (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) كان فاشياً تماماً: اعتبر موسوليني الحركة التنقيحية (التصحيحية) حركة فاشية حقيقية. وبناءً على طلب هذا التلميذ الفاشي (جابوتنسكي) من موسوليني مباشرةً، جرى تدريب فرقة كاملة من البيتار (أعضاء الحركة التصحيحية الصهيونية)[٥٩] في المدرسة البحرية سفيتيافيشا التي أدلجت البيتاريين لحملهم على التطابق الكامل مع نظام موسوليني. لقد أنشد هؤلاء البيتاريون نشيد الحزب الفاشي (جيوفينيزيا)[٦٠].

أضف إلى ذلك، فإن فلادمير جابوتنسكي، الضابط في الجيش البريطاني ضمن الوحدة الملكية الثامنة والثلاثين للقناصة، قد تولّي قيادة الحملة العسكرية الإنكليزية التي دخلت نهر الأردن إلى فلسطين في ١٩١٨/١١/٢. كما قاد الهاغاناه في عام ١٩٢٠ لقمع المظاهرات العربية في القدس التي اندلعت ضدّ السياسة البريطانية، وضد الهجرة اليهودية، وضد وعد بلفور الذي بدأ يأخذ أبعاداً تطبيقية على الأرض[٦١].

---

(٥٩) الحركة التصحيحية أو التنقيحية: أسّسها جابوتنسكي عام ١٩٢٥، وعرفت باسم اتحاد الصهاينة التصحيحيين (هاتزوها). وقد جاءت هذه الحركة كردّة فعل مباشرة على السياسة البريطانية التي فصلت شرق الأردن عن فلسطين ولم تشمله ضمن الانتداب البريطاني على فلسطين. الذي كان يعتقد فيه جابوتنسكي بأن الدولة اليهودية يجب أن تتضمن ضفتي نهر الأردن. كما إنَّ هذا الاتحاد أيضاً جاء ردّة فعل على حركة العمل الاشتراكية (بن غوريون) التي تماهت مع السياسة البريطانية وبدا أنها قبلت بالدولة اليهودية غرب الأردن، وألا يكون الأردن جزءاً منها. لذا فإن أتباع جابوتنسكي مارسوا العنف ضدّ المصالح البريطانية لفترة قصيرة رداً على السياسة البريطانية، وقد برز من هؤلاء مناحيم بيغن وإسحاق شامير الذي اتهم بتفجير فندق الملك داوود في القدس. وكذلك اغتيال الوسيط الدولي برنادوت. وليس غريباً أن قادة من الليكود ما زالوا يعتبرون الأردن هو دولة الفلسطينيين بعد تطهير فلسطين منهم.

(٦٠) بديعة أمين، **الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٢)، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٤.

إذاً، ليس غريباً لرجل تشكّل من الموروث والقيم الاستعلائية الإنكليزية القاهرة للشعوب غير البيضاء، ومن الموروث الفاشي العرقي، أن يأتي بنظرية الجدار الحديدي.

٣ - المدرسة الجابوتنسكيّة: الجدار الحديدي، «نظرية الأخلاق العنصرية»

نشر جابوتنسكي مقاله «الجدار الحديدي» عام ١٩٢٣ باللغة الروسية لأول مرة، ثمّ ترجم هذا المقال إلى العبرية، وإلى العديد من اللغات الأخرى. ونظراً إلى أهميته، فقد جعلته كاملاً في ملاحق الدراسة، لأنه برأي الدارسين للمشروع الاستيطاني الصهيوني، ثمّ لمنطق الجدار، يشكّل هذا المقال نصاً حياً تأسيسياً صارخاً للجذور الصهيونية لمشروع الجدار العنصري في فلسطين. وتطويراً نوعياً لقيم الجدار عند هيرتزل.

أدرك جابوتنسكي من خلال تلامسه المباشر مع الفلسطينيين، كما ذكرنا آنفاً، ومن خلال تجارب حركة الاستعمار الكولونيالي الإنكليزي والإيطالي، أنه من غير الممكن الحصول على موافقة طوعية لعرب فلسطين لتحويلها إلى بلاد ذات أغلبية يهودية. وتقوم نظريته على أنه لا أحد من السكان الأصليين في أي مكان، وأي زمان، يستطيع القبول بأي شكل من أشكال الاستيطان. وهكذا هي الحال بالنسبة إلى العرب أيضاً. وكل شعب سيحارب المستوطنين طالما بقي لديه بصيص أمل في التخلص من خطر الاستيطان. هكذا فعل عرب فلسطين، وهكذا سيفعلون طالما بقي لديهم بصيص أمل في دحر المشروع الاستيطاني الصهيوني. وهو يقرر بوضوح أن قبول الصهيونية لدى عرب فلسطين هو نوع من المستحيل، لأن فلسطين هي وطنهم الوحيد، وأساس وركيزة وجودهم القومي الذاتي. وعليه، يكون من الواجب الاستمرار في الاستيطان ضدّ إرادة عرب فلسطين، لأن التوصل إلى اتفاق معهم هو من قبيل الوهم غير القابل للتحقق. وبمقدور هذا الاستيطان أن يتواصل ويتطور بحماية قوة مدافعة عن المستوطنين بواسطة الجدار الحديدي الذي لن يكون بمقدور العرب في فلسطين اختراقه. الجدار الحديدي هو الحراب اليهودية التي تدعمها قوة عظمى هي بريطانيا التي قطعت على نفسها التزاماً (وعد بلفور) بأن تحقق في هذه البلاد نظاماً إدارياً وأمنياً لن يتمكن السكان الأصليون من خلاله إعاقة الاستيطان[٦٢].

---

(٦٢) شلايم، **الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي**، ص ١٩، و Avi Shlim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: Penguin Book's, 2001), pp. 11-13.

وحول الحوار السياسي مع زعامات عربية نافذة في الإقليم العربي، سواء في الشام أم مصر أم الحجاز أم العراق، أم في داخل فلسطين، فإنه يعتقد أن مثل هذا الحوار أو الاتفاق سيلحق الضرر بالمشروع الصهيوني. ولذلك، فإن مهمة تحقير خطاب الاتفاق مع العرب وانعدام نزاهته هي بمنزلة واجب مقدس، لأنه باعتقاد جابوتنسكي أنه إذا كانت الصهيونية أخلاقية فإن عليها تحقيق مشروعها من دون الأخذ بعين الاعتبار موافقة أو عدم موافقة أي شخص أو أية جهة كانت.

وهنا يصبح عند جابوتنسكي من الواجب الأخلاقي التضييق والقسوة والعنف على الفلسطينيين؛ هذه هي نظرية الأخلاق، وليست ثمة أخلاق أخرى. الجدار الحديدي الذي يعبّر عن سطوة العنف القاتل المرهق الذي يُفقد الشعب الفلسطيني حيويته ومناعته ويفقدهم الأمل. وعندما لا يظهر أي شقّ في الجدار الحديدي، سيوافق هذا الشعب على تقديم تنازلات للمشروع الصهيوني. بمعنى أنه لا يمكن الحصول على قبول المشروع الصهيوني إلا بالحراب اليهودية - بالجدار الحديدي.

وبرأي أحمد سعدي (أستاذ علم الاجتماع في جامعة بن غريون)، أنه يمكن فهم وإدراك الجدار الذي يشكل مشروع الصهيونية الأعظم في العقد الأخير من خلال عدة أطر نظرية، أهمها نظرية ما بعد الاستعمار (Post Colonialism)، وأنه يمكن تأطير أفكار هيرتزل وجابوتنسكي من المنظور نفسه، وذلك لسببين: **الأوّل** والأهم يعود إلى الأهمية التي حملتها الحدود والجدران والأسيجة خلال المواجهات بين المستوطنين والسكان الأصليين خلال القرنين الأخيرين. و**الثاني** هو أن بناء الجدار يتم برضاً الدول الغربية، وخصوصاً أمريكا، إن لم يكن بدعمها الصريح[٦٣].

إن الجدران والأسيجة والحدود الداخلية في السياق الفلسطيني، كحقائق موضوعية أو كرموز قديمة قدم الصهيونية ذاتها. ولدى الرجوع إلى النصوص السابقة، فإن قيادة الحركة الصهيونية ومنظّريها، رأوا الدولة المنتظرة محاطة بالأسوار. أما القادة اللاحقين (رابين، باراك، أولمرت، شارون، نتنياهو)، فقد حققوا بالتجسيد الفعلي هذه الدولة المتخيلة المسيّجة من أجل جعل المشروع الاستيطاني ممكناً وآمناً ومستقراً. ففي الوقت الذي كان السور لدى هيرتزل حالة رمزية انعزالية وظيفية، فإن جابوتنسكي جعل من الجدار ضرورة لا خيار فيها لإجبار الفلسطينيين على الخضوع والتسليم بالواقع

---

(٦٣) أحمد السعدي، «الحدود في الواجهة الإمبريالية: نموذج الجدار الإسرائيلي،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٥ (٢٠٠٩)، ص ٥٤.

الاستيطاني. ومن هذه اللحظة الجابوتنسكية تناسل مشروع شارون «الفصل أحادي الجانب» دون أدنى اتفاق مع الفلسطينيين أيضاً لإجبارهم على الخضوع والاستسلام لوقائع الاستيطان.

وفي السياق الاستعماري، تجسد الحدود الاجتماعية والنفسية والثقافية التي تفصل المستعمِر عن المستعمَر معاني عديدة: إنها تحدّد الحقوق والفرضيات التي تتعلّق بطبيعة الآخر، وعلاقات القوة. فالحدود الاستعمارية لم يتم تثبيتها قط، وعلى العكس من ذلك ظلّ المشروع الاستعماري عملية مستمرة في تحويل الأرض إلى حيّز من وجهة نظر المستعمِر؛ الأراضي الزراعية ذات الموارد الطبيعية، والأراضي التي يمكن الاستيطان الحضري فيها يتم تحويلها إلى مناطق تخضع لسيطرة الأمم المتمدنة. وما إن يبدأ النضال ضدّ الاستعمار كالحال في جنوب أفريقيا وفلسطين، فإن الحدود تصبح أكثر قسوة وعنفاً (بانتوستانات جنوب أفريقيا، وحدود «القبور» في فلسطين) ليس للمستعمرين، وإنما لمنع عبور وشل حركة السكان الأصليين. والجدار لا يهدف إلى تحديد حركة المستوطنين وقوات الجيش، وإنما إلى ضبط تحرّك الفلسطينيين[٦٤].

رابعاً: خطوات تمهيدية عازلة على طريق جدار العزل الأكبر

ليست هي الفوبيا التي دفعت رواد الهجرات اليهودية الأولى إلى فلسطين لتركيب السلك الشائك حول موقع مستوطنة بتاح تيكفا عام ١٨٨٢ قبل أن يبنى فيها حجر واحد. فلم يكن العرب في فلسطين قد أدركوا بعد الأبعاد الفعلية للهجرة الكولونيالية، وبالتالي لم يكن هناك توتر لدى العرب لإقامة هذه التجمعات اليهودية الأولى. وسيبقى مشهد استزراع المستوطنين الأوائل في فلسطين مرتبطاً دائماً بمجموعة من اليهود الشقر ذوي العيون الزرقاء معتمرين للطاقية، لا يفارقهم شاكوش الحديد الذي يزن من ٦ ـ ٨ كغم، ولفات الأسلاك الشائكة وقضبان الحديد لزرعها حول الأرض من أجل تسييجها لتصبح من لحظة دقّ أول زاوية حديد، ومن أول سلك شائك مشفّر ومدبّب، ملكاً حصرياً لليهود فقط، وفقط لليهود[٦٥].

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٦١.

(٦٥) من وقائع التاريخ الشفوي في فلسطين تحت الانتداب البريطاني، روايات كثيرة لوالدي يقين ذياب، بناءً على مشاهداته في مطلع أربعينيات القرن الماضي، وتحديداً في قرية القباب القريبة من قريتنا المحتلّة سَلْبيت القريبة من مدينة الرملة. وقد استمرّ هذا الفعل بعد عام ١٩٦٧، وقد شاهد الباحث في مناطق مختلفة في محافظة القدس وقائع تسييج الأراضي قبل أن يباشر فيها عملية الاستيطان الفعلي.

الشرط الأوّل للاستيطان كان الحيّز النظيف الذي يفترض التسييج السريع للشروع في البناء في المرحلة الثانية. ثمّ لم تكن أيضاً الفوبيا الوجودية (الأمن) هي المحرك الذي دفع هيليل هاكوهين، أحد مؤسسي مدينة تل أبيب (شمال مدينة يافا العربية) إلى الانتقال من يافا إلى موقع تل أبيب عام ١٩٠٦، إذ عاش اليهود حتّى تلك اللحظات، وحتّى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، مع الأغلبية العربية من دون توترات تذكر، ولم تشهد يافا وغيرها من المدن حالات اضطهاد أو تمييز بحقّ اليهود، كيهود، على عكس ما ألفه اليهود من تجارب مريرة في المجتمعات الغربية. لأن الصهيونية حالة استعمارية كولونيالية، فهي حالة انعزالية بالضرورة.

يقول مؤلّف كتاب **نزع السحر عن الشرق** غيل أيال: «إن نشوء تل أبيب كأول مدينة عبرية، لأن مؤسسيها أرادوا الهرب ليس من وجه اضطهاد أو خطر عربي محتمل، وإنما كان الهروب من اللغة والثقافة والقيم والرموز العربية التي تسمّ وجه المكان في يافا، ومن أجل بناء مدينة غيتوية يهودية توراتية. لقد جسدت تل أبيب بصورة تكاد تكون مثالية يوتوبيا الصهيونية الساعية إلى ابتكار وتخليق هوية وثقافة جديدتين، مدينة تعيش في الشرق الواقف على تخومها، كمصدر تهديد وإفساد دائم لها»[٦٦]. لذلك كان مشروع اجتثاث هذا الشرق هو الهدف الأعلى للمشروع الصهيوني في ما بعد عندما جرى تدمير المدينة العربية وتشريد أهلها عام ١٩٤٨.

ومن المعروف أنه بعد احتلال المدينة العربية يافا في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، واستقرار الأمر للهاغاناه فيها، وبعد أنْ جرى تطهير المدينة من مواطنيها البالغين ٨٠ ألف عربي، لجأت حكومة الدولة العبرية الناشئة إلى عزل البقية الباقية (٤٠٠) فلسطيني فقط في حيّ العجمي الذي أحيط بسلك شائك (سياج)، وهذه المرة ليس للانعزال عن الأغلبية، بل لعزل الأقلية العربية الباقية في وطنها عن الأغلبية اليهودية المهاجرة الوافدة إلى مدينة يافا.

لم يكن يدرك الفلسطينيون، وقلة قليلة التي تعرف أن مشهد المستوطنة المسورة بالسور والأبراج، أنه يمكن ردّ هذا الأمر فعلاً إلى نصّ توراتي جنسي حسّي. في سفر «نشيد الأنشاد» الذي يصور حواراً بين سليمان وعشيقته شلوميت، يربط مباشرة، ومن

(٦٦) غيل إيال، **نزع السحر عن الشرق**، ترجمة حسن خضر (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، ٢٠٠٩)، ص ٥٣، وميخائيل فايجه، «نظرة أخرى على التأرخة الإسرائيلية،» **قضايا إسرائيلية،** العدد ٢٠ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٨٢ ـ ٨٧.

دون مواربة، بين السور والجنس، الجسد والسور، وأبراج السور ونهدي المحبوبة. وتخاطب شلوميت عشيقها سليمان: «أنا كسور ونهداي كبرجين، حينئذ صرت في عينيه كاملة»(٦٧).

- صرت في عينيه كاملة! هل هي كمال المستوطنة المتوضعة في فلسطين التي بلغت كمالها بنظافتها من الغرباء، مع تصاعد حركة الاستيطان، وتتابع موجات الهجرة المنظمة، واشتداد عضد الحركة الصهيونية تحت الانتداب البريطاني؟. لقد بدأت تترسم ملامح الصراع الفعلي بين مشروع كولونيالي فتي اتضحت أهدافه لكلّ فلسطيني في ثلاثينيات القرن الماضي من جهة، والحركة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى. لذلك بدأت موجة استيطانية تنشط في الأراضي الفلسطينية، ولا سيّما في النقب، إذ طلب بن غوريون من عدد من النشطاء التوجه سريعاً إلى النقب لخلق أمر استيطاني واقعي فيها قبل وصول لجنة التقسيم بزرع هذه المستوطنات بسرعة، وقد صممت على شكل معسكرات محصنة - سور يحيط بالنقطة/ البؤرة الاستيطانية يعلوه برج مراقبة ليتوضع فيه عدد من أفراد الهاغاناه المسلّحة للمراقبة والدفاع عن هذا التشكيل الاستيطاني الجديد(٦٨).

وفعلاً، فقد ضمت لجنة التقسيم الأممية النقب إلى الدولة اليهودية في قرار الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بناءً على هذه الوقائع الاستيطانية الصورية. هكذا نسجت الأشياك والأسيجة ثنائية الشرق/ الغرب في طبعتها الصهيونية الاستشراقية. في موازاة هذا الفصل والانعزال المبكر، وبسبب الطبيعة الإقصائية أو الانعزالية للليبرالية البيضاء التي تشكّل الصهيونية أحد أجناسها الفعلية، فقد جرى تأسيس اقتصاد مؤسس على العمل اليهودي فقط (عبرنة العمل)، وذلك من أجل استعادة الإحساس بالتجانس الديني والعرقي المتوافق مع المفهوم الأوروبي للقومية في لحظتها الاستعمارية(٦٩).

ورداً على محاولات بريطانيا احتواء حركة المقاومة العربية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ بوضع قيود على حركة الاستيطان والهجرة اليهودية إلى فلسطين، كان الرد الصهيوني متّسماً بسرعة فائقة في بناء هذه التجمّعات المحاطة بالسور

---

(٦٧) نزيه الحسن، **الجذور التوراتية للفرويدية** (دمشق: دار الحلبي للطباعة، ١٩٨٨)، ص ٤٠٩ والنصّ التوراتي من: **الكتاب المقدس**، «سفر نشيد الأناشيد»، الإصحاح الثامن، الآية ١٠.

(٦٨) باروخ كيمرلنج، **نهاية الهيمنة الأشكنازية**، ترجمة نواف عثامنة (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٢)، ص ٦٢.

(٦٩) بيتربيرغ، **المفاهيم الصهيونية للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية**، ص ٨١.

والبرج، لتصبح المستوطنة أمراً كيانياً واقعياً ومشروعاً بحسب القوانين الانتدابية، وتمت إقامة ٥٢ مستوطنة بهذه الطريقة، كانت الأولى فيها كيبوتس تل عمل في بيسان[٧٠].

١ - السياج الأوّل: نموذجَي يافا واللد

لقد كانت ثقافة العزلة والانعزال، والسياج والتسييج، الجدار والتجدير التي انحفرت عميقاً في تضاعيف العقل اليهودي، وهي المادة المعقلنة القادرة على تسويغ وتبرير كلّ الرواية الصهيونية، قد تمظهرت وعبّرت عن ذاتها في المواقع التي بقيت في مشهدها العام بقايا من عرب فلسطين. وكما ذكرنا سابقاً حول احتجاز البقية الباقية من عرب يافا، فإن المشهد السلكي الشائك كان أشد بروزاً في احتجاز البقية من عرب اللد. وبعد اقتراب مشروع التهجير إلى اكتماله بعد عام ١٩٤٨ قامت على الفور أجهزة الدولة برسم الخطوط والإحداثيات الهندسية في المنطقة (المجال) سعياً إلى تشكيل بنية ديمغرافية منفصلة يعيش اليهود بموجبها بشكل منفصل عن الفلسطينيين كي لا يقتحم (الغريب) العربي الحدود الثقافية - القومية التي رسمتها القيادة الصهيونية للدولة الوليدة[٧١].

إن الدراسة القيمة التي قدمها نوريئيلي (أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة تل أبيب) عن لحظة اللقاء بين «الغرباء العرب» ومواطني الدولة اليهود، استهدفت تبيان وتحليل قضيتين جوهريتين متلازمتين، هما عزل الغرباء (العرب الفلسطينيين)، وتخليص/ تجريد اليهود المهاجرين من البلاد العربية من آية ملامح وأخلاق شرقية عربية، إكراهاً وقسراً. وانتهى احتلال مدينة اللد العربية في تموز/ يوليو ١٩٤٨ بطرد ٩٥ بالمئة من سكانها العرب، ولظروف ذاتية وموضوعية متداخلة بقي في المدنية (المذبوحة) حوالى ٦٠٠ - ٧٠٠ عربي أصبحوا خاضعين لنظام عسكري شديد السيطرة، وأرغمت هذه البقية على التجمع في حارتين (حيَّيْن) في شرق المدينة وغربها، وتمت إحاطتهما بسور من الأسلاك الشائكة، ليتحولا بذلك إلى غيتوات مغلقة بإحكام.

---

(٧٠) سوزان نايثن، **الوجه الآخر لإسرائيل: شهادة حقّ من امرأة يهودية** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

(٧١) بيني نوريئيلي، «كيف أصبح اليهود العرب غرباء في الحيز القومي في إسرائيل؟،» **قضايا إسرائيلية،** العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٦)، ص ٥٦.

وفي هذا الموضوع، حول إغلاق وتسييج قرية عين حوض في سفوح الكرمل، انظر: نايثن، المصدر نفسه، ص ١٥٩ - ١٦٠.

المثير في هذه اللحظة الهستريوغرافية، أن الدولة أرادت توطين يهود مهاجرين جدد من بولندا ورومانيا (أشكناز بالطبع) في أحياء عربية مهجورة في اللد قريبة نسبياً من غيتوات العرب المغلقة. إلا أن هؤلاء المهاجرين الغربيين رفضوا مجرد الاقتراب من هؤلاء العرب الآسيويين. والمثير المهم الآخر في هذه الدراسة المهمة التي تؤرخ لمرحلة دقيقة كانت مقدماتها التكوينية أساساً بليغاً للبناء الإثنوقراطي للدولة اليهودية في ما بعد. هذا المثير هو أن اليهود العرب (المهاجرين اليهود من البلدان العربية) الذين هربوا من المعبراه (المخيّمات المؤقتة التي أقامتها الدولة للمهاجرين اليهود تمهيداً لإسكانهم في منازل أخرى قيد الإعداد)، ونظراً إلى سوء الأوضاع التي كابدوها في هذه المخيمات، هربوا للإقامة في بيوت العرب التي ما زالت شاغرة بعد طرد أهلها منها في هذين الحيّين العربيين المغلقين، وقد تعرضوا لعنف وقسوة بالغين من قبل الحكم العسكري. فقد شنّ الجيش حملة عسكرية في حزيران/ يونيو ١٩٤٩ على هذه الأحياء استمرت لثلاثة أيام لانتزاع اليهود العرب من الأماكن التي اختاروا الإقامة فيها إلى جانب العرب الأصليين في المكان. إن هذا الحادث المبكر يشكل إشارة بليغة على المشروع الصهيوني القاضي بغربنة اليهود الشرقيين وتطهيرهم مما علق بهم من أخلاق الشرق، وإعادة تهويدهم في ما سمّي إسرائيلياً بمجتمع الصهر الجديد. وتفترض عملية إعادة تهويدهم **أولاً** إبعادهم عن العرب إلى الأبد، و**ثانياً** محو موروثهم الثقافي وحنينهم الدائم إلى المعين الثقافي والإطار الأخلاقي الذي شكلهم في البلاد العربية[٧٢].

وإمعاناً في فصلهم فصلاً عنصرياً متطرفاً جداً ومعمّقاً جداً، وكارهاً جداً، وانعزالياً فظاً، دُمغ المكان باللوثة العربية، وعلق على مداخله يافطات كبيرة كتب عليها «ممنوع الدخول». صحيح أن الصهيونية ولدت لتقيم دولة يهودية، وهنا، بلغة عزمي بشارة، جرت وما زالت تجري عملية تكثيف يهودية هذه الدولة.

٢ - بروز الدولة اليهودية كحالة سيادية بترسيم الخطّ الأخضر

مع نهاية حرب ١٩٤٨ التي جاءت نتائجها مختلفة اختلافاً كبيراً عما كان قرار التقسيم (الجائر) قد أعطاه لإسرائيل قبل ولادتها والإعلان عنها رسمياً، سيطرت قوات

(٧٢) نوريئيلي، المصدر نفسه، ص ٥٩ - ٧٧، وانظر أحد أهم المراجع التأسيسية لهذا الموضوع في: يهودا شنهاف، **اليهود العرب: القصة بكاملها** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٢)، وانظر المقابلة المطولة لشنهاف في صحيفة **هارتس** بتاريخ ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٣ التي ترجمتها صحيفة **المشهد الإسرائيلي** كاملةً في ٤/ ١١/ ٢٠٠٣.

الاحتلال الإسرائيلية على ٧٨ بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية، وهذا مقابل ٥٦ بالمئة كانت قد خصّصت لها، بحسب قرار التقسيم، لتقام في هذا الحيّز الدولة التي أعلنها بن غوريون في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨[٧٣]. وانشطر القسم الباقي إلى إقليمين: الضفة الغربية (٥٥٠ كم٢) ضمت إلى السيادة الأردنية، وقطاع غزة (٣٦٠ كم)، وبفعل الجوار الجغرافي أصبح تحت السيادة المصرية حتّى عام ١٩٦٧.

في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٤٩، تمكّن الوسيط الدولي «رالف باتش» من التوصل إلى ما عرف باتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المحيطة التي اعتبرت في حينها في حالة حرب مع إسرائيل: مع مصر في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٤٩ في رودس، وبين سورية وإسرائيل في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٤٩ على الحدود السورية ـ الفلسطينية، وبين لبنان وإسرائيل في منطقة رأس الناقورة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩، وبين الأردن وإسرائيل في رودس. وجرت تسمية خطّ الهدنة هذا بالخطّ الأخضر، لأنه رسم بقلم أخضر على خرائط المحادثات التي جرت في نطاق اتفاقيات رودس[٧٤].

ـ **الخطّ الأخضر**: بلغ طول الخطّ الأخضر الممتد على الحدود الشرقية (الإسرائيلية ـ الأردنية) ٣٦٠ كلم. وتشكل مسألة الحدود في النظرية السياسية القضية الأساس في تعريف الدولة جغرافياً ودستورياً، وهي إحدى أهم العوامل التي يتم البناء عليها في تعريف الدولة الحديثة على اعتبار أن الحدود تحدّد الإقليم الذي تقام عليه الوحدة السياسية السيادية التي تصبح في ما بعد دولة. ولا تعتبر عملية ترسيم الحدود عملاً جغرافياً فقط، بل هي ذات أبعاد سياسية وثقافية على الهوية الجماعية المرتبطة بالإقليم. وإذا كان هذا هو موقع الحدود في التجربة التاريخية الدولية، فإن لهذا الموضوع مكانة مركزية كبرى في الحالة الإسرائيلية المنطلقة نحو السيادة بحدّيها الجغرافي والثقافي. وقد بقي الخطّ الأخضر يشكّل إحدى أهم معطيات وأركان الجغرافية السياسية لإسرائيل حتّى عام ١٩٦٧[٧٥].

---

(٧٣) أنور عبد الهادي، **ديموغرافية اللجوء الفلسطيني وحق العودة** (أبو ظبي: مركز زايد للدراسات والبحوث، ٢٠٠٢)، ص ٥٨ ـ ٦٢.

(٧٤) منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٥** (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٦)، ص ٣٠.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل الهامة حول الخطّ الأخضر، انظر: محمّد اشتيه، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، ٢٠٠٩)، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٣.

إذا كانت الحدود في لغة الجغرافيا تعني حافة الإقليم السياسي للدولة، فإن الخطّ الأخضر كحافة حدودية قد حقق لإسرائيل تكريس الإنجازات العسكرية التي حققتها في الحرب عام ١٩٤٨[٧٦]. وفي الوقت ذاته، فإن الخطّ الأخضر كان نموذجاً للتداخل بين الحدود السياسية الجغرافية والحدود الثقافية الدينية، حيث تنعكس الأولى على الثانية، وعلى هوية الدولة عموماً. والافتراض هنا: «أن إسرائيل قد قامت بتحديد حدودها الإثنية قبل حدودها السياسية الجغرافية»[٧٧].

وفي تلك اللحظة، لم يستشر الفلسطينيون، ولم يسألوا نهائياً، حول مسار هذه الحدود، على الرغم من أن الخطّ الأخضر صاغ حياتهم وغيّرها بشكل عميق. وفي لحظة الخطّ الأخضر لم يكن الفلسطينيون (السكان الأصليون) معترفاً بهم كمجموعة قومية من قبل القوى الفاعلة في الإطار الإقليمي أو من قبل المؤسسات الدولية الكبرى التي رعت ترسيم هذه الحدود: «كان الخطّ الأخضر حداً تعسفياً تجاهل وجود مجتمع فلسطيني، وتجاهل بنيته السياسية الحضرية والاجتماعية، وقطع أوصال الكثير من القرى والبلدات الباقية في المنطقة الأردنية بصورة فظّة (برطعة، بيت صفافا، باقة الغربية، وغيرها) ومزق النسيج العائلي، وحكم بالنسيان على تاريخ الحرب التي قضت بتهجير ٧٥٠ ألف عربي أصبحوا لاجئين خلف الخطّ الأخضر، بغضّ النظر عن مكان تموضعهم»[٧٨].

على الرغم أن مسار الخطّ الأخضر قد حُدد عام ١٩٤٩، إلا أنه سمّي في ما بعد حدود ١٩٦٧، وتحوّل إلى مؤشر إسرائيل القانونية التي أطلق عليها لاحقاً «يهودية» و«ديمقراطية» بنصّ إعلان الدولة. وبمرور السنوات، تحوّل الخطّ الأخضر إلى أسطورة حدودية مقدسة، ومن مؤشر إقليمي مادي إلى نموذج ثقافي سياسي مفعم بالمعاني. وبلغة شنهاف: «إن كلّ هيمنة سياسية اجتماعية تختار تاريخاً، أو زمناً تتعامل معه بوصفه بداية، وتعزو له معاني ثقافية أسطورية»[٧٩]، وأصبح هذا الخطّ المبدأ الأساسي الثقافي كأداة حادة للعزل بين اليهود والفلسطينيين، أي أن زمن الخطّ الأخضر كنقطة بداية أصبح محدداً لنظرية أخلاقية مؤداها أن إسرائيل قامت كديمقراطية أخلاقية ومشروعة،

---

(٧٦) مهند مصطفى، «إسرائيل من الحدود الإيدولوجية إلى الحدود الإثنية،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢٦ (٢٠٠٧)، ص ١٨.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٧٨) يهودا شنهاف، «زمن الخطّ الأخضر،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٤ (٢٠٠٩)، ص ١٣.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٤.

متموضعة في هذا المجال الذي استحوذت عليه بالقوة العسكرية، ورفع عنها مسؤوليتها المباشرة عن آلاف اللاجئين والمجتمع المدمر الذي قامت على أنقاضه.

منذ لحظة الخطّ الأخضر واللحظة التاريخية التي أَسست لترسيمه جرى قطع الحركة البشرية الطبيعية وموضعتها في إطار مقيد، مسيّج وملغم. وجرى تغييب الفلسطيني عن فضاء المشهد الجغرافي الذي تشكّل به. وفي الإطار المعرفي للجغرافيا السياسية، فإن علاقات الإنسان بالمساحة والإقليم تخضع لقوانين معينة، وباللغة الداروينية فإن إقصاء الضعفاء من قبل الأقوياء هو فعل طبيعي، وهي لغة مذوّتة صهيونياً ومعمول بمفعولها منذ لحظتها التأملية الهيرتزلية الأولى[٨٠].

٣ - أولاد الرب في الجمع المنعزل

حققت الحرب للحركة الكولونيالية الرومانسية الاستشراقية (الصهيونية) هدفها بالجمع المنعزل لأولاد الرب: «جمع منعزل وبالأغيار لا يكترث» (سفر «يوشع» ٢٣ - ٨)، و«أنتم أولاد الرب إلهكم» (سفر «التثنية» ٤ - ٢). وقد وقف جيش الرب ليحمي هذا التحقق الاستعماري المنعزل، وليحول دون عودة أحد من اللاجئين الحفاة العراة، الواقفين ليس بعيداً عن هذا الجمع المتجانس ثقافياً. ولم تتوقف محاولات عودة اللاجئين إلى أماكنهم الأولى، فقد وثق جيش الاحتلال الإسرائيلي ١٦,٠٠٠ محاولة تسلل عام ١٩٥٢ لبشر دفعهم الحنين، أو جمع بعض الثمار لأطفالهم الجياع، أو الرعي أو زيارة الأقارب... وقد قدر عدد القتلى المتسللين بأكثر من ٣٠٠٠ حالة بفعل الوحدة (١٠١)[٨١] التي قادها شارون في هذه الفترة[٨٢]. فعلى جانبي الحدّ الثقافي، أصبح

---

(٨٠) ألكساندر دوفاي، **الجغرافية السياسية: جيوبوليتيك**، تعريب حسين حيدر (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٧)، ص ١٢.

(٨١) الوحدة (١٠١): هي وحدة مراقبة خطّ الهدنة (وحدة إعدام المتسلّلين إلى بلادهم) أوصى آرييل شارون بإقامتها وباشرت أعمالها الفعلية في آب/ أغسطس ١٩٥٣، قادها شارون منذ تأسيسها كوحدة خاصة في عملياتها الانتقامية ضدّ القرى الفلسطينية على طول الحدود الأردنية، وضدّ أهداف مدنية في قطاع غزة، وعلى طول خطوط وقف النار مع سورية. وكان شارون قبل تشكيل هذه الفرقة رسمياً قد قَتَلَ، وهو برتبة رائد، أول ثلاث نساء فلسطينيات بعد قيام الدولة من قرية قطنة، وهنّ ذاهبات لإحضار الماء من بئر قريب من خطّ الهدنة. انظر: عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتّى شارون: دراسة في تناقص الديمقراطية الإسرائيلية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٥)، ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٨٢) ميرون بنفيستي، **المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ عام ١٩٤٨**، ترجمة سامي مسلم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠١)، ص ٢٨٨، وإيال، **نزع السحر عن الشرق**، ص ١٤٨.

الشغل الشاغل للجيش الإسرائيلي المتشكل حديثاً استراتيجية عمل متمثلة بحماية المعزل السياسي/ الثقافي والحفاظ عليه من أية لوثات عربية من متسللي بني إسماعيل من العرب إلى الجمع المنعزل لبني إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر، هنا، أنه على الرغم من أن الخطّ الأخضر قد ضمن لإسرائيل كافة الإنجازات العسكرية التي تحققت بالاعتراف الفعلي السيادي لها على ٧٨ بالمئة من الأراضي العربية في فلسطين، إلا أن إسرائيل وحتّى اللحظة لم تنشئ دستوراً رسمياً يعيّن حدودها الفعلية وفق ترسيمات الخطّ الأخضر، ذلك لأن إسرائيل وقيادتها الصهيونية اعتبرت أن الخطّ الأخضر ما هو إلا لحظة زمنية لامتلاك سيادة شرعية أسست عملياً للاندفاع إلى باقي الأجزاء (الضفة وغزة) عند لحظة الاحتلال عام ١٩٦٧[٨٣].

٤ - احتلال الضفة الغربية، محو الخطّ الأخضر

انطلاق شرارة الاستيطان (أرض أكثر عرب أقل)

جاء احتلال باقي فلسطين لحظة ١٩٦٧ مفعماً بمعاني رمزية لا يمكن تلخيصها في هذه الدراسة، لأن عملية تجريدها من معناها القيمي يفقدها الكثير من حمولة معانيها الدينية والسياسية والعسكرية والتاريخية، وما تحمله هذه المعاني من استحقاقات ما زالت قيد التفاعل على الأرض حتّى اليوم. وبعد لحظة الاحتلال لما أصبح يسمّى في إسرائيل «بالمناطق»، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، انفتح النقاش والجدل عميقاً حول مستقبل هذه الغنيمة الجغرافية الكبرى.

وقد تكون أقوال بن غوريون وموشيه ديان إطاراً نظرياً للسياسة الفعلية التي مارستها قوة الاحتلال في هذه المناطق، إذ كانت استعارة موشيه ديّان لقول بن غوريون في حواره مع شمعون بيريز في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ كما يلي: «إن من يتعامل مع الصهيونية من منظور أخلاقي، فهو غير صهيوني»؛ هذا قول نبيهم المدني بن غوريون! وأضاف وزير الدفاع ديان قولاً يعدّ من جنس مقولة بن غوريون التي استند إليها إزاء السياسة في المناطق المحتلة حديثاً: «إذا أراد السكان العرب العيش هنا، فعليهم العيش مثل الكلاب، ومن يريد أن يرحل... فليرحل! وبهذه الطريقة، يقل عدد اللاجئين

(٨٣) جونثان كوك، «دستور - بإجماع يهودي،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤، وسلمان أبو ستة، «حدود فلسطين مدخلاً للاستعمار،» **عالم الفكر**، العدد ٤ (٢٠٠٦).

وهذا بالنسبة إليّ أمر عظيم»[٨٤]. يقرر بن غوريون إذاً بما يشبه المطلق: «لا أخلاقية للصهيونية»، وأما تلميذه النجيب ديّان، فهو يستند إلى أقواله، كما يستند الحاخام كوك، زعيم الاستيطان في أرض إسرائيل الكاملة إلى النصّ التوراتي المطلق. إن هذه الأقوال كانت، وما زالت، تشكّل الخلفية الفعلية لمجمل السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشكل مقولة نور الدين مصالحة: «أرض أكثر، عرب أقل»، في مداخلته القيّمة التي شكلت المقولة الأساسية لكتاب: **سياسة الترانسفير الإسرائيلية (١٩٤٩ - ١٩٩٦)**، تكثيفاً دقيقاً جداً للمشروع الصهيوني في فلسطين التاريخية، سواء ما احتل منها عام ١٩٤٨ أو ما تمّ احتلاله لاحقاً عام ١٩٦٧[٨٥]. فقد خضعت الضفة الغربية لنظام حكم عسكري عنيف عبر سلسلة من الأنظمة واللوائح والقوانين التي بدأت تصدر تباعاً من وزير الدفاع ديان عبر قائد المنطقة الوسطى. وكان الوصول إلى مدينة القدس هو أهم تجليات تلك الحرب التي سارعت حكومة إسرائيل بالإعلان عن ضمها بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كباكورة أعمالها الاحتلالية بإصدار مرسوم أنظمة السلطة والقضاء الرقم (١)، (٥٧٢٧/ ١٩٦٧) لتصبح القدس من هذه اللحظة جزءاً لا يتجزأ من النظام الإداري والقانوني السائد في إسرائيل السيادية. كمقدمة للإعلان عنها عاصمة رسمية عام ١٩٨٠[٨٦].

وكان القرار الذي لا يقل أهمية هو القرار رقم (٨٣٩/ ١٩٦٧)، إذ قررت الحكومة التي قادها ليفي أشكول الشروع في إقامة أول مستوطنة في الضفة الغربية، هي مستوطنة «كفار عتصيون» على طريق الخليل - بيت لحم بتاريخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧. وكما اللحظة الأولى في القدس، بدأت بهدم حيّ الشرف في باب المغاربة، فإن اللحظة التي مهدت لبناء كفار عتصيون كانت عبارة عن قرار بمصادرة أراض لبناء المستوطنة المذكورة وشق طريق بطول ١٥ كم حتّى منطقة لخيش داخل الأرض المحتلة لربط عتصيون بمركز الدولة[٨٧].

---

(٨٤) عقيبا إلدار وعوديت زرطال، **أسياد البلاد المستوطنون ودولة إسرائيل، ١٩٦٧ - ٢٠٠٤**، ترجمة عليان الهندي (رام الله: مؤسسة باب الواد، ٢٠٠٦)، ص ٤٤.

(٨٥) انظر: نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل**: **سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ - ١٩٩٦** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، و Colin Chapman, *Whose Promised Land?* (England: Lion Publishing Right, 2002), p. 33-37.

(٨٦) أسامة حلبي، **حدود المكان ووجود الإنسان: البعدان الجغرافي والديموغرافي في سياسة إسرائيل في القدس** (القدس: مركز القدس للمساعدة القانونية، ٢٠٠١)، ص ١٠.

(٨٧) إلدار زرطال، **أسياد البلاد المستوطنون ودولة إسرائيل، ١٩٦٧ - ٢٠٠٤**، ص ٤١.

من هذه النقطة ذات الدلالات المستمرة، بدأ مشروع تفكيك وتهويد الضفة الغربية: قرار مصادرة، قرار بناء، شقّ طريق استيطاني أطلق عليه في ما بعد اسم «طريق التفافي». ومن هذه اللحظة بدأت الدولة ترمي بكلّ ثقلها لجعل مدينة القدس يهودية، كما هي تل أبيب، بكلّ الإمكانات المتاحة أمام الدولة، وهي إمكانيات كبرى بالضرورة. وكل ذلك في إطار مقولة بن غوريون السالفة الذكر. وضمن هذه الحملة التي بدأت ملامحها في التشكل، كان السؤال المهم في إسرائيل هو ليس من أهمية الضفة الغربية بما فيها القدس، وإنما ما هو الأفضل لإسرائيل؛ أكبر قدر ممكن من الأرض أم أقل قدر ممكن من العرب؟ وتحت ضغط هذا السؤال، تشكّلت السياسة الإسرائيلية إزاء هذا الفضاء الجديد. وبنيت البرامج السياسية للأحزاب. وعلى أرضية الاقتراب من هذا السؤال، ظهرت حركات دينية متطرفة تنادي بأرض التوراة الكاملة، وظهرت حكومات ائتلاف، وسقطت حكومات أخرى بالاستناد إلى توجهاتها الجغرافية والديمغرافية ثمّ توجهاتها السياسية... الديموغرافيا والجغرافيا هما محور هذه السياسة، وهما محور الاقتراب من الإجابة عن السؤال السابق، وهما محور الصراع، ومحور الانفصال الأحادي، وهما أساس بناء الجدار...

لقد جرى محو/ طمس الخطّ الأخضر، ذات مرة بالجرافات، ففي كلّ مرة يندّد المجتمع الدولي بسياسة إسرائيل تتقدّم آلاف الجرافات. الفضاء هو عكس الحدود، أي عكس الخطّ الأخضر: «الفضاء مفتوح ولانهائي، مضامينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية مأخوذة عن الأسطورة البيضاء للغرب الأمريكي المنفلت الذي اعتبر مجمعاً كبيراً للأرض المباحة التي يمكن خصخصة امتلاكها يهودياً وعرقياً»[٨٨].

٥ - الجدران المحدودة والأسلاك الشائكة والمناطق المغلقة والطرق الالتفافية كمقدمات لبناء الجدار العنصري

بقيت العلاقة العضوية بين الأرض والدولة خاضعة دائماً لنظرية المجال الحيوي لإسرائيل الذي يفترض بداهة السيطرة على ما يمكن من الأرض (المجال)، وتبهيت/ إضعاف البناءات البشرية في المكان المستهدف. ودراستنا هنا تقول الآتي: ليس السعي الإسرائيلي الدائم إلى الاستيلاء/ السيطرة على الأرض وتوسيع رقعتها المهودة هي

(٨٨) حول ترسيم الخطّ الأخضر في الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل وآثاره الكارثية، انظر: موشية برافر، **حول ترسيم الخطّ الأخضر في الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل وآثاره الكارثية**، ترجمة بدر عقيلي (عمّان: دار الجليل، ١٩٨٢)، ص ١٤٤ - ١٤٨، وانظر: باروخ كيمرلينج، في: **هآرتس**، ٢٣/ ١/ ٢٠٠٦.

حاجات موضوعية مصلحية عائدة إلى حاجات حيوية ذاتية إسرائيلية فقط، وإنما أيضاً، وأساساً، من أجل حشر الفلسطينيين في أضيق رقعة أرضية ممكنة، تمهيداً لإحداث الترانسفير الطوعي لهذا الشعب، وللحيلولة دون تحقيق عناصر التحقق الكياني.

يعتمد هذا الجزء من مبحث الدراسة بشكل أساسي على المشاهدات اليومية والتماس المباشر مع السياسة الإسرائيلية على الأرض، وملاحظة تطوراتها ونتائجها الفعلية على الحياة اليومية. ويستهدف هذا العنوان تبيان إلى أي مدى كان الجدار العازل أهم المشاريع الاستراتيجية الكبرى بعد إنشاء الدولة عام ١٩٤٨، قد جرت ممارسته بشكل جزئي ومتقطع ومتنوع قبل ظهور الكلمة المعبرة عنه التي تعارف عليها الناس، بمن فيهم أصحابه الفعليون الذين أطلقوا عليه بالعبرية «غدير» (Gadeir)، أي جدار بالعربية. وبمقولات الجغرافية السياسية، فإن الممارسة تسبق المفهوم وتؤسس لاعتماد تداوله(٨٩).

استهدف المغزى الكامن والعميق والبعيد المدى الذي تمثل بأي إجراء على الأرض تهويداً زاحفاً وطرداً متزحزحاً طوعياً. فكلّ عملية استيلاء على أية قطعة من حيّز الضفة، بما فيها القدس أو إغلاقها الجزئي أو التام في وجه المجتمع، أفراداً وجماعات، تمكّن القوة المحتلة عبر مستوطنيها من التمتع بالفضاء العام، وتسلب المواطنين العرب هذا الحقّ، ولن تعدم الدولة المسيطرة أبداً أن تأتي بمئات الذرائع الأمنية، وأحياناً من دون أية ذرائع.

٦ - ارتدادات اللغة الكولونيالية المرافقة للانعزال والاستحواذ والاحتجاز والحجز

قد لا يوجد فلسطيني لا تجرحه منظومة الكلمات التي ينتجها الفعل الاقتلاعي الإسرائيلي، وقد لا يوجد فلسطيني لم يخضع لعملية كيّ الوعي (بلغة شارون) وكبار المسؤولين الذين مارسوها. ومن هذه الكلمات العبرية المتداولة، والتي لكثافة تداولها وسماعها من أفراد الجيش ومؤسسات الحكم العسكري المختلفة، بما فيها المحاكم العسكرية، أصبحت شائعة الاستخدام كأنها ألفاظ عربية ليست بحاجة إلى تفسير.

---

(٨٩) دوفاي، **الجغرافية السياسية: جيوبوليتيك**، ص ١١.

- أتسفاه - الجيش.
- زيهوت - هوية.
- آشور - تصريح.
- لو كنيس - ممنوع الدخول.
- أين ديرخ - لا يوجد طريق.
- مخسوم - حاجز.
- سيجر - إغلاق.
- عوتسر - مغلق.
- شتاحيم - المناطق.
- جدير - جدار.
- ليخ ميبو - روح من هان[٩٠].

في الوقت الذي تمنع فيه هذه الكلمات الآمرة والمانعة الفلسطيني، فرداً أو جماعة من الحركة، أو البناء أو الزراعة أو العمل أو الزيارة أو الفسحة العائلية أو الرعي أو المشي أو نقل المياه، أو دفن الموتى... فإنها في المقابل غير موجودة بتاتاً، ولا يسمعها المستوطن المتموضع في المكان ذاته.

وكذلك الانعزال عن الآخر والاستحواذ على كلّ موارده واحتجازه في بقع ضيقة، وحجز هذه الموارد الطبيعية حصراً لجنس معين، وفي أحيان كثيرة يجري حجز هذه الأراضي أو الموارد الطبيعية قبل أن يأتي هذا الجنس للإقامة في الحيّز المستهدف بالحجز تمهيداً لقدومه. ولهذا ادّعي أن إسرائيل، رغم صغر مساحتها، فإنها قد تكون ربما من أكثر دول العالم إنتاجاً واستهلاكاً للأسلاك الشائكة. وقلما يمرّ الإنسان في أي مكان في الضفة الغربية من دون أن ينجرح مداه البصري بلفائف هذا الأسلاك الجارحة للبصر قبل الجسد.

استهدفت عملية الأحزمة السلكية الشائكة التي تمنع دخول الفلسطينيين مجموعة لا حصر لها من المواقع والمناطق الجغرافية والأثرية والطبيعية وينابيع المياه ومقابر

(٩٠) مقابلة مع الدكتور شريف كنعانة، أستاذ الأنثربولوجيا الثقافية في جامعة بيرزيت - رام الله، في ٢٦/١/٢٠٠٨.

تاريخية ومقامات تراثية ثقافية ودينية. كما أحيطت أنقاض القرى المدمرة عام ١٩٦٧، مثل: يالو، وبيت نوبا، وعمواس، بعوائق من هذه الأسلاك. وفي السياق ذاته، فإن مساحات كبيرة وممتدة متاخمة للخط الأخضر، والمناطق المسماة «المناطق الحرام» والقريبة من الخطّ الأخضر، والأضرحة والمزارات، وقمم الجبال، سواء في وسط الضفة الغربية أو في المنحدرات الشرقية، وأجزاء كبيرة من منطقة جنوب الخليل، وريف بيت لحم الغربي، وقرى الأغوار ومراعيها وأراضيها الزراعية، وحارات بكاملها في مدينة الخليل. وجرى تسييج مخيمات الدهيشة وقلنديا والجلزون وبلاطة لسنوات طويلة. كما أطلقت الدولة العبرية أذرعها العسكرية ومحاكمها العسكرية لهندسة الحيّز الجغرافي، حتّى أصبح المشهد العام للبناء الطبيعي للضفة كبنية فسيفسائية كثيفة التفكيك. وأصبح الفضاء العام متاحاً لكلّ قائد عسكري أو خبير مياه أو أي توراتي من دائرة الآثار، إضافة إلى المجالس الإقليمية للمستوطنات في الضفة الغربية، وأجهزة الأمن، وقوات الجيش، وخبراء البيئة والزراعة، وأصبح كل من له علاقة في أي جانب من الجوانب الحياتية قادراً على التقرير في شأن المناطق التي يجب أن تغلق في وجه الفلسطينيين، ولتكون متاحة تماماً لكلّ المنافع على اختلاف أنواعها لكلّ المهاجرين والمستوطنين، في الحيّز الجغرافي المستهدف بالحجز الحصري لليهود[٩١].

لعل من أهم المناطق المغلقة في الضفة الغربية هي منطقة الأغوار التي تشكل ٣٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية التي خضعت لنظام عسكري، تصبح بمقتضاه كامل منطقة الأغوار، باستثناء مدينة أريحا وبعض القرى الريفية المحيطة، منطقة عسكرية مغلقة، يمنع دخول الفلسطينيين إليها إلا بنظام تصاريح مقيد جداً[٩٢]. فمنذ عام ١٩٦٧ احتلت منطقة الأغوار مكانة مركزية في المشروع السياسي والاستيطاني والأمني الإسرائيلي. وكان أبلغ تعبير عن ذلك مشروع ألون عام ١٩٦٧ الذي أصبح المادة الأساس للسياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. بمقتضى هذه السياسة، اعتبرت

(٩١) لمعرفة الآليات التي جرى من خلالها تفكيك الضفة الغربية وتخريب بنائها الجغرافي والديمغرافي، انظر: عبد الجواد صالح، **الأوامر العسكرية الإسرائيلية**، ٤ ج (عمّان: المؤلّف، ١٩٨٤)، وهو مرجع من أربعة أجزاء يشتمل على ١٠٧٨ أمر عسكري منذ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ حتّى كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٨٣.

وانظر أيضاً: جيفري أرونسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، وغازي حسين، «العنصرية في القوانين الإسرائيلية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٢ (آب/ أغسطس ١٩٩٧)، ص ٧٣ ـ ٩١.

(٩٢) انظر الأوامر العسكرية «١٥١» بشأن إغلاق غور الأردن العام ١٩٦٧، والأمر العسكري ٢٣٣، ٩٥ بشأن منع التجول في الغور في: صالح، المصدر نفسه، ص ٣٩٥ و ١٤٤١. ومقابلة مع السيد كامل حميد محافظ أريحا والأغوار، في مكتب المحافظة بأريحا في ٢٨/ ٥/ ٢٠١٠م.

منطقة واد الأردن والأغوار الفلسطينية جزءاً من خططها الأمنية والاستيطانية التوسعية. وقد حصرت إسرائيل لنفسها منطقة الأغوار وشرعت بتشييد المستوطنات التي بلغت ٢٧ تجمعاً استيطانياً كركيزة أساسية من ركائز السيطرة والتحكم، ليس للأغوار فقط، وإنما لمجمل الضفة الغربية. وقد أدت هذه السياسات إلى تقليص عدد السكان في المحافظة، وهي الأقل سكاناً بين المحافظات، رغم أنها الأوسع مساحة. وبحسب إحصاءات مركز الإحصاء الفلسطيني، فإن عدد الفلسطينيين في هذه المناطق لا يزيد على الأربعين ألف مواطن إلا قليلاً[٩٣]. وذلك كنتيجة مباشرة لسياسة الترانسفير الطوعي والحرمان التام من أية استثمارات زراعية في المنطقة. وكان آخر قرار عسكري بالإغلاق قد صدر في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٣ يشير إلى المنطقة التي أصبحت تسمَّى «سمزون» (Semzone) أو المنطقة المعزولة[٩٤].

يعرف الفلسطينيون بشكل جيد، وخصوصاً في منطقة وسط الضفة الغربية، أحد ضباط الأراضي المشهورين (ميخا)، وهو المعروف بضابط الهدم والإغلاق الذي تولّي عملية المراقبة الدائمة والتفتيش شبه اليومي لأية عملية بناء أو استصلاح أراضٍ أو بناء بئر جمع. .. فمع نهاية عام ٢٠٠١ شرع الجيش الإسرائيلي في منطقة شمال غرب القدس بواسطة هذا الضابط في الإعلان عن مناطق مختلفة من مناطق الضفة بأنها مناطق عسكرية مغلقة، واضعاً لافتات حمراء على روافع حديدية تشير بإغلاق هذه المناطق، وما هي إلا شهور حتّى تبين للمواطنين في بيت سوريك وبيت عنان وبدو، مثلاً، أن الغرض من هذه الأوامر العسكرية كان التمهيد لبناء الجدار[٩٥].

٧ ـ الطرق الالتفافية كنظام سيطرة وتحكم

نظراً إلى أن المستوطنات هي أبلغ تعبير عن سياسة إسرائيل التي تدعوها: فرض الحقائق على أرض الواقع، فقد عمدت منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، وأوسلو الثاني عام ١٩٩٥، بربط هذه المستوطنات بشبكات من الطرق التي سميت بالطرق الالتفافية. وهي التي جرى شقها بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧ بطول ١٢٧٠ كم على

---

(٩٣) مركز الإحصاء الفلسطيني (رام الله) (٢٠٠٩).

(٩٤) انظر نصّ القرار وإجراءات الإغلاق في: الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، وقائع الورشة الخاصة بالعمل الشعبي لمقاومة الجدار، مركز العمل التنموي (٢٠٠٦)، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(٩٥) مقابلة مع محمّد خالد الفقيه ومحمّد قنديل اللذين عملا في محافظة القدس ـ مكتب بدو ـ مكتب المحافظة في تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

مساحة أرضية تصل إلى ١٠٠ كم٢ تقريباً، أي ما يعادل ١,٦ بالمئة من المساحة الكلية للضفة الغربية(٩٦).

ووفق رؤية ديان الذي صاغ السياسة الإسرائيلية في مناطق الضفة: «ليس لأن هذه المستوطنات يمكن أن تضمن الأمن أكثر من الجيش، بل لأنه من دونها لن نتمكن من الاحتفاظ بالجيش في تلك المناطق»(٩٧). لقد أدت هذه الطرق وظيفتها الفعلية، وهي ليست المتعلّقة بأمن المستوطنين المارين فيها، وإنما تفكيك الضفة الغربية بشكل يعيق قيام كيان فلسطيني قابل للحياة. هذه الطرق العنكبوتية التي أسست للنظام الهندسي الديمغرافي، والتي تلاشت المرور بالتجمعات العربية، قطعت الأراضي الزراعية، وفرضت ما يشبه أطواق مسيّجة يستحيل بعدها التوسع في المعمار الحضري الفلسطيني. وإذا ما أضيفت لموضعتها المكانية مداها البصري (حاضنها البرّي) تصبح هذه الطرق بمنزلة سكاكين فعلية ليس في الأرض، وإنما في رقاب الفلاحين الفلسطينيين. وهنا يصبح لقول/ تصريح مئير هار تسيون، أحد كبار ضباط الجيش الإسرائيلي عام ١٩٧٩، معنى فعلياً: «أنا لا أقول إنه يجب أن نضع العرب في شاحنات لترحيلهم أو قتلهم، وإنما يجب أن نستحدث وضعاً، بحيث لا يكون من المجدي لهم أن يعيشوا هنا، إنّما أن يرحلوا إلى أي دولة عربية أخرى»(٩٨).

٨ - دراسة ليف غرينبرغ حول الطرق الالتفافية

يعدّ الكتاب (الوثيقة) الذي كتبه ليف غرينبرغ (**سلام متخيل**) المادة التأسيسية لفهم المدلول العام والدقيق لقراءة نقدية لهذا المشروع (الطرق الالتفافية) الذي شكل الخطوة المركزية والحاسمة لبناء الجدار الفاصل عام ٢٠٠٢(٩٩). وتقوم دراسته على مقولة: أن التجربة التاريخية لنشوء إسرائيل وتحديد حيزاتها اليهودية تميل دائماً إلى حسم شؤونها بوسائل عنيفة. وهذا يجعل من عملية الفصل التقطيعية بين العرب واليهود أشد عنفاً من تلك التي سادت في جنوب أفريقيا ضمن نظام الفصل العنصري. لكن الفارق الأساسي بين التجربتين، أنه كان للبيض والسود في جنوب أفريقيا إطار أرضي طبيعي واحد حوى

---

(٩٦) داوود حمودة، **الرؤيا الصهيونية لاقتصاد الضفة الغربية** (رام الله: الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، ٢٠٠٩)، ص ١ ـ ٥.

(٩٧) نتسر، «فيروس الكراهية،» ص ٦٨.

(٩٨) مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦**، ص ٨٣.

(٩٩) ليف غرينبرغ، **سلام متخيل حول الخطاب: الحدود، السياسة والعنف**، ترجمة جواد الجعبري (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، ٢٠٠٧).

العرقيين. في المقابل، فإنه في الحالة القائمة في الضفة الغربية لا يوجد إطار واحد حاوٍ يسمح بتخيل اليهود والعرب كجزء منه. هنا يصبح الفصل العنصري أكثر عمقاً وعنفاً من ذاك الذي ساد يوماً في النظام العنصري المنهار، لأنه هنا يوجد فصل قانوني وجغرافي لا يسمح بالتلاقي[١٠٠].

ظهرت الطرق الالتفافية عندما وضع اتفاق أوسلو موضع التنفيذ: كان السؤال في إسرائيل: كيف يمكن سحب الجيش وإعادة الانتشار مع ضمان أمن المستوطنين؟ وهنا بدأ التسويف يأخذ مداه الذي ستظهر نتائجه بانتفاضة الفلسطينيين في مطلع عام ٢٠٠٠. قالت المؤسسة الأمنية المسؤولة الفعلية عن «المناطق» على لسان باراك: «إن أي أمر لن يجبرنا، بما فيها هذه الاتفاقيات، عن التخلي عن مسؤولية أمن اليهود في المستوطنات»، أي أن المشكلة التي عرضها الجيش هي أنه ليس بالإمكان تخفيف قيود السيطرة على الفلسطينيين مع ضمان أمن المستوطنين، إذ إنَّه حتّى تلك اللحظة كانت أغلب طرق المستوطنات تمر بمحاذاة المدن والقرى العربية، والخطر (الادّعاء الإسرائيلي طبعاً) هو ما الذي سيحدث إذا كان الجيش غير موجود في هذه المدن العربية أو قريباً منها. وعليه، مع نهاية ١٩٩٥، بدأ مشروع الطرق الالتفافية بأخذ مداه الجيوسياسي على الأرض من دون أن يؤخذ بعين الاعتبار أدنى مصلحة للطرف الفلسطيني في المكان. وقد أصبح مدخل الطرق الالتفافية كوسيلة لحماية أمن المستوطنين وسيلة أكبر لمواصلة السيطرة على الفلسطينيين، ولكن بتطور أكثر خنقاً وعنفاً[١٠١].

كان للمجالس الإقليمية للمستوطنات في الضفة (أليشع، كارني، شمرون، ماطيه، أفرايم، بنيامين، وغيرها) دور مركزي في ترسيم شبكات الطرق هذه التي لاقت قبولاً لدى رئيس الحكومة رابين، كوسيلة لضمان عدم تمردهم على التسوية التي ذهب إليها حزب العمل. وينعدم في الطرق هذه، التي قطعت الضفة إلى جيوب منفصلة، التواصل الإقليمي الذي خلق هرمية واضحة بين نوعين من السكان، بحيث يحظى المستوطنون بأفضليات حياتية واضحة، مرتبطين ومدمجين بالمركز في الدولة العبرية، بثمن حشر الفلسطينيين في هذه الجيوب الحرمانية.

ويحلل غرينبرغ هذا المشروع أيضاً من زاوية أن خلق الكتل الاستيطانية المرتبطة بإسرائيل السيادية كان له مدلول سياسي، ليس للفلسطينيين فقط (تأبيد الاستعمار)، وإنما

---

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.
(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

أيضاً للمجتمع الإسرائيلي. ويذهب هذا المدلول، بأنه على الرغم من خروج إسرائيل من التجمعات السكانية العربية، وعلى الرغم من التوقف النسبي عن السيطرة المباشرة على الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل لن تقوم عملياً بالانسحاب من هذه التجمعات العربية.

وفي الإطار العام لهذه الطرق، وفي حاضنتها المادية والأمنية، فإنها أمدّت المستوطنات بفائض ضخم من الأراضي لتوسيعها في نطاق الحيّزات الأرضية الواقعة في نطاق هذه الطرق، وبصفة خاصة تلك المستوطنات المتاخمة للخط الأخضر، بهدف طمس هذا الخطّ نهائياً[١٠٢]، مع ضمان الحدّ الأعلى من الأرض، والحدّ الأقصى من المستوطنين، وبالحدّ الأدنى من السكان العرب ضمن الصورة المشهدية للمشروع الاستيطاني[١٠٣].

ومن المفيد فقط أن نشير إلى أن هذه الطرق التي في العادة تحمل تسميات رقمية، مثل شارع عابر الضفة الغربية (عابر السامرة)، وطريق اللطرون القديم المسمّى الآن «شارع ٤٤٣»، وشارع القدس – تل أبيب، والشارع رقم ٣٥ الذي يربط بين كتلة غوش عتصيون وغور الأردن، والطريق الرقم ٦٠، والشارع الرقم ٩٠، وطريق ألون شرق نابلس[١٠٤].

اعتقد الخبير الهندسي في البنية التحتية وإعمار المدن (الأستاذ في جامعة حيفا) أن مشروع الطرق الالتفافية شكّل اللبنة الأساس والخطوة الاستراتيجية التي قادت وسهّلت بناء الجدار، بعد ربط غالبية المستوطنات بداخل إسرائيل. وفي الوقت ذاته، نتيجة حالة التشظية التي أحدثتها في أرض الضفة، فإنها منعت إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة غرب نهر الأردن في فلسطين الانتدابية، ووضعت حداً لخلق غالبية غير يهودية كبيرة في أي حيّز من فلسطين المحتلة، ومنعت خلق تواصل جغرافي وقومي إثني غير يهودي يمكنه من المطالبة بالانفصال الجيوسياسي عن إسرائيل[١٠٥].

---

(١٠٢) شموئيل أمير، «انفصال لتعميق الاحتلال،» **المشهد الإسرائيلي**، ١١/ ١/ ٢٠٠٥.

(١٠٣) عوزي بنزيان، في: **هآرتس**، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٤.

(١٠٤) بيسان عدوان، «خطّة الفصل ليست جديدة،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٢٧٧ (أيار/ مايو ٢٠٠١)، ص ٨٥.

(١٠٥) راسم خمايسي، «شبكة الطرق في خدمة السيطرة الإسرائيلية على الأرض،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٤ (خريف ٢٠٠١)، ص ٧٧.

الفصل الثالث

الأبعاد الاستراتيجية للجدار العنصري في الرؤية الإسرائيلية

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

أولاً: مرتكزات السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية

تتداخل الجغرافية بالديمغرافيا في السياسة الإسرائيلية إزاء الأرض المحتلة في الضفة الغربية، بحيث لا يمكن التعاطي مع إحداهما دون الأخرى. فمنذ أن أخذت الجرافات الإسرائيلية بإزالة قرى اللطرون الثلاث (بيت نوبا، ويالو، وعمواس) الواقعة غربي مدينة رام الله والمتاخمة للخط الأخضر، وإزالة حي باب المغاربة في مدينة القدس، وكذلك اتخاذ حكومة ليفي أشكول (حزب العمل) قراراً بالشروع في بناء مستوطنة كفار عتصيون، والإعلان عن ضم مدينة القدس؛ منذ تلك اللحظة ارتسمت بشكل واضح السياسة الإسرائيلية في هذه الأرض التي اعتبر احتلالها بمنزلة تطابق بين إسرائيل السيادية وإسرائيل التوراتية. وبالمعنى الدقيق، لقد ولّى زمن الخط الأخضر لتصبح الضفة الغربية بما فيها القدس فضاءً رحباً لكل طقوس الاستيطان الكولونيالي الإحلالي المعروف[١].

• «اللاهوت في الأعالي يدير الحياة السياسية على هذه الأرض»[٢]

اعتبرت التشكيلات الإسرائيلية المختلفة، سواء في إطارها العلماني أو الديني، أن اكتمال السيادة الإسرائيلية على فلسطين التاريخية، ودخول «اليهود» إلى القدس، كان إصلاحاً لخطأ تاريخي حدث عام ١٩٤٨. تحت هذه السيادة، بغضّ النظر عن مضمونها المدني، أو العلماني أو العسكري، فقد شكّلت المرجعية الدينية (الهالخاه) ركناً بنيوياً معمّقاً جداً لمشروع الضم الزاحف للأراضي والترانسفير (الطرد) المتزحزح للعرب من فلسطين. وفي هذه الحاضنة العسكرية انطلقت العديد من المنظمات الاستيطانية

(١) Nicholas Guyatt, *The Absence of Peace: Understanding the Israeli-Palestinian Conflict* (London: Zed Books, 2001), pp. 127-130.

(٢) العبارة التي اقتبست كعنوان، هي من كتاب الأديب الفلسطيني مريد البرغوثي الذي عاد إلى البلاد بعد عملية أوسلو وهاله ما رأى من تخريب للمشهد الطبيعي الفلسطيني. انظر: مريد البرغوثي، **رأيت رام الله** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧)، ص ١٨٧.

الدينية، وكان من أهمها حركة غوش إيمونيم، التي بتعاليم حاخامها تسفى يهودا كوك دارت طاحونة الاستيطان: «لخالق العالم سياسته الخاصة التي تدار بواسطة سياسة أرضية، ومطلوب من السياسة الأرضية احتلال البلاد والاستيطان فيها كجزء من عملية الخلاص، ونفذت السياسة الأرضية بناء على قرار صادر عن السياسة الربانية التي لا تقدر عليها أية سياسة أرضية»[٣].

كان الربط المحكم بين القيم الصهيونية والتعاليم الدينية الإلهية هو الإطار العام الحاكم للمشروع الاستيطاني الذي حظي بإجماع شبه تام عند الأوساط السياسية الفاعلة في إسرائيل، فأول المستوطنات بنيت في عهد حكومة المعراخ (العمل)، أما ازدهارها وانتشارها فتمّ في عهد حكومات الليكود (١٩٧٧). وأما المسؤولية عن تسمينها وترسيخها، ثم إحاطتها بالجدار وربطها مع الدولة، فقد أخذته على عاتقها كل الحكومات، بغضّ النظر عمن كان فيها، الحزب الحاكم أو المؤتلف مع غيره[٤].

١ - الأهداف العليا للسياسة الاستيطانية في الضفة العربية

كانت منظومة أهداف المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية مختمرة في العقل الصهيوني قبل وضع أول لبنة في أول وحدة سكنية في الضفة الغربية:

أ - جعل القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وجزءاً لا يتجزأ من السيادة الإسرائيلية، وتحقيق تفوق سكاني يهودي فيها، مع ما يتضمن ذلك من خلخلة المجتمع الفلسطيني في المدينة بكل الوسائل التي سنستعرض إطارها العام في الصفحات التالية.

ب - إلغاء اتفاقيات الهدنة، وعملياً بعد الاحتلال أصبحت الاتفاقيات منتهية الصلاحية، أي محو الخط الأخضر كحدود شبه سيادية للدولة العبرية، وعدم العودة إلى هذه الحدود ضمن أي شكل من أشكال التسوية التي قد تتحقق في المستقبل.

ج - تخفيض عدد السكان العرب في هذه المناطق، والحيلولة دون أية حالة استقرار مجتمعي، عبر سلسلة لامتناهية من الوسائل القمعية والإجراءات التهجيرية،

---

(٣) عقيبا إلدار وعوديت زرطال، **أسياد البلاد المستوطنون ودولة إسرائيل، ١٩٦٧ - ٢٠٠٤**، ترجمة عليان الهندي (رام الله: مؤسسة باب الواد، ٢٠٠٦)، ص ٢٦٨، وجمعة رجب طنطش، **دراسات في جغرافية الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتهويد القدس** (بنغازي: دار الشموع الثقافة، ٢٠٠٣)، ص ١٣٥ - ١٤٠.

(٤) Arab Studies Society, *The Segregation Wall and Israeli Settlements in Hebron* (Jerusalem: Land Reserch Center, 2006), pp. 5-7.

مع العلم أنه قد غادر خلال حرب ١٩٦٧ أكثر من ٣٥٠ ألف مواطن. وبسبب هذه الإجراءات، استمرت عمليات التهجير الفردي والجماعي، ويقدر عدد الذين هاجروا من الضفة الغربية خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٣) أكثر من ٥٠٠ ألف آخرين، غير أولئك الذين هاجروا بنتيجة الحرب المباشرة.

د ـ تفكيك البناء الجغرافي بزرع المستوطنات كفيل بوضع حدّ نهائي لقيام كيان فلسطيني غربي النهر[٥].

هـ ـ خلق حاجز مادي استيطاني في منطقة المنحدرات الغربية والشمالية والجنوبية يحول بشكل نهائي دون التلاقي، أو أي تماس بين «سكان المناطق» والعرب في الأرض المحتلة، لضمان عدم خلق كتل عربية كبرى في شمال إسرائيل ووسطها وجنوبها.

٢ ـ خلاصة السياسة الإسرائيلية: «الوقائع على الأرض»

منذ أن حطّ الجيش الإسرائيلي أولى قواعده في الضفة الغربية، انفتحت الأرض أمام خبراء الإسكان والأمن والمياه والبيئة والآثار والطرق والبنية التحتية. كما انفتحت الأرض أمام خبراء التهجير (يوسف فايتس) وعلماء التوارة والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والسياسة، وعلم النفس وخبراء التحقيق، وخبراء الحكم العسكري والقانون. ومنذ لحظة الاحتلال، أصبحت الضفة مشاعاً لكل رجال الأعمال والمستثمرين وخبراء العقارات والمقاولين والمهندسين وخبراء الخرائط والمساحات والمناطق الاستراتيجية، تماماً كأنها الغرب الأمريكي أو الجنوب الأفريقي، كل من حيث يليه ويعنيه، وكل يتقابل مع الآخر حتى عندما يتعلق الأمر بالتزوير والسرقة والاستيلاء غير المشروع، فإن الدولة جاهزة للتغطية واختلاق القوانين أو إحياء قوانين عثمانية أو إنكليزية أو أردنية وإلهية أيضاً لتبرير أي فعل على الأرض[٦].

لم تأبه إسرائيل لكل الانتقادات والإدانات الدولية الأممية أو الإقليمية التي جرمّت أعمالها وانتهاكاتها لأبسط حقوق الإنسان، ولاتفاقيات جنيف الرابعة المتعلقة بالأرض

---

(٥) أحيل الباحثين والقرّاء إلى أهم ثلاثة مراجع موثّقة بشكل دقيق لمشروع الاستيطان وأهدافه العليا المتداخلة. انظر: إلدار وزرطال، **أسياد البلاد المستوطنون ودولة إسرائيل، ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٤**؛ نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع، ١٩٦٧ ـ ٢٠٠٦** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١)، وشلومو غازيت، **الطعم في المصيدة: السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة: من ١٩٦٧ ـ ١٩٩٧**، ترجمة عليان الهندي (رام الله: مؤسسة باب الواد، ٢٠٠١).

(٦) انظر: رجا شحادة وجوناثان كتاب، **الضفة الغربية وحكم القانون** (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٢).

الفلسطينية المحتلة. وقد أحصت اللجنة الخاصة المكلفة من فلسطين بخصوص فتوى الجدار العازل ضمن المرافعة أمام المحكمة الدولية بخصوص الجدار، ٤٠ قرار إدانة لإسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وكذلك ٢٦ قراراً من مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة التي توجب عليها عدم العبث بجغرافية المكان أو نقل مواطنيها إليه أو أي شكل من أشكال القمع أو الاضطهاد للسكان الواقعين تحت الاحتلال[٧].

لم تتوقف إسرائيل، جراء الموقف الدولي العام، إزاء هذه السياسات الاقتلاعية، بل على العكس، كلما اقتربت إسرائيل من إتمام مشروعها التهويدي للمكان، ازدادت جرافاتها سرعة في التنفيذ، وازداد مشروعها تسارعاً نحو الاكتمال، بغضّ النظر عن إدانة المجتمع الدولي، وبغضّ النظر عن الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، مثل أوسلو وما تلاه. فبعد توقيع اتفاق أوسلو وملحقاته (١٩٩٣ ـ ١٩٩٥)، وتسارعه بشكل خاص بعد مذكّرة واي ريفر (١٩٩٨)، تضاعف العمل الاقتلاعي بكل الوسائل التي اختبرها الفلسطينيون جيداً قبل هذه المرحلة.

٣ ـ سؤال الأرض والسكان في الضفة الغربية

كانت المشكلة الكأداء التي واجهتها إسرائيل في الأراضي المحتلة هي الثقل السكاني العربي فيها الذي جاوز المليون إنسان. لذلك كان الوجود البشري الفلسطيني هو العامل الأبرز لعدم ضمها، باستثناء القدس (لخصوصيتها المعروفة في العقل الصهيوني). وحول مستقبل هذه المناطق الذي صاغه حزب العمل، فقد عارض وزير الدفاع موشيه ديان بشدّة كل حل يحمل في طياته ضم مليون ومئتي ألف عربي إلى حدود إسرائيل السيادية: «إذا طلب من إسرائيل الاختيار بين استيعاب العرب في إسرائيل مقابل ضمان السيطرة على الضفة الغربية، فإني أفضّل ضياعها»[٨]. وهنا تواكبت مجموعة من الرؤى، كان أهمها مشروع يغال ألون الذي يفترض السيطرة الاستراتيجية العسكرية الطويلة الأمد، مع حرية الاستيطان، وضم غور الأردن والقدس والتلال

---

(٧) **إجراءات الإفتاء بشأن الآثار القانونية لبناء الجدار في الأرض المحتلة** (القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني ـ بكدار، ٢٠٠٤)، ص ٩٠٣. وانظر أهم مراجع الأوامر العسكرية الإسرائيلية: عبد الجواد صالح، **الأوامر العسكرية الإسرائيلية**، ٤ ج (عمّان: المؤلف، ١٩٨٤)، ودافيد هيرست، **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط**، ترجمة عبد الرحمن إياس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣)، الفصل السادس: اغتصاب الضفة الغربية.

(٨) غازيت، **الطعم في المصيدة: السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة: من ١٩٦٧ ـ ١٩٩٧**، ص ١٦٣، و Henry Cattan, *The Palestine Question* (London: Saqi Books, 2000), pp. 208-211.

الغربية والشمالية من الضفة، تمهيداً لأية تسوية مستقبلية، تنطوي في جوهرها على ما يقضي باستحالة العودة إلى حدود خط الهدنة، أو أن يكون القرار الرقم (٢٤٢) مرجعية وحيده للتسوية السياسية، سواء مع الأردن كخيار استمر مطروحاً حتى عام ١٩٨٨، أو مع الجانب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية[٩]. وجاء حزب الليكود (عام ١٩٧٧) إلى السلطة ليؤسس حالة اقتراب كبرى من حزب العمل قامت على أساس السيطرة الدائمة على الأرض، مع منح الفلسطينيين ما أطلق عليه نظام أتونوميا (حكم ذاتي)، بحسب قول مناحيم بيغن، تحت السيطرة الكلية الأبدية لإسرائيل.

لقد أتاح المدى والفضاء المفتوح في الضفة الغربية والقدس لإسرائيل استزراع أكثر من ١٨٠ موقعاً استيطانياً منذ الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٣). كما أن حق التضحية بالآخر، جعل إسرائيل تنقل حتى تلك اللحظة أكثر من ١٢٠ ألف مستوطن. وجاءت لحظة أوسلو وسياقها الدولي المعروف بانتهاء الحرب الباردة، واختفاء النظام الثنائي القطبية، بالتوازي مع ضعف النظام الإقليمي العربي، وحاجة الولايات المتحدة الاستراتيجية إلى لتحقيق اختراق سياسي كبير في الشرق الأوسط في ضوء الموقف العربي الذي دعم أمريكا في حربها في الخليج (عام ١٩٩٠)، لتؤسس لمشروع تسوية يمكّن للولايات المتحدة من تعميق شرعيتها الدولية كقوة دولية أحادية قادرة ومقتدرة على إحداث ترتيبات سياسية في منطقة الشرق الأوسط[١٠]، الأمر الذي جعل إسرائيل (حكومة شامير) تأتي على مضض، بعد ضغوط هائلة من وزير الخارجية بيكر، والرئيس الأمريكي بوش (الأب)، إلى مؤتمر مدريد، الذي كان مقدمة لتحقيق انطلاقة أوسلو عام ١٩٩٣، ثم اتفاق المرحلة الانتقالية (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥) بعد تولي رابين (العمل) الحكومة عام ١٩٩٣.

---

(٩) دان شفتان، **الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني**، ترجمة أحمد أبو هدبة (بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٤)، ص ١٨ ـ ٢١.

(١٠) انظر: محمود عباس (أبو مازن)، **طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر، ١٩٩٤).

قسّمت اتفاقية ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (واشنطن) ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، المناطق المحتلّة في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القدس، التي ستكون ضمن قضايا المرحلة النهائية، إلى ثلاث مناطق جغرافية هي: **المنطقة (أ)**: التي تتركّز فيها التجمّعات الفلسطينية الكبرى (المدن والبلدات الكبيرة)، وتتولّى السلطة الفلسطينية فيها كامل صلاحيات الأمن الداخلي، وتتمتّع بصلاحيات مدنيّة واسعة وتشكل ما نسبته ١٧ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، دون تواصل جغرافي سيادي فيما بينها، وهي خاضعة ومحاطة من مداخلها بالحواجز الأمنية الإسرائيلية. **المنطقة (ب)**: تكون السيطرة فيها مشتركة (حيث تتولّى السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية المدنية، وتتولّى إسرائيل المسؤولية الأمنية)؛ **المنطقة (ج)**: تبقى السيطرة فيها لإسرائيل وتشمل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ولم تؤد انطلاقة أوسلو واتفاق المرحلة الانتقالية إلى أي مظهر جدّي لوقف الاستيطان في الضفة أو تهويد القدس، مع أن المادة الثانية من الاتفاق الانتقالي نصّت على الآتي: «لا يقدم أي من الطرفين على أية إجراءات تؤثر في نتيجة مفاوضات الوضع النهائي التي ستعتمد قراري مجلس الأمن الرقمين (٢٤٢) و(٣٣٨) كمرجعية لهذه المفاوضات، واللذين يشدّدان على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة[١١].

٤ - أسطورة ليس هناك شريك فلسطيني

قبل أن ينتهي مؤتمر كامب ديفيد (عام ٢٠٠٠) إلى ما انتهى إليه، أدمنت إسرائيل ترديد شعار: «لا يوجد شريك». ومن حيث الجوهر (الإسرائيلي)، فإنه لا يوجد شريك فلسطيني، لأن هذا الفلسطيني بقي غير مرئي في المشهد الجغرافي وفي العمل الصهيوني من حيث المبدأ. فمنذ توقيع إعلان المبادئ حتى عام ٢٠٠٠ ارتفعت نسبة المستوطنين في الضفة والقدس بمعدل ٣٥ بالمئة. فقد ارتفع الرقم من ٢٦٨,٠٠٠ إلى ٣٦٠,٠٠٠ مستوطن. وسجلت نسبة النمو السكاني في المستوطنات ٧ بالمئة قياساً بمعدل النمو السكاني في إسرائيل الذي تراوح بين ٢ - ٣ بالمئة. وفي الإطار نفسه، ارتفعت حصيلة مصادرة الأراضي بشكل غير مسبوق، فقد تم الإعلان في هذه المرحلة عن مصادرة ٢٥,٠٠٠ دونم، وجرى هدم مئات المنازل واقتلاع آلاف الأشجار، في حين شهد مستوى التهويد لمدينة القدس حدة وعمقاً وشمولاً غير مسبوق، بحيث جرى إغلاق المدينة أمام حملة هوية الضفة الغربية وقطاع غزة، تمهيداً للفصل النهائي والتام الذي سنتناوله في المباحث التالية من الدراسة[١٢].

- **الانتقال من تسوية «النزاع» إلى إدارته:** تشكّل مقولة «لا يوجد شريك» الشيفرة التي بُنَي عليها موضوع الفصل الأحادي (الجدار) في الضفة وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة عام ٢٠٠٥، بعد إغلاقها بإحكام بواسطة جدار تجاوز طوله ٨٠ كلم كان قد انتهى العمل به في مطلع التسعينيات من القرن العشرين. ويعدّ

---

(١١) اتفاق المرحلة الانتقالية، المواد ١، ٢، ٣ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، وتقرير دائرة شؤون المفاوضات (رام الله) (٢٠٠٨).

(١٢) **تقرير دائرة شؤون المفاوضات** (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية - وحدة دعم المفاوضات، ٢٠٠٨)، ص ٨ - ٩، ويعقوب بارسيمنطوف وكوبي ميخائيل، **الانتقال من تسوية الصراع إلى إدارته، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤**، تقديم وترجمة أنطوان شلحت (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٥)، ص ٢٢ - ٢٤.

هذا الفعل مقدمة منطقية أخرى لإدارة الصراع من جانب واحد. وقد جاءت المقولة هذه نتيجة عدم إحراز تسوية بالشروط الإسرائيلية التي رفضها عرفات. واعتبر رفض عرفات للرؤية الإسرائيلية المطروحة إزاء اللاجئين، والمستوطنات، والقدس، والمياه، إثباتاً وإدانة للفلسطينيين لعدم القبول بتسوية تؤدي إلى إحراز حلّ على أساس دولتين لشعبين[١٣].

وقد أدى تغيّر النظام السياسي في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، وصعود شارون إلى رأس الدولة في إسرائيل، إلى التحول في أُطر ومستويات وأبعاد العلاقة التي بدأت منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين. فقد ورث شارون تقييمات حزب العمل (باراك) بالنسبة إلى عدم نضوج الفلسطينيين لتسوية النزاع ومسؤوليتهم عن فشل العملية السياسية. وعن غياب شريك فلسطيني لائق لهذه العملية السياسية، جرى تحديد الهدف المتمثل بتغيير مبنى تفكير الفلسطينيين الذين رفضوا الإملاءات الإسرائيلية من جانب، ومن جانب ثانٍ، عودة الفلسطينيين إلى ما سمّي بلغة الخطاب الأمني والسياسي إلى «العنف» الذي تمثل باندلاع الانتفاضة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

لقد أطلق على عملية الانتقال من تسوية النزاع إلى إدارته في إسرائيل ما يُسمّى بـ «كي وعي الفلسطينيين»، وكانت عملية كي الوعي التي أصابت بلسعتها الحارقة كل فلسطيني في المشهد العام، الدعامة الأولى والاستراتيجية لسياسة شارون التي بدأت باجتياح المدن، وتقويض السلطة، وتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني وللسلطة الفلسطينية التي اعتبرت شريكة في الإرهاب. جاء شارون إلى رأس الدولة في إسرائيل، وهو الذي كان من حيث المبدأ ضد كل العملية السياسية ليقوّضها بفعل ما أطلق عليه: «الانفصال من جانب واحد». جاء ولديه محفظة تاريخية تبدأ من مقولة بالعنف وحده يمكن تحقيق حدود إسرائيل، وبالعمل الأحادي الجانب يمكن ضم الكتل الاستيطانية إلى الدولة. وهي كتل المستوطنات التي كان مهندسها الأبرز منذ عام ١٩٧٧ عندما عيّن من قبل مناحيم بيغن مستشاراً لرئاسة الوزراء لشؤون الاستيطان[١٤].

---

(١٣) Ahmed Qurie (Abu Ala'), *Beyond OSLO: The Struggle for Palestine: Inside the Middle East Peace Process from Rabin's Death to Camp David* (London: IB Tauris, 2008), pp. 161-176.

(١٤) عاموس هرئيل وآفي يسخروف، **الحرب السابعة**، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦، ونادية محمود مصطفى وأمجد جبريل، محرّران، **التسوية الإسرائيلية الفلسطينية: من خبرة كامب ديفيد ٢ إلى خبرة خطة شارون أحادية الجانب وما بعد عرفات: المسارات والدلالات والآفاق**، سلسلة شؤون إسرائيلية وفلسطينية؛ ٨ (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٥)، ص ١١٥ ـ ١١٦.

٥ - القبضة الحديدية وتصاعد العنف الإسرائيلي

اعتمدت الأسطورة الأمنية التي شيّد عليها مشروع الجدار، بصفة أساسية، العملية الفدائية في مفرق كفاريونا (بيت ليد) في عام ١٩٩٥، ليبدأ تاريخ مشروع الجدار من لحظتها. وقد طبعت المؤسسة الإسرائيلية في ذهن العالم أن مشروعها الاستراتيجي الأضخم قد جاء على خلفية ما وصف بالعمليات المسمّاة وفق مصادر تسمياتها المختلفة: «التخريبية»، و«التفجيرية»، و«الانتحارية»، و«الإرهابية»، و«الاستشهادية»، أو الفدائية. ورغم أن الجدار عملياً، كحالة إغلاق، بدأ قبل أن تشهد إسرائيل أية تهديد لمنظومتها الأمنية، فالجدار بوشر به كمنعطف استراتيجي من لحظة الإغلاق التام للقدس منذ عام ١٩٩١، ثم من خلال مشروع الطرق الالتفافية قبل ما سمّي بإعادة الانتشار منذ عام ١٩٩٤[١٥].

قال رئيس إدارة الفصل في الجيش الإسرائيلي السابق عيبال جلعادي، الذي شكّل مع آخرين من كبار الضباط في الجيش (داني تريزا، وموشي شاحل، وآخرون) أعمدةً لمشروع الجدار، في حوار مع صحيفة **معاريف**: «ولدت خطة الجدار/ الفصل من نظرية: يجب أن نشكل الواقع الجغرافي والديمغرافي والأمني بأنفسنا»[١٦]. وعرض المشروع على الوسيط الأمريكي أنطوني زيني في أواخر عام ٢٠٠١، على اعتبار أن الخطة الأحادية هي وحدها الوسيلة الكفيلة بتحقيق تسوية سياسية ممكنة. وتم عرض المشروع على الجانب الأمريكي بعد أن كان قد وصل إلى ذروة المخطّطات النهائية والبدائل المختلفة، وذروة التبني الكامل للحزبين الفاعلين في إسرائيل: «عملت مع اللواء داني تريزا تحت إمرة وقيادة وزير الدفاع بنيامين إليعازر، على وضع مسار هذا الجدار. وضعنا خطة الجدار بناء على معطيات ديمغرافية وطبغرافية وافق عليها وزير الدفاع، وقاضي محكمة العدل العليا أهارون باراك. وأطلقنا على هذه الخطة «خطة عيدان»، وهي اختصار للأحرف الأولى من أسمائنا الشخصية (عيبال وداني). وهذه الخطة أعدت بالمتابعة الدائمة والدقيقة واليومية مع جيورا آيلاند، رئيس شعبة التخطيط في الجيش. وقدمناها إلى وزير الدفاع، وإلى رئيس الحكومة (شارون)، بواسطة اللواء موشيه كافلينسكي، السكرتير العسكري لشارون، وبشكل مباشر، ومن دون أدنى مواربة

(١٥) رامي نصر الله وراسم خمايسي، **القدس: مدينة السلام المفقود** (القدس: مركز التعاون والسلام الدولي، ٢٠٠٦)، ص ٦٥ - ٦٧.

(١٦) **معاريف**، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٥، وقد نُشِرَت المقابلة في: بن كسبيت، «حوار مع العميد جلعادي رئيس إدارة الفصل: هكذا ولدت خطة فك الارتباط،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٢٨ (آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، ص ٤٥.

أو تمويه بشأن المنطق الذي أسس للجدار. يقول جلعادي: «صحيح أن الجدار يقوم على المنطق الأمني، إلا أن تبعاته تفوق ذلك كثيراً. إن مسار الجدار هو تجسيد صريح لمناعة الدولة السياسية والديمغرافية. وعندما يكون هناك شريك فلسطيني بعد سنتين أو أكثر، سيبدأ النقاش السياسي والتفاوضي من مسار الجدار، الذي سيكون النقطة المحورية لبدء النقاش، وليس حدود ١٩٦٧، لأننا أقمنا الخط الذي نعتبره منعطفاً استراتيجياً وتاريخياً في بناء الدولة»[١٧].

استند التوجه والمشروع الانفصالي السابق، بشكل أصيل، إلى موروث حزب العمل الانفصالي، سواء في عهد حكومة رابين أم في عهد حكومة باراك، بمعنى أن مخططات وجوهر مشروع الانفصال كان هو العُهدة الفعلية التي تركها العمل لليمين (الليكود، أو اليمين الوسط في ما بعد، كاديما). وفي عهد رابين (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥) جرى تكليف وزير الأمن الداخلي موشيه شاحال مع لجنة خاصة شارك فيها قائد الشرطة ورئيس جهاز المخابرات (الشين بيت)، ورئيس جهاز المخابرات العسكرية، ومنسق شؤون المناطق في وزارة الدفاع، وقائد الجبهة الداخلية، بإعداد ترتيبات هندسية تخطيطية لتحقيق ما سمّي بالانفصال عن المناطق (الضفة الغربية). ولكن مقتل رابين والتوترات في الساحة السياسية الإسرائيلية، وفي داخل حزب العمل، أجّلت البتّ في مشروع شاحال. إلا أن الحواجز، والطرق الالتفافية، وإغلاق المدن الفلسطينية، والعوائق الأسمنتية وغيرها، كانت جزءاً لا يتجزأ من تجليات الإغلاق والعزل الأولية التمهيدية التي قادت نحو الجدار[١٨].

ومع عودة حزب العمل إلى الحكومة برئاسة باراك (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) أمدّت الانتفاضة الجهات المتنفّذة في إسرائيل، بمادة دافعة أخرى، تمثلت هذه المرة باللوبي الذي قاده حاييم رامون، أحد أبرز قيادات حزب العمل، إلى إعادة إحياء مشروع الفصل الذي آمن به باراك أصلاً (من منطلق شعاره المعروف: «نحن هنا، وهم هناك»)، ليصبح مشروع الفصل أحد أهم الاستراتيجيات الكبرى في إسرائيل، بعد أن أدرجته حكومة باراك على جدول أعمالها. ولكن تقديم موعد الانتخابات العامة عام ٢٠٠١، أجل الشروع في التنفيذ إلى لحظة تولي شارون رئاسة الحكومة، ليجد مشروعاً جاهزاً يحظى بإجماع جهات النفوذ في الدولة، وما عليه إلا أن يفتح خريطته الشهيرة التي لم تغادر

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٨) موشيه شاحال، «الفصل ليس مجرد سور،» **هآرتس**، ٢٤/ ١/ ٢٠٠١.

يديه أو مكتبه في أي منصب تولاه، وهي خريطة الاستيطان والضم والتفكيك الكبرى[١٩] التي سنأتي إليها لاحقاً.

٦ - مناعة العاصمة، القدس، كمدينة يهودية مغلقة: الجدار، ذروة مشروع التهويد والضم الزاحف إلى القدس

عندما أخذ المجلس الوزاري المصغّر القرار النهائي والأخير لمسار الجدار في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، وأعطيت الموافقة على المرحلة الأولى (أ)، التي اشتملت على القطاع الممتد من قرية سالم شمال مدينة جنين، حتى مستوطنة ألكناه بطول ١١٠ كلم، أُخذ في الجلسة نفسها قرار ببناء المرحلة الأولى من جدار القدس المسمّى «حاضن القدس» بمقطع طوله ٢٢ كلم شمال وجنوب المدينة من أصل ١٨٠ كلم هو الامتداد المتوقع لهذا الجدار، كي تغلق المدينة بإحكام نهائي بعيداً عن محيطها الإنساني والجغرافي والاجتماعي والثقافي التاريخي العربي[٢٠].

لقد شكّل ما سمّي بحاضن القدس (الجدار) ذُروة المشروع التهويدي والتفريغي لسكانها العرب عبر الاستيطان. فهناك أقيمت ثلاثة أطواق من المستوطنات حول المدينة جعلت من الجدار تحصيل حاصل للفعل الاستيطاني، الذي بدأ منذ لحظة الاحتلال الأولى. ولا بأس في هذا المبحث من الدراسة من تبيان هذه الأطواق لفهم حالة التطابق بين الأطواق الثلاثة وترسيم الجدار[٢١].

يمتدّ الطوق الاستيطاني **الأول**، وهو داخل البلدة القديمة، من حارة اليهود جنوباً حتى الحديقة الوطنية المحيطة بسور البلدة من الشرق والجنوب، (الحوض المقدس).

وأقيم الطوق الاستيطاني **الثاني** على حدود محافظة القدس العربية، وبني في صورة أحياء سكنية على شكل قوس لإحاطة المدينة من الجهات الجنوبية والشمالية

---

(١٩) انظر: مجموعة مؤلفين، **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٥: المشهد الإسرائيلي عام ٢٠٠٤**، تحرير أسعد غانم (رام الله: الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ٢٠٠٤)، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢٠) *Geopolitical Status in Jerusalem Governorate* (Jerusalem: Applied Research Institute-Jerusalem, 2006), pp. 27-28.

(٢١) انظر: هنادي الزغير، معدّة، **التهجير الصامت: إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس** (القدس: الملتقى الفكري العربي، ٢٠٠٧)، ص ٦ ـ ٨، و *Building Walls Breaking Communities: The Impact of the Annexation Wall on East Jerusalem Palestinians* (Ramallah: ALHAQ, 2005).

والشرقية، ليفصل المدينة عن التجمعات الفلسطينية في هذه المناطق. وفي الوقت نفسه، منع أي توسع طبيعي للمدينة العربية، فأقيم أحد عشر حياً سكنياً مدينياً، هي: حي راموت أشكول، وحي معلوت دفنا، وحي سانهدريا، وحي النبي يعقوب، وحي التلة الفرنسية، وحي الجامعة العبرية، وحي تلبيوت، وحي راموت، وحي جيلو، وحي جفعات همفتار، وحي عطاروت، وحي بزغات زئيف.

ويمتدّ الطوق الاستيطاني **الثالث** الذي نفّذ في إطار مشروع القدس الكبرى (ميتروبول العاصمة) من كفار عتصيون جنوباً حتى عوفرة شمالاً، ومن معاليه أدوميم شرقاً حتى جفعات هاردار غرباً، ويضم كفار عتصيون، وكندا بارك، وروش تسوريم، وأليعاز، وأفرات، وتكواع، وجفعون، وجفعون هاحدشاه، وهاأردار، وجبعات زئيف، وبيت حورون، وجيلو، وجفعات همتوس، وهارحوماه، وهذه التجمعات يقيم فيها أكثر من ٢٥٠ ألف مستوطن[٢٢].

أ - **يهودية العاصمة**: استولت إسرائيل على المدينة التي كانت مساحة بلديتها ٦٠٠٠ دونم، واستتبع مشروع ضم المدينة إلى سيادة الدولة اليهودية ٦٤٠,٠٠ ألف دونم أخرى، تعود ملكيتها إلى ٢٨ قرية فلسطينية، ليصبح نفوذ البلدية أكثر الآن من ٧٠,٠٠٠ ألف دونم[٢٣].

يشكّل نظام التخطيط المكاني في القدس، بوجه خاص، أداة مهمة في السيطرة على الأراضي وتفريغ ما يمكن من السكان العرب. ولم يحدِّد مسار حدود نفوذ البلدية من خلال مخطّطي المدن، وإنما من خلال لجنة عسكرية تحت إشراف موشيه ديان، قادها رحبعام زئيفي الذي شغل رئيس قسم العمليات في الأركان العامة. وبما أن سياسة التخطيط تقوم على مبدأ السيطرة على أوسع مساحات ممكنة، وأقل عدد من المواطنين العرب، من أجل خلق أكثرية يهودية في المدينة قابلة للزيادة في المستقبل، لمنحها

---

(٢٢) حول ما أحدثته الحركة الصهيونية من تغيير ديمغرافي جذري في القدس، انظر: منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، **مسارات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ - ٢٠٠٩** (القدس: دائرة شؤون القدس، ٢٠١٠)، ص ٢١ - ٢٦؛ محمد مطر النخال، **متروبوليت القدس الشرقية** (القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٠ - ٣٥؛ داني روبن شتاين، «الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧: ١ من كل ١٠ يهود يسكن في المناطق،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٥ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٣٧ - ٥٤، و Walid Mustfa, *Population and Urbonization from 1850-2000* (Jerusalem: Media and Communictation Center 2000).

(٢٣) **الخطة الهيكلية المحلية: أورشليم القدس - قسم تخطيط المدينة** (القدس: بلدية القدس، ٢٠٠٠)، ص ٢٠ - ٢٣، و *The Occupied Jerusalem* (Jerusalem: Palestinian Authority, 1998), pp. 13-16.

الطابع اليهودي، فإن ترسيم حدود البلدية، كما هو قائم اليوم، أدى إلى تمزيق التجمعات الفلسطينية، ووضع حد نهائي للتطور العضوي الطبيعي لها[٢٤].

كان الهمّ الأساسي لهيئات التخطيط الإسرائيلية، ضمان محيط يهودي واسع للمدينة (العاصمة)، لأن مركز أية مدينة متروبولية يعتمد على حجم محيطها السكاني. فإذا ما تتبّعنا مسار الجدار يتبيّن أن وظيفة الجدار في القدس هي ضم المنطقة التي جرى استيطانها لتشكل المحيط اليهودي للمدينة، بالإضافة إلى قدرة هذه المنطقة (وفق رؤية نزيه بريك كمهندس تخطيط مدن) على استيعاب مستوطنات يهودية جديدة في المستقبل، لتشكل مستقبلاً عمقاً احتياطياً لزيادة الحجم اليهودي في محيط المدينة. ومن هنا جرى احتواء جبعات زئيف وكتلتها التي تمتد بين بيتونيا وبيت عور الفوقا حتى رموت. وكذلك، وهو الأهم، احتواء معاليه أدوميم الممتدة من مشارف الغور حتى القدس. إن الهدف الضاغط الذي تحقق فعلاً، تمثل بتقوية دور المدينة كعاصمة لإسرائيل، ومركز للشعب اليهودي، والوصول إلى أغلبية يهودية مطلقة. جاء هذا الهدف في أوليات جهاز التخطيط لارتباطه العميق بمفهوم دولة إسرائيل التي تعرّف نفسها كدولة يهودية، أي دولة العرق اليهودي. وبالتالي، فإن عاصمة الدولة اليهودية يجب أن تشكل انعكاساً واضحاً ومرآة لصورة هذه الدولة؛ الدولة القائمة على الأساس العرقي لا تقبل أن تكون الأغلبية السكانية في عاصمتها ممن لا ينتمون إلى هذا العرق. بالإضافة إلى أن هذا التعريف يحمل رسالة عنصرية واضحة بأن الأفضلية والأولوية في هذه الدولة وفي جميع المجالات تبقى دائماً للأفراد الذين ينتمون إلى هذا العرق[٢٥].

ب ـ قليلاً من الجثث، كثيراً من المهاجرين: طوّر الباحث ساري حنفي إطاراً نظرياً لفهم المشروع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وفي القدس التي تقول فيها إسرائيل بأنها العاصمة اليهودية للدولة اليهودية. يقوم هذا الإطار النظري على مفهوم التطهير المكاني كتمييز له عن مفهوم التطهير العرقي.

يذهب حنفي إلى القول إن فعل التطهير المكاني يستهدف الأرض أساساً، من أجل تسهيل الترانسفير الطوعي للشعب الفلسطيني، وجعله أمراً حتمياً، وذلك، عبر استهداف

---

(٢٤) نزيه بريك، «نظام التخطيط في خدمة السياسة الإسرائيلية: القدس نموذجاً،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢٢ (٢٠٠٦)، ص ٧٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٤، و Adnan Abdelrazek and Khalil Tofakji, *Israeli Colonial Policies and Practices De-Arabization of East Jerusalem* (Jerusalem: Arab Studies Society, 2008).

الفضاء الذي يعيش فيه الفلسطينيون[٢٦]. ففي الوقت الذي بُنيت فيه آلاف الوحدات السكنية للمهاجرين اليهود، جرى فيه في اللحظة ذاتها هدم بضع آلاف من الوحدات العربية، وعُطّل بناء الآلاف لعدم القدرة على استخراج رخص البناء[٢٧]. وفي الوقت الذي مَنحت فيه إسرائيل ملايين الدولارات كقروض سكن طويلة الأجل لليهود، جرى استلاب ملايين الشواقل من الفلسطينيين كغرامات للبناء غير المرخص. ولا يسيطر الفلسطينيون على الحيزات الحضرية العمرانية سوى على ١٣ بالمئة من مساحة البلدية، بمعنى أن هذا الحيّز أصبح غير قادر على استيعاب أية زيادة طبيعية، وهذا الواقع يدفع نحو الهجرة الطوعية إلى رام الله والرام وغيرها[٢٨].

وتعدّ سياسة التطهير المكاني بنية دائمة للإزالة والتهجير السياسي والقانوني، وترمي إلى طرد السكان الفلسطينيين داخلياً أو خارج الحدود المتغيرة للدولة الإسرائيلية. ويعدّ مفهوم التطهير المكاني، إطاراً مفاهيمياً لفهم ديناميكية السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية بطريقة يتم فيها فصل السكان عن الأرض بشكل دؤوب، في المستويات الجماعية والفردية، واستهداف الأماكن التي يعيش فيها الناس. ولا يستهدف المشروع الإسرائيلي تحويل القدس إلى مدينة جثث، فهو تدمير لا يُنتج الكثير من الموت، ولكنه ينتج الكثير من المهاجرين. ويأتي الجدار في صلب عملية تطهير المكان، فهو يخلق حالة حرمان وقطع اقتصادي بين القدس ومحيطها العربي، وتطهير سياسي بمنع أي نشاط سياسي فلسطيني في المدينة. وقد أدى في ترسيمه الأول إلى إحداث اقتلاع ٧٠,٠٠٠ من السكان المقدسيين الذين أصبحوا خارج حدود المدينة خلف الجدار. وهم لا ينتمون الآن، لا إلى الأراضي الفلسطينية، ولا الإسرائيلية، بل إنهم واقعياً بلا دولة ولا مكان[٢٩]. إنهم في (اللامكان)، بتعبير إدوارد سعيد.

---

(٢٦) ساري حنفي، «التطهير المكاني: محاولة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي،» **المستقبل العربي،** السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/ فبراير ٢٠٠٣).

(٢٧) **هدم المنازل في القدس: ١٩٦٧ - ٢٠٠٧** (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ٢٠٠٧)، ووثائق مؤتمر هرتزليا الثامن: القدس مسألة مركزية في مناعة إسرائيل القومية، قدّمها مركز القدس للدراسات الإسرائيلية، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، وقد نُشِرَ مقتطفات منها في: **المشهد،** ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٨.

(٢٨) انظر: راسم خمايسي، **صراع على السكن: قطاع الإسكان في القدس** (القدس: مركز التعاون الدولي، ٢٠٠٦)، ص ٤٧ - ٥١.

(٢٩) نظمي الجعبة، **الإسكان في القدس بين مطرقة الاستيطان والإمكانيات المتاحة** (رام الله: معهد السياسات العامة، ٢٠٠٩)، ص ٢٩ - ٣٢؛ حنفي، «التطهير المكاني: محاولة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي،» ص ٧١ - ٨٤، و«مسؤول في البلدية: إسرائيل والبلدية تنازلتا عن الأحياء العربية خارج جدار الفصل،» **القدس،** ٩/ ١/ ٢٠١٠.

أطلق الباحث الفلسطيني عليان الهندي على الجدار الذي خلق انقطاعاً في التكامل النفسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للفرد والمجموعة، «جدار الطرد»، نظراً إلى وظيفته في إخراج الأحياء العربية، مثل المنطقة الممتدة من حاجز قلنديا إلى المطار حتى مدخل مدينة البيرة، وكذلك كل المقدسيين الذين يسكنون في بيرنبالا، والرام، وضاحية البريد، وضاحية السلام، وراس خميس، ومخيم شعفاط، وكذلك كل المقدسيين الذين يقيمون في أبو ديس والعيزرية والسواحرة وبيت لحم؛ وهؤلاء هم السبعين ألف مقدسي (على أقل تقدير) الذين أشرنا إليهم آنفاً.

لم يقتل الجدار القدس ويغلقها، إنما أغلق في الواقع ست مدن عربية كبيرة، هي مدن رام الله والبيرة وبيتونيا شمالاً، وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا جنوباً، إضافة إلى أربعين قرية فلسطينية في المحيط المباشر، وستكون كل براري القدس الشرقية تحت السيطرة والعنف المباشر، بالإغلاق واقتطاع الأراضي واحتجاز البشر، وسلبهم مواردهم. وهنا، يقدر الجغرافيون أن المساحة الكلية التي ستصبح ضمن السيادة الخاضعة لمتروبول القدس حوالى ٨٠٠ كلم مربع، أي ما نسبته ٣٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية[٣٠].

كان عزل القدس المحكم بالجدار كارثة فعلية للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، ولاقتصاد المدينة بشكل خاص، فالمدينة بحكم ماهيتها الدينية الروحية ومركزيتها الاقتصادية والخدماتية، شكلت على الدوام مركز الحياة لفلسطين. أما الآن، فقد أغلق الكثير من المحال التجارية والمراكز والخدمات السياحية أبوابها، وما زالت الجمعيات والمراكز الثقافية والنقابية في حالة إغلاق لإضعاف البعد السياسي للقدس، الذي مارسته منذ أيام الاحتلال الأولى حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين[٣١]. تضمن الإغلاق المحكم في جوهره قطع كل أشكال النقل بين القدس وباقي مناطق فلسطين، كون القدس شكلت القلب بالنسبة إلى شرايين المواصلات لكل أنحاء فلسطين، وليس بين القدس والضفة الغربية[٣٢].

---

(٣٠) عليان الهندي، **جدار الطرد في القدس: الواقع العملي لفرض حل إسرائيلي نهائي** (رام الله: هيئة التوجيه الوطني، ٢٠٠٩)، ص ٩ ـ ١٨، ومائير مرغليت، «هدم المنازل في القدس،» **المشهد الإسرائيلي**، ٥/٨/٢٠٠٨.

(٣١) **تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٩)، وعزام أبو السعود، **أثر الجدار العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس الشرقية** (القدس: الائتلاف الأهلي، ٢٠٠٧)، ص ٥ ـ ٢٠.

(٣٢) حول الآثار الكارثية على النظام الاقتصادي والبناء الاجتماعي لإغلاق القدس انظر: Kate B. Ruhana, *The Reality of Jerusalem's Palestinians Today* (Jerusalem: Jerusalem Media and Communication Center, 2001).

ج - توحيد وربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس، و«إدعاء» دولة فلسطينية مترابطة وقابلة للحياة: منذ عام ١٩٧٥ وحتى هذه اللحظة، لم يتوقف العمل في بناء مستوطنة معاليه أدوميم التي أضيف إلى منطقتها الإقليمية المستوطنة الصناعية المسمّاة ميشور أدوميم، ومستوطنة كيدار إلى الجنوب منها. معاليه أدوميم هي المستوطنة الأكبر في مساحتها ومنطقة نفوذها في الضفة الغربية، فهي تمتد على ٦٥,٤٦١ دونماً. ومنطقة النفوذ هذه، تعتبر كبيرة قياساً بالمراكز الحضرية الكبرى داخل الخط الأخضر. فمنطقة نفوذ تل أبيب - يافا مثلاً التي يقطنها ٣٩٣,٢٠٠ نسمة (١١ ضعفاً وأكثر من سكان معاليه أدوميم التي لا يزيد السكان فيها على ٣٠ ألف مستوطن) لا تزيد مساحتها على ٥١,٨٠٠ دونم، ومنطقة نفوذ بيت شيمش (٧٧,٣٠٠ نسمة) تصل إلى ٣٤,٣٢٠ دونم تقريباً. ومع هذا، أوصت لجنة تغيير الحدود التي عيّنتها وزارة الداخلية في آذار/ مارس ٢٠٠٩ بتوسيع منطقة نفوذ معاليه أدوميم بحوالى ١١,٥٠٠ دونم[٣٣].

هذا الواقع يجسد كل التحليل الذي يقول إن ضم الجدار إلى هذه المستوطنات سيدعم التوسع الاستيطاني لاستيعاب الهجرة أو الزيادة الطبيعية. ولكن الأهم في حالة معاليه أدوميم كامتداد للقدس، هو أنها ستقطع الضفة الغربية إلى جزأين قطعاً فعلياً، ولن يكون الرابط بينهما إلا نفق لا يتسع إلا لمركبتين.

ونتيجة لموقعها في قلب الحيّز المكاني، فإن معاليه أدوميم مسؤولة عن المسّ بالحق الجمعي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، في إطار دولة طبيعية ذات امتداد جغرافي طبيعي. فالمنطقة التي أقيمت عليها المستوطنة تعكس الرؤية الصهيونية الاستيطانية إزاء نفي وجود دولة فلسطينية إلى الغرب من نهر الأردن. ومنطقة نفوذ المستوطنة هي أضيق جزء في الضفة الغربية. فالبعد الهوائي بين الحدود الأردنية شرقاً والخط الأخضر غرباً، هي ٢٨ كلم فقط، وتصل منطقة نفوذ معاليه أدوميم حتى ١٣ كلم فقط من الحدود الأردنية. إن المساحة المبنية والمأهولة في المستوطنة كائنة على بعد ٢٠ كلم فقط من الحدود، كما إن المنطقة الصناعية ميشور أدوميم تبعد قرابة ١٧ كلم عن الحدود، إذ تحتل معاليه أدوميم ما يقرب من نصف العرض الشامل للضفة الغربية في هذه المنطقة.

---

(٣٣) بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، <http://www.btselem.org/arabic>، وبمكوم (مخططون من أجل حقوق التخطيط) (القدس) (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، <http://bimkom.org/ar/>.

وإضافة إلى إفشال/ إحباط إمكانية إقامة دولة طبيعية للفلسطينيين، فإن بناء الأحياء السكنية في المنطقة العروفة (E1) سيزيد من الانقطاع الفيزيائي (المادي) والوظيفي بين البلدات الفلسطينية في المنطقة من جهة، ومدينة القدس من جهة أخرى. وسيؤدي البناء الاستيطاني في منطقة (E1) إلى إحاطة القدس الشرقية بالأحياء اليهودية من الشمال والشرق والغرب والجنوب، وبهذا سيجري استكمال فصلها عن سائر أجزاء الضفة الغربية. وهي عملية جارية ومستمرة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، تسارعت وتعاظمت مع بدء بناء جدار الفصل حول المدينة. وفي أثناء هذه العملية الاستيطانية الإحلالية جرى تشريدٌ وطردٌ بالقوة المسلحة لآلاف المواطنين من القبائل البدوية التي كانت تقيم في براري القدس، قبل أن يتخذ حزب العمل قراراً بإنشائها عام ١٩٧٥. وليواصل الليكود وكل الحكومات التالية تضخيمها نظراً إلى بعدها الاستراتيجي[٣٤].

ثانياً: من روبرتو باكي إلى أرنون سوفير الخطاب الديمغرافي الإسرائيلي كمادة أساسية للانعزال والفصل

قبل الحديث في الخطاب الديمغرافي الإسرائيلي، لا بد من إلقاء إضاءة على تطور النمو السكاني في فلسطين، حيث بلغ عدد اليهود عشية الحرب العالمية الأولى في فلسطين العثمانية (١٩١٦ ـ ١٩١٩)، ٥٦ ألف يهودي. ومع وقوع فلسطين تحت الاستعمار البريطاني، ثم فرض الانتداب وتداعيات وعد بلفور والصراع مع فرنسا حول تركة آل عثمان، ومع خبرة بريطانيا التاريخية في إنشاء المستعمرات وبناء الدولة. استخدمت بريطانيا كل أدوات الاستيطان المعروفة لتهويد فلسطين، واضعة إمكانات الدولة العظمى تحت تصرف المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية. وأهم هذه الإجراءات كانت دعم مشروع الهجرة الصهيوني إلى فلسطين، فمنذ عام ١٩١٩ حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ ارتفع عدد اليهود المهاجرين إلى ٦٥٠ ألفاً، أي أن العدد تضاعف ١٢ مرة[٣٥].

---

(٣٤) «وقائع ضم معلن: نوايا الحكومة الإسرائيلية من إقامة معاليه أدوميم ومشروع ضمّها للقدس،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٦ (٢٠٠٩)، ص ١٥٥.

(٣٥) واصف عبوشي، **فلسطين قبل الضياع**، ترجمة علي الجرباوي (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٨١ ـ ٩٨.

بلغ إجمالي سكان فلسطين قبل كارثة فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ مباشرة مليونين و٤٢,٦ شخص، منهم مليون و٣٩٣ ألفاً، أي ٦٨,٢ بالمئة، من العرب، و٣١ بالمئة من اليهود. وكانت أولى النتائج السكانية للحرب الاقتلاعية انقلاباً ديمغرافياً فاق كل التصورات، إذ أصبحت نسبة السكان العرب لا تزيد على ١٩ بالمئة (١٥٦ ألف عربي) هم من تبقى من العرب في المنطقة التي احتلت وصارت تعرف لاحقاً باسم إسرائيل. وبين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٠ تضاعف عدد السكان اليهود بسبب النمو الناتج بصورة أساسية عن الهجرة وفق ما عرف بقانون العودة[٣٦].

أما نمو الأقلية العربية الباقية في موطنها الأصلي فقد استند إلى النمو الطبيعي، فقد وصل إلى ٤,٤ بالمئة سنة ١٩٥٠. ثم انخفض تدريجياً إلى ٣,١ بالمئة سنة ١٩٥٦، وعاد إلى الارتفاع ليصل إلى ٥ بالمئة سنة ١٩٦١، وليستقر بحسب غالبية الدراسات عند حدود ٣,٥ بالمئة في الوقت الراهن، نتيجة لهذه التطورات مجتمعة (الهجرة، والزيادة الطبيعية)، بلغ عدد سكان إسرائيل، بما فيها القدس الشرقية، بحسب إحصاءات إسرائيل ٧ ملايين و٢٤٣ ألفاً موزعين بواقع: ٥ ملايين و٤٧٨,٢ ألف من اليهود بنسبة ٧٥,٦ بالمئة، ومليون و٤٥٠ ألفاً من العرب، أي ٢٠ بالمئة من السكان، و٣١٥ ألفاً من فئة الآخرين (عمال أجانب، أو مسيحيين مشكوك بيهوديتهم، بحسب الهالخاه «الشريعة اليهودية»)[٣٧].

قادت فوبيا الديمغرافية والهوس المستحكم إلى ظهور مقولة إن «هناك عرباً أكثر مما ينبغي» منذ الأيام الأولى للدولة، وبقي وجود العرب في إسرائيل هاجساً مرعباً لكافة الأوساط الرسمية العلمانية والدينية والأمنية. وقد دفعت هذه الفوبيا، رئيس الحكومة بن غوريون، إلى تخصيص جائزة لكل أم تلد طفلها العاشر، وعاد وألغى الجائزة عندما تبين أن اللواتي فزن بجائزة رئيس الحكومة كانت غالبيتهن من النساء العربيات، ليشكل بعدها المجلس الديمغرافي في نيسان/ أبريل ١٩٦٢ برئاسة الاختصاصي الديمغرافي روبرتو باكي الذي اقترح ترحيل العرب بسبب هذه الزيادة الطبيعية[٣٨].

---

(٣٦) حسين أبو النمل، «النمو السكاني والتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٠ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، ص ٧٤ ـ ٧٦، وعماد جاد، «التوازن السكاني بين العرب واليهود في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢).

(٣٧) أبو النمل، المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣٨) نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١٦١ ـ ١٦٣.

١ - الخطاب الديمغرافي المؤسس للفصل والانعزال: خطاب/ وثيقة أرنون سوفير

يشكّل البحث الأكاديمي في إسرائيل الأحداث بمقدار ما يتشكّل بها. وجاء البحث الأكاديمي في إسرائيل في عام ٢٠٠٠ بأهم الدراسات التي طغت على كل ما سبقها من دراسات في الشأن الديمغرافي، وهي لأستاذ الجغرافية في جامعة حيفا أرنـون سوفير، بعنوان: **إسرائيل ديمغرافياً: (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠): مخاطر واحتمالات**[٣٩].

وقد ارتكزت الدراسة على افتراض أساسي يقول: إن الخطر الوجودي على إسرائيل يكمن في أرحام الأمهات الفلسطينيات، إذ إنه في عام ٢٠٢٠ سيكون في أرض إسرائيل الغربية بين البحر والنهر ١٥,٢ مليون إنسان، ٤٢ بالمئة فقط منهم يهوداً، مقابل ٥٨ بالمئة من العرب. وإن هذا الوجود الصهيوني اليهودي سوف ينتهي بشكل طبيعي إذا لم تتخذ خطوات قاطعة وسريعة وآنية، أي بالفصل القطعي التام والناجز والحديدي عن المناطق في الضفة وغزة. وقد شكّلت هذه الدراسة المادة الاستراتيجية الأساسية لسياسة الفصل التي بدأت تحظى بإجماع قومي في إسرائيل، سواء على مستوى النخبة السياسية أم في قواعد المجتمع اليهودي. وقد تلقفت المؤسسات الإسرائيلية والصهيونية هذا الخطاب كأنه سفر توراتي جديد لنبي، وليس لأستاذ أكاديمي، إذ استمع له مؤتمر هيرتزليا لبحث ميزان المناعة والأمن القومي، ثم طرحها في مجلس الأمن القومي، وفي إدارة الوكالة اليهودية، وفي المجلس الصهيوني...

ونظراً إلى الطابع التأسيسي لهذه الدراسة التي اعتمد عليها غلاة التطرف، وحمائم اليسار، والحاخامات والضباط، والهيئات والمنظمات غير الحكومية، للدفع نحو الفصل السريع القاطع بالجدار، فإننا سنعرض في دراستنا مقاطع منها، في اعتقادنا أنه يجب أن يعيها الباحثون والمهتمون من الأكاديميين والقرّاء:

«سيشكّل يهود إسرائيل أقلية منذ الآن بسبب الأغلبية البارزة للأطفال العرب»، وتقدر نسبة النمو الطبيعي للفلسطينيين في المناطق بـ ٣,٥ - ٤ بالمئة مقارنة بالزيادة

---

(٣٩) أرنـون سوفير، **إسرائيل ديموغرافياً (٢٠٠٠ - ٢٠٢٠): مخاطر واحتمالات**، ترجمة وتقديم محمد حمزة غنايم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠١)، و: *Jerusalem* (Jerusalem: Palestinian Academic Society (PASSIA), 1993), pp. 20-26.

الطبيعية اليهودية المقدّرة بـ ١ بالمئة، ويمكن أن تصل إلى ٢ بالمئة بفعل الهجرة الخارجية، فالافتراض هنا أن العرب في أرض إسرائيل الغربية سيتضاعف نموهم خلال عشرين سنة[٤٠].

وفي عام ٢٠٢٠ سيكون عدد السكان، يهوداً وعرباً، بين البحر والنهر ١٥ ـ ١٦ مليوناً في أرض صغيرة ضيقة، وستؤدي هذه الكثافة إلى تدهور بيئي خطير سيدفع ثمنها التجمع اليهودي الغربي في خط الشاطئ. ومن المحتمل حدوث توتر وصدام بين المجتمعين، جراء زحف عرب يهودا والسامرة وغزة إلى داخل الأفق اليهودي، وسيدفع هذا التزاحم في المكان إلى هجرة يهودية نحو المناطق الأكثر رفاهً في أمريكا وأوروبا وكندا[٤١].

وعن الأخطار المنتظرة من تلاقي عرب الداخل (عرب إسرائيل) مع عرب (المناطق) يؤسس لهذا الخطر بالقول: الآن (عام ٢٠٠٠) يبلغ عدد السكان العرب في إسرائيل السيادية ١,٣٠٠ مليون نسمة يشكلون ٢٠ بالمئة من السكان. وتشير التوقعات إلى أن هذه الأقلية ستنمو في عام ٢٠٢٠ إلى ٢,١ مليون إنسان عربي تقريباً، وفي غزة سيرتفع العدد من ١,٢ إلى ٢,٢ مليون، وفي الضفة سيكون الوضع مشابهاً، وكل ذلك من دون تطبيق حق العودة.

وسوف يؤدي ازدياد العرب إلى الشعور بالاستقلالية والقوة، ويصعب تطبيق القانون الإسرائيلي في التجمعات السكنية العربية، ويشجع الانفصال التعليمي والديني والقانوني والاجتماعي والسياسي. وهذا كله يدفع نحو التماثل مع الغايات القومية للشعب الفلسطيني مع إخوانهم وراء الخط الأخضر: «إن عرب إسرائيل هم قبل كل شيء فلسطينيون وأصحاب علاقة لا لبس فيها مع الوطن العربي، وإن أَسْرَلَتَهُم واجهة خارجية سطحية مضللة». وتوجد بين أفراد الشعب الفلسطيني على جانبي الحد علاقات نسب وثقافة وعلاقات اقتصادية ودينية وقومية وجغرافية، كما أن عرب المثلث (أم الفحم، برطعة، الطيبة، كفر قاسم، كفر برا) وعرب الجنوب في بير السبع يلامسون إخوانهم جنوب الخليل بتواصل جغرافي علائقي يومي، وتعتبر جنين عاصمة اقتصادية ثانية لعرب شمال إسرائيل[٤٢].

---

(٤٠) سوفير، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٣٦.

بناء على هذا الإدراك، يقول سوفير إنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراء عازل، فمن الممكن الافتراض أنه في المستقبل القريب سنحصل على خريطة واضحة لتقسيم البلاد: «يعلمنا تاريخ الأقليات أن تلك الأقلية التي تشكل غالبية في منطقتها الإقليمية ولديها وعي قومي، وتملك قيادة قومية، سوف تعمل ما في وسعها لتحقيق كل مطامحها القومية، عن طريق الحكم الذاتي أو الانسلاخ (الانفصال) والانضمام إلى دولة من وراء الحدود، أو هدم الدولة من الداخل. في وضعنا الخاص، هناك خطر يهدد بهدم إسرائيل وإقامة دولة فلسطين في جميع أنحاء إسرائيل»[٤٣].

ويضيف أن الحدود المفتوحة سمحت بالتزاوج وبهجرة عربية من المناطق إلى إسرائيل تقدر بحوالى ٨٠ ألف عربي لديهم حق البقاء في إسرائيل. لقد استنتجت الدولة من دراسته أن هذا الخطر الداهم لا يمكن الحد من تدرجه إلا بالفصل، وبالفصل فقط.

٢ - الانعكاسات الجيوسياسية للواقع الديمغرافي

يؤسس سوفير دراسته على البنية الجغرافية للمكان. فإضافةً إلى الفضاء الصحراوي الجاف الذي من الصعب إقامة منشآت إسكانية في ظله، فهو يعتمد نسبة ٤٢ بالمئة من الأرض التي يقول عنها إنها مناطق عسكرية للجيش والأجهزة الأمنية (وأظن أن هذه النسبة، مبالغ فيها، لأنه يضيف إليها هضبة الجولان السورية المحتلة)، وهو في الحالة هذه، لا يضاهي إسرائيل في هذه النسبة من الأراضي العسكرية أحد. وعليه، فإن المساحة الصغيرة المتبقية يجب حفظها لقدوم اليهود فقط. إن أوضاعاً تكون فيها البلاد مفتوحة قد تشهد زحفاً سكانيا عربياً من المناطق بحيث لا يمكن ضبطه والتحكم في نتائجه: «حدود مخترقة بين إسرائيل ويهودا والسامرة ومجتمع فلسطيني يتماثل مع إخوته في الشرق، وطلب إسرائيل للأيدي العاملة الرخيصة، ورغبة الفلسطينيين في تطبيق حق العودة، ولمّ شمل العائلات. والنتيجة هي أنه من المحتمل أن تُغمر إسرائيل بالعرب، إلا إذا اتخذت خطوات دراماتيكية جداً وحازمة وسريعة لإيقاف هذا التوجه»[٤٤].

وعلى إسرائيل أن تقرر بنفسها حدودها الحيوية، وعليها أن تبادر بشكل أحادي الجانب إلى الانفصال عن باقي مساحات أرض إسرائيل من خلال الجدار: «يجب إقامة

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

شبكة حدود بين إسرائيل والفلسطينيين مكوّنة من أسوار وجدران مكهربة من ذلك النوع الموجود على حدود إسرائيل وسورية ولبنان. ويشمل هذا الفصل علاقات البنى التحتية التي نتجت بين إسرائيل والفلسطينيين خلال ٣٣ سنة (مياه، مجار، مواصلات، كهرباء، بنوك). إن المكسب الأكبر للفصل الأحادي الجانب هو استمرار وجود دولة يهودية وصهيونية في أرض إسرائيل، من خلال وقف التغلغل العربي المكثف إلى داخل إسرائيل. والمكسب الإضافي هو تشجيع الهجرة من مناطق السلطة الفلسطينية باتجاه الشرق إلى الوطن العربي، كما حصل في السنوات التي سبقت، إذ هاجر ٤٥٠ ألف فلسطيني شرقاً[٤٥].

٣ ـ الخريطة: تطابق الرؤية الأكاديمية والأمنية (شارون وسوفير)

ليس من الصعب أن تتطابق خريطة أ. «سوفير» المفعم بالرومانسية الاستعمارية، والضابط الملهم لحركة الاستيطان (شارون) الذي أصبح رئيس حكومة الدولة اليهودية. ولا ينفي أ. سوفير في مقابلة معه في جامعة حيفا نشرتها **قضايا إسرائيلية** دعوته إلى تحديد نسل العرب، ولا ينكر أنه يتمنى أن يستيقظ ولا يجد عربياً واحداً في البلاد، ولا ينكر أنه مقتنع بنظرية مالتوس، ويدعو بكل ثقة إلى ترحيل مناطق المثلث وضمها إلى السلطة، مقابل المستوطنات المبعثرة والتكتلات الكبرى التي ستضم لإسرائيل التي تبلغ مساحتها ١٣ بالمئة من مساحة الضفة الغربية[٤٦].

عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية غداة بيرل هاربور، طلب روزفلت في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٢ من الشعب الأمريكي إخراج خرائطهم: «آن الأوان للانكباب على الخرائط، لذلك أطلب إلى الشعب الأمريكي إخراج خرائطه»[٤٧]. وقد عُرف شارون بخريطته المشهورة التي لا تفارقه في كل اجتماع، وقبل أن يصبح رئيس حكومة، وفي كل جولة ميدانية في البلاد كانت حاضرة دائماً معه وكانت خريطته معروفة بتفاصيلها لدى كل من عمل معه، ومن لم يعمل معه. وقد تضمّنت هذه الخريطة وأد أية فرصة للتسوية تتيح للفلسطينيين كيان موحد غربي النهر، عبر تقطيع الضفة إلى كانتونات منعزلة، والضم التهويدي للقدس، ومحو الخط الأخضر، وضم المستوطنات

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٤٦) فراس الخطيب، «البروفسور سوفير: لا حل بيننا،» **قضايا إسرائيلية** (خريف ٢٠٠٢)، ص ٣٣ ـ ٣٨.

(٤٧) ألكساندر دوفاي، **الجغرافية السياسية: جيوبوليتيك**، تعريب حسين حيدر (بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٧)، ص ٣٥.

إلى داخل الدولة، وفرض الوقائع الاستيطانية التي تبنّاها الرئيس بوش في ما بعد في رسالته الشهيرة إلى شارون[٤٨].

ونظراً إلى أهمية الحضور الطاغي لخطاب سوفير، أصبح خطابه مرجعاً ومعلماً لكبير القوم في الاستيطان (شارون). فقد اتصل مكتب شارون بالأستاذ سوفير فور فوزه في الانتخابات على خصمه باراك عام ٢٠٠١ طالباً إليه الحضور لمقابلة شارون، ويقال إن هذا اللقاء كان من أولى اللقاءات المهمة التي أجراها شارون بصفته رئيساً للوزراء: «هات خريطتك يا سوفير». لقد تطابقت الخريطتان بشكل شبه تام مع تفوق لخريطة سوفير بالتفاف الجدار حول تجمعين استيطانيين قرب نابلس، أدخلهما الأستاذ داخل الجدار وتبناهما الضابط شارون[٤٩].

وقد انتقلت فوبيا الديمغرافية بعدواها من الديمغرافي إلى الهستريوغرافي (المؤرخ) الإسرائيلي المشهور يوئاف غيلبر الذي يتبنّى أخلاقاً فاشية بتحديد النسل عند العرب قائلاً: «في الصين فعلوا هذا». سأله المحاور: «في الصين يفعلونه من أجل حاجات صينية قومية خاصة، وليس للمحافظة على طابع الدولة، ومن المؤكد أن إسرائيل لا تفعل هذا من أجل الهدف نفسه. فهي ما زالت تستقطب الكثير من المهاجرين اليهود». يجيب المؤرخ وبدقة الكلمات: «هذه الدولة قامت من أجل هذا الهدف»[٥٠].

الأبشع من دعوى تحديد النسل عند العرب، هو الدعوة إلى خصي ذكورهم. فقد جاء في صحيفة **نوفوستي** الناطقة باللغة الروسية مقالاً يدعو إلى خصي العرب، والإعلان عن جائزة مالية لمن يوافق على هذا الأمر بشكل طوعي. ويدعو المقال الذي كتبه مرياوبلينكي، أحد أبرز كتّاب الصحيفة المذكورة إلى تعقير السجناء العرب، وتطبيق الحل الصيني بمعاقبة الأهل الذين ينجبون أكثر من مولود واحد، وتوزيع وسائل منع الحمل على العرب مجاناً، وشراء الأطفال العرب من خلال نظام تبنٍ خاص بهدف نقلهم إلى الأقطار العربية[٥١].

---

(٤٨) انظر الرواية الهامة حول جدار الفاصل لشاؤول آرئيلي ولخريطة شارون في: شاؤول أرئيلي وميخائيل سفارد، **الجدار الفاصل أمن أم طمع** (تل أبيب: يديعوت أحرنوت للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٤٩) الخطيب، «البروفسور سوفير: لا حل بيننا،» ص ٣٩.

(٥٠) يوآف غيلبر، «من المتوقع تحديد النسل عند العرب في إسرائيل،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ١٠ (صيف ٢٠٠٤)، ص ٦٥.

(٥١) علي حيدر، «الكراهية والعنصرية تجاه المواطنين العرب،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٨ (خريف ٢٠٠٢)، ص ١٧ ـ ١٨.

وتعكس مثل هذه الدعاوى المباشرة في فاشيتها ووحشيتها الإناء العرقي العنصري التي رشحت منه. وهي تعكس حالة إجماع عرقي عالٍ إزاء الموقف من الانعزال عن هذا العربي الذي ما زال حاضراً في المكان. وقد جاء في صحيفة **هآرتس** استطلاع للرأي الإسرائيلي يشير إلى أن ٨٤ بالمئة من المستطلعة آراؤهم تؤيد إقامة هذا الجدار العازل، و٦٤ بالمئة منهم رأوا أن المس بحياة هؤلاء العرب يعتبر مسألة هامشية. فالأَوْلى هو مستقبل الدولة اليهودية، وليس مستقبل العرب القاطنين ليس بعيداً عن المجتمع الإسرائيلي. وهكذا أدلت غولدا مائير، رئيسة الحكومة الإسرائيلية، برأيها يوماً قائلةً: «لا أستطيع النوم ليلاً». إن مسألة كل هؤلاء الأطفال العرب الذين يولدون في أرض إسرائيل تبقيني يقظة(٥٢).

٤ - التخلص من بقايا الضفة الغربية شرطٌ للتخلص من العرب

استخدمنا هنا تعبير «بقايا الضفة الغربية»، لأن الوقائع الاستيطانية على الأرض وفق أكثر الدراسات والتقارير تشير إلى أن إسرائيل قد اقتطعت عملياً أكثر من ٤٢ بالمئة من الحيّز الجغرافي لمدار البحث (الضفة). فقد قدرت منظمة بتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان أن المساحة التي تسيطر عليها المستوطنات تصل إلى ٤٢ بالمئة من مساحة الضفة. وهذا الرقم لا يتضمن مساحات القواعد العسكرية والمناطق المغلقة(٥٣)، وهذه المساحة المقتطعة من الضفة أقيمت عليها ٢٢٥ مستوطنة، منها ١٢٣ مستوطنة كبيرة ومتوسطة، والباقي بؤر استيطانية صغيرة. كما أن المساحات التي تسيطر عليها لا تتناسب مع عدد المستوطنين المقيمين فيها، إضافة إلى ١٥٠ موقعاً عسكرياً ومحطة مراقبة أمنية. وإذا ما أضيف إلى ذلك الكتل الاستيطانية في القدس التي تصل إلى ٤ بالمئة من الضفة العربية، فإن الرقم ٤٢ بالمئة سيقفز إلى حدود نصف الضفة الغربية(٥٤).

وفي كل الأبعاد والمفاهيم واللغات والنظريات، فإن مقولة: «الاستيطان هو كتاب الصهيونية الأول والأبدي» تلخص الوقائع الكولونيالية على الأرض. فقد نشر

---

(٥٢) «مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٤،» **هآرتس**، ٩/ ٣/ ٢٠٠٤، و«مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٤،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١١٢ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٥٣) ندافي شرجائي، «المستوطنات تحتل ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٩٠ (تموز/ يوليو ٢٠٠٢)، ص ٤٣، و**تقرير بتسليم لحقوق الإنسان في الضفة الغربية** (التقرير السنوي لعام ٢٠٠١).

(٥٤) «LAND GRAB- Israeli's Settlements Policy in the West Bank,» B'TSELEM Report to the Human Right's (May 2002), pp. 68-69, and Khalil Tufakji, *The Situation of the Land and Housing Sector in Light of the Construction of the Apartheid Wall* (Jerusalem: Coalition for Defending Human Rights, 2006).

مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي تقريراً حديثاً يفيد بأن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد ارتفع بنسبة ٤,٩ بالمئة خلال عام ٢٠٠٩، وأن الزيادة السكانية لدى المستوطنين في الضفة الغربية فاقت بثلاثة أضعاف مثيلتها داخل الخط الأخضر. ووفقاً لهذه المعطيات، فقد ارتفع عدد المستوطنين في الضفة عدا القدس الشرقية من ٢٩٠,٤٠٠ عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠١,٢٠٠ أواخر عام ٢٠٠٩. وهذا العدد يشكل ما نسبته ٤,١ من مجموع سكان إسرائيل(٥٥).

وإذا ما أضيف إلى ذلك عدد المستوطنين في محيط القدس من كفار عتصيون جنوباً إلى عوفرة وجبعات زئيف شمالاً، ومعاليه أدوميم شرقاً، إلى جبعون ورموت وهار أدار غرباً، التي يتموضع بها ما لا يقل عن ٢٢٠ ألف مستوطن. فإن الضفة الغربية تصبح دولة مستوطنين أكثر من كونها دولة فلسطينية مستقبلاً. ومن هنا يصبح الاستيطان في حالة ملاحقة دائمة للجغرافيا الفلسطينية والديمغرافيا العربية، وذلك لتحديد الشكل الجغرافي لدولة إسرائيل. هذه هي الوقائع التي وضع لمساتها الأخيرة هذا الجدار لتخليد الاستعمار من جهة، وضمان وجود فضاء ومتسع للاستيطان الدائم في الأرض التي قالوا عنها بأنها أراضي خلاء، أو أراضي دولة، مع أن معظمها كان يشكل حتى إقامة الجدار مصدراً لحياة وغذاء الفلسطينيين من جهة أخرى.

لقد ضم مسار الجدار الممتد إلى أكثر من ٧٥٠ كلم كفبركة هندسية آلاف الدونمات من أخصب الأراضي. ومسار الجدار الذي حشر الناس في ما يشبه القبور من شأنه أن يؤدي، وهو قد أدى فعلاً، إلى عمليات نزوح نحو مناطق أخرى أكثر سعة بشكل نسبي من المناطق المنكوبة. لقد أنتجت الدولة، التي تستبطن نظرية التفوق وأيديولوجيا القوة، أجهزة أيدولوجية للاستحواذ على ما يمكن من الحيّز الجغرافي. وإذا كان الاستيطان، بحد ذاته، جهازاً، فإن هذا الجهاز قد أدى دوره الوظيفي بالاستحواذ على ما يمكن من الحيّز الجغرافي، لأن تلك الأجهزة، وأهمها جهاز الاستيطان، قائمة أصلاً لضمان سير النسق السياسي الإسرائيلي/ الصهيوني.

لقد حسمت الديمغرافيا إخلاء قطاع غزة لعاملين أساسيين: **أولهما** أنه اتضح بعد السنوات الطويلة للاحتلال أنه لا يوجد مستقبل للاستيطان في المكان الذي يشكّل، كما هو معروف، أعلى كثافة سكانية في العالم. **وثانياً**، وهذا هو الأهم، تحقيق حالة القطع

(٥٥) «Statistical Abstract of Israel 2009,» Central Bureau of Statistics (Israel) (2009), <http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/shnatone_new.htm?cyear=2009&vol=60&csubject=30>.

مع ١,٤٠٠ مليون من اللاجئين والفقراء الفلسطينيين الذي ألقى بهم الاحتلال في هذا الركن المعزول[٥٦]، وهذا ما قالته **هآرتس** في افتتاحيتها أيضاً، «على أن إخلاء القطاع، رغم أنه كان عملية درامية ومؤلمة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى تعافي إسرائيل كمجتمع ودولة»[٥٧]. إن عافية إسرائيل وصحتها إذاً ترتبط مباشرة بإزاحة ما يمكن من الفلسطينيين عن المدى البصري الاستعماري، وفي الوقت الذي تؤدي فيه إزاحة الفلسطينيين لتعافي الدولة العبرية، فإنها في الوقت ذاته تضعهم في ظروف لا يحتملها البشر لتحقيق الترانسفير المتزحزح، وهو دائماً نحو الشرق.

لقد أصاب تسفي شيلواح، وهو عضو قديم في حزب الماباي، ومن أشهر أعضاء الحزب في تلك الفترة (١٩٦٧ - ١٩٦٨)، كبد الحقيقة السياسية التي ما زالت في حالة تفاعل: «إن آلاف السكان الموجودين في المنطقة المحررة (يعني الضفة الغربية) ما هم إلا قنبلة موقوتة في قلب الدولة...»، مضيفاً إلى دعوته إلى ترحيل هؤلاء: «إن كامل تاريخ الصهيونية ما هو إلا نضال متواصل لتغيير الديمغرافيا في هذه البلاد»[٥٨]. وبعد ما يقارب أربعة عقود، نجد داني تريزا الضابط المكلف من شارون لقيادة هيئة بناء الجدار «يقاتل» لتغيير الطابع الديمغرافي في هذه البلاد. «لا يمكن (إلحاق) أو (ضم) بلدة عزون عتمة تحت أي ظروف بإسرائيل، لأننا لا نريد أن نجلب لأنفسنا حق عودة من البوابة الخلفية. لذلك، لقد رسمنا مسار الجدار، بحيث ينفي وجود أي فلسطيني عربي خلف هذا الحدّ»[٥٩].

إن سياسة توزيع السكان ما هي إلا أهم السياسات والاستراتيجيات في تصميم شكل إسرائيل جغرافياً وديمغرافياً. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة توزيع السكان ما هي إلا تتويج لعملية مصادرة الأراضي، وهي الأداة الأشد مضاءً لترسيخ السيطرة على الأرض. هذه المقولة هي خلاصة التجربة التاريخية للحركة الصهيونية في فلسطين التي اعتمدتها في كل السياسات والإجراءات. التي هي بالضرورة دائماً إجراءات أحادية، وليس الجدار فقط أو الانطواء أو الفصل هو الحالات الأحادية، إذ لم يحدث في تاريخ حركات الاستيطان الكولونيالية أن استشارت هذه الحركات ضحاياها حتى تستشير إسرائيل ضحاياها! إن تخطيط المجال المتّبع في إسرائيل هو الذي بحثه يوسف جبارين، والذي

---

(٥٦) إلوف بن، «الديموغرافيا حسمت إخلاء القطاع،» **هآرتس**، ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٨.
(٥٧) **هآرتس**، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٥.
(٥٨) **دافار**، ٣/ ٧/ ١٩٦٧.
(٥٩) «خفايا وخلفيات وهواجس وراء جدار الفصل العنصري،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٣.

يقول فيه: «إن تخطيط المجال محاولة للسيطرة على المستقبل. وهذا الفهم ملائم جداً للحالة الإسرائيلية، فهو أداة لتغيير الجغرافيا والديمغرافيا»[٦٠]. وهو أداة لترسيم مستقبل الشعب الفلسطيني، كما هو الأداة لتعميق يهودية الدولة. هنا يصبح الجدار كمشروع مخطط، الأداة الأشد مضاءً لتحقيق الغرضين: تغييب الشعب الفلسطيني وإنهاكه من جهة، وضمان نقاء الدولة بيهوديتها من جهة أخرى. أليست الصهيونية فعل حضور ناتج من إقصاء الآخر من حدود الوحدة الجيوسياسية؟ وإذا كان الحضور تناظراً جدلياً للغياب، فلا حضور إذاً إلا بالغياب[٦١]!

٥ - فوبيا التفوق الكمّي الذي لا بد من أن ينتصر بصورة قدرية: الديمغرافيا كفوبيا وجودية

كُتب في إسرائيل بشأن الفوبيا الديمغرافية كتهديد وجودي لإسرائيل أكثر مما كتب في أي شأن آخر. وقد تكثفت هذه الكتابات وتلاحقت حتى أصبحت الشغل الشاغل والأبرز في جدول الأعمال القومي. والذي يتتبّع خط تطور مؤتمر هرتزليا - ميزان المناعة والأمن القومي السنوي، الذي يجمع صفوة النخبة الإسرائيلية واليهودية والصهيونية، سيجد إلى أي مستوى تحضر الديمغرافيا في أوراق هذا المؤتمر[٦٢]. نستطيع في هذا الجزء من المبحث أن نؤطر ما كتب وقيل حول هذه الفوبيا الوجودية التي أسست لكل المشروع الصهيوني بشكل عام، ولكل ما قيل حول مشروع التسوية مع الفلسطينيين الذي كانت دالته شيفرة الديمغرافية التي ولّدت مشروع الجدار بشكل خاص.

كان الحفاظ على الطابع العرقي/ الديني للدولة في كل ما قيل حول الموضوع يدفع نحو الفصل القطعي. وكان الإطار الحاكم لترسيم الحدود بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يكون مرآة للواقع الديمغرافي. وقد أصبح الجدار قيمة أساسية في جدول أعمال الحركة الصهيونية لحماية طُهر المجتمع اليهودي مهما كان الثمن، لأن إسرائيل

---

(٦٠) يوسف جبارين، «الجغرافيا والديموغرافيا في سياسة السيطرة على المكان،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣ (صيف ٢٠٠١)، ص ٥٠.

(٦١) حول تحويل الترانسفير إلي مؤسسة ذات فعالية دائمة، انظر: محجوب عمر، تقديم، **الترانسفير: الأبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية**، ترجمات مختارة من العبرية (القاهرة: دار البيادر، ١٩٩٠).

(٦٢) انظر وثائق مؤتمر هرتزليا التي نُشِرَت في معظمها على شبكة الإنترنت، وانظر أيضاً الترجمات الكاملة لوثائق المؤتمر في: مجموعة مؤلفين، **ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل: وثائق مؤتمر هرتزليا**، اعرف عدوّك (بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧).

كحالة وظيفية (تعبير المسيري) هي الجهاز الحي المعدّ لحفظ النوع/العرق وإنمائه (وظيفة الدولة عند أدولف هتلر).

إن فوبيا التفوق الكمّي للفلسطينيين الذي يعتقده الإسرائيليون، والذي لا بد من أن ينتصر بصورة قدرية، هي التي جعلت من الجدار ضرورة استراتيجية كي تنأى إسرائيل بنفسها عن ثلاثة ملايين ونصف فلسطيني، أصبحوا يعرّضون الوطن القومي المتخيل للشعب اليهودي لخطر وجودي.

كان دان شفتان أحد المنظّرين الأوائل الذين صاغوا نظرية الفصل من خلال خلفيته الفكرية كمستشرق. وأظن أن نظريته في الفصل الإجباري التي سنعرض بعض جوانبها لأهميتها، إضافة إلى حقل تخصّصه في القضايا الاستراتيجية والأمنية، وأستاذيته في التاريخ في جامعة حيفا، جعلته مستشاراً لرئيس الحكومة الأسبق باراك لشؤون خطة الفصل.

٦ - دان شفتان: نظرية الفصل الإجباري بين إسرائيل والفلسطينيين (نظرية الجدار)

يدّعي دان شفتان أن أكبر خطر يواجه إسرائيل من استمرار تطور ومأسسة الحدود المفتوحة وحرية الحركة بينها وبين الفلسطينيين يكمن في المجال الديمغرافي وتداعياته القومية والسياسية. ينتج هذا الخطر من تداخل الحاجات الشخصية للأفراد الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل لتحسين مستوى المعيشة وسبل الحياة، مع الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا التي تخدمها تلك الاعتبارات الشخصية (حق العودة). ولتوضيح ذلك، يفترض داعية الفصل أن التحاق عدد كبير (عدة آلاف) من العمال الفلسطينيين بسوق العمل في إسرائيل، والتقاءهم مع العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، أدت إلى ظهور مئات حالات التزاوج بين هؤلاء العمال ونساء عربيات، نتج منه وفق نظام لمّ الشمل (الذي توقف حالياً)، استقرار بضعة آلاف من العرب من المناطق الإسرائيلية بشكل قانوني. كما أن استغلال نتائج هذه الظاهرة المؤكدة في إطار المركب الثاني (حق العودة) سيجعل منها ظاهرة خطيرة وجارفة على قاعدة الحفاظ على إسرائيل بطابعها اليهودي[٦٣]. زيرى شفتان أن ظاهرة الهجرة من المناطق الفقيرة إلى الأخرى

---

(٦٣) شفتان، **الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني**، ص ٩٤ - ٩٥.
وحول نظرية الفصل والعزل، انظر: Neve Gordon, *Israel's Occupation* (California: University of Califonia Press, 2008), Chapter 8: «The Separation Principle,» pp. 197-218.

ذات المستوى الاقتصادي الجيد، هي ظاهرة تاريخية، ولكن إسرائيل لا تستطيع احتمال هذه الهجرة، لأنه لا يوجد لديها مجال امتصاص أو عمق استراتيجي يمكّنها من احتمال هجرة دائمة عبر حدود مفتوحة، وعبورها لا يحتاج إلا دقائق معدودة سيراً على الأقدام من قلقيلية إلى كفار سابا، مثلاً، أو من طولكرم إلى ناتانيا. وفي إطار المركب القومي، فإن العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل، لا يعتبرون أنفسهم مهاجرين غير شرعيين، وإنما أصحاب حق في المكان الذي طرد منه آباؤهم وأجدادهم. وبالتالي، فإن هذا الشعور من شأنه أن يجعل العلاقة بين هؤلاء الفلسطينيين وأرض إسرائيل علاقة روحية، تقوّي لديهم الطموح القومي بحق العودة إلى هذه الديار التي طردوا منها يوماً. «وإذا لم يتم وقف مثل هذه العملية على وجه السرعة، فإنها ستغيّر الطابع اليهودي للدولة، وستعرّضها لخطر وجودي محدق من كل حدب وصوب. وكلما تم وقف هذه العملية متأخراً، كان الثمن باهظاً جداً بمصطلحات التغيّرات الديمغرافية غير القابلة للتأويل، وكذلك فإن وسائل إيقافها ستكون راديكالية، وتنطوي على ثمن سياسي أكبر».

وعلى جانبي الخط الأخضر، يعيش الشعب نفسه في إطار عائلات كبيرة تنسج خلالها علاقات زواج، وقد توقفت بعد عام ١٩٤٨، لكنها الآن تتجدد. وهناك الملايين من الفلسطينيين اللاجئين ونسلهم الذين يمكن أن تشكّل لهم المصالح الاقتصادية وعلاقات المصاهرة والعمل شكلاً من أشكال العودة النسبية أو الكاملة إلى مسقط رأسهم داخل البلاد وفي المناطق التي طردوا منها قبل ستة عقود[٦٤].

ويعتقد شفتان أن تراجع إمكانات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل (نضوب مخازنها) بفعل وجود أكثر من ٩٥ بالمئة من يهود الشتات في دول ذات مستوى اقتصادي وأمني ورفاه اجتماعي أفضل من إسرائيل، سيحول دون موجات هجرة كثيفة كتلك التي عرفتها إسرائيل في الماضي، والتي كان آخرها هجرة اليهود الروس في مطلع تسعينيات القرن الماضي. وإذا تزامن ذلك مع نمو سكاني طبيعي لليهود في إسرائيل أقل كثيراً من مثيله العربي، فإن دخول أي نسبة عربية إلى إسرائيل من شأنها أن تضاعف هذه الأخطار، وترفع نسبة وجودهم، ليس من ناحية عددية، وإنما من ناحية اعتبارية، وتعزز ثقتهم بإمكانياتهم وقدراتهم وميولهم نحو دولة المواطنة، أو الحكم الذاتي أو تدفع باتجاه الانفصال[٦٥].

---

(٦٤) شفتان، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٩٩.

إن جانب الثقة بالنفس التي تتغذّى سياسياً من جانب زعماء الجمهور العربي، جعل العرب داخل إسرائيل في موقع مساومة ذي أهمية خطرة تؤثر في مناعة الدولة في إسرائيل. فقد شكّلت المكانة الحاسمة للناخبين العرب في الكنيست وممثليهم، أساس موقع المساومة بين الكتلتين السياسيتين الكبيرتين. فمثلاً لولا الدعم الذي قدمه أعضاء الكنيست العرب، لما استطاعت اتفاقية أوسلو والقاهرة وطابا أن تمر. إن وزن أصوات الناخبين العرب ذات أهمية كبيرة، وحتى حاسمة في بعض الأحيان، في الميزان السياسي الإسرائيلي. لقد كان لأهمية الصوت العربي بالنسبة إلى اليسار دور مضاعف في دفع الليكود نحو احتضان الناخبين «الحريديم» المتديّنين لتحسين القدرة التنافسية مع اليسار. إن تضخيم قوة الحريديم في دولة إسرائيل التي من المفترض أن تكون علمانية، هو حالة نتجت مباشرة بسبب قوة الحسم والمساومة للصوت العربي الأخذ إلى التضخم. ومن هنا يصبح من المحظور أن ينضم أي عربي آخر من المناطق إلى هذا التكتل العربي كمجموعة ضغط قومية كبرى. ولن يتحقق هذا الحظر إلا بالفصل مع سكان المناطق، حتى القطع التام بين طرفي المجموعة الفلسطينية القومية الواحدة[٦٦].

ويجد دان شفتان أن هناك **أبعاداً ضاغطة توجب سرعة إنجاز الفصل بالجدار**، وتتمثل بـ:

- أن الدلالات القاتلة للتعاظم الدراماتي لقوة الفلسطينيين وزيادة أعدادهم بهجرة فلسطينيي المناطق إليهم، وتعاظم قوة الحريديم لتبني اليمين العلماني لمطالبهم الدينية الثقافية والرفاة والتعليم الخاص، لإيجاد ثقل ناخبين يوازي ثقل الصوت العربي لدى اليسار، له دلالة قاتلة على الطابع الصهيوني للدولة، وعلى مقدرة الاقتصاد الإسرائيلي وقدرتها الوجودية، وعلى مغزى وجودها نفسه كدولة يهودية. فالوضع الذي تعتمد فيه الكتلتان الكبيرتان (العمل والليكود) في بقائهما السياسي على عناصر مضادة للصهيونية (العرب والحريديم)، وبالذات عندما يتم اتخاذ قرارات حاسمة وتاريخية، يتعلق بطابع وشكل إسرائيل وعلاقاتها بالجوار والمنطقة سلماً أو حرباً. فمثل هذا الوضع هو مدمر، بحدّ ذاته، وفي ظل مثل هذه الظروف قد تتخذ قرارات تمسّ بأهلية الوجود الاستراتيجي لدولة إسرائيل[٦٧].

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٠١.
(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

• تلامس العرب الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر (الكتل السكانية المانعة)، هو الدلالة القاتلة الأخرى التي يدعيها دان شفتان جراء حرية الحركة والأرض المفتوحة، والتي تنطوي على خطر جيوغرافي - ديمغرافي: هذه الدلالة القاتلة هي التلاقي بين طرفي المجموعة العربية. فقد ضربت جذورها في الأرض كتلة سكانية عربية في المنطقة الواقعة بين قطاع غزة وجبل الخليل بشكل متدرّج، يهدد بخلق منطقة عربية ديمغرافية صافية متواصلة ومأهولة بين الطرفين، وهذا من شأنه أن يقود إلى إقامة ممر عربي (حاجز عربي) استراتيجي بين شمال دولة إسرائيل ووسطها من جهة، وجنوبها من جهة أخرى. وكما هو الحال في الجنوب، فإن الشمال أكثر خطورة نتيجة التلامس اليومي والاقتراب الكثيف بين قرى شمال الضفة الغربية، وقرى المثلث العربية، التي تداخلت معاً بشكل يوجب القطع السريع بالجدار بين عرب إسرائيل وسكان الضفة الغربية[٦٨].

ثالثاً: الأبعاد الثقافية للجدار: الإطار الثقافي العام لجدار العزل العنصري

سعت المجتمعات الاستيطانية دائماً إلى تحقيق الأبعاد الثقافية للجدار عبر تحقيق تجانسها الثقافي. ولكن الحالة الإسرائيلية لا تختلف عن المجتمعات الاستيطانية في هذا الشأن، إلا أن تكوينها الأولي، بداية، قد تأسس على قيمة التجانس الثقافي قبل وصول المهاجرين إلى فلسطين. فالمجتمع الإسرائيلي المعيش يتميز بكونه بُني بعد تأسيس نظام سياسي، بعكس كثير من المجتمعات الحديثة التي أفرزت أنظمتها الاجتماعية أنظمةً سياسية محدّدة. فتاريخياً تم إنشاء المؤسسات السياسية الصهيونية أولاً (التي أصبحت مؤسسات دولة) في فلسطين، ومن ثم تمت عملية تعبئة خانات المجتمع بالأفراد والجماعات التي تستوفي شروط المؤسسة السياسية التي اكتمل إعدادها.

وقد حدّدت هذه المؤسسات الصهيونية الأولى للمهاجرين اليهود، وبشكل هندسي مكان السكن وطريقة الحياة، كما لو أنها كانت تعبئ الخانات المعدة المرسومة هندسياً بدقة مسبقاً بأفراد وجماعات عرقية تم تصنيفها وتنقيتها وتقعيدها في الخانات

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

المعدّة حصراً لهم[٦٩]. لقد أرادت الصهيونية لهذه الخانات (الحيّزات المقفلة) أن تكون مجتمعاً متجانساً ثقافياً يتمتع بمستوى جودة حياتية عالية، وقابلاً للتوسع والسيطرة على الأرض، وقابلاً للانتشار التدريجي لتغيير الواقع الديمغرافي لصالح الوجود الصهيوني لاحقاً. وقد اتصفت هذه العمليات الأولى بقوقعة الذات الفردية والجمعية داخل أسيجة فعلية أمبيريقية مادية، وفي اللحظة ذاتها قوقعة الذات الجمعية المتجانسة ثقافياً بأسيجة أيديولوجية صارمة»[٧٠].

لقد بقي التجانس الثقافي المسيج مادياً وأيديولوجياً دائماً وحدة التصنيف العليا لتخوم المجتمع الإسرائيلي بعلاقته مع الشعب الأصلي (العرب)، وبقي الخطاب الحدودي (خطاب السياج) متواتراً ومتسعاً وكثيفاً، حتى أصبح العلامة المميزة للوجود الاستيطاني في فلسطين عبر كل المراحل التي مر بها مجتمع السياج قبل الوصول إلى مجتمع القلعة المعيش حالياً في إسرائيل.

ليس أدل على هذه الحدود الثقافية الصارمة التي يتشيَّؤُها الجدار من تعريف أحد أهم الأدباء في إسرائيل، وهو أ. ب. يهوشع: «إذا قدّر لي أن أعرّف الصهيونية بكلمة واحدة، فإنني سأختار كلمة «الحدود»»[٧١]، وكلمة «الحدود» المفعمة بالمعاني تستحضر بكثافة معانيها ومضامينها الأخلاقية والرمزية كل التاريخ (والعالم الذي انشقت عنه اليهودية)، بتعبير حنة آرندت. وطالما بقيت إسرائيل المعرّفة بصهيونيتها، فإنها أبداً لن تصبح دولة طبيعية، وهذه الخلاصة مستمدة من طبيعة الصهيونية التي بنت مجتمع الخانات المسيّج لاعتقادها بكراهية الآخرين لمادتها البشرية المستجلبة لفلسطين. لذلك يصبح الانعزال سنّتها الأبدية عن محيطها العربي تحديداً[٧٢].

تتضّح الحالة الثقافية ذات البعد الواحد لدى كل البنى الاستيطانية، إلا أنها في الحالة الإسرائيلية تأخذ مَديات بعيدة في الانعزال والتوحد الذاتي كغاية بحدّ ذاتها، ليس لحماية النوع فقط، وإنما لحماية الرموز الثقافية التي لا بد من الحفاظ على لفائفها

---

(٦٩) إسماعيل الناشف، فك الصهيونية: **الفضاء والإيدولوجيا في المدينة الإسرائيلية** (بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥)، ص ١٠ ـ ١٣.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٧١) عليان الهندي، **وجهات نظر إسرائيلية في الفصل أحادي الجانب** (رام الله: الحملة الشعبية للسلام والديموقراطية، ٢٠٠٤)، ص ٤٢.

(٧٢) إسرائيل شاحاك، «الصهيونية شر ولا إمكانية لتطبيع إسرائيل مع وجودها،» **الكرمل**، العدد ٦٢ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٨٥.

بشقيها الديني والزماني والعلماني، في إطار مجتمع القلعة المتشكّل الآن للدولة العبرية. ويؤكد الكاتب الإسرائيلي المعروف بنيامين بيت هالحمي هذه الضرورة بالقول إن الاستعمار الاستيطاني يعمل بشكل آلي على إزاحة السكان الأصليين لخلق مساحة خاصة تتحقق فيها حكايات التجانس الثقافي المستعلي في المكان. فهو يملك مبررات أيديولوجية، سواء على هيئة خطة سياسية علمانية أم خطة إلهية». والنموذج الذي يقوم عليه الاستيطان الصهيوني يتمثل بمنطقة أو مناطق معينة جرى حصرها بالجدار كحيز ديني/ عرقي خاص تُمنح فيه أعضاء جماعة تعرّف في القانون الإسرائيلي بالشعب اليهودي حقوقاً سياسية حصرية ومتفوّقة على الشعب الفلسطيني لضمان توالد قيم التفوق والعزلة الثقافية[٧٣].

لقد جعل الجدار الذي استعاض عن كامل فلسطين التاريخية حكراً حصرياً للشعب المختار، بفعل الفشل التاريخي الذي تمثل بعدم النجاح التام بتفريغ الأرض من سكانها كحل نهائي، من الاستيطان المنعزل المرتبط معاً بوحدات وخطوط مواصلات، مادة تعويضية عن امتلاك المكان كاملاً. ففي هذه الوحدات تتحقق وحدة المهاجرين الثقافية، ولكن شرط تحققها هو ضمان انعزالها، وضمان انعزالها لا يتحقق إلا بـ «السور»، بتعبير جابوتنسكي. وعلى حدّ تعبير المفكر الصهيوني تفنكين (عام ١٩٤٤): «إن التبلور القومي قائم على الاستيطان، فالأمة هي ظاهرة ثقافية تبدأ مع الاستيطان، وليس هناك فرصة لنصبح أمة إلا بالاستيطان، أما الأصل العرقي فيأتي دوره في مرحلة لاحقة»[٧٤].

إن الخط الهندسي الذي تعجّ به منحنيات وزوايا الجدار الفظة التي تجرح ظاهر الخريطة، قرّب وجمّع وأتى بالمستوطنات البعيدة نسبياً عن المركز اليهودي، لاحتوائها ضمن المجموع اليهودي كمربعات لتصفيفها وفق خط ثقافي حاد القطع. ففي الوقت الذي يتم فيه احتواء التكوينات الاستيطانية اليهودية كجزء من الحالة العرقية التي صنعها الاستيطان، فإنه أيضاً جرى لفظ التجمعات العربية الأصلانية خارج هذا المجموع الثقافي اليهودي والعرقي المتخيل إلى لامكان.

---

(٧٣) بنيامين بين هالحمي، «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها،» **الكرمل**، العددان ٥٥ ـ ٥٦ (ربيع ١٩٩٨)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٧٤) آريه نيئور، «مفهوم أرض إسرائيل الكاملة،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٢١.

قد يكون ليبرمان (وزير خارجية إسرائيل، ورئيس حزب إسرائيل بيتنا ذي الأغلبية الروسية)، هو حالة نموذجية لنظرية الدولة المتجانسة. ورغم أنه من أنصار حالة التطرف اليمينية التي تقول بكامل أرض إسرائيل، إلا أنه سريعاً ما ارتدّ إلى نظرية الأمة المطهّرة، في دراسته المقدمة إلى مؤتمر هرتزليا الخامس للمناعة والأمن القومي، إذ برّر «تنازله» عن أرض إسرائيل الكاملة: «أنا أعارض من دون أي لبس مبدأ الأرض مقابل السلام. إن فكرتي تدور حول مبدأ آخر، هو مبادلة الأرض بالسكان. أنا أريد أن أرى إسرائيل دولة متجانسة كبولندا وهنغاريا، حيث الأمة مطهّرة من الأقليات، ولذلك فإن هدفي هو أن تكون لنا دولة يهودية صهيونية بحتة، متجانسة. ولذلك لا أجد مانعاً يحول دون نقل الحدود وجعل بلدة مثل أم الفحم داخل المنطقة العربية، وليس جزءاً من إسرائيل»[٧٥].

إن السعي الدائم إلى تطابق الحدّ الثقافي مع الحدّ السياسي جعل تقرير هذه الحدود يأخذ دائماً منحنىً عنيفاً، سواء بتقرير الحدّ الأول (خط الهدنة عام ١٩٤٩)، أم بتوسيع هذا الحدّ الذي يجب أن يلتحق بالدولة العبرية بعد عام ١٩٦٧. ثم، ونتيجة نضال العرب في الداخل المُطالب بدولة كل مواطنيها، وتعاظم الطموحات الفلسطينية الوطنية نحو كيانية سيادية في مناطق ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، تطور في إسرائيل جيل جديد من القوانين والنظم العنصرية القامعة للهوية العربية في داخل الأرض المحتلة، بشكل أشد سفوراً من سنوات الاحتلال الأولى. وعلى الجانب الشرقي، كان الجدار هو المشروع الأبرز لحماية هوية الدولة اليهودية من المجموعتين العربيتين الشرقية والغربية، وذلك بترسيخ مبدأ الفصل بينهما[٧٦].

ويبدو أن إسرائيل التي ولدت من شعور بقلق الموت لم يعرفه شعب آخر منذ بداياته، وفق ما قاله روبير بادنتير في صحيفة **لوموند**[٧٧]، فقد اعتبر معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي أن أهم تحدّ يواجه المشروع الصهيوني يتمثل بضعف الهوية اليهودية، ليس لدى يهود الشتات فقط، الذي يتمثل بتضاؤل عناية الجيل الشاب بحياة الجماعة اليهودية، والنزوع نحو الزواج المختلط، وعدم الميل إلى الهجرة نحو الدولة،

---

(٧٥) مجموعة مؤلفين، **ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل: وثائق مؤتمر هرتزليا الخامس** (٢٠٠٥)، ص ٤٨١.

(٧٦) إيهودا شيرينتك، «مسألة العرب في إسرائيل من حلّ المشكلة إلى إدارتها»، **المشهد الإسرائيلي**، ٢٧/ ١/ ٢٠٠٤.

(٧٧) باسكال بونيفاس، **من يجرؤ على نقد إسرائيل**، ترجمة أحمد الشيخ (بيروت: المركز العربي للدراسات الغربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٠.

وإنما أيضاً لدى فئات مختلفة داخل هذه الدولة التي بدأت تقترب من نقاش دولة كل مواطنيها لتحويلها إلى دولة طبيعية. إن هذا الخوف وقلق الذبول والموت، جعل القيادة الإسرائيلية في حالة توتر، تمظهر في مستوى العنف الذي تمثل برفع أسوار الغيتو وتحصينها وتبويبها ومدها إلى ما لانهاية[٧٨].

تساءل إيلان بابيه: ما الذي يجري خلف الأسوار التي أصبحت شاهقة جداً في الجَيب الـ «ما بعد كولونيالي»؟. **أولاً** جرت تاريخياً عملية دينة للصهيونية، أو هي دينة نفسها، أو لأنها أصلاً هي متدينة. وهذه الصهيونية المتدينة تقوم بعملية تبييض دائم لليهود الشرقيين الذين يعيشون في الجيب الأشكنازي الأبيض. و**ثانياً**، هناك عملية تبييض أخرى أكثر عنفاً في المناطق التي أصبحت محررةً بعد عام ١٩٦٧، تتمثل بمحو العربي الذي يمثل نتوءاً في المدى البصري للمستوطنين البيض أو الذين جرى غَسلهم من شرقيتهم، وهم اليهود ذوو الأصول العربية[٧٩]. لقد أصبح التجانس المشدّد عليه في الدولة المتطهرة من الأقليات (الجوييم) الذين هم السكان الأصليين، ديناً صهيونياً مدنياً حداثياً. وضمن أسفار هذا الدين المدني وجدت الصهيونية لغة مشتركة لهؤلاء المستوطنين تقوم على دمغ الفلسطينيين بالتخلّف والتوحش والجهل والعنف... لتسويغ سلب الأرض والطرد والاحتجاز ومصادرة الموارد... والتسييج بالقفص، بحسب تعبير ودعوة بيني مورس[٨٠].

لقد تزامن التسييج والتشييك بالجدار مع إلحاح إسرائيلي غير معهود في التشديد على يهودية الدولة عبر عشرات القوانين العنصرية التي سنّتها الكنيست في العقد الأخير. إن مسألة تحديد طابع أي دولة هو شأن داخلي من شؤون السيادة، إذ لم يسبق لدولة أن تدخلت لتحديد طبيعة دولة أخرى. فكيف إذا كان الأمر يتعلق بقيام دولة ما «هي إسرائيل» بالطلب من الآخرين (الفلسطينيين) تحديداً، والعرب عموماً، بالاعتراف بطابعها اليهودي، وليس فقط بحدودها وسيادتها وأمنها ووجودها في المنطقة الإقليمية العربية، كشرط أولي واستراتيجي لتحقيق تقدم في مشروع التسوية المُتْخم بالشروط الإسرائيلية، واحتياجاتها وأولوياتها[٨١].

---

(٧٨) نتان غوتمان، «الهوية اليهودية في أزمة،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٤/ ٦/ ٢٠٠٥.
(٧٩) إيلان بابيه، «عن العودة والعنصرية،» **المشهد الإسرائيلي**، ٣/ ٥/ ٢٠٠٥.
(٨٠) شموئيل أمير، «الصهيونية كلونيالية أم دين،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥.
(٨١) ماجد كيالي، «مغزى الجدل حول طبيعة إسرائيل،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٣، وأنطوان شلحت، «تذكير بجوهر إسرائيل،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٣.

طبعاً، لا يخفى على أحد ما لهذا المطلب من نتائج كارثية على العرب داخل البلاد (عام ١٩٤٨) من جهة، ولوضع حدّ أبدي ونهائي لمسألة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أخرجوا منها. ولعل ذلك يكون مقدمة لطلب إسرائيل بإبطال هذا الحق، كما جرت عملية إبطال قرار الجمعية العامة الذي اعتبر الصهيونية حالة عنصرية في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، والذي جرى إبطاله عملياً عام ١٩٩١ من قبل الجمعية العامة بالقرار الرقم ٨٦/٤٦.

هكذا يتحول الجدار إلى إطار حديدي ضاغط للمركزية الإثنية اليهودية التي تتجلى في مفاهيم من نوع: دولة يهودية، مدينة يهودية، شارع يهودي، حارة يهودية، عمل يهودي، سوق يهودي، طعام يهودي، زواج يهودي، فضاء يهودي، حيّز يهودي، مسرح يهودي، شاطئ يهودي... تهيمن عليه ثقافة إسبارطه اليهودية التي تقدس العنف والقوة كعلامة يهودية ثقافية فارقة يحملها جيل يتجرّع تربية تقوم على فكرة: «عرق عبقري سخي وشديد البأس»[٨٢].

إن الفصل عند هذه اللحظة هو شرط مسبق لممارسة التمييز تجاه الفلسطينيين، وهو أهم جهاز سيطرة يخدم استمرارية علاقات التسلط والاستحواذ وادعاء السمو، ويسمح بتجديد العمليات الكولونيالية داخل فلسطين المحتلة. وتحدد الجدران والأسيجة جيداً المجموع القومي - الإثني، وتوحد ساكني القلاع وتغربهم عن ساكني المكان الذين يتحولون إلى محيط عدائي. وهي، أي الجدران والأسيجة، ترسم خطوط المجابهة بين اليهود والعرب. ومن دون الأسوار والأسيجة الفاصلة، قد تلتبس الأمور على الـ «نحن» والـ «هم»[٨٣].

هذا الواقع يعيدنا إلى خلاصة عزمي بشارة في كتابه **من يهودية الدولة حتى شارون**: «لا يجوز رؤية المشاريع السياسية الإسرائيلية بمعزل عن الثقافة السياسية المساندة لها، وهي ثقافة عنصرية، لا شك في ذلك. هذه العنصرية الإسرائيلية ليست مسألة جانبية، ولا هي ظاهرة مرافقة أو عارض من عوارض المواجهة، بل هي مسألة بنيوية»[٨٤].

---

(٨٢) إيلان زئيف، **جدلية الوطن والمنفى: التربية الإسرائيلية والتربية المنفوية في عهد ما بعد الحداثة**، ترجمة فريق مدار (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، ٢٠٠٦).

(٨٣) غادي الغازي وخيراردو لايبذر، «تعايش في بلاد المحاسيم،» **قضايا إسرائيلية**، العددان ٢٦ ـ ٢٧ (ربيع - صيف ٢٠٠٢)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٨٤) عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٥)، ص ٣٦٤.

هـذه العنصرية البنيوية، جعلت من الصهاينة، لا بوصفهم يهوداً، وإنما بوصفهم الجوهري كمستعمرين يرتدّون إلى معطيات ثقافية أوروبية من جنس ثنائية الشرق ـ الغرب التي جعلت من رئيس الدولة السابق موشيه كتساف نموذجاً حياً لتمثيل هذه الثنائية الصارخة الجارحة: «ثمة هوة كبيرة بيننا وبين أعدائنا، ليس فقط على صعيد القابلية، بل في مجالات الأخلاق والثقافة، قدسية الحياة والضمير. الفلسطينيون أناس لا ينتمون إلى قارتنا أو إلى عالمنا، بل هم من مجرّة أخرى مختلفة بالفعل»[٨٥].

فإذا كان العرب أصل الشر، فإن النقيض هنا (إسرائيل) تبقى متمتعة بالاحتكار الإلهي للخير. أليس تقنيات المركزية العرقية والسمو الأخلاقي والضمير وقدسية الحياة وغيرها هي ذاتها ثقافة كل المستعمرين إزاء الآخر؟ أليست فضيلة الرجل الأبيض هي التي أسست لحق التضحية بالآخر الموصوف من قبل قوى الاستعمار، الوحوشي، المتوحش، البدائي، المفترس الأسود؟ لم يغرّد كتساف أبداً خارج السرب الثقافي الأبيض، بل هو اللحن القديم نفسه المتجدد مع كل حالة استعمار في هذا العالم. ليست حالة الشطط الرهيبة في البحث، وتجسيد الدولة اليهودية كحالة دينية عرقية مخصوصة بالسمو والاصطفاء، هي الحالة المبتغاة من وراء الجدار، وإنما أيضاً طمس حرية الجماعة الإنسانية الأخرى، وهذا ليس خروجاً عن النسق الاستعماري بقدر ما هو استمرار للفلسفات والحركات السياسية العنصرية، وهم يدّعون الدفاع عن الهويات الدينية والعرقية الخاصة[٨٦].

---

(٨٥) موشيه كتساف، «وحشية الفلسطينيين،» **جيروسالم بوست،** ١١/ ٥/ ٢٠٠٥.

(٨٦) إيمانويل رينو، «التصورات الأرولية للتهويد،» في: عزيز العظمة، **مفاهيم عالمية ـ الهوية: من أجل حوار بين الثقافات،** ترجمة عبد القادر قنيني (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

الفصل الرابع

تداعيات الجدار على مشروع الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

أولاً: تقويض مشروع الدولة الفلسطينية

يبدو أنه لا توجد دولة في العالم في حالة عبادة مرضية للأعداد والنسب المئوية وسعة المساحات وتناسبها، كما هي في إسرائيل! ونحاجج بأن سؤال الأرض والسكان (المركب الجغرافي - الديمغرافي)، كان دائماً وأبداً المركب الثابت المتداخل، المترابط في كل الصياغات الهندسية الصهيونية لبناء الدولة اليهودية الخالصة التي يتطابق فيها الدين مع القومية. هنا تبدو العلاقة بين رياضيات التزمت الديني ورياضيات الهندسة الديمغرافية والمساحات الجغرافية الخاطفة للأبصار، في سياق الصيرورة التاريخية على المدى الزمني للاحتلال عام ١٩٦٧، وقد أعيدت صياغة البناء الطبيعي لتلال الضفة الغربية لخلق ما يبدو وكأنه مدى يهودي كامل مؤسطر بهستيروغرافيا صهيونية توراتية كاملة. هل هناك في العالم من أحدث تغييرات في طوبوغرافية المكان وجغرافيته، كما أحدثت إسرائيل في الضفة الغربية؟ أزعم أنه لم يحدث، إلى درجة أنه في كثير من المواقع الطبيعية في جغرافية فلسطين أصبح الإنسان يصاب بالدوار والغربة عن ذاكرته البصرية التي نهضت على صورة المشهد منذ الطفولة، إذا غاب عن المكان لبضعة شهور، وأحياناً لأيام. إن صورة المكان (الذاكرة البصرية) مسختها معدات الحفر، وتغيير الطرقات التاريخية، أو حجبتها عن البصر بألواح الباطون، معدات الحفر والتجريف التي لم يتوقف صرير جنازيرها، ووقع دق حفاراتها للصخور الجيرية لتلال هذه المنطقة من فلسطين، منذ الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحتى اللحظة[1].

سوف نؤسس لهذه الوحدة بقول لمارتن بوبر، أحد أبرز الفلاسفة الصهاينة، الذي رأينا فيه من البلاغة العنصرية، ما يسمح بالادعاء في هذه الدراسة أن كل ما حدث في البلاد ويحدث، وسيحدث مستقبلاً، إن هو إلا صدى لرؤية بوبر: «لا حياة من بدون

---

(١) أرييه نيئور، «مفهوم أرض إسرائيل الكاملة،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٠١ (أيار/ مايو ٢٠٠٣)، ص ٢٧ ـ ٢٩.

تدمير حياة الآخرين، فإذا أمعنا النظر نجد أن كل واحد منا يسلب في كل لحظة شخصاً آخر حيّز حياته، وبما أننا جئنا لنؤمن مكاناً لأجيالنا المقبلة، فقد كنا مضطرين إلى تقليص حيّز الأجيال المقبلة من الشعب العربي»[٢].

إن كثيراً من الرسومات الكاريكاتورية التي تحيل التراجيديا إلى كوميديا يُتبعها صاحبها بالقول: لا تعليق!! ففي كثير من الأحيان يفسد التعليق أو شرح النص، في حال من اكتوى بنار تدمير الحياة، وسلب الوجود، وذبح النفس. وللضرورة الأكاديمية، فإني سأترك التعليق لشموئيل أمير: «أعتقد أن أي إنسان متنور سيصدم عند قراءة أقوال بوبر التي تنطوي في جوهرها على سمات فاشية، بمعنى تسويغ ظلم الأقوياء تجاه الضعفاء. إنها تسويغ فلسفي لممارسة القوة والظلم، إذ يرسم بوبر هنا صورة لغاية بشرية بقوله: «لا حياة من دون تدمير حياة الآخرين». إن أقوال بوبر تكشف بوضوح ما هي الصهيونية المتمثلة باحتلال البلاد، ولعل أكثر ما تقشعر له الأبدان هو حديثه عن احتلال حيّز الحياة. ألم يكن بوبر يعي أنه يستخدم تعبيراً أيديولوجياً نازياً؟»[٣]، وفق منطق «لا حياة من دون تدمير حياة الآخرين»، ووفق أخلاق «تقليص حيّز الأجيال المقبلة» من الشعب العربي، فإن هذا المنطق الأخلاقي قد اقتلع ذبحاً وتهجيراً أكثر من ٧٥٠ ألف عربي من المكان. وفي السنوات الثلاث الأولى للاحتلال الأول، جرى استزراع ٧٥٠ ألف مهاجر يهودي آخرين في المكان نفسه. واليوم، داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، ورغم أن العرب يشكلون ٢٠ بالمئة من سكان الدولة العبرية، فإنهم لا يملكون سوى ١,٢ بالمئة من المساحة العامة لإسرائيل السيادية[٤].

وبنقل هذه السياسة (لا حياة إلا بتدمير حياة الآخرين، وتقليص حيّز الأجيال المقبلة من العرب) إلى الضفة الغربية التي هجّر منها الاحتلال بوسائل مختلفة ومتداخلة ومتدحرجة منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ٦٠٠ ألف فلسطيني[٥]، جرى الاستيلاء على أكثر من نصف المساحة الإجمالية للضفة البالغة ٥٦٦١ كلم^2.

---

(٢) شموئيل أمير، «سيطرة الوعي الصهيوني واستحواذه بصورة تامة على جميع مناحي الحياة،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٨/ ٥/ ٢٠١٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) يوسف جبارين، «الجغرافيا والديموغرافيا في سياسة السيطرة على المكان،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣ (صيف ٢٠٠١)، ص ٥١.

(٥) انظر: نور الدين مصالحة، **أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ ـ ١٩٩٦** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ١٩١ ـ ٢٣٠.

في دراسة لوحدة نظم المعلومات والاستشعار عن بعد، أعدّها مركز الأبحاث التطبيقية (أريج) - القدس[٦]، لمقارنة المساحات العمرانية الفلسطينية والإسرائيلية، تبيّن أن هناك ٥ محافظات من أصل ١١ محافظة تزيد فيها المساحة العمرانية الإسرائيلية على الفلسطينية. وتبيّن أن محافظات القدس وأريحا والأغوار وقلقيلية وسلفيت وطوباس تزيد فيها المساحة العمرانية الإسرائيلية على الفلسطينية. وفي حال أخذ بعين الاعتبار حدود المخطط الهيكلي التوسعي للمستوطنات، فإن عدد المحافظات سيرتفع إلى ثمان من أصل ١١، تزيد فيها المساحة العمرانية الإسرائيلية على الفلسطينية بدخول محافظات بيت لحم ورام الله ونابلس على القائمة[٧].

يقيم في هذه الحيّزات الاستيطانية بما فيها القدس، ما يقارب نصف مليون مستوطن[٨] مقابل مليونين ونصف فلسطيني موزعين على محافظات الضفة الغربية. وكما هو معروف، فإن التقسيم الجغرافي وفق اتفاق أوسلو الانتقالي الثاني عام ١٩٩٥، قد جعل أكثر من ٦٠ بالمئة من الأراضي ضمن المنطقة المسماة منطقة C[٩]، وبحسب أغلب الدراسات والتقارير، فإن ١٣ بالمئة من أراضي الضفة الغربية ستصبح معزولة خلف الجدار. وأما النسبة الباقية، فهي موزعة في أكثر من ٨٠ بالمئة من منطقة الأغوار والمناطق الإقليمية للمستوطنات.

ولكن نسبة ١٣ بالمئة التي أصبحت مقولة دائمة على ألسنة الخطباء والساسة هي مقولة مضللة وخطرة، لأن الحقائق على الأرض هي أكثر من ضعفي هذه النسبة. فعملياً عندما يتحدث الاحتلال عن احتجاز ١٣ بالمئة من المساحة خلف الجدار، فإنها تترجم بمصادرة فعلية لأكثر من ٤٦ بالمئة من كامل مساحة الضفة الغربية. وهذه النسبة تمثل مجاميع الأراضي المعزولة من الجدار بنسبة ١٣ - ١٤ بالمئة، والمناطق العسكرية

(٦) أشكر الدكتور جاد إسحاق الذي أمدّني بهذه الدراسة الثمينة لدى مقابلتي له في مدينة بيت لحم التي تُعَدُّ من أحدث وأخطر الدراسات التي يعتدُّ بها، والتي تُشير بشكل واضح وصريح إلى انعدام فرصة الدولتين على أرض الواقع.

(٧) «مقارنة المساحات العمرانية الفلسطينية والإسرائيلية،» مركز الأبحاث التطبيقية (أريج - القدس - بيت لحم) (٢٠١٠)، ص ٣.

(٨) الرقم المتداول، وبناءً على الإحصاءات الإسرائيلية، فإن عدد المستوطنين في غلاف القدس الشرقية الذين أصبحوا جميعاً ضمن حدود الجدار - أي ضمن متروبول المدينة - هو ٢٠٠ ألف مستوطن بما فيها معاليه أدوميم وكفار عتصيون. إلّا أن أ. خليل التفكجي يضيف ٣٠ ألف مستوطن آخرين ليصبح العدد ٢٣٠ ألف مستوطن على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في حدود القدس.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣.

المغلقة بنسبة ٣٠ بالمئة، وشوارع المستوطنين والطرق الإقليمية العابرة للضفة بنسبة ٢ بالمئة.

ويجب أن نشير هنا إلى أن النظرية الأمنية السياسية لشارون وغيره من الساسة، اعتبرت التخوم الشرقية (الأغوار) بالقيمة الاستراتيجية نفسها للتخوم الغربية التي كانت ضمن مشروع الإغلاق بالجدار، إلا أن الضغوط الدولية والأمريكية أرجأت عملية الجدار الشرقي، الأمر الذي جعل إسرائيل تعلنها منطقة مغلقة، كما أسلفنا للالتفاف على هذه الضغوط.

١ - الإبادة السياسية للشعب الفلسطيني

كان مصطلح «الإبادة السياسية» (Politicised)، الذي خطّه عالم الاجتماع الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ قبل وفاته، مثيراً للمجتمع والدولة في إسرائيل، وحتى لأكثر الناس تطرفاً في اليسار. فمفهوم الإبادة يجب أن لا ينزاح نحو أية حالة أخرى غير يهودية، فكيف إذا ارتدّ نحو الفلسطينيين الذين جرى عرضهم كجزء من الظاهرة التاريخية لملاحقة اليهود؟

إن التدمير الدائم، أو «الهدم» الدائم، بتعبير هنيدة غانم[١٠]، كمشروع جماعي صهيوني فكري، أكاديمي وسياسي، مترابط معاً لا يتجزأ. وتشير هذه الإبادة السياسية، وفق مفهوم كيمرلينغ، إلى التدمير المنهجي للبنى التحتية والبشرية للشعب الفلسطيني لكي يتوقف عن كونه مجتمعاً سياسياً يرى أن من حقه تقرير المصير. إنه نشاط عسكري، وسياسي، واقتصادي، ودبلوماسي، ونفسي بالغ الإحكام من أجل تحقيق الإبادة السياسية. ويترافق مع تلك العمليات، أحياناً، لكن ليس بالضرورة، تطهير عرقي، ويتم ذلك في أحيان أخرى طواعية عندما تنهار القدرة الاحتمالية للسكان، فتدفعهم مشقة الحياة إلى النزوح إلى مكان آخر، وهذا هو الهدف الأعلى لشارون[١١].

---

(١٠) مقابلة مع هنيدة غانم حول مفهوم «الهدم الدائم»، الذي استخدمته. يعني حالة العمل الصهيوني المكثّف والمستدام التي تستهدف فكرة الوجود الفلسطيني - بالملاحقة الدائمة، والتعذيب المنظم بكل الوسائل المتاحة. إن تدمير الذات الفلسطينية وحبسها في مستواها الفردي والجماعي وهدم قوى الإنتاج والحيلولة دون أي لحظة استقرار هي عملية هدم دائم.

وحول تعذيب الفلسطينيين، انظر رواية المحامية اليهودية الشهيرة: فيليتسيا لانغر، **الغضب والأمل: مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال**، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣).

(١١) باروخ كيمرلينغ، «شارون يسعى لتحقيق بوليتسايد للفلسطينيين،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٤.

وقد اقترب د. شريف كناعنة، أستاذ الأنثروبولوجيا الثقافية في جامعة بير زيت، ونبيل علقم، من المفهوم السابق (الإبادة السياسية)، إذ أطلقا على السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالحواجز وإغلاق الطرق واحتجاز المواطنين وتعذيبهم بالسيطرة المانعة للحركة والتنقل: «سياسة التحطيم الجماعي»، وهي السياسة التي لا تسمح لأي فلسطيني بالنجاة من هذه الإجراءات المدمّرة، ومن أشكالها التحطيم الجسماني والمعنوي للإنسان المستهدف بها[١٢].

وهناك إدراك معمّق لدى دولة الاحتلال، أن كل إطالة زمنية لواقع الاحتلال المباشر في الضفة الغربية من شأنها أن تؤدي إلى إبادة سياسية. وحتى أكثر الذين يعتقدون بحل الدولتين يؤمنون في الوقت ذاته بأن هذا الكيان سيبقى تحت الرقابة/ السيادة/ السيطرة الأبدية للدولة في إسرائيل. إن تحويل المكان الفلسطيني إلى جهنم هو هدف بحدّ ذاته، وهذا ما يؤكده ليف غرينبرغ، الذي تحدث في مقال نشرته صحيفة بلجيكية ونشرته **المشهد**: «إن حكومة الدولة اليهودية تنفّذ الآن إبادة رمزية للشعب الفلسطيني، لأن العالم المتحضر لا يسمح، بمنطق الإبادة الكلاسيكية الكاملة، ولا يقبل به. إن ما يجري في المناطق هو إبادة رمزية، لأن أرض فلسطين مسلوبة من قبل المستوطنات ومقسمة نتيجة الحواجز. واليوم هذه الأرض مقطعة الأوصال بفعل ما يسمّونه بلغة البيروقراطية الإسرائيلية «الجدار الأمني»، وهو ليس إلا تفكيكاً للمساحة الأخيرة التي بقيت للشعب الفلسطيني، كي يتوقف هذا الشعب عن الحلم بها كقاعدة إقليمية لقيام دولة فلسطين. إن هذه السياسة تغتال المستقبل الفعلي للفلسطينيين وآمالهم بنيل استقلال فعلي»[١٣].

لقد أصبحت الكيانية الفلسطينية التي اختلف في شأنها الفلسطينيون كثيراً، ولعقود، تشكّل حالة إجماع وطني كبير منذ عام ١٩٨٨، وخصوصاً لدى القوى السياسية الفاعلة المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تلبث حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن تبنّت مبدأ الكيانية السيادية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧[١٤]. وكان الوطن العربي مستعداً دائماً من خلال جامعة الدول العربية التي

---

(١٢) شريف كناعنة ونبيل علقم، **الحواجز العسكرية الإسرائيلية: دراسة تحليلية لدور الحواجز في الإخضاع والاقتلاع** (رام الله: مركز فلسطين للدراسات والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦، وعزام أبو السعود، **أثر الجدار العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس الشرقية** (القدس: الائتلاف الأهلي، ٢٠٠٧)، ص ٥ ـ ٢٠.

(١٣) ليف غرينبرغ، «إبادة شعب رمزية،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٤.

(١٤) انظر: إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨.

تمثل المؤسسة الوظيفية للنظام الإقليمي العربي لتبنّي وجهة النظر الفلسطينية القائلة بتسوية على أساس قراري الأمم المتحدة الرقمين (٢٤٢) و(٣٣٨). وبعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وما تلاه من أوسلو وطابا وواي ريفر، أصبحت الدول الغربية بنتيجة الحراك السياسي الدولي، وتطورات الأوضاع الخطرة التي عصفت في منطقة الشرق الأوسط، على قناعة بأن الحل السياسي في المنطقة مشروط بدولة فلسطينية وفق قرارات ومبادئ الشرعية الدولية[١٥].

لقد كانت هناك تداعيات للأحداث الخطرة (قيم الشرق الأوسط الجديد) على النظام الرسمي العربي، وكذلك أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وانتفاضة الأقصى، واحتلال العراق وأفغانستان، وضعف النظام الإقليمي العربي، وعزل القيادة الفلسطينية ممثلة بياسر عرفات وحصاره، ومحاربة الإرهاب، والتثقيف بالديمقراطية كشعار أمريكي للوطن العربي؛ كل هذه الوقائع المتداخلة أصبح مركزها الأول هو الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي هذا المناخ، عُقدت قمة بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢ التي أسست للصراع منذ تطورات عام ١٩٦٧، إذ لم يكن هذا الصراع من نتائج حرب ١٩٤٨ وأسبابها. وكان إعلان بيروت أشدّ وضوحاً من كل حالات الاقتراب العربية السابقة نحو التسوية مع إسرائيل: «الانسحاب الكامل من أراضي ١٩٦٧، بما فيها الجولان والأراضي اللبنانية المحتلة مقابل السلام والتطبيع الكامل، واعتبار النزاع العربي - الإسرائيلي منتهياً إذا قبلت إسرائيل قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشرقية»[١٦].

عمل النظام العربي الرسمي من خلال الأقطار العربية الفاعلة، وخصوصاً مصر والسعودية والأردن، على تسويق المشروع العربي الذي لاقى ترحيباً لدى الأمم الأوروبية والولايات المتحدة، التي وجدت نفسها أمام خيار واحد ووحيد لحماية شرعيتها الدولية وترتيب أوراقها بعد مرحلة الفوضى الخلاقة، ورفع التهمة الموجّهة إليها، وهي «الكيل بمكيالين» وغيرها من الوصمات التي لصقت بأمريكا جرّاء سياستها الخارجية، خصوصاً على المستوى الشعبي العربي. وفي هذا المناخ، جاء مشروع

---

(١٥) انظر: إعلان الاتحاد الأوروبي، الاجتماع الرابع لمجلس الرابطة، EU-Israel (بروكسيل) (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣).

وحول تبلور فكرة الكيانية الفلسطينية، انظر: ممدوح نوفل، **البحث عن الدولة** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٠)، ص ١٧ ـ ٢٦.

(١٦) انظر: المبادرة العربية للسلام التي أقرّتها القمّة العربية الرابعة عشرة في بيروت (آذار/ مارس ٢٠٠٢).

السلام الأمريكي «الرؤيا الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط» و«خريطة الطريق» (٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)[١٧].

ورغم أن مشروع «خطة الطريق» قد جاء على شكل موعظة للفلسطينيين، وعلى طريقة الترهيب والترغيب وعلى طريقة «إذا كان فإن...»، إلا أنها حملت نصّاً صريحاً وواضحاً على لسان الرئيس جورج بوش (الابن) الذي قال: «رؤيتي هي دولتان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن... وإن الحدود النهائية والعاصمة وغيرها من الرموز السيادية لدولة فلسطين، سيتم التفاوض حولها بين الطرفين كجزء من التسوية»[١٨].

ولم تقل الإدارة الأمريكية إن قرار الأمم المتحدة الرقم (٢٤٢) هو المرجعية الأساس، وإن حدود ١٩٦٧ هي الأساس الذي تنطلق منه أية مفاوضات مستقبلية بعد توقفها عند كامب ديفيد ٢٠٠٠. ومع ذلك، عمل شارون بإيمان على تحويل وثيقة بيروت، رغم أهميتها ومباشرتها وحالة الإجماع العربي عليها، إلى وثيقة تاريخية مهملة. وفي الوقت نفسه، جعل خطة خريطة الطريق التي اشترط قبولها بأربعة عشر تحفظاً من وراء ظهره، مقدمة على خطته الوحيدة، وهي التي سوّقها لدى الإدارة الأمريكية باعتبارها جزءاً من خريطة الطريق. فقد أزاح شارون هذه الضغوط بسيره نحو الجدار (الفصل) الذي عملياً قوّض إلى الأبد حلّ الدولتين. كان إعلان الانفصال من جانب واحد بمنزلة الهدية التي تلقتها الإدارة الأمريكية من أجل الموافقة النهائية على ترسيم الجدار، كما أقرّ عام ٢٠٠٣. كما تمتّع وضع مبادرة إسرائيلية (ليست عربية، أو أمريكية) على جدول الأعمال العام في إسرائيل بدعم دولي (التضحية بغوش قطيف في قطاع غزة مقابل سلب الضفة الغربية)[١٩].

٢ ـ ما سمّي بالتنازلات المؤلمة في القاموس السياسي الإسرائيلي

قبضت إسرائيل، كما قبض شارون ثمن الجهد الاستيطاني الممتد في الضفة الغربية والقدس، باعتراف الإدارة الأمريكية بالوقائع الاستيطانية على أرض الواقع.

(١٧) انظر: خطاب للرئيس جورج بوش عن رؤيته للسلام في الشرق الأوسط (٢٤/٦/٢٠٠٢)، وخليل الشقاقي وعائشة أحمد، **ملاحظات أولية على خطة خريطة الطريق** (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحيّة، ٢٠٠٣)، ص ١٥ ـ ١٧.

(١٨) انظر خريطة الطريق.

(١٩) شاؤول أرئيلي وميخائيل سفارد، **الجدار الفاصل أمن أم طمع؟** (تل أبيب: يديعوت أحرنوت للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٨٤ ـ ٨٥.

وقبض شارون ثمن الانفصال الأحادي من الولايات المتحدة الأمريكية برسالة من جورج بوش (الابن) إلى شارون (قال عنها الفلسطينيون إنها وعد بلفور الثاني)، التي جاء فيها ولأول مرة منذ عام ١٩٦٧: «في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، ومن ضمنها وجود تجمّعات إسرائيلية كبيرة، من غير المتوقع أن تنتهي المفاوضات بعودة كاملة إلى خطوط الهدنة عام ١٩٤٩»[٢٠]. فقد استبدل بوش المفهوم الاستيطاني الذي كان جزءاً من الخطاب السياسي الأمريكي حتى اللحظة بمفهوم «التجمعات السكانية»، والتجمعات السكانية التي أصبحت جزءاً من الدولة العبرية بفعل خطة الفصل (الجدار) التي أخذت منذ ذلك الحين فصاعداً شهادة الشرعية الأمريكية، بعد أن كانت هذه التجمعات (المستوطنات) قد رُبطت فعلاً بمركز الدولة وسيادتها وقطعها على باقي أراضي الضفة الغربية.

لقد كانت التنازلات المؤلمة التي تحدّث عنها شارون في مؤتمر هرتزليا هي بالذات باقي الرقع من الأرض التي يقيم عليها الفلسطينيون، والتي تحوّلت إلى ما يشبه الجيوب (البانتوستانات) الموصوفة عند عامة الناس في فلسطين بـ «القبور». وقد واجه شارون ضغوطاً من قيادات يمينية ودينية كبيرة في الليكود بشكل خاص، ومن الائتلاف الحاكم بشكل عام، جراء القبول المشروط بخريطة الطريق، وصرح في معرض ردّه على المتشدّدين منهم الذين لا يستوعبون إخراج أي شبر من أرض إسرائيل الغربية بالآتي: «التوصل إلى تسوية سياسية مسألة استراتيجية لإسرائيل، والأفكار الذاهبة إلى أنه من الممكن أن نواصل الإمساك بثلاثة ونصف مليون فلسطيني (تحت الاحتلال)، فمن الممكن أننا لا نحب الكلمة. ولكن هذا ما يحدث!! وإذا كنتم تريدون أن تبقوا بشكل دائم في جنين ونابلس ورام الله وبيت لحم دائماً، لا أعتقد أن هذا صحيح»[٢١].

وهو في هذا التصريح، في الحقيقة، لم يأت بجديد، وإنما كان ذلك امتداداً لقيم وخطة حزب العمل التي مثّلها ديان ويغال ألون، والتي طورها بيغن في اقتراح الحكم الذاتي في كامب ديفيد (١٩٧٧ ـ ١٩٧٩)[٢٢].

---

(٢٠) انظر: رسالة (وثيقة جورج بوش إلى شارون) أو ما عرف بكتاب الضمانات (١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠١).

(٢١) عزمي بشارة، **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٥)، ص ٣٤١.

(٢٢) انظر: اتفاقيات كامب ديفيد: نصّ الرسائل المرفقة بالاتفاقية، حول الضفة الغربية وغزة (٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩).

وفي الجلسة ذاتها مع كتلة الليكود التي عُقدت في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٣، والتي اقتبسنا منها التصريح السابق، نورد اقتباساً لشارون أشدّ وضوحاً موجّهاً إلى عضو الكنيست يحئيل حازان: «إن قبول خطة الطريق لا يمنع البناء في المستوطنات، بل بالإمكان البناء من دون تحديد لأبنائك وأحفادك، وآمل أن يصح ذلك لأبناء أحفادك». وبعد مرور أقل من شهر على هذا التصريح، قال شارون، موجّهاً كلامه إلى الوزراء: «ابنوا ولا تتكلّموا... لا يتوجب أن نخرج راقصين كلما أعطينا إذناً في البناء»[٢٣].

إن موقف شارون بقبول الدولة الفلسطينية لا يعبّر عن موقف أخلاقي لإحقاق العدالة النسبية أو الإنصاف. فقد استنتج، رغم كل إجراءات الترانسفير المختلفة أنه لا توجد إمكانية لإحداث عملية ترانسفير تامة لعرب (المناطق)، وفي الوقت نفسه لا يمكن ضم الفلسطينيين إلى إسرائيل. والنتيجة لدى شارون هي اقتسام الجزء المتبقّي للفلسطينيين في الضفة بعد أن يتم زرعه بنصف مليون مستوطن. ويقول عزمي بشارة: «وما المشكلة أن يصل شارون إلى مثل هذه النتيجة رغماً عنه من دون موقف أخلاقي؟ فالمهم هو النتيجة، وليس الدافع، لأن النتيجة كيان سياسي فلسطيني يشمل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين على أصغر رقعة مفكّكة من الأرض[٢٤]».

لقد تمّ وصف الكيان الفلسطيني المقطّع على تلك الأجزاء التي ينعدم فيها التواصل كشرط لوحدة الإقليم الذي تُشاد عليه الدول بـ «دولة البقايا» (بحسب تعبير علي الجرباوي)[٢٥]. إن ترسيم الجدار بالشكل الذي يتوغل داخل مناطق الضفة إلى أكثر من عشرين كلم، والذي يضم معاليه أدوميم وأرئيل وكفار عتصيون وجبعات زئيف وآدم وغيرها، إنما أريد له أن يرسم واقعاً سياسياً يؤبّد الاحتلال من جهة، ويرفع عنه المسؤولية، ويمكّن إسرائيل من أن تدّعي أنها استجابت لنداء التسوية السياسية المطروح في المنطقة.

٣ - دولة البقايا وأسطورة التواصل الجغرافي

تضمّنت رسالة الضمانات (وعد بوش) إلى شارون عبارة: «وكما تعلم، فإن الولايات المتحدة تؤيد إقامة دولة فلسطينية «قابلة للحياة وذات تواصل إقليمي»، وذات

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

(٢٥) مقابلة مع الدكتور علي الجرباوي، وقد اعتاد الجرباوي وصف الكيان الفلسطيني المقطع بـ «دولة البقايا» التي لا يوجد لها مستقبل بسبب غياب وحدة إقليمها وتجزئة السيادة عليها (رام الله) (شباط/ فبراير ٢٠١٠).

سيادة ومستقلة...». وجاء تشديد الرئيس الأمريكي على عبارة: «دولة قابلة للحياة وذات تواصل إقليمي»، لأن أمريكا تدرك تماماً ما أحدثته السياسة الإسرائيلية على الأرض، بقول وزيرة خارجيتها كونداليزا رايس في زيارة قامت بها لإسرائيل في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣: «إذا كانت النوايا لبناء الجدار هي نوايا أمنية، فإن النتائج على الأرض هي سياسية»[٢٦].

منذ ذلك التاريخ وحتى اللحظة الراهنة، دخل المفهوم «دولة قابلة للحياة» إلى الخطاب السياسي المتعلق بالتسوية السياسية، وأصبح كثيف الاستخدام، حتى في الجانب الفلسطيني، رغم أن أبسط القواعد السياسية في كل السياقات التاريخية لنشوء الدول كانت تفترض بداهة مقوّمات تواصل جغرافي ومقومات وجودية قابلية للحياة المستدامة. هذا الربط العجيب لم يأت بشكل عفوي، بل له دلائل سياسية عميقة، إذ إن الإصرار على استخدام المصطلحين الملحقين بالدولة («مترابطة»، و«قابلة للحياة») يؤدي بشكل تلقائي إلى الاعتراف بالواقع الميداني الاستيطاني للجدار وتبنّيه، وهو الأمر الذي أوجدته سياسة الاحتلال ومنحها الشرعية. وفي الوقت نفسه، يؤدي إلى الهروب من المطالبة بإزالة الواقع الاستيطاني غير الشرعي، أو إزالة الجدار، وتقبل واقع المعازل التي خلقها الجدار.

وكذلك، فإن هذا المفهوم «قابلة للحياة ومتواصلة إقليمياً» لا يعني بسط السيادة الفلسطينية على المناطق المصنّفة (ج) مستقبلاً، والعودة إلى التواصل الطبيعي بين المناطق الفلسطينية المختلفة، بل إقامة معابر وأنفاق في أسفل شوارع المستوطنين الإقليمية تربط بين هذه المعازل، من دون تواصل جغرافي حقيقي على الأرض، مثل نفق حبلة، ونفق بدو، ونفق بيت لحم، ونفق بيت عور - الطيرة. وتزداد أعداد هذه الأنفاق باتساع تمدد المستوطنات، وباتساع أعمال البنية التحتية لمجتمع المستوطنين. فبينما كان عدد الأنفاق قبل عام ٢٠٠٥ اثنين وعشرين نفقاً، تم رفع هذا الرقم إلى ٤٢ نفقاً مع نهاية عام ٢٠٠٩[٢٧].

إن النموذج الإسرائيلي للكيان السياسي الفلسطيني المقترح، إذاً، هو حالة متفردة شكلاً ومعنى. فمن حيث الشكل، لا يوجد كيان سياسي في العالم بهذه الرقع (المعازل)،

---

(٢٦) أرئيلي وسفارد، **الجدار الفاصل أمن أم طمع**، ص ١١٣.

(٢٧) داوود حمودة، **مفهوم التواصل الجغرافي والقابلية للحياة** (رام الله: الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، ٢٠٠٩)، ص ٥ - ٦.

ومن حيث المعنى لا يوجد كيان سياسي يسمّى مستقلاً، في حين أنه خاضع من حيث المبدأ لأقسى حالات السيطرة والقوة العسكرية[٢٨].

ما الذي سعت إليه إسرائيل؟ إن كانت الإبادة السياسية تغتال مستقبل الشعب الفلسطيني في «دولة الأنفاق» أو «دولة البقايا» أو «دولة القبور»، كما يسميها عامة الشعب الفلسطيني، فإن هذا المكان المسمّى «دولة» هو كيان ليس من جنس الدول، بل حالة مشوّهة غريبة ستكون عقاباً للشعب الفلسطيني، وليست نتاجاً لكفاحه الطويل نحو حياة آمنة كباقي شعوب الأرض. ويؤكد يهودا شنهاف أن الذي تخيل يوماً بأن إسرائيل ستعطي شيئاً له معنى للشعب الفلسطيني، فقد كان واهماً: «إسرائيل مستعدة لقبول صيغة كيان سياسي فلسطيني، وليسمّوه ما أرادوا: دولة، إمبراطورية، مملكة...». ولكنها حالة سياسية خانعة، واهية، مهانة، مقطعة، طالما هي خاضعة بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة إسرائيل خضوعاً شبه تام. إن أحد الأمثلة البارزة على هذا الموقف، هو الادعاء الإسرائيلي بأنها انسحبت من قطاع غزة عام ٢٠٠٥. وكما يعلمنا التاريخ الكولونيالي، فإن الاحتلال يمكن أن يدار بواسطة جهاز تحكّم عن بُعد من دون تواجد عسكري ومستوطنين. فما بالكم بوجود جيشين: جيش الدفاع بكل قواه وعتاده وأفراده، وجيش المستوطنين ذوي الميول الفاشية. ففي غزة: إسرائيل ما زالت تدير نظام احتلال لأنها صاحبة السلطة الشرعية هناك، فهي تسيطر على الحدود البرية والبحرية والغلاف الجوي ومصادر المياه. إن خطة الانفصال وما أوحت به من إنهاء للاحتلال، لا تشكل دليلاً على إنهاء الاحتلال، وإنما على مواصلته الأبدية وبوسائل أشد وحشية وشدة[٢٩].

في «دولة البقايا» أو «دولة القبور» التي هي بالضرورة ليست حالة قابلة للحياة، ليس فقط بسبب تجزئة بنيتها، وإنما أيضاً بسبب تفكيك البناءين النفسي والاجتماعي للمجتمع القائم فيها، قطع الجدار الضفة إلى أربعة معازل كبرى: معزل شمال الضفة الغربية ووسطها، ومعزل القدس والجنوب، ومعزل أريحا، ومعزل الأغوار. ضمن هذه المعازل الكبرى، هناك المعازل الصغرى التي تتموضع ضمن المعازل الأكبر، وهناك ضمن المعازل الأصغر معازل أصغر أخرى[٣٠]. فمثلاً في القدس، إضافة إلى

(٢٨) نعوم تشومسكي، **مداخلات: آراء حرة في السياسة الأمريكية**، ترجمة محمد عناني (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٢٩) انظر: يهودا شنهاف، «زمن الخط الأخضر،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٤ (٢٠٠٩)، ص ٢٦.

(٣٠) «جدار عنصري يلتهم الأرض،» **قضايا جمعية** (نشرة لمرّة واحدة ـ بيت لحم)، ص ٢٦ ـ ٢٧.

جيب المدينة المغلق بالجدار، هناك جيب (بانتوستان) العيزرية - أبو ديس والسواحرة والشيخ سعد وعرب الجهالين، وجيب عناتا وحزما ومخيم عناتا، وفي شمال غرب المدينة هناك جيبان (بانتوستانان): جيب بدو - بيت عنان ويضم ثماني قرى، وجيب بير نبالا، والجيب والجديرة. وداخل هذه المنطقة، هناك قرى أخرى أصبحت معزولة تماماً، انقطع التواصل معها كحالة بيت إكسا والنبي صموئيل وحي الخلايلة[٣١].

وضمن هذا المشهد المتقطع: انشطرت بيت حنينا إلى شطرين: شرقي وغربي. وكذلك فعل الجدار بقرية عرب السواحرة. وقد «أعدم» الجدار قرية قلنديا (شمال القدس) بتغييبها عن الأنظار، وقطعها عن بيئتها الطبيعية، وحصرها ضمن رقعة لا تكاد تسمح ببناء بيت إضافي واحد[٣٢]. وبصفة عامة، تتوزع مساحات الجيوب الأربعة كالآتي:

- القدس: تشكل ٤ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وهي مغلقة تماماً أمام سكان الضفة وغزة.

- كانتون الشمال: يتألف من نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية، ويرتبط مع رام الله بمعبر قرب مستوطنة أرئيل، وتبلغ مساحته ٧١٠ كلم مربع.

- كانتون أريحا الذي لا تزيد مساحته على ٦٠ كلم مربع[٣٣].

لم تظهر حالة الإجماع الصهيوني، خصوصاً بين طرفيها الرئيسيين، التي مثلتها حركة العمل الاشتراكية (الماباي) والصهيونية التصحيحية التي يعتبر الليكود الحالي امتداداً لها، منذ عشرينيات القرن الماضي، كما ظهرت بعد أوسلو عام ١٩٩٣. وقد تم تجسيد اللقاء الصهيوني في اتفاق أوسلو، أو بالتحديد القراءة الإسرائيلية لاتفاق أوسلو، وكان **الجزء الأول** من هذه الرؤية المشتركة هو القول إن إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ هي أمر منته غير قابل للتفاوض بشأنه، وكذلك مسؤولية إسرائيل عن خلق قضية اللاجئين هو أمر مستبعد تماماً من طاولة المفاوضات بشكل عام. وأما **الجزء الثاني**، فكان اعتبار القدس كعاصمة لإسرائيل أمراً مفروغاً منه، واستثناء الأراضي المقامة عليها

(٣١) انظر: أرشيف الحملة الشعبية ووثائق محافظة القدس، زيارة ميدانية لقرية بيت إكسا.

(٣٢) زيارة ميدانية للقرية، ومقابلة السيد يوسف عوض الله، رئيس المجلس المحلّي للقرية.

(٣٣) انظر وثائق، أرشيف الحملة الشعبية لمقاومة الجدار (رام الله)، ودراسة هذه الأرقام الإحصائية مع رئيس الحملة السيد جمال جمعة، و Noam Chomsky, *Middle East Illusions: Including Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood* (New York: National Book Network, 2003), pp. 8-9.

المستوطنات. ويلتقي الحزبان على هذا الموقف، ويطرحان في الواقع كياناً فلسطينياً هو أبعد ما يكون عن نسق الدولة المتعارف عليه(٣٤).

يستخدم المفكّر اليهودي آفي شلايم، مفهوم كيمرلنغ نفسه في وصف الفعل الإسرائيلي في الضفة الغربية. فهو يصف عملية حرمان الفلسطينيين من أي وجود سياسي مستقل وفق مبدأ حق تقرير المصير، بأنه فعل، «إباديٌ سياسيٌ تام». كما أن السياسة الإسرائيلية لشارون في الضفة الغربية ما هي إلا حرب ضروس على كل مناحي وتشكيلات وتجمّعات الفلسطينيين، ويدخل في نطاق ذلك تخريب المكان ومصادرة الأراضي، وإزالة الغطاء النباتي وإقامة مئات الحواجز التي لا تقوم إلا بوظيفة إذلال مبرمج(٣٥). ولم تبتعد اليسارية الإسرائيلية التي كانت وزيرة عن حزب ميرتس قبل سنوات (شلوميت ألوني) عن آفي شلايم بقولها: «الضفة تحولت بعد الانسحاب (الكاذب) من غزة إلى جحيم مستحيل، ونحن نقوم بجرائم حرب ضد الإنسانية، وآمل أن يقدّم شارون إلى المحاكمة». وتضيف ألوني: «وبحجة الأمن الكاذبة ما زالت إسرائيل تستخدم قوانين الطوارئ الانتدابية لتدمير مستقبل الفلسطينيين. هذه القوانين التي وصفها بن غوريون، مرة، بأنها قوانين نازية. إسرائيل من أجل يهوديتها تدمر حياة السكان الفلسطينيين»(٣٦).

ويضيف رئيس قسم الجغرافيا في جامعة بن غوريون أورون يفتاحئيل، ومن موقعه الأكاديمي في حقل الجغرافيا، إلى منظومة التحليلات السابقة، بأن الأرقام والنسب التي تعلنها إسرائيل عن مساحات الأراضي المصادرة، هي أرقام غير دقيقة ومسيّسة بكل تأكيد. فهي أكبر من ذلك بكثير، وهي عادة ما تستثني القدس من حساباتها، وكذلك ربع مساحة البحر الميت، التي هي مناطق تابعة للضفة الغربية. وقد أطلق على الجدار المسمّى «غلاف القدس»، «جدار موت القدس». كما أن عملية نزعها عن محيطها الفلسطيني واستقواء الدولة عن المواطنين العرب فيها، لا يمكن وصفه إلا بنظام أبارتهايد، وبجريمة حرب(٣٧). وكان أستاذ الجغرافيا (يفتاحئيل) قد كتب في **هآرتس** أن

---

(٣٤) إيلان بابيه، «تحديات ما بعد الصهيونية،» إعداد وترجمة أحمد ثابت، **مختارات إسرائيلية**، العدد ١١٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ٢٢ ـ ٣٢.

(٣٥) آفي شلايم، «هل الصهيونية هي العدو الحقيقي لليهود؟،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٣٦) شلوميت ألوني، «المجتمع الإسرائيلي في وضع انحلال أخلاقي،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٥، و«General and Annual Reports 2004,» Al-Haq (June 2005), <http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/waiting-for-justice-al-haq-s-25th-anniversary-report?category_id=>.

(٣٧) أورون يفتاحئيل، «بناء الجدار يظل جريمة حرب،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٥.

جدار الفصل والخطة المرتبطة به، هي مشروع أبارتهايد زاحف. فعملية ضم ما يمكن من مساحات، وخنق الفلسطينيين في جيوب، ومنح الفرصة المستقبلية للمستوطنات بالتوسع، لا يعني ذلك إلا تكريساً لجغرافيا الأبارتهايد. والنتيجة المترتبة على ذلك هي رسم حدود لكانتونات على مساحة لا تزيد على نصف مساحة الضفة تقريباً، وهذه المناطق، ربما، تحظى بوصف دولة تحت مظلة خارطة الطريق وخطة الفصل. غير أن المضمون الفعلي لهذه الدولة التي ستمتد على نحو ١/ ١٠ (عُشر) مساحة فلسطين التاريخية، ستبقى أبعد كثيراً عن الحديث عن دولة ذات سيادة[٣٨].

كان يمكن لإسرائيل أن تدّعي وتعلن آلاف المرات بأن الجدار مخصّص لغرض أمني، فهذه الرواية المسيطرة للأمة المستوطنة، هي رواية ضاغطة مهيمنة قومياً ودولياً. وقد نفت دائماً وأبداً أن يكون هدف هجرتها إلى فلسطين هي إقامة مستوطنة نظيفة من السكان الأصليين، تماماً كما هي الرواية الصهيونية التي نفت فعل الإبادة والاقتلاع لبناء مستوطنة طاهرة. وتماماً أيضاً، وبالقدر نفسه ترفض الرواية الرسمية الإسرائيلية المهيمنة أن يكون هدفها من وراء الجدار إزاحة السكان من المشهد العام لفلسطين، وإلحاق الإبادة السياسية بهم. فإنكار وجود مثل هذه النيات المسبقة، سواء في مستوى بناء المستوطنة الطاهرة أم الجدار الذي يشكل ذروة العمل التطهيري، يعني التمتع بالاستقامة الأخلاقية أثناء تفعيل عملية التطهير. إن أساس حكاية المستوطنين المهيمنة: فرادة كل أمة استيطانية، والأولوية المطلقة لذاتية المستوطنين، وإنكار حقيقة أن وجود الخاضعين للاستعمار كان هو العامل الأهم والوحيد في تقرير شكل وطبيعة المجتمع الاستيطاني[٣٩].

٤ - في نقض الأسطورة الأمنية للجدار بين: «نحن هنا وهم هناك» (و) «نحن هنا وأيضاً هناك»؟

«نحن هنا وهم هناك» هو الشعار (النظرية) الذي شاع طويلاً، وبشكل كثيف، على جدول الأعمال العام في إسرائيل، والمنسوب إلى رئيس الحكومة الأسبق باراك، رغم

---

(٣٨) أورون يفتاحئيل، «جدار الفصل والخطة المرتبطة به تعمقان الأبارتهايد الزاحف،» **هآرتس**، ٢١/ ٤/ ٢٠٠٣، وأعادت نشرها جريدة **المشهد الإسرائيلي** بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٣.

(٣٩) حول هذا الموضوع الهام، انظر: غابريل بيتربيرغ، **المفاهيم الصهيونية للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٩)، ص ٨٠ - ٨٨، وEyal Weizman, *Hollow Land: Israel's Architicture of Occupation* (London; New York: Verso Books, 2007), pp. 161-163.

أن رابين كان قد استخدمه منذ أواسط التسعينيات. وقد شكّل هذا الشعار شيفرة عملية الانفصال الذي أسس لها رابين، كما ذكرنا آنفاً. ولكن «هناك» لم تكن إلا تضليلاً ملتبساً أيمّا التباس. فأين «هناك»؟ أليس المستوطنات والنصف مليون مستوطن هم «هناك» (أي في الضفة الغربية والقدس).

إذاً، ومن دون جدل طويل، فإن النظرية السياسية/ الأمنية – الدينية هي أيضاً: «نحن هنا وأيضاً هناك». لقد أدرك عامة الفلسطينيين، وليس النخبة السياسة فقط، أن التسوية المطروحة إسرائيلياً تؤشر، بما لا تخطئه عين فلاح فلسطيني أو طفل فلسطيني، أن إسرائيل تستهدف تجويف الضفة الغربية والحط من كرامة كل فلسطيني، ونهب ما يمكن نهبه، ولفظ ما لا يرتجى منه نفعاً لتوسيع آفاق الاستيطان، ووأد فكرة تقرير المصير في مهدها من حيث المبدأ الذي يمثل حالة إجماع صهيوني. ولم يوارب أحد في الليكود منذ عام ١٩٧٧، من بيغن (الحكم الذاتي) إلى شامير (نفاوض مئة عام ونبني كأنه لا يوجد مفاوضات)، إلى نتنياهو (أرض إسرائيل الغربية)، إلى أولمرت (ملك تهويد القدس والاستيطان)، إلى شارون (راعي المشروع الاستيطاني من دون منازع)، وإلى نتنياهو مرة أخرى؛ لم يوارب أحد في الموقف من الأراضي والاستيطان والبقاء في الضفة إلى الأبد[٤٠].

لذلك، كان شارون بصفته شارون، سواء كان في لباس الجيش أم في اللباس المدني كرئيس للحكومة أم في المعارضة، واضحاً جداً في لقاء مع **هآرتس** (١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠١) إذ يقول: «إن حرب ١٩٤٨ لم تنته أبداً، ولم تكن هذه الحرب إلا مجرد فصل من الحرب الممتدة، فقد شيدنا ١٤٠٠ مدينة وقرية وموشاف وكيبوتس، واليد الأخرى تمسك بالسيف. السيف جزء من حياتنا، والخريطة التي رسمتها منذ سنوات طويلة وجسدتها على الأرض بالمواقع الاستيطانية هي التسوية المقبولة ولا شيء غيرها. لا يمكن التنازل عن خزان المياه الجوفي الذي يمدنا بثلث كمية حاجاتنا من المياه، ولا يمكن التنازل عن المنطقة العازلة في غور الأردن، كما أن موقع المستوطنات ليست من قبيل الصدفة. إنها تمنحنا العمق الاستراتيجي الحيوي. يجب أن نحتفظ بكل الأراضي المتاخمة للخط الأخضر، والقدس موضوع خارج إطار النقاش، وبالطبع الخزان المائي الجبلي الجوفي. أنا لا أؤمن بنظرية «نحن هنا وهم

(٤٠) Ilan Pappe, *A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples* (New York: Cambridge University, 2006), pp. 287-290.

هناك»، وفي اعتقادي أن هذا الأمر غير قائم بشكل عملي، فنحن هنا وأيضاً هناك. هذه هي رؤيتنا»(٤١).

إذاً، هذه هي حالة الإجماع الصهيونية: هنا، حيث لا نقاش في «هنا» أبداً ولا نقاش في ما حدث هنا (اقتلاع ٧٥٠ ألف فلسطيني)، أي إسرائيل السيادية في حدود ما كان يعرف بالخط الأخضر. وهناك أيضاً، بالسيف نبني ونؤكد حضورنا بالوقائع اليهودية تمهيداً لترانسفير متزحزح للعرب الذين ما زالوا متشبّثين في أرض بلادهم. فالموضوع برمّته إدارة للصراع، وليس أبداً مشروعاً للاقتراب من تسوية تضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين مع ضمان حق العودة، أو على الأقل، بحسب اللغة التي سادت بعد مؤتمر كامب ديفيد، الاعتراف بمسؤولية إسرائيل الأخلاقية عن مأساة اللاجئين الذين أخرجوا من ديارهم ليسكنها مهاجرون من ١٠٢ دولة(٤٢).

أ - **الأهداف السياسية تعرض بمصطلحات أمنية:** لقد كان البرنامج السياسي لحكومة شارون الثانية الذي يمثل حالة إجماع صهيونية واسعة، إضافة إلى الليكود (شينوي المفدال، والاتحاد القومي)، برنامجاً لحكومة الجدار: «الحكومة ستناضل لبقاء إسرائيل يهودية وصهيونية، باذلة أقصى الجهد لتشجيع الهجرة إلى إسرائيل، وتدعيم البناء الاستيطاني في أنحاء البلاد وتوسيعه وتنميته، وترى فيه الحكومة مشروعاً ذا قيم اجتماعية وقومية. وستعمل الحكومة على إقامة فاصل أمني عن طريق التسريع في إقامة الجدران، وهي أداة أمنية، ولا يحمل بناؤه دلالة سياسية»(٤٣).

إن الجدار الذي أخذ يشق البلاد هو المشروع الوطني الأبرز على مدار تاريخها: «هو يماثل مفاعل ديمونا، وخط المياه القطري، وتجفيف بحيرة الحولة. وهو المشروع الذي فاقت ميزانيته كل ميزانيات المشاريع الكبرى». عُرض الجدار بمصطلحات أمنية، ولكن الحقيقة التي تسطع من كل جزء في الجدار تقول بصريح العبارة التي يؤكدها

---

(٤١) آري شفيط، «حوار مع شارون،» **ملحق هآرتس**، ١٣/ ٤/ ٢٠٠١، وقد نشرته مجلة **مختارات إسرائيلية**، العدد ٧٩ (تموز/ يوليو ٢٠٠١)، ص ٧٥ - ٧٩.

وحول الادعاء الأمني الإسرائيلي لبناء الجدار، انظر: جوني منصور، **الاستيطان الإسرائيلي: التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية** (عكا: دار الأسوار، ٢٠٠٥)، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٤٢) شفيط، المصدر نفسه، وحول الترانسفير المتزحزح، انظر: *Alnu'man Village: A Case Study of Indirect Forcible Transfer* (Ramallah: Al-Haq, 2010).

(٤٣) **الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٣)، ص ٩ - ١٤، ومحمود سويد، «خطة شارون لإلغاء فلسطين،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٢ (خريف ٢٠٠٢)، ص ٣٢ - ٣٤.

أحد أبرز الضباط والخبراء في الجيش الذين اشتغلوا في هذا الشأن (شاؤول أرئيلي): «الترسيم الذي اختارته الجهات الأمنية لم يكن وفق اعتبارات أمنية، بل جاء بناؤه لتلبية احتياجات سياسية واستيطانية وحزبية، أما الاعتبارات الأمنية إذا أخذت بالحسبان أصلاً، فقد وضعت في ذيل القائمة[٤٤].

قد تكون الرواية التي يقدمها شاؤول أرئيلي[٤٥] مع شريكه في الكتاب المحامي ميخائيل سفارد، أدق رواية صدرت عن الجدار في إسرائيل (ونقلها إلينا مشكوراً عليان الهندي). والمؤلف أرئيلي (للتوضيح)، كضابط وخبير وسياسي، ليس ضد الجدار، وإنما ضد الطريقة التي جرى ترسيمه بها، والتي لا تؤدي وظيفتها الأمنية بحكم موقعه أحياناً في أسفل منحدرات الجبال أو امتداده المسهب جداً وتكاليفه الباهظة. وكان يجب بالنسبة إلى أرئيلي ومجلس السلام والأمن[٤٦]، بشكل عام، أن يحقق نتائج سياسية وأمنية أفضل وأقل تكلفة لو تم ترسيمه بطريقة أفضل.

ب - نماذج بيت سوريك، وعزون، وبلعين

• **رواية أرئيلي**: تؤكد أن شارون كان يريد جسماً تنفيذياً صغيراً وفعالاً، خاضعاً له خضوعاً تاماً، وقادراً على أن يحرك بسرعة خطوات البلدوزر لتعميق السيطرة على الضفة، وترسيم الحدود النهائية للدولة بعيداً عن الاتفاق مع الفلسطينيين أو أي تدخل دولي في الحل النهائي. وقد أوكلت مهمة هذا الجسم إلى المقدم داني تريزا الذي يسكن

---

(٤٤) أرئيلي وسفارد، **الجدار الفاصل أمن أم طمع**، ص ٢٨.

(٤٥) شاؤول أرئيلي: عقيد احتياط في سلاح المشاة، عمل في السابق قائد اللواء الشمالي في قطاع غزة، ترأس إدارة (كيشت تسفاعيم) التي عملت على تخطيط وتنفيذ اتفاق أوسلو، ثم مساعداً لوزير الدفاع إسحاق مردخاي في وزارة نتنياهو الأولى. ترأس إدارة المفاوضات في مكتب رئيس الحكومة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠. انضمّ إلى مجلس السلام والأمن برئاسة داني روتشيلد الذي عمل فيه منسقاً لعمل المجلس في كلّ ما يتعلّق بجدار الفصل.

(٤٦) مجلس السلام والأمن: تأسّس هذا المجلس عام ١٩٨٨ من قِبَل مجموعة من ضبّاط الاحتياط برئاسة الجنرال أهارون ياريف، كجسم تطوّعي غير حزبي، وضمّ في حينه ألف شخصية ذات ماضٍ أمني وسياسي غني، جميعهم ضبّاط في الجيش الإسرائيلي، من رتبة مقدّم فما فوق. ويرى أعضاء المجلس أنّ عملية السلام عنصر حيوي للأمن القومي الإسرائيلي. كان لهذا المجلس الذي قاده خلال ترسيم وبناء الجدار الجنرال داني روتشيلد دور مهم في إعادة ترسيم بعض المقاطع. وقدّم التماسات ضدّ سير الجدار في محكمة العدل العليا، كان أهمّها ما عُرِفَ بقضية بيت سوريك الذي ترافع فيها المحامي محمد الدحلة. وكانت أن استجابت المحكمة لإعادة ترسيم الجدار في غلاف القدس في المنطقة الممتدّة من مستوطنة مكابيم إلى جبعات زئيف. من بين أعضاء هذا المجلس: عاموس لفيدوت (قائد سلاح الجو)؛ نتاي شاروني (رئيس قسم التخطيط)؛ زئيف ليفني (السكرتير العسكري لرئيس الحكومة وقائد سلاح الميدان)؛ آفيعزر يعاري (قائد الكليات العسكرية)؛ نحمان طال (من كبار ضباط جهاز المخابرات)، وغادي زوهر (رئيس الإدارية المدنية)، وغيرهم...

مستوطنة معاليه أدوميم. فقد أصبح الجيش، خارج الصورة وخارج مهمته الأساس، مقاولاً فرعياً لبناء الجدار، كما أن الجيش لا يرى في الجدار مشروعاً خاصاً به، أي أن المشروع هو موضوع سياسي تام، وما على الجيش إلا أن يكون مقاولاً فرعياً في إتمام المشروع. ومن الناحية العملية، رسم شارون وموفاز الجدار وفق وجهة نظر شارون بواسطة تريزا الذي أصبح من الأشخاص القلائل جداً الذين تمتعوا بجلسات ثنائية ومطولة مع شارون(٤٧). لقد فضحت الالتماسات التي رفعها المواطنون والمجالس المحلية في الضفة الغربية ضد قرارات المصادرة، وضد الجدار، حتى لدى المحكمة العليا، الدافع السياسي وراء الجدار. وهناك بعض الالتماسات الأخرى، على سبيل المثال: التماس بيت سوريك والقرى المحيطة في شمال غرب القدس، وكذلك التماس قرية نعلين القريبة من مستوطنات حشمونائيم ومستوطنة مودعين عليت، والتماس قرية بلعين. ففي هذه المواقع، توغل فيها الجدار شرقاً إلى أكثر من ١٥ ـ ٢٠ كلم لضم المستوطنات، وضمان مدها بعمق احتياطي من الأراضي يسمح لها بالتوسع إلى عشرات السنين في المستقبل(٤٨).

نتيجة هذه الالتماسات التي أثبتت بالوقائع والمواد القانونية والصور والخرائط التي قدمها المحامون، ومنهم المحامي ميخائيل سفارد المشارك في الكتاب مع أرئيلي، تبيّن أن البعد الأمني للترسيم غير حاضر في ادعاءات الجيش الذي مثله أمام المحكمة داني تريزا، الأمر الذي اضطر رئيس محكمة العدل العليا إلى أن يكتب أموراً لم يسبق أن كتبها من قبل: «تبين في الالتماسات التي عرضت أمامنا أن هناك ظاهرة خطيرة تتمثل بعدم عرض الصورة بشكل دقيق وكامل للمحكمة، وبحسب المعلومات المقدمة إلى

(٤٧) أرئيلي وسفارد، **الجدار الفاصل أمن أم طمع**، ص ١٢٥ ـ ١٣٠.

(٤٨) انظر تفاصيل هذه الالتماسات في: المصدر نفسه، ص ١٣٠ ـ ١٣٥، ويذكر هنا: أن الباحث كان من ضمن المجموعة التي قدّمت الالتماس في ما عرف بقضية بيت سوريك، ومطلاً على تفاصيل عمليات نهب الأراضي ومشاركاً في العمل الشعبي المقاوم للجدار في الفترة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤). ولكن للحقيقة التاريخية: إن دماء الشباب الذين سقطوا في معركة مقاومة الجدار الفاصل في المنطقة (محمد بدوان، محمد ريان، زكريا عيد، ضياء أبو عيد) قد أمدّت المحامي محمد الدحلة بمادّة عرضها أمام المحكمة مظهراً صور الشهداء، إضافة إلى المواد القانونية التي تنفي البُعد الأمني. فكان لدماء هؤلاء الأخوان الذين عرفوا بالكوكبة الأولى في شهداء المقاومة الشعبية في فلسطين أثر بالغ وكبير، في إعادة ترسيم الجدار على الأقل بالحدّ الممكن من الأضرار الكارثية على منطقة شمال غرب القدس. وأعتقد أن الهبة الجماهيرية في المنطقة المذكورة كان لها أثر كبير جداً في إعادة النظر من قبل الجيش في ترسيم كثير من المقاطع في ما بعد. إذ أصبح سير الجرافات ليس باليُسر الذي توقعه الجهاز الأمني الإسرائيلي، وهذا ما انطبق لاحقاً على بلعين ونعلين وقبل ذلك بدرس وغيرها.

انظر: أرشيف مجلس محلي بدو، بيت سوريك، بيت عنان، بيت أجزا، بيت دقو التي تحتفظ بها هذه المجالس بالقرارات العسكرية التي تسلّمتها من قيادة الجيش عبر ما يعرف بالإدارة المدنية.

المحكمة قال أهارون باراك رئيس المحكمة إن هذه المعلومات التي عرضها الجيش لا تعبّر عن الاعتبارات الأمنية المعروضة»(٤٩).

وعن الحجة الأمنية (الكاذبة) التي تتوارى خلف الطموح السياسي، يقول الكاتبان: لا توجد أية ميزة أمنية في حرف الجدار بعيداً عن الخط الأخضر، بل على العكس، من الناحية الطوبوغرافية، وبسبب القرب من المنطقة الفلسطينية المكتظة، وبسبب مشاكل البوابات الزراعية، هناك عيوب خطرة في مواضع ترسيم الجدار. وعلى سبيل المثال: طول الخط الأخضر ٣١٣ كلم، أما الجدار الذي أقرته الحكومة في عام ٢٠٠٣ فيبلغ ٧٩٠ كلم، أي أن الخط امتد وأصبح التفافياً. وعلى عكس المبادئ الأمنية، وبهدف المحافظة على مصالح المستوطنات في الجانب الغربي، وإخراج كل فلسطيني من هذه المنطقة تقريباً، ومن أجل ضم أرئيل وكدوميم، ازداد طول الجدار ١٦٥ كلم، وأضيفت خمسة كيلومترات إضافية لضم كيدار إلى معالية أدوميم، وبني جدار دائري على طول ٩ كلم بهدف إخراج بير نبالا والجيب والجديرة شمال القدس من حدود منطقة التخوم، وكذلك أضيف ٣٠ كلم من أجل ضم المستوطنة الصغيرة بيت حورون شمال القدس وتلة بيتونيا(٥٠).

ويعرض المحامي ميخائيل سفارد نموذجاً آخر لا يقل وحشية عن النماذج السابقة، ولكن في هذا النموذج تبنّت محكمة العدل العليا وجهة نظر الجهات الأمنية وإدعاء عام الدولة. ويقول المحامي أنه نتيجة لهذا القرار أصبحت مصادرة الأراضي

---

(٤٩) أرئيلي وسفارد، المصدر نفسه، ص ١٣٣.

أودّ الإشارة هنا إلى أن المحامي محمد الدحلة، بعد أن أخذت المحكمة قراراً بإعادة ترسيم الجدار في المقطع الممتدّ من مكابيبم إلى جبعات زئيف بطول ٣٥ كلم، قد التقى مع المواطنين في بلدة بيت عنان لإطلاع المواطنين على سير القضية أمام محكمة العدل العليا (أيار/ مايو ٢٠٠٤) وقد قال نقلاً عن رئيس المحكمة الذي وجّه كلامه لممثلي الجيش: لقد حوّلتم القرى الفلسطينية إلى حظائر مغلقة، ولا بدّ من إعادة ربط هذه القرى التي قطعها الجدار. ومن هنا جاء قرار أُطلق عليه (إعادة نسيج الحياة)، أي إعادة ربط القرى التي فصلها الجدار عن بعضها البعضً، وفصلها أيضاً عن مراكز المدن والخدمات بواسطة طرق جديدة اضطر الجيش إلى أن يشقّها. إضافة إلى عملية بناء الأنفاق لربط هذه التجمعات التي تمّ تقطيعها.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

تلة بيتونيا: من التلال الجميلة جداً في جبال فلسطين الوسطى، ترتفع عن مستوى سطح البحر حوالى ٨٠٠م تقريباً. وهي في أغلبها من أراضي بيتونيا، ويطلّ هذا الجبل الشامخ على مدينتي القدس ورام الله ومعسكر الجيش الإسرائيلي المسمى «عوفر» شمال القدس. وقد جرت السيطرة عليها منذ العام ١٩٩٥ في ضوء ما عرف بحرب التلال الذي رعاه شارون عندما دعا شبيبة المستوطنين (جماعة غوش إيمونيم) إلى اعتلاء هذه التلال والسيطرة عليها. وتُعرف التلة لدى المواطنين بأبو زيتون، ومثلها تلة حرشه غرب مدينة رام الله التي أقيمت عليها مستوطنة في تلك الفترة (الباحث).

لبناء الجدار مسألة قانونية. ويشير هذا النموذج إلى ضم ١٢٠٠ دونم. هنا فصل الجدار بين مدينة قلقيلية ومستوطنة تسوفين. وبدلاً من أن يحيطها من الشمال، توجه شرقاً إلى عمق الضفة الغربية، وعلى بعد أربعة كيلومترات توجه شمالاً مخلفاً كانتوناً ضخماً حول مستوطنة تسوفين، لم يكن فيه بيوت فلسطينية، بل حقول وكروم زيتون لقرى عزون والنبي الياس. وبلغ البعد بين بيوت المستوطنة والجدار أربعة كيلومترات، أي أكثر عشر مرات من المساحة المطلوبة لمرمى السلاح الخفيف كي يحدث إصابة، وهو تعريف تحديدي وضعه خبراء الجدار كبعد مطلوب للاحتياجات الأمنية(٥١).

عن هذا النموذج الذي انحازت فيه المحكمة إلى أقوال الجيش، بعكس نموذج بيت سوريك، لا يعني على الإطلاق أن نموذج بيت سوريك هو القاعدة، بل على العكس من ذلك تماماً. فقد كانت المحكمة العليا دائماً مظلة قضائية لمنح الأحكام والقرارات العسكرية في موضوع الجدار والاستيطان، الشرعية القانونية التي تحتاجها ضد الالتماسات التي قدمها المواطنون منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم(٥٢).

• **نموذج بلعين**: لقد كان من أحد نماذج الاستيطان الزاحف، الذي هو ترانسفير زاحف من حيث المضمون والنتائج الذي ابتليت به الأرض والإنسان في معظم مناطق الضفة الغربية، مستوطنة مودعين عيليت التي حملت هذا الاسم عام ١٩٩٦ بعد توحيد عدد من الأحياء الاستيطانية المختلفة التي كانت بؤرتها الأولى الحي المعروف باسم كريات سيفر، والذي بوشر في بنائه منذ أواسط الثمانينات(٥٣).

لقد اجتاحت المستوطنة المذكورة (مودعين عيلت) أراضي قرى: نعلين، وخربثا، وصفا، وبلعين، ودير قديس، مستولية على معظم أراضي هذه القرى، خانقة وطاردة لها نتيجة زحفها السريع، وهي مستوطنة نموذجية للمتدينين الحرديم. ومن المقرر للمستوطنة التي يقطن فيها اليوم أكثر من ٣٠ ألف مستوطن حريدي متديّن، أن يصل

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٥٢) مسعود أغبارية، «القوانين الإسرائيلية هل تحميهم من القانون الدولي،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٩ (صيف ٢٠٠٥)، ص ٦ ـ ٩، وأحمد ثابت، «القضاء الإسرائيلي يدعم العنصرية والمذابح،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٩٠ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، ص ١١٨ ـ ١٢٠.

(٥٣) مقابلة مع محمد الخطيب، أحد أعضاء اللجان الشعبية الناشطين في المقاومة الشعبية ضدّ جدار الاستيطان ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧. والسيد محمد إلياس، رئيس اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية (رام الله)، ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧. وزيارات مختلفة للباحث للمنطقة المذكورة في إطار العمل الشعبي المقاوم للجدار. انظر: محمد منصور (أبو علاء منصور)، **بلعين في المقاومة الشعبية** (رام الله: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح)، ٢٠٠٧)، ص ٦٠ ـ ٦٨.

عدد سكانها في عام ٢٠٢٠ إلى ١٥٠ ألف نسمة وفق ما تخطط له وزارة الإسكان الإسرائيلية. ومن المقرر أن تنال مودعين عليت مكانة المدينة، كمستوطنة أرئيل ومعاليه أدوميم التي حصلت على هذه المكانة الرسمية(٥٤).

وفي منتصف عام ٢٠٠٣، تلقت هذه القرى، ومن ضمنها قرية بلعين، أوامر عسكرية تقضي بإغلاق آلاف الدونمات تمهيداً لبناء الجدار(٥٥). وقد ادعى المستشار القضائي للحكم العسكري في قيادة المنطقة الوسطى بأن ترسيم الجدار في هذا المقطع ومصادرة ما تبقى من هذه الحيزات التي تبقت لهذه القرى بعد عام ١٩٤٨، جاءت لاعتبارات أمنية وطوبوغرافية بطريقة تمكّن قوات الجيش من حماية المستوطنات الموجودة، وخصوصاً مستوطنة موديعين عليت وأحيائها المختلفة. ولكن في حقيقة الأمر، كما ثبت بالوقائع والمخططات التي كشفها المواطنون والمحامون، ومنهم ميخائيل سفارد صاحب هذه الرواية، فإن غالبية هذه الأراضي التي أصبحت تحت «وضع اليد» وممنوع الدخول إليها، سيقام عليها حي يحمل اسم «متتياهو مزراح» على مساحة ٩٠٨ دونمات سيشاد عليها ٣٠٠٠ وحدة سكنية للسكان الحرديم(٥٦).

ويقول سفارد بلغة واضحة: «إن الضابط الإسرائيلي لم يوضح في رسالته وأقواله أنه ليس أمن الناس (المستوطنين) هو الموجود على المحك، بل هو حي لم يبن بعد، والساكنون المفترضون لم يشتروا هذه الشقق التي لم تبن بعد، وبكلمات أخرى، ليس أمن مستوطنة مودعين عيليت هو الموجه إلى ترسيم الجدار، بل الرغبة في توسيعها على حساب أراضي بلعين والقرى المجاورة»(٥٧).

لقد كانت الدراسة القيمة، التي تعتبر إضافة نوعية إلى ما كتب عن الجدار، لأستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب (البروفسور غادي الغازي)، وخصوصاً في ما يتعلق بسرقة الأراضي جهاراً نهاراً. فقد أقيم الجدار على أراضي بلعين لضمان التوسيع المستقبلي

(٥٤) لقاء مع عبد الله أبو رحمة في مدينة رام الله في تموز/ يوليو ٢٠٠٨. وهو من نشطاء المقاومة الشعبية في بلعين.

(٥٥) القرى الحدودية مع إسرائيل التي أصبحت على تماس مع الخط الأخضر فقدت أجزاء كبيرة من أراضيها عام ١٩٤٨ وفي بعض القرى فقدت معظم أراضيها، مثل قرية رنتيس، قطنة، بدرس، بيت سوريك، وأصبحت هذه الأراضي واقعة في ما أطلق عليه المنطقة الحرام ـ وهي فعلاً أراضٍ صارت محرّمة على أصحابها، ولكنها أصبحت حلالاً خالصاً من السماء للحركة الاستيطانية التي اجتاحت الضفة بعد عام ١٩٦٧.

(٥٦) أرئيلي وسفارد، **الجدار الفاصل أمن أم طمع**، ص ٣٧٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

للمستوطنة. وبطبيعة الحال، فإنه في ظل سياسة الأمر الواقع تمّ بناء آلاف الوحدات السكنية من دون إصدار تراخيص بناء أو خطط هيكلية معتمدة. لكن الشيء المهم هنا هو أن مودعين عيليت ليست مشروعاً تابعاً لمجلس المستوطنات اليهودية أو لشبيبة التلال. إلا أن التحالف السياسي - الاجتماعي الذي يقف خلف هذه المستوطنة يضم مستثمرين في قطاع العقارات، وأصحاب رؤوس أموال يتلهفون إلى الكسب من سلب الأراضي والمساعدات الحكومية، إضافة إلى الدعم السياسي الذي يقود التوجه التوسعي إلى الشرق من الخط الأخضر، ويدفعون نحو تسريع الاستيطان والتوسع تحت غطاء الانفصال.

وتقوم الأحياء الجديدة التي ستنشأ، مثل: نيؤت هفيسغا، ومتتياهو مزراح، وفق مشروع وضعته كبرى شركات العقارات في إسرائيل (شركة أفريقيا - إسرائيل، وشركة تسيفحا). وهنا في جدار بلعين يلتقي الاقتصاد القديم الذي تمثله شركات بناء ومقاولون يضعون مقدّرات الدولة تحت تصرفهم، من موارد وعقارات، بثمن بخس، مع الاقتصاد الجديد المتمثل بشركات الهاي تيك التي أقامت لها مصنعاً ضخماً لتشغيل النساء الحريديات في أراضي بلعين، وكلاهما، أي الاقتصادان القديم والجديد، مرتبطان أشد الارتباط بالدولة ومساعداتها. فالمقاولون وشركات الهاي تيك يتغذّيان على حد سواء من العملية الكولونيالية التي تضع تحت تصرفهم أراضٍ مسلوبة وموارد حكومية وحماية من قوات الجيش[٥٨].

في البداية، كانت الحركة الاستيطانية بقياداتها وجمعياتها ومؤسساتها، وعلى رأسها المجالس الإقليمية للمستوطنات وحركة غوش إيمونيم والقوى الدينية، ضد الجدار من حيث المبدأ، على اعتبار أن الجدار يقسم أراضي إسرائيل التوراتية. ولكن عندما جرى ضم غالبية المستوطنات مع ضمانات على الأرض لتوسعها في المستقبل وربطها مباشرة بمركز الدولة، أصبحت هذه القوى أهم عامل إسناد لشارون في مشروعه السياسي.

ج - ولّى عهد الدولتين إذاً!: لم تستوعب الأوساط السياسية الإسرائيلية الفاعلة وتلك المرتبطة بها، أن تكون هناك دولتان بين البحر المتوسط ونهر الأردن. لذلك كان ثقل الدولة العبرية، منذ البداية، منصباً، وكلّ منهم في حدود مسؤولياته، وبتناغم

(٥٨) غادي الغازي، «ماتريكس وبلعين وحكاية رأس المال الكولونيالي في إسرائيل،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢١ (شتاء ٢٠٠٦)، ص ٤٦ - ٥٠.

يكاد يصل إلى حد التطابق، على خلق الوقائع الجيوسياسية التي تحول دون بروز هذا الكيان إلى حيّز الوجود، آنياً أو في المستقبل. فقد كان ديان الذي أسّس لمشروع البقاء الأبدي في «المناطق» تبعاً للسياسة التي درس أصولها المبكرة، يذهب إلى أن فرصة الفلسطينيين التاريخية التي منحت لهم في قرار التقسيم الرقم (١٨١/ ١٩٤٧)، قد ولّت إلى غير رجعة. ففي تصريح له أمام معهد التخنيون عام ١٩٧٣ قال: «إنه لا وجود لكيان يسمَّى «فلسطين»... فلسطين انتهت سياسياً»[٥٩].

لقد جعلت الدولة العبرية بحزبيها الرائدين (العمل والليكود)، والحركات الدينية والقوى والشركات الاقتصادية، من الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل الغربية مصدراً لشرعيتها، أي لا شرعية لحزب سياسي من دون مشروع استيطاني. ولهذا يقول أرونسون: «ليس من الصحيح أو المنطقي أن ينسب إلى رجل واحد سياسات الاحتلال، إن كان ديان أو بيغن أو شارون، أو غيرهم. فعملية سلب الأراضي والممتلكات اعتمدتها أمة بكاملها. ولئن كان مناحيم بيغن الناطق باسم إسرائيل الكبرى والنصير المتحمس لها، وكان ديان مرشدها الفكري، فإن شارون سيظل يذكر بأنه هو الذي حوّل الفكرة إلى واقع؛ الواقع المرتجى الذي تحقق فعلياً بتحويل إسرائيل من حالة احتلال إلى دولة لها حقوق شرعية ومعترف بها في أراضي الضفة والقدس، وهو الشغل الأساسي الذي حظي بالإجماع القومي الإسرائيلي على مدار سنوات الاحتلال، ومن ضمنها سنوات أوسلو وما تلاها»[٦٠].

ويعتقد أرونسون في كتابه المهم «أن الهدف الصهيوني في المناطق المحتلة قد تحقق. فقد سبق خلق الوقائع كل الخيارات الأخرى غير تلك المقبولة لدى إسرائيل. إن قطع التواصل الجغرافي بين مراكز السكن الحضري والريفي العربي، وتفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية وموضعتها في جيوب مغلقة متناهية الصغر، لا مستقبل لتوسّعها، إذ تقطعها وتسيّجها مستوطنات متنامية، لديها مساحات كبيرة من الأراضي للتوسع، ويحشرها جدار حديدي أو إسمنتي أو كهربائي كان الهدف منه ضرب الأساس الإقليمي لأي أمل فلسطيني بالسيادة وتقرير المصير»[٦١].

---

(٥٩) جيفري أرونسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)، ص ٤٠.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٨، و Constance Hilliard, *Does Israel Have a Future: The Case for a Post-Zionist State* (Washington, DC: Potomac Books Inc., 2009).

وفي مقالة للكاتب نفسه، نشرتها مختارات إسرائيلية، بيّن فيها مدى خطورة انتزاع أية نسبة من أرض إقليم سيادي على مستقبله السياسي. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، تشكّل المناطق الحضرية الرئيسية ٤ بالمئة فقط من مساحتها. ورغم ضآلة النسبة، فالولايات المتحدة (وهي قارة) لن تبقى الولايات المتحدة إذا انتزعت منها شيكاغو أو نيويورك أو كليفلاند. إن أية محاولة لقطع ٢ بالمئة من مساحة الولايات المتحدة، ستؤدي إلى منع انتقال السكان من أحد جانبي نهر المسيسبي إلى الجانب الآخر، فهل تبقى ساعتها الولايات المتحدة؟»[٦٢].

إذا كان هذا هو شأن دولة ذات سيادة (على قارة)، فكيف الحال إذا كان المشروع في الضفة الغربية التي عملت إسرائيل على قطع ١٣ بالمئة منها؟ فهل تبقى هناك فرصة لسيادة أو تقرير مصير فعلي؟.

إن مبدأ «إبعاد الفلسطينيين ليس عن حدودنا، وإنما عن وعينا»، هو التطلع الوحيد الذي يجمع الأطياف السياسية الإسرائيلية، أياً كانت طريقة هذا الإبعاد، سواء بالترانسفير أو الجدار أو الانطواء أو غيرها من السياسات، التي جعلت الفلسطينيين مختبراً لصنوف التعذيب والملاحقة الدائمة، لتعطيل توصلهم إلى حقهم في دولة ذات سيادة كباقي شعوب الأرض. إن ناخبي هذه الأحزاب التي تبرر كل هذا الأذى للفلسطينيين، جعلت العنصرية هي القاسم المشترك الحقيقي الذي يجمع شمل إسرائيل[٦٣].

وليس من المبالغة الاعتقاد والقول إن حضور فكرة الدولة الفلسطينية في ضبابيتها داخل السجال الإسرائيلي، قد ارتبط في الأعوام القليلة الماضية أكثر من أي أمر آخر، بفكرة الحفاظ على الدولة اليهودية من جهة، وبفكرة خلق جسم فلسطيني، فسيفسائي، ركيك، مخترق السيادة، مبعثر جغرافياً ومجتمعياً؛ جسم يقال عنه دولة، ولكنه جسم معتقل، هشّ لا يلبّي طموحات شعب، ولا يمكّن مواطن واحد من الحياة الآمنة في بلاده.

---

(٦٢) جيفري أرونسون، «تجميد المستوطنات مقابل النمو الطبيعي،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ٨٠ (آب/ أغسطس ٢٠٠١)، ص ٢٢، وأنطوان شلحت، «هل كان هناك شريك،» **أوراق إسرائيلية**، العدد ٣٢ (آذار/ مارس ٢٠٠٦)، ص ٧ ـ ١١.

(٦٣) جدعون ليفي، في: **هآرتس**، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٦.

ثانياً: اعتراض (إفشال) رؤية الدولة الثنائية القومية أو الدولة العلمانية

١ - العربي هو العربي!

لا يميّز الخطاب الديمغرافي في إسرائيل بين الفلسطيني المقيم في نابلس، وذاك الذي ما زال هناك في الناصرة. أو بين ذاك المقيم في عنبتا، وبين الذي ما زال قائماً في عرابة ودير حنّا. وحتى الفئة الشاذة القليلة جداً، من بقايا جيش لبنان الجنوبي الذي تعاون مع إسرائيل، والمتعاونين من الفلسطينيين الذين هربوا للاستقرار في إسرائيل، يعيشون ظروفاً مخزية لا تتواءم مع الخدمات الباهظة التي قدموها إلى هذه الدولة، سواء في حالة احتلالها لجنوب لبنان أم الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي ظروف وضع بها هؤلاء المتعاونون، حتى تتخلص الدولة من نسلهم مبكراً، وحتى لا يضيفوا لها أعداداً أخرى مهما بدت هذه الأعداد صغيرة في المرحلة الأولى.

وتتداخل هنا الأقلية العربية في إسرائيل مع إخوانها في الشرق، في مستوى الاستهداف، فسيف الترحيل لم يرفع لحظة واحدة عن عرب الداخل. لقد استمع العالم إلى تصريح تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية (زعيمة حزب كاديما)، في أواسط شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ تقول: «بعد أن تقوم دولة للفلسطينيين (بالصيغة المعروفة برؤية إسرائيل)، سيكون بالإمكان التوجه إلى عرب إسرائيل والقول لهم: إن الحل القومي بالنسبة إليهم (العرب) هو في مكان آخر غير إسرائيل». فبماذا تختلف إذاً السيدة العلمانية التي تنافست على رئاسة الحكومة الأخيرة مع نتنياهو عن الحاخام عوفاديا يوسف، زعيم حزب شاس، أو تسفي يهودا كوك، زعيم حركة غوش إيمونيم الدينية الاستيطانية؟ في الخط نفسه، وعلى المنوال ذاته، ومن المنطلقات العرقية - الدينية نفسها، إن أكثر ما يؤرق أبرهام هليفي (رئيس الموساد الأسبق) هو، بحسب قوله: «أنا قلق أكثر وأكثر من موضوع عرب إسرائيل، أكثر من كل الأخطار الاستراتيجية الإقليمية المحيطة. أعتقد أن قضية العرب في إسرائيل هي أخطر قضية تقف عند أبوابنا»[٦٤].

لذا، ليس غريباً على هذه الدولة أن توظف برلمانها (الكنيست) لتمرير منظومة قوانين ولوائح تمييزية عنصرية؛ ففي تقرير أعده مركز «مساواة» لمكافحة العنصرية في

---

(٦٤) أفرايم هاليفي، رئيس الموساد في: **هآرتس**، ٥/ ٩/ ٢٠٠٣، وانظر أيضاً مقابلة آري شفيط مع أفرايم هليفي، في: **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٧٥ - ٨٠.

إسرائيل، يوثق التقرير ٢١ قانوناً عنصرياً ضد العرب في الداخل خلال عام واحد. ويقول التقرير إن الكنيست الثامن عشر هو الأكثر تمييزاً وعنصرية منذ قيام الدولة. وتهدف هذه القوانين إلى موضعة العرب في خانة التهديد الديمغرافي الأمني، وتقويض مكانتهم، والانتقاص من حقوقهم، وتهدد شرعية مواطنتهم من دون كلل[٦٥].

وكانت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل قد أقرت بأن وزارة الداخلية الإسرائيلية تنتهج سياسة تمييز بشعة مع كل من هو غير يهودي، إزاء قضايا تسجيل السكان وطلبات الإقامة والزواج ولمّ الشمل وغيرها. ويقول هذا التقرير، إن دائرة تسجيل السكان تعتبر نفسها حامية الأسوار اليهودية للدولة، وأن سياسة هذه الدائرة لا تتغيّر بتغيّر وزراء الداخلية[٦٦]. وقد لخص تقرير «مدار» الاستراتيجي هذه السياسة العنصرية تجاه المواطنين العرب باعتبارهم يشكلون تهديداً ديمغرافياً للدولة: هناك عمل صهيوني ورسمي إسرائيلي يرتكز على دعامتين:

الأولى: الحفاظ على التفوق العددي لليهود عن طريق التعديلات في قوانين المواطنة ودخول إسرائيل.

و**الثانية**: اشتراط العمل السياسي المنظّم بالاعتراف بيهودية الدولة.

لقد هدفت تلك التعديلات إلى فرض قواعد جديدة للمشاركة الديمقراطية في إسرائيل بتنازل العرب عن هويتهم القومية، وذاكرتهم الجماعية، والكف عن المطالبة بالحقوق الجماعية للأقلية العربية. لقد مُنح وزير الداخلية صلاحيات لنزع المواطنة عن العرب لأسباب سياسية أو موقف أيديولوجي، خصوصاً الموقف المتعلق بعدم قبول الدولة اليهودية كصيغة سيادية[٦٧].

وفي دولة إسرائيل التي تنتهج كل وسيلة ممكنة للحدّ من الوجود العربي في داخلها، أصبح آفي ايتام الذي ينتظر المسيح، وينادي صباح مساء بترحيل العرب إلى سيناء، ويصف العرب بالسرطان في جسم الدولة اليهودية، عضواً في الكنيست ووزيراً

---

(٦٥) «الكنيست الإسرائيلية الثامنة عشرة هي الأكثر عنصرية منذ قيام الدولة،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٣/ ٣/ ٢٠١٠.

(٦٦) «وزارة الداخلية تنتهج سياسة تمييز مع كل من هو غير يهودي،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٤، وحاييم غانر، «لم شمل العائلات في الدول اليهودية،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٥.

(٦٧) مجموعة مؤلفين، **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠: المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٩**، تحرير هنيدة غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

في الطاقم الأمني والسياسي المصغّر، بناءً على برنامجه الداعي إلى الترانسفير، كرحبعام زئيفي وكهانا وليفنغر وغيرهم[٦٨].

٢ - الاعتقاد الصهيوني بأن الغالبية اليهودية في أرض إسرائيل التاريخية عرضة لتآكل مستمر، وأن الزمن لا يعمل لمصلحة إسرائيل

ليس بعيداً من أرنون سوفير، قدم سيرجيو دي لا فرغولا، رئيس قسم الديمغرافيا والإحصاء في معهد اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية في القدس، خلاصة لدراسة أكاديمية لم تضع توصيات ترحيلية أو انفصالية عنصرية، كما اقترح سوفير، وإنما، فقط، قدم الدراسة من دون أن يقول للساسة في إسرائيل ما يفعلون. تعود أهمية دراسة فرغولا إلى اعتمادها على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعلى معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي والمقارنة بينهما. فقد توصل إلى أنه في نهاية عام ٢٠٠٥ يعيش في حدود فلسطين التاريخية (إسرائيل، والضفة، وقطاع غزة) قرابة ١٠ ملايين و٣٢٧٠٠ نسمة من السكان الشرعيين. وقد شكّلت المجموعة اليهودية الخالصة ٥١,٥ بالمئة، فيما شكلت المجموعة اليهودية الموسعة ٥٤,٤ بالمئة من مجموع السكان القاطنين في إسرائيل والمناطق الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٥. وقد ولّدت الوتيرة السريعة للنمو السكاني لدى العرب زيادات سنوية تزيد على ٣ بالمئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى ٢,٧ بالمئة لدى السكان العرب في إسرائيل مقارنة بـ ١,٥ بالمئة لدى اليهود في إسرائيل في عام ٢٠٠٥ كسنة أساس.

بناءً على هذه المعطيات، سوف يشكّل اليهود بالمفهوم الواسع لهم (أي بما يشمل الأقارب غير اليهود) ٥١ بالمئة من مجموع السكان القاطنين بين البحر المتوسط ونهر الأردن حتى عام ٢٠١٠. وستتقلص هذه النسبة إلى ٤٧ بالمئة حتى عام ٢٠٢٠. أما نسبة السكان اليهود بالمعنى الموسع في إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر، فسوف تصل إلى ٧٩ بالمئة في عام ٢٠١٠، وإلى ٧٧ بالمئة في عام ٢٠٢٠ بالترتيب[٦٩].

---

(٦٨) زهير أندراوس، «ما الفرق بين العنصري لوبان وحزب موليدت،» **هآرتس**، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٢، وقد نُشِرَت في: **مختارات إسرائيلية**، العدد ٩٠ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، ص ٧٣.

(٦٩) سيرجيو دي لا فرغولا وبنيت تسيمريان، **فوبيا الديموغرافيا بين النفخ المتعمد والتوقعات الواقعية**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٧)، ص ٤٦ - ٤٨، وإحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الإصدار السنوي).

- **الزمن لا يعمل لمصلحة إسرائيل، كي لا تكون هناك دولة ثنائية القومية**: لقد دقت هذه الدراسات ناقوس الخطر، وأشعلت الضوء الأحمر لدى كل الأوساط السياسية والدينية. وكانت انعكاسات هذه الأرقام ذات وقع كارثي تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس من جهة، وقد تجلى ذلك بالجدار الفاصل، وعلى العرب في إسرائيل بحملة غير مسبوقة من الإذلال والقمع اليومي على المستويين الجماعي والفردي، كما رأينا سابقاً.

وقد ظهرت أبعاد هذه الدراسات جليةً واضحة، في كلمة نائب رئيس الحكومة أولمرت في مؤتمر هرتزليا السادس، ٢١ - ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦: «الخطوة الأكثر أهمية، والخطوة الاستراتيجية التي تنتصب أمام إسرائيل، هي رسم الحدود الدائمة للدولة من أجل ضمان الغالبية اليهودية فيها. إن وجود غالبية يهودية في دولة إسرائيل، لا يستوي مع استمرار السيطرة على السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة. إن الاختيار بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أي مكان أو جزء من أرض إسرائيل، ووجود وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية، يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل. وهذا ليس تنازلاً عن الفكرة الصهيونية، وإنما التجسيد الجوهري لهذه الصهيونية المتمثل بضمان وجود دولة يهودية و(ديمقراطية) في أرض إسرائيل»[٧٠].

الأمر المركزي الذي دفع شارون إلى الخروج من الليكود وتأسيس حزب كاديما مع شخصية كبيرة في إسرائيل، بوزن شمعون بيريس هو الخلاص السريع باتفاق أو من دون اتفاق مع الفلسطينيين، وهو حماية مجتمع القلعة اليهودي من خطر داهم يتمثل بتآكل الأكثرية اليهودية في فلسطين التاريخية، والخطر المتولد عنه باستحقاق الدولة ثنائية القومية أو الدولة العلمانية. لقد كان أولمرت جزءاً من هذا المطبخ السياسي، الذي أصبح رئيساً للحكومة بعد خروج شارون من الحياة السياسية. وفي آخر ظهور لأولمرت بشكل رسمي قبل تقديم استقالته، وخلال اجتماع لجنة الخارجية والأمن في ١٥/ ٩/ ٢٠٠٨، قال: «إن كل يوم يمر من دون التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ستأسف إسرائيل عليه في المستقبل، فإذا لم نتوصل إلى اتفاق سريع سنهدر الفرصة، وقد يكون لهذا الإهدار ثمن لا يحتمل، والسبب: أن ثمة تخوفاً كبيراً من تكريس توجه

---

(٧٠) مجموعة مؤلفين، **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٦: المشهد الإسرائيلي عام ٢٠٠٥**، تحرير جوني منصور (رام الله: الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ٢٠٠٥)، ص ٥٤ - ٥٦، ومجموعة مؤلفين، **ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل: وثائق مؤتمر هرتزليا السادس**، اعرف عدوّك (بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٦)، «كلمة نائب رئيس الحكومة»، ص ٣٠٥ - ٣١٢.

الدولة الثنائية القومية التي لن تكون لنا أغلبية فيها. ولأسفي، فإنني ألاحظ وجود أجزاء كبيرة في المجتمع الدولي تتبنى فكرة دولة واحدة لشعبين. وأضاف: إننا نرفض رؤية الحقيقة. الزمن لا يعمل لمصلحة إسرائيل، هذا لا يعني أننا لسنا على حق، وإنما لأن الزمن له عواقبه الخاصة أيضاً»[٧١].

هذا الواقع الديمغرافي الذي خلقه الزمن، والذي له عواقب خاصة. جعل جيورا أيلاند، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية ومجلس الأمن القومي، يقول في دراسته الاستراتيجية: «إن الموقف الإسرائيلي بسيط ومرسوم بشكل واضح: التوجه نحو دولتين لقوميتين مختلفتين؛ لأن تأخر الحل السياسي قد يؤثر في التوجه الدولي والفلسطيني نحو حل الدولة الواحدة الديمقراطية المشتركة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. وفي مثل هذه الدولة سيصبح العرب أكثرية بعد سنوات قليلة. وفي ضوء ذلك، إن فكرة دولة فلسطينية (كيان سياسي) تغيرت من مساهمة إسرائيلية تنوي إسرائيل أن تقدمها، إلى مصلحة إسرائيلية تستعد إسرائيل للدفع مقابلها»[٧٢].

لذا يعتقد أيلاند أن على إسرائيل أن تبذل قصارى جهدها كي يبقى الجدار (الذي يسميه جداراً أمنياً)، حدوداً دائمة. لأنه يضمن تحقيق الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية بداهةً، وتقليص عدد الفلسطينيين في الجانب الإسرائيلي، والحيلولة دون توسيع دائرة النضال الفلسطيني، والضغط الدولي نحو دولة ثنائية القومية مبكراً، ووأد هذه الفكرة وإعدامها قبل تطورها[٧٣].

٣ - مفهوم الدولة الواحدة والموقف الإسرائيلي

في ظل هيمنة الخطاب الديمغرافي الإسرائيلي، أصبحت فوبيا الدولة الواحدة تشكل معضلة صهيونية، فقد ظهرت نتائجها العملية على حالة الإجماع القومي في بناء الجدار العازل. إن مفهوم الدولة الواحدة هو ذو مستويين: المستوى **الأول** هو الدولة الثنائية القومية، وهو يشير إلى مطلب تعايش اليهود والفلسطينيين كشعبين منفصلين ضمن ترتيب فدرالي، ويدير كل شعب شؤونه القومية الخاصة. وسيضمن له حق استخدام لغته وممارسة شعائره الدينية وقيمه الأخلاقية بشكل مستقل. ويشترك الشعبان

---

(٧١) «في آخر ظهور له قبل تقديم استقالته، أولمرت: سنأسف في المستقبل على كل يوم مرّ علينا دون التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين،» **المشهد الإسرائيلي**، ٦/ ٩/ ٢٠٠٨.

(٧٢) غيورا أيلاند، «إعادة التفكير في حل الدولتين،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٤ (٢٠٠٩)، ص ٦٣.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.

في حكومة ضمن برلمان واحد سيهتم بالأمور فوق القومية، وبالدفاع والموارد الطبيعية والاقتصاد المشترك. ويمكن أن تصاغ هذه الدولة وفق الترتيب السويسري أو البلجيكي في ظل حكومتين إقليميتين وحكومة مركزية واحدة(٧٤).

المستوى **الثاني** هو الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة التي تقوم على قيمة الإنسان الواحد والصوت الواحد، بغضّ النظر عن أي بعد إثني. وهي تهدف إلى إيجاد مجتمع تعددي على غرار النموذج الديمقراطي الغربي، وتعارض الترتيب القائم على مجتمعين منفصلين. فالدولة الديمقراطية العلمانية تختلف عن الدولة الثنائية القومية، وهذا مرتبط بالتناقض ما بين مفاهيم المواطنة والقومية، ففي الدولة الثنائية القومية يحتفظ كل طرف بهوية قومية منفصلة. وفي نموذج الدولة العلمانية تعتبر فكرة المواطنة هي جوهر الموضوع بغضّ النظر عن أي بعد قومي(٧٥).

ومع وصول مسيرة التسوية السياسية إلى حالة انسداد محكم أمام تعنّت إسرائيل تماماً ورفضها المطلق لصيغة (٢٤٢)، ودولتين لشعبين، ظهرت هناك رؤية أخرى هي صيغة الدولة الواحدة. وبدأ عدد من الفلسطينيين بطرح هذه الرؤية، ومنهم أحمد قريع – أبو علاء – الذي نادى بالدولة الواحدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ إذا لم تلتزم إسرائيل بالانسحاب من كامل الضفة الغربية نحو الخط الأخضر، وتعترف بالقدس عاصمة للفلسطينيين(٧٦).

---

(٧٤) غادة الكرمي، «بعد أسلو: دولة واحدة في إسرائيل/ فلسطين،» **السياسة الفلسطينية**، العدد ١٨ (ربيع ١٩٩٨)، ص ٧١، وأحمد قطامش، «حق العودة والدولة الواحدة،» **رؤية أخرى**، العددان ٣٦ – ٣٧ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٦٥ – ٦٧، و Rashid Khalid, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (Boston, MA: Beacon Press, 2006), pp. 206-208.

(٧٥) الكرمي، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٧٦) مقابلة مع السيد أحمد قريع في مكتبه في أبو ديس، وقد قال للباحث أننا سئمنا من هذه المفاوضات، ولم تبقَ هناك فرصة لدولتين. لذا نحن لم يَعُد أمامنا إلّا الدولة الواحدة مع أن المجتمع الدولي وإسرائيل وأمريكا سيقيمون الدنيا ولا يقعدونها عند سماع هذا الطرح إذا أصبح جدياً (تموز/ يوليو ٢٠٠٩). كذلك لقد سأل الباحث السيد محمود عباس حول خيار الدولة الواحدة في لقاء جرى في إطار التحضيرات للمؤتمر السادس لحركة فتح في مكتبه في مدينة رام الله، وإمكانية إدراجه في البرنامج السياسي لحركة فتح. فقال السيد الرئيس: الدولة الواحدة ليست موضوعاً جديداً على تراث حركة فتح الفكري، وعلى البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن هذا الخيار على أهميته الاستراتيجية، فإنه من غير المعقول طرحه الآن، لأن خيار الدولة الفلسطينية كمشروع وطني لم يستنفد بعد، بل على العكس، فإن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، يحظى اليوم أكثر من أي وقت مضى بدعم دولي غير مسبوق. ولكن خيار الدولة الواحدة أيضاً يبقى خياراً في المنظور التاريخي. وقد أشار البرنامج السياسي لحركة فتح الناتج عن المؤتمر السادس الذي عقد في مدينة بيت لحم في آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٩ إلى هذا الخيار في حال فشل مشروع الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩). انظر: وثائق المؤتمر السادس لحركة فتح (آب/ أغسطس ٢٠٠٩).

المهم هنا أن إسرائيل، وبعيداً عن أية رؤية فلسطينية جديّة كانت أو التلويح بها كوسيلة ضغط تاريخية، تدرك تماماً أن الوقت ليس في صالحها، كما عبّر عن ذلك إيهود أولمرت. وبالتالي، فإن كل مشروعها السياسي ملتزم التزاماً مطلقاً وثابتاً ومحكماً بالدولة اليهودية كبيت للشعب اليهودي. وهي دولة تقوم على القيم اليهودية، وعلى غالبية يهودية، وعلى الجزء الأعظم من الأرض العربية في فلسطين، غير آبهة أبداً إلى أين يذهب هؤلاء الأغيار في المناطق. ومع ذلك يبقى خطر تآكل الغالبية اليهودية في فلسطين الطبيعية هماً استراتيجياً لا يمكن بالنسبة إلى الحالة الكولونيالية الإسرائيلية أن ترتقي إلى مستوى تحديه، إلا بالانفصال بالجدار الأبدي لضمان مجمع القلعة اليهودية حياً[٧٧].

وسواء أكان الطرح دولة ثنائية القومية أم دولة علمانية، فإن إسرائيل، واستباقاً لأي طرح من هذا القبيل، سواء جاء من الفلسطينيين، أم من المجتمع الدولي، بفعل ضغط التطورات الديمغرافية الجارية على الأرض، أو بفعل أية تطورات إقليمية أو دولية في المستقبل، فإنها تعتبر هذا الموضوع إيذاناً بأفول الصهيونية، وإلغاء حق العودة لليهود، أو منحه للفلسطينيين، كما هو ممنوح للمهاجرين اليهود أيضاً. وفي تلك الحالتين، «فإن التاريخ يكون قد لحق بالصهيونية»، بتعبير بنيامين بيت هالحمي[٧٨].

ولضمان إبعاد شبح الملاحقة التاريخية الناتجة من تفاعل الديمغرافيا بالجغرافيا، يأتي ما عرف بمفهوم التنازلات المؤلمة (الرقع الفلسطينية المأهولة المتبقية في الضفة الغربية)، لأنه من دون ذلك ستكون إسرائيل بين خيارين: هل ستكون إسرائيل دولة يهودية، أم ثنائية القومية؟ وإذا كان لا بدّ من يهودية الدولة، فالأولى هو لفظ المناطق المكتظة لئلا تتحول إسرائيل إلى حالة غير يهودية وتسييجها بالجدار. وفي الوقت ذاته إضعاف نهوض هوية العرب داخل الأرض المحتلة، ووضع حد نهائي لتواصلهم مع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة. إن التخوف من التحول نحو الدولة الواحدة بفعل الصيرورة التاريخية، جعل عمرام متسناع، قائد هيئة أركان الجيش الأسبق، ورئيس حزب العمل سابقاً، يعتقد أن التنازل عن المناطق ثروة، وليس تنازلاً للفلسطينيين: «إن استمرار السيطرة على يهودا والسامرة معناها تصفية الصهيونية ونهاية الدولة اليهودية.

---

(٧٧) علي الجرباوي، «المأزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥٨ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٨٥ ـ ٩٠.

(٧٨) **الائتلاف الفلسطيني لحق العودة: اللقاء التنسيقي السادس** (بيت لحم: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطن واللاجئين ـ بديل، ٢٠٠٦)، ص ٥٠ ـ ٥٣.

كما أن الموافقة على كيان فلسطيني (دولة أو غيرها) ليس تنازلاً أو استسلاماً، بل إنها ثروة، فلن يكون هناك دولة يهودية من دون التخلص من هذه المناطق بسبب الغالبية العربية فيها، لذلك ينبغي أن يكون هذا هو الهدف، وكل سياسة إسرائيلية يجب أن تختبر بناءً عليه»(٧٩).

ومن المنظور نفسه، يدعو دان مريدور (من أعمدة حزب العمل، ومن أكثر الناس تأثراً وتأثير في الخطاب الديمغرافي، ومن أكثر الناس الذين دفعوا إلى الانعزال السريع عن الفلسطينيين) للمضمون نفسه: «اعتقدت في الماضي أن باستطاعتنا أن نحتوي كل أرض إسرائيل في داخلنا، ونظل دولاً ديمقراطية. أما اليوم، وبسبب الديمغرافيا، يتضح لي أن ذلك غير وارد، فلا يصح أن نبقى في هذه الأراضي لأننا في طريقنا إلى التحول إلى أقلية في أرض إسرائيل. حقنا في هذه الأرض قائم بمفاهيم تاريخية، ولكن تحقيق هذا الحق مرتبط بوجود غالبية يهودية، والدمج بين الإثنتين هو روح الصهيونية، ولكن لأسفنا، لا مفر من التخلّي عن هذه الأراضي لئلا تذبل إسرائيل اليهودية في الدولة الثنائية القومية»(٨٠).

٤ ـ التخلّص من عرب «المناطق» فَتَحَ النقاش للتخلص من عرب الداخل: «مشروع نقل بلدات عربية إلى أراضي السلطة الفلسطينية»

كنا قد بدأنا هذا المبحث، وإن بشكل مقتضب، عن الفلسطينيين العرب في داخل إسرائيل ليكون مقدمة لعرض المشروع الإسرائيلي الخاص بتبادل الأراضي مع سكانها العرب وإلحاقها بالمناطق التي ستلفظها إسرائيل، لتكون تحت «السيادة» الفلسطينية المستقبلية. وتنظر إسرائيل إلى هذه الأقلية، وفي هذا المجال البحثي تحديداً، من منطلق أن الأقلية على المستوى الوطني تعتبر غالبية على المستوى الإقليمي، بمعنى أنه ينظر إلى الأقلية العربية في إسرائيل على مستوى سيادتها، كجزء من الأغلبية المتوقعة على المستوى الكامل لفلسطين التاريخية.

---

(٧٩) عمرام متسناع، «اخرجوا من هناك،» **هآرتس**، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٣.

(٨٠) رون بونداك، **من أوسلو حتى طابا: صيرورة منقطة** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٢)، ص ٥٠ ـ ٥١. للاطلاع على سيناريو الدولة ثنائية القومية أو الدولة العلمانية الديمقراطية وتوجّهات الفلسطينيين نحوهما، انظر: «الخيارات الاستراتيجية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي،» الفريق الفلسطيني للدراسة الاستراتيجية، <http://www.palestinestratgeygygrou.ps>؛ أسعد غانم، «الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني،» **السياسة الفلسطينية**، العدد ١٨ (ربيع ١٩٩٨)، ص ٧٧ ـ ٨٦، وتيسير خالد، «دولة ثنائية القومية.. نعم.. ولكن؟،» **السياسية الفلسطينية**، العدد ١٨ (ربيع ١٩٩٨)، ص ٨٧ ـ ٩٠.

وزاوية الرؤيا هذه، جعلت أصوات كثيرة في إسرائيل في إطار سعيها الدائم نحو تحقق حالتها اليهودية المستقرة، إلى المناداة المباشرة بتخفيف عدد العرب في الداخل، وإلحاقهم بسكان المناطق (الضفة الغربية تحديداً)، وخصوصاً البلدات العربية في المثلث المتاخم لمدن جنين وطولكرم وقلقيلية.

في إطار السياسة الديمغرافية والتطهير العرقي، مباشراً أكان أم غير مباشر، كلاسيكياً أم حداثياً، إرغامياً أم اختيارياً، لم تكن هذه الظاهرة (التطهير العرقي) ظاهرة حربية مخصوصة نهائياً أو مكانياً، كما حدث في الحربين ١٩٤٨ و١٩٦٧، بل كان الهدف منها أن تكون عملية التطهير العرقي مؤسسةً، وفعلاً ظاهرياً دائماً، بكل الوسائل الضاغطة التي تستخدمها وتعصرنها المؤسسة الاحتلالية[٨١].

لقد جرى طرح فكرة تبادل المساحات غير المأهولة بالسكان بشكل واضح في مشروع الرئيس كلنتون في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، وذلك بناء على السابقة التي تحدّدت في اتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤[٨٢]. وقد حاول الأمريكيون من خلال هذا الاقتراح جسر الهوة بين مطالبة إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية الكبيرة والمطالبة الفلسطينية بتطبيق دقيق لقرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢). لقد فتح هذا الطرح شهية إسرائيل عبر مجموعة من خبراء الديمغرافيا والجغرافيا والأمن والسياسة في المؤسسة الأكاديمية والرسمية، بتغيير هذه الصيغة باتجاه نقل ٢٧ قرية عربية في المثلثين الشمالي والجنوبي اللذين يقيم فيهما ٣٥٠ ألف مواطن، بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٥، إلى مناطق السلطة الفلسطينية، مقابل احتفاظ إسرائيل بـ ١٣ بالمئة من مساحة الضفة الغربية التي أقيمت عليها المستوطنات التي يقطنها نصف مليون مستوطن[٨٣].

وقد استهدفت عملية مشروع التبادل هذه تصميم طابع الدولة اليهودية لوضع حدّ نهائي لفكرة دولة ثنائية القومية، ووضع حدّ آخر لموضوع عودة اللاجئين، ومقايضة هذه العودة في شبه دولة مقطعة في الضفة التي يفترض إخلاء أجزاء منها، وتخليداً شرعياً للاستيطان في الضفة الغربية والقدس. فمن جهة، تتخلص إسرائيل ضمن هذا التصور

(٨١) بلال ضاهر، محاور، «المؤرخ الإسرائيلي بوعز عفرون: الصراع ضروري لبقاء إسرائيل: حوار،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ١٠ (ربيع ٢٠٠٣)، ص ٣٦ ـ ٤٠.

(٨٢) انظر: «اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل».

(٨٣) **الإثم والحماقة لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين** (القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، ٢٠٠٦)، ص ٦٣.

من الوجود العربي في المثلث، وتقوّض البنية الجغرافية للإقليم الذي يفترض أن يقوم عليها هذا الكيان الفلسطيني «الغريب»[٨٤]؟

ويفترض جدعون بايجر، أستاذ الجغرافيا في جامعة تل أبيب، في الخطاب الجغرافي - الديمغرافي الذي أخذ يشكّل حالة إجماع صهيونية كبيرة، بأنه لا مهرب من نقل مناطق آهلة باليهود (المستوطنات) إلى إسرائيل. وفي موازاة ذلك، نقل بلدات في إسرائيل آهلة بالعرب، من باقة الغربية حتى كفر قاسم إلى المناطق الفلسطينية. لأنه، برأي بايجر، هذا هو الحل الوحيد لإنشاء دولة يهودية متجانسة، كالنماذج التبادلية التي حدثت بين تركيا واليونان، والهند وباكستان والتشيك وألمانيا. والهدف لهذا التبادل، بحسب بايجر: في حالة تم مثل هذا الفعل (السيناريو)، سيتم تثبيت دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، التي يكون فيها اليهود غالبية مطلقة، من دون أن يتم الاعتراض على ماهيتها وأهدافها ونشاطاتها وطريقها في كل ما يتصل بعلاقاتها مع العالم اليهودي ومع الفكرة الصهيونية[٨٥].

أما الرجل الأهم في ديوان رئيس الحكومة، فهو عوزي أراد الذي يشغل منصب المستشار السياسي لرئيس الحكومة، ورئيس مجلس الأمن القومي، ورؤيته في التبادل السكاني تعكس رؤية رئيسه المباشر نتنياهو، لأنه الأقرب إلى أذنيه. فقد اعتبر أن من شأن تبادل الأراضي مع سكانها أن يعمّق الوحدة الطائفية والثقافية على جانبي الحدود، ومن دون تبادل كهذا لن تكون هناك تسوية[٨٦]. ويبدو أن هذا الرجل الأهم في ديوان رئيس الحكومة، أصبح مقتنعاً تماماً بانعدام فرصة التسوية إلا بعملية ترانسفير للفلسطينيين في الداخل، أو تقليل ظهورهم في المشهد العبري، وهو باستمرار يطور هذه النظرية التي كان قد طرحها أيضاً في أهم منتدى صهيوني (مؤتمر هرتزليا عام ٢٠٠٦).

يسمّي شالوم ديختر فكرة أو مشروع «إعادة ترسيم الخط الأخضر»، «الطرد من المواطنة»، بحيث يتم إخراج منطقة المثلث خارج المواطنة الإسرائيلية التي يطلق عليها «تبادل المناطق»، أو «التبادل الترابي»، أو «تبادل البلدات»، فيما يشكّل صلب هذا الاقتراح التطرق إلى البشر الذين يقيمون على هذه الأراضي. والطرد من المواطنة،

---

(٨٤) جدعون بايجر، «خطوط تماس جديدة،» **هآرتس**، ١٩٩٨.

(٨٥) جدعون بايجر، «الطريقة الوحيدة للاتفاق مع العرب،» **المشهد الإسرائيلي**، ٤/٣/٢٠٠٨. يُذكر أن بايجر كان قد طرح مشروع التبادل الترابي (نقل البلدات) في مؤتمر هرتزليا السادس.

انظر ورقة بايجر في وثائق المؤتمر المذكور التي لاقت اهتماماً كبيراً لدى الأوساط السياسية والأكاديمية.

(٨٦) «من دون تبادل أراضٍ لن تكون هناك تسوية،» **المشهد الإسرائيلي**، ٣٠/٦/٢٠٠٩.

بحسب شالوم ديختر، يمكن ردّه إلى الحيّز الشاسع الذي احتله الخطاب الديمغرافي الذي نبت، في دفيئة عنصرية خصبة، ومن الرغبة في إقامة الدولة اليهودية كدولة حصن ديني/ عرقي(٨٧).

ويعيد مفهوم «تلوين المدى»، وهو المفهوم المفعم بالمعاني الذي جاءت به سهى بشارة، تأطير مشروع الترانسفير المسمّى «تبادل الأراضي» أو «تبادل السكان». فالدولة بكل أجهزتها تنضغط كل عام كلما قامت دائرة الإحصاء المركزية بنشر إحصاءات التركيبة الديمغرافية للدولة، التي تتولى بدورها تنفيذ سياسات الأرض وتخطيط التوزيع السكاني والإعمار الحضري (سياسات الهندسة الديمغرافية) بقصد تحقيق عملية «تلوين المدى» القائمة على زيادة تلوينه بالأبيض، وتقليص البقع السوداء (العرب) قدر الإمكان في هذا المدى، لإحداث عملية التهجير، من دون عنصر الصدمة، لتحقيق الاصطفاء العرقي(٨٨).

هل يكون ثمن كيان فلسطيني، حتى إن كان على كامل أراضي ١٩٦٧، ترحيل الفلسطينيين العرب من داخل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٤٨؟ وهل يكون ثمن الدولة الفلسطينية المطروحة بشكلها الفسيفسائي ثمناً لعودة اللاجئين الفلسطينيين؟

ثالثاً: آثار الجدار الكارثية في النظام الاجتماعي – الاقتصادي للشعب الفلسطيني

١ – الجدار أفسد الحياة

لا شك في أن مجموعة الكوارث التي حلّت بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس، نتيجة بناء الجدار والنظام المرتبط به، هي التي جعلت أعلى هيئة قضائية في العالم تدين هذا الجدار، وتطالب بإزالته بغالبية لم تشهد لها مثيلاً (أربعة عشر قاضياً مقابل القاضي الأمريكي بوير جنتال) في حياة المحكمة. وقد أقرّ المجتمع

---

(٨٧) شالوم ديختر، «مواطنة في خطر كبير،» **المشهد الإسرائيلي**، ٩/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٨٨) سهى بشارة، «تلوين المدى الديموغرافي،» **المشهد الإسرائيلي**، ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٤، ونور الدين مصالحة، **الهويات والسياسة في إسرائيل**، تحرير أسعد غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٣)، ص ١٤٤ ـ ١٤٩، و Edward Said, *The End of the Peace Process* (New York: Pantheon Books, 2000), pp. 20-26.

الدولي في الجمعية العامة فتوى لاهاي بغالبية نادرة أيضاً في حياة الجمعية العامة[٨٩]، حتى إن القاضي الأمريكي الذي صوّت ضد الفتوى في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ حرص في رأيه الانفرادي، على تحديد موقفه من المستوطنات التي اعتبرها غير شرعية، وأن الجدار الذي يحاول ضمها غير شرعي، وبهذا فقد اتفق مع الفتوى في ما ذهبت إليه بهذا الخصوص[٩٠].

وعملت إسرائيل بكل ثقلها، والولايات المتحدة بكل ما تملكه من نفوذ، لتعطيل قرار الجمعية العامة، بطلب الفتوى من المحكمة الدولية. لأن إسرائيل تدرك ما لا يدركه أحد في العالم، إلا الشعب الفلسطيني، الآثار الكارثية التي ترتبت على فعل الجدار هذا. لذا كانت تدرك بداهة أنها ستنال هذه الإدانة على نتائج أعمالها بحق الفلسطينيين. وقبل طلب الفتوى من المحكمة الدولية، وقبل إصدارها رسمياً، صدرت عشرات التقارير الموثقة بهول الجرائم التي يسببها الجدار من مصادر قانونية وحقوقية وبيئية وإنسانية دولية وإسرائيلية، وخصوصاً تقرير منظمة بيتسيلم عام ٢٠٠٣[٩١]، وتقرير الأمم المتحدة التابع للجنة الأممية الخاصة بتنسيق المساعدات الدولية، إضافة إلى التقارير الفلسطينية الصادرة عن مكتب الإحصاءات، أو من منظمة الحق التابعة للجنة الحقوقيين الدوليين، وعشرات المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي عملت بجهد عال لتوثيق ما يمكن من كوارث إنسانية ألحقها الجدار والنظام المرتبط به بقاعدة المجتمع الفلسطيني.

لم تصمد الحجج الأمنية التي قدمتها إسرائيل لبناء الجدار أمام المؤسسة الدولية، وذلك نظراً إلى الأضرار التي لا يمكن أن يستوعبها عقل إنساني بشكل عام، أو قضائي بشكل خاص. لذا قضت المحكمة بأن الانتهاكات المترتبة على الجدار، لا يمكن تسويغها بمتطلبات عسكرية أو مقتضيات الأمن القومي أو النظام العام، بحسب الرواية الإسرائيلية[٩٢].

(٨٩) انظر، مصطفى أحمد أبو الخير، **فتوى الجدار العازل والقانون الدولي** (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥)، ص ٢٤٦.

(٩٠) انظر: بيان القاضي بوير جنتال، في: أنيس فوزي قاسم [وآخرون]، **الجدار العازل الإسرائيلي: فتوى محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص)**، تحرير أنيس مصطفى القاسم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٩٨.

(٩١) «تقرير صادر عن منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان،» (آذار/ مارس ٢٠٠٣)، <http://www. oppcpnanet/mag/mag11-12/new.619-2005>.

(٩٢) عبد الله الأشعل، **قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية** (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٧٧ ـ ٨٣، وانظر أيضاً: «فتوى لاهاي،» (٩/ ٧/ ٢٠٠٤).

وفي الوقت الذي صادقت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدت في قرارها الصادر بتاريخ ٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ فتوى محكمة العدل الدولية، التي نصّت على عدم شرعية الجدار، وإزالة المقاطع التي بنيت منه، وإعادة الأمور على الأرض إلى ما كانت عليه، وتعويض المتضرّرين (أفراداً وجماعات)، صادقت في الوقت نفسه على إنشاء سجل الأضرار الناشئة عن الجدار، وإلحاقه مباشرة بمكتب الأمين العام، الأمر الذي بوشر العمل به فعلياً في أواخر عام ٢٠٠٨ في محافظة جنين[٩٣].

ووفقاً لقرار الجمعية العامة، فقد تشكّل طاقم تنفيذي خاص لحصر هذه الأضرار الكارثية، سواء أكانت على المستوى الفردي أم الجماعي. فعلى المستوى الفردي، جرى حصر طبيعة الأضرار في قطاعات الزراعة، والسكن، والخدمات المتعلقة بالتعليم، والصحة، والحركة، والتجارة، والعمل، وغيرها. أما الأضرار المتعلقة بالموارد العامة الناتجة من كل ما تسبّب به الجدار العنصري من أضرار لدى القطاع العام والمؤسسات والهيئات المحلية، باعتبارها شخصية اعتبارية قانونية، وتشمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والأهلية، المجالس المحلية، والقطاع الخاص، فقد حصرت هذه الأضرار في تسعة عشر جانباً، هي:

أ – أضرار تتعلق بأملاك الدولة.

ب – أضرار تتعلق بالموارد المائية.

ج – أضرار تتعلق بالمقدسات والأراضي الوقفية الإسلامية والمسيحية والمقابر.

د – أضرار تتعلق بالطرق الزراعية والمراعي والتنوع البيئي الحيوي.

هـ – أضرارا تتعلق بالبيئة.

و – أضرار تتعلق بالاقتصاد الوطني.

ز – أضرار تتعلق بالمشاريع التنموية والخطط المستقبلية.

ح – أضرار تتعلق بالمخطّطات الهيكلية للمواقع المتضررة.

ط – أضرار تتعلق بالبنية التحتية (مواصلات، طرق، جسور، سدود، قنوات).

---

(٩٣) **دليل المواطنين حول عملية تسجيل الأضرار** (اللجنة الوطنية الفلسطينية لسجل أضرار الجدار – منظمة التحرير الفلسطينية) (نشرة خاصة) (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠).

ي – أضرار تتعلق بالمنافع العامة، مثل: شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي.

ك – أضرار تتعلق بالموارد الطبيعية العامة، مثل: أحواض المياه الجوفية والآبار الارتوازية والأحراش.

ل – أضرار تتعلق بالمواقع الأثرية.

م – أضرار تتعلق بالممتلكات الدينية، من دور العبادة والمدارس والمؤسسات الإغاثية.

ن – أضرار في الأراضي والمباني العامة وتقييد الوصول إليها.

س – أضرار تتعلق بالمؤسسات الأهلية والمنظمات الداعمة للشعب الفلسطيني.

ع – أضرار تتعلق بالاستثمار وخطط التنمية والتخطيط الهيكلي والخدمات.

ف – أضرار تتعلق بالمشاريع بأنواعها الإغاثية والتدريب والخدمات.

ص – أضرار تتعلق بأنماط هجرة الحيوانات والطيور البرية.

ق – أضرار النظم البيئية الطبيعية مثل الأشجار والنباتات[٩٤].

لقد اخترنا أن نأتي على جميع هذه الجوانب لتبيان أن الآثار التدميرية المترتبة على الجدار هي أعمق كثيراً مما يتصور الكثيرون. وأعتقد، كما يعتقد أعضاء هذه اللجنة والعاملون فيها، أنه من غير الممكن الإحاطة بحجم الخسائر التي أوقعها الجدار. وربما ستحاول اللجنة أن تقترب نسبياً من تقدير هذه الأضرار، ولا سيما في الجوانب الكمّية، كحصر المساحات الواقعة خلف الجدار، أو عدد المواطنين المعزولين بين الخط الأخضر والجدار، أو المساحة الفعلية الواقعة تحت الجدار، وعدد القرى الواقعة خلف الجدار، وتقدير أطوال مسافات الطرق التي تضاعفت جراء إغلاقات الطرق القديمة، أو عدد الأشجار التي اقتلعت، أو تقدير مستوى الفقر الناتج من تدمير الكثير من قطاعات

---

(٩٤) انظر: «قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة حو إنشاء سجل الأضرار بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٦ للأمم المتحدة، سجل حصر الأضرار، استمارة خاصة بتسجيل الأضرار الناشئة عن بناء الجدار،» مكتب حصر الأضرار (رام الله)، <http://www.pncrod.ps>، ومقابلات خاصة مع أعضاء من هذه اللجنة: السيد وليد عساف، والسيد مهيب عواد عضوي المجلس التشريعي الفلسطيني عن دائرتي قلقيلية ورام الله على التوالي وأعضاء لجنة الأرض والاستيطان في المجلس التشريعي الفلسطيني (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩). ويذكر أن رئيس هذه اللجنة هو تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الإنتاج، ونسبة العاطلين عن العمل الذين فقدوا نشاطهم المهني وغير ذلك. لكن الذي لا يمكن تقديره كمياً هو الأذى النفسي الرهيب الذي يعيشه المواطنون جراء الشعور بأنهم في سجن فعلي، حيث الأسوار والأسلاك الشائكة تلاحق كل إنسان أينما مشى، وحيث التخريب الرهيب لجمال الطبيعة الذي أفسدته الحفارات(٩٥)، وحيث الحياة اليومية تحت رحمة البنادق.

لا يمكن تقدير المعاناة لإنسان لم يعُد قادراً على الوصول إلى قريب، أو قريبة، له في مدينة أو قرية معزولة، ولا يمكن تقدير الألم الذي يتجرعه المواطنون على بوابات الكروم الزراعية، ومستوى الإنهاك النفسي الذي يمارسه جنود الاحتلال على هذه البوابات. وكذلك، لا يمكن تقدير المشهد الموحش الصادم الذي يعترض طريق الإنسان الذي اعتاد أن يمر من أريحا إلى القدس ليصدمه الجدار في العيزرية. ولا يمكن لسجل حصر الأضرار أن يصور الألم الرهيب للمواطنين في بلدة السواحرة الشرقية الذين لم يعُد لديهم القدرة على نقل جثامين موتاهم إلى الجهة الغربية من الجدار. ولا يمكن أبداً أن يتخيل كل علماء النفس والاجتماع الآثار الرهيبة التي يعيشها أطفال النبي صموئيل وعرب الجهالين الذين يسيرون تحت المطر للوصول إلى مدرستهم في بيت أكسا. ولا يمكن لكل مؤسسات الكون أن تمسح دموع زوجة جاءها ألم المخاض، فخافت على جنينها، وعلى نفسها من موت محقق. كما لا يمكن تصور ألم البنت التي تنتظر وصول والدها وأخوتها إليها في القدس في يوم عيد، وتنتظر فلا يصل أحد. كيف يمكن وصف مؤمن يقف في العيزرية وأبو ديس، وهو يرى قبة الصخرة أمام عينية، ويسمع الأذان ولا يستطيع الوصول إلى ذلك المكان المقدس. كيف يمكن تقدير الأضرار؟ كيف يمكن معرفة وقياس الألم لمزارع من قلقيلية أو بيت سوريك أو عزون أو بيت أجزا، وهو يرى كل صباح أرضه خلف الجدار، ولا يستطيع أن يحرثها أو يلامس أشجارها أو يشتم رائحة ثمارها(٩٦)؟ ضمن هذا الواقع الكارثي، وصف الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الجدار العازل الإسرائيلي بالسجن الفعلي، وذلك بعد أن عاين بشكل مباشر حياة الفلسطينيين اليومية بعد إنشاء الجدار(٩٧).

---

(٩٥) حول تأثير هذه السياسات على ترحيل الفلسطينيين، انظر: «Joan Peters, «Aland Without People, in: Norman Finkelstein, *Image and Reality of the Israel: Palestine Conflict* (London: Verso Books, 2003), pp. 21-24.

(٩٦) بعض من المشاهد التي عاينها الباحث.

(٩٧) جيمي كارتر، **فلسطين: سلام، لا تفرقة عنصرية**، ترجمة عادل نجيب (القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٧)، ص ١٨٣ ـ ١٩٥.

لقد أفسد الجدار (فاضح الطغاة) الحياة، وأفسد أصالة الطبيعة، وأفسد حياة التكوين الإنساني الطبيعي (الأصالة التي لا وجود للعظمة الإنسانية من دونها) بحسب رأي جان بول سارتر. إن بشاعة هذا الشيء الذي أطلق عليه «الجدار» تبعث على التقيؤ والقشعريرة عند سماع اسمه، فقد جعلت المفكر الأديب اليهودي «إسرائيل شامير» يقول لدى زيارته مدينة بيت لحم: «ما إن اقتربنا من حقول الرعاة حتى وصلنا إلى الجدار، إنه يمزّق ريف بيت لحم كأنه منشار ضخم، ويخفي الطبيعة كأنه هلام، وهناك عشرات الجرافات تمزق التلال وتقتلع أشجار التين وكروم العنب، وتسحق الصخور لغرض غير معروف. لقد هدموا البيوت القديمة للريفيين، وأبراج القرون الوسطى، ونزعوا ثياب المنحدرات التي سارت عليها السيدة العذراء؛ إنه أضخم معسكر اعتقال مسيّج رأيته في حياتي»[٩٨].

٢ - هل يمكن حصر الأضرار؟

إن المكان ليس حيّزاً جغرافياً فقط، فهو أيضاً البشر، والبشر في زمن معيّن. هكذا نكتشف علاقة جدلية بين عناصر متعددة متشابكة ومتفاعلة. «فالمكان يكتسب ملامحه من خلال البشر الذين عاشوا فيه، والبشر تلخيص للزمن الذي كان، وفي مكان محدد بالذات. وبالتالي فقد اكتسب الناس ملامح وصفات ما كانوا ليكتسبوها لولا هذه الشروط، وحين أصبحت لهم هذه الصفات أثّروا في المكان والزمان، كما تأثروا بهما، الأمر الذي ينعكس بالنتيجة على إعطاء الأماكن والأزمنة ملامحها»[٩٩].

إن حالة القطع الجارحة، الفظّة بين الإنسان والمكان، أفقدت المكان ملامحه التي تشكّل بها بتفاعله مع الإنسان. لقد اكتسب الإنسان في الريف الفلسطيني ملامح عامة ما كان ليكتسبها لولا تفاعله الدائم مع هذا المكان الذي سلبه أو خرّبه الجدار، أو حبسه عن الإنسان الذي كان فيه يوماً يحرث ويزرع ويقطف ثمار العنب أو التين أو الزيتون في الصيف، وفي آخر الخريف. الجدار ذبح الناس، كما ذبح الطبيعة التي نزع عنها الاحتلال ثيابها التي سارت عليها (العذراء)، التي تجسّدت اليوم في أم جورج في بيت جالا، أو أم محمد في بلعين، أو أم علي في دير بلوط.

---

(٩٨) إسرائيل شامير، **أزهار الجليل**، ترجمة ناصر السعدون (دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٧)، ص ١٢٥.

(٩٩) عبد الرحمن منيف، **سيرة مدينة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤)، ص ٥.

هذا الشيء البشع المسمّى جداراً، هو من أبشع أجهزة التحكّم التي وصل إليها الطغاة. بعثر حياة الفلسطينيين، كما بعثر أغصان زيتون بيت حنينا، وأحال الهدوء الريفي العتيق إلى توتر تأباه النفوس، وأصوات مكبرات الصوت ليلاً على طول الجدار التي تنبعث من السيارات العسكرية أحالت هدوء الليل إلى ضوضاء كريهة دائمة. لقد فصل الجدار الإنسان عن ثقافته ولغته وحلمه، لأنه فصله عن حقله وعرقه. ثقافته التي تغلغلت حتى جذور جهازه العصبي، وحددت كيف يدرك العالم من حوله... البيئة، المرعى، ملهى الأطفال، عين الماء، الحقل؛ كلها رموز ثقافية جرى فصلها عن الإنسان في فلسطين.

يشكّل الإنسان وامتداده نظاماً واحداً ذا علاقة متبادلة. ومن أكبر الأخطاء أن يعتقد المتابعون للجدار، كما لو كان الإنسان شيئاً وبيته وحقله وذكرياته شيئاً آخر، إن ذبح الأرض والشجرة هو ذبح للإنسان بكل معنى الكلمة[١٠٠].

في فلسطين: داخل القرية الواحدة أو بين القرى، وفي داخل المدينة أو بين المدن، يرتبط الناس بعضهم ببعض، شخصياتهم متمازجة، يحصلون على التغذية من بعضهم البعض، مثل الجذور والتربة. إذا انقطع الإنسان عن الآخرين، يصبح هذا الإنسان محروماً من الحياة. يكتشف إدوارد تي. هول، من خلال مقابلات له مع العرب، ما يلي: «إن العرب يكرهون الحيّز المغلق، فقد استمرت عبارة قبر تظهر بالارتباط بالحيّز المغلق... يكرهون أن يُحصروا بين جدران، بل هم يفضلون المشهد الممتد غير المحجوب عن النظر»[١٠١].

ومن المستحيل تحديد كامل مفهوم الحدود الفاصلة المسيّجة كفكرة تجريدية عند العرب. كما يرى إدوارد هول أيضاً أن تعذيب الإنسان العربي يكون بحرمانه من حيّز جغرافي كان يعيش فيه يوماً. قال لي فلاح فلسطيني من بيت سوريك، وقد لاحت في أعماق عينيه دموع حارة لم تلبث أن انسابت من عينيه خطين من الدمع: «إن كرومنا تبكي من تمزيق هذه الجرافة لترابها المعجون بعرقنا ودمنا الذي سال فيها حتى أصبحت بالشكل الذي كانت عليه قبل أن تأتي إليها هذه الجرافات وتدمرها»[١٠٢]. وعندما نطل

---

(١٠٠) إدوارد تي هول، **البعد الخفي**، ترجمة لميس يحيى (عمّان: المكتبة الأهلية، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٨.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(١٠٢) أثناء اعتصام أمام جرافات الاحتلال فوق الأرض، جنوب قرية بيت سوريك المطلة على القدس (ربيع ٢٠٠٤).

على هذه الأراضي البور التي كانت حدائق غنّاء ذات يوم، كما نطل على بيوت قرية لفتا المهجورة، نراها مغلقة وحزينة وخربةٍ، وبلغة يوسف زيدان في رواية «عزازيل»، فـ «المنازل تذوي (تذبل، تخرب) بعد هجران الآهلين»!!![١٠٣].

٣ ـ الجدار يسلب القطرة الأخيرة من مياه الفلسطينيين: «حلْب جبال الضفة الغربية»

يبدو أن إسرائيل قد ظهرت لبعض الفاعلين الدوليين وكأنها قد قبلت بمقاربة الدولتين، كمدخل إلى الحل السياسي الشامل مع النظام الرسمي العربي بشكل عام، والشعب الفلسطيني بشكل خاص. ولكنها في الواقع عملت وتعمل بشكل استراتيجي لتحويل هذا القبول التكتيكي إلى معجزة، أو تحويل هذا الشيء المسمّى كيان فلسطيني، وفق خريطة المصالح الحيوية الإسرائيلية في الضفة الغربية (مستوطنات، وحدود، وأمن، وثقافة، وآثار دينية، ومياه، وديمغرافيا، ومناطق سياحية، وعمق جغرافي، وأراض خضراء، ومحميات طبيعية، وموارد طبيعية)، لكن السؤال يبقى: ماذا تبقّى للفلسطينيين إذا أخذت جميع هذه المصالح الحيوية الإسرائيلية عند ترسيم الجدار؟

ـ **المياه**: سعت إسرائيل دوماً منذ اللحظات الأولى لتبلور فكرة المشروع الصهيوني إلى ترسيم حدود المستعمرة الكولونيالية بما ينسجم ومناطق المياه. فقد وضعت الحدود الشمالية يوماً شمال نهر الليطاني في لبنان، واقترح جابوتنسكي السيطرة على ضفتي نهر الأردن، شرقاً وغرباً، كي يبقى مجرى النهر ضمن هذه الدولة المرتقبة... وطرحت العديد من المشاريع التي لا حصر لها للإمساك بكل مجاري ومنابع الأنهار وتجمّعاتها[١٠٤].

في الوقت الذي سيطرت فيه إسرائيل على منابع نهر الأردن في سفوح هضبة الجولان، وعلى الخزان المائي العذب الوحيد في الشام (بحيرة طبريا)، وعلى النسبة الأعظم من مياه نهر الأردن واحتجازها وضخها باتجاه بلداتها ومدنها ومشاريعها

---

(١٠٣) يوسف زيدان، **عزازيل** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨)، ص ٣٢٢.

(١٠٤) عبد المالك خلف التميمي، «المياه في الشرق الأوسط: قضية حدود،» **عالم الفكر**، العدد ٤ (نيسان/أبريل ١٩٩٧)، ص ١١٢ ـ ١١٥، وعبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والاستجابة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

الزراعية[١٠٥]، فإن المتتبع للسياسة الإسرائيلية إزاء المياه في الإقليم، يجد أنه منذ مشروع روتنبرغ لتوليد الكهرباء على نهر الأردن حتى مشروعها الاستراتيجي الأخير (الجدار)، كان موضوع المياه مسألة استراتيجية، للاستحواذ الكلي على المقدّرات المائية في الإقليم.

وفي هذه المرحلة - وهي إعادة تشكيل النظام المائي - كان الجدار عنواناً لإعادة هذا التشكيل بالأمر الواقع بإخراج نهر الأردن تماماً من أية عملية تقاسم، وذلك بضم كامل منطقة الغور إلى السيادة الإسرائيلية، وإخراجها من أية ترتيبات تفاوضية مستقبلاً[١٠٦]، وترسيم الجدار بما ينسجم مع حدود التجمعات المائية الجوفية. فإذا كانت مستوطنات الأغوار (٢٦ مستوطنة)، الواقعة عند أقدام نهايات الجبال الشرقية، تقوم بعملية اصطياد المياه الجوفية المتدفقة من المناطق الماطرة لتلال الضفة الغربية واستغلالها، وتحويل الفائض منها شمالاً وجنوباً باتجاه المزارع والبلدات الإسرائيلية في الغور، فإن هذه العملية أدت إلى جفاف ونضوب عدد من ينابيع أريحا التي تعدّ عصب الحياة الإنسانية والزراعية هناك. وهذا يحمل في أبعاده، ليس تدمير القطاع الزراعي، فقط، وإنما تدمير البقاء البشري الفلسطيني التاريخي في الأغوار[١٠٧].

وقد اتضح في كل الدراسات والمواقف والتحليلات بأن الجدار، باعتباره انسجم مع حدود التجمعات الاستيطانية، فقد استهدف في الوقت ذاته الاستفراد والاستيلاء الحصري على المياه الجوفية في الضفة الغربية، وخصوصاً الحوض الغربي المسمّى في إسرائيل حوض الجبل (تنينيم)، بمعنى أن مدّ الجدار شرقاً إلى عمق وصل إلى ١٥ - ١٨ كلم، استهدف أيضاً وضع الحوض الغربي ضمن السيادة الإسرائيلية الحصرية. وقد اعترف بذلك الخبير الاستراتيجي غيورا أيلاند، بالقول: «يأتي حوالى ٦٠ بالمئة من مياه إسرائيل من مصادر موجودة داخل الضفة الغربية أو مصادر متصلة بها، وإن أهداف إسرائيل من ترسيم حدود التخوم الغربية بالجدار تتلخص في حماية مصادرها المائية». ويعتبر أيلاند أيضاً أنه في سياق الوضع النهائي الذي يحققه الجدار، فإن إسرائيل ستتمتع

---

(١٠٥) انظر: محمد أحمد صالح، «الأطماع الصهيونية في المياه العربية،» **عالم الفكر**، العدد ٣١ (كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠٠٣)، ص ٤٧ - ٤٩.

(١٠٦) عبد الرحمن التميمي، «الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية: دراسة حالة قطاع المياه،» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، القدس، ٢٠٠٦).

(١٠٧) نبيل محمود السهلي، **ملامح البنية الديموغرافية والسياسية الاقتصادية لإسرائيل حتى عام ٢٠١٥** (بيروت: صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٧٦ - ٧٧.

في أراضي الضفة بأربعة أضعاف ما يحصل عليه الفلسطينيون، لذلك كان لا بدّ من مَدّ الجدار شرقاً لضمان السيطرة على المخزون المائي(١٠٨).

لقد ترك موضوع المياه في اتفاقية أوسلو مع قضايا اللاجئين، والقدس، والحدود، والاستيطان، كمواضيع استراتيجية كبرى للمفاوضات النهائية، التي كان يفترض أن تبدأ مع نهاية المرحلة الانتقالية في مطلع عام ٢٠٠٠. ولما كان الجانب الفلسطيني، ولا يزال، ضمن موازين القوى بين الحالة الكولونيالية المسيطرة والشعب الواقع تحت السيطرة، فإن القدرة الإسرائيلية في التحليل والتحريم، والمنع والأخذ، هي الحاسمة فعلاً في هذه القضايا الاستراتيجية، التي عملياً حسمتها على أرض الواقع(١٠٩).

يضخ الحوض الغربي الذي يقع في أدنى تلال الضفة الغربية المسمّى بالعبرية «تنينيم» الذي عزله الجدار وفق خارطة المصالح الإسرائيلية المائية في الضفة، ٣٤٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية سنوياً، ويستفيد منه مليونان ونصف المليون من الإسرائيليين الذين يقطنون في مدن تل أبيب والوسط. ولا يحصل الفلسطينيون منه إلا على ٢٠ مليون متر مكعب، ويُعدّ هذا الحوض أهم الأحواض المائية في إقليم الضفة الغربية. ويقترح المخطط الاستراتيجي (حاييم غفير وتسمن) منع الفلسطينيين من الاستفادة منه، وضرورة أن يبقى ضمن كل التسويات السياسية تحت السيطرة الإسرائيلية المطلقة. وبناءً عليه، نقلت حدود هذا الحوض إلى خريطة المصالح الأمنية الحيوية في ما يسمّى إسرائيلياً «يهودا والسامرة»(١١٠).

فإذا ما علمنا أن المياه الجوفية في الضفة الغربية، هي مصدر الحياة الرئيسي، وهي التي تؤمن معظم إمدادات المياه، فإن السيطرة على هذا الحوض وغيره من الأحواض معناه استلاب أساس الحياة الإنسانية للبشر الذين يقيمون في هذه الأرض. ويمكن إدراك حجم هذه الأخطار المتوقعة، والتي ظهر العديد منها بالفعل في المذكّرة التي

(١٠٨) أيلاند، «إعادة التفكير في حل الدولتين،» ص ٧٤.

(١٠٩) ألوين روير، **اتفاقيات المياه في أوسلو ٢: تفادي كارثة وشيكة**، دراسات عالمية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، ٢٠٠١)، ص ٣٧ ـ ٤١، و«الاتفاقية الانتقالية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة عام ١٩٩٥،» الذيل الأول، الملحق الثالث، المادة ٤٠، و«انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين في مياه الضفة الغربية،» تقرير منظمة العفو الدولية (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩).

(١١٠) حاييم غفير وتسمن، **خارطة المصالح الحيوية الإسرائيلية في الضفة الغربية**، ترجمة عليان الهندي (تل أبيب: مركز بيجن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية، جامعة بار إيلان، ٢٠٠٩)، ص ١٣ ـ ١٦، ومحسن يوسف، «المشكلة المائية في إسرائيل وأثرها على عملية السلام،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٥ (شتاء ٢٠٠٢)، ص ٩٥ ـ ١٠٤.

قدمها الجانب الفلسطيني إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي يتضح منها حجم الكوارث على الشعب الفلسطيني جراء بناء هذا الجدار[١١١].

وفي الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بعملية «حلْب جبال» الضفة الغربية من مخزونها المائي الجوفي[١١٢] لضمان أمنها المائي حصرياً من دون الأخذ بعين الاعتبار الحدّ الأدنى من حقوق الإنسان الفلسطيني، فإنها في الوقت ذاته جعلت الضفة الغربية ساحة خلفية ركّزت فيها الصناعات الخطرة الشديدة التلويث، ومقبرة للنفايات، ومستقراً لمياه الصرف الصحي (كولونيالية النفايات) من دون مراعاة لأية أبعاد على صحة الإنسان الفلسطيني بوصفه إنساناً.

إن عملية حلب جبال الضفة الغربية من مخزونها المائي لصالح أمنها العرقي حصرياً، من دون الأخذ بعين الاعتبار الحدّ الأدنى من حقوق الإنسان، قد تلازمت وتزامنت بتحويل كثير من مناطق الضفة إلى ساحة خلفية، وجعلها حاوية نفايات صلبة، ومستقراً لمياه الصرف الصحي، كما أن تركيز الصناعات الملوّثة والخطرة فيها (كولونيالية النفايات) يضع مصير كثير من التجمّعات الفلسطينية في مجال الأخطار المنذرة بالكوارث التي أصبحت وشيكة بتلاقي ندرة المياه مع التلوث[١١٣].

رابعاً: استكمال مشروع الإبادة والتطهير العرقي والعزل العنصري

١ - حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨)، الحرب التي لم تنته أبداً!

أصاب شارون حقيقة السياسة الإسرائيلية بقوله: «إن حرب الاستقلال (حرب ١٩٤٨) لم تنته أبداً، ولم يكن عام ١٩٤٨ إلا مجرد فصل من هذه الحرب الممتدة»[١١٤].

---

(١١١) بعثة فلسطين في الأمم المتحدة، **بيان خطّي ومرافعة شفوية حول الآثار الكارثية للجدار على الفلسطينيين** (القدس: بكدار، ٢٠٠٤)، ص ٩٩ - ١٠٣، ومصطفى سعد قاعود، **اغتيال البيئة الفلسطينية: الاستيطان، الجدار، المياه** (دمشق: صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٩٠ - ٩٧.

(١١٢) مصطلح «حَلْب الجبال»، يعود للسيد عبد الرحمن التميمي، مدير عام مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين في مقابلة خاصة بتاريخ ٤/ ٧/ ٢٠١٠. وقال لي إنه استمع لهذا المصطلح من أحد الخبراء في إسرائيل بصيغة Milking the Mountains.

(١١٣) انظر: **هل إسرائيل ناضجة لسياسة خضراء؟: تقارير ومقالات بأقلام مجموعة من الباحثين والمختصين الإسرائيليين في شؤون البيئة**، تحرير أنطوان شلحت؛ ترجمة سعيد عياش، أوراق إسرائيلية؛ ٤٦ (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٨)، و *Water for Life* (Ramallah: Palestinian Hydrology Group (PHG) and Palestine Water for life Compaign, 2008), pp. 20-23.

(١١٤) شفيط، «حوار مع شارون».

إن الحرب الممتدة التي طهّرت فلسطين عام ١٩٤٨ بترحيل ٧٥٠ ألف فلسطيني من أصل ٩٠٠ ألف، هم العرب الفلسطينيون الذين كانوا يقيمون في فلسطين التي تحوّلت إلى إسرائيل السيادية عام ١٩٤٨، لم تنته بعد، بل كانت مجرد فصل من هذه الحرب الممتدة التي لا تعرف لها إلا نهاية واحدة هي تطهير المكان من أصحابه الشرعيين، ولكن بوسائل أخرى. لقد قال الفلسطينيون عن الجدار إنه حرب أخرى. فلماذا إذاً هي حرب أخرى، وهل هي مرحلة من هذه الحرب الممتدة التي تنتهي عند إقامة الجدار؟ تقول هذه الدراسة إن الحرب الممتدة في ما بعد الجدار ستكون حرباً يومية تستكمل فيها إسرائيل شروط تحققها المطهّر من البشر الفلسطينيين، بتفعيل منظومة من الإجراءات، تدفع الناس إلى شروط حياة لا تقلّ عن تلك التي سادت أثناء حرب ١٩٤٨، ولكن بوسائل أخرى.

لقد كان التوجه «الغوش إيمونيمي» المسياني العقيدة التي طغت على القيادة العلمانية تماماً، كما طغت على حاخامات الاستيطان. وإلا فما معنى قول ديان بالعودة إلى بيت الرب، وعناتوت، وموطن النبي إرميا، وقبر الأم راحيل؟ ماذا يختلف ديان وغيره من رموز الدولة العلمانيين عن الحاخام ليفنغر، والحاخام إليعازر فيلدمان، وحنان بوارت، وحاييم دروكمان، وتسفي يهوداك كوك؟ بل إن الحركة المسيانية تبنّت الشعار العلماني لحركة العمل الاشتراكية (العمل): «الاستيطان هو الذي يرسم حدود الدولة»[١١٥]، ومن هنا تأتي مقولة إن الصهيونية تدينت أكثر مما تمكنت من علمنة مهاجريها الذين عادوا إلى بيت الرب. وفي الوقت ذاته أفشل تثبت العملية الاستعمارية الكولونيالية في فلسطين مقولة هرتزل: «على الضباط أن يبقوا في ثكناتهم والحاخامات في كنسهم»[١١٦].

لقد تم العمل الاستيطاني بتكامل بين النخبة العلمانية والحاخامات، وقيادات الجيش هي التي تولت قيادة الدولة. وقد خرج الجميع من الخنادق لصناعة القرار السياسي، وخرج الحاخامات من الكُنس لتقرير حدود الدولة ضمن الحرب التي لم تنته، وخرج الأكاديميون ليؤدوا دوراً عسكرياً ضمن الحرب الإسرائيلية الممتدة، يقوم على استدراك ما لم ينته منه بن غوريون بالطرد الجماعي النهائي، وتقديم وصايا

---

(١١٥) نيفا لافير، «كيف وقعت حرب ١٩٦٧»، **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٥١ (تموز/يوليو ٢٠٠٧)، ص ١٢٤ ـ ١٢٧.

(١١٦) دان ياهف، «حول تعريف جرائم الحرب»، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢٣ (٢٠٠٦)، ص ٧٣.

ترانسفير وتعذيب سادية، ما يجعل «الماركيز دوساد»(١١٧) يرتاح في تربته: «ينبغي بناء قفص للفلسطينيين، أعرف أن لهذا الأمر دلالة مرعبة، ولكن لا خيار، بل ثمة حيوان مفترس يجب وضعه في قفص بطريقة ما»(١١٨).

- «**القفص**»: هي وصفة الأستاذ الكبير بني موريس، الذي استخدم مفهوماً من أهم مفاهيم النظرية النازية، وهو البقاء للأصلح. والبقاء للأصلح، أي البقاء للأقوى، يفترض بداهة إبادة السكان الأصليين أو طردهم وفق وصاياه: «إذا كان بن غوريون قد انخرط في الطرد، كان عليه استكمال العملية برمتها، لو أن بن غوريون قام بعملية طرد كبيرة، وطهر البلد كلها، وصولاً إلى نهر الأردن... لو أنه قام بالطرد كاملاً بدل من الطرد الجزئي، لأسهم في استقرار دولة إسرائيل على مدار الأجيال»(١١٩).

يفسر المؤرخ الإسرائيلي أفنير غلعادي هذه الرؤى الفاشية (السادية) التي يطلقها القادة العسكريون والحاخامات والأكاديميون الذين يمثلهم سوفيير (الجدار)، وجدعون بيجر (ترحيل المثلث)، والأستاذ بني موريس (القفص)، بأن هذه المواقف الشوفينية، والنظرة الاستعلائية، والاستفراد بطغيان القوة، والسيطرة والعنف، والاستهتار بالآخرين، والتنكر للبيئة الإنسانية، وعدم القدرة على تفهم معاناة الغير؛ كل ذلك له جذور في التربية والمجتمع الإسرائيليين. إن هذا السلوك ليس ناجماً عن دوافع آنية، بل هو مغروس في الثقافة الاجتماعية الإسرائيلية(١٢٠).

٢ - الجدار «القفص» في الحرب الممتدة

الجدار، السياج، القفص، هو الترجمة الحرفية لسياسة الإذلال السادية والبطش، ولغة القوة، وفرض الوقائع لفرض السياسة. إنه الوصفة الأشد عنفاً منذ عام ١٩٦٧ ضمن الجيل الجديد من سياسات القوة الإسرائيلية. إنه يمتد وفق معظم الدراسات على نحو ٧٥٠ - ٧٨٠ كلم، متغلغلاً في أعماق الأراضي والقرى والمدن الفلسطينية. ولا يلتزم خط الهدنة - الخط الأخضر، سوى أقل من ١٣ بالمئة، ويقع ٨٧ بالمئة من

---

(١١٧) الماركيز دو ساد (١٧٤٠ - ١٨١٤) كاتب فرنسي تناول في كتاباته موضوع السعادة الحسيّة وارتباطها بالتعذيب الجسدي، وقد اشتقّت كلمة السادية من اسمه.

(١١٨) Ari Shavit, «Survival of the Fittest,» *Haarets*, 9/1/2004.

(١١٩) حسن خضر، «الجلاد بلا قداسة ولا دموع،» **الكرمل**، العدد ٧٩ (ربيع ٢٠٠٤)، ص ٧٩ - ٨١.

(١٢٠) أفنير غلعادي، «تقلقني بربرية هذه الحرب واللغة الوحيدة التي نتقنها هي القوة،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٢٣ (٢٠٠٦)، ص ٧١.

طول هذا الخط داخل أراضي الضفة الغربية، وتؤكد الدراسات المختلفة أنه يتراوح بين ٣٦٠ و٣٦٥ كلم[١٢١].

وتختلف المصادر حول نسبة الأراضي الفلسطينية التي يضمها الجدار، ولكنها تلتقي بشكل عام على أن الجدار سوف يستولي على ما نسبته ٤٥ بالمئة من أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس. والجدار، كما هو معروف قطع البلاد إلى شظايا كبرى، هي التجمعات الثلاثة: شمال الضفة، ووسط الضفة، وجنوب الضفة، وقد جرى ربطها وفق مقولة دولة قابلة للحياة بنفقين. وقد قدّرت وزارة الزراعة الفلسطينية عدد الأشجار التي قطعت خلال هذه الحرب الممتدة منذ الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧) بمليون ونصف المليون شجرة.

أدى هذا الامتداد المتغلغل إلى عمق الضفة إلى عزل ٩٧ تجمعاً سكانياً يقيم فيها ٣٥٠ ألف فلسطيني[١٢٢].

وفي المقابل، جرى تحويل ٤٠٠ ألف مستوطن يقطنون في ٨٠ مستوطنة في الضفة الغربية، من بينهم ٢٢٠ ألف مستوطن يقيمون في مستوطنات القدس، إلى إسرائيل، وربطهم بمركز الدولة. ومع ذلك، لا تزال ٧٠ مستوطنة يقيم فيها ١٠٠ ألف مستوطن قائمة على الجانب الشرقي من الجدار.

وإذا ألقينا النظر بسرعة على بعض المحافظات التي نكبها الجدار، فنجد أن قلقيلية، مثلاً، قد خسرت جراء الجدار والطرق الالتفافية والمستوطنات ٢٧,٦٠٠ دونم من أجود الأراضي الزراعية لتخدم ١٣ مستوطنة مقامة على أراضيها، في حين أنها خسرت بنتائج حرب ١٩٤٨، ٢٨,٠٠٠ ألف دونم من أصل ٤٠٠ ألف دونم هي المساحة الإجمالية التاريخية للمحافظة[١٢٣].

---

(١٢١) هذه الأرقام التي وَرَدَت جرى استخلاصها من: مركز أبحاث الأراضي (القدس)؛ مركز الأبحاث التطبيقية (أريج)؛ تقارير الأمم المتحدة؛ اللجنة الوطنية لحصر الأضرار؛ اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية، والحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان.

(١٢٢) **دراسة استقصائية لأثر جدار العزل على القرى التي يمر عبرها** (رام الله: مكتب الإحصاءات الفلسطيني، ٢٠٠٨)، وأرشيف الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، ومقابلة مع السيد جمال جمعة رئيس الحملة (رام الله).

(١٢٣) حول النتائج المدمّرة للجدار في قلقيلية انظر: «ورقة حقائق حول محافظة قلقيلية وسياسات النهب والتهجير،» الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان (رام الله) (٢٠٠٩)، و *Geopolitical Status in Jerusalem Governorate* (Jerusalem: Applied Research Institute-Jerusalem, 2007).

وفي محافظة بيت لحم التي لا تقل كارثتها عن قلقيلية، تعدّ المدينة (بيت لحم) التوأم الأخلاقي والحضاري لمدينة القدس. إذ لا تكاد تذكر القدس في أي بُعد أخلاقي وحضاري إلا ونجد بيت لحم قرينة لها. تقع المدينة (مهد المسيح) على بعد ١٠ كلم جنوب مدينة القدس. وبعد إغلاق القدس وفصلها عن رئتها الجنوبية (بيت لحم)، أصبحت الطريق المعروفة، بطريق واد النار، هي طريقها الوحيدة، وهي من أبشع الطرق في فلسطين، نظراً إلى وعورتها وشدة انحدارها والتواءاتها الخطرة، وكذلك، فإن ما يزيدها وحشة وبشاعة هو تلك المياه العادمة المنسابة من مستوطنات القدس الملوّثة للمكان، وكذلك مرور الطريق بمحاذاة مكب النفايات المركزي لكل كتل المستوطنات حول القدس. وقد أصبحت الطريق، التي كانت لا تحتاج من المسافر بين المدينتين إلى حوالى نصف ساعة، تمتد إلى أكثر من ساعتين. وفي فصل الشتاء، تمتد إلى ثلاث ساعات، نظراً إلى خطورة الانزلاق الخطر. أما طريق القدس - بيت لحم القديمة، التي كانت من أجمل طرق فلسطين بين أعرق مدينتين في العالم للمؤمنين في الديانتين الإسلامية والمسيحية؛ تلك الطريق التاريخية التي استهوت قلوب السائحين من كنيسة المهد إلى كنيسة القيامة عبر طريق الآلام في القدس، فقد أصبحت حكراً على عرق ودين مخصوص للمستعمر الكولونيالي[١٢٤].

ويعترف أحد أبرز رموز المؤسسة الأمنية في إسرائيل عامي أيلون رئيس الشاباك الأسبق (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) بأن الحواجز والإغلاقات كانت ذات مرة تكتيكاً ميدانياً، ولكنها تحولت إلى استراتيجيا سياسية، إذ يقول: «أعتقد أن الأمور التي نفعلها اليوم في المناطق، هي أكثر من مجرد أمور غير أخلاقية، فبعضها غير أخلاقي بصورة صارخة»[١٢٥].

لقد بلغت مساحة المدينة التاريخية قبل عام ١٩٦٧، ٦٢٦ كلم مربع، اقتطع منها ١٨ كلم لضمها إلى حدود بلدية القدس الموسّعة. ومع كثافة المشروع الاستيطاني في المحافظة، أقيم على أراضي محافظة بيت لحم إحدى وعشرون مستوطنة، كان آخرها هارحوماه التي أقيمت بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. ويمتد الجدار في المحافظة إلى مسافة ٥٣ كلم. وبموجب ذلك، تم فصل ما يقارب ١٢ بالمئة من مساحة المحافظة من أفضل

---

(١٢٤) معاينة مباشرة للباحث في الطريق البديل لطريق القدس - بيت لحم العريقة، المسمّى طريق واد النار. انظر: *Geopolitical Status in Jerusalem Governorate*, pp. 25-28.

(١٢٥) أليكس فشمان وسيما كدمون، «أربعة رؤساء سابقون للشاباك يحذرون إسرائيل من سياستها في المناطق،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٠٨ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٧٣.

الأراضي، أي ٧٣ ألف دونم التي أصبحت خلف امتداد الجدار، مطهرة من أصحابها إلا بواسطة التصاريح التي تعدّ عملية الحصول عليها للقيام بالخدمات الزراعية اللازمة، مسألة في غاية التعقيد المؤذي لكل نفس بشرية. وبرأي الباحث أن موضوع استصدار التصاريح من الإدارة المدنية أو من محطات الارتباط المدني الإسرائيلي - الفلسطيني، وربط أية عملية زراعية بهذا التصريح، والمراحل التي يمر بها استلام التصريح، ثم الوقوف على البوابة العسكرية في انتظار رحمة الجنود، ثم الانتظار مرة أخرى عند البوابة ذاتها لساعات، سواء تحت المطر وفي البرد أم تحت أشعة الشمس، هو عمل رسمي منظّم يستهدف إرهاق الفلاح نفسياً وجسدياً حتى يصل الفلاح إلى الإحباط والإرهاق التام ويهجر هذه الأراضي، أو يكتفي بزيارتها في المواسم الزراعية. وفي كلتا الحالتين، يغيب الإنسان الفلاح عن هذه الأماكن التي ستضمّها المستوطنات للبناء عليها أو تبقى فضاءً رحباً للمستوطنين[١٢٦].

وفي بيت لحم، كما في باقي المحافظات، حرم الجدار العنصري المدن والقرى مما يعرف بأراضي التوسع الطبيعي للمنطقة العمرانية، الأمر الذي أدى إلى تكدّس أعداد هائلة من البشر في رقع أرضية صغيرة. وتسبّب الجدار في عزل المناطق الريفية في بيت لحم، مثلاً، عن المركز الرئيسي في المدينة، ومنها قرى: بتير، حوسان، ونحالين، والنعمان، والخاص، والولجة، ووادي فوكين[١٢٧].

وقد فقدت المدينة والمحافظة ٦٠ ألف شجرة اقتلعتها جرافات الاحتلال، و١٤ ألف أخرى أصبحت خلف الجدار. ليست هذه المعطيات إلا إضاءة بسيطة جداً على حجم الدمار الذي لحق بالقطاع الزراعي، الأمر الذي تسبّب في ارتفاع مستوى الفقر من جهة، وانخفاض كبير في حجم الإنتاج الغذائي في الضفة الغربية بشكل عام. لقد أدى ضم قبر راحيل (مقام بلال بن رباح) على المدخل الشمالي للمدينة لبلدية القدس إلى سيطرة إسرائيل على ٣٠٠٠ دونم في مدخل المدينة كانت تعدّ رئة المدينة. وإذا ما أضيف إليها بناء مستوطنة هارحوماه التي تموضعت على ٢٢٥٠ دونما لتكون جسماً فاصلاً بين القدس وبيت لحم، يتم قطع التلاقي الحضاري بين كنيسة القيامة في القدس

(١٢٦) مقابلات مختلفة، ومشاهد حيّة مباشرة للباحث على هذه البوابات، وخصوصاً في منطقة شمال غرب القدس.

(١٢٧) مقابلة مع عبد الفتاح حمايل، محافظ بيت لحم وصلاح التعمري رئيس لجنة الأراضي والاستيطان في المجلس التشريعي للدورة الأولى.

والمهد في بيت لحم، في أكثر إجراء تاريخي وحشية عرفته المدينتان منذ مولد السيد المسيح[١٢٨].

٣ - نماذج من الجيوب (المعازل) «البانتوستانات» في فلسطين الناتجة من الجدار[١٢٩]

لا يمكن حصر هذه الجيوب، ولا يمكن حصر الأضرار الناتجة من عزل الأراضي الزراعية بما عليها من منشآت زراعية (بيوت بلاستيكية، وأدوات الري، ومحركات الضخ والإضاءة، ومخازن التعليب، ومزارع الطيور، والثروة الحيوانية). وسنحاول أن نعطي إضاءات بسيطة عن هذه المعازل (البانتوستانات) لتكون مقدمة معلوماتية لتحليل نظام الأبارتهايد في الجزء الأخير من هذه الدراسة:

- **في قلقيلية**

- المعزل الشمالي، يضم قرى: كفرقدوم، حجة، الفندق، جينصافوط، كفرلاقف، صير، عزون، عزبة الطبيب، جيوس، فلامية، عسلة، النبي الياس.

- المعزل الجنوبي الشرقي، يضم قرى: كفرثلث، سنيريا، بين أمين، عزبة الأشقر، المدور، عزبة جلعود، عزبة سلمان.

- معزل الجنوب، ويضم قرى: حبلة، راس عطية.

- المعزل الشرقي، ويضم قرى: جيت، أماتين، فرعاتا.

- معزل منفرد: مدينة قلقيلية.

- قرى معزولة بين الجدار والخط الأخضر: عرب الرماضين الشمالي، عرب الرماضين الجنوبي، عرب أبو فردة، الضبعة، وادي الرشا، راس طيره، عزون عتمة[١٣٠].

- قرى معزولة ومهددة بالترحيل: النعمان، خربة زكريا، القبة، عين جويزة (محافظة بيت لحم)، عزبة الطبيب، عرب الرماضين، واد الرشا (قلقيلية)، عرب أبو فردة، خربة

---

(١٢٨) **دراسة حول آثار الجدار العنصري في بيت لحم** (أريج: مركز الأبحاث التطبيقية، ٢٠٠٩).

(١٢٩) سوف يقتصر هذا الجزء من المبحث على ذكر بعض من هذه المعازل بشكل مختصر كنماذج، مع العلم أن هذه المعازل في تزايد مستمرّ كلّما اكتمل جزء آخر من الجدار. كما أنّنا نودّ الإشارة إلى أن معظم قرى محافظة أريحا (الغور) تعيش في حالة عزل تام عن مركز المدينة وعن باقي أنحاء الضفة الغربية.

(١٣٠) «عين على محافظة قلقيلية،» الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان (رام الله) (٢٠٠٩).

حمدون (جنين)، مَسافر يطا، وهذه المنطقة تتكون من ٢٠ تجمعاً سكانياً (محافظة الخليل)، وعزون عتمة في محافظة قلقيلية[١٣١].

- **القدس**

– شمال غرب القدس، ويتكون هذا الجَيْب من قرى: قطنة، بدو، بيت عنان، بيت سوريك، القبيبة، بيت دقو، بيت اجزا، خربة أم اللحم.

– شمال القدس: بيرنبالا، الجيب، الجديرة، رافات، قلنديا البلد.

– شرق القدس: العيزرية، أبو ديس، السواحرة الشرقية، الشيخ سعد.

– مدخل المدينة الشمالي: الرام وضاحية البريد، جبع، مخماس.

– شمال شرق القدس: حزما، عناتا، مخيم عناتا.

– قرى معزولة ومهددة بالترحيل: بيت إكسا، النبي صموئيل، حي الخلايلة، بَدْو القدس، سواء في الشرق قرب مستوطنة معاليه أدوميم، أو في الشمال الغربي[١٣٢].

- **جنين**

– جيوب: برطعة الشرقية، أم الريحان، خربة عبد الله اليونس، خربة الشيخ سعد، خربة ظهر المالح. الجيب الغربي: عانين، الطيبة، رمانة، زبدة، العرقة، الخلجان، نزلة الشيخ زيد، طورة الغربية، خربة مسعود، خربة المنطار، ظهر العبد.

- **طولكرم**

– العقبة، قفين، النزلة الوسطى، النزلة الشرقية، النزلة الغربية، زيتا، عتيل، دير الغصون، الجاروشية، المسقوفة، شفا، الراس، كفرصور، كفرجمال، نزلة عيسى، باقة الشرقية، نزلة أبو نار، خربة جبارة.

---

(١٣١) «القرى والمدن الفلسطينية بين العزل والتهجير،» مركز العمل التنموي، الحملة الشعبية (٢٠٠٧)، ص ٢٢ ـ ٢٣؛ **الوضع الجيوسياسي في محافظة نابلس** (القدس: جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، ٢٠٠٨)، و**الوضع الجيوسياسي في محافظة جنين** (القدس: جمعية الدراسات العربية ـ مركز أبحاث الأراضي، ٢٠٠٨).

(١٣٢) خليل التفكجي، **الديموغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس** (القدس: جمعية الدراسات العربية، مركز الدراسات والخرائط، ٢٠٠٩)، ص ١١ ـ ١٣.

- **جيب دير بلوط**

– رافات، الزاوية، دير بلوط[١٣٣].

٤ – النظام المرتبط بالجدار

قبل أن يدقّ أول قضيب حديدي في الجدار، وينغرس عميقاً في الباطون في مطلع شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، قرب سالم شمال الضفة الغربية، وقبل أن تبدأ الجرافات الإسرائيلية بتدمير ما تراكم من حضارة إنسانية على وجه هذه الأرض، وما أضافه أصحابها من سلاسل حجرية استنادية لحفظ ترابها؛ قبل كل ذلك، وضعت اليافطات الحمراء على طول ما سمّي في إسرائيل بمنطقة التخوم تحذر المواطنين من تجاوز هذه الإشارات. فقبل أن يترسم الجدار عملياً صيغ النظام الذي سيرتبط به منذ لحظة توقيع أول قرار عسكري صادر عن قائد المنطقة الوسطى في ما سمي بقرار «وضع اليد»[١٣٤].

ومع أول عملية تجريف، وقبلها بقليل، انتشرت قوات الجيش في المنطقة لحراسة شركات الحفر والبناء. ومن هذه اللحظة التي ترسمت ووضعت فيها البنى التحتية للجدار وعلا فيها البناء وركبت الأسلاك الشائكة، كان البناء الفوقي جاهزاً أيضاً، وهو «النظام الذي اشتغل به الجدار». وكانت أولى علامات النظام، اليافطات التي علّقت بالمئات على طول الجدار، وهي عبارة عن صفائح من الحديد المدهون بمادة فوسفورية عاكسة، تحذر من يقترب من الجدار اقتراباً أو لمساً أو محاولة للعبور، بالموت[١٣٥].

---

(١٣٣) **تأثير جدار الفصل العنصري على منطقة سلفيت** (رام الله: اتحاد الشباب الفلسطيني، ٢٠٠٨)، ص ١٧ – ١٩، ومؤتمر **محافظة سلفيت: فتوى لاهاي من رأي استشاري إلى قرار: وقائع المؤتمر السنوي الثاني عشر** (رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية، ٢٠٠٨).

(١٣٤) انظر القرارات العسكرية التي صدرت عن قيادة الضفة الغربية ومن مكتب القائد العسكري للمنطقة الوسطى تحمل نفس البصمة العسكرية، «قرار وضع اليد» ثم يسمي القرار المواقع والأحواض المشمولة في القرار التي ستصبح منذ اللحظة التي جرى فيها توقيع القرار منطقة عسكرية مغلقة، انظر نموذج لهذه القرارات في ملاحق الدراسة، و Claudie Barrat, *The Advisory Opinion of the International of Court of Justice on the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory* (Ramallah: The Palestinian Inependent Comission of Citizens, 2004), pp. 43-44.

(١٣٥) وتطبيقاً لهذه الأوامر العسكرية، اعتقلت قوّات الاحتلال المئات من الفلسطينيين ممّن تواجدوا على مسافات بعيدة من الجدار، وأصيب بالعيارات النارية أيضاً المئات، في بلدة قطنة، فعلى سبيل المثال أصيب العشرات من المواطنين بعيارات نارية من قوات أمن الجدار الذي لا يبتعد عن بيوت المواطنين سوى أمتار معدودة، وكانت آخر حوادث القتل هي عملية إعدام الشهيد (العامل): عز الدين صالح الكوازبة من بلدة سعير، شمال الخليل عندما حاول الدخول إلى القدس من الحدود الشرقية قرب بلدة العيسوية، حيث وضع الشرطي القاتل سلاحه على جسد العامل الفلسطيني وأفرغ رصاصة في رأسه. انظر: **القدس**، ٤/ ١٠/ ٢٠١٠، و«تقرير انعدام المسؤولية: سياسة الجيش بعدم التحقيق بمقتل فلسطينيين على أيدي جنود»، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠).

أ - **أنواع البشر/ نظام التصاريح**: لم تكتف نظرية الفصل بإقامة الحاجز المادي، بل احتاجت النظرية إلى نظام. وأول قواعد هذا النظام، هو النظام المتعلق بأنواع البشر!!! من يحق له الحركة من هذه الأنواع، ومن لا يحق له، ومن يحق له المرور ومن لا يحق له، ومن يحق له العمل ومن لا يحق له، ومن يحق له العلاج والغذاء ومن لا يحق له، ومن يحق له أن يتمتع بالشمس عند الغيب ومن لا يحق له .... وكل ذلك بناء على قانون/ نظام/ أمر عسكري أصدره قائد المنطقة، وهو ينص على الآتي: «لا يسمح لأي شخص بالدخول إلى المنطقة المعزولة أو التواجد فيها، وأي شخص موجود فيها يجب أن يغادر فوراً. هذا الإعلان لا ينطبق على الإسرائيلي، أو أي شخص أعطي تصريحاً من قبلي أو أي ضابط عسكري مخول من قبلي»[١٣٦].

وقد حدد مصطلح «إسرائيلي» الوارد في القرار المذكور في البيان كل مواطن في دولة إسرائيل أو سكان دولة إسرائيل، ومن يحق له الهجرة إلى إسرائيل بقوة قانون العودة. ومعنى هذا الأمر واضح، ففي الوقت الذي يُطلب من الفلسطيني القاطن في أية قرية فلسطينية، ولا يبعد عن أرضه سوى أمتار معدودة، أو من يقطن في قرية معزولة غرب الجدار، تصريحاً لاستمرار حياته بعناء، أو دخول أرضه بعناء، يحق في الوقت نفسه لشاب من بروكلين جاء لزيارة إسرائيل اجتياز الجدار عبر البوابات والبقاء في المنطقة المغلقة من دون أي إزعاج[١٣٧].

واختلفت أنواع التصاريح من منطقة إلى أخرى، أو من حيث السبب التي مُنحت لأجله، أو المدة الزمنية لهذا التصريح، كي يبقى ساري المفعول. وقد أحصيت أكثر من ١٥ نوعاً من أنواع التصاريح[١٣٨].

ومن هذه التصاريح ما يتعلق بالإقامة في البيت، وأخرى للمزارعين الذين يدخلون أراضيهم الزراعية ولا تبعد عنهم سوى أمتار معدودة، وأخرى تصاريح للعلاج ليوم واحد، وتصاريح للصلاة، وأخرى للعمال في حدود الضفة الغربية. وغالبية التصاريح تحظر المبيت داخل إسرائيل أو داخل المناطق العسكرية المغلقة. وتخضع التصاريح الزراعية للنظام الديني والسياسي المعمول به في إسرائيل. فهذه التصاريح لا تخوّل

(١٣٦) راجع القرار العسكري الرقم ٣٧٨ بخصوص إغلاق منطقة السيم، س/ ٢/ ٠٣ (المنطقة المعزولة خلف الجدار ٢٠٠٣)، وراجع أيضاً الأمر العسكري بشأن مناطق مغلقة، الرقم ٤٣ و٠١٩٦٧٥٧٢٧٢ (٢٠٠٥).

(١٣٧) أرئيلي وسفارد، **الجدار الفاصل أمن أم طمع**، ص ٢٠٤ - ٢٠٦.

(١٣٨) مقابلة مع السيد صلاح بدر مدير الارتباط المدني في محافظة رام الله بتاريخ ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٨.

حاملها الدخول إلى حقله لقطف الثمار أو العمل الزراعي في كل الأعياد الدينية والرسمية في إسرائيل. ويبيّن التصريح لحامله البوابة المسموح له الدخول منها للوصول إلى حقله. وقد أفادني رائد اللوزي، مدير دائرة الارتباط لضواحي القدس، في مكتبه في الرام، بأن البوابات الزراعية في محافظة القدس تحمل أرقاماً خاصة، وفي كثير من المرات يذهب الفلاح إلى أرضه، فترفض قوة الجيش السماح له بالدخول، لأن رقم البوابة غير مطابق لما هو مبيّن في التصريح. أضف إلى ذلك أنه إذا حدث أي مسّ بالجدار في أي منطقة من المناطق، فإن هذا يكون حجةً لمنع المزارعين من الدخول إلى أراضيهم[١٣٩]. وفي دراسة قامت بها شبكة المنظمات البيئية في محافظة قلقيلية، فإن نسبة الذين حصلوا على تصاريح للإقامة في أماكن سكناهم ودخول البوابات إلى الأراضي الزراعية، لم يتجاوز ٣٠ بالمئة من نسبة الذين تقدموا للحصول على هذه التصاريح، وهذا يشير بشكل فعلي إلى التهجير كهدف نهائي[١٤٠].

ب - لم تعُد الطرق الفلسطينية تؤدي إلى أي مكان: نظام البوابات والحواجز العسكرية والتهجير الداخلي: تبيّن الدراسات والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية والإسرائيلية والأهلية والرسمية الفلسطينية، أن هناك أنماطاً مختلفة من البوابات (المعابر) التي أقامتها سلطات الاحتلال تتجاوز ثمانية أنواع على امتداد مسار جدار الضم والتوسع، وأحصت مؤسسة الحق في رام الله سبعة أنواع من هذه البوابات، هي:

بوابات زراعية، حواجز عسكرية، بوابات عسكرية، بوابات توصل إلى الطرق المحاذية للجدار، وبوابات خاصة لعبور تلاميذ المدارس، وبوابات تفتح خلال المواسم، وبوابات للجدار، وبوابات خاصة بقوات الجيش، وبوابات تفتح خلال المواسم، وبوابات مخصّصة للمستوطنات الإسرائيلية[١٤١]. وتقيم قوات الجيش ٢٦ حاجزاً على امتداد مسار الجدار، وتقع جميع هذه الحواجز داخل الأراضي الفلسطينية

---

(١٣٩) مقابلة مع رئيس مجلس محلّي بدو إسماعيل قعدان، ورئيس مجلس محلّي بيت أجزا أحمد جبران، ومشاركة ميدانية مع المزارعين للاحتجاج على نظام البوابات والتصاريح الزراعية في بدو وبيت سوريك وبيت أجزا.

(١٤٠) **أوقفوا الجدار** (شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية - القدس)، نشرة لمرّة واحدة (٢٠٠٣)، و«تقرير حول وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية،» مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (OCHA) (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥).

(١٤١) ليزا موناغان وغرازيا كاريسيا، **جدار الضم والتوسع والنظام المرتبط به** (رام الله: مؤسسة الحق، ٢٠٠٩)، ص ١٥ - ٢٠، وعمر أحمد علي، **جدار الفصل في فلسطين: فكرته وآثاره** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ١٨ - ٢٥.

المحتلة، أو على الخط الأخضر، ولا يقع أي حاجز منها داخل الأراضي التي يقال عنها إنها أراض سيادية إسرائيلية(١٤٢).

في العموم، لقد رأى العالم أنماط التعذيب التي مورست على الحواجز والمعابر، والتي تنطبق عليها نظرية الماركيز دي ساد (السعادة الحسية وارتباطها بالتعذيب الجسدي)، والتعذيب الذي ما زال يمارس ومنظومة القوانين العنصرية المرتبطة بنظام هذا الجدار، وهذا ما جعل جون دوغارد، المقرر الخاص السابق حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يصف نظام التصاريح الذي تطبقه سلطات الاحتلال بأنه يستدعي للذاكرة «قوانين المرور» التي كان نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يمارسها ضد المواطنين السود. وفي ذلك، أشار دوغارد، بصورة خاصة، إلى أن قوانين المرور كانت تطبق بشكل تعسفي وموحد في آن معاً، وفي المقابل تطبق إسرائيل القوانين التي تتحكّم في الحركة بصورة مهينة وخاضعة للتعسف والأهواء في تنفيذها(١٤٣).

إن مجموعة النتائج الرهيبة التي لا يمكن لهذه الدراسة أن تأتي عليها، والتي نتجت وتنتج من خرق إحدى قواعد حقوق الإنسان، هي الحق في الحركة والتنقل والإقامة... التي جرّت معها الحرمان من العمل والتعليم وكل الحقوق الأخرى التي تعارف عليها البشر ووضعوها موضع التقديس. فحق الإقامة والحركة والتنقل هو الأساس الذي تستند إليه كل الحقوق، فلا حقوق ينالها الإنسان طالما أن الحق الأساسي قد صودر، وأولها حق الحياة، ولا حياة من دون عمل وتعليم ورفاه... ولا حياة ولا عمل ولا تعليم من دون الحق في التنقل(١٤٤).

في هذا السياق، أدى الجدار دوره، وسيكون فاعلاً في المستقبل أكثر، كلما اشتدت القبضة الحديدة أكثر، وكلّما ازدادت مربعات السلك الشائك ضيقاً، وكلما قلّت فرص العمل تضيق الأرض على أصحابها. إن قطع الأرزاق والحرمان من المياه والحياة في ظل البنادق المشرّعة فوق رؤوس الناس، دفعتهم إلى هجرة بطيئة خارج فلسطين،

---

(١٤٢) Weizman, *Hollow Land: Israel's Architicture of Occupation*, pp. 139-144.

(١٤٣) «التقرير الصادر عن المقرر الخاص السابق حول أوضاع حقوق الإنسان في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧،» ١٢/٨/٢٠٠٤.

(١٤٤) سعيد يقين، «أيدولوجيا الحواجز في النظرية الصهيونية،» **أقواس**، العدد ٩ (صيف ٢٠٠٣)، ص ٩ ـ ١٤، «المسح بشأن الجدار،» مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (تموز/ يوليو ٢٠٠٧).

وكذلك أدت إلى توسيع دائرة التهجير الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧؛ التهجير الداخلي كظاهرة ترافق عمر الصراع. فقد أظهرت دراسة مهمة وتمهيدية قام بها مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين والمركز النرويجي للاجئين، أن ظاهرة التهجير الداخلي هي ظاهرة قد حصلت بفعل الجدار، وأنها ظاهرة مستمرة ومتنامية. فقد حدثت الهجرة الداخلية في ٥٤ بالمئة من الحالات التي اضطر فيها الفلسطينيون إلى تغيير مكان إقامتهم السابق، منذ الشروع في بناء الجدار في عام ٢٠٠٢. كما أظهر المسح أن ١٧,٣ بالمئة من مجمل الفلسطينيين في القدس المحتلة الذين انتقلوا من مكان إقامتهم السابق، كانوا قد فعلوا ذلك كنتيجة مباشرة لبناء الجدار والنظام المرتبط به. ومن بين أولئك الذين كان مكان إقامتهم في الجهة الغربية من الجدار، فقد كان الأخير سبباً مباشراً في تغيير مكان الإقامة لنحو ٢٢,٣ بالمئة من الحالات مقابل ١٠,٧ بالمئة ممن كانت إقامتهم في الجهة الشرقية للجدار[١٤٥].

ج - القيود المفروضة على الحركة وتأثيرها في الاقتصاد الفلسطيني (الإفقار المنظم): لقد بحث هذا الموضوع من مختلف الجهات الدولية الإنسانية والقانونية والفلسطينية والدول المانحة للمشروع التنموي الفلسطيني[١٤٦]. وقد أقرّ البنك الدولي في آخر دراسة له (عام ٢٠١٠)، بشكل قاطع بأن القيود المفروضة على الحركة حددّت مدى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني. وإذا أخذنا في الحسبان كثافة القيود وشمولها ومداها الزمني، فإن الأبعاد الجسدية والقانونية والإدارية لهذه القيود على الحركة وإمكانية الوصول، قد اقتحمت حياة الفلسطينيين؛ المستهلكين والمنتجين والمزارعين والتجار والعمال وموظفي الحكومة والمعلمين والطلبة والأطباء والمرضى والصغار والكبار على حد سواء، كما شلّت النشاطات الاقتصادية الأساسية أكثر من غيرها، مثل التجارة المحلية، وإنتاج القطاع غير الرسمي المنزلي، التي تقلصت هي الأخرى بسبب فقدان الطلب في بيئة الركود السائدة، وعدم القدرة على الوصول

---

(١٤٥) **مهجرون بفعل الجدار: التهجير القسري الناجم عن بناء الجدار والنظام المرتبط به في الضفة الغربية** (بيت لحم: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، والمجلس النرويجي للّاجئين، ٢٠٠٦)، ص ٣١؛ **الحياة على حافة الخطر: الصراع من أجل البقاء وأثر التهجير القسري في المناطق العالية الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة** (لندن: مؤسسة إنقاذ الطفل، ٢٠٠٩)، ص ٣١ - ٣٥، و«Palestinian Displacement: A Case Apart?,» *Forced Migration Review*, no. 26 (August 2006), <http://www.fmreview.org/en/FMRpdfs/FMR26/FMR26full.pdf>.

(١٤٦) «التقارير الدورية للضفة الغربية وقطاع غزة،» البنك الدولي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨)؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أيار/ مايو ٢٠٠٦)، و«مسح صحة الأسرة الفلسطينية،» الجهاز المركزي للإحصاء (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧).

إلى الأسواق[١٤٧]. كما تأثرت النشاطات الاجتماعية والثقافية والزيارات الاجتماعية والتزاوج بين الدوائر الجغرافية الأبعد، أي بين المحافظات والمدن، أو بين المدن والأرياف[١٤٨].

وبما أن معدل البطالة قد ارتفع، بينما الأجور الحقيقة تناقصت، فقد ازداد الفقر حتى وصل إلى ٧٩ بالمئة في قطاع غزة، و٤٦ بالمئة في الضفة الغربية. وفي الواقع، فانه لم يبق أمام الناس كي يبقوا على قيد الحياة سوى الاعتماد على المعونات الغذائية الدولية. فقد تراجعت حصة الفرد من استهلاك الغذاء بمقدار ٣٠ بالمئة في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٣)، وكان معدل حدوث سوء التغذية الشديد مشابهاً للحالة في دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الأكثر فقراً، بحسب تقرير جامعة هوبكنز[١٤٩].

وقد يمر الدارسون للمادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتعلقة بـ «حرية الفرد في التنقل واختيار محل الإقامة داخل حدود كل دولة، والحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليها وقتما شاء»[١٥٠]، قد يمر عليها هؤلاء الدارسون مرور الكرام، وقد لا تستوقفهم كثيراً، كالمواد المتعلقة بالحق في الحياة والحريات الأخرى. ولكن عندما يخرق هذا الحق تبدو أهميته حين ذاك في غاية الخطورة. إنه في تقديرنا حق مقرون بحق الحياة، ومن المستحيل المفاضلة بين حق وآخر، باستثناء الحق في الحياة مقارنة بالحقوق الأخرى. ويُعتقد أنه لا يوجد مكان في العالم يحظر فيه حق التنقل والإقامة والسفر، والعودة إلى الوطن، كما هو قائم في هذه المنطقة، التي اختلفت فيها المسميات: الضفة الغربية، المناطق، يهودا والسامرة، مناطق الحكم الذاتي، أراضي السلطة الفلسطينية، المناطق المدارة... إلخ.

في هذه المنطقة (الضفة الغربية)، أقام الاحتلال أكثر من ٦٠٠ حاجز عسكري، وبين كل حاجز وحاجز تقوم عشرات الحواجز. وعند إقامة الحاجز الأكبر والأعلى

---

(١٤٧) «نقاط التفتيش والحواجز: البحث عن سبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة،» البنك الدولي، دائرة التنمية المستدامة (مكتب الضفة الغربية والقدس) (٢٠١٠)، ص ٢٨.

(١٤٨) في مقابلة خاصة معه في العيزرية بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٩، أفاد الشيخ يوسف دعيس - القائم بأعمال قاضي القضاة ورئيس مجلس القضاء الشرعي - إلى تراجع حالات التزاوج بين المدن الفلسطينية وانعدامها بين الضفة الغربية وقطاع غزّة. وكذلك تراجع بشكل ملحوظ التزاوج بين الضفة الغربية والقدس بسبب هذه القيود من جهة، وبسبب القانون الإسرائيلي المتعلّق بالمواطنة وحقوق الإقامة في القدس الشرقية.

(١٤٩) «سنتان من الانتفاضة: الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية،» البنك الدولي (٢٠٠٣).

(١٥٠) انظر: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، وطارق فتح الله خضر، **حرية التنقل والإقامة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٩ - ٢٣.

والأكثر امتداداً (الجدار)، فإنه أتلف من طرقات الضفة وأغلقها وأوقعها خلف الجدار بما نسبته ٤٦ بالمئة من هذه الطرق في الضفة الغربية، أي ١٣٠٠ كلم من أصل ٢٨٠٩ كلم من مجمل أطوال الطرق في الضفة الغربية[١٥١].

وقد أدى هذا الإجراء إلى مضاعفة أطوال الرحلات وأوقاتها في الضفة بما لا يقل عن ضعفي المسافة والوقت، الأمر الذي رفع كلفة المواصلات بشكل غير مسبوق[١٥٢].

ومن دون أدنى شك، كان لنسف هذه الطرق التاريخية تأثير بالغ وخطر في نوعية حياة المجتمع وحرمانه من مصادر البيئة الطبيعية، كما سيمنع بالتأكيد من المحافظة عليها. إن تقطيع هذه الطرق التاريخية، جعل منها، بحسب نظام إشارات المرور، طرقاً من دون مخرج: «لم تعد الطرق الفلسطينية تؤدي إلى أي مكان، سوى إلى السجن الممتد، بانتظار «تسييج السماء»».

٤ - نظام أبارتهايد أكثر قسوة مما ساد في جنوب أفريقيا ذات مرة!

كثيرة هي أنماط الخلاف بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، وكثيرة هي أيضاً أنماط التشابه إلى حدّ التطابق. ولكن أحد الفروق الجوهرية التي أمدت الحالة الإسرائيلية بلون خاص هي أن إسرائيل ليست بحاجة إلى العرب الفلسطينيين كي تعيش، بينما كان السود كمادة استعمالية حالة ضرورية للأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا. لقد ظهرت لغة الإبادة والتهجير لدى الصهيونية قبل قيام الدولة، بل إن شرط قيام الدولة واستقرارها، اشترط بداهة إزالة الفلسطينيين من المشهد العام للمستعمرة الصهيونية البيضاء. وعلى العكس من الحالة الجنوب أفريقية البائدة، فإن المستعمرة اشترطت قوة عمل كثيفة من الشعب الأصلي كي تعيش[١٥٣].

---

(١٥١) سمير أبو عيشة، «تأثير جدار الفصل العنصري على استدامة أنظمة النقل والمواصلات وخدماتها في فلسطين،» **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، السنة ١٨، العدد ٢ (٢٠٠٤)، ص ٢٩٣.

(١٥٢) لقد اضطرّ الكثير من طلبة الجامعات ترك جامعاتهم بسبب عدم توفر ثمن المواصلات بين القرى والجامعات أو بين مكان الإقامة ومركز الجامعة. في الوقت ذاته أدّى ارتفاع أجور المواصلات والأخطار الأمنية المحيطة بالانتقال من محافظة إلى أخرى إلى تركيز الطلبة كل في مكان إقامته، الأمر الذي حال دون التواصل الاجتماعي والنقابي والثقافي بين طلاب الضفّة الغربية، فقد قلّ عدد الطلبة الذين يدرسون في جامعة بيرزيت من محافظات نابلس والخليل بشكل لم يسبق له مثيل منذ إنشاء الجامعة في مطلع السبعينيات. وانعدم بالضرورة، وجود أي طالب من قطاع غزة في جامعات الضفة الغربية.

(١٥٣) Marwan Bishara, *Palestine/Israel: Peace or Apartheid: Prospects for Resolving the Conflict* (London; New York: Zed Books, 2000), pp. 130-136.

إن الترحيل المفروض الذي حبّذه دافيد بن غوريون، ولم ير فيه بأية حال شيئاً لاأخلاقياً، جعل التلاميذ الصغار في المدرسة البن - غوريونية من اللاحقين والتابعين (يوسف فايتس، عزرا دانين، إلياهو ساسون، مروراً بلحظة مناحيم بيغن وشامير حتى لحظة شارون وما تلاه) يمارسون الترانسفير والإبادة بتسمياتها وبأشكالها المختلفة، ويرونها فعلاً أخلاقياً[١٥٤].

كما أن الحرب التي لم تنته، التي مارسها شارون بوسائل أخرى، هي الوجه الآخر لمنطق كارل كلازفيتش: «إن الحرب ما هي إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى»[١٥٥]. الوسائل الأخرى هذه اندمجت معاً: الاستيطان، والحصار، ومصادرة الموارد، والإفقار، وخلق المعازل، وهي الجيل الأخير من وسائل الحرب الأخرى.

إن حَشْر الفلسطينيين في المعازل هو نوع من تنظيم إدارة أساليب القوة. ويعتبر جزء من الباحثين أنه من الضروري النظر إلى فلسطين التاريخية كوحدة جغرافية واحدة تحتوي على فئات سكانية مختلفة، وتدار بشكل تفضيلي لصالح اليهود مقابل العرب داخل الأرض المحتلة، الذين تنظر إليهم الدولة على أساس كونهم أقل قيمة. ويمكن مقابلتهم بسبب الحقوق التي يتمتعون فيها مع فئة الملونين تحت نظام الأبارتهايد. وفيما يتموضع الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ في مكانة أقل منهم حقوقياً، حيث يقابلون، إلى حد بعيد، فئة السود الذين عاشوا محاصرين في بانتوستانات في جنوب أفريقيا[١٥٦].

ويقيم هؤلاء العرب في الضفة الغربية في معازل إلى جوار مستعمرات يهودية نقية، ولكن الفريقين يخضعان لمرجعيتين قانونيتين مختلفتين. إن النتيجة النهائية للأبارتهايد والاحتلال الإسرائيلي تبدو متشابهة إلى حد بعيد، ففي الحالتين تسخّر فئة سكانية معينة عبر أدوات سياسية وتشريعية أو عسكرية، من أجل ضمان حياة أفضل لفئة سكانية أخرى. وفي الحالتين يجد تفضيل فئة معينة، وقمع أخرى، تعبيره في إفراز شبكة مواصلات موازية للفئتين، منعاً للاختلاط وإقامة الحواجز والجدران من أجل تأكيد

(١٥٤) دان ياهف، «مئة وعشرون عاماً من الصراع الصهيوني/ الفلسطيني: الأرض الترانسفير، طهارة السلاح والرواية التي لم تدرس،» **قضايا إسرائيلية**، العددان ١١ ـ ١٢ (صيف ـ خريف ٢٠٠٣)، ص ١٥ ـ ١٧.

(١٥٥) Carlvon Clausewits, *On War*, translated by Mchel Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), p. 87.

(١٥٦) هنيدة غانم، «ما بين الاحتلال العسكري والأبارتهايد: مقاربة بين نقاط التقاطع والاختلاف،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٥ (٢٠٠٩)، ص ٩.

هذا الفصل. «إن التفاضلية تنتج وتعيد إنتاج تفاضلية هرمية على رأسها مواطنة كاملة، وأسفلها فئة مقموعة ومحرومة ومهددة في حياتها»[(١٥٧)].

قدمنا في الفصل الأول من الدراسة مجموعة القوانين التي تأسس عليها نظام الأبارتهايد، وهي التي حسمت العلاقة مع غير البيض. ومن أجل تفعيل التقسيم، قامت الدولة بعزل السكان الأصليين (السود) في معازل خاصة، واشترطت أي حركة لهم من هذه المعازل بالحصول على تصاريح خاصة، كما يجري الآن في البانتوستانات الفلسطينية، حيث يعيشون في إطار حكم ذاتي خاص بهم. فقد سوقت جنوب أفريقيا سياسة الفصل هذه باعتبارها تجسيداً لفكرة الأتونوميا الثقافية (الحكم الذاتي الثقافي)، حيث تم اعتماد اللغات القبلية في هذه الكانتونات، من أجل تأكيد التمايز والاختلاف الثقافي حتى داخل هذه المجموعات ذاتها[(١٥٨)].

وفي حين سوّقت إسرائيل نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في إقليم الضفة الغربية، باعتبارها – منحاً للسيادة للفلسطينيين، «في وثبة تخيلية تُشابه مصطلحات نظام الأبارتهايد المعاد تدويرها، زعمت إسرائيل بأن الفصل بالجدار سيتيح للفلسطينيين تولي المسؤولية عن مستقبلهم الخاص. هذا المستقبل الخاص، في هذه البانتوستانات، التي لن يجد علماء الاقتصاد شيئاً يذكر يقولونه عما يمكن أن يكون قد تبقى كي يعتمد الفلسطينيون عليه، بعد أن جرى سلب المياه والموارد الطبيعية وتقطيع الطرق، بل حتى لم يبق في هذه البانتوستانات مقابر لدفن الموتى أو أمكنة لصرف النفايات المنزلية[(١٥٩)].

بل أكثر من ذلك، إن معازل الفلسطينيين إذا قيست بحجم المعازل السوداء سَعةً وموارد، تكون أصغر كثيراً من البانتوستانات التي أقامتها جنوب أفريقيا. وهنا ليس فقط لن تكون أراضٍ لدفن الموتى، بل إن سيادة كهذه لن تكون أكثر من قبور، ولن تعتبر

---

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٥٨) ليلى فرسخ، «مقارنة التجربة الصهيونية الاستعمارية بتجربة جنوب إفريقيا البيضاء،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٥ (٢٠٠٩)، ص ٦٤.

(١٥٩) بيتر لاغر كويست، «التنقيب عن فلسطين بعد جدار الفصل الإسرائيلي،» في: قاسم [وآخرون]، **الجدار العازل الإسرائيلي: فتوى محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص)**، ص ٦٣؛ أوري ديفيز، «الجدل في صالح حل مولد لدولة واحدة،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٤ (٢٠٠٩)، ص ٤٩ ـ ٥٨، ونعوم تشومسكي، «أمريكا، إسرائيل، الفلسطينيون،» **الكرمل**، العددان ٧٢ ـ ٧٣ (صيف ـ خريف ٢٠٠٢)، ص ٨٣ ـ ٨٤، و Jeff Halper, «Israel's Separation Barrier: Apartheid Occupation and International Low,» in: Anis Al-Qassem, *The Wall of Ideology: The Wall of Theology in The Apartheid Wall in Palestine* (Amman: The Jordanian National Campaign Against the Apartheid Wall, 2009), pp. 19-20.

إسرائيل نفسها مسؤولة عن هذه الجثث المسجاة فيها. وفي هذا الإطار، يقول نعوم تشومسكي: «عندما تم إنشاء (Transke) كأول بانتوستان عام ١٩٦٢ لتديره أول حكومة سوداء، فإنه كان قابلًا للحياة أكثر من التبعية الكولونيالية الجديدة التي يراد تطبيقها في فلسطين، فقد زودوا هذه المعازل بالإمكانيات والموارد لأن النظام كان يأمل بالفوز بالاعتراف الدولي وحماية النظام الأبيض المتهاوي من خطر المقاطعة والنبذ».

إن تفكيك المعنى الكامن وراءَ أن العرب مثّلوا خطراً ديمغرافيا على مستقبل الدولة قبل أن تقوم بالفعل، وما زال ينظر إليهم من المنظور نفسه، يعني تفكيك الشيفرة الموجهة للنظام الإسرائيلي، أي كشف حقيقة كونها بالفعل دولة اليهود. وفي الحالة العيانية الفلسطينية التي حشرت في البانتوستانات الثقافية العرقية الدينية، الخاضعة لنظام سيطرة عسكرية قل مثيله في الجنوب الأفريقي، ولقانون فصل عنصري ضمن جدار لم تبنه الأقلية البيضاء، ولم يخطر لها على بال، فإن هذا النظام الاستبدادي، كما يشير «ألتوسير» هو: «حكم المساواة المطلقة التي تسقط على كل السكان ضمن التجانس نفسه، حيث يتمتع الجميع بالمساواة، لا لأنهم كل شيء، كما في حالة المستوطن الأبيض أو الصهيوني، بل لأنهم لا شيء»[١٦٠]. من هنا اعتبر الكثيرون أن النظام العنصري الإسرائيلي أسوأ بدرجات أكبر من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

وتتلاقى التجربة الكولونيالية البيضاء مع نظيرتها الصهيونية في ثلاث دعائم: الفصل الجغرافي، ونظام التصاريح، ثم الفصل السياسي، الذي اعتمد في الحالتين، لمأسسة العلاقات الإثنية القائمة على السيطرة والاستغلال وتثبيتها. وهذا، على وجه الخصوص، ضرورة للقوة الكولونيالية عندما يتباطأ الزخم الاستعماري، إذ تحاول المجموعة السائدة أن تقلص ثمن السيطرة، بينما تحافظ في الوقت نفسه على التفوق السياسي والعسكري بمزيد من إجراءات عزلية أكثر حدة وأعمق مضموناً في مستوى السيطرة والقمع. وفي هذه الحالة، يصبح نظام الأتونوميا (الحكم الذاتي) في الحالتين أشد قمعاً وبطشاً لضمان هيمنة جنس معين على آخر[١٦١].

---

(١٦٠) لويس ألتوسير، **مونتسكيو: السياسة والتاريخ**، ترجمة نادر ذكرى (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(١٦١) أورون يفتاحئيل، «بين الكولونيالية والإثنوقراطية: الأبارتهايد الزاحف في إسرائيل ـ فلسطين،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٥ (٢٠٠٩)، ص ٢٥. وانظر أيضاً من نماذج هذه المعاناة، قرية برطعة إلى الغرب من جنين: تمارا التميمي [وآخرون]، **عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيلوجيا العودة الفلسطينية**، تحرير ساري حنفي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٠٥ ـ ١٠٩.

صحيح أن المشروعين يتشابهان عند اللحظة التكوينية، باعتبار أن المجموعتين قد تناسلتا من الجنس الثقافي الأوروبي نفسه ذي النزعة الرومانسية الاستعمارية، سواء نحو سحر الشرق في الحالة الصهيونية، أم حيث سحر الذهب والألماس والفحم والأخشاب في الحالة الإنكليزية/ الهولندية. وفي كلتا الحالتين، تم الاستيلاء على أراضي تعيش فيها شعوب ذات عمق حضاري ممتد. وقد تمثلت نقطة الخلاف الجوهرية بشكل التكوين السيادي اللاحق، فبينما لم تزد الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا على ٢٢ بالمئة من عدد السكان فقط في أحسن أوضاعها، كان لا بدّ من أن تحسم شكل العلاقة مع الأرض التي لا بدّ من استغلالها بواسطة قوة عمل المواطنين السود فيها[١٦٢]. وفي الحالة الفلسطينية، جرى حسم العلاقة مع الفلسطيني، وليس مع أرضه بواسطة مجموعة الإبادات الأولى، والترحيليه الكبيرين الأول والثاني، ومجموعة عمليات الترانسفير البطيئة اللاحقة التي يقع الجدار ضمن منظومتها الكلية.

ولم يمارس النظام العنصري في جنوب أفريقيا ما فعلته إسرائيل عند تحديدها لحيزات البانتوستانات العربية، إذ لم يحتج النظام هناك إلى ٥٠٠٠ جندي وعشرات الجرافات لهدم السوق التجاري في نزلة عيسى في آب/ أغسطس ٢٠٠٣ لفتح الطريق أمام الجدار، على سبيل المثال. ولم تقتلع جرافات النظام الأبيض هناك آلاف الأشجار، ولم تلاحق قطرات المياه في جوف الصخور الجيرية لتسرقها لمستوطنيها، كما تفعل إسرائيل. المفارقة عند الحالتين: الشرعية الدولية منحت المشروع الصهيوني ما لم تمنحه للمشروع الأبارتهايدي في جنوب أفريقيا. ففي الوقت الذي رفضت فيه كلياً فكرة البانتوستانات، وفكرة تطور مختلف ومواطنة مختلفة للسود، إلا أن الشرعية الدولية قد قررت منذ البداية قرار التقسيم كحل وحيد بين المجموعة المهاجرة المستعمرة والشعب الأصلي في كيانين، وهذا ما أعطى القوى الاستعمارية في فلسطين دفعاً أقوى لممارسة أشد وحشية إزاء السكان الأصليين[١٦٣].

تمتد وحدة التحليل الجغرافية عند نيف غوردون (أستاذ العلوم السياسة في جامعة بن غوريون) لتشمل كامل أراضي فلسطين التاريخية، بحيث يصبح الحكم على إسرائيل بأنها نظام أبارتهايد، ليس من خلال سياستها في الضفة الغربية، وإنما في كل المنطقة

---

(١٦٢) فرسخ، «مقارنة التجربة الصهيونية الاستعمارية بتجربة جنوب أفريقيا البيضاء،» ص ٦٦، وسوزان نايثن، **الوجه الآخر لإسرائيل: شهادة حق من امرأة يهودية** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

(١٦٣) كويست، «التنقيب عن فلسطين بعد جدار الفصل الإسرائيلي،» ص ٧٩.

السيادية الواقعة بين نهر الأردن شرقاً والمتوسط غرباً. فهو يعتقد أن نظام الأبارتهايد السائد في الضفة الغربية هو جزء من نظام سياسي أبارتهايدي كامل في فلسطين التاريخية. ولكنه يذهب باتجاه الحكم على نظام العزل العنصري في الضفة، بكلمات أشد وقعاً منها في جنوب أفريقيا، وذلك من خلال مقارنته بين النظامين. فهو يرى أن نظام البانتوستانات في جنوب أفريقيا كان أرحم من سياسة إسرائيل في «المناطق». لأن البانتوستانات في النظام الأبيض الأفريقي كانت أوسع مساحة وأكثر موارد، والصلاحيات الممنوحة لها كانت أفضل من تلك السائدة في الضفة الغربية. ورغم ذلك، فإن السود كافحوا لإسقاطها[١٦٤]، والدلائل المظلمة ماثلة حالياً في المناطق الفلسطينية المغلقة. وداخل هذه المتاهة من الإغلاقات والأسوار، لن تكون حياتهم إلا سجناً تذبل فيه حياتهم. غير أن الجدار سيقوم بنوع آخر من الترانسفير، إذ سيمحو بصورة متزايدة ويحتوي السكان الخاضعين للاحتلال، محولاً إياهم إلى بقايا مستهجنة في مشهد إسرائيلي يمتد من البحر إلى النهر.

ويعتقد بيتر لاغر كويست، الذي عاين عن قرب حياة المعازل الفلسطينية والأنفاق التي ربطت بينها، «أن حلولاً لاإنسانية مخادعة كالأنفاق يمكن أن تخدم أساساً كوسيلة لإفراغ المعازل القروية الصغرى بالتدريج في اتجاه المعازل المدينية الكبرى، التي يتاح فيها على الأقل مجال أوسع لصغار التجار والخدمات الاجتماعية»[١٦٥]. هذا يبدو واضحاً في مدينة مثل رام الله، حيث ينزح إليها يومياً عشرات العمال العاطلين عن العمل، من أجل تحصيل أي دخل ممكن وبأقل الأجور. فانتشرت ظاهرة البسطات على الطرق، وانخفض مستوى دخل العامل، نظراً إلى زيادة العمالة في المدينة وندرة فرص العمل. ويعيش هؤلاء في مساكن بسيطة يتشاركون في دفع إيجاراتها، ويعيشون بشكل جماعي في حيّزات سكنية ضيقة لتوفير ما يمكن من دخولهم المتواضعة[١٦٦]. وبين هذه البانتوستانات، وفي مداخل هذه الأنفاق، فإنه بعكس أي نظام قمعي له مرجعية دستورية،

(١٦٤) نيف غوردون، «إسرائيل دولة أبارتهايد،» **قضايا إسرائيلية**، العدد ٣٥ (٢٠٠٩)، ص ٧٢ ـ ٧٨، ومروان بشارة، **فلسطين/ إسرائيل سلام أم فصل عنصري** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١)، ص ١٣٦ ـ ١٣٨.

(١٦٥) كويست، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٦٦) مشاهد ومعاينة من الباحث مباشرة لهذه العمالة التي نزحت من قرى شمال الضفة الغربية وأقامت في رام الله أو الرام بحثاً عن أية فرصة عمل خدماتية متواضعة وبأقل الأجور، وكذلك أدّى هذا النزوح من شمال الضفة إلى انتشار ظاهرة البسطات التجارية البسيطة على قارعة الطرق. انظر: يوفال بوعز، «الجدار جريمة حرب وخرق للقانون الدولي،» **مختارات إسرائيلية**، العدد ١١١ (آذار/ مارس ٢٠٠٤)، ص ٧١ ـ ٧٢.

فإن الحكم من خلال اعتماد الأوامر العسكرية كأداة لتنظيم حياة السكان الفلسطينيين، هو اعتماد على القوة وحدها، بوصفها أداة وهدفاً في الوقت نفسه، إذ تحضر رموز القوة من قوات الجيش الإسرائيلي بشكل استعراضي في كل المناطق التي تربط بين البانتوستانات، وفي داخلها، ليس لتأكيد وجود نظام عسكري حاكم، بل من أجل إعطاء الانطباع بأن حامل البندقية هو صاحب القرار، وأن مرجعية القوة الأخلاقية هي القوة بحد ذاتها، وليس أي شيء آخر[١٦٧].

لا يفصل الجدار والنظام المرتبط القوميتين فقط المفصولة أصلاً بنظامين قانونيين متمايزين منذ عام ١٩٦٧، وإنما يستهدف تمزيق القومية الأخرى (الفلسطينيين) إلى أشلاء. إنها ليست بانتوستانات للفلسطينيين، كما يقول البعض، بل هي سجون قاسية يكون نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا شاحباً مقارنة بها[١٦٨]. عند هذه المعاني، يقول الكاتب المسرحي اليهودي الشهير يهوشع سوبول: «خلف الجدار المسمّى غلاف القدس – هذه التسمية التي تبدو جداً رحيمة – بدت لي الحياة وكأنها قد توقفت عن الحركة، فالمحال التجارية والورش الصغيرة وحركة المجتمع قد سادها الشلل التام... هنا ينتصب الجدار بسفور وبفظاظة، كما لو كان كارثة طبيعية شوشت وشلّت كلياً حياة آلاف الناس الذين يعيشون في ظل هذه الكارثة. لكن الجدار ليس كارثة طبيعية، وإنما هو من صنع أيدي إنسان لا يستطيع أن يحيا من دون أن يدمر حياة الآخر[١٦٩]».

وكخلاصة لما تقدم، إن الدروس الكبرى في التاريخ الإنساني بما فيها ظاهرة القوة، تبقى دائما تسير ضمن صيرورة حتمية نحو التآكل والاضمحلال حتى التلاشي. ولأن ظاهرة الاستعمار بكل أشكاله المعروفة، ليست ظاهرة حديثة، لذلك فإن دروسها كانت دائماً كثيرة وكثيفة، وأهم خلاصاتها أن قوى الاستعمار تحمل بذور فنائها، مهما بدا هذا الاستعمار عنيفاً وجشعاً وشاملاً وراسخاً، ذلك أن الطبيعة الإنسانية تأبى الخضوع والإكراه. لذا، فإن ظاهرة الاستعمار، كلما تعمقت وازدادت عنفاً وسفوراً، اقتربت الشعوب من لحظة انتزاع حريتها، لأن الإنسان قرين بالحرية.

---

(١٦٧) انظر: قوانين وأنظمة الحكم العسكري في الضفة الغربية، الأمر العسكري رقم ٢ – ٧/ ٦/ ٦٧، و Tanya Reinhart, *Israel-Palestine: How to End the War of 1948?* (New York: Seven Stories Book, 2005), pp. 237-240.

(١٦٨) يجئال برونر، «الجدار الفاصل سيؤدي إلى خلق واقع كارثي،» **هآرتس**، ١٧/ ٩/ ٢٠٠٣، وقد نشرته مجلة **مختارات إسرائيلية**، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)، ص ٧٠.

(١٦٩) يهوشع سوبول، «من الذي يحاصر من؟،» **معاريف**، ١٦/ ٩/ ٢٠٠٨، وعاموس أيالون، «أولمرت وإسرائيل: التغيير،» **المشهد الإسرائيلي**، ٧/ ١٠/ ٢٠٠٨، نقلاً عن **نيويورك ريفيو أوف بوكس**.

وبالقدر نفسه المتعلق بأشكال الظاهرة الاستعمارية، فإن أشكال المقاومة كانت دائماً وأبداً متعددة الأشكال. ومهما بدا خزان العنف العدواني الاستعماري كبيراً، فإن خزائن الشعوب كانت دائماً وأبداً أكثر إدراراً لأشكال وآليات الحفاظ علي سبل بقائها حيّة غنية في وجه هذا الطغيان الاستعماري. كان طغيان الظاهرة الاستعمارية قد أنتج تاريخياً منظومته المفاهيمية الكبيرة التي لا مجال هنا لحصرها. وفي مقابلها أثبت تاريخ الصراع أن هناك قيمة واحدة وقفت دائماً وأبداً مقابل ظاهرة الاستعمار، هي الحرية، التي لم تخلقها الشعوب المقهورة، وإنما ولدت مع ذاتها الإنسانية، كقيمة طبيعية تأبي أن تفارق هذا الإنسان المولود بها.

إن الحلم بالتحرر هو الشعاع الأول الذي لامس قلب الإنسان عندما تعرّضت حريته للقبض عليها ومصادرتها، والحلم في التحرر هو القوة الكبرى في ضمير الإنسان الذي يدفع به دائماً نحو الكفاح الأبدي للتخلص من آسريه، والحلم في التحرر هو الحلم الوحيد الذي أثبت التاريخ أنه حلم لا يقهر مهما بدا عصياً علي التحقق لدي خيال القوى الاستعمارية، التي فقدت صلتها بإنسانيتها منذ لحظة القبض الأولى علي حرية الآخرين.

كثيرة هي الشعوب التي قهرها الغزاة، وكثيرة هي الدماء التي سفكها جنود الاستعمار، وكثيرة جداً هي الأرواح الآدمية التي قتلت بدم بارد، وكثيرة هي الدموع التي انسالت على وجوه البشر أمام السفاحين والمجرمين، وكثيرة جداً هي آهات الموجوعين تحت عصي الجلادين، وركلات بساطيرهم، ولسع سياطهم. وعظيمة وكثيرة جداً نداءات الإنسان المستغيثة التي ما زال صداها حياً في كثير من بقاع الأرض التي مر بها الغزاة يوماً، لكن القانون التاريخي الإنساني الأبدي يصرف من أمامه كل القيود التي تحاول أن تغير من طبيعة الجنس البشري، فما تأباه النفس البشرية من أشكال الذل والتحقير، كان دائماً وأبداً اللحظة التي ينتصر فيها الإنسان لسلامة طبعه الحر.

نؤمن إيماناً قطعياً بأن الظلم له نهاية وخيمة، وأن قوى الاستعمار ستبقى لصيقة بالعار، كما أن قوى التحرر ستبقى لصيقة بطبعها الإنساني الحر. ونحن نؤمن كبشر أولاً وأخيراً بأن إرادة الشعوب كانت هي الأقوى دائماً من كل قوى الإكراه والعدوان، بدليل عشرات من الحالات الاستعمارية التي رحلت خائبة مهانة قديماً وحديثاً من أمام ضحاياها.

لقد أنتجت قوى الاستعمار موروثاً كبيراً من آليات الترويض التي قاومها الطبع والسجية الإنسانية، ولو شئنا أن نأتي علي آليات الترويض واستدخال الهزيمة في ضمائر الشعوب التي نكبت بالاستعمار، لما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ولكننا نستطيع بالتأكيد أن نصل مطمئنين إلى خلاصة أبي القاسم الشابي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

بأي وجهٍ تختلف الحالة الاستعمارية في فلسطين عن مثيلاتها الاستعمارية البائدة عن وجه أرض الشعوب والأقوام المختلفة؟ قد نحاجج بأن الاستعمار هو الاستعمار كقوة إكراه بغيضة لكل نفس بشرية، ونقبل السجال في اختلاف أدوات الترويض التي استخدمها الغزاة، قديماً وحديثاً، ولكننا إن اختلفنا في الإجابة عن السؤال السابق، فإننا لن نختلف حول القانون التاريخي المختزن في العقل والتجربة والإدراك الإنساني بأن كل حالات الاستعمار قد انهارت ورحلت. إذاً، فإننا نؤمن بأن القانون التاريخي الذي أدى إلي انهيار قوى الاستعمار، إنما ينطبق بالضرورة على الحالة الاستيطانية في فلسطين مهما بدت هذه الحالة قوية شاملة راسخة واثقة من قدرتها في البقاء في أرض فلسطين.

***

وعليه:

إن فعل الإبادة الصهيوني للشعب الفلسطيني لم ينته بعد، فهو ليس فعلاً طارئاً على المشروع الصهيوني، زماناً ومكاناً، فعلى المدى الزمني لسنوات الاحتلال استمر فعل الإبادة والطرد للفلسطينيين من المشهد الطبيعي للبلاد، وعلى المستوى المكاني استمرت عمليات الطرد بكل الوسائل المتاحة والممكنة إسرائيلياً في كل مكان استمر بقاء الفلسطينيين فيه بتطوير أدوات ترحيل دائمة.

في الوقت ذاته، وعلى المدى الزمني، أتقن الفلسطينيون وطوروا أدوات إبداعية إنسانية للخلود العربي في المكان، فقد ثبت تاريخياً أنه كلما ازدادت قوة الترحيل والإبادة والتطهير العرقي شدةً، ازدادت قوى البقاء والاحتمال والتكيف والمقاومة عنفواناً ومجداً، وكلما ارتفعت شدة العنف الاحتلالي بحق الإنسان الفلسطيني، انهارت شرعية هذا الاحتلال المزعومة ليس لدى الفلسطينيين والعرب فقط، وإنما لدي قطاعات كبيرة وأمم مختلفة في المجتمع الدولي، بما فيها الكثير من القوى

اليهودية الحرة، التي لم تستطع الحركة الصهيونية إفساد منظومتها الأخلاقية الدينية والإنسانية. فقد أكدت الأحداث التاريخية الجارية في فلسطين أن هناك قوى يهودية لم تفقد بوصلتها الأخلاقية وحسها وضميرها الإنساني. وقد أصبحت هذه الدائرة تتسع بظهور العديد من المفكّرين اليهود الأحرار الذين يعطون وزناً للقيمة الإنسانية أكبر من كل الولاءات الطائفية والعرقية، ولعل مشاركة قوى يهودية مختلفة الفلسطينيين في مقاومة جدار الفصل العنصري يؤشر بوضوح إلى الروح الإنسانية لهذه القوى التي ترفض الصهيونية، لأنها الخطر الأشد، ليس على الفلسطينيين فقط، وإنما على اليهود أنفسهم.

لم يستهدف الفعل الفلسطيني العربي المقاوم للعنف الصهيوني، الذي اجترح ويجترح يومياً أدواته الذاتية المقاومة لفعل الطرد والتغييب والإبادة السياسية، اليهودية كدين أو اليهود كأبناء لهذا الدين، وهذا ما أعطى فعلهم الإنساني المقاوم بعداً أخلاقياً استطاع من خلاله أن يطور أدوات بقاء وطنية رائعة من جهة، ومن جهة أخرى استطاع هذا البقاء الفلسطيني المقاوم أن يشكّل الأداة الأشد مضاء في نزع شرعية الرواية الصهيونية التي وظفت الدين في حربها الدائمة في فلسطين.

وفي هذه اللحظة التاريخية العربية والدولية المفتوحة على كل الاحتمالات، تبقى الحالة الاستعمارية في فلسطين التي جرى تعريفها تعريفاً ملتبساً، وسميت بالقضية الفلسطينية، في صلب الحراك العربي والنشاط الدولي. لقد كانت هذه الحالة الاستعمارية دائماً أساساً للصراع بين الحضارة العربية والغربية، لما لها من قيمة استراتيجية وأخلاقية على جملة التفاعلات والعلاقات في هذه المنطقة من العالم المسمّاة «الشرق الأوسط»، وكأن القانون التاريخي يأبى إلا أن يعتمد المسار نفسه، فزراعة الغرب لإسرائيل في هذه المنطقة الحضارية كوكيل وظيفي له، أصبحت من أهم علامات التوتر الدائم، ليس علي المستوى الإقليمي، وإنما على المستوي الدولي، وهذا يعني أن سنوات الاحتلال الإسرائيلي لم تعطِ أية شرعية لهذا الاحتلال الذي أصبح وقعه الأخلاقي يسم وجه حلفاء الاحتلال بالأعراض المرضية القبيحة نفسها التي يحملها وجه الاحتلال.

عند هذه اللحظة التي أصبح فيها الحق الفلسطيني بالحياة الآمنة في إقليمه السيادي حاضراً وطاغياً في كل العلاقات والتفاعلات الدولية، وأصبحت فيها إسرائيل محط انتقاد ورفض من كثير من القوى الدولية في الحضارة الغربية قبل غيرها، بما

فيها السياسة الخارجية الأمريكية وموقفها من هذا الاحتلال الذي أصبح محطّ رفض وسبباً في زعزعة مصداقيتها الأخلاقية كقوة عظمى، فإن ذلك يوجب علينا، عرباً وفلسطينيين، توسيع دائرة القوى التي تسعى إلى ضمان حصول الفلسطينيين على حقوقهم الشرعية، وفق قيم وقوانين الشرعية الدولية، وليس وفق ما تراه هذه الحالة الاستعمارية.

يندرج في ذلك، مثلاً، تفعيل الإدانة الدولية الواردة في وثيقة محكمة العدل الدولية التي أدانت بشكل غير مسبوق هذا الجدار العنصري في فلسطين على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويندرج في ذلك أيضاً المشروع الذي بدأته القيادة الفلسطينية في نيل العضوية غير الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، والتوقيع على انضمام دولة فلسطين للمواثيق الدولية الخمسة عشر، كمقدمة للانضمام إلى ٦٠ اتفاقية دولية، بما فيها نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية (عام ١٩٩٨) الذي أصبح التوقيع عليه أكثر إلحاحاً بعد أن أثبتت مجزرة غزة الأخيرة (تموز/ يوليو ٢٠١٤) ضرورة الإسراع في ملاحقة طاقم الإجرام الصهيوني في قيادة دولة الاحتلال.

إن الحصول على هذا الاعتراف بالدولة الفلسطينية بعد كل هذه السنوات من العذاب والاحتلال، سيمنح بالضرورة الكفاح الوطني بعداً أخلاقياً يمكن الشعب الفلسطيني من مراكمة هذه الإنجازات التي صنعها بدمه وعذابه لدحر هذا الاحتلال من فلسطين، وهذا الجهد يرتب على الشعب الفلسطيني والأمة العربية أن تقف بمسؤولية عالية في دعم هذا الخيار كإحدى خيارات وأدوات النضال الأخلاقية، الذي سيؤدي بالضرورة إلى تعميق أزمة هذا الاحتلال، الذي أصبح يعيش في مأزق أخلاقي كباقي قوى الاستعمار عبر التاريخ. وهذا يفرض على القوى السياسية الفاعلة في فلسطين أن تتجاوز خلافاتها الراهنة والمؤلمة والمؤذية للعمل الوطني التي تعيق قيادة الشعب الفلسطيني عن متابعة هذا المسار بعد أن أفشلت إسرائيل خيار المفاوضات، وجمدت بمنهجية عالية الاتفاقيات الموقعة معها منذ عام ١٩٩٣، عبر سلسلة غير متناهية من وسائل التهويد والاستيطان والتدمير المنظّم لقوى وموارد الشعب الفلسطيني التي كان آخرها هذا الجدار العنصري.

ضمن هذا الحراك والسعي الفلسطيني الرسمي لدى المجتمع الدولي، يصبح تصعيد الكفاح السلمي لمقاومة الجدار والمستوطنات وتهويد القدس وتقليص حيز

الحياة المتاح للفلسطينيين، إحدى أهم الوسائل الكفاحية في تقصير عمر الاحتلال، وتعميق أزمته الداخلية، وتقليص حيّز حراكه الدولي في محاصرة الحراك الفلسطيني خصوصاً، بعد أن ثبت أن أساليب النضال السلمي المتراكمة والمنظمة والمتواصلة جعلت أقوى الدكتاتوريات تتهاوى، وليس جنوب أفريقيا كأبشع الحالات الاستعمارية العنصرية عنا ببعيد، ولن يكون الاحتلال الإسرائيلي أكثر منعة وشرعية من هذا النظام الكريه البائد.

الفصل الخامس

في زمن الجدار:
جغرافيا الكارثة وآفاق الانعتاق

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

أولاً: إثنوقراطية النظام السياسي في إسرائيل والتخطيط القومي

يبدأ التنظير للسياسة الإسرائيلية في فلسطين التاريخية من خلال الخيط الناظم لسياستها العامة، القائمة جوهرياً على أن إسرائيل كحالة سياسية إثنوقراطية تمتهن نظاماً في التخطيط القومي ينحاز بصفة خاصة جداً وحصرياً إلى المجموعة الدينية الإثنية اليهودية، التي قال فيها أحد أبرز الأقلام المرموقة (جدعون ليفي): «في الدولة اليهودية يوجد قانون لليهود وقانون آخر للعرب الذين حياتهم رخيصة، ولا ذكر فيها للقانون الدولي، ولا مكان في الدولة اليهودية للشفقة إلا على اليهود، وليست إنسانية إلا مع شعب إسرائيل، فلا حقوق إلا للشعب المختار، فالدولة اليهودية هي لليهود وحدهم فقط، لا ذكر في الدولة اليهودية للمعاملة الأخلاقية لغير اليهودي وللغرباء»[1].

إن الأسس الرئيسية التي بناءً عليها تمّت ترجمة الهدف الأكبر، وهو التهويد، إلى قوانين وسياسات تمثل النظام السياسي الإثنوقراطي في إسرائيل، هي التي وضعت شكل العلاقات بين المهاجرين اليهود وسكان البلاد الأصليين. ويحدد «أورون يفتاحئيل» هذه الأسس وفق الترتيب الآتي:

أ - **الديمغرافيا:** لأن الهدف الصهيوني كان يتمثل بإقامة دولة يهودية في منطقة عربية، فقد أدى ذلك إلى فرض قيود صارمة على أوضاع السكان العرب وحركتهم؛ فكان قانون العودة لليهود، وإنكار حق عودة للاجئين الفلسطينيين، أهم دعامتين للسياسة الإثنوقراطية في الدولة اليهودية.

ب - **الأرض والاستيطان:** في إطار خدمة الدولة اليهودية كمشروع استعماري حصري لليهود، فإن سياسات إسرائيل الخاصة بالأرض والمستوطنات

---

(١) جدعون ليفي، «الدولة اليهودية تعني عنصرية قومية لليهود فقط،» **القدس**، ٧/ ٧/ ٢٠١٤، نقلاً عن صحيفة **هآرتس**.

والسياسات التخطيطية، قد تبنّت باستمرار سياسة نقل الأراضي إلى أيد يهودية حصرية، وتوطين اليهود في كل أرض فلسطين، وعزل الفلسطينيين واليهود بعضهم عن بعض، وتقييد أماكن إقامة العرب الفلسطينيين، ضمن عملية تخطيط بنيوية جغرافية استئثارية.

ج - **القانون**: دعم النظام القانوني في إسرائيل من حيث الوظيفة الأصلية له، كافة المشاريع الرئيسية للدولة اليهودية في المجالات السياسية، كالمواطنة والهجرة والأرض والاستيطان والاحتلال والدين والثقافة العامة.

د - **الثقافة العامة**: تؤكد كل الرموز الرئيسة للنظام الإثنوقراطي الإسرائيلي، كالعلم والنشيد الوطني والاحتفالات والشعارات، يهودية الدولة، وتعميم الثقافة العبرية اليهودية العامة من خلال عبرنة أسماء الأماكن، وإصدار الخرائط وتشكيل الفضاءات العامة، واستخدام الدين كعماد مركزي في مشروع التهويد؛ فالمؤسسات والتنظيمات والسلطة المعنوية لليهودية شكّلت حقاً قوة رئيسية في صناعة النظام السياسي الإثني الإسرائيلي الذي ظل الاستيطان فيه حجر الزاوية في بناء الأمة الصهيونية[٢].

يبدأ التنظير للنظام الإثنوقراطي بالتعرّف إلى القوى السياسية والتاريخية الرئيسية التي حدّدت السياسات وحدود الأقاليم للنظام الإثنوقراطي المفترض أن تمارس فيه الجماعة الإثنية سياسة إقصائية، بهدف تغيير التركيبة الإثنية للبلاد على النحو الذي هو عليه المجتمع اليهودي في إسرائيل، وحين تحتكر طبقة إثنية مهيمنة الجهاز الحكومي لتقرير نتائج معظم السياسات العامة في الدولة، من أجل الحفاظ على هيمنة الجماعة الإثنية الرئيسية من خلال استبعاد الجماعات الإثنية الأخرى وتهميشها وإذابتها وطردها، إن تيسر لها ذلك.

في هذا الإطار، فإن التخطيط القومي في إسرائيل يحتل مكانة استراتيجية ذات إجماع عرقي أو ديني لا جدال فيه أو عليه إلا في مستوى الشدة، والأكثر عنفاً وشدة من أجل اختلاق وقائع جغرافية وديمغرافية غير قابلة للإلغاء؛ فمنذ عام ١٩٤٩ استلهمت مشاريع التخطيط القومي لاستعمالات الأراضي والتوزيع السكاني على المستويين القومي والمناطقي أهدافاً تستهدف التحكم بمكونات الدولة الجغرافية والديمغرافية،

---

(٢) أورون يفتاحئيل، **الإثنوقراطية؛ سياسات الأرض والهوية في إسرائيل**، ترجمة سلافة حجاوي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٢)، ص ١٣٣ - ١٣٧.

وتطوير بنيتها التحتية، وتحديد شكل مستقبلها الاقتصادي والبيئي والجيوسياسي، كدولة يهودية لا مكان للأغيار فيها.

يقدم يوسف جبارين التخطيط كمفهوم بأنه «حكم أخلاقي عند إنتاج الحيّز الاجتماعي والاقتصادي والمادي، وعند توزيع الموارد المادية لمدينة أو منطقة أو دولة ما». ويتبنّى جبارين تنظيراً آخر لهذا المفهوم (التخطيط القومي)، الذي يقول: إن التخطيط هو تدخل موجه نحو إعادة تشكيل الحيّز والفضاءات المكانية، وذلك من خلال توزيع جديد لاستعمالات الأراضي وتنظيمها، بالإضافة إلى توزيع جديد لمصادر التطوير المادية، كالأرض والميزانيات».

أما تخطيط الهيمنة في الحالة الإثنوقراطية الإسرائيلية، فيعرّفه جبارين بالآتي: «إنه تخطيط منحاز بشكل سافر ومميز إلى مجموعة إثنية أو عرقية أو دينية على حساب مجموعة أخرى (ينبغي صرفها من المشهد الديمغرافي والجغرافي من الإقليم)، وهو تخطيط يرتكز غالباً على أيديولوجيا معينة، أو فكر، لا يأخذ بعين الاعتبار «حق الآخر»، وحيث إن معايير هذا التخطيط الأخلاقية محددة جداً، فهو لا يرى إلا مصلحة مجموعته، «ويحمل هذا التخطيط في طياته التناقض بين البناء والتعمير والتطوير لمجموعة محددة من جهة، والهدم والسلب والمصادرة والإقصاء لـ «الآخر»، ولمجموعات يتناحر معها على الحيّز نفسه، وهو تخطيط جيوسياسي يرتكز على احتكار الحيز الجغرافي للإثنية اليهودية أو الدينية أو العرقية أولاً وأخيراً»(٣).

إجرائياً، استخدم التخطيط الصهيوني كنموذج تخطيطي استعماري مهيمن، آليات التخطيط المدني والأمني والعسكري (الجدار نموذجاً) من أجل حسم المشكلة الفلسطينية على النحو الذي تبتغيه المؤسسة الرسمية الإسرائيلية. وهو أداة فعالة حادة لحسم التحديات الرئيسية، وهي: تصفية حلم اللاجئين وحقهم في العودة إلى بلادهم، ووضع حد نهائي لتوجهات الفلسطينيين باقتسام «أرض إسرائيل» من خلال تقرير المصير على ٢٢ بالمئة من مساحة البلاد. وتوحيد شطري القدس، والحيلولة دون إعادة تقسيمها كما كانت عند عام ١٩٦٧، والسيطرة على الجغرافيات الفلسطينية، ليس في القدس والضفة الغربية فقط، وإنما في الجليل والمثلث والنقب. ويقوم على هذا التخطيط بصفة استراتيجية الجهاز العسكري،

(٣) يوسف جبارين، **التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة**، ترجمة سليم سلامة وسلافة حجاوي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٣)، ص ٩ ـ ١٠.

الذي امتلك تاريخياً صلاحيات واسعة جداً في موضوع التخطيط، واستقلالية مطلقة ومنفصلة عن الجهاز المدني الرسمي، حيث يمكن اعتبار الجهاز العسكري في النظام الإثنوقراطي الإسرائيلي أنّه «دولة تخطيط» فوق صلاحيات الدولة المدنية نفسها، وفق تعبير يوسف جبارين[٤].

إن حفاظ الذاكرة الجمعية على ذكرى حدث تاريخي حادّ التأثير، هي ظاهرة إنسانية، ولذلك واكبت اللغة العربية نطقاً ونصاً الأحداث الكبيرة في التاريخ العربي في فلسطين، وخصوصاً المفردات الظرفية الزمانية والمكانية على حد سواء: فيكاد لا يمر يوم أو مناسبة إلا ويستخدم الفلسطينيون المفردات الظرفية، فيقولون: «قبل» بناء الجدار، وما «بعد» بناء الجدار، ويؤرخون بعفوية لهذا الحدث، كما يؤرخون بما قبل/بعد النكبة، وفي المفردات الظرفية المكانية، فإنهم يستخدمون بكثافة: خارج أو داخل الجدار، أي الأراضي والأماكن والتجمعات وأماكن العمل... الواقعة والمحتجزة خلف الجدار، أو التي ما زال يمكن الوصول إليها بصعوبة في «المناطق» أو المعازل، أو الأقفاص الفلسطينية.

لا يعلم القائلون بالمحكيات المحلية الفلسطينية من عامة الشعب العربي في فلسطين بالدلالات الخطابية لمفاهيم ما قبل الاستعمار، وما بعده، أو ما قبل الكولونيالية وما بعدها، ولكنهم كشأن كل الشعوب في العالم يؤرخون بعفوية إنسانية بـ الـ «ما قبل»، والـ «ما بعد»، وكأن هذه الـ «ما قبلية»، والـ «ما بعدية» تشكل جوهر عيشهم ووجودهم وماضيهم ومستقبلهم وهاجسهم الدائم في الماورائيات. المقارنة الإدراكية الطبيعية العفوية لجمهور الشعب العربي في فلسطين عندما تحتسب لحظة الجدار في الزمان، وبروزه الصادم في المكان أو الحيّز الجغرافي الذي عاشت فيه وعليه، ينشئ على الفور حكايات ورؤى ومقارنات بالذي كان وكيف كان.

ليس الجدار بالظاهرة العابرة، زماناً ومكاناً، وليس هذا الشيء المسمى بـ «الجدار» يمكن أن يعزل عن العقل المنشئ له، أو يعزل عن هذه الحالة الاستعمارية في فلسطين. صحيح أن الحيّز المكاني في الضفة الغربية قد خضع لقوى الاستعمار عام ١٩٦٧، وصحيح أيضاً أن المستعمر الصهيوني قد امتلك كل وسائل القوة والضبط والعنف والاستقواء لبناء نظام عسكري ضاغط وشديد، وحاد إلى درجة القضاء بالموت أو

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٧.

تحديد مسار الحركة والنوم والحلم والعمل، ولكن الجدار كان الجرعة الاستعمارية الأكبر فظاعة وعنفاً وشدة وضبطاً؛ لذلك يصح أن يسمّى هذا الزمن الفلسطيني في المناطق العربية المنكوبة بالجدار بـ «زمن الجدار».

في زمن الجدار، الذي كان من المفترض أن يكون زمناً للتسوية وتحقيق نتائج مثمرة لمفاوضات بدأت قبل عقد من الزمن، كان هذا الزمن أشد مرارةً وعنفاً لم تشهده سنوات الاحتلال الأولى. وفي زمن الجدار يبلغ الاستيطان الإحلالي الزاحف والعنف الاستعماري المتدرج ذورته البشعة. لقد كان المشروع الاستعماري في احتلال باقي البلاد عند عام ١٩٦٧ ليس مشروعاً عسكرياً ظرفياً مرتبطاً بأحداث الحرب مع دول الجوار العربي، ولذلك منذ اللحظات الأولى للاحتلال أطنب الخطاب الإسرائيلي باعتبار أن القرار الرقم (٢٤٢) لا ينطبق على أراضي الضفة الغربية، كما يمكن له أن ينطبق على الأراضي المصرية والسورية والأردنية المحتلة على نهر الأردن، في حال أقدم العرب فرادى أو مجتمعين على الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية اليهودية على الأراضي العربية المحتلة في فلسطين في إطار الأرض مقابل السلام. من هذه اللحظة الذي بدا فيها الاستيطان الاستعماري يجتاح الضفة الغربية، ومنذ اللحظة التي جرى فيها ضم مدينة القدس العربية إلى دولة الاحتلال وسريان النظام الإسرائيلي فيها رسمياً، بدأ التأسيس فعلياً للاستحواذ على كامل مناطق الضفة الغربية، وتخليد السيادة الاستعمارية عليها. وكانت لحظة الجدار (زمن الجدار) هي اللحظة الأكثر فضحاً لسفور الوجهة الاستعمارية في الاستحواذ على الجزء الأعظم من فلسطين التاريخية.

وكان وجود الفلسطينيين في الضفة الغربية هو السؤال الأبرز في سياسة الحكم العسكري في مناطق الاحتلال الجديدة. ويؤشر الجدار بجلاء على الأهداف الاستراتيجية الحيوية العليا للمشروع الاستعماري: فمن جهة **أولى** ترى المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية أن التهجير الجماعي للعرب الذي لم يتم عام ١٩٦٧ في ظروف الحرب، سوف يجري تحقيقه بشكل زاحف وبوسائل أخرى؛ ومن جهة ثانية، إن الاستيطان الإحلالي وتفكيك البناء الجغرافي والتمسك التام بأراضي غور الأردن والمناطق الحدودية الغربية، وقطع مدينة القدس عن باقي الأراضي العربية المحتلة، لن يسمح بإقامة كيان عربي فلسطيني سيادي إلى جانب إسرائيل، وبالتالي لن يسمح أبداً بانسحاب إسرائيل التام من تلال الضفة الغربية(٥).

---

(٥) خليل التفكجي، «القدس الكبرى تبتلع ١٠٪ من الضفة الغربية: مقابلة»، **القدس**، ٢٠/ ٢/ ٢٠١٤.

لذلك، فإنه ليس من المستغرب أبداً أن تفشل/ تُفشل إسرائيل كل المساعي الدولية الداعية، أو التي تعتقد بضرورة التسوية السياسية على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. لقد كان الاحتلال الإسرائيلي طوال سنوات الاحتلال، وعبر العديد من الأدوات والمؤسسات، وأهمها الإدارة المدنية، وقائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، يتدخل بسفور في أدق الحاجات الإنسانية، بل يمكن القول إن قوة الدولة العبرية انصرفت إلى تخليد الاحتلال الأبدي لهذه المناطق؛ فقد نظر الاحتلال إلى هذه المناطق، كما ينظر إلى حائط المبكى (البراق)، وتماماً كما ينظر إلى مدينة تل أبيب وهرتزليا.

كان الأداء الدائم للمؤسسة الاحتلالية يقول دوماً بأن الأمن الإسرائيلي لمدنه ومنشآته يكمن في تلال فلسطين الوسطى، وكذلك في الأغوار الوسطى. لذلك، فإن بناء المستوطنات هو الضامن الوحيد لبقاء الجيش الإسرائيلي في هذه المناطق، وأمام الضغوط الدولية، والتفهم الدولي، والتفاهم الأممي على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وضع المشروع الاستعماري في المناطق المحتلة أمام الامتحان الأصعب، وهو الاعتراف للفلسطينيين بالسيادة على حدود الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧. كان هذا الامتحان متوقعاً لدى الجانب الإسرائيلي، وكانت الإجابة الإسرائيلية عنه أيضاً جاهزة، ليس في سجالات المؤسسة الأمنية والسياسية، وليس في التفاهمات بين الأحزاب والقوى السياسية والأمنية والدينية، وإنما على الأرض:

- **على الأرض**: المواقع الاستيطانية (سياسة الأمر الواقع) التي يقطنها نحو ٦٥٠ ألف مستوطن، والمنتشرة ليس على الخط الأخضر، وإنما في أوساط التجمعات الفلسطينية، الأمر الذي «يحول» عملياً دون إقامة هذه الدولة الفلسطينية، ليس فقط لوجود هذا العدد من المستوطنين، وإنما لأن هذه المستوطنات قد أدت دورها الوظيفي بتفكيك الحيّز الجغرافي للإقليم المحتل، تفكيكاً يستحيل بعده إقامة كيان سيادي فلسطيني آمن ومستقر.

لذلك، ليس غريباً بفعل هذه الوقائع أن تتفهم الدول الفاعلة وجود هذه الوقائع، رغم قولها الدائم بعدم شرعية الاستيطان، ثم ليس غريباً أن تتبنى هذه القوى الخطاب الإسرائيلي، القائل بتبادل الأراضي جراء تمسك الفلسطينيين بكامل إقليم الضفة الغربية، مقابل اعتراف النظام العربي الرسمي مجتمعاً، بمن فيه الفلسطينيون، بالوقائع الاستيطانية. في هذا الإطار، فإن الوظيفة التي عقدتها إسرائيل على مشروعها الاستراتيجي المتمثل

بالجدار أدى وظيفته على أحسن وجه: تأبيد البقاء الاستعماري الصهيوني في تلال الضفة الغربية، وضمان عدم المساس أو الاقتراب من مدينة القدس الواقعة في حصن الجدار، واستحالة الانسحاب العسكري من هذه المناطق، وبالتالي استحالة الاستقرار والأمن للفلسطينيين في هذه الجيوب التي خلقها هذا الجدار. والسؤال: ما شكل الحياة للفلسطينيين خلف الجدار؟ وما هي أبرز التداعيات والتطورات السياسية التي أعقبت هذا الإغلاق المحكم على الفلسطينيين العرب في الضفة الغربية؟

١ - الجدار كنظام سيطرة وضبط وإخضاع

العنف كخطاب أو كفعل مؤذٍ أو مدمر، هو ذاك العنف الذي تقوم به هذه الجماعة الصهيونية ضد الجماعة العربية، المنظور إليها بداهة بأنها أقل إنسانية من المستعمرين الذين يدّعون بنخبوية الجنس البشري. هذا الادعاء أجاز لهذه الحالة الاستعمارية التي امتلكت قدرة فائقة على البناء والتسييج والحفر المدمر للطبيعة، أن لا تخلق صدمة ظرفية عابرة، وإنما أرادت أن تجعل من هذا البناء حالة صدمة، وعنف مستدامة، ضد هؤلاء البشر الذين وجدوا أنفسهم مطاردين عند كل لحظة حياة، وسط هذا السجن الكبير الطويل الأجل، من أجل الوصول بهؤلاء الناس إلى أن يكونوا مجرد أجساد خاضعة وعقول خانعة(٦).

تدار الضفة الغربية بواسطة قيادة المنطقة الوسطى العسكرية التي يقف على رأسها قائد المنطقة الوسطى، والذي يدير بدوره شبكة من المؤسسات والدوائر، هذا إضافة إلى جهاز المخابرات الإسرائيلية التي يرمز إليه بجهاز «الشاباك». وتشكّل الإدارة المدنية وجهاز الارتباط المدني والعسكري الذي جرى استحداثه بعد اتفاقيات أوسلو «الأداة العملياتية لقائد المنطقة الوسطى»، وتتوزع أذرع هذه الدوائر على مختلف مناطق الضفة الغربية وفق ترتيبات مناطقية ودوائر أمنية متخصّصة في كافة مجالات الحياة.

بعد عشر سنوات من تشغيل نظام الجدار، أصبح هذا النظام بشموليته ومهنيته العالية والعنفية يشكّل حياة الفلسطينيين في المناطق والتجمعات التي يعيشون فيها. فعلى مستوى الحركة والإقامة والتنقل، انتهت سلطات الاحتلال عملياً من فصل الطرقات الخاصة بالمستوطنين أو الإسرائيليين بصفة عامة عن الطرق العربية. وهذا

---

(٦) انظر: باربرا ويتمر، **الأنماط الثقافية للعنف**، ترجمة ممدوح عمران، عالم المعرفة؛ ٣٣٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧).

الفصل أتاح للمشروع الاستيطاني تجانساً عرقياً خالصاً من جهة، وتحقيق مستوى أمني راسخ للمشروع الاستيطاني من جهة أخرى. وليس توالي الإعلانات الحكومية عن مشاريع استيطانية جديدة أو توسيع القائم منها بإضافة آلاف الوحدات السكنية، إلا نتيجة طبيعية لهذا المشروع. ففي عام ٢٠١٣، ارتفع حجم البناء الاستيطاني بنسبة ١٢٣ بالمئة قياساً بأعمال البناء التي تم البدء بتنفيذها في عام ٢٠١٢. وتفيد هذه المعطيات بأنه خلال عام ٢٠١٣ بدأت إسرائيل ببناء ٢٥٣٤ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، بينما بدأت في بناء ١١٣٣ وحدة سكنية عام ٢٠١٢. وفي هذا الإطار، أشار مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أنه في عام ٢٠١٣ بدأت إسرائيل ببناء ٣٤٣٢ وحدة سكنية في القدس مقابل ٢٤٦٨ تم الشروع في بنائها في عام ٢٠١٢[٧].

إن هذه الحقائق الصادمة جعلت السكرتير العام لـ «حركة السلام الآن» الإسرائيلية (ياريف أوبنهايمر) في تعليقه على هذه المعطيات الإحصائية يقول: «إنه عندما تم إيداع حقيبة البناء والإسكان من قبل نتنياهو إلى عضو الكنيست من البيت اليهودي (أوري إسرائيل) كان يعلم أن حل مشكلة الإسكان في إسرائيل ستتم في تلال الضفة الغربية، وليس داخل إسرائيل. فلا النقب، ولا الجليل، ولا حيفا، حظيت بقفزة هائلة كهذه في البناء، ففي تل أبيب تم تسجيل انخفاض في التوسع السكاني بنسبة ١٩ بالمئة، الأمر الذي رفع تكاليف السكن في كل إسرائيل. وتابع أوبنهايمر، أنه بالإمكان ترجمة الأرقام والمعطيات بسطر واحد هو: أن الحكومة تحاول حل ضائقة السكن في إسرائيل من خلال زيادة الحصة وراء الخط الأخضر. وحتى من لا يوافق على أيديولوجية الاستيطان، ولكنه بحاجة إلى حل سكني رخيص، سيضطر إلى الانتقال شرقاً (أي إلى الضفة الغربية) والحصول عليه، والانصياع مرغماً للمشروع الاستيطاني. وبنتيجة ذلك، يعيش في الأرض المحتلة اليوم ٦٥٠ ألف مستوطن، منهم ٣٨٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية، ويعيش ٢٧٠ ألف مستوطن داخل حدود القدس[٨].

ومن المفيد التذكير هنا أن وزيريّ أهم حقيبتين في حكومة نتنياهو، وهما وزارة الدفاع التي يحتلها الليكودي موشيه يعلون، ووزارة الخارجية التي يقف على رأسها زعيم حزب «إسرائيل بيتنا» (ليبرمان)، يقيمان في مستوطنات الضفة الغربية، وأن رئيس

---

(٧) مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي.

(٨) ياريف أوبنهايمر، «حل مشكلة المساكن بواسطة البناء في المستوطنات،» موقع يديعوت أحرنوت الإلكتروني، ٤/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.ynetnews.com/>، و«التقرير المطول في المشهد الإسرائيلي: تصريحات نتنياهو بشأن الاستيطان خادعة، بينما سياسته على الأرض سافرة وثابتة،» **المشهد الإسرائيلي**، ١١/ ٣/ ٢٠١٤.

مجلس المستوطنات السابق في الضفة الغربية (بنتسي ليبرمان) يتولى حالياً منصب رئيس إدارة دائرة أراضي إسرائيل، وأن قائد المستوطنين في الضفة الغربية (بنحاس فالرشتاين) يتولى حالياً قائد مديرية تطوير النقب؛ وهو المنوط به تطبيق قانون «برافر» الذي يستهدف تنظيف منطقة النقب من السكان العرب، وأن وزير الاقتصاد (نفتالي بينيت) من حزب «البيت اليهودي» هو الذي يمثل المستوطنين في حكومة نتنياهو الثانية. إن هذا التشكيل الوزاري والوظيفي يمكن هذه الحكومة من جعل الأولوية العظمى تتجه نحو الاستيطان. لذلك، فليس من المستغرب، وفق «زهافا غالئون»، رئيسة حزب «ميرتس» التي تقف ضد الاستيطان، أن تطالب الحكومة بالكشف عن ميزانية قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية التي ارتفعت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ بنسبة ٨٠٠ بالمئة[٩].

كان نظام تشغيل الجدار، كما أوضحنا سابقاً، تتولاه أجهزة ودوائر أمنية ووظيفية متكاملة ومتداخلة، وهي تمتلك قدرات تكنولوجية واستخباراتية عالية التقنية والجودة؛ فالردع والعقاب والإخضاع، تعدّ أبرز مهمات جهاز الاستخبارات الذي يتولى جمع المعلومات عن أدق التفاصيل، ومحاولات الاقتراب أو المس أو الدخول عبر البوابات الزراعية أو المعابر الحدودية. وأصبح نظام الهويات الممغنطة والتصاريح إحدى الأدوات الرادعة والضاغطة على حياة المواطنين؛ فأية ملاحظات معلوماتية تتمكن الأجهزة الأمنية من الحصول عليها حول المواطن أو أحد من ذويه، يمكن لها أن تستخدم لمنع هذا المواطن من الحصول على أي نوع من أنواع التصاريح، كتصريح العمل في إسرائيل أو تصاريح الصلاة أو تصاريح العلاج أو تصاريح دخول الأراضي الزراعية.

وقد سجل العديد من العمال والمزارعين، كما ذكروا، عشرات الحكايات اليومية التي يتعرضون ويعايشونها، فمثلاً: قد لا تمنح سلطات الاحتلال أية تصاريح من أي نوع لعائلات بكاملها في حال كان أحد أبناء العائلة متهماً أو مشتبهاً فيه بتعاطي أي نشاط سياسي، أو سبق له أن اعتقل من قبل قوات الأمن الإسرائيلية. وعلى المعابر التي أصبحت محطات احتجاز وتوقيف وتفتيش وإخضاع، يقوم المواطن بتمرير التصريح عبر فتحة من الزجاج المقوّى إلى أحد أفراد الجيش الذين يقومون بالفحص، وفي لحظة يطلب هذا الجندي من هذا المواطن الدخول إلى غرفة خاصة للتفتيش الإخضاعي

(٩) انظر: «مبالغ طائلة من المال العام ترصد للأغراض الاستيطانية دون حسيب أو رقيب،» **المشهد الإسرائيلي**، ٨/ ٤/ ٢٠١٤.

الإذلالـي، ثـم يـجري سحب التصريح من المواطن المستهدف، ويـحال على مكتب المخابرات (الشاباك)، حيث يتعرض لضغوطات أمنية ونفسية تهدد حياته الشخصية وحياة عائلته. وتجري هذه العمليات الإخضاعية بعيداً عن أية عمليات توثيق أو تصوير، حيث يجري تهديد هؤلاء المواطنين من قبل عناصر المخابرات بسحب التصريح، أو استمرار سريان مفعول هذا التصريح بناء على انضباط وخضوع هذا المواطن خضوعاً تاماً للإملاءات المخابراتية والعسكرية. كما أن الذي يمنح التصريح أو يلغيه ليس الإدارة المدنية أو الارتباط العسكري أو المدني، وإنما تتحكم المخابرات الإسرائيلية بشكل مطلق في هذا الشأن[١٠].

وفي أحيان كثيرة، عندما يقوم المواطن بتسليم التصريح في المعبر، وهو في طريقه للعمل، يتم سحب التصريح منه من دون أية أسباب تذكر، ويطلب منه الجنود مراجعة دائرة المخابرات في منطقته، أو تسليمه إشعار خطي بمراجعة ضابط مخابرات مختص وظيفياً في المنطقة التي يقيم فيها هذا المواطن. إن خسارة أو سحب التصريح يجعل من المستحيل على هذا الإنسان أن يدخل إلى القدس للعمل أو العلاج أو الدراسة أو أي هدف آخر، وكذلك يجعل من المستحيل عليه دخول الأراضي الزراعية التي ستتعرض للخراب، وهذا بحد ذاته يعدّ هدفاً استراتيجياً يؤشر إلى الاستيلاء عليها بعد خرابها وانعدام فرصة مالكيها في الوصول إليها للعناية بها. فلا تتوانى الأجهزة الأمنية من ملاحقة ومتابعة كل المواطنين الذين يتقدمون بطلب الحصول على هذه التصاريح. (فقد اشترطت أجهزة المخابرات في معبر الزيتونة الشرقي على طلاب كلية طب جامعة القدس الذين يدرسون في بلدة أبوديس المطلة على القدس بمسافة لا تبعد عن القدس بضع أمتار، ضرورة التعاون مع أجهزة الشاباك مقابل الحصول على تصاريح دخول للمدينة لأجل التدريب في مستشفى المقاصد، لأنه المستشفى المتقدم والتعليمي الوحيد في فلسطين)[١١].

وقد أصبحت التصاريح ذات لهجات إخضاعية ترويضية عنيفة الوقع على كل المواطنين الذين يحتاجونها، وقد ظهر خلال السنوات القليلة الماضية بعض المنتفعين والسماسرة الذين هم على علاقة مع ضباط في الإدارة المدنية الإسرائيلية يقومون

(١٠) «الكنيست يقرر تثبيت الأنظمة لملاحقة فلسطيني الضفة والقطاع من دخول القدس والخط الأخضر،» **القدس**، ٥/ ٢/ ٢٠١٤.

(١١) مقابلة مع نائب رئيس جامعة القدس «عماد أبو كشك».

بتحصيل التصاريح لبعض المواطنين للعمل في سوق العمل الإسرائيلي مقابل رسوم وصلت إلى ٣٠٠٠ آلاف شيكل (ما يعادل ٨٠٠ دولار)[١٢].

إن الإخضاع النفسي والإذلال اليومي على المعابر لجموع العمال والمزارعين لا حدّ للرواة فيه، إذ يبدأ العمال تحديداً بالخروج إلى العمل الساعة الثالثة صباحاً للاصطفاف على مداخل المعابر في قلنديا وحاجز جبعات زئيف، مثلاً، ليتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم، فيقفون من ثلاث إلى أربع ساعات في البرد في انتظار دورهم. وهناك حكايات عن المعاناة الإذلالية التي تخلو أنماط التفتيش فيها من مراعاة أبسط حقوق الإنسان، وأحياناً تأخذ عملية التفتيش لعامل واحد أكثر من نصف ساعة، يضطر فيها هذا العامل إلى خلع ملابسه وحذائه، ويحظر عليه نقل أية معدات عمل معدنية. كما أن عمليات التفتيش الطويلة والمعقدة والوقوف طويلاً في الطابور، تجعل العامل الذي يتمكّن من الوصول إلى عمله في غاية الإرهاق والضعف، الأمر الذي يجعل الكثير من العمال يعزفون عن العمل داخل الخط الأخضر، نظراً إلى هذا العذاب المرير الذي يكابدونه على هذه المعابر، فيضطرون للعمل بأجر زهيد في سوق العمل الفلسطيني للتخلص من هذا العذاب اليومي.

ويضطر العمال العرب في كثير من الأحيان إلى الانصياع لأوامر وشروط المشغلين الإسرائيليين المنافية لحقوق الإنسان في الأجرة وساعات وظروف العمل، لئلا يلجأ المشغلون (اليهود) إلى الطلب من الأجهزة الأمنية التي تمنح التصاريح بسحب تصاريح هؤلاء العمال منهم، وكثيراً ما يتهرب المشغلون من دفع أجور العمال، ويطلبون من الأجهزة الأمنية سحب هذه التصاريح لئلا يعود العمال إلى مراكز أعمالهم للمطالبة باسترداد أجورهم، وكثيراً ما يدّعي المشغلون أن هؤلاء العمال يشكلون خطراً أمنياً على الأمن الإسرائيلي للتهرب من دفع أجور العمال[١٣].

أما على المعابر الزراعية (البوابات)، فعليها تجري عمليات عنف منظم تقوم به أجهزة الاحتلال المختلفة ودورياته وعناصره الأمنية. وهناك نظام نمطي تتدرب على أدائه الفرق الخاصة المعروفة بحرس الحدود، وهو اللواء الذي يخضع لسيطرة

---

(١٢) مقابلات مع عمّال خضعوا لهذا الابتزاز.

(١٣) لمزيد من المعلومات حول ظروف عمل وحركة الفلسطينيين انظر: سري المقدسي، **فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي**، ترجمة أمين الأيوبي، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

الشرطة الإسرائيلية. ويتقدم المزارعون للحصول على التصاريح عبر المجالس المحلية الفلسطينية، أو مباشرة إلى جهاز الارتباط الفلسطيني، وهو الجانب الرسمي المنوط به إجراء التنسيق الأمني والإداري مع الإدارة المدنية الإسرائيلية في مختلف محافظات الضفة الغربية. ويقوم ضابط الارتباط الفلسطيني بتجميع هذه القوائم وتقديمها لضابط ارتباط إسرائيلي، ثم ينتظر عدة أيام تصل أحياناً إلى الشهر لتسلم الردّ عليها، كما يقوم جهاز المخابرات (الشاباك) بدراستها وغربلتها، فكل من كان في سجله سابقة أمنية، أو سياسية، أو أي نشاط سياسي مهما بدا ضئيلاً جداً، أو إذا كان قريب ما في طرف العائلة قد اعتقل من قبل الإسرائيليين قبل عشرين عاماً أو أكثر، فإن اسمه لن يدرج في قائمة المسموح لهم بالدخول للعناية بالأرض أو جني ثمارها. ولا تمنح التصاريح الزراعية على مدار العام، ولا تعطى في كل المواسم، فلو تزامن الموسم الزراعي، سواء في جني المحاصيل أو العناية بالأرض وتحضيرها مع أحد الأعياد اليهودية، فلن يكون هناك تنسيق أمني، وبالتالي لن يسمح حراس الجدار والبوابات للمزارعين بالدخول.

وفي معظم الأيام التي يسمح فيها بالدخول، يتوقف المزارعون طويلاً أمام هذه البوابات تحت الشمس أو تحت المطر حتى تمر أو تأتي الدورية المسؤولة عن هذا المقطع من الجدار وعن هذه البوابة لفتحها، وغالباً ما يصطحب المزارعون الحيوانات ومعدات الحراثة والرش أو التقليم وغيرها، ولا يسمحون لهم بإدخالها، الأمر الذي يضطر المزارعين إلى عدم الدخول، إذ لا فائدة من دخولهم إلى الأراضي إذا كانت حيواناتهم ومعداتهم محظورة من الدخول. وإمعاناً في التعذيب والإذلال والعنف، يلجأ أفراد من الجيش وحرس الحدود إلى التهكم على الفلاحين والاستهزاء بهم والاعتداء عليهم أو تفتيش حيواناتهم، أو الطلب من المزارعين أن يتحدثوا مع الحيوانات أو يقلدوا أصواتها، وفي حوادث أخرى عندما يتقدم المزارع إلى البوابة مع دابته، يطلب منه الحراس بتهكم تصريحاً للدابة، أو يسمحون للدابة بالدخول، ويقولون لصاحبها إنه شخص غير مرغوب فيه. وفي مناسبات أخرى، عندما يتقدم المزارع مع أطفاله الصغار، فإن الجيش يسمح بدخول الأطفال، ولا يسمح بدخول الكبار. هناك الكثير من الصور البشعة التي تمارس على هؤلاء الفلاحين، لذلك فالتصاريح والتنسيق الأمني أصبحا بمنزلة العصا أو السيف المسلط على رقاب الناس.

إن مجمل هذه الصور الفاشية في العنف والتعذيب المنظم تمارس يومياً على كافة المعابر الزراعية، وما هذه الممارسات إلا لجعلهم يعزفون أو يمتنعون عن الوصول إلى

هذه الأراضي لهدف واحد، وهو تنظيف المشهد الطبيعي الواقع خلف الجدار من هؤلاء الفلاحين، وإرهاقهم كي يملّوا هذه الظروف، فلا يعودون إلى هذه الأراضي. وبالفعل، أصبح العديد من الفلاحين في قرى القدس يكتفون فقط بالأعمال الروتينية، وخصوصاً الحراثة والتقليم فقط، من أجل الحفاظ على أراضيهم فقط عامرة، ولو بالحد الأدنى، أمام الشركات وتجار الأراضي والسماسرة والمستوطنين، وغير مهتمين بأي إنتاج لهذه الأراضي.

أما القرى التي ابتليت بالاحتجاز خلف الجدار، مثل بيت إكسا، والنبي صموئيل، وعزون، وبرطعة الشرقية، وغيرها، فقد أصبحت عبارة عن سجون فعلية، فقد أخذت سلطات الاحتلال قراراً يمنع دخول أي مواطن من خارج التجمع، إلا إذا كان لديه تنسيق أمني مسبق. وتحتفظ المداخل أو بوابات هذه القرى عند حراسها من الجيش الإسرائيلي بقائمة أسماء لكل مواطني القرية، يجري التدقيق فيها عند الدخول إلى القرى أو الخروج منها، وعادة خلال فترات الإغلاق الأمنية يحظر نهائياً دخول أحد من القرى المجاورة أو الأقرباء، راجلين أو محمولين بشكل قطعي، وحتى السيدات اللواتي يتزوجن من خارج هذه القرى يصبحن عملياً من خارج هذه القرى بعد تغيير المعلومات الشخصية في بطاقات الهوية الخاصة بهن. وفي بيت إكسا والنبي صموئيل وبرطعة، أو حي الخلايلة الواقع في جوار مستوطنة جبعات زئيف، يحظر على المواطنين إدخال أكثر من طبق بيض أو أنبوبة غاز، وأحياناً كيس دقيق أو علف للحيوانات[١٤].

٢ - جغرافيا الكارثة: نتاجات الجدار الكارثية على المناطق المغلقة: قرى شمال غرب القدس نموذجاً

تبدو الوقائع الكارثية التي خلقها المشروع الاستراتيجي الإسرائيلي، والذي أفضى بعد إجراءات التقطيع والقطع للأراضي والسكان، ماثلة في معظم أو كل تلك المناطق السكانية التي أوقعها الجدار في ظروف كارثية يرتفع فيها مستوى الآثار التدميرية يوماً بعد يوم. ومن هذه المناطق، على سبيل المثال، المنطقة السكانية المعروفة باسم شمال غرب القدس.

---

(١٤) مقابلات خاصة مع المزارعين والمواطنين، ومع موظفي الأمم المتحدة، وانظر أيضاً التقارير الخاصة التي تصدرها تباعاً مؤسسة أمنستي وهيئة الرقابة الأممية (OCHA)، وكذلك سجلات حصر الأضرار.

يحاول البشر دائماً التكيف مع الظروف الطبيعية الطارئة أو حتى مع النظام الطبيعي بشكل عام، ولكن التكيف مع النتائج السياسية والأهداف والأطماع الاستعمارية كان دائماً طبعاً إنسانياً استحال على قوى الاستعمار استدخاله في نفوس الشعوب من أجل ترويضها وتدجينها. لقد أتم الاستيطان والجدار حشر الناس في العديد من الأقفاص، وقد لا يستطيع أكثر الناس تضامناً مع الشعب الفلسطيني كضحايا للاستعمار، أن يتصوروا نوعية الحياة في هذه الأقفاص التي وجدوا أنفسهم محشورين فيها. وكما كنا قد أشرنا من قبل، عمدت سلطات الاحتلال بعد عام ١٩٦٧ إلى ضبط حركة البناء أو الاستغلال، أو الاستثمار خارج المخططات الهيكلية لجميع قرى فلسطين، فعبر عشرات القرارات والأوامر العسكرية الصادرة عن قائد المنطقة الوسطى، جرى احتجاز النمو الطبيعي ضمن حيّزات أرضية هي نفسها التي كانت موجودة قبل الاحتلال الإسرائيلي، والآن نستطيع التأكيد أن الهدف الاستراتيجي لهذا الفعل، ولهذه السياسات، كان يستهدف مستقبلاً السيطرة على هذه الأراضي لضمان استزراعها بالمستوطنات لاحقاً، أو على الأقل ضمان عدم التوسع السكاني والاستغلال الطبيعي للموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية إمعاناً في السيطرة الكولونيالية لضمان الطرد المتدرج للسكان.

وقد ارتبطت هذه الأوامر بمشروع هدم دائم لأية إنشاءات سكانية أو زراعية مهما كانت بدائية، الأمر الذي دفع الناس إلى العزوف عن البناء، لأن خطر الهدم سوف يكون أكيداً. ضمن هذه السياسة، آثر المواطنون البناء ضمن هذه المخططات الهيكلية للقرى والمدن. بعد عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٤، وأحال الجدار هذه المنطقة إلى قفص حاد الاختراق وصعب التجاوز، إذ ضاق هذا السجن واشتدت قسوة الحياة داخل جدرانه، سواء تلك التي بنيت بالخرسانة أم الأسلاك الشائكة. كما ارتفعت الكثافة السكانية بشكل لم يعُد قابلاً للاحتمال، وتم احتجاز البشر ضمن حيّزات أرضية لا تختلف عن تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، لذلك أخذ الناس في البناء العمودي، وهذا النظام مخالف للطبيعة الريفية التي تميل بطبعها إلى البيوت الريفية المستقلة. إن هذا النمط الذي أصبح شائعاً في السنوات الأخيرة، كان أحد المؤشرات على انعدام فرص البناء خارج البؤر القروية. ثم كانت ظاهرة الارتفاع الحاد جداً لأسعار الأراضي الخاصة بالبناء في زمن قياسي إلى أسعار قياسية جداً، فقد تم تسجيل ثمن الدونم الواحد داخل هذه الأقفاص بـ ١٠٠ ألف دينار في قرية بدو، وبـ ٢٠٠ ألف دينار في بيرنبالا(١٥).

---

(١٥) مقابلة مع كلّ من سالم أبو عيد، وتوفيق النبالي، رؤساء البلديات في هذه القرى (آذار/ مارس ٢٠١٤).

وكانت النتيجة المباشرة لهذا الوضع السكاني، اتجاه المواطنين إلى بناء أو استغلال الأراضي الزراعية لبناء منشآت تجارية أو تحويل المنازل إلى وحدات استرزاقية، مثل: المشاغل الحرفية الصغيرة، كالنجارة والحدادة، أو ورش تصليح المركبات، وقص الحجر، وبيع أدوات البناء وتربية الدواجن المنزلية في المخازن أو في ملحقات (بركسات) محيطة بالمنازل. وقد أحالت هذه المنشآت الحرفية الحياة الريفية إلى جحيم لا يطاق ونسبة تلوث عالية، وضوضاء لم يشهدها الريف العربي في فلسطين عبر تاريخها الممتد.

لقد أدى البناء الاجتماعي لهذه البنية الريفية الناتجة من سياسات تخطيط الأماكن الإسرائيلية في فلسطين التي اشتغلت عليها قوى الاحتلال الكولونيالي الصهيوني، إلى ارتفاع كبير في الصراعات والخلافات الاجتماعية العائلية، سواء داخل العائلة الواحدة أم بين بيوت الجيران المتراصة، بسبب الصراع على الحيزات الأرضية، أو بسبب التأثيرات السلبية والخطرة في الأمن الإنساني والبيئة الطبيعية، نتيجة هذا الاستنزاف الرهيب للتجمعات الريفية، سواء من حيث تراكم النفايات أم الضوضاء أم التلوث الناتج من هذه الدكاكين الحرفية الموجودة داخل الحارات أم بين البيوت أم داخل المنازل نفسها.

كما أدى انعدام شبكات الصرف الصحي، وصعوبة إنشائها مستقبلاً، وانعدام أية حيّزات أرضية خارج القرى لصرف المياه العادمة منها، وعدم بناء محطات تنقية ومعالجة، بسبب ارتفاع تكاليفها الإنشائية، إلى كارثة بيئية، فهذه التكتلات البشرية المحشورة داخل هذه الأقفاص ما زالت تستخدم الحفر الامتصاصية الملاصقة والموجودة بين البيوت وداخل الحارات، وهي لم تعدّ قادرة على استيعاب مياه الصرف الصحي، وأصبحت تفيض بشكل دائم أو تنساب على بيوت الجيران، الأمر الذي شكل كارثة صحية تستحيل الحياة الإنسانية بجوارها. وأدت هذه الظاهرة إلى اشتعال المشاكل العائلية، وبين الجيران، بشكل يومي، نتيجة هذه الكارثة الصحية. والملاحظة الظاهرة التي نشأت في السنوات العشر الأخيرة، هي انتشار سيارات النضح لسحب هذه الحفر الامتصاصية التي يدفع المواطن مقابل كل صهريج ما متوسطه ٦٠ – ٨٠ شيكلاً لعملية النضح الواحدة. وهناك الكثير من البيوت التي تحتاج إلى هذه العملية ثلاث مرات في الشهر الواحد. والأهم أو في مستوى الأهمية أن أصحاب سيارات النضح هذه يلجؤون إلى سكبها في الأراضي الزراعية أو في الأودية والمنحدرات، الأمر الذي

خلق تشويهاً خطر لهذه الأراضي المتبقية للمواطنين العرب، وما يرتبط بذلك من تلويث خطر للمياه الجوفية، وما يصاحبها من نواتج بيئية لا يتسع المجال لاستعراضها. ولعل من المهم أن نذكر أن وادي سلمان، وهو من أهم الأودية الشتوية للمنحدرات الغربية في الضفة الغربية، وهو المار بمحاذاة قرى بدو، وبيت عنان، وبيت دقو، والقبيبة، قد تحول إلى مستنقع بعد أن كان يوماً من أجمل الأماكن الطبيعية في تلال فلسطين الوسطى، حيث الغابات الطبيعية وكروم الزيتون والعنب واللوزيات والأزهار والنباتات الصحية العلاجية.

تتناسل الآثار التدميرية على البيئة والإنسان الفلسطيني، وتتكثف تبعاتها، بحيث إن هذه التبعات التي ترتبت على إنشاء هذا الجدار تؤدي يومياً إلى آثار يمكن التنبؤ لأخطارها المستقبلية على الوجود الإنساني في هذه الديار، التي تخضع لإجراءات ضبط كولونيالي قلّ مثيله في البلدان التي خضعت لقوى الاستعمار قديماً وحديثاً ذات يوم. إن تدمير الطبيعة الجغرافية قد أخذ في فلسطين وسائل مختلفة لحساب نقاهة المستعمر الأبيض فيها، الذي لصالحه ولصالحه فقط تجري كل عمليات التخطيط المكانية. ففي الوقت الذي أجرى فيه أصحاب السيادة الاستعمارية عملية التخطيط القومي في إسرائيل[١٦]، لمستوطنة جبعات زئيف، مثلاً، الواقعة إلى الغرب من قرية الجيب العربية شمال القدس، ترك المخططون لهذا الجسم الاستعماري الاستيطاني الإحلالي (جبعات زئيف) آلاف الدونمات المصادرة من أراضي الجيب وبيتونيا، وبيت دقو، والطيرة، للتوسع الاستعماري فيها[١٧]، فإن قرية الجيب التي ابتليت في بناء الجدار فوق أراضيها الغربية والشمالية والجنوبية، أصبحت في ضائقة سكنية أدت بأصحاب الأراضي إلى البناء في أهم شريط سهلي في محافظة القدس، ويعدّ من أخصب الأراضي الزراعية في تلال فلسطين الوسطى؛ فخلال السنوات العشر الأخيرة بعد إكمال بناء الجدار، فإن السهل الغربي الواقع بين الجدار من جهة، والقرية من جهة أخرى، يكاد يختفي كلياً بسبب التوسع في البناء بعد ان خسرت القرية معظم الأراضي الجبلية المحيطة بها. إن استنزاف الأراضي الزراعية بالبناء سيضاعف الأوضاع الاقتصادية الصعبة أصلاً، فمثلاً،

(١٦) يوسف جبارين، **التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة**، ترجمة سليم سلامة وسلافة حجاوي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٣).

(١٧) خلال كتابة هذه السطور، شرعت قوات الاحتلال خلال هذه الأيام في توسيع المستوطنة (جبعات زئيف) لبناء حيّ استيطاني جديد أطلق المحتلون عليه اسم «جبعات هايلوت» بعد أن أعلنت وزارة الإسكان والبناء قبل ٦ شهور تقريباً عن إنشاء مئات الوحدات الاستيطانية وإحالتها لشركات البناء.

فقد كان هذا السهل تاريخياً من أهم مراكز إنتاج الحبوب والمحاصيل الشتوية والخضار الصيفية، والمحاصيل المختلفة، كالعنب والتين وغيرها.

ولعل الظاهرة الجديرة بالتسجيل، هنا، أن هذه المنطقة المكونة من ١٦ قرية فلسطينية، كانت حتى عام ١٩٦٧ تتمركز حياتها على القطاع الزراعي الذي كان الأساس للدخل والأمن الغذائي وتشغيل القوى العاملة، وكانت المنحدرات الجبلية المحيطة بهذا الريف مصدراً أساسياً للزراعات الشتوية (القمح، الشعير، العدس) التي كانت توفر أمناً غذائياً للفلاحين الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه شكلت هذه الأراضي أساساً لتربية الثروة الحيوانية كمراعي طبيعية، إلا أن النتائج التي ترتبت مباشرة على مصادرة المراعي أدت إلى انعدام قطاع تربية المواشي بشكل تام، الأمر الذي ساهم بدوره في ارتفاع نسبة البطالة والبؤس والفقر والحرمان من الأغذية أو العوائد النقدية التي كان يوفرها هذا القطاع للعشرات من العائلات. إننا في هذا المبحث من الدراسة يمكن لنا أن نشير بكل دقة إلى أن ارتفاع مستوى البطالة والفقر بين الفلسطينيين لم يكن ناتجاً من إغلاق سوق العمل الإسرائيلي، كما يجري الترويج له من بعض الأوساط، بقدر ما هو ناتج مباشرة من التدمير والمصادرة الدائمة لموارد الإنتاج الطبيعية التي عاش عليها الفلسطينيون قبل عام ١٩٦٧، وقبل بناء الجدار العنصري الإسرائيلي الذي رفع مستوى البطالة والأزمات الاجتماعية إلى مستوى لم تعرفه فلسطين الوسطى (الضفة الغربية) في تاريخها[١٨].

كما كانت الآثار الاقتصادية الاجتماعية للجدار كارثية، فإن إحدى النتائج الثقافية الكارثية تكمن في توجه المواطنين في الريف الفلسطيني إلى هدم البيوت الكلاسيكية المقببة القديمة، وهي النمط المعماري الملائم للبيئة الطبيعية والاقتصادية التاريخية والاجتماعية العائلية الممتدة في مراكز القرى الفلسطينية، واستبدالها بالمعمار الهندسي الحديث. وقد أدت عمليات الهدم الدائمة لهذه البيوت (والأحواش) الريفية القديمة، إلى طمس معالم القرى القديمة ذات القيمة الجمالية والفولكلورية التي يستحيل إعادة استرجاعها إذا استمرت عمليات الهدم هذه لإيجاد مأوى بعد أن ضاقت البلاد على أهلها.

---

(١٨) أحواش: جمع حوش، وهي نمط من البناء الكلاسيكي من البيوت المقببة المتراصة للعائلات الممتدّة، والتي تتضمّن المأوى السكني ومخازن للمحاصيل الزراعية ووحدات (حظائر) لتربية الماشية وحيزات زراعية صغيرة تُستَخدَم لإنتاج الخضار الشتوية والصيفية بصفة خاصة.

ولا يمكن أن تتوقف النتائج الإجرامية البشعة لهذا الاحتلال على كل شيء يحمل خلية حية في هذه البلاد، ولا يمكن للأخلاق الإنسانية أن تحتمل هذه النزعة الاستعلائية وتحتمل التعايش معها. بالتأكيد، إن القيم الاستعمارية تميل دائماً إلى الاستحواذ على الموارد والهيمنة والإقصاء، ولكن أيضاً لم تمارس قوى الاستيطان في ما عرف عنها من افتقارها إلى الأخلاق الإنسانية، كما تمارس قوى الاستيطان الفاشية ما تمارسه في الأراضي العربية المحتلة. لقد سبق أن قلنا في هذه الدراسة إن الجدار استهدف إقصاء الضحية عن المشهد الطبيعي العام لفلسطين في تلال الضفة الغربية، لكننا اليوم نقول أيضاً إن هذه الضحية المحتجزة في القفص تتعرض لما يشبه القتل المتعمد البطيء!

إن المشهد المثال الذي تعيشه هذه القرى الواقعة في هذا القفص العنصري يستوجب أن نمنحه مزيداً من التفاصيل. لقد ترك الإغلاق المحكم ثغرة واحدة، هي ما أصبح يعرف بـ «النفق» الذي يمتد إلى أكثر من ١٤٠٠م، وهو نفق مظلم ضيق، شهد العشرات من حوادث السير القاتلة عليه، حتى أصبح يسمى «نفق الموت»، إذ يخرج الإنسان من نفق الموت ليصطدم في بحيرة من مجاري جيبعون، وهي مستوطنة إسرائيلية تقع على شارع (٤٤٣) إلى الغرب من قرية الجيب، وقد بنيت على أنقاض معسكر للجيش الأردني، ثم تحولت عبر الزحف الاستيطاني الدائم إلى بلدة يهودية تتصل بمنطقة استيطانية إقليمية (جبعات زئيف، بيت حورون شمالاً، ومستوطنة جفعون هحدشاه وجبعات هشموئيل جنوباً). وبعد أن أصبحت مستوطنة جيبعون قائمة استولى مستوطنوها على مئات الدونمات من أراضي الجيب الغربية، وأصبحت عازلة للناس خلف الجدار، ليس عن الأرض الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى، وإنما عن العالم أيضاً. وقد بدأت المستوطنة بصرف مياه الصرف الصحي على الشريط السهلي الواقع إلى الشرق من المستوطنة، ويعدّ هذا الشريط السهلي الزراعي، كما سبقت الإشارة، من أجود الأراضي الزراعية، حيث تحفه المنازل العربية، ويمر بمحاذاته طريق القرى الرئيسي المرتبط بالنفق (نفق الموت).

تمر مياه الصرف الصحي المندفعة من المستوطنة، عبر قناة تحت الجدار غامرة أكثر من ٢٠٠ دونم، بحيث تحولت إلى مستنقع أسود، جعل المنطقة بأسرها، والأرض، والمزارعين، والرعاة، والمارة، يعيشون في قفص أرضيته من مياه الصرف الصحي القادمة من تلك المستوطنة. وقد بعث الأهالي ومجلس محلي القرية بالعديد من المذكرات إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، وأطلعوا عدداً من أعضاء الكنيست العرب

على هذه الحالة الخطرة لعرضها على الكنيست الإسرائيلي. ومنذ ثلاث سنوات، وهذه الكارثة في توسع، وقد تحولت هذه المنطقة إلى ما يثير الاشمئزاز والأسى بعد أن كانت قبل الجدار وقبل المستوطنة من أجود وأروع المشاهد الطبيعية في تلال القدس. ولكن يتضح أن الإدارة المدنية والحكومة الإسرائيلية وسكان المستوطنة، لديهم الإصرار على استمرار هذا الواقع. فهل يتخيل كائن في الدنيا لو أن أنبوب صرف صحياً في المدن أو الشوارع الإسرائيلية قد تعرض لانسداد أو كسر، هل كان سيمر يوم أو يومين أو ثلاثة من دون إصلاح الخلل ومعالجته فوراً؟ هل هناك أبشع من الفصل والتميز العنصريين بين البشر؟ هل هناك بشاعة تفوق هذه الوسائل الإجرامية تجاه المواطنين الواقعين خلف الجدار، وخلف الحياة، وخلف الرؤية، وخلف الشمس؟[١٩]

ثانياً: الحركة/ التنظيم الفاشي للمستوطنين في الضفة الغربية (جباية الثمن - تاج محيير)

يبدو واضحاً وجلياً أن تصاعد العنف الفاشي الذي يمارسه المستوطنون في الأراضي العربية المحتلة كان مرتبطاً بعدد من المعطيات المتداخلة. فارتفاع عدد المستوطنين في الضفة الغربية ومدينة القدس ومحيطها الذي وصل إلى ٦٥٠ ألف مستوطن، وكذلك الزيادة الكثيفة للمدارس الدينية وتوجه المجتمع الإسرائيلي وميله الجارف نحو اليمين في السنوات العشر الأخيرة، واطمئنان المستوطنين إلى عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد ضم النسبة العظمى للمستوطنات إلى إسرائيل بفعل الجدار، قد أخذ بدفع مستوى الأعمال العدوانية تجاه التجمعات الفلسطينية، بما فيها القرى والمدن العربية داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨[٢٠].

لقد شهدت الأعمال العنيفة الفاشية الاستيطانية تطوراً نوعياً في السنوات الأخيرة بفعل ظهور حركة جباية الثمن بين مستوطني الضفة الغربية، ويعود النشاط الإجرامي للحركة الاستيطانية إلى عام ١٩٨٠ عندما جاهر التنظيم السري اليهودي بالإعلان عن اغتيال عدد من رؤساء البلديات في الضفة الغربية، والتخطيط لهدم ونسف قبة الصخرة والمسجد الأقصى المبارك، ثم ظهر في أواسط الثمانينات تنظيم آخر عرف باسم تنظيم

(١٩) مشاهدات ميدانية، ومقابلة مع السيد غسان علان رئيس مجلس محلي الجيب (آذار/ مارس ٢٠١٤).

(٢٠) مهند مصطفى، **المستوطنون من الهامش إلى المركز** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٣).

«دورية الانتقام» التي شكّلها عدد من أتباع الحاخام المتطرف كهانا. وبعد اتفاق أوسلو، ظهرت حركة أخرى عرفت باسم زو - آرتسينو (هذه أرضنا) التي ترأسها موشيه فيغلين، الذي أصبح في ما بعد أحد تلاميذ مدرسة نتنياهو اليمينية بعضويته في الليكود كعضو كنيست، وخلال الانتفاضة الثانية ظهر التنظيم المعروف «بات هعين»، الذي قتل، كما المنظمات السابقة، بضع عشرات من الفلسطينيين.

وفي منتصف التسعينيات ظهرت شبيبة التلال التي دعمها وأطّرها شارون لاحتلال تلال الضفة الغربية بواسطة إقامة بؤر استيطانية في هذه التلال، التي سرعان ما أصبحت مستوطنات معترفاً بها. ويبدو أن كل هذه التشكيلات ذات الطابع الميلشياوي كانت مقدمة تمهيدية لبروز منظمة «تاج محيير» (تدفيع الثمن أو جباية الثمن)[٢١]، والتي كانت القوة المحركة لها عملية بناء الجدار، الذي قدم أكبر الجرعات الدينية اليمينية العنيفة لهذا التشكيل الاستيطاني الديني، العلماني الاستعماري، حيث مكّن الجدار أفراد هذه العصابة التي أصبحت تعيش حياة وأخلاق القلعة المنعزلة المسيّجة بالأسوار والأبـراج، وفي داخل هذه القلاع (المستوطنات) المسورة يحصلون على التدريب العسكري، وأساليب الهجوم، واختيار المواقع المستهدفة، وإتقان استخدام الوسائل الإرهابية والاستخبارية المختلفة، وطرق الاتصال بالجيش، والانسحاب الآمن بعد الجريمة، وإلى هذه القلاع المحاطة بالبرج والسور يعودون ثانية. وقد قدم الجدار لهذه القطعان المنفلتة من الأخلاق الإنسانية الحيّز الآمن الذي يمارسون عبر بواباته ومساربه ومسالكه الخاصة هذه الجرائم. ويقوم الجيش بتوفير الأمن عبر دورياته الكثيفة المحمولة والراجلة لهذه العصابات التي ثبت خروجها تحت عيون ومرأى من الجيش الإسرائيلي، من دون أن يتحرك لمنعها أو اعتراض طريقها. وهو الذي يؤمّن لها العودة الآمنة بملاحقة الفلسطينيين المدنيين الذين يهرعون إلى حماية ممتلكاتهم بإطلاق النار عليهم أو اعتقالهم أو تعذيبهم.

بدأ هذا التشكيل الإرهابي نشاطه الفاشي عام ٢٠٠٨، كإجراء منظم ومستمر، وبغطاء وحماية من المؤسسة الرسمية السياسية والأمنية الإسرائيلية. والادعاء المتداول في الأوساط الإسرائيلية أن هذا التشكيل الإرهابي جاء رداً على توجهات الحكومة المعروفة بالانسحاب الأحـادي الجانب من مستوطنات قطاع غزة وبعض البؤر

(٢١) عليان الهندي، «جباية الثمن: اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٥٢ (شتاء ٢٠١٤)، ص ١٧٤ ـ ١٨٢.

الاستيطانية شمال الضفة الغربية. والهدف المعلن هو أن يدفع الفلسطينيون ثمن السياسة الرسمية للحكومة الإسرائيلية[٢٢].

ويبدو من سلسلة الفظائع التي تمارسها هذه العصابة أنه لا يوجد لديها أية محاذير في الأهداف التي يجري تخريبها أو الاعتداء عليها؛ إذ يتم الاعتداء على الكنائس والمساجد كمؤسسات دينية مقدسة، وإحراق الأشجار وقطعها، وإحراق السيارات وإطلاق النار، وقتل المدنيين، ومهاجمة الأرياف والمؤسسات ليلاً، وسرقة الكروم والمحال التجارية، وتدنيس المقابر الإسلامية والمسيحية، وخط الشعارات العنصرية على واجهات المساجد والمعابد والمؤسسات الدينية، والتربص للمزارعين والرعاة في الخلاء والاعتداء عليهم، وسرقة أغنامهم وحيواناتهم. وقد رصد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعروفة (OTCHA) أكثر من ٥٠٠ اعتداء عام ٢٠١٣. وحتى كتابة هذه السطور، ذكر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأخير (٢٣/ ٥/ ٢٠١٤) أن متوسط عدد الاعتداءات الإجرامية التي تمارسها هذه العصابات يقدر بسبعة اعتداءات في الأسبوع الواحد[٢٣].

ويشارك في حملات «جباية الثمن» التي انطلقت ونشأت في مستوطنة يتسهار شمال الضفة الغربية آلاف المستوطنين الذين ينتمون إلى ٣٤ منظمة يمينية ودينية أهمها: مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة، وحركة حباد الدينية، وحركة كاخ، ومنظمة كهانا حي، ونساء بالأخضر، وتضم هذه المنظمات في صفوفها عدداً من التنظيمات الشبابية، أهمها: شبيبة الليكود، وشبيبة المعسكر الديني الوطني، وشبيبة مستوطنات إسرائيل، وشبيبة بني عقيبا الدينية، وتحظى هذه المنظمات بغطاء أيديولوجي وديني من لجنة حاخامات يهودا والسامرة[٢٤].

- المؤسسة الدينية والرسمية في خدمة وغطاء لمليشيا جباية الثمن

يتغذّى العنف الاستيطاني لميليشيا «جباية الثمن»، ليس على الفكر الديني الكاره للأغيار، وإنما أيضاً من السلوك المنظّم لمؤسسة الجيش في الضفة الغربية، ومن قرارات

---

(٢٢) انظر: التقارير الشهرية والسنوية التي تصدر تباعاً عن مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة على الرابط الإلكتروني التالي، <http://www.un.org/ar/humanitarian/>، و«تدفيع الثمن ترتكب جريمة جديدة في قرية نحالين،» **القدس**، ٤/ ٤/ ٢٠١٤.

(٢٣) مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، ٢٣/ ٥/ ٢٠١٤.

(٢٤) الهندي، «جباية الثمن: اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية».

المؤسسة السياسية الإسرائيلية أيضاً. وبالمستوى نفسه، فإن المؤسسة القضائية الرسمية تمدّ هذه المليشيا بمصدر آخر من مصادر الغطاء والدعم القانوني جراء التسامح الشديد مع أفراد هذه العصابات عندما يعرضون على القضاء في الحوادث النادرة. وهذا العنف الذي يجد تسويغاً وتبريراً له عند المؤسسة الرسمية يكمن في الاتفاق المشترك على الهدف الأعلى عند المؤسسة الرسمية ومليشيا المستوطنين، وهو الذي يستهدف خلق البيئة الطاردة للفلسطينيين من ديارهم عبر منظومة لا حصر لها من الوسائل الإرهابية التي لم تعُد تحتكرها المؤسسة الرسمية، وإنما أصبحت تتقاسمها وظيفياً مع المليشيا الإرهابية الاستيطانية. لذلك، فإن السكوت الرسمي عن هذه الجرائم يأتي في إطار الهدف الأعلى للصهيونية، وهو تنظيف البلاد من أصحابها العرب[٢٥].

جاء ربط جماعة «جباية الثمن» بالنازية على لسان عدد من العناوين السياسية والأمنية والفكرية ذات المستوى الرفيع في إسرائيل، فالوزير وعضو الكنيست عن حزب العمل سابقاً أوفيربينس، كتب في صحيفة **يديعوت أحرونوت** (٢٩/ ٥/ ٢٠١٤) «عندما يخرب متطرفون يهود أملاكاً عربية، ويحرقون مساجد، ويخطون كتابات عنصرية، مثل: «العرب إلى الخارج»، يتعين علينا أن نعود ونتذكر ما فعلوه في اليهود في ألمانيا، علينا أن نتذكر تكسير زجاج مصالح تجارية يهودية، وإضرام النار بالكنس اليهودية، ونشر الشعار المعادي للسامية «اليهود إلى الخارج»، وأضاف: إنه يصعب فهم كيف أن المجتمع اليهودي الإسرائيلي الذي كوت أحداث المحرقة النازية وعيه الجماعي بصورة عميقة للغاية، يتعامل بتسامح كهذا مع جرائم الكراهية ضد العرب»[٢٦].

وكانت فظائع هذه الحملات الإجرامية قد حملت الكاتب الإسرائيلي اليساري الشهير «عاموس عوز» إلى القول: «إن تعابير مثل «جباية الثمن»، و«شبيبة التلال» التي تطلق على هذه الجماعات، هي تعابير تجميلية، وإنه حان الوقت كي نواجه الوحش، ونسميه باسمه الحقيقي، فهي جماعات نازية عبرية جديدة، وإنه ليس هناك أي شيء يفعله النازيون الجدد في عصرنا، ولا تفعله هذه الجماعات هنا. وربما يكون الفارق الوحيد كامناً في أن الجماعات النازية الجديدة في إسرائيل تحظى بدعم من عدد غير قليل من المشرعين القوميين، أو العنصريين، وكذلك بدعم المؤسسة الدينية

(٢٥) انظر: «الخلفية الحقيقية لجرائم جباية الثمن ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر،» **المشهد الإسرائيلي**، ٦/ ٥/ ٢٠١٤.
(٢٦) المصدر نفسه.

(الـ «ييشيفاه») التي تقدم الدعم الأيديولوجي والفتاوى التي تجيز وتشجع هذا الإجرام. كما تحظى هذه الجماعات بمباركة وتأييد عميق لدى الجهات التنفيذية في إسرائيل، فرئيس الحكومة نتنياهو كان قد رفض توصية تقدم بها قبل عدة أعوام وزير الأمن الداخلي والعدل، وتنصّ على اعتبار جماعة «شبيبة التلال» و«جباية الثمن» التي تمارس هذا الإجرام مجموعات إرهابية، وهذا ما يشفّ عن جوهر تعامل المؤسسة السياسية والأمنية مع هذه الجماعة»[٢٧].

يؤكد تسامح ومباركة، بل ودعم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الرسمية، رئيس المخابرات الإسرائيلية الأسبق «كارمي غيلون»: «إن الشاباك قادر على وقف جرائم «جباية الثمن»، وفي ضوء تسامح السلطات الإسرائيلية مع منفّذيها، إذ لم يتم تقديم أي من منفّذيها إلى المحاكمة على مدار السنوات الماضية التي ارتكبت فيها الآلاف من هذه الجرائم، وذلك لأن فعل كهذا قد يفسر بأنه استخدام للشاباك لغايات سياسية». ويضيف: «إن نشاط جماعة «جباية الثمن» هو إرهاب بكل معنى الكلمة، وقد يؤدي إلى حالة غليان بين عرب إسرائيل، وفي المناطق المحتلة، ويؤدي إلى إلحاق الأذى على خلفية دينية باليهود في البلاد والعالم. وكون الإرهاب الذي تمارسه جماعة «جباية الثمن» موجهاً نحو مؤسسات دينية إسلامية ومسيحية، فإن الأمر يصبح حساساً وقابلاً للاشتعال أضعافاً مضاعفة»[٢٨].

ومن المدرسة الأمنية (الشاباك) ذاتها، وعلى لسان رئيسها الأسبق «عامي إيلون»، في مقابلة مهمة مع مجلة **قضايا إسرائيلية**، يؤكد إيلون أن «جماعة «جباية الثمن» تحظى بالرعاية الرسمية، لأن الدولة لم تعرّف هذه الأعمال بأنها أعمال إرهابية، فالدولة تسميها «اعتداءات»، وليس إرهاباً، وتوجد للكلمات أهمية ليست عادية في تحديد الوعي، «وإذا لم تعرف الدولة هذا الأمر بصورة دقيقة، فإنه بالإمكان من خلال غسل الكلمات أن نقنع الجمهور بأن الأعمال الإجرامية ليست أعمالاً فظيعة، إذ توجد أهمية ليست عادية لتعريف الكلمة أو المصطلح لأنها هي التي تحدد الوعي»[٢٩].

---

(٢٧) أنطون شلحت، «جرائم جباية الثمن والكذب الإسرائيلي المتفق عليه،» **المشهد الإسرائيلي**، ٢٠/٥/٢٠١٤.

(٢٨) «رئيس الشاباك الأسبق يؤكد أنه بالإمكان وقف جرائم جباية الثمن،» **المشهد الإسرائيلي**، ٦/٥/٢٠١٤.

(٢٩) مقابلة خاصة أجراها كلّ من أنطون شلحت وبلال ضاهر مع اللواء الرئيس الأسبق لجهاز الشاباك عامي أيلون ونُشِرَت في: **قضايا إسرائيلية**، العدد ٥٢ (٢٠١٣).

وتجدر الإشارة إلى أن التحفظات أو الهجوم الذي يبديه عدد من المسؤولين السابقين في المؤسسة الرسمية، كما سبقت الإشارة، أو أعضاء كنيست في المركز الحاكم، وهم يبدون هذا الرفض لسلسلة الأعمال الإجرامية التي تمارسها هذه الجماعة، فإنهم أولاً ينتبهون إلى الأخطار الناتجة من هذه الأعمال الانتقامية التي قد تؤدي إلى حالة غليان وتوتر في أوساط العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، وفي الأراضي المحتلة، إذ تؤدي هذه الأعمال إلى إلحاق الأذى على خلفية دينية باليهود في إسرائيل والعالم، وكون إرهاب «جباية الثمن» موجهاً ضد مؤسسات دينية مسيحية، فإن الأمر يصبح حساساً وقابلاً للاشتعال أضعافاً مضاعفة، وفق تصريحات رئيس الشاباك الأسبق كارمي غيلون[٣٠] في الوقت نفسه، فإن الموقف الذي أعلنه وتبنّاه عاموس عوز الذي وصف هذه الحركات بالنازية، قد تعرض لحملة عنيفة من قبل أوساط دينية وعلمانية، على حد سواء، بادعاء أنه لا يمكن مقارنة أي عنف يمارسه أوساط من اليهود بحق الفلسطينيين بالجرائم النازية التي مورست ضد اليهود يوماً ما[٣١].

لا يمكن لعيون الفلسطينيين التي تشاهد جرائم هذه الجماعات أن تخطئ، ولا تخطئ عيون المراقبين والكتّاب والصحفيين، ولا حتى القيادات الإسرائيلية التي سبقت الإشارة إليها. فهذه الجماعات، تحظى بالدعم الحكومي الرسمي بالتدريب والتمويل والتخطيط لهجماتهم على الفلسطينيين، وما السكوت الرسمي والتغاضي الفاضح عن هوس هذه الجماعات وإصرارها على ملاحقة الفلسطينيين وإلحاق الأذى بهم متى أمكنهم ذلك، إلا نتيجة هذا الدعم، وهو الذي يسم السياسة الرسمية للحكومة الإسرائيلية تجاهها، رغم أنها موصوفة بالإرهاب حتى عند أوساط مختلفة في إسرائيل. على أية حال، فإن هذه الحقائق لا تفاجئ كل عاقل في هذه الدنيا، فهذا التيار الاستيطاني الإرهابي الذي يدعي أن تلال فلسطين الوسطى هي أراض توراتية صافية، هو ذاته التيار الذي نشأ في دفيئة هذا اليمين الاستعماري العبري الحاكم في إسرائيل الذي قاد مشروع الاستيطان في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، وهو المشروع الاستراتيجي الذي من شأنه أن يضع حداً لمطالب الفلسطينيين في تقرير المصير على أراضي الضفة الغربية. أضف إلى ذلك، أن النشاطات التي تقوم بها لجنة حاخامات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) يجري تمويلها من مؤسسات حكومية رسمية، ويعتبر كل أعضاء اللجنة

---

(٣٠) انظر كارمي غيلون في: **المشهد الإسرائيلي**، ٦/ ٥/ ٢٠١٤، نقلاً عن: **يدعوت أحرنوت**.

(٣١) على سبيل المثال، انظر بعضاً من الردود العنيفة على الأديب عوز، في: كاتيا ريتبين، «الاستعمال البائس لكلمة نازي،» **القدس**، ١٣/ ٥/ ٢٠١٤، نقلاً عن صحيفة **إسرائيل اليوم**.

موظفين حكوميين، أي أن الجهاز الرسمي الحكومي هو المموّل الأبرز، ليس للبناء الاستيطاني، وإنما لكل الفتاوى الدينية التي تبيح قتل الفلسطينيين وإعدام أشجارهم حرقاً وقطعاً. وتمتلك هذه الجماعة القناة التلفزيونية السابعة (قناة المستوطنين) التي تبثّ من عرض البحر المتوسط، كما تحظى هذه الأفعال الإجرامية بتعاطف عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية التي تعظّم من هذه النشاطات وترعاها وتغطيها وتروّج لها.

وكانت حادثة وقوع أكثر من عشرة من المستوطنين في كمين نصبه الفلاحون الفلسطينيون للمستوطنين أثناء محاولتهم تقطيع أشجار الزيتون في قرية قصرى إلى الشرق من نابلس في مطلع عام ٢٠١٤ حدثاً كاشفاً للغطاء الذي تمنحه سلطات الاحتلال لهذه المليشيا. فقد تمكّن الفلسطينيون من احتجازهم، وسارع الجيش الإسرائيلي إلى تخليصهم، إلا أن أياً منهم لم يقدم إلى المحاكمة. وكانت المنظمة الحقوقية «ييش دين»، وهي منظمة المتطوعين لحقوق الإنسان، قد أصدرت في نهاية عام ٢٠١٣ ورقة معطيات حول اعتداءات المستوطنين وتوفير مظلة حماية رسمية لهم. واستناداً إلى المعطيات التي تم توثيقها من قبل المنظمة المذكورة، فإن ٩٧,٤ بالمئة من ملفاتَ التحقيق التي فتحتها الشرطة الإسرائيلية في «يهودا والسامرة» في أعقاب استهداف أشجار الزيتون في الحقول الفلسطينية قد تم إغلاقها[٣٢].

وتشير الورقة إلى أن إتلاف الأشجار المثمرة، بما فيها أشجار الزيتون، يشكل مسّاً قاسياً بممتلكات الفلسطينيين، ويمسّ بصورة مباشرة برفاهيتهم، نظراً إلى كون الغالبية العظمى من الفلسطينيين في الضفة الغربية يعتمدون في حياتهم على الزراعة كمصدر دخل رئيسي، وفي مقدمة ذلك قطاع الزيتون الذي يوفر الدخل لحوالى ١٠٠ ألف عائلة فلسطينية[٣٣]. فمن بين الملفات الـ ٢١١ التي تم فتحها في أحداث إحراق وقطع أشجار الزيتون، قامت الشرطة بإغلاق ١٨٣ ملفاً، بينما لم تنته سوى ٤ ملفات فقط بتقديم لوائح اتهام ضد المعتدين، ويعني هذا أن ما نسبته ٩٧,٤ بالمئة من تلك الملفات تم إغلاقها في إلقاء القبض على أفراد هذه العصابات. وفي بعض الحالات الفاضحة التي ألقي فيها القبض على بضع أفراد من هذه المليشيا الإجرامية، وحرصاً على الظهور بالمظهر

---

(٣٢) انظر: عدي عد، «الطريق تجريد: اللجان حالة البؤرة الاستيطانية،» ييش دين (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان ـ تل أبيب) (١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٣)، <http://www.yesh-din.org/ar/infoitem.asp?infocatid=324>.

(٣٣) سليم سلامة، «الشرطة الإسرائيلية أغلقت نحو ٩٨٪ من ملفات التحقيق في اعتداءات المستوطنين على الأشجار في الضفة الغربية،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٤/ ١/ ٢٠١٤.

الديمقراطي، وتجنباً لملاحقة المنظمات الحقوقية والإعلامية المتهمة بمحاولات نزع الشرعية عن إسرائيل، تقوم الشرطة أو أفراد الجيش باعتقال بعض من هؤلاء بين الحين والآخر، وتقديمهم إلى المحاكمة، لكن هذه الأحكام الشكلية تراوحت بين الغرامة المالية الرمزية والاعتقال أو الحجز في أماكن خاصة ليطلق سراحهم بعدها بأيام قليلة. وفي بعض الحالات، تمت إحالة بعض أفراد هذه العصابات على الدوائر الحكومية للقيام بالخدمة العامة في مؤسسات رسمية أو أهلية كنوع من العقاب أو المساءلة الشكلية[٣٤].

وفي مقال جريء للكاتب الإسرائيلي «أليكس فيشمان»، وهو أحد أصحاب الأقلام المهمة في إحدى الصحف الإسرائيلية (**يديعوت أحرونوت**)، كتب تحت عنوان «حكومة نتنياهو لا تريد وضع حدّ للإرهاب اليهودي»: «ويبدو أن إرهاب هذه الجماعات الذي انتقل نحو المسّ بقوات الأمن الإسرائيلي مؤخراً، بدأ يثير الرأي العام الإسرائيلي من دون أن يحرك هذا العنف الموجّه إلى الفلسطينيين استنكاراً ذا مغزى حقيقي إلا من بعض الأوساط اليسارية التي بدأت تخشى من انتقال العدوى إلى داخل المجتمع الإسرائيلي». وقد وصف أليكس فيشمان هذه الجماعات بالجرح القبيح النازف للإرهاب اليهودي، محمّلاً الجهاز الرسمي الحكومي كامل المسؤولية لهذه الأعمال الإرهابية التي عيّنت قائد كتيبة حرس الحدود في الضفة الغربية لضبط الأمن في المناطق (المقصود الضفة الغربية)، وهو مستوطن يقيم في مستوطنة يتسهار، وهي المستوطنة التي تشكّل مركزاً وقاعدة لجماعة «جباية الثمن». وهذا الضابط المستوطن لم يتعاون مع المحققين الذين حاولوا التعرّف إلى «المشاغبين» الذين اعتدوا على قوات الأمن في يتسهار، وهو يصف الموقف العام للحكومة بقوله: «القيادة السياسية تثرثر بشعارات، وما زال الجميع يقفون عاجزين عن مواجهة تآمر سياسي من أخطر ما عرفته إسرائيل منذ إنشائها». وهو يصف الجيش الإسرائيلي بأنه لن يكون مؤهلاً أبداً لمقاومة هذا الإرهاب الموجّه ضد العرب، لأنه لا يمكن للجندي الإسرائيلي أن يُعامل المستوطنون اليهود كأنهم أعداء، فهو قد جنّد أصلاً لحماية اليهود في إسرائيل، وليس حماية أمن الفلسطينيين[٣٥].

---

(٣٤) انظر مقال رئيس فريق منظمة العمل الأمريكي من أجل فلسطين ـ واشنطن زياد العسلي في: زياد العسلي، «عصابات دفع الثمن اليهودية تضع إسرائيل أمام مفترق طرق،» **القدس**، ٥/ ٢/ ٢٠١٤.

(٣٥) أليكس فيشمان، «حكومة نتنياهو لا تريد وضع حد للإرهاب اليهودي،» **القدس**، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٤، نقلاً عن: **يديعوت أحرونوت**.

ما إن يستولي الليل على سماء فلسطين حتى تستولي هذه الجماعة على طرقاتها وأمنها وممتلكاتها: فهم الغاية الاستراتيجية الأعلى للمشروع الكولونيالي الاستعماري فيها، وهم الأداة الأشد مضاءً في إرهاب الفلسطينيين. فعندما ترفض حكومة الاحتلال تجريم هذه الفئات باعتبارها جماعة إرهابية، وعندما يكون رئيس المجلس الإقليمي شموون (السامرة)، وهو «غرشون مسيكا»، المبادر إلى تشكيلها وتمويلها من أموال المجلس الإقليمي الذي كان يرأسه، والذي تموله الحكومة من موازنة دولتها، وهو من نشطاء حزب الليكود، والمقيم في مستعمرة إيلون موريه (غرب نابلس)، وهو الذي يحظى بالرعاية الخاصة من قبل رئيس الحكومة في إسرائيل؛ وإذا كان الجيش الإسرائيلي، بحسب أقوال المحلل العسكري رون بن يشاي لـ **صحيفة يديعوت أحرونوت** (٣٠/ ١٢/ ٢٠١١)، يتعامل مع جرائم المستوطنين بقفازات من حرير، والشرطة تبدي لامبالاة غير مسوغة، وجهاز الشاباك يتنكر لمسؤولياته؛ فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يمكن تفسير ظواهر الرحمة والتفهم والتعاون والمساعدة التي يبديها القضاة الإسرائيليون عندما تعرض عليهم بعض من جرائم هؤلاء المستوطنين[٣٦].

إن الرعاية الاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بها جماعات المستوطنين، بشكل عام، والمكانة الدينية والاعتبارية والأمنية التي يتمتعون بها[٣٧]، جعلت خريجي المدارس الثانوية الدينية، وطلاب المدارس الدينية القومية الذين كانوا على هامش الثقافة الإسرائيلية، أبطال المرحلة. ولئن كان مستوطنو أوائل القرن العشرين صهيونيين اشتراكيين ومتدينين، بصفة أساسية، فقد أصبح الجزء الأساسي والأكثر ديناميكية من محتلي الأرض منذ الآن، هو ذاك الذي يتجلب بـ «التاليت» (شال الصلاة لدى اليهود)، ويعتمر القلنسوات المنسوجة (إشارة إلى تيار المتدينين الوطنيين)[٣٨]. إن أبطال المرحلة هؤلاء، وخلال كتابة هذه السطور من هذه الدراسة، هم الذين خطفوا الفتى محمد أبو خضير من بلدة شعفاط شمالي القدس المحتلة، صباح يوم الأربعاء (٢/ ٧/ ٢٠١٤) وأعدموه حرقاً؛ ذلك الحادث المأساوي الذي تحول إلى نقطة انطلاق فعلية لحالة من الغليان عمت فلسطين استنكاراً لهذا الإعدام السادي الذي تقشعر له كل نفس إنسانية.

---

(٣٦) أنطوان شلحت، «الاستعمار الاستيطاني في فلسطين: جماعات جباية الثمن الاستيطانية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩١ (صيف ٢٠١٢)، ص ١٢٧ ـ ١٣٧.

(٣٧) إمطانس شحادة وحسام جريس، **دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٣).

(٣٨) شلومو ساند، **اختراع أرض إسرائيل**، ترجمة أنطوان شلحت وأسعد زعبي (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٣)، ص ٢٦٧.

ثالثاً: تصاعد المقاومة الشعبية وتنامي حملة المقاطعة العالمية لإسرائيل

١ - تصاعد المقاومة الشعبية ضد إسرائيل

كان قرار بناء الجدار استمراراً لنظرية الفصل الأحادي الجانب التي رافقت شارون حتى عندما أخذ قرار الانسحاب من غزة، ويمكن رصد نتائج هذه الظاهرة المتأججة المسمّاة «الجدار»، بمنظومة من الظواهر المختلفة: الجدار المسكون بالدلالات الاستعمارية العنيفة، لم يجعل هناك فضاءً لفلسطين؛ فقد استهدف بداهة تدمير أية آفاق لتسوية معقولة وممكنة، وأدخل الجدار إلى الظاهرة الاستعمارية مجموعة وأنماطاً جديدة من أساليب الهجوم العنيف والمستدام والمنظم: ضيقاً وفقراً زاحفاً، وهو لم يستأصل الظاهرة الجمالية للمشهد الطبيعي الفلسطيني فقط، وإنما أراد، كسياسة وفعل استعماري، أن يستأصل بواعث الثورة في نفوس البشر عبر هذا السجن المخزي للضمير الإنساني. لقد اعتبره الفلسطينيون حرباً، واعتبره أوري بن إليعازر (مؤرخ في جامعة تل أبيب) حرباً أخرى في سياقات الحروب الإسرائيلية، وليس وسيلة لإنهاء الحروب.

وليس الجدار فقط أداة إجرائية حادة لسرقة الأراضي ونهب الموارد، بل إنه «مدماك إضافي في جهاز السيطرة الإسرائيلية الهادف إلى إعادة صياغة العلاقة مع الفلسطينيين على أساس الحاكم والمحكوم، واستمرار السيطرة والعقاب الجماعي والحرب على كل الشعب الفلسطيني... وضمن هذا المفهوم الذي حدّده «أوري بن إليعازر»، أعدّ الجدار ليكون ليس حدوداً فقط، بل علاقات سيطرة على أساس الفصل، خصوصاً حين لا يكون الفصل وفق اتفاق وأعراف تبادلية. ويصل بن إليعازر إلى نتيجة مؤداها: «إذا كان الفلسطينيون قد حاولوا بواسطة الانتفاضة أن يشعروا الإسرائيليين بوجودهم واحتياجاتهم ورغباتهم، فقد جاء الجدار بواسطة امتداده وارتفاعاته ليشعرهم من هو الطرف المقرر والمحدد للواقع على الأرض، وكذلك من يملك تحويلهم إلى غير مرئيين وإلى «آخرين»، وإلى ما يشبه عدم القدرة على اكتشافهم، وكأنهم غير موجودين. ونتيجة ذلك، أخرج من قاموس علم التاريخ الصهيوني النظرية التي تقول: «أولاً يبنون (يضعون الحقائق)، وبعد ذلك يواجهون مغزى ما تم بناؤه وانعكاساته. وكان الجدار نتيجة تطورات سياسية على الأرض بدأت بحقائق متمثلة بحواجز وإغلاقات يمكن

رفعها، وشوارع عنصرية يمكن أن تفتح للجميع، لكن جداراً وسوراً بمثل هذا الحجم، وهذا الاستثمار، أراد أن يخلد الوضع القائم»[٣٩].

ولأن النفس البشرية تأبى التغييب، وترفض الدونية والإقصاء والتمييز، فقد أجّج الجدار كوامن النفس البشرية عند الفلسطينيين لإثبات آدميتهم أمام هذه القوة القاهرة التي تريد تأبيد الدونية مقابل الاستعلاء، وتأبيد العزل مقابل الفضاء، وتأبيد الظلمة أمام النور. لقد فهم الفلسطينيون منذ بدأت الجرافات بالحفر وتحديد المسار أنهم أمام حالة توحشية لا ترى في وجودهم وممتلكاتهم سوى نتوءات في المشهد العام لا بدّ من إزالتها. وأدرك هؤلاء الفلاحون أن ترسيم وبناء مسار الجدار ما هي إلا عملية حرب حقيقية، أو كارثة، أو زلزال يهدد الوجود الإنساني من حيث هو وجود طبيعي كائن على الأرض التي يعيشون ويقتاتون من ثمارها.

تبعث قدرة الجرافات الهائلة من نوع (D. 9)، وهي تشق الأرض، وتسحق الأشجار والمزارع وكروم الزيتون، على الصدمة العنيفة للكائنات البشرية التي تعيش فوق هذه الأرض. ومع ذلك، وبشكل إنساني تلقائي تام، بدأ الناس في قرية جيوس القريبة من مدينة قلقيلية بمواجهة هذه الآلات الضخمة ووحدات الحراسة المسلحة التي تحميها منذ نهاية عام ٢٠٠٢. وقد انتقلت هذه المواجهات والاعتصامات أمام الجرافات إلى قرى مسحة وبدرس وبدو وبيت سوريك وبيت دقو وبيت أجزا، ثم إلى بلعين ونعلين وكفرقدوم والمعصرة والنبي صالح، ودير قديس، والعيزرية، وأبوديس، وبيت أمر، وسلوان، ومسحة، ودير بلوط، والزاوية، وغيرها العشرات من المواقع. ومع تقدم بناء الجدار، بدأ الناس والنشطاء من التنظيمات السياسية بتأسيس اللجان الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان.

- المقاومة الشعبية (انتفاضة الجدار)

تزامنت شرارة هذه المقاومة مع الحصار المفروض على الأراضي المحتلة والاجتياحات العسكرية الكبيرة التي كانت في ذروتها على مدى الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤). ولذلك لم تحظ هذه الوسائل الكفاحية بالاهتمام والتغطية الإعلامية الكافية، حيث اتجهت كل الأنظار إلى عمليات الاغتيال واجتياحات المدن وحصار القائد عرفات

(٣٩) أوري بن إليعازر، **الحروب الجديدة لإسرائيل: تفسير اجتماعي - تاريخي**، ترجمة عليان الهندي (رام الله: مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، ٢٠١٤)، ص ٤٥١.

في المقاطعة في رام الله. ومع ذلك، شكّلت هذه البدايات والمشاركة الشعبية الواسعة في عملية المقاومة الشعبية التي تمثلت بمنظومة لا حصر لها من الفعاليات اللاعنفية، والتي تمثلت بالوقوف أمام الجرافات والمظاهرات الواسعة، وتقطيع الأسلاك الشائكة، وإلقاء الحجارة على الجرافات وقوات الحراسة، ما دفع الجيش الإسرائيلي إلى ممارسة وسائل العنف المختلفة من أجل أن لا تعيق هذه النشطات الشعبية حركة الجرافات وفرق الأمن وشركات البناء. وقد استطاع المتظاهرون وأصحاب الأراضي أن يعيقوا عمل الجرافات في شمال القدس، وعندها أخذ الجيش الإسرائيلي وقوات شرطة لواء القدس قراراً بإطلاق النار على المتظاهرين بغرض القتل، ففي بدو وبيت أجزا وبيت دقو سقط الشهداء الأربعة الأوائل في المقاومة الشعبية التي أخذت في التصاعد حاملة اسم انتفاضة الجدار[٤٠]. وانتقلت هذه المقاومة التي أخذت بالتجذر والتصاعد إلى بلعين ونعلين، حيث أخذت فعاليات المقاومة الشعبية أشكالاً أذهلت الجيش الإسرائيلي والمراقبين والمؤسسات الإعلامية.

وأصبح مشهد المتظاهرين يتصدر وسائل الإعلام، حيث أبدى المتظاهرون الفلسطينيون إصراراً عميقاً على مواجهة جيش الاحتلال، وأبدعوا في اجتراح وسائل أخلاقية وإبداعية في المقاومة، التي أصبحت تسمى «المقاومة الشعبية» عبر أدواتها التنفيذية التي حملت اسم «اللجان الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان» في ما بعد[٤١].

كان الفعل النضالي المنضبط الذي مارسته، وما زالت، هذه اللجان في مقاومة الجدار والاستيطان يمثل الحدث الأبرز في منظومة العمل الوطني الفلسطيني في السنوات العشر الأخيرة، وقد استأنس الفلسطينيون واللجان الشعبية لمقاومة آفة الجدار وسرطان الاستيطان بالمتضامنين والنشطاء الدوليين، خصوصاً من حركة التضامن الدولية (ISM) الذين أضافوا إلى الاحتجاجات الرافضة للفصل العنصري بعداً دولياً، حيث جرى بواسطتهم استخدام ما أصبح يعرف بـ «عولمة اللهجات»، إذ أصبح مفهوما

(٤٠) مازن قمصية، **المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠١١).

(٤١) انظر: «بلعين،» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%a8%d9%84%d8%b9%d9%8a%d9%86>، و«النبي صالح (قرية)،» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a8%d9%8a_%d8%b5%d8%a7%d9%84%d8%ad_(%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%a9)>، و«كفر قدوم،» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d9%83%d9%81%d8%b1_%d9%82%d8%af%d9%88%d9%85>.

«حقوق الإنسان»، و«الفصل العنصري»، من المفاهيم السائدة في لغة الخطاب عند الفلسطينيين، كما رفع المتظاهرون صور مارتن لوثر كينغ، والمهاتما غاندي، ونيلسون مانديلا، وراشيل كوري. ونظم الائتلاف الدولي ضد الجدار مظاهرات في أماكن مختلفة على مستوى العالم في مناسبات دولية رمزية، مثل سقوط جدار برلين ومحكمة لاهاي بخصوص الجدار[٤٢].

وقد لاقت تجارب قرى بلعين والنبي صالح ونعلين وكفرقدوم والمعصرة حضوراً واهتماماً وتضامناً دولياً من مختلف دول العالم، نظراً إلى النهج السلمي (اللاعنف) الذي انتهجته هذه اللجان في هذه المناطق، الأمر الذي جعل إسرائيل تعمل جاهدة، وبكل الوسائل، لوقف هذه النشاطات، ومنها استخدام وسائل القتل التي أدت إلى سقوط شهداء اثنين في بلعين، وأكثر من ٥ شهداء في نعلين، وثلاثة آخرين في النبي صالح. وفي بلعين، فقط، أصيب أكثر من ١٥٠٠ متظاهر، وجرى اعتقال ٢٠٠ مواطن من القرية والمشاركين. وبفضل هذا العمل الذي استنزف قوات الاحتلال وأجهزتها ودوائرها، وبفضل هذا التضامن الدولي، اضطرت المحكمة الإسرائيلية العليا إلى استصدار قرار يقضي بهدم أكثر من ٢ كلم من مسار الجدار بعد إتمام تجهيزه وتشغيله، واستعاد أهالي بلعين حوالى ١٢٠٠ دونم من أراضي القرية الغربية والجنوبية[٤٣]، وذلك في ٢٠/ ٦/ ٢٠١١، مع العلم أن قرار محكمة العدل بهدم هذا المقطع وإعادة الأرض إلى أصحابها في بلعين كان قد صدر في ٤/ ٩/ ٢٠٠٧، إلا أن الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية حاول بكل الوسائل إبطال هذا القرار، وتأجيل تنفيذه لدواعٍ أمنية كاذبة، بعد أن تبيّن للمحكمة نفسها أن ضم هذه المنطقة خلف الجدار كان من أجل توسيع المستوطنة القريبة من القرية[٤٤]، وكذلك من أجل ألا يؤدي تراجع الجيش عن بناء هذا المقطع، في هذا المسار، وهدم ما تم بناؤه، إلى نموذج يحتذى عند القرى والبلدات الأخرى.

ونظراً إلى حدّة العنف الإسرائيلي التي تمثل بهذا البناء المدمّر لأبسط أسباب الحياة، ونظراً إلى أسلوب المقاومة اللاعنفية التي تحوّلت إلى نهج كفاحي فاضح

---

(٤٢) بن إليعازر، المصدر نفسه، ص ٤٨٦.

(٤٣) يمكن الاطلاع على هذه التجربة وعلى هذه الوثائق لدى اللجنة الشعبية في بلعين، وكذلك على موقع بلعين في: «بلعين،» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة.

(٤٤) مقابلة وشهادة من السيد عبد الله أبو رحمة، منسّق اللجنة الشعبية في بلعين وأحد النشطاء المركزيين في المقاومة الشعبية في الضفة الغربية (آذار/ مارس ٢٠١٤).

للغزاة ولأخلاق الاستعمار[٤٥]، فقد شكّلت هذه المقاومة حالة لجذب قوى السلام اليهودية في المجتمع الإسرائيلي، مثل حركة تعايش، وغوش شالوم، وتحالف النساء للسلام، ومحسوم ووتش، ونساء بالسواد، وعير عميم، وفوضويون ضد الجدار، ونيفي شالوم، وييش غفوول[٤٦]، وزخروت، وحاخاميون من أجل حقوق الإنسان، الذين كان لوجودهم الدائم مع المتضامنين الدوليين تأثير عميق في نشاطات المقاومة الشعبية. كما شكّل وجودهم واستعدادهم الدائم لتوثيق هذه الأحداث عبر وسائل التصوير وتسجيل الأحداث عاملاً مهماً في حماية الفلسطينيين من خطر التنكيل والقتل، فوجودهم شكّل درعاً إنسانياً أخلاقياً حدّ في كثير من المواقف من قدرة الجيش الإسرائيلي من التنكيل بالفلسطينيين وقتلهم واعتقالهم.

لقد جعل الجدار، كفعل ونظام فاضح للطغاة، والمقاومة الشعبية المتصاعدة لهذا الفعل وهذا النظام، المجموعات الدولية ذات الفكر الإنساني التحرري، قادرة على الاندماج مع هذا الشكل اللاعنفي، الذي لا تستطيع أية منظمة دولية رسمية أو غير رسمية أن تجد ثغرة لإدانته. ونتيجة للقدرة الإقناعية العالية في حشد التأييد الإنساني لعدالة القضية الفلسطينية، ونضال الشعب الفلسطيني، أخذت الممارسات العنصرية الصهيونية تخرج من الاهتمام الرسمي الدولي إلى حيّز الاهتمام لدى المؤسسات المدنية والنشطاء من ذوي الميول والتوجهات التحررية. ولذلك لجأت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى التشديد والمراقبة الدقيقة لكل من يطلب السفر إلى إسرائيل، تحسباً من انتقالهم إلى الأراضي المحتلة في الضفة الغربية والقدس للعمل إلى جانب الفلسطينيين ضد السياسة الإسرائيلية. وكثيراً ما قامت إسرائيل بإعادة العشرات من هذه القوى من المطار، ومنعت دخولهم إلى إسرائيل، أو عمدت إلى طردهم فوراً عند اعتقالهم في الضفة الغربية. وذلك تحسباً من تنامي هذه الظاهرة التي أصبحت قادرة على حشد قوى ومؤسسات دولية كثيرة أخذت في الانضمام إلى هذه الحركة الشعبية اللاعنفية، التي اعتبرتها إسرائيل تندرج ضمن محاولات الفلسطينيين في ما أصبح يعرف في الخطاب السياسي الرسمي الإسرائيلي «نزع الشرعية عن إسرائيل»[٤٧].

---

(٤٥) حول المقاومة اللاعنفية: انظر: جين شارب، **المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

(٤٦) المنظمات اليهودية والدولية التي تدعم وتشارك الفلسطينيين في هذه المقاومة، انظر: The Palestine Freedom Project, <http://www.palestinefreedom.org/organization?country=af>.

(٤٧) ليندا طبر وعلاء العزة، «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٧ (شتاء، ٢٠١٤)، ص ١١٩ ـ ١٣٠.

وفي تطور غير مسبوق، استطاع هذا الفعل الشعبي الموصوف بـ «اللاعنف» أن يستقطب إلى جانبه أسماءً ومؤسسات دولية فاعلة، كان لتضامنها وزيارتها المباشرة لمواقع هذه الأحداث أثر إيجابي في تنامي قوة هذه التوجهات الكفاحية اللاعنفية. فمثلاً، كان لزيارة الوفود الدولية قريتي بلعين والنبي صالح، مؤشراً على رفض هذه القوى والمؤسسات والمسؤولين الرسميين لفكرة الجدار العنصري، وبالتالي تأييد العمل الوطني الفلسطيني الذي يستهدف تجريم السياسة الإسرائيلية إزاء الجدار والاستيطان.

عند حالة بلعين، كإحدى بؤر المقاومة الشعبية، يمكن أن نرى السيدة لويزا مورغنتيني، نائبة رئيس البرلمان الأوروبي، كضيفة دائمة على بلعين، والتي لم تتوقف زيارتها لهذه القرية حتى بعد انتهاء عملها الرسمي، مصطحبة معها عدداً من الوفود التضامنية للاطلاع والمشاركة الفعلية في تظاهرات بلعين الأسبوعية. كما زار بلعين مرياد مكوير، الناشطة الدولية الأيرلندية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، وستيفان هيسل، السفير السابق لفرنسا في الأمم المتحدة، وكذلك أعضاء في مجلس النواب في الاتحاد الأوروبي. وقد سجل عبد الله أبو رحمة، منسق اللجنة الشعبية في بلعين، في شهادته لهذه الدراسة، أن العديد من قناصل وسفراء دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى القنصل الأمريكي في القدس، قد وصلوا إلى القرية للاطلاع المباشر على هذه التجربة الكفاحية، وليصدروا إعلاناً صريحاً من قبلهم على رفض هذه السياسة الإسرائيلية. وإنّ مشاركة مندوبين رسميين من قبل ممثليات الاتحاد الأوروبي في جلسات محاكمة أبو رحمة في المحكمة العسكرية الإسرائيلية، شاهد على القدرة الإقناعية العالية لهذه الظاهرة لدى هذه الأوساط الأوروبية، التي أصبحت قادرة على تفهم الرواية العربية في فلسطين أكثر من أي وقت مضى[٤٨].

ولعل البيان الرسمي الذي أصدرته كاثرين أشتون، ممثلة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ووليم هيغ، وزير خارجية بريطانيا، مطالبين بالإفراج عن أبو رحمة من السجون الإسرائيلية، باعتباره مدافعاً عن حقوق الإنسان، هو خير تعبير عن فشل الرواية الإسرائيلية الأمنية لبناء الجدار، وبالتالي اعتراف المؤسسات والفعاليات الدولية بحق الفلسطينيين الطبيعي في الكفاح لإسقاط هذا النموذج العنصري.

---

(٤٨) انظر: «وثائق المقاومة الشعبية ـ بلعين» ومقابلة مطوّلة مع منسّق اللجنة عبد الله أبو رحمة في ٢٠١٤/٦/١.

وفي إطار هذا التضامن، يمكن الإشارة إلى زيارة جيمي كارتر، الرئيس الأمريكي الأسبق؛ والقس ديزمون توتو، وإلى الشخصية الهندية إيلا بهات؛ وفرندو كاردوس، الرئيس البرازيلي الأسبق؛ وغرو بنتلاند، رئيسة النرويج السابقة؛ وماري روبنسون، الرئيسة الأيرلندية السابقة؛ وجون دوغارد، المقرر الخاص لحقوق الإنسان في فلسطين؛ والسيدة هينا جيلاني، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون حقوق الإنسان؛ هذا إضافة إلى أعلام ثقافية وفنية شهيرة معروفة، مثل جاكسون ألغرو، عازف البيانو اليهودي الهولندي الذي عزف في بلعين تأييداً لمقاومة الفلسطينيين ضد الفصل والعزل العنصري، وكذلك عازف الغيتار والمغني الأمريكي ديفيد ويكس الذي صدح صوته في بلعين رفضاً لهذه الحالة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين[٤٩].

وتكاد الصورة الكفاحية للمقاومة الشعبية في بلعين أن تنطبق تماماً على فعاليات قرية النبي صالح (شمال مدينة رام الله)، فالاتحاد الأوروبي، وعبر رسالة إلى الأمم المتحدة، اعتبر كلاً من باسم التميمي، الناشط في المقاومة الشعبية؛ وناجي التميمي، مدافعيْن عن حقوق الإنسان، وهي إشارة صريحة إلى عدم مشروعية المحاكم العسكرية الإسرائيلية، لانتهاكها حقوق الإنسان في حقه الطبيعي والمشروع في مقاومة الاحتلال وإجراءاته التعسفية.

وفي تقرير خاص نشرته المقاومة الشعبية على مجلتها بعنوان: «قرية النبي صالح في عام ٢٠١١»، يمكن أن نتبيّن من خلاله حجم الوفود الدولية ونوعيتها التي أتّت إلى القرية لتشارك وتستطلع الأخطار الناتجة من الزحف الاستيطاني والعزل العنصري. ومن جهة أخرى، فإن هذه الزيارات والجولات الميدانية تحمل أيضاً مضموناً تضامنياً مع الحركة الشعبية التي أخذت من النبي صالح مركزاً جماهيرياً كفاحياً لها. فعلى أثر مقتل الشاب مصطفى عبد الرازق التميمي (١٠/ ٢/ ٢٠١١)، قام كل من القنصل الألماني، وسفير جمهورية التشيك، وممثل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، والقنصل الإسباني، وقنصل دولة مالطا، والقنصل البريطاني العام، بتقديم واجب العزاء إلى ذوي الشهيد مصطفى التميمي[٥٠].

---

(٤٩) المقابلة نفسها.

(٥٠) «ردود فعل على اغتيال الشهيد مصطفى التميمي»، **قاوم** (مجلة المقاومة الشعبية)، العدد ٢ (شباط/ فبراير ٢٠١٢)، ص ١٩.

وقد حاول الاحتلال عبر وسائل مختلفة ليس القتل إلّا واحدة منها، أن يجفف هذه الأنماط الكفاحية التي أصبحت تلحق أضراراً خطرة بسمعة إسرائيل في المجتمع الدولي. وبدأت إسرائيل تخشى أكثر من أي وقت مضى من الوصمة العنصرية الكريهة التي استنزفت النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وجعلت منه نظاماً منبوذاً في المجتمع الدولي، عبر المقاطعة والحصار الدبلوماسي والإدانات الدائمة له في كل المؤسسات الأممية الرسمية والأهلية على مستوى العالم. ولذا يخشى الاحتلال أن يتحول هذا الجدار إلى لعنة أبدية عليه، ومن هنا تلجأ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى استخدام القوة بكل أشكالها، والاعتقالات، وإلحاق الإصابات بالسكان، والقيام بالمداهمات الليلية، واعتقال الأطفال، وحظر التجول، والإيذاء الجسدي، وتعذيب المعتقلين، ومداهمة المنازل وتحطيم محتوياتها، واستخدام الكلاب لنهش المتظاهرين، كما جرى في قرية كفرقدوم، وتشديد الخناق على القرى الناشطة لتفكيك البناء الاجتماعي فيها، للضغط على المقاومة الشعبية لاستنزافها وتجفيف مواردها البشرية.

في هذا السياق، فإن العنف الإسرائيلي، وسياسة الحرب النفسية التي تحترفها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، لم يفتّ في عضد المقاومة الشعبية للجدار العازل والاستيطان الإسرائيلي، إذ إن شرارة المقاومة بدأت تشعّ في معظم المناطق، ولا سيما مدينة القدس وضواحيها، فقد أضحت بلدة سلوان جنوب مدينة القدس مركزاً متقدماً لهذه الفعاليات، وكذلك الأمر في حي الشيخ جراح الذي يشهد حملة تضامن دولية ضد الاحتجاز وهدم المنازل ومصادرتها من قبل الجمعيات الدينية اليهودية التي تنشط بشكل بشع داخل المدينة المقدسة. ويمكن النظر إلى خيم الاعتصام التي أقامها النشطاء في حيّ الشيخ جراح التي استقطبت النشطاء الدوليين ونشطاء من الحركات اليسارية اليهودية التي أيقظ العدوان الإسرائيلي فيها الأخلاق والضمير الإنساني، تجاه ما تشهده أحياء المدينة من تخريب وتدمير وسرقة ممتلكات، جهاراً ونهاراً، برعاية رسمية وغطاء قضائي منحاز إلى القيم الصهيونية[٥١].

في إطار متصل، شهد عاما ٢٠١٢ و٢٠١٣ تصاعداً وتحولاً وتجديداً نوعياً في المقاومة الشعبية، جرى التعبير عنه في إغلاق الطرقات الرئيسية الإسرائيلية التي تعدّ شرايين التنقل الأساسية، مثل شارع ٤٤٣، وطريق القدس – معاليه أدوميم، الذي أغلقه

(٥١) «المقاومة المدنية في فلسطين: ملف العدد،» **شؤون فلسطينية**، العددان ٢٥٣ ـ ٢٥٤ (صيف ـ خريف ٢٠١٣)، ص ٢١٠ ـ ٢٢٥.

المتظاهرين بأجسامهم عبر الاستلقاء على الأرض بحواجز بشرية أذهلت شرطة وجيش الاحتلال، لسرعة التنفيذ والمداورة السرية الدقيقة، التي كانت تفاجئ هذه الأجهزة، رغم ما تملكه من قدرات استخبارية عالية في تتبّع النشطاء الميدانيين الذين يقودون هذه الحركات الكفاحية الشعبية. وكان اللافت في تطور وسائل المقاومة الشعبية، هو بناء القرى في المناطق التي تعتبرها إسرائيل ذات قيمة حيوية وأمنية عالية، فقد أقامت قوى المقاومة الشعبية قرية «باب الشمس» في سفوح جبال القدس الشرقية، والمعروفة بمنطقة (E-1)، وقرية الكرامة في بيت أكسا القريبة من طريق القدس – يافا، وقرية أحفاد يونس المطلة على مستوطنة معاليه أدوميم، وقرية عين حجلة في المناطق العسكرية المغلقة إلى الشرق من مدينة أريحا، وقرية المناطير قرب قرية بورين (نابلس) القريبة من المستوطنات التي أقامتها شبيبة التلال التي رعاها شارون[٥٢].

جاء بناء هذه القرى على شكل خيام، كما في قرية باب الشمس، وعلى شكل بيوت من اللبن (الطوب)، كما في قرية الكرامة، وبيوت من الصفيح، كما في قرية المناطير. وعلى العموم، شهدت هذه المحاولات الجماعية حراكاً ومشاركة واسعة من مختلف الفئات والأعمار، والتوجهات السياسية، وكانت نموذجاً كفاحياً في رفض سياسة الأمر الواقع، وتعبيراً شديداً عن رفض الإملاءات والسياسات الإسرائيلية، وشكّلت نموذجاً متطوراً في رفض ومواجهة الإجراءات التهويدية للأراضي الفلسطينية، وتحدياً نوعياً للإجراءات القهرية الكولونيالية الصهيونية[٥٣].

وكانت هذه القرى قد شهدت تدريباً وتأصيلاً للنشطاء الجدد الذين اندمجوا في هذه النشاطات التجديدية الإبداعية في المقاومة اللاعنفية، كما يلاحظ اشتراك قيادات فلسطينية رسمية في مواقع متقدمة في منظمة التحرير الفلسطينية، التي بدأت تدرك جدوى هذه النشاطات أمام التعسف الإسرائيلي الذي يعمل جاهداً لإفشال خيار التسوية عبر المفاوضات. وقد أثارت هذه القرى التي أقامها نشطاء المقاومة الشعبية، وبمشاركة من القوى الدولية، ومن فلسطينيي الأرض المحتلة، اهتماماً كبيراً جداً لدى الإعلام والمراقبين الدوليين والمنظمات الحقوقية، التي تابعت تطورات الإقامة في هذه التجمّعات تحت حصار الجيش الإسرائيلي. وأمام تنامي وصول المتضامنين

---

(٥٢) حول تجربة بناء قرية باب الشمس، انظر: عبير قبطي، «المقاومة الشعبية: باب الشمس نموذجاً،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩٥ (٢٠١٣)، ص ٤٥ ـ ٥٥.

(٥٣) خليل شاهين، «فلسطين ٢٠١٣: بوادر نهوض شعبي يتحدى الأمر الواقع،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦٤٤ (ربيع ٢٠١٤)، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٩.

والمواطنين الفلسطينيين للإقامة والمبيت في هذه التجمّعات، في ظروف أمنية غاية في الخطورة، عمد الجيش الإسرائيلي إلى إغلاق كامل لهذه المناطق للحيلولة دون وصول أعداد كبيرة من المواطنين إليها. وكانت للتغطية الإعلامية الدائمة من داخل هذه القرى، من قبل محطات عربية وأجنبية وفلسطينية، لأدق النشاطات الإنسانية، تأثير إيجابي، أخذ يعطي زخماً متجدداً ومتواصلاً للحركة الشعبية التي أخذت تحتل مكانة رائعة لدى جماهير الشعب الفلسطيني، خصوصاً في فترة لم تعُد فيها مفاوضات التسوية السياسية مقنعة للأغلبية الساحقة من الفلسطينيين.

كان تصنيف إسرائيل كدولة عنصرية عندما استقر رأي الأمم المتحدة على تعريف الصهيونية كحركة عنصرية، مرتبطاً بمناخ دولي مفعم بالأخلاق والقيم التحررية التي سادت العالم مع النجاحات التي حققتها حركات التحرر في أفريقيا. وكان هذا التصنيف أيضاً مرتبطاً بظهور دولٍ مستقلة حديثاً انضمت إلى الأمم المتحدة بعد سنوات طويلة من وقوعها فريسة للحركات الاستعمارية. وكان مطلع التسعينيات الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة كسيدة كونية واحدة ووحيدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي الداعم الأكبر والأهم والحليف الاستراتيجي لحركات التحرر، هو الإطار الذي اتخذت فيه الأمم المتحدة قراراً تاريخياً، أُلغي بموجبه ذاك التنصيف العنصري لإسرائيل.

بدأ الوصف العنصري لإسرائيل يتسلل إلى القاموس الخطابي العالمي بكثافة، مع خروج جدار الفصل إلى حيّز الوجود، ويبدو أن ظهور جيل جديد من النشطاء الفلسطينيين المؤدلجين بالقيم والأخلاق الإنسانية الكونية، مكّن هذه الفئة الوطنية أن تستلهم النماذج الكفاحية للشعوب التي ناضلت ضد الأبارتهايد المتوحش بوسائل مقنعة للنشطاء والمؤسسات الدولية، من خلال فرض المقاطعة في شتى جوانبها على الحالات الاستعمارية.

٢ ـ تنامي حملة المقاطعة العالمية لإسرائيل

ارتبط العمل الشعبي المقاوم للجدار والاستيطان مع ظهور حركة مقاطعة إسرائيل، حتى أصبحت حركة المقاومة الشعبية مقترنة بحركة المقاطعة، خطاباً وفعلاً. كما كان انبعاث الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها في ٩/ ٧/ ٢٠٠٥، وهي الذكرى السنوية الأولى لصدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، الذي أدان بناء إسرائيل لجدار العزل العنصري. لقد كان هذا الانبعاث لحركة

المقاطعة إيذاناً وفاتحة لتنامي وتطور هذه الحركة التي حملت منذ ذلك التاريخ اسم: «الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها»، (Boycott, Divestment and Sanctions- (BDS))[٥٤].

وكان الجدار الموصوف عند الفلسطينيين بـ «الجدار العنصري» قد انتقل ضمن هذا الوصف إلى الخطاب العالمي، وخصوصاً بعد صدور وثيقة لاهاي. لذا، فإن اقتران العنصرية بالجدار العازل، قد وجد صدى أممياً كاشفاً لسفور الحالة الاستعمارية في فلسطين. كما كان بناء الجدار هو المحطة الأقوى التي ارتكز عليها التوجه الفلسطيني للضمائر الحيّة، وفق تعبير البيان التأسيسي لحركة المقاطعة بالخطاب التالي: «انطلاقاً من انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي، وفي ضوء تجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، وبما أن كل أشكال الوساطة الدولية ومفاوضات التسوية لم تتمكّن من إقناع إسرائيل للالتزام والإذعان للقانون الإنساني، وإنهاء احتلالها واضطهادها للشعب الفلسطيني، وفي ضوء حقيقة أن أصحاب الضمير في المجتمع الدولي قد تحمّلوا تاريخياً المسؤولية الأخلاقية في مناهضة الظلم، كما حدث في النضال من أجل إلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بأشكال متعددة من المقاطعة، وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات... نناشد - نحن ممثلو المجتمع المدني في فلسطين - مؤسسات المجتمع المدني في العالم، وكل أصحاب الضمائر الحيّة، بفرض مقاطعة واسعة لإسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها في خطوات مشابهة لتلك التي طبقت في جنوب أفريقيا خلال حقبة الأبارتهايد، حتى تنصاع للقانون الدولي عن طريق:

أ - إنهاء احتلالها واستعمارها للأراضي العربية وتفكيك الجدار.

ب - الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين.

ج - احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وفق قرار الأمم المتحدة الرقم (١٩٤)»[٥٥]. وكانت هذه الدعوة التأسيسية مسبوقة بحملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل التي جرى الإعلان عنها في مدينة رام الله عام

(٥٤) انظر: النداء/ البيان التأسيسي الأول الذي صدر عن حملة المقاطعة والموقّع من ١٧٠ من القوى والأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات الشعبية الممثلة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات على الرابط التالي، Mouvement Freedom Justice Equality, <http://www.bdsmovement.net/?9=node/52≠ Arabic>.

(٥٥) المصدر نفسه.

٢٠٠٤، بمبادرة عدد من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين، بهدف الالتحاق بحركة المقاطعة الثقافية والأكاديمية العالمية الناشئة. وقد استوحت هذه الحملة عملها من الدور التاريخي الكفاحي الذي أنجزه مثقفو المجتمع الدولي وأكاديميوه لإسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من خلال هذا النشاط، إذ تمثل مقاطعة إسرائيل ثقافياً وأكاديمياً شكلاً ضرورياً للضغط على الكيان الإسرائيلي، بهدف دفعها إلى الانصياع إلى القانون الدولي ومتطلبات السلام العادل[٥٦].

ويعترف الكاتب الإسرائيلي «بن درور يميني»، وهو من أشهر كتّاب الرأي في صحيفة **معاريف** بأن المقاطعة الزاحفة لإسرائيل من شأنها أن تخلق غسيل دماغ دائماً، ومثابراً، ومنهاجياً، في أن إسرائيل هي دولة عنصرية، ودولة فاشية واستغلالية، وتمارس الجرائم. وأمام هذه المقاطعة الزاحفة، فإن أصدقاء إسرائيل يجدون صعوبة في الوقوف في وجه هذا المرض العضال (المقاطعة)، خصوصاً مع استمرار إسرائيل في الإعلان عن العطاءات الاستيطانية في الأراضي التي من الممكن أن تكون مجالاً إقليمياً لسيادة فلسطين. ولا حاجة - والحديث للكاتب يميني - لمؤيدي المقاطعة إلى أن يعرضوا جرائم أو خروقات لحقوق الإنسان؛ فإسرائيل تخسر حتى إن كانت الخسارة زاحفة بالنقاط، وإن لم تكن بالضربة القاضية، لأن مجرد التواجد في «المناطق»، في إشارة إلى الضفة الغربية، فإن ذلك يُعتبر مسّاً بحقوق الإنسان[٥٧].

وتراقب مراكز الأبحاث الاستراتيجية في إسرائيل هذه الحملة الزاحفة باهتمام بالغ، فمن خلال مركز بيغن - السادات، يؤكد «جوناثان رينهولد»، وهو من أعمدة الباحثين في المركز المذكور، أن هدف الحملة الشاملة بقيادة هيئات المجتمع المدني هو توفير بيئة سياسية معادية لإسرائيل. أما النتائج المادية، فهي ثانوية، فالصراع قائم على المشروعية والرمزية السياسيتين، وقمة المقاطعة لن تجعل إسرائيل تركع، لكنها ستلحق أذى ملحوظاً بالدولة على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وحتى على الصعيد العسكري، على مر الزمان، ورأى هذا الباحث أنه إذا ما فشلت الجهود السياسية، فسيسعى الفلسطينيون إلى فرض مزيد من العقوبات ضد إسرائيل في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى. ومن هذه العقوبات محاكمة ضباط

---

(٥٦) «معايير ومواقف الحملة،» الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، <http://www.pacbi.org./ainside.php?id=16>.

(٥٧) بن درور يميني، «حملة المقاطعة لإسرائيل مرض عضال،» **القدس**، ١٩/ ٢/ ٢٠١٤، نقلاً عن صحيفة **معاريف**.

إسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية، وكان لهذا التهديد تداعيات سلبية على الردع الإسرائيلي(٥٨).

وقد أبدى المستوى الرسمي الإسرائيلي، عبر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حذراً وتوجساً شديدين إزاء هذه المقاطعة الزاحفة، وحفلت الجعبة الإسرائيلية بالمصطلحات والاتهامات لمروّجي وداعمي هذه الحملة، خصوصاً في الدول الغربية. فقد وصف رئيس الحكومة نتنياهو حملة المقاطعة بأنها تهديد استراتيجي، مطالباً اللوبيات اليهودية المنتشرة في الدول الغربية بشنّ حملة مضادة تعتبر هذه المقاطعة شكلاً من أشكال معاداة السامية. كما أن وزير ماليته «يائير لبيد» توقع مزيداً من ارتفاع مستوى المقاطعة الاقتصادية مع الخارج، وهذا سيكبد إسرائيل خسارة بقيمة خمسة مليارات دولار سنوياً، وسيُقال ١٠ آلاف عامل إسرائيلي من أعمالهم، وسيهبط مستوى معيشة كل مواطن، وستتضرر كل موازنات الرفاه والصحة. ولذلك ليس من الغريب أن ترصد إسرائيل ١٠٠ ملايين دولار لصالح وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاستراتيجية لمكافحة هذه المقاطعة الزاحفة(٥٩).

وفي إطار هذه الجهود الإسرائيلية الرسمية لوقف هذه الحملة الدولية، أو الحد منها، بالملاحقة القانونية والأمنية لنشطاء حركة المقاطعة (BDS) بهدف دفعهم إلى التراجع عن نشاطهم المقلق لإسرائيل. وقد بدأ اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي أيضاً بسن قانون يحظر بموجبه تمويل المنظمات والمؤسسات الأمريكية الداعمة لحركة المقاطعة، وطلب تنفيذ إجراءات قانونية ضد نشطاء المقاطعة في أستراليا وكندا وفرنسا(٦٠).

وفي إشارة إلى تصاعد هذه الحملة الدولية، أشارت اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل في رام الله إلى تعرض النشطاء الدوليين إلى ملاحقة استخباراتية، لإرغامهم على التوقف عن هذا العمل المتنامي، وكذلك إلى محاولات إسرائيل لدى الدول الغربية لاستصدار قوانين لتجريم حملة المقاطعة والعاملين فيها. وقد ثمّنت اللجنة الوطنية قرارات مجلس الكنائس العالمي الداعي إلى مقاطعة البضائع المنتجة في

---

(٥٨) جنوثان إيهنولد، «حملة المقاطعة الشاملة ضد إسرائيل يمكن أن تلحق أذى ملحوظاً بها،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٤/ ١/ ٢٠١٤.

(٥٩) غسان العربي، «هل تثمر حملة المقاطعة الغربية للمستوطنات الإسرائيلية،» **القدس**، ١٣/ ٢/ ٢٠١٤، وعاموس غلبوع في: **القدس**، ١٢/ ٢/ ٢٠١٤، نقلاً عن صحيفة **معاريف**.

(٦٠) «المقاطعة الدولية لإسرائيل: كرة ثلج آخذة في التضخم،» **القدس**، ١٨/ ٢/ ٢٠١٤.

المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية[٦١]. وفي هذا الأمر، تحديداً، إشارة مهمة إلى البعد الأخلاقي الذي ينطوي عليه تبنّي مجلس الكنائس العالمي لدعوة مقاطعة الإنتاج الإسرائيلي، وخصوصاً إنتاج المستوطنات الزراعي والصناعي.

وفي هذا المجال، يرى المراقبون، وحتى المقتنعون بجدوى المقاطعة، كموقف أخلاقي من الاستعمار، أن الغرض من إطلاقها هو ممارسة ضغط اقتصادي وسياسي على الحالة الاستعمارية في فلسطين حتى يمكّن الفلسطينيين كضحايا من تحصيل حقوقهم السياسية المشروعة في تقرير المصير. وقد دأب الجانب الإسرائيلي وحلفائه في الدول الفاعلة على تصوير أي تحرك ذي أفق سياسي أو اقتصادي على أنه يشكّل خطراً مصيرياً على الدولة العبرية، إذ يصف الساسة الإسرائيليون حملة المقاطعة بأنها لا تستهدف فقط حركة الاستيطان، وتقييد النشاط الاقتصادي للمستوطنين وحرمانهم من جدوى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، وإنما هي تهدف أساساً إلى عزل إسرائيل على الصعيد الدولي، ونزع المشروعية الدولية عن الكيان السياسي الإسرائيلي من حيث المبدأ، أي أن هذه المقاطعة من وجهة النظر الإسرائيلية توازي إضفاء شرعية على الأعمال والتحركات الرامية إلى القضاء عليها[٦٢].

وهكذا، فإنه منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٤، فإن حركة المقاطعة تشهد تطوراً ملحوظاً يسمح بالقول إن هذه الحركة الاحتجاجية قد أخذت في الرسوخ، وأصبحت ذات قدرة على استقطاب جهود دولية وحركات وقوى ومؤسسات وجمعيات وشخصيات عالمية. فكلما أمعنت إسرائيل في عدوانها وتسلّطها، فإن حملة المقاطعة سوف تزداد نفوذاً وانتشاراً وتنظيماً أوسع وأكثر عمقاً. وقد بدأ صدى هذا التأثير ينتقل كسياسة ضاغطة تحاول الإدارة الأمريكية استغلالها، كمحاولة لإقناع إسرائيل بالتوجه الجدّي إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وإحداث تقدم جوهري في المفاوضات العالقة مع الفلسطينيين. فقد أطلق جون كيري بتاريخ ٧/ ١١/ ٢٠١٣ تصريحاً مدوّياً في إسرائيل يشكّل انعكاساً لهذه الحملة الدولية، حيث قال: «إذا لم تحل القضايا بين إسرائيل والفلسطينيين (في إشارة إلى جولة المفاوضات عام ٢٠١٣)، وإذا لم نجد الطريق إلى السلام، فستكون إسرائيل منعزلة أكثر وأكثر، وحملة نزع الشرعية ضدها ستتصاعد على المستوى الدولي». وقد بدأ كيري كخارج أو

(٦١) «اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل تعقد مؤتمراً في رام الله،» **القدس**، ١٠/ ١/ ٢٠١٤.
(٦٢) رغيد الصلح، «المقاطعة العالمية تحمي الإسرائيليين من أنفسهم،» **القدس**، ٤/ ٤/ ٢٠١٤.

متخارج عن المألوف الأمريكي التقليدي إزاء حالة الاحتضان والرعاية والتبنّي الأمريكي شبه المطلق للسياسة الإسرائيلية، حين استعرض في مؤتمر ميونيخ للأمن في الأول من شهر شباط/ فبراير ٢٠١٤ الآثار السلبية المتوقعة في إسرائيل في حال عدم التوصل إلى تسوية عادلة وناجزة مع الفلسطينيين، قائلاً: «توجد حملة متعاظمة من نزع الشرعية، والناس حساسون جداً لهذا، وهم يتحدثون عن المقاطعات... فهل سيكون حالنا جميعاً أفضل مع كل هذه الأمور؟». أشعلت هذه الملاحظة أو التصريح عاصفة انتقاد شديدة ضد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي الذي يقود هذه المفاوضات. وسارع نتنياهو بالتعقيب على هذه التصريحات بالقول: «لن يدفعني أي ضغط إلى التنازل عن المصالح الحيوية لأمن إسرائيل»، أما وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي «نفتالي بينيت»، فقد عبّر عن رفضه لهذه التهديدات الأمريكية بالقول: «نحن نتوقع من أصدقائنا في العالم الوقوف إلى جانبنا في مواجهة محاولات المقاطعة اللاسامية ضد إسرائيل، لا أن يكونوا بوقاً لها»[٦٣].

لقد نصّت المواثيق الدولية وشرعتها على المقاطعة كعمل وإجراء وتوجّه أخلاقي وتدبير جماعي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة (المادة الرقم (٤١)) كإجراء غير عسكري ضد الدول التي تمارس أعمالاً من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين كأهداف عليا للأمم المتحدة. وفي هذه الحالة، تكون المقاطعة عملاً مشروعاً أقرّه القانون الدولي الذي يشمل: منع تسلح الدولة المعتدية والاستيراد منها والتجارة معها، وقد تشكّل أحكام الحصار الاقتصادي، وفرض الحصار الجوي والبحري والتجاري، ووقف العلاقات والمواصلات البرية والبحرية والبريدية، وغيرها الكثير من الإجراءات العقابية كوسائل لضمان التزام الدول المعتدية بالقيم والأحكام الدولية[٦٤].

ويستولي على الفلسطينيين الأمل في أن تتعاظم حملة المقاطعة الدولية التي انطلقت شرارتها منذ عام ٢٠٠٥. وقد أمدّ قرار الاتحاد الأوروبي بمقاطعة إنتاج المستوطنات نشطاء حملة المقاطعة الدولية بمزيد من الإرادة والتصميم، حيث أثبتت المقاطعة الاقتصادية والرياضية والثقافية والسياسية جدواها في سقوط نظام الأبارتهايد الجنوب أفريقي. وكان نتيجة طبيعية لاستعصاء التسوية السياسية التي مر على انطلاقها

---

(٦٣) مارك هيلر، «المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات.. كيف نحبط التهديد؟،» **القدس**، ٣/ ٢/ ٢٠١٤.

(٦٤) كمال قبعة، «نحو تجديد المقاطعة الفلسطينية لمنتجات المستوطنات،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٥٢ (شتاء ٢٠١٤)، ص ١٠٦ ـ ١١٥.

عقدان من الزمن يحمّل فيها المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، حكومات الاحتلال المتعاقبة مسؤولية هذا الفشل. فقد بدأ ينمو داخل المجتمع الفلسطيني مشروع بديل للتسوية السياسية يرتكز على دعامتين، هما المقاومة الشعبية، والمقاطعة كأنشطة كفاحية لاعنفية، تحاول أن تحاكي أو تتمثل نموذجَي التجارب الكفاحية في الهند وجنوب أفريقيا بعد أن كانت الجزائر وكوبا وفييتنام هي النموذج الكفاحي الذي تبنّته الحركة الوطنية الفلسطينية في سعيها إلى التحرر منذ منتصف الستينيات حتى عام ١٩٩٢. وما من شك في أن حملات المقاطعة الثقافية والسياسية والعقوبات الاقتصادية كانت قد أدت دورها في نزع حكم الأقلية البيضاء وإجباره على المساومة، كما أن مجموعة الدول الاسكندنافية ذهبت إلى حدّ الاعتراف بالمؤتمر الوطني الأفريقي وتقديم المساعدات له[٦٥].

بشكل عام، وقبل استعراض أهم إنجازات الحملة الدولية للمقاطعة، فقد تلاقت العديد من العوامل المختلفة والمتداخلة التي قادت إلى توفير المقدمات الضرورية لنشأة هذه الحركة التي تحمل أفقاً يمكن تطويره وتوسيع مداه، والتي يمكن إجمالها بالآتي: تصاعد العنف الإسرائيلي، وانسداد أفق التسوية، وعجز المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية عن توفير حماية للشعب الفلسطيني في انتهاك إسرائيل الدائم لمبادئ القانون الدولي، وتطور دور منظمات المجتمع المدني ونموها على الصعد الوطنية والعربية والدولية، ونمو حركات اليسار عالمياً، وظهور تيارات سياسية جديدة في أوروبا تناضل لأجل قضايا عالمية، مثل قضايا البيئة والعدالة الاجتماعية، والحدّ من انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي أدى إلى تبنّي العديد من هذه الحركات المطالب العادلة للشعب الفلسطيني في التحرر من عبودية الاحتلال.

ولعل التطور الكبير في أنظمة الاتصالات والإعلام المرئي والاجتماعي التي شكّلت قنوات اتصال جديدة، ساعدت على طرح القضية الفلسطينية على الرأي العام الدولي، وكانت أداة أيضاً لمزيد من التشبيك وبناء العلاقات والتشاركات مع العديد من القوى المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني. كما يمكن في هذا الإطار الإشارة إلى أن توزع العديد من المفكّرين والنشطاء القوميين العرب على ساحة العالم، وانخراطهم في هذه الحركة، يُعدّ مدخلاً مهماً إلى دعم الشعب العربي في فلسطين، أضف إلى ذلك،

(٦٥) فواز طرابلسي، «مناقشة تطبيقات النموذج الجنوب أفريقي على فلسطين،» **الدراسات الفلسطينية،** العدد ٩٨ (ربيع ٢٠١٤)، ص ٢٠ ـ ٢٤.

فإن الشتات الكبير للشعب الفلسطيني، وتواجد هذه الجاليات في مختلف دول العالم، قد أمدّ حركة المقاطعة العالمية بمبادرات وجسور وأدوات قادرة على تعميم حركة المقاطعة للاحتلال الإسرائيلي، وفضح جرائمه، وتوسيع دائرة المؤمنين بحقوق الإنسان الفلسطيني في التحرر والاستقلال[٦٦].

- أبرز نجاحات الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها (BDS)

على صفحتها الإلكترونية، وثّقت الحركة العالمية مجموعة نجاحات نوعية في إطار مسعاها إلى جعل هذه المقاطعة خياراً استراتيجياً للشعب الفلسطيني، يمكن أن يقدم ذخراً كفاحياً في حصار الحالة الاستعمارية في فلسطين، ففي النصف الأول من عام ٢٠١٤، أمكن رصد النتائج الآتية:

■ **٢/ ٢٠١٤**: انسحاب شركات بناء عملاقة من عطاء بناء موانئ إسرائيلية خوفاً على سمعتها وملاحقتها بالمقاطعة في الوطن العربي.

■ **٢/ ٢٠١٤**: قرار للحكومة الألمانية باستثناء الشركات والمؤسسات الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من اتفاقيات التعاون العالمي مع إسرائيل.

■ **٢/ ٢٠١٤**: وضع صندوق التقاعد النرويجي (الأكبر في العالم) شركتين من إسرائيل على القائمة السوداء بسبب تورطهما في بناء المستعمرات.

■ خسائر قطاع الزراعة في مستعمرات غور الأردن وحدها بلغت ١٠٠ مليون شيكل بسبب حركة المقاطعة العالمية، بحسب المصادر الإسرائيلية.

■ **١/ ٢٠١٤**: سحب ثاني أكبر صندوق تقاعد هولندي (PGGM) جميع استثماراته من خمسة بنوك إسرائيلية تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

■ **١/ ٢٠١٤**: خسرت شركة «فيوليا» عقداً بقيمة ٤,٢٥ مليار دولار في مدينة بوسطن الأمريكية بعد حملة شنّها تحالف عريض لمقاطعة الشركة قاده نشطاء حركة المقاطعة.

---

(٦٦) محمد إبراهيم أبو دقة، «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل،» **سياسات**، العدد ٢٠ (٢٠١٢)، ص ١٤١ ـ ١٦٠.

■ **١/ ٢٠١٤**: أصدرت مؤسسة «أصدقاء الأرض الدولية» بياناً دعمت فيه حركة المقاطعة والحملة ضد شركة «ميكوروت» الإسرائيلية للمياه جراء سياستها العنصرية في توزيع وسرقة مياه الفلسطينيين.

وفي عام ٢٠١٣، وثقت حركة المقاطعة أكثر من عشرين إنجازاً فعلياً يمكن الإشارة إلى بعضها:

▫ **١٢/ ٢٠١٣**: أوقفت شركة المياه الهولندية «فيتينز» تعاقدها مع نظيرتها في إسرائيل (ميكوروت) بسبب تورطها في انتهاك القانون الدولي.

▫ إصدار الحكومة البريطانية إرشادات تحذيرية إلى الشركات البريطانية من التعامل التجاري مع إنتاج المستعمرات الإسرائيلية.

▫ **١١/ ٢٠١٣**: سحب صندوق التقاعد في اللوكسمبورغ جميع استثماراته من بنوك وشركات إسرائيلية متورطة بالعمل في الأراضي المحتلة.

▫ أزال أحد أكبر صناديق التقاعد الأمريكية (TIAA-GREF) شركة «فيوليا» الفرنسية من قائمة الاستثمار الاجتماعي للصندوق، وذلك بعد ضغط من ائتلاف «we Divest»، شريك حركة المقاطعة في أمريكا.

▫ **١١/ ٢٠١٣**: أقصى أحد أهم مراكز معالجة ضحايا التعذيب في جنوب أفريقيا شركة «G4S» من عقد الأمن بعد جهود حثيثة من الحملة في جنوب أفريقيا.

▫ **١١/ ٢٠١٣**: حزب اليسار الفرنسي يعلن تنبيهاً لحركة المقاطعة.

▫ **١٠/ ٢٠١٣**: قامت نقابة عمال الطاقة والصناعات الثقيلة في النرويج بإنهاء عقدها مع شركة «G4S»، بسبب تورط الشركة في بناء السجون والحواجز والجدار في الأراضي المحتلة.

▫ **١١/ ٢٠١٣**: أصدر المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ريتشارد فالك، تقريراً حذر فيه قائمة طويلة من الشركات التي تسهم في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي.

▫ **٧/ ٢٠١٣**: أصدرت المفوضية الأوروبية تعليمات إلى جميع دول الاتحاد الأوروبي تقضي بحظر التمويل، والتعاون، والاستثمار، والتجارة مع المستوطنات، والشركات الاستيطانية في الأراضي المحتلة.

□ **٤/ ٢٠١٣**: اتحاد معلمي إيرلندا، واتحاد الطلبة البلجيكيين الناطقين بالفرنسية، يعلنون المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل.

□ **٤/ ٢٠١٣**: شركة «Adidas» تنسحب من رعايتها للماراثون الرياضي الذي تنظمه بلدية الاحتلال في القدس، بعد حملة مقاطعة عربية ضد الشركة تبنّاها مجلس وزراء الرياضة العرب ومنتخب كرة القدم المصري، لتورطها في التعاطي مع الاحتلال لمدينة القدس[٦٧].

□ **٢٧/ ٦/ ٢٠١٤**: إسبانيا وإيطاليا تحذوان حذو بريطانيا وفرنسا بتحذير مواطنيها من عقد أية صفقات أو علاقات أو استثمارات مع شركات ومشاغل في المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة.

□ **٢/ ٧/ ٢٠١٤**: طرد إسرائيل وإنهاء عضويتها في الاتحاد الدولي للصحفيين، وذلك في الاجتماع الأخير الذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل.

هذه بعض من الإنجازات قمنا برصدها وتوثيقها في هذه الدراسة لتبيان تصاعد الحملة سنوياً، وتوسع المشاركة لدى المؤسسات والجمعيات والشركات التي أخذت تتبنّى هذا الخيار السياسي ضد المشروع الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة. وقد وصفت المقاطعة في الدوائر الإسرائيلية كسرطان زاحف سيطال مستويات إنتاجية وسياحية وزراعية وثقافية وبحثية مستقبلاً. كما يمكن الإشارة إلى أن سلطات الدولة في إسرائيل قد بدأت بحملة مضادة لهذا التوجه الحضاري الإنساني بخلع أوصاف على حركة المقاطعة من نوع «لاسامية»، و«نازية»، وغيرها، في محاولة منها لردع النشطاء، ولا سيما في أوروبا والولايات المتحدة، من أجل التوقف عن هذه الأنشطة. كما جرى تأهيل مؤسسات وشخصيات وأفراد هم أعضاء في الأحزاب الصهيونية في دول العالم للتصدّي لآفة المقاطعة التي أخذت تجتاح العالم، جنباً إلى جنب مع إجراءات المستوى السياسي الإسرائيلي الرسمي.

وكخلاصة لهذا الجزء من التطورات السياسية والميدانية التي أعقبت بناء الجدار العازل، وخصوصاً في ما يتعلق بتطور ونماء المقاطعة كظاهرة سياسية، يمكن الإشارة إلى رؤية عمر البرغوثي، منسّق نشاطات حملة المقاطعة الدولية: «إن تتالي نجاحات

---

(٦٧) انظر الصفحة الإلكترونية لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في: «Introducing the BDS Movement,» Mouvement Freedom Justice Equality, <http://www.bdsmovement.net/bdsintro>.

حركة المقاطعة منذ انطلاقها قبل حوالى ثماني سنوات، تؤشر على مرحلة جديدة»، وقد تواجه فيها إسرائيل عزلة دولية غير مسبوقة تذكّر بعزلة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في نهايات القرن الماضي. لذلك، لا بدّ من أن تشكّل حركة المقاطعة عنصراً رئيسياً من عناصر استراتيجية النضال الوطني الفلسطيني من أجل استعادة حقوقنا كاملة. كما أن حركة المقاطعة العالمية ستحيد قوة إسرائيل العسكرية النووية وقدراتها المالية بالقوة الأخلاقية الذي يتسم به النضال العربي في فلسطين، الأمر الذي سيسهم في تعزيز الانتصار الأكيد على الحركة الاستعمارية للأراضي العربية في فلسطين.

وضمن هذه الاستراتيجية الضاغطة التي من الممكن أن تساهم في استنزاف الاحتلال الإسرائيلي، فالبرغوثي (عمر)، ومن خلال حملة المقاطعة، يتوجه إلى جماهير الأمة العربية بالقول: «المطلوب شعبياً في الوطن العربي هو الضغط على الحكومات لقطع علاقاتها العلنية والسرية مع دولة إسرائيل والشركات والمؤسسات والجامعات التي تسهم في دعم السياسات الإسرائيلية المتمثلة بالعزل العنصري والتشريد وتهويد القدس، وبناء المستعمرات، وقتل الأطفال، واقتلاع الأشجار، وهدم المنازل. وبناء عليه، تخاطب حركة المقاطعة الشعوب العربية قائلة: من يريد من المواطنين العرب دعم عدالة القضية العربية في فلسطين بشكل فعّال، لا نطلب منه التوجه إلى فلسطين للمشاركة في نضالنا على الأرض، فهذا غير واقعي وغير قابل للتنفيذ، بل من الممكن أن تقدموا دعمكم داخل بلدناكم حيثما أنتم تقيمون. من خلال مناهضة التطبيع والضغط لإقصاء الشركات المتورطة في دعم إسرائيل من العقود العامة ومناقصات القطاع الخاص، لأن إسرائيل تستمد قوتها الاقتصادية ومناعتها من خلال دعم تلك الشركات لها ولمشاريعها الاستعمارية والتوسعية...»[٦٨].

في هذا الإطار، يصبح التوقف عند موقف اليسار الإسرائيلي من حملة المقاطعة أمراً في غاية الأهمية لتبيان صدى هذه الظاهرة في داخل المجتمع الإسرائيلي. وكان «ميخائيل فيرشافسكي» أحد رموز قادة حركة ماتسبين اليسارية الراديكالية قد عبّر عن هذا الموقف بما يأتي: «ولأول مرة أصبح الناشطات والناشطون في أرجاء العالم يمتلكون أداة هجومية غير عنيفة ضد سياسة الاحتلال الكولونيالي، هدفها إرغام

---

(٦٨) انظر رؤية حركة مقاطعة إسرائيل لعمر البرغوثي الناشط في حملة المقاطعة ومنسّق نشاطاتها في: عمر البرغوثي، «حركة مقاطعة إسرائيل عنصراً ضرورياً في استراتيجية النضال الفلسطيني،» الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤)، <http://www.pacbi.org>.

إسرائيل على دفع ثمن أفعالها، وذلك بعزلتها الدولية وإقصائها بشكل تدريجي، سياسياً واقتصادياً»، وحملة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات، هي أيضاً تحدٍّ أمام معسكر السلام الإسرائيلي. فهل هذا المعسكر مستعد للوقوف إلى جانب الفلسطينيين والنشطاء المناضلين في العالم الذين يعملون من أجل فرض الثمن على أفعال إسرائيل؟ ويعتقد ميخائيل فيرشافسكي أن هذا المعسكر يتهرب تحت ذرائع مختلفة من تأييد حملة المقاطعة، وهي ذرائع بالية في نظره، استخدمها العديد من الليبراليين في جنوب أفريقيا، تدّعي أن المقاطعة تعزّز التكتل القومي، وتبعد عن الفلسطينيين تأييد جمهور البيض: «مرة أخرى، الضحية هي المذنبة»، وكأنه لولا تطرفها لكان بإمكان أعدائها أن يصبحوا حلفاء لها. لقد علّمنا التاريخ أن الأسباب الأخلاقية لا تحرّك إلا حفنة من المثاليين... في إشارة منه إلى مجموعة من النشطاء من داخل إسرائيل الذين أخذوا على عاتقهم إسماع صوت التأييد لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات[٦٩].

إن التاريخ الذي لاحق كل الغزاة، ولحق بهم وأسقطهم من وجه الحضارة الإنسانية، سيلاحق هذه الحالة الاستعمارية في فلسطين. ويدرك القادة والخبراء في إسرائيل الأخطار الكامنة في هذا الحراك الفلسطيني والدولي المستمر، نحو ما تسمّيه إسرائيل بحملة عدم شرعية إسرائيل. وكان مركز أبحاث الأمن القومي الذي يعقد سنوياً في جامعة تل أبيب، قد خصص وقفة خاصة ومطولة على جدول أعماله، لمناقشة هذا التهديد الموصوف بالتهديد الاستراتيجي لدولة إسرائيل. وقد وصف يهودا بن مئير وغيفان ألترمان حملة المقاطعة الدولية بأنها حرب حقيقية لاستخدامها مفاهيم تصف لإسرائيل بأنها دولة: فاشية، وعنصرية، ودكتاتورية، ودولة تمييز عنصري، واعتبر الخبيران السابقان أن توجّه الفلسطينيين نحو المؤسسات الدولية الذي انطلق عملياً مع الإدانة الدولية للجدار في محكمة لاهاي عام ٢٠٠٤، هو حرب قضائية بدأت تأخذ مسارات خطيرة على مستقبل إسرائيل عند استخدام الفلسطينيين ومؤيديهم الجهاز القضائي الأوروبي الذي يسمح باعتقال ومحاكمة مجرمي الحرب، حيث قدمت شكاوى ضد الضباط والمسؤولين الإسرائيليين. ولعل أهم هذه الشكاوى هي أمر اعتقال رئيس الحكومة الأسبق أرئيل شارون من قبل محكمة في بلجيكا، الأمر الذي دفع بعض كبار

---

(٦٩) ميخائيل فيرشافسكي ـ ميكادو، «شراكة إسرائيلية فلسطينية لماذا، وكيف؟،» **قضايا إسرائيلية،** العدد ٥١ (٢٠١٣)، ص ٣٣ ـ ٣٩.

الضباط والمسؤولين السياسيين إلى الامتناع عن زيارة أوروبا خشية اعتقالهم. وليس هذا سوى دليل تمهيدي للعقبات التي ستواجهها إسرائيل مستقبلاً[٧٠].

رابعاً: خيارات وبدائل وآفاق سياسية

١ - الدولة اليهودية كشرط وخطاب صهيوني

في فصلة خطابية جامعة لرئيس الحكومة نتنياهو قدمها في مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية الذي ائتلف في القدس (١٧/ ٢/ ٢٠١٤)؛ في تلك الفصلة الخطابية الجامعة، الجامحة، الصارخة التي وصف بها حملة المقاطعة بأنها وجه آخر لمعاداة السامية التي تستهدف الدولة اليهودية، قال نتنياهو لمستمعيه من نشطاء الصهيونية في أمريكا: «بعد أن حاولوا إخضاعنا بالوسائل العسكرية وفشلوا، يحاولون الآن استخدام سلاح من نوع جديد هو سلاح المقاطعة... في الماضي دعوا إلى مقاطعة اليهود، واليوم يدعون إلى مقاطعة دولة اليهود... أولئك الذين يحملون هذه الدعوة هم أعداء السامية، وأضاف: «لن يكون هناك سلام إلا باعترافهم بإسرائيل بشكل حقيقي، كيف يجرؤون على عدم الاعتراف بالدولة اليهودية؟ ألا يعرفون أنها دولة التوراة... هي الدولة التي تعرّفنا؟»).

هناك إجماع فلسطيني وعربي على ألا يكون هناك اعتراف بدولة «التوراة»، تلك الدولة التي يرفض نظامها الأساسي تبيان حدودها بشكل دقيق، أما إذا كان رئيس حكومة إسرائيل يريد إسرائيل وفق الأسطورة التوراتية، فإن حدود هذه الدولة تشمل كامل فلسطين وشرق الأردن وأجزاء من سورية ولبنان! لم يكفّ رؤساء الحكومات في إسرائيل عن مطالبة الفلسطينيين بهذا الاعتراف مقابل التوصل إلى تسوية سياسة (وفق الشروط الإسرائيلية، طبعاً). وقد بدأت هذه المطالبة تستولي على الخطاب الرسمي في إسرائيل منذ لقاءات كامب ديفيد الثانية عام ١٩٩٩، في إطار البحث في ملفات الحلّ النهائي، إذ طالب الإسرائيليون بضرورة الاعتراف بالبيت القومي لليهود، بحلول عام ٢٠٠٤، ونتيجة التطورات على الأرض في أعقاب انتفاضة الأقصى، وحرب الخليج، وأحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. كما حاولت الولايات المتحدة

---

(٧٠) شلومو بروم وعنات كوارتس، **التقييم الاستراتيجي الإسرائيلي السنوي ٢٠١١**، ترجمة عليان الهندي (رام الله: حركة فتح ـ مفوضية الإعلام والثقافة، ٢٠١١)، ص ٨٤ ـ ٩٥.

إحداث اختراق على جبهة الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال خريطة الطريق. وقدمت إسرائيل، عبر رئيس حكومتها شارون، أكثر من أربعة عشر تحفظاً عليها لنفاذ المشروع الأمريكي. وكان التحفظ السادس قد دعا إلى ضرورة اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة[٧١].

منذ عام ٢٠٠٧، أصبح انتزاع الاعتراف بالدولة اليهودية من الفلسطينيين هو شرط الشروط للتوصل إلى تسوية سياسية. وفي مؤتمر أنابوليس (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧) طرح إيهود أولمرت هذا المطلب بقوله: «إن إسرائيل هي وطن قومي للشعب اليهودي، وإن نقطة البداية في أي مفاوضات مع الفلسطينيين هي الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي، ولن ندخل في أية مفاوضات مع أي كان في العالم بشأن حقيقة أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي». ثم أصبح هذا المطلب غامراً في الخطاب السياسي الإسرائيلي في آب/ أغسطس ٢٠١٠، حين قال نتنياهو: «إن أي اتفاق سلام مع (السلطة الفلسطينية) يجب أن يكون على أساس الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي»[٧٢].

فاق نتنياهو جميع من سبقوه في رأس النظام السياسي الإسرائيلي برفعه لافتة الاعتراف بالدولة اليهودية أولاً، مشترطاً على الفلسطينيين تبنّي هذه اللافتة المعنونة بـ «يهودية الدولة» تمهيداً للتوصل إلى تسوية سياسية. وأثناء توجه الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة لاكتساب الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ارتفعت هذه اللافتة عالياً، إذ توجه نتنياهو بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠١١، في كلمة له أمام مؤتمر الوكالة اليهودية في القدس، إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مطالباً الرئيس بأن يردّد على لسانه جملة لا تتجاوز كلمات أربع: «أنا أقبل دولة يهودية»، وقد أجاب الرئيس عباس على هذا المطلب في ٢٧/ ٧/ ٢٠١١، في جلسة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعبارة مختصرة في أربع كلمات أيضاً: «لن نقبل بها مطلقاً»[٧٣].

يعي الرئيس محمود عباس كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيساً لحركة فتح، ورئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأخطار والنتائج الكارثية على الشعب

---

(٧١) بكر أبو بكر، **فلسطين ويهودية الدولة** (رام الله: المعهد الوطني لإعداد الكادر، ٢٠١٤).

(٧٢) أنيس القاسم، «لماذا الإصرار على الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؟،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨٦ (ربيع ٢٠١٠)، ص ٦٢ - ٦٣.

(٧٣) عبد الحفيظ محارب، «يهودية الدولة: الفكرة، الدولة وإشهارها،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤٦ (خريف ٢٠١١)، ص ٥٤ - ٥٥.

الفلسطيني آنياً ومستقبلاً إن هو قايض دولة فلسطينية مقطعة الأوصال يقيم فيها ٦٥٠ ألف مستعمر (حتى كتابة هذه السطور) مقابل الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. ويبدو جلياً أن المطالبة بهذا الاعتراف، وبهذه الكثافة الضاغطة، هي غاية الغايات الاستعمارية بالنسبة إلى دولة المهاجرين المستوطنين في فلسطين، إذ كان خلق الوقائع، وفرض الحقائق الناجزة على الأرض، المبدأ الهادي في السياسة الصهيونية منذ ولادتها حتى اليوم، وفق ما ذهب إليه المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند، الذي لخّص مشروع الانعزال في الدولة اليهودية بقوله: «الخرافات التي استحكمت في الفكرة الصهيونية، سواء في مسألة الخطوط العريضة الخاصة بالقومية اليهودية المتخيّلة، أم في مسألة المنطقة الجغرافية التي أعدّتها لها، كانت ترمي إلى عزلها عرقياً عن الشعوب الأخرى، والسعي بالتوازي إلى الاستيلاء على أرض كان يعيش عليها ويعتاش منها آخرون»[٧٤].

ويبدو أيضاً أن توغّل المستوطنين المتزايد في بطون المناطق المكتظة بالفلسطينيين، كما هو يشكل صيرورة تجهض أية محاولة للانفصال السياسي المستقبلي، فإنه أيضاً عمل على تسليح إسرائيل من الناحية الذهنية بوعي يغرق في التطرف باستمرار فحواه: «هو ذا شعب يسكن وحده وبالأغيار لا يكترث» (سفر يهوشع (٢٣ ـ ٨))[٧٥].

في إطار عام، أحدثت هذه الدعوة صدى واسعاً لدى الفلسطينيين، تمثل بالرفض المطلق لمثل هذه الدعوة الموصوفة بالابتزاز الفظّ الذي يتسم بأعلى درجة من العنف. وعند هذه الدعوة أيضاً، تبيّن مقدار الإدراك الجامع لاستحالة مرور هذه الدعوة/ الطلب الإسرائيلي عند الفلسطينيين، وهم في كل المستويات والأيديولجيات والفئات أيقنوا الأخطار الكامنة في هذه الدعوة على وجودهم ومستقبلهم. فقد أجمعت الرؤية على رفض هذه الدعوة بالنظر إلى:

أ ـ التعرض لحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الذي كفلته الأمم المتحدة وفق قرارها الرقم (١٩٤)، والسعي إلى الالتفاف حوله لإفراغه من مضمونه.

ب ـ المسّ بمكانة المواطنين العرب الذين استمروا بالوجود التاريخي في بلادهم داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، سواء بالطرد أم بالتبادل السكاني، علماً أنهم (قانونياً) مواطنون في دولة تصرّ على إخراجهم من إطارها، بتقديمها لسيادتها كدولة لليهود. هذا

(٧٤) ساند، **اختراع أرض إسرائيل**، ص ٢٢٢.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

فضلاً عن أن منظومة قوانين الدولة في نصوصها الأساسية التأسيسية قد شرّعت الواقع التمييزي الخاضعين له.

ج - الاعتراف بالفكرة والنظرية والقيم الصهيونية.

د - الاعتراف بالرواية الصهيونية للصراع العربي - الإسرائيلي، وبالتطهير العرقي الذي أحدثته المليشيات الصهيونية في فلسطين[٧٦]. وهذا الاعتراف يعني في ما يعنيه: أن المهاجرين المستعمرين سيصبحون هم أصحاب الحق الشرعي في البلاد، إذ لا معنى للاعتراف إنْ لم ينطو هذا الاعتراف على مثل تلك النتيجة. وإذا ما تم ذلك، ستقدم القيادة الصهيونية خطابها على النحو الآتي: «اعترفتم الآن بحقنا التاريخي في فلسطين (إسرائيل)، وهذا يعني أنكم، أيها الفلسطينيون (العابرون للمكان)، كنتم طوال هذه الآلاف من السنين تستخدمون أرضنا، وتزرعون حقولنا، وتعتاشون منها، والآن عليكم أن تدفعوا قيمة هذا الاستغلال لأرضنا ومواردنا وشتاتنا. وهنا ستقع المساومة بين حقوق الشعب اليهودي وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي النهاية ستقع المساومة بين هؤلاء وأولئك، ويخرج الفلسطينيون بلا وطن، لكن ليسوا مدينين للشعب اليهودي»[٧٧].

في ضوء رفض الفلسطينيين والعرب التام للإقرار بهذه الدولة كدولة يهودية، رغم أن عدداً من البلدان العربية ومنظمة التحرير قد اعترفا بالحالة السيادية الرسمية القانونية بشكل رسمي بدولة إسرائيل، إلا أن النظام العربي الرسمي ما زال حتى اللحظة يرفض بتاتاً الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، متبنياً بذلك الموقف الفلسطيني إزاء هذا المطلب الصهيوني. فقد أكدت القمة العربية المنعقدة في الكويت يومي ٢٥ و٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٤، رفض المطلب الإسرائيلي بالدولة الإسرائيلية كدولة يهودية في بيانها الختامي الذي جاء فيه: «نحمّل إسرائيل المسؤولية الكاملة لتعثر عملية السلام واستمرار التوتر في الشرق الأوسط، ونعبر عن رفضنا المطلق والقاطع للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية واستمرار الاستيطان وتهويد القدس...»[٧٨].

وفي ضوء ممانعة الديمقراطيات الغربية، وعدم ترحيبها أو تقبّلها لهذا الطلب الإسرائيلي من الفلسطينيين، باستثناء الولايات المتحدة، يصادق لأول مرة الرئيس

(٧٦) محارب المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧١.

(٧٧) القاسم، «لماذا الإصرار على الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؟،» ص ٥٩ - ٦٠.

(٧٨) انظر: البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في دولة الكويت بتاريخ ٢٦ - ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٤.

الأمريكي باراك أوباما، في خطاب سياسي مهم في ١٩/ ٥/ ٢٠١١ بشأن السياسات الكبرى لأمريكا، على تعريف إسرائيل بأنها دولة يهودية، ووطن للشعب اليهودي، فإن الحالة الاستعمارية الإسرائيلية، وضمن سعيها الشاق إلى انتزاع هذا الاعتراف المخالف للأنظمة والقوانين الدولية، بدأت تسعى بشكل أحادي إلى سنّ قانون أساسي ينصّ على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. وهنا ينبغي التذكير بداهة أن إعلان الاستقلال (إعلان قيام دولة إسرائيل) قد نصّ على هذه الجوهرانية الدينية العرقية صراحة: «وعليه، فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلو المجتمع اليهودي في البلاد والحركة الصهيونية، في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين (١٤/ ٥/ ١٩٤٨)، وبحكم حقنا الطبيعي والتاريخي، وبمقتضى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة، نعلن عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، في دولة إسرائيل»[٧٩].

ويفسر هذا المضمون الجوهراني الديني العرقي لإسرائيل السيادية «أهارون باراك»، القاضي الأكبر ورئيس محكمة العدل العليا الإسرائيلية الأسبق، كما يلي: «قيم إسرائيل لدولة يهودية هي ذات مكانة دستورية فوق قانونية، وهي تؤثر في تفسير كل القوانين الأساسية، وتؤثر بذلك في دستورية كل القوانين، وهي تؤثر في تفسير كل النصوص القانونية، وذلك لأنه يجب أن نرى فيها جزءاً من القيم الأساسية لدولة إسرائيل. وهي بذلك أيضاً جزء من الغاية العامة القابعة في أساس كل نصّ قانوني في إسرائيل. وهكذا، مثلاً، فإن كل قانون للكنيست وهيكل مرسوم للحكومة يستهدف تطبيق قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية، ويلقى قرار رئيس الحكومة بالعمل على سنّ قانون أساسي ينصّ على كون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي ترحيباً واسعاً يحظى بأغلبية أعضاء الكنيست الحالية ذات الأغلبية اليمينية: «وهو قرار ذو مغزى استثنائي، وستكون هذه قمة فعل صهيوني ستكتب بأحرف من نور في صفحات التاريخ»، بحسب اعتقاد آفي ديسكن (باحث كبير في منتدى كهيلت الإسرائيلي)[٨٠].

ولكن لماذا ستكتب أحرف هذا النصّ (القانون الأساسي) المنوي إصداره بدعم وتوصية من زعيم اليمين، رئيس الحكومة نتنياهو؟ ولماذا يعمل رئيس الحكومة نحو إصدار أسوأ القوانين العرقية؟ تولى الردّ على هذا التساؤل إيلي أمينوف (ناشط وكاتب

---

(٧٩) مردخاي نائور، **الصهيونية في مائه عام (١٨٩٧ ـ ١٩٩٦): تاريخ، وثائق، مفاهيم، صور**، ترجمة عمرو زكريا خليل (القاهرة: مكتبة النافذة، ٢٠١٣)، ص ٣١١.

(٨٠) آفي ديسكن، «قانون القومية: الخوف من المس بالديمقراطية مبالغ فيه،» **القدس**، ١٣/ ٥/ ٢٠١٤، نقلاً عن: صحيفة **معاريف**.

إسرائيلي يساري) بالقول: «هذا القانون يوجه رسالة إلى العالم كله بأن إسرائيل هي دولة يهود نيويورك، ولكن ليس دولة سكان قرية كفر قاسم العربية، كذلك فإن مشروع القانون الذي يدفع إليه رئيس الوزراء، يوجّه رسالة واضحة حول تفوّق وعلو الطابع اليهودي للدولة على طابعها الديمقراطي. وينصّ القانون في الحقيقة على أن الحق في تجسيد تقرير المصير القومي في إسرائيل يخصّ فقط جميع الذين تنتمي أمهاتهم إلى الديانة اليهودية. كذلك ينص القانون أيضاً على أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وليس لأي شعوب أخرى. ويبدو مشروع القانون في نظر مؤيديه: «هذه دولة يهودية، ولهذا السبب يجب أن يرحل العرب». إن الهدف المركزي للقانون المقترح هو إقصاء الفلسطينيين حيثما أمكن، والاستمرار في تمزيق الشعب الفلسطيني الأصلاني إلى طوائف وقبائل وأقليات بغية الحيلولة دون نهوضه واستمرار وجوده. وهو يشكّل جائزة تشجيع لعصابات الإرهاب اليهودية (جماعة «جباية الثمن»). كما ينطوي على غاية أخرى خفية تنبع من طابع الحركة الصهيونية، وفي الأساس من البعد الوحشي لهذه الحركة، فهو يستهدف تصعيد اللاسامية في صفوف المجموعات القومية المتطرفة التي أخذت تجتاح أوروبا بصورة متزايدة، وذلك بغية دفع اليهود إلى الهجرة إلى إسرائيل، حتى تستكمل الصهيونية دورها كمفوضية تاريخية لليهودية التوراتية لكي تتحول إسرائيل إلى غيتو مسلّح، تستلهم فرضياته الأساسية من حاخامي غوش إيمونيم والخلاصيين المسيانيين، دعاة إعادة بناء الهيكل[٨١].

ويرى فريق آخر من الوطنيين الفلسطينيين، ومن القوميين العرب، أن هناك أبعاداً أخرى لهذا الضغط الإسرائيلي الرامي إلى انتزاع هذا الاعتراف بيهودية إسرائيل، وهي التي تندرج ضمن تمرير الرواية الاستعمارية الصهيونية على الأمة العربية، وخصوصاً في ما يتعلق بالرواية الأسطورية الدينية التي تتكئ عليها الحالة الاستعمارية كحالة تاريخانية في فلسطين. وضمن هذه الأبعاد (الماورائية)، يأتي هذا الشحن المطلبي الكثيف كشرط استراتيجي للسماح بتمرير التسوية السياسية على بعض من بقايا الأرض الفلسطينية، «حيث يضع هذا الاعتراف الفلسطيني عبء الصراع الأخلاقي على كاهل الفلسطينيين، ولا يكتفي بالتالي بتبرئة إسرائيل من الأوضاع الأخلاقية المريبة التي أحاطت بولادتها، بل يجعل العرب الفلسطينيين هم الدخلاء والمعتدين تاريخياً»[٨٢].

---

(٨١) إيلي أمينوف، «قانون دولة القومية اليهودية،» **المشهد الإسرائيلي**، ١٧/ ٦/ ٢٠١٤.

(٨٢) أحمد سامح الخالدي، «لماذا لا يستطيع الفلسطينيون الاعتراف بالدولة اليهودية،» **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٨٩ (شتاء ٢٠١٢)، ص ١٢٣.

في السياق نفسه، يرى أحمد سامح الخالدي، أنه يجب ألا يرفض الفلسطينيون فقط هذا المطلب، ومن غير المقبول أو المعقول أن تظهر حيادية عربية أو فلسطينية في كيفية تعريف إسرائيل لنفسها، لأنه في حالة اللامبالاة: «فإننا بذلك ننكر قرابتنا وأخوّتنا مع فلسطينيي داخل فلسطين المحتلة، ونعترف بأن هويتنا المشتركة أو مصيرنا المشترك ليس لهما شأن كبير بالنسبة إلينا.

بعبارة أخرى، إن الرسالة إلى إسرائيل ستكون عندئذ على النحو الآتي: «افعلي يا إسرائيل بالمواطنين الفلسطينيين ما تشائين، لأن في قدرتك أن تعرفي نفسك كما تريدين بصرف النظر عما ينطوي عليه ذلك. أما النتيجة، فلا تقتصر على التمييز حيال حقوق العرب في إسرائيل، بل تتعدّاه أيضاً إلى حل الروابط التي شكلت الهوية الفلسطينية المشتركة على خط حدود اعتباطي رسم على خريطة في سنة ١٩٤٩.

وفي هذا السياق، ودفاعاً عن حقوق الأقلية العربية يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الدولي أن يطالبا، كشرط مسبق للتسوية السياسية، بأن تعرف إسرائيل ذاتها كدولة جميع مواطنيها، وهو مطلب يتسق مع التقليد الليبرالي الغربي الذي تدّعي إسرائيل تمثيله أكثر مما يتسق مع مطالبتها بالحصرية الإثنية – الدينية[٨٣].

٢ – الحركة الشعبية للدولة الديمقراطية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية

الصهيونية، كحالة احتراف استعماري، أصبحت في دلالتها الإدراكية والرمزية أعمق دلالة في كينونتها البنيوية من أية تفكيكات مفاهيمية، ولذلك فإن منظومة سياساتها السافرة يمكن تأطيرها في مفهوم واحد هو أن الصهيونية: استعمار استيطاني، فصل عنصري، تطهير عرقي[٨٤]، لأنه كما أنه من «المستحيل أن تتصالح هذه الحركة مع الأخلاق الإنسانية والمعايير الأخلاقية»، فإنه أيضاً من المستحيل أن يأتي يوم عليها تبدو فيها سياساتها مناقضة لجوهرها.

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٨٤) انظر: إيلان بابيه، «هل ما زال العالم يصغي إلينا نحن الذين نتحدث عن فلسطين؟،» **القدس،** ١٩/ ٤/ ٢٠١٤، وهو عنوان لمحاضرة قدّمها ضمن فعاليات أسبوع مكافحة الأبارتهايد في جامعة أكسفورد البريطانية، ويُعَدُّ بابيه أحد الأصوات الأكثر ارتفاعاً في مناصرة فلسطين ومن الناشطين المؤمنين بما يعرف بحلّ «الدولة الواحدة».

لقد تعلق الفلسطينيون بحلم الخلاص، ولو جزئياً، من عنف الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الجزء الجغرافي الموصوف قانونياً بالأراضي المحتلة، والموصوف صهيونياً بأنها مناطق متنازع عليها من أجل تمرير اقتسامها مستقبلاً بين مستوطنيها وضحاياها من العرب الفلسطينيين. لم تفتقد مسيرة التسوية السياسية التي انطلقت مع توقيع اتفاق أوسلو عوامل الدفع السياسية اللازمة، ولم تخبُ قوتها الإقناعية لتلمس حلم الخلاص من العنف الاستعماري لدى الفلسطينيين في هذه المناطق المشار إليها في خريطة فلسطين (الضفة والقطاع)، بسبب عدم توقف آلة العنف الاستعماري عن هدم المجتمع الفلسطيني، كنتاج طبيعي للصهيونية، وإنما لطبيعة الظاهرة الصهيونية نفسها. إن طبيعة الظاهرة الصهيونية نفسها كانت قد حددت منذ البدء نتائج هذه «المصالحة».

منح الفلسطينيون ياسر عرفات (أبا الوطنية الفلسطينية) تفويضاً سياسياً لعل حلم الدولة وتقرير المصير يتحقق على ٢٢ بالمئة من مساحة بلادهم، ومات أو قتل ياسر عرفات محاصراً وسط الأنقاض التي تراكمت بفعل القصف، وهدم الجرافات الإسرائيلية. ودفن عرفات وسط هذه الأنقاض نفسها. وكانت هذه الأنقاض المتراكمة أنقاضاً لحلم الفلسطينيين الذين شيّعوه شهيداً بعيون باكية. حتى عيون هؤلاء الذين خالفوه وجهة النظر أيضاً انسابت دموعهم لحظة هبوط المروحية المصرية التي حملت جثمان أبو عمار ليوارى بين أنقاض المقاطعة.

حمل انتخاب محمود عباس (أبو مازن) بارقة أمل أخرى لدى الفلسطينيين، باعتبار أن الرجل الوريث لياسر عرفات أكثر إيماناً واقتناعاً بجدوى التسوية السياسية من سلفه الراحل، وذلك من وجهة النظر الإسرائيلية والغربية، وخصوصاً الأمريكية منها. ولكن في عهد أبو مازن بلغ العنف الاستعماري الصهيوني ذروته، فأصبح حل الدولتين بعيد المنال بفعل تصاعد البناء الاستيطاني، وتضاعف عدد المستوطنين، والاستمرار في عمليات المصادرة وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى جيوب (بانتوستانات) مسوّرة بجدار. وبالنسبة إلى الإمعان اللامتناهي في سياسات تهويد مدينة القدس الذي أخذ مسارات أكثر فظاظة وعنفاً وتدميراً غير مسبوق... فقد اجتمعت هذه السياسات لتدفع قدماً فكرة حل الدولة الواحدة[٨٥].

---

(٨٥) حول سياسات الاحتلال الإسرائيلي في العقد الأخير، انظر: ساري حنفي، عدي أوفير وميخال غيفوني، محررون، **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

جاء الإعلان عن الحركة الشعبية للدولة الديمقراطية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية في الخامس عشر من أيار/ مايو ٢٠١٢ في ذكرى إعلان قيام دولة إسرائيل الرابع والستين، وبعد عشرين عاماً على توقيع اتفاق وثيقة إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٩٣.

وفي مدينة رام الله التي أصبحت عنواناً للعمل السياسي الفلسطيني، وقّع ثلاثون شخصية وناشطاً سياسياً فلسطينياً على وثيقة الحركة الشعبية التي تبنّت عملياً مشروع الدولة الديمقراطية الواحدة، كبديل لمشروع حل الدولتين الذي أسقطته إسرائيل بشكل فعلي على أرض الإقليم في الضفة الغربية، والذي كان من الممكن لدى أصحاب الحلم من الضحايا أن يعاينوا عليه دولتهم المستقلة، ويلامسوا الحرية لأول مرة.

حملت وثيقة الحركة الشعبية للدولة الديمقراطية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية مضموناً تاريخياً سردياً لرواية الشعب الفلسطيني عن نكبته، كما استعرضت الجهود والمبادرات الدولية التي آلت جميعها إلى الفشل بسبب التعنت الصهيوني والعقلية العنصرية، التي لا تقبل الآخر، منكرة وجود الضحية لإخفاء الجريمة. وعند لحظة تجدد العمل الوطني الفلسطيني ممثلاً بالثورة الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٨، وتسلّم منظمة التحرير الفلسطينية قيادة العمل الوطني، تم طرح الدولة الديمقراطية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية، كمنظور سياسي عادل للقضية الفلسطينية. وبنتيجة المعطيات العربية والإقليمية والدولية، سرعان ما تقدم الحل المرحلي وفق برنامج النقاط العشر الذي قدمته القيادة الفلسطينية عام ١٩٧٤، والذي جرى التأسيس عليه للتعاطي الفلسطيني مع حل الدولتين الذي كرّس فعلياً الاعتراف بدولة إسرائيل السيادية على الجزء المحتل عام ١٩٤٨.

وتؤكد الحركة الشعبية للدولة الديمقراطية الواحدة في برنامجها المعلن عام ٢٠١٢ أن العودة إلى إعادة طرح الحل السياسي القائل بالدولة الديمقراطية الواحدة يأتي في ظل انسداد أي أفق لحلّ سياسي للتسوية المجزوءة للقضية الفلسطينية، وذلك بعد أن أسقطت إسرائيل عملياً خيار الدولتين من خلال منظومة السياسات التدميرية التي رسخت الوجود الاستيطاني على الأرض الفلسطينية، وحوّلت الوجود الفلسطيني من خلال جدار الفصل العنصري إلى بانتوستانات غير متصلة تستحيل فيها الحياة الطبيعية، وينتفي فيها أي أساس لبناء دولة فلسطينية طبيعية متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة. إزاء ذلك، قدمت الحركة الشعبية رؤيتها السياسية التحررية

بنتيجة الوقائع الجيوسياسية على الأرض الفلسطينية التي كرّست فيها نظاماً كولونيالياً عنصرياً فاشياً، مصحوباً بالمطلب الإسرائيلي الاشتراطي، وهو اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كحالة يهودية حصرية، الأمر الذي يعني في ما يعنيه تصفية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين. وتمهيد الطريق لاستكمال مهمة تهجير البقية العربية التي استمر وجودها قائماً في البلاد بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل: «... وأمام هذا الواقع المظلم والمرير للشعب الفلسطيني، فإن الحل العادل والممكن للصراع التاريخي الفلسطيني - الإسرائيلي هو حل الدولة الديمقراطية الواحدة على أرض فلسطين التاريخية... دولة ديمقراطية لجميع سكانها تقوم على أساس دستور ديمقراطي وقيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتضمن الحرية والديمقراطية والمساواة في الحقوق من دون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي».

ويستند تبنّي مجموعة الدولة الديمقراطية الواحدة إلى الأسس الآتية: **أولاً**، وحدانية الشعب الفلسطيني، بغضّ النظر عن مكان إقامته. و**ثانياً**، أن قيم الحرية والعدالة والمساواة كقيم أخلاقية عالمية تهيئ لقبول الآخر، ويجب النظر إلى التعددية الثقافية والعرقية والدينية كإثراء للمجتمع. و**ثالثاً**، أن فلسطين المعروفة تاريخياً بالتعدد الديني المتعايش والمتجاور معاً على أساس الاحترام والتقدير المتبادلين، ترفض أن يقوم أحد الأديان بإقصاء الغير من وجهها الحضاري، وطبع نظامها السياسي بدين معين. و**رابعاً**، أنه باقتراح هذا الدين القدس عاصمة لهذه الدولة، فإنه يرفض أي تسوية لقضية اللاجئين تتجاوز أو تحاول المساس بالقرار الأممي الرقم (١٩٤) الخاص بعودة اللاجئين واستعادة أملاكهم وعقاراتهم، وتعويضهم عن الآثار الكارثية التي لحقت بهم بسبب التشريد الإجباري عن مدنهم وقراهم[٨٦].

تعرّضت هذه الحركة، رغم الاعتراف الرسمي الفلسطيني فيها بقبول تسجيلها رسمياً كحركة/ مؤسسة قانونية من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية إلى حملة تحريض ذات مصادر فلسطينية مختلفة بوصمها بالتطبيع مع الاحتلال، رغم أن القائمين عليها معروفون لدى الأوساط السياسية الفلسطينية بالمناضلين الذين قضوا عقوداً في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومنهم من خضع للسجن المؤبد وخرج من سجون الاحتلال ضمن إطار صفقات تحرير الأسرى، لكن هذا التحدّي من وجهة نظر المؤسسين لها

---

(٨٦) انظر الموقع الإلكتروني للحركة الشعبية بتاريخ ٤/٦/ ٢٠١٤.

لا يشكل إعاقة استراتيجية ذات معنى، بل إن التحدي الأكبر لهذا المشروع يأتي من جسامة المعارضة الصهيونية التي ترى في هذا المشروع الأخلاقي التحرري إيذاناً بنهاية الصهيونية كحركة، وإسرائيل كدولة سيادية عنصرية[٨٧].

فيما يعتقد فريق آخر من المهتمين والداعين إلى هذا المشروع، أن التحدي الأكبر الذي يواجه مناصري الدولة الواحدة، رغم مضمونه الأخلاقي والسياسي الواضح، هو أنه مبدأ طوباوي أو غير واقعي، في حين أن حل الدولتين، رغم سلبياته، حلٌ واقعي وقابل للتطبيق، وأن التوجه إلى حل الدولة الواحدة سوف يرتب على الفلسطينيين عقوداً أخرى من المعاناة المريرة، وخصوصاً بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يعانون عنف الاحتلال وضراوته المباشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة[٨٨].

في الجانب الإسرائيلي، يقف على رأس هذا التوجه المؤرخ المعروف إيلان بابيه الذي يعتقد أن الصهيونية البراغماتية كانت اللاعب الأساسي في إرساء مضامين حل الدولتين وفق رؤيتها المعروفة على الأرض، وأن منظمة التحرير الفلسطينية التزمت هذا الشكل من التسوية، مضطرة إلى الانصياع إلى التأويل الصهيوني الذي أصبح هو المشروع الوحيد الذي يحظى باقتراب ودعم دوليين واسعي النطاق. وهو الذي يشمل قدراً ضئيلاً من السيادة الفلسطينية ضمن أجزاء من أرض فلسطين التي لا تقع ضمن مجال الاهتمام الإسرائيلي (قطاع غزة وأقل من نصف الضفة الغربية)، وهي سيادة محدودة جداً في مضمونها على شاكلة حكومة منزوعة السلاح، وليس لها قول فصل في قضايا الدفاع واستغلال الموارد والسياسات الخارجية. وهنا يرى بابيه أن الأنظار لن تتجه صوب مفهوم الدولة الواحدة ما لم تتعرض مشروعية حل الدولتين للتآكل بشكل كبير، «وأن فكرة الدولة الواحدة بقيت حيّة، ليس بسبب أولئك الذين يئسوا من فرص حل الدولتين، وإنما ظلت هذه الفكرة حية بسبب الذين لم يفقدوا الأمل في الإطار الأخلاقي لشرعية هذا المفهوم في الإطار السياسي»[٨٩].

---

(٨٧) مقابلة مع راضي الجراعي ومنير العبوشي، من القائمين على مشروع الدولة الواحدة، مكتب الحركة الشعبية، رام الله ٤/ ٦/ ٢٠١٤.

(٨٨) جورج بشارات، «حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي (ملف): حشد التأييد الفلسطيني لفكرة الدولة الواحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٧٥ (أيار/ مايو ٢٠١٠)، ص ٩٥ ـ ١١١.

(٨٩) إيلان بابيه، «حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي (ملف): مخطط عمل من أجل بناء حركة لحل الدولة الواحدة: مسيرة تاريخ مضطرب،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٣، العدد ٣٧٥ (أيار/ مايو ٢٠١٠)، ص ١٥٣.

يقول أحد الحكماء: «لا يوجد على الأرض أقوى من ذاكرة المظلومين»، ولأن هذا الظلم التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين لم يتوقف لحظة واحدة، فإن الذاكرة تبدو دائماً منغمسة في جرحها النازف بحثاً عن الخلاص من هذا الواقع... قد تبدو محاولة بعض الفلسطينيين المقتنعين بجدوى هذا المشروع للتخلص من جبروت هذه الحالة الاستعمارية الطاغية ضرباً من الخيال الطوباوي، لكن ما قد يظهر موضوعاً طوباوياً اليوم قد يتحول في الغد إلى واقعة إمبيريقية حقيقية، ولذلك يدرك أنصار هذا التوجه الأخلاقي أن التحديات الماثلة أمام تصورهم السياسي، إذ ثمة عقبات كأداء في وجه مشروع من هذا النوع، وليس ثمة إجماع فلسطيني موحّد حول حل الدولة الواحدة... وأن معظم الناس الذين يعيشون تحت عنف الاستعمار لا يتطلعون إلى مستقبل مشترك مع المستوطنين في بلادهم، مفضلين أن يكون لهم كيانهم العربي الفلسطيني، دولة فلسطينية كاملة السيادة يستطيعون فيها ممارسة حق تقرير المصير، واستعادة العافية بعد الاحتلال، واسترداد الإحساس بالهوية الوطنية. وهذا الذي أصبح اليوم بعيد المنال.

ولأن الحقائق على الأرض أصبحت صادمة لكل من كان لديهم بصيص أمل في تحقيق السيادة الوطنية، فإن الأفق ما زال رحباً أمام أنصار الدولة الواحدة. وهنا تقترح غادة الكرمي (من أنصار الدولة الواحدة) بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة على غرار حركة مناهضة التمييز العنصري العالمية التي أسقطت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وذلك باغتنام انكشاف السياسة الإسرائيلية العنصرية، واستغلال الفرصة التي بدأت توفرها حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل وتوجيهها نحو حل الدولة الواحدة كهدف نهائي لها[٩٠].

لم يعُد هناك أمل لدى الفلسطينيين في إزالة المستوطنات أو حتى توقع تجميد نموها (وهو ما سوف نستعرضه في هذا الجزء من المبحث)، ولذلك شهدت العملية السياسية جموداً استمر خمس سنوات، الأمر الذي دفع القيادة الفلسطينية إلى الخروج مما يسمّى بعنق الزجاجة؛ فبعد تطبيق الالتزامات الأمنية ذات الاستحقاق في خريطة الطريق المطلوبة من الفلسطينيين، ما برح الاستيطان الهمّ الأكبر والمشروع الأبرز للحكومة الإسرائيلية، وبشكل جارف سافر. ويمثل الخروج من عنق الزجاجة السياسة

---

(٩٠) غادة الكرمي، «بناء حركة دولية لنشر حل الدولة الواحدة،» في: أسعد غانم [وآخرون]، **حل الدولة الواحدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه**، إعداد وتحرير هاني فارس؛ ساهم في ترجمة فصول من هذا الكتاب سعد محيو، غزوان حميد، هاني أحمد فارس، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٣٩٧ ـ ٤٠٨.

الخانقة، ومن توغل الورم السرطاني الاستيطاني، ومن اللهب المتصاعد من أماكن تواجد العرب الفلسطينيين بين جدران الباطون المسلح نحو الاستغاثة بالمجتمع الدولي، لعله ينتصر للفلسطينيين بعد عقود من صمّ الآذان عن الرواية العربية في فلسطين، أو حتى الرواية الفلسطينية عن نفسها في ظل انشغال الأمة العربية في جراحها الوطنية النازفة.

٣ - التوجه إلى الأمم المتحدة: فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة: القرار الرقم ١٩/ ٦٧ (٢٩/ ١١/ ٢٠١٢)

في قراءة للمسودة التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية للحصول على مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة، يمكن ملاحظة الديباجة الطويلة للموروث القانوني والقضائي الدولي المتعلق بفلسطين، كما يمكن ملاحظة الكمّ الكبير من القرارات الدولية التي جاءت بها الديباجة، والتي لم تتحول يوماً إلى وقائع وقرارات نافذة لحماية الفلسطينيين وضمان حق تقرير مصيرهم الإنساني. وتنتهي هذه المسودة بالقول: «تأكيداً للمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة حول قضية فلسطين إلى حين حلها بشكل مرضٍ من جميع جوانبها، وتأكيداً لمبدأ شمولية العضوية في الأمم المتحدة، ولحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ونيل استقلاله في دولته فلسطين على أساس حدود ١٩٦٧... وبالنتيجة لجلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ٦٧ (٢٩/ ١١/ ٢٠١٢)، فقد قررت الجمعية العامة بعد تصويت ١٣٨ دولة لصالح الطلب الفلسطيني، منح فلسطين وضع الدولة المراقبة في نظام الأمم المتحدة من دون المساس بالحقوق المكتسبة والامتيازات ودور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني بموجب القرارات ذات الصلة، وتعرب الجمعية العامة عن الأمل في أن ينظر مجلس الأمن بإيجابية إلى الطلب الذي قدم في ٢٣/ ٩/ ٢٠١١ من قبل دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة[٩١].

رغم الضغوط الإسرائيلية والأمريكية الشديدة على الفلسطينيين للحيلولة دون التوجه إلى الأمم المتحدة، والتي أخذت طابع التهديدات المباشرة للقيادة الفلسطينية، علماً أنه ينسب إلى القيادة الفلسطينية (أبو مازن تحديداً) قدرته على مواجهة هذه التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، لسبب واحد وأساسي هو أن الرجل يمتلك قوة التاريخ وقوة الحق، وليس أي أشياء أخرى. ويجب أن يشار دائماً في هذا السياق

---

(٩١) القرار ١٩/ ٦٧ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢.

إلى أن طلب العضوية كخيار سياسي وكفاحي وطني فلسطيني كان تعبيراً ساطعاً عن فقدان القيادة الفلسطينية أي أمل في التسوية السياسية التي بدأت قبل عشرين عاماً عبر المفاوضات فقط؛ أقامت إسرائيل وبدعم مباشر من الولايات المتحدة الدنيا ولم تقعدها، وبما تمتلكه من قدرات وإمكانيات واختراقات ونفوذاً سياسياً، قل نظيره عند أغلب، إن لم يكن كل الحالات الاستعمارية، لحمل الفلسطينيين على تجنب هذا الفعل السياسي لما له من تبعات ترى فيها إسرائيل بأنها كارثية على مشروعها الاستعماري في فلسطين، بدأت إسرائيل حملتها باستخدام المقولات المبتذلة نفسها، التي استخدمتها ضد ياسر عرفات؛ فقد وصفت عباس بأنه غير مؤهل بامتلاك قدرة الشراكة السياسية، بل إنه المعطل الأبرز لمشروع التسوية، وأن ضعف مؤسسات السلطة الوطنية لا تمكنّها من بناء دولة مستقلة، بل على العكس فإن أي انسحاب إسرائيلي من المناطق الفلسطينية سوف يؤدي إلى سيطرة حركة حماس الموصوفة بالإرهاب عليها. وفي الجانب الأمريكي، قرر الكونغرس الأمريكي ذو الأغلبية الجمهورية وقف تقديم أية مساعدات أمريكية إذا استمرت السلطة الوطنية في سعيها نحو الأمم المتحدة، ووقف المساهمات الأمريكية المالية للمؤسسات الدولية التي تعترف بالفلسطينيين كدولة، ملوّحة باستخدام حق النقض في مجلس الأمن لرفض قبول عضوية دولة فلسطين. ومارست الولايات المتحدة، بما تملكه من قدرات ونفوذ على الدول، لثنيها عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية كعضو مراقب في الأمم المتحدة. وكان الجانب الإسرائيلي قد أعاد التلويح بإعادة احتلال الضفة الغربية وإلغاء اتفاقيات أوسلو لإقدام السلطة الفلسطينية على إجراء سياسي، وصف كإجراء أحادي الجانب، ووقف تحويل المستحقات المالية التي تجبيها إسرائيل لصالح الفلسطينيين من المعابر الإسرائيلية[٩٢].

لقد وقفت فلسطين على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب المجتمع الدولي بالإصغاء للرواية الوطنية، وفيها قال الفلسطينيون على لسان الرئيس الفلسطيني محمود عباس: «إن ما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى التمادي في سياستها العدوانية وفي ارتكاب جرائم حرب، ينبع من قناعة لديها بأنها فوق القانون الدولي، وأنها تمتلك حصانة تحميها من المحاسبة والمساءلة... لقد حانت اللحظة كي يقول العالم بوضوح: كفى للاحتلال والعدوان والاستيطان... ولهذا نحن هنا الآن...». ويضيف الرئيس الفلسطيني

(٩٢) عليان الهندي، «الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة: مواقف إسرائيلية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٥١ (٢٠١٣)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٩.

بعبارات قد اختيرت بعناية: «إن العالم مطالب بأن يجيب عن سؤال محدد: هل هناك شعب فائض عن الحاجة في منطقتنا؟ أم أن هناك دولة ناقصة ينبغي التعجيل والمسارعة بتجسيدها فوق أرضها فلسطين؟ إن العالم مطالب اليوم بأن يسجل نقلة مهمة في مسيرة تصحيح الظلم التاريخي غير المسبوق الذي لحق بالفلسطينيين منذ النكبة عام ١٩٤٨... إن كل صوت يؤيد مسعانا اليوم هو صوت شجاع، وكل دولة تمنح التأييد لمطالب الفلسطينيين بنيل مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة تثبت بذلك دعمها الأخلاقي المبدئي للحرية وحقوق الشعوب والقانون الدولي والسلام. إن تأييدكم لمسعانا اليوم سيكون سبباً للأمل لدى شعب محاصر باحتلال استيطاني عنصري...»[٩٣].

حازت فلسطين هذه المكانة الاعتبارية الأخلاقية المعنوية إذاً، حيث أيدت القرار ١٣٨ دولة، وعارضته ٩ دول، وامتنعت ٤١ دولة عن التصويت، وهذا يمثل اعترافاً أممياً باكتساب فلسطين التي غيّبها العنف الاستعماري مكانة قانونية كدولة، وكأحد أشخاص القانون الدولي، الأمر الذي يعني تعامل المجتمع الدولي معها على هذا الاعتبار لأول مرة في تاريخ فلسطين. وهذا الاعتراف سيمكّن الفلسطينيين من الانضمام والتوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يمكن توظيف الانضمام إليها لحماية الوجود الفلسطيني في البلاد من العنف الصهيوني، وهذا ما حصل لاحقاً بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠١٤[٩٤].

امتلك الرئيس الفلسطيني تفويضاً ودعماً كبيرين، بما فيهما دعم حركة حماس لهذه الخطوة، لأن هذه الخطوة من شأنها أن تساهم في تقصير عمر الاحتلال، وفضح جرائمه بحق المدنيين الفلسطينيين، واستنزاف قوة إسرائيل ومكانتها وحصانتها السيادية. وإضافة إلى أنها ستعيد تنظيم العملية السياسية وتحافظ على التأييد الدولي لحل الدولتين، وستوفر إطار للمفاوضات بمعايير ومرجعيات واضحة، ومن شأن ذلك تأصيل المكانة التاريخية للقضية الفلسطينية في السياسة الدولية. كما يعتبر فقهاء القانون الدولي أن هذا الاعتراف الذي أسس لوضع فلسطين كدولة ذات شخصية قانونية، سينقل الأراضي العربية من وضع أراض محتلة إلى دولة تحت الاحتلال، بما يترتب

(٩٣) انظر كملة الرئيس الفلسطيني على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في: «الرئيس: الجمعية العامة مطالبة بإصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين،» وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=143628>.

(٩٤) محمد إبراهيم أبو دقة، «قرار الجمعية العامة بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة،» **سياسات**، العدد ٢٢ (٢٠١٢)، ص ٣١ ـ ٤٨.

على ذلك من تبعات قانونية وفق اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم مسؤوليات وسلطات الاحتلال، وخصوصاً تلك المتعلقة بعدم المساس بالبناء الطبيعي للأقاليم المحتلة، وحظر النقل القهري للسكان الأصليين من مناطقهم التاريخية، وحظر استيطان/ إسكان مواطني الدولة المحتلة للأقاليم الواقعة تحت الاحتلال(٩٥).

كما يأمل الفلسطينيون أن يشكل هذا الاعتراف مدخلاً إلى تفعيل وثيقة لاهاي التي أدانت بناء الجدار العازل الإسرائيلي في ٩/ ٧/ ٢٠١٤، ونصت على عدم شرعية البناء من حيث المبدأ وإزالة المقاطع التي تم تجهيزها في تلك اللحظة، وإعادة الأمور على الأرض إلى ما كانت عليه قبل الشروع في البناء... وقد مكّن هذا الاعتراف بإزالة العوائق أمام انضمام فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأصبح بالمستطاع الانضمام إلى نحو ستين منظمة وهيئة دولية مما يعظم الاستفادة من القرارات الدولية، ومنها حقوق الدول ناقصة السيادة التي أهمها على الإطلاق حق تقرير المصير للشعوب كأحد أبرز مبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة، لأنه يعتبر المصدر والأساس للحقوق الأساسية للشعوب، الذي يمنح هذه الشعوب قوة أخلاقية كبيرة في نضالها ضد السيطرة الاستعمارية والأنظمة العنصرية من أجل نيل حقها في تقرير المصير والاستقلال السيادي الناجز(٩٦).

٤ - العودة إلى جولة مفاوضات الوضع النهائي (التعثر المحتوم) (٣٠/ ٧/ ٢٠١٣ - ١٩/ ٤/ ٢٠١٤)

بعد جمود لعملية التسوية السياسية استمر خمس سنوات (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) حقق فيها الفلسطينيون إنجازات سياسة ودبلوماسية مهمة، كان أبرزها حصول الفلسطينيين على الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية بصفة مراقب، وقبول فلسطين في عضوية اليونسكو، وزيادة عزلة إسرائيل الدولية، وتسارع التوجهات نحو مقاطعة إسرائيل، وارتفاع حدة الخطاب القائل بنزع الشرعية عن إسرائيل، تزامنت مجمل هذه الوقائع مع بدء الولاية الثانية للرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي بدا طامحاً لتحقيق اختراق

(٩٥) إحسان عادل، **فلسطين دولة مراقب - غير عضو في الأمم المتحدة: الأبعاد القانونية والسياسة**، تقديم محمود مبارك (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ٦١ - ٧٠، ونبيل رملاوي، «استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم ٦٧/ ١٩،» **سياسات**، العدد ٢٢ (٢٠١٢)، ص ٢٠ - ٣٠.

(٩٦) كمال قبعة، «مقتضيات قانونية لما بعد دولة فلسطين المراقبة غير العضو،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٣١ (شتاء ٢٠١٣)، ص ٢٩ - ٦٣.

سياسي في جبهة الشرق الأوسط بعد أن تعثرت السياسة الخارجية الأمريكية في عدد من الجبهات السياسية الدولية. وقد منحت الإدارة الأمريكية تفويضاً لوزير خارجيتها جون كيري الذي بذل جهداً كبيراً وكثيفاً لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات المباشرة. إذ أعلن كيري في نهاية جولته السادسة من المباحثات المنفصلة بين الطرفين يوم ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٣ عن توصله إلى اتفاق يسمح بانطلاق المفاوضات المباشرة بسقف زمني ينتهي في ١٩/ ٤/ ٢٠١٤. وتم استئناف المفاوضات رسمياً يوم ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣، في واشنطن، وسط أجواء حذرة لا تشي بوجود فرصة حقيقية لتحقيق شيء من الطموحات الفلسطينية. وقد التقى من الجانب الفلسطيني صائب عريقات ومحمد اشتيه مع تسيبي ليفني وإسحاق مولخو بوجود جون كيري وفريقه الذي اختاره لاستكمال هذه المهمة الحيوية للسياسة الخارجية الأمريكية[٩٧].

وبحسب تقرير «مدار» الاستراتيجي، وبحسب التقرير الذي قدمه صائب عريقات إلى أعضاء اللجنة المركزية، وأعضاء اللجنة التنفيذية، فهناك مجموعة من العوامل التي حملت القيادة الفلسطينية على قبول العودة إلى طاولة المفاوضات، التي أصبحت في نظر الغالبية العظمى من الفلسطينيين موصوفة بالمفاوضات العبثية. ويمكن إدراج هذه العوامل لأهميتها كالآتي:

أ - حصول الفلسطينيين على مرجعية خطية تقول إن هدف عملية السلام يتمثل باتفاق الدولتين على حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل متفق عليه للأراضي.

ب - جدول الأعمال المشترك يشمل كافة قضايا الحل النهائي بلا استثناء (القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، المياه، الأمن، الأسرى).

ج - رفض الحلول الانتقالية أو المرحلية.

د - تحديد مدة من ٦ - ٩ أشهر كسقف زمني أعلى لإنهاء المفاوضات.

هـ - الإفراج عن قدامى الأسرى الفلسطينيين (وهم أسرى ما قبل أوسلو) على أربع دفعات.

و - اعتبار الإدارة الأمريكية أن الاستيطان غير شرعي، وأنها ستعمل على الحد منه.

---

(٩٧) **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٤)، ص ٣٠ - ٣٩.

ز – صدور مواقف أوروبية جديدة بشأن الاستيطان.

ح – الدعم العربي الرسمي لاستئناف المفاوضات.

ط – دعم روسيا والصين واليابان والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لعملية استئناف المفاوضات[٩٨].

يبدو أن هذه الأهداف مجتمعة كانت تشكل عاملاً مقنعاً للعودة إلى عملية سياسية خاب الرجاء منها على مدار عقدين من الزمن. وعلى الجانب الآخر، كان لإسرائيل أيضاً مسوغاتها ودوافعها الاستراتيجية للعودة والاستجابة للسياسة الأمريكية، وأيضاً لحسابات داخلية إسرائيلية ذات علاقة مباشرة بالحفاظ على الائتلاف الحاكم الذي يقف على رأسه رئيس الحكومة نتنياهو. فالحسابات الإسرائيلية الاستراتيجية رأت، **أولاً**، أن العودة إلى هذه المفاوضات هي المدخل الأساسي إلى مجابهة المقاطعة الأوروبية المتنامية بصورة فعالة. و**ثانياً**، الحدّ من فعالية دعاوى نزع الشرعية عن إسرائيل، حيث يتم استغلال جمود المفاوضات في ذلك. و**ثالثاً**، الحيلولة دون نشوء دولة ثنائية القومية إذا ما تمت التسوية وفق الرؤية الإسرائيلية. و**رابعاً**، وقف محاولات فرض دولة فلسطينية من طرف واحد على إسرائيل، واستجلاب الدعم والتأييد الدوليين إليها، وإعاقة توجه الفلسطينيين نحو المنظمات الدولية. خلال فترة المفاوضات[٩٩].

كان احتمال نجاح هذه الجولة من المفاوضات الشائكة منخفضاً جداً، نظراً إلى شدة التباين في المواقف بين الجانبين، فإسرائيل عبر سياساتها لا يوجد لديها أدنى استعداد للعودة إلى حدود ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وليس لديها أي قابلية لجعل مدينة القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، ولن تقبل بعودة لاجئ فلسطيني واحد إلى الأراضي العربية المحتلة أو على الأقل الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن الكارثة التي لحقت بالفلسطينيين[١٠٠] (وعلى الطاولة).

وقد ضع الإسرائيليون المطلب الخاص بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، وأن لا سيادة فلسطينية على القدس، والاعتراف بالكتل الاستيطانية، واستبعاد أي حديث

---

(٩٨) صائب عريقات، «لماذا الموافقة على استئناف مفاوضات الوضع النهائي؟،» وكالة معاً الإخبارية (٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، ص ٣٠ ـ ٣١، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=626689>.

(٩٩) **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(١٠٠) **التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤**، تحرير عنات كوارتس وشلومو بروم؛ ترجمة عليان الهندي (رام الله: مفوضية التعبئة الفكرية والدراسات، ٢٠١٤).

همساً أو تلميحاً بخصوص القرار الرقم (١٩٤) الذي يتضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم التي أخرجوا منها، والتمسك بالأغوار التي تشكّل أكثر من ثلث الضفة الغربية، بالحدّة نفسها المتعلقة بالتمسك بالقدس كمدينة يهودية موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل، وعملياً البدء بالمفاوضات من الحدود التي رسمها الجدار العازل على الأرض.

لكن المثير للانتباه في هذه الجولة، ليس المواقف الإسرائيلية المسبقة إزاء القضايا السابقة، وإنما المثير حقاً هو الموقف الإسرائيلي إزاء الأغوار الشرقية. إن الفارق بين الأغوار والقدس الشرقية هو أن إسرائيل سعت منذ عام ١٩٦٧ إلى ضم الأغوار فعلياً، لكنها امتنعت عن ذلك رسمياً، كما فعلت في القدس الشرقية. فقد استزرعت إسرائيل في هذه المنطقة ٢٧ مستوطنة تمتد من الأراضي الشرقية لمدينة الخليل جنوباً حتى حدود مدينة جنين شمالاً. هذا إضافة إلى العشرات من المشاريع الاستثمارية والمنشآت الاقتصادية، «وبعكس تبريراتها لمشاريعها الاستيطانية في الأماكن الأخرى من فلسطين، لم تلجأ إسرائيل إلى مبررات أيديولوجية، أو دينية، أو تاريخية، لشرعنة استيطانها في الأغوار، بل اعتمدت المبرّر الأمني لتحويل عملية الاستيطان والسيطرة على الأراضي الفلسطينية إلى حاجة أمنية استراتيجية» (أمننة الاستعمار)[١٠١].

بحسب التقرير الاستراتيجي الإسرائيلي السنوي لعدد من الخبراء، فإن إسرائيل وجدت نفسها في مأزق سياسي كبير يتوجب عليها الخروج منه بأقل الخسائر، فهي في الوقت الذي تتمسك فيه بخياراتها الاستراتيجية، الضفة الغربية والقدس، وهي إذ تخشى الظهور بمظهر الرافض للسياسة الأمريكية في المنطقة والخشية من تحملها وزر إفشال التسوية السياسية، فإن عليها أن تأخذ بالحسبان أيضاً أن المفاوضات لهذه الجولة، ربما تكون الفرصة الأخيرة للتوصل إلى اتفاق يسمح بالتوصل إلى خيار دولتين لشعبين. فعلى الأرض تحدث تطورات ربما تجعل العودة إلى هذا الخيار أمراً غير قابل للتنفيذ، نظراً إلى زحف واقع الدولة الواحدة على الأرض مع الأخطار التي يحملها هذا السيناريو لإسرائيل، كتجسيد للحلم الصهيوني والهوية اليهودية. كما يرى مجموعة الخبراء أنه في حالة عدم التوصل إلى تسوية سياسية في هذه الجولة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية، وهذا تترتب عليه نتائج سياسية واقتصادية ستتحمل إسرائيل تبعاتها الاستراتيجية، وأهمها أن هذا الفشل سيؤدي إلى اندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة

---

(١٠١) فادي نحاس، **إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠١٢)، ص ٢٠.

أصبح اندلاعها مسألة وقت فقط في ظل الإحباط المتزايد في أوساط الفلسطينيين، فـ «أولاد الانتفاضة الثانية هم شبان المستقبل ولا تؤثر ذكريات الماضي فيهم، ولا تشكل ضابطا لهم»[١٠٢]. ويبدو أنَّ هذا الواقع الذي يخيّم على الفلسطينيين بدأ عملياً بدفع الفلسطينيين نحو هذا الاتجاه، وخصوصاً مع ارتفاع مستوى جرائم المستوطنين الذي تجلى في أبشع صورة وحشية له عندما أقدم غلاة المستوطنين على إعدام الفتى محمد أبو خضير من بلدة شعفاط المقدسية حرقاً يوم ١/ ٧/ ٢٠١٤، إذ اندلعت موجة شمولية من الاحتجاجات الواسعة شملت هذه المرة معظم أحياء مدينة القدس في مستوى لم تشهده المدينة بهذه الشمولية منذ عام ١٩٨٨.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الفلسطينيين، وهم على وعي تام ودقيق بالحسابات الإسرائيلية كافة، لا يمكنهم الافتراق نهائياً عن الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي. فخبرة عشرين عاماً من المفاوضات جعلتهم أكثر اقتناعاً بعدم الجدوى من أية مفاوضات ذات نتائج مقنعة. وعلى المستوى الشعبي، هناك إجماع لدى الفلسطينيين بعبثية هذه المفاوضات التي خلالها لم يتوقف البناء في المستوطنات يوماً واحداً، والتي خلالها تم عزل مدينة القدس عزلاً نهائياً، والتي خلالها أيضاً تمكنت إسرائيل من وأد حلّ الدولتين. هذه المعطيات هي التي دفعت القيادة الفلسطينية إلى البحث عن بديل آخر للمفاوضات بالتوجه إلى المؤسسات الدولية. إزاء ذلك، يقول صائب عريقات رئيس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع النهائي: «استناداً إلى التوجهات الدولية التي دعمت توجهنا إلى الأمم المتحدة، والتي تدعم حقنا في إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، على حدود عام ١٩٦٧، وافقت القيادة الفلسطينية على استئناف المفاوضات لفترة ٦ ـ ٩ أشهر، حيث وعدتنا دول كثيرة في أوروبا وآسيا التي لم تعترف بدولة فلسطين، أنه في حال رفض إسرائيل تحقيق مبدأ الدولتين خلال الفترة المذكورة، فإنها سوف تبادر إلى الاعتراف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وسوف تؤيد انضمامنا إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات الدولية، وأنها سوف تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية بما فيها القدس الشرقية وفقاً للقانون الدولي، وعلى اعتبارها غير شرعية»[١٠٣].

---

(١٠٢) انظر: كلام رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي السابق، ورئيس مركز أبحاث الأمن القومي الحالي في جامعة تل أبيب عاموس يادلين، في: عاموس يادلين، «وقت الحسم: استعداد لاتفاقات وخطط بديلة،» في: **التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤**، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٠٣) عريقات، «لماذا الموافقة على استئناف مفاوضات الوضع النهائي؟،» ص ٣١.

ويبدو أن هذا الموقف الفلسطيني في التعاطي مع جولة مفاوضات «كيري»، وانكشاف الموقف الإسرائيلي، بدأ يلقي بظلاله على موقف الاتحاد الأوروبي الذي بدأت دُوله في مقاطعة إنتاج المستوطنات، بعد الرسالة التي بعثها ١٣ وزير خارجية من الاتحاد الأوروبي إلى كاثرين آشتون بالموافقة على السياسة العامة للاتحاد في مقاطعة إنتاج المستوطنات(١٠٤).

٥ - انضمام دولة فلسطين إلى المواثيق الدولية الـ ١٥

إن حالة التأزم الشديد لجولة مفاوضات الوضع النهائي، جراء استعصاء الجسر بين المطالب والشروط الإسرائيلية، وتحقيق حد أدنى مقنع من الحقوق الفلسطينية، دفع بوزير الخارجية الأمريكي، أمام عامل المدة الزمنية المطروحة أمريكياً، وهي من ٦ - ٩ أشهر، إلى استباق تاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠١٤ بالإعلان عما أصبح يسمى «اتفاق إطار» أو «خطة كيري» التي في ضوئها سوف يصار إلى عدم الإعلان عن إخفاق هذه الجولة، وإنما تمديدها إلى سنة أخرى لعله يمكن تحقيق اختراق سياسي يضمن تسوية حقيقية في الشرق الأوسط. وقد تسرّبت بعض الأفكار عن خطة كيري نرى ضرورة لتسجيلها، نظراً إلى ما تحمله من مضامين تكاد تنسجم تماماً مع الخطاب السياسي الإسرائيلي الذي يعكس على الأرض حصاداً استعمارياً استمر فاعلاً لمدة ٤٧ سنة، أي منذ عام ١٩٦٧.

أ - الحدود: تقوم اتفاقية السلام على أساس حدود ١٩٦٧ مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي حدثت على الأرض منذ ذلك التاريخ، وبالتالي تخضع التجمعات الاستيطانية الرئيسية للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

ب - اللاجئون: يحق للاجئين العودة إلى أراضي السلطة الفلسطينية، أو البقاء في الدول التي يعيشون فيها، مع التأكيد أن العدد سيكون محدوداً، وبموافقة إسرائيل من دون تحميل إسرائيل مسؤولية تهجير اللاجئين.

ج - تعريف الدولة: سوف يتم الاعتراف بالدولة الفلسطينية كوطن قومي للشعب الفلسطيني، كذلك يتم الاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي، وبالتالي إقرار الفلسطينيين بمطلب إسرائيل بالاعتراف بيهودية الدولة.

---

(١٠٤) انظر نص الرسالة لآشتون في: المصدر نفسه، ص ٤٩.

د - **المستوطنات**: لن يكون إخلاء تام ومكثف للمستوطنات.

هـ - **القدس**: عاصمة الدولة الفلسطينية ستكون في القدس، بمعنى أنها ستكون في ضاحية من قضاء القدس، مثل شعفاط أو أبو ديس.

و - **المعابر**: يستمر وجود إسرائيل على المعابر مع الأردن.

ز - **غور الأردن**: تستمر سيطرة الجيش الإسرائيلي على خط نهر الأردن، والذي يحدد الفترة الزمنية لبقاء الجيش الإسرائيلي هو أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية[١٠٥].

إذاً هكذا كانت الأجواء في الأيام الأخيرة للمفاوضات: الوصول بالقضية الفلسطينية إلى حالة سياسية عاجزة مشلولة مقطعة أرضاً وشعباً، دولة بلا سيادة، لا تمتلك أدنى مقومات البقاء والتطور والنماء، دولة العبيد الموقعين على عبوديتهم الأبدية.

في هذه الأجواء، جاء رفض إسرائيل الإفراج عن دفعة الأسرى الرابعة (٣٠ أسيراً) التي تعهد بها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وهم الدفعة الأخيرة من أسرى ما قبل اتفاق أوسلو. وبينما كان الفلسطينيون ينتظرون تحرير هذه الدفعة التي مر على أسرها أكثر من ثلاثين سنة بفارغ الصبر، وكانت العائلات قد أعدت كافة تفاصيل وإجراءات الاستقبال المهيب لهذه الدفعة الأخيرة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تأجيل (رفض) إطلاق سراح هؤلاء الأسرى الذين قضوا عشرين عاماً إضافية في السجون الإسرائيلية بعد توقيع اتفاق أوسلو (الاعتراف المتبادل)، حيث كان يجب وفق كل الأعراف والقوانين الدولية أن يطلق سراحهم كأسرى حرب من دون قيد أو شرط.

كانت هذه اللحظة التراجيدية هي القشة التي قسمت ظهر البعير. فأمام هذا الأسى والحزن والدموع والإحباط الذي عمّ البلاد، وفي واقعة غامرة، وأمام وسائل الإعلام خلال اجتماع القيادة الفلسطينية في رام الله مساء ١/ ٤/ ٢٠١٤، قال أبو مازن: الآن سأوقع على قرارات انضمام دولة فلسطين إلى المواثيق الدولية، وهو التعهد الذي كانت القيادة الفلسطينية قد التزمت به على مدى الشهور التسعة بعدم التوجه إلى المؤسسات الدولية بناءً على التفاهمات مع الولايات المتحدة، والتي بموجبها أيضاً كان يجب أن تنتهي صفقة إطلاق سراح أسرى ما قبل أوسلو يوم ٢٩/ ٣/ ٢٠١٤، وقوامها ٣٠ أسيراً

(١٠٥) **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣**، ص ٣٩ - ٤٠.

فلسطينياً. وبالفعل وقع الرئيس عباس خمسة عشر طلباً للانضمام إلى المواثيق الدولية، وهي: مواثيق جنيف الأربعة (١٩٤٩)، وميثاق فيينا للعلاقات الدبلوماسية (١٩٦١)، وميثاق فيينا للعلاقات القنصلية (١٩٦٣)، وميثاق قانون المعاهدات (١٩٦٩)، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقب عليها (١٩٤٨)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز (١٩٦٦)، وميثاق لاهاي (١٩٠٧)، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقب عليها (١٩٧٣)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٠٠٢)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بعدم مشاركة الأطفال في النزاع المسلح (٢٠٠٠)، والاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة (٢٠٠٦)، والعهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٦)[١٠٦].

يقدر عدد من القريبين من الرئيس «أبي مازن» أن الانضمام إلى هذه المواثيق الدولية قد خضع لاعتبارات ومعايير محددة، منها تلك التي تجسد الدولة وتعزز مؤسساتها وقدراتها إقليمياً ودولياً، وتلك التي يمكن أن توفر الحماية الدولية للفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. ويندرج ضمن ذلك أيضاً المواثيق التي يمكن أن تمكّن الفلسطينيين من مواجهة سياسة الفصل العنصري، والسياسة الاستيطانية، والحصار والإغلاق ومواجهة جرائم المستوطنين (شارة الثمن) المرتكبة بحماية الجيش الإسرائيلي. ويقول صائب عريقات حول هذه المعايير: «إنه على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها الولايات المتحدة إزاء هذا السلوك الفلسطيني بإيداع صكوك الانضمام إلى خمسة عشر ميثاق ومعاهدة دولية، فإن دولة فلسطين قد امتنعت عن توقيع صكوك الانضمام إلى أي من المؤسسات الدولية التي تعني الصدام المباشر مع أمريكا. مثل (FAO)، و(ILO)، كما حاولت الولايات المتحدة في اليوم التالي لتوقيع هذه الطلبات الضغط على الفلسطينيين لسحب هذه الطلبات، أو الطلب من الجهات المعنية فيها بتجميدها. وشكلت هذه اللحظة ذروة الإحباط الفلسطيني من مفاوضات متعثرة،

(١٠٦) مقابلة الباحث مع محمد شتاي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في ٢٠/ ٦/ ٢٠١٤، وعضو الوفد المفاوض لجولة المفاوضات التي انطلقت فعلياً في ٢٩/ ٤/ ٢٠١٤.

اكتسبت فيها إسرائيل وقتاً ثميناً بتسريع تنفيذ استراتيجيها على الأراضي الفلسطينية، وفي ذلك يقول عريقات، رئيس الوفد الفلسطيني في هذه المفاوضات: الآن، وبعد أكثر من عشرين عاماً، لا يمكن السماح باستمرار الأوضاع على ما هي عليه، وخصوصاً أن استراتيجية إسرائيل تقوم على:

- سلطة فلسطينية من دون سلطة.
- احتلال إسرائيل من دون كلفة.
- إبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني.

ولهذا كان البحث عن مسار آخر كبديل للمفاوضات الميؤوس من جدواها أمراً حتمياً: إن انضمام دولة فلسطين إلى المواثيق والمعاهدات الدولية، وخصوصاً مواثيق جنيف لعام ١٩٤٩، سوف يجعل من دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وحصولها على صك اعتبارها دولة متعاقدة سامية يوم ٢/ ٤/ ٢٠١٤، دولة تحت الاحتلال. وسيصبح بالإمكان من هذا التاريخ فصاعداً إخراج المفاوضات من مربعات الإملاءات الإسرائيلية إلى مستوى دائرة حماية القانون الدولي، وسيصبح هدف هذه المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق على خارطة الدولتين على حدود ١٩٦٧، مع جدول زمني للانسحاب من أراضي دولة فلسطين؟[١٠٧].

انقضت الشهور التسعة لجولة المفاوضات (مفاوضات الوضع النهائي) الواقعة بين ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣ و٢٩/ ٤/ ٢٠١٤ من دون أن يتمخض هذا الحمل التفاوضي عن شيء يقدم إلى الفلسطينيين جرعة من أمل. وتعبيراً عن هذا الإخفاق، قدم المبعوث الأمريكي المخضرم إلى مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية، مارتن إنديك، استقالته إلى جون كيري (٢٣/ ٤/ ٢٠١٤) وسيعود إلى معهد بروكينغز المختصّ بالعلوم السياسية والاجتماعية والتنمية والاقتصاد. وينسب إلى إنديك الذي يحتفظ بعلاقات عمل جيدة مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قوله لمجموعة من المراقبين والمهتمين والأصدقاء: «إن سياسة إسرائيل الاستيطانية هي التي أدت إلى فشل المفاوضات قبل كل شيء؛ الإسرائيليون بدؤوا بالإعلان عن حركة محمومة من الاستيطان منذ بداية المفاوضات، وكأنهم يدفعون باتجاه إفشالها»، وقال مراقبون إن استقالة إنديك الذي

---

(١٠٧) صائب عريقات، «ماذا بعد انضمام فلسطين للمواثيق الدولية الـ ١٥؟،» حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مفوضية العلاقات الوطنية (٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٤)، ص ٢٩ - ٣٠، <http://www. fatehwatan.ps/page-79990.html>.

بذل خلال المفاوضات ما لديه من خبرة وطاقة ومثابرة غير عادية، تعتبر نهاية للجهود الأمريكية في عملية السلام.

تشبه هذه اللحظة إلى حدّ كبير الفشل الذي وصلت إليه الجهود الأمريكية السابقة التي جمعت خلالها الإدارة الأمريكية في كامب ديفيد رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك مع ياسر عرفات عام ٢٠٠٠، إذ بقيت الأسباب التي قادت إلى الفشل في المناسبتين هي ذاتها. وإذا كان اندلاع شرارة الانتفاضة يوم ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠ في الأراضي العربية المحتلة تعبيراً عن اليأس الصادم من السياسات الاحتلالية التي دفع الفلسطينيون خلالها ثمناً باهظاً جداً، فإن الفلسطينيين أصبحوا بعد ٢٩/ ٤/ ٢٠١٤ على شفا انتفاضة أخرى بدأت ملامحها المتقطعة تتسلل مع الإضراب عن الطعام الذي أعلنه المعتقلون الإداريون يوم ٢٣/ ٤/ ٢٠١٤، والذي استمر زهاء ٦٣ يوماً من دون أن تقدم إدارة السجون الإسرائيلية على خطوة واحدة للتعاطي مع مطلب الأسرى الخاص بالتوقف عن الاعتقال الإداري، أو عدم التمديد الدائم لفترات وصلت إلى خمس سنوات لدى بعض الأسرى من دون لائحة اتهام. وفي مقابل تعرض الأسرى للموت الحقيقي، لجأت حكومة نتنياهو إلى تشريع قانون من الكنيست يقضي بإطعام المضربين قسراً، من أجل منع المضربين من الحصول على إنجازات في صراع الحياة أو الموت الذي بدأه الأسرى الإداريون من أجل وضع حد لهذا النظام الاعتقالي الفاشي الذي لم يعُد معمولاً به إلا في إسرائيل، إذ إنه يشكّل مخالفة لأبسط قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان.

وفي هذه الأثناء، شهدت الأحداث تصاعداً غير مسبوق في اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وأملاكهم ومقدساتهم، ولا سيما الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية ومباركة جهاز الشرطة الإسرائيلي، وإقدام الجيش الإسرائيلي على إعدام الولدين نديم نوراه من قرية المزرعة الغربية، ومحمد أبو ظاهر من قرية أبو شخيدم (شمال مدينة رام الله)، أمام سجن عوفر العسكري أثناء تظاهرة للفلسطينيين في ذكرى النكبة، تضامناً مع الأسرى المضربين. وقد وثقت الكاميرات عملية قتل الولدين، وكان أحدهما يحمل على ظهره حقيبة مدرسية. وتشير التحليلات إلى أن الجيش الإسرائيلي قد أخذ قراراً بإعدام الولدين، إذ إن الواقعة، يوم ١٥/ ٥/ ٢٠١٤، قد بيّنت أن أحد الجنود قد أطلق النار على الولدين لغرض القتل الأكيد من دون أن يشكّل الولدان أدنى خطر على الجيش الإسرائيلي. وقد مثلت جنازة الولدين تظاهرة واسعة بدأت من رام الله إلى القريتين التي تم فيها مواراة جثمان الولدين

الشهيدين الثرى. وقد أشّرت الجنازة التي تمثل مظاهرة صاخبة، بوضوح، إلى حالة من الغضب الشديد الذي بدا على بضعة آلاف من المشيّعين.

في هذا المناخ الضاغط والقاتم، توصلت حركتا حماس وفتح إلى ما أصبح يعرف في الخطاب الفلسطيني بالمصالحة التي تنهي سبع سنوات عجاف من القطعية والاتهامات المتبادلة، وسبع سنوات من المحاولات الفاشلة للتوصل إلى الحدّ الأدنى من الوحدة الوطنية، والتوافق على الحدّ الأدنى من العمل المشترك الذي يمكّن من إعادة إعمار قطاع غزة الذي دمرته حملة الرصاص المصبوب (٢٠٠٨)، وحملة عمود السحاب (٢٠١٢) في السنوات الأربع، والتحضير لانتخابات تشريعية ورئاسية تضمن توحيد وتفعيل عمل المؤسسات الوطنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، كمرجعية تمثيلية للشعب الفلسطيني، وكمرجعية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

جاء الإعلان عن تشكيل حكومة التوافق الوطني بتاريخ ٢/٦/ ٢٠١٤، التي من المفترض أن تنهي كل هذا الشقاق والانقسام داخل البيت الوطني، وسط تهديد إسرائيلي مباشر باجتياح مناطق فلسطينية سيادية، وإلغاء كل التسهيلات المتعلقة بالمعابر، ووقف تحويل عائدات الجمارك والضرائب إلى السلطة الفلسطينية. وقد رحبت الولايات المتحدة على مضض بهذه الخطوة التي أخذها محمود عباس على اعتبار أن هذه الحكومة لن تضم في عضويتها أحداً من حركة حماس أو حتى من المقرّبين منها، وستعمل ضمن البرنامج السياسي للرئيس الفلسطيني، إلا أن إسرائيل اعتبرت هذا التقارب مع حماس تحدياً مباشراً لها، وخروجاً عن الحدود الحمراء، التي تجاوزتها السلطة بعد تجاوزاتها السابقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بعضوية الأمم المتحدة والعضوية في المنظمات الدولية.

٦ - عملية الجرف الصامد والعودة إلى جبعات شاؤول مع الفتى محمد أبو خضير

في شهر حزيران/ يونيو، حدث التطور الأبرز، وهو عملية اختطاف المستوطنين الإسرائيليين الثلاثة (١٢/ ٦/ ٢٠١٤)، تلك العملية المنسوبة إلى حركة حماس من قبل الإعلام والساسة الإسرائيليين، رغم أن أحداً من فصائل المقاومة الوطنية، بما فيها حركة حماس، لم تتبن هذه العملية، في حين أدانت القيادة الفلسطينية من خلال محمود عباس عملية الخطف هذه لاعتقادها بأن الإسرائيليين سوف يستغلون هذا الحدث إلى أقصى

مدى ممكن في تحميل السلطة الوطنية مسؤولية عملية الاختطاف هذه، على أرضية إتمام المصالحة الوطنية مع حماس، وبالتالي فإن إسرائيل سوف تمارس أقصى عمليات العنف والتدمير المنظّم، بما فيها عمليات اعتقال واغتيال واجتياح لمناطق السلطة الوطنية، وإغراق قطاع غزة بالدم.

فتحت إسرائيل جام غضبها، واستخدمت أكثر من ١٤ ألف جندي في حملة البحث عن المستوطنين الثلاثة، استباحت خلالها كامل محافظة الخليل وبيت لحم. ودخل جنودها إلى وسط مدينة رام الله كرسالة واضحة إلى الفلسطينيين بأن إسرائيل هي صاحبة السيادة المطلقة في الضفة الغربية، بما فيها مدينة رام الله، حيث مقر السلطة الوطنية. وقد أعادت إسرائيل خلال هذه الحملة اعتقال معظم الأسرى المحررين الذين أفرج عنهم في صفقة الجندي شاليط، كما جرى اعتقال معظم قيادات حماس والجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، وكان عدد المعتقلين، قد بلغ حتى كتابة هذه السطور، أكثر من ١١٠٠ أسير، بحسب إحصاءات وزارة الأسرى ونادي الأسير الفلسطيني. وترافقت عمليات الاقتحامات لمعظم مدن الضفة الغربية وعشرات القرى والبلدات الفلسطينية بحملات إرهاب وتدمير للمنازل، التي وصل إليها الجيش في إطار هذه الحملة. كما لوحظ أن مستوى العنف الإسرائيلي الذي شهدته هذه الحملة كان على مستوى عال جداً من الشدّة، وهو الذي أدى إلى مقتل حوالى عشرةٍ من المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

تمكّن الجيش بعد ١٥ يوماً من عملية الخطف من العثور على جثث المستوطنين في بلدة حلحول، شمالي مدينة الخليل (٣٠ حزيران/ يونيو)، وكانت تلك اللحظة بمنزلة الضوء الأخضر لجماعات «جباية الثمن» التي لم تتوقف نشاطاتها الإرهابية، بل إنها حظيت بدعم تام من قوات الجيش الإسرائيلي وتشكيلاته الأمنية المختلفة.

تقوم ضاحية جبعات شاؤول في القدس على قرية دير ياسين العربية، التي جئنا على دراستها في التمهيد لهذا الكتاب ضمن إطار أنماط العنف الصهيوني المتمثل بالتطهير العرقي والترانسفير الجماعي لتنظيف البلاد من سكانها الأصليين. لقد شهدت قرية دير ياسين (غربي القدس)، التي أصبحت بعد المجزرة البشعة تحمل اسماً عبرياً هو جبعات شاؤول، أعنف المجازر التي مارستها العصابات الصهيونية، حيث قتل فيها ٣٥٠ عربياً في ليلة واحدة. لكن بشاعة هذه المجزرة وفداحة نتائجها الكارثية كانت مرتبطة بطقوس احتفالية بحق التضحية والتمتع السادي بقتل هؤلاء الفلسطينيين.

وفي صباح الأربعاء (٢/ ٧/ ٢٠١٤)، تمكّنت مجموعة من المستوطنين الفاشيين من اختطاف الفتى محمد أبو خضير (١٦عاماً) من بلدة شعفاط شمالي القدس المحتلة، والتوجه به إلى غابة جبعات شاؤول (دير ياسين)، حيث تم إحراقه حياً في مشهد احتفالي في المكان ذاته الذي مارست فيه العصابات الصهيونية طقوساً احتفالية بقتل أهالي القرية.

وقد فجرت هذه اللحظة موجة غضب عارمة عمّت فلسطين، ولا سيما مدينة القدس المحتلة وكافة أحيائها العربية، استنكاراً وغضباً وحزناً على هذه الجريمة البشعة، لتنطلق شرارة هذا الحدث الرهيب المشين الذي لا يصدر عن نفس إنسانية، بما فيها النفس اليهودية السوية ذات الأخلاق الإنسانية التي كانت ضحية الهولوكوست النازي يوماً ما، لا لشيء إلا بسبب يهوديتها وعرقها المختلف عن الدين والعرق الآري المؤمن بالتفوق العرقي.

انطلقت شرارة الحدث إلى معظم الأماكن والتجمعات الفلسطينية، بما فيها المدن والبلدات العربية داخل فلسطين المحتلة، على شكل مظاهرات واسعة النطاق لم تشهدها مناطق القدس منذ الانتفاضة الكبرى عام ١٩٨٨.

في هذا المناخ، بدأ قصف متبادل بين المقاومة الفلسطينية وسلاح الجو الإسرائيلي، وسرعان ما تطور إلى حرب شاملة على قطاع غزة، وهي العملية العسكرية الثالثة التي أطلق عليها الجيش الإسرائيلي «الجرف الصامد»، إذ بدأت الغارات الإسرائيلية والطلعات الجوية تلقي بحمم قنابلها على مئات الأهداف في قطاع غزة، الأمر الذي دفع المقاومة إلى استخدام سلاح الصواريخ لقصف المدن والبلدات والمستوطنات. وخلال كتابة هذه السطور، وتحديداً في ٢١/ ٧/ ٢٠١٤، كان عدد الضحايا الفلسطينيين ٥١٠ ضحايا، وأكثر من ٣١٥٠ جريحاً، وأكثر من ١٠٠٠ منزلاً جرى هدمها بالكامل. وكان حي الشجاعية صباح يوم الأحد في ٢٠/ ٧/ ٢٠١٤ على موعدٍ مع المذبحة التي ظهرت فيها جثث الفلسطينيين، كما ظهرت في دير ياسين، وصبرا، وشاتيلا في لبنان.

هكذا كانت اللحظة التي باشر فيها الفلسطينيون انتفاضة ٩/ ١٢/ ١٩٨٧: مقتل ٥ من العمال الفلسطينيين بواسطة شاحنة إسرائيلية في مخيم جباليا. وقد كتب الفلسطينيون حين ذاك سطرهم **الأول**، وهو أن لا تسليم لطغيان القوة العسكرية الاستعمارية. وفي ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠، كتب الفلسطينيون سطرهم **الثاني** في تاريخ الكفاح الوطني للشعوب

عند مشهد الطفل محمد الدرة وهو يموت بين ذراعي والده، حيث كان ذاك المشهد التراجيدي لـ «شكل الموت» دافعاً مفعماً إلى رفض الموت المهين للنفس الإنسانية. وفي يوم ٢/ ٧/ ٢٠١٤ بدأ الفلسطينيون انتفاضة أخرى بعد المشهد الذي وجد عليه الفتى محمد أبو خضير محترقاً على أيدي فئة فاشية التي تعتبر حق التضحية بالآخر في طقوس احتفالية تقرباً من الله زلفى.

لقد أصبحت اللحظة التاريخية في فلسطين اليوم مفتوحة على كل الاحتمالات، لكنها تشي بأن هناك حدوداً للقوة مهما بدت قاهرة، وأن هناك في هذا المكان المسمى «فلسطين» بشراً كسائر الجنس البشري لهم الحق في الحياة الآدمية، وفي لغة السياسة لهم الحق في تقرير المصير لخلع العبودية عنهم التي أرادها المستعمرون عبودية أبدية، كما أرادوا لكل الشعوب التي وقعت فريسة لقوى الاستعمار.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

خاتمة

تعرّض الشعب الفلسطيني في إطار الغزوة الصهيونية التي هي امتداد للمشروع الاستعماري في الوطن العربي، لحرب اقتلاعية استهدفت تنظيف الحيز الجغرافي في فلسطين من الوجود العربي في المكان المستهدف. استخدمت قوى الاحتلال الاستيطاني شتى الوسائل لتحقيق حالة استيطانية نموذجية عرقية يهودية نقية. جاءت نتائج حرب ١٩٤٨ التي مهّد لها الاستعمار البريطاني لتحقق هذه الغاية عبر التطهير العرقي، ولتحدث تحولاً جذرياً في البناء الديمغرافي في فلسطين التاريخية بترحيل ٧٥٠ ألف عربي من خلال مجموعة من المجازر المبرمجة، وإحلال العدد نفسه من المهاجرين في أماكن اللاجئين الفلسطينيين، الذين لم يبق منهم في إطار الحيّز السيادي الإسرائيلي إلا ١٥٣ ـ ١٥٥ ألف عربي أصبحوا خاضعين لحكم عسكري عنصري شديد السيطرة، مع الاستمرار في إجراءات المطاردة والقمع الوحشي الذي تجلى في مجزرة كفر قاسم عام ١٩٥٦.

عند لحظة ١٩٦٧، تمكنت دولة الاحتلال من السيطرة على الجزء المتبقي من فلسطين التاريخية في قطاعي الضفة الغربية وغزة، لتصبح فلسطين كاملة فضاءً مباحاً لقوى الاستيطان العنصري. لم تحقق الحرب عملية اقتلاع نهائية كبرى كسابقتها عام ١٩٤٨، مع أنه حدثت محاولات جدّية لتحقيق عملية ترانسفير كبرى، كما ظهر في هدم عدد من القرى في الضفة الغربية وترحيل أصحابها. إن سياسة الاقتلاع في الضفة الغربية، محل الدراسة، بدأت تأخذ أنماطاً تدميرية أخرى، بعد أن أصبحت عمليات الطرد الجماعي والمجازر الكبيرة محل رفض من قبل المجتمع الدولي، مع أن أساليب

الترانسفير الكلاسيكية لم تختف تماماً، ومثلها مجموعة من المجازر في القدس والخليل وجنين وغيرها.

لقد بدأت عملية استنزاف السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة تأخذ سياسة الطرد الخفي والبطيء والمستمر عبر سلسلة من الوسائل، أهمها العنف والضغط النفسي والإرهاب اليومي، وطرد النشطاء خارج البلاد ونسف المنازل ومصادرة الأراضي أو إغلاقها. كل ذلك في إطار السياسة الاستيطانية التي بدأت منذ عام ١٩٦٧ عند بناء مستوطنة غوش عتصيون، والإعلان عن القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وضمها فعلياً إلى السيادة الإسرائيلية، لتمارس إسرائيل في المدينة كافة أشكال الطرد والنفي وهدم المنازل وإغلاق الأراضي ومصادرتها، وسحب هويات الفلسطينيين، وإرهاقهم بالضرائب وحرمانهم من البناء والتوسع العمراني.

إن سياسة «أرض أكثر وعرب أقل» شكلت جوهر السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي العربية المحتلة من خلال الاستيطان والطرد المتزحزح، والقهر والتعذيب المتواصل الذي يستهدف تخفيف الوجود الفلسطيني في المكان، ومصادرة مقوّمات البقاء الأساسية، وهي الأرض.

أثبتت هذه الدراسة أن الجدار العازل الإسرائيلي، ما هو إلّا نمط ترانسفيري تعيد فيه إسرائيل، ليس فقط استنساخ حالة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بطبعتها الصهيونية، وإنما إعادة التمثيل بالجثث المسجاة في هذه الأقفاص (البانتوستانات) لئلا تنبعث فيها الحياة مرة أخرى. إن إعادة التمثيل السادي بهذه الجثث التي ذبحها الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ليس إلا حالة تعذيب سادية تستهدف محاولة الفلسطينيين النهوض ثانية من تحت ركام ورماد التغييب والإقصاء والتهجير، الذي تريده إسرائيل أن يكون قدراً إلهياً غير قابل للحياة مرة أخرى.

وإذا كانت الصهيونية قد اعتبرت أن التطهير العرقي للشعب الفلسطيني عملٌ أخلاقيٌّ، فإن الجدار الذي يُعدّ من جنس الفعل الأخلاقي بالمعنى الصهيوني في المدرسة البن غوريونية لن يكون نتوءاً طارئاً في المشهد الأخلاقي بشكل عام، بقدر ما هو استمرار لمنظومة هذا الفعل الصهيوني الأخلاقي.

أولاً: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة التي أظهرت صحة مقولاتها الأساسية في عدد من المستويات.

١ - على المستوى النظري

أثبتت الدراسة جملة من القضايا النظرية التي تشكل المادة الأساسية لهذه الدراسة وهي:

أ - إن القوى الاستعمارية، رغم أنها ذات تشكيلات تاريخية وقومية مختلفة، إلا أنها تتمركز دائماً حول ادعاءات السمو والقداسة والتوكيل الإلهي والوظيفة التنويرية، كأدوات تسويغية لمشروعها الاستعماري، القاضي بامتلاك موارد الآخرين حصراً لجنس سام مقدس.

ب - إن المدى الزمني لسنوات الاحتلال والاستعمار، وتمكّنه من بسط سيطرته على الشعوب، لا يخفف من حدة الإجراءات العنصرية بحق الشعوب الأصلية، وإنما يزيد من جرعاتها التعسفية الإبادية، بتحديث هذه الوسائل بشكل دائم، بما يتيح له ضمان السيطرة وإحكام القبضة الحديدية. وفي الوقت نفسه، إن القوى التي تتأسس على العنف والقوة تاريخياً، تنحو إلى مزيد من القوة والعنف دائماً.

ج - إن توظيف الدين والجنس والعرق في أية عملية استعمارية، من شأنها أن تضفي على هذا الاستعمار أنماطاً إبادية عنيفة تقوم على عدد من الوسائل: السيطرة، والانتقام، والقتل، والتعذيب، ومصادرة الممتلكات، والعزل العنصري، والترانسفير، وغيرها مما تنتجه نظريات الاختيار الإلهي والتوكيل السماوي، وكذلك نظريات العرق الأسمى والجنس المقدس.

د - أثبتت الدراسة القاعدة الاستعمارية العامة، القائلة إن المجتمعات الاستيطانية تسعى دائماً إلى تحققها عبر تحقيق تجانسها الثقافي. وفي الحالة الإسرائيلية، أصبح الجدار العازل حاجة ثقافية قيمية عليا، إلى تحقيق التجانس الديني والأخلاقي العام لدى مجتمع المهاجرين الاستيطاني اليهودي الطاهر في فلسطين.

٢ - على المستوى السياسي

أ - أثبتت الدراسة من حيث المبدأ عدمية الادعاءات الأمنية الإسرائيلية القائلة إن الجدار ليس إلا احتياجاً أمنياً، وليس له أي بعد سياسي. فالجدار لم يستهدف تحقيق أمن المجتمع الإسرائيلي، بقدر ما استهدف إلحاق الإبادة السياسية بالشعب الفلسطيني من خلال تأبيد الفعل الاستيطاني في الضفة الغربية وتفكيك بنيتها المادية، ليس فقط لمنع إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وإنما تحقيق الترانسفير الزاحف للفلسطينيين، جراء النتائج الكارثية التي خلقها الجدار على البناء الاجتماعي الفلسطيني.

ب - أظهرت الدراسة أن الوظيفة التاريخية للاستيطان، كقاعدة للمشروع الصهيوني والتعبير الأعمق لأيديولوجيته في فلسطين، ما زالت فاعلة. فإذا كان الاستيطان قد حقق تاريخياً جمعاً يهودياً منعزلاً، ومعترفاً به دولياً بعد عام ١٩٤٨، فإن الاستيطان في الضفة الغربية يستهدف وظيفياً منع إقامة كيان سياسي فلسطيني غربي النهر من جهة، والاستمرار في مصادرة حيّز الحياة للفلسطينيين كجزء لا يتجزأ من مشروع التطهير العرقي للعرب في فلسطين.

ج - في ضوء الخطاب الديمغرافي الإسرائيلي، فإن الجدار العازل الإسرائيلي الممتد في فلسطين. لم يفصل بين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود، بقدر ما أسس لعملية فصل تاريخية بين الفلسطينيين أنفسهم أيضاً، من أجل وأد الفكرة الأخلاقية القائلة بدولة كل مواطنيها من جهة، وهي النموذج (الثنائي القومية)، وتكثيف يهودية إسرائيل من جهة أخرى.

د - أعاد الجدار تأسيس الدولة اليهودية وطغيان جوهرها العنصري، عبر الاعتقاد الإسرائيلي، بأن حق العودة للشعب الفلسطيني لا يعني العودة إلى الأماكن التي هجروا منها فقط، وإنما جعل الأماكن العربية المتبقية من فلسطين بمنزلة معازل تستحيل الحياة فيها لمن ما زال يرغب في العودة إلى أي جزء من فلسطين.

هـ - أثبتت الدراسة أن الجدار العازل والنظام المرتبط به، لا يستهدفان عزل الفلسطينيين عن أراضيهم ومواردهم الطبيعية فقط، وإنما جعل الجدار نظاماً طارداً للسكان، على اعتبار أن الطرد ليس مرتبطاً بحالة حرب، وإنما هو فعل مؤسسي دائم ومركزي للعمل الاستيطاني في فلسطين، من خلال منظومة الإجراءات المتعلقة بالحدّ من الحركة والعمل والنشاط الإنساني بشكل عام.

و ـ أثبتت الدراسة أن هذا الجدار، وما سمّي بالفصل الأحادي، ليس إلا تخليداً للاحتلال بفرض الوقائع الاستيطانية فرضاً قسرياً، لوأد عملية التسوية السياسية التي بدأت منذ عقدين من الزمن، وحسم كافة القضايا المصيرية الأخرى المتعلقة بالقدس والمياه والحدود واللاجئين والمستوطنات، أي أن الخيارات الإسرائيلية هي سيدة الموقف، وليست أية خيارات دولية أو إقليمية أو فلسطينية.

ثانياً: الأبعاد والجذور التاريخية الدينية للجدار

لقد أثبتت الدراسة الآتي:

١ ـ إن القيم التوراتية الانعزالية، وثقافة وقيم الجدار، هي ذات مكوّن تأصيلي حاكم في بناء الجدار بشكل خاص، وفي السياسات الإسرائيلية تجاه الآخر بشكل عام: «جمع منعزل وبالأغيار لا يكترث» (سفر يهوشع، ٢٣ ـ ٨).

٢ ـ أثبتت الدراسة مدى تأثر الحركة الصهيونية، كحركة عنصرية استعمارية، وحالة وظيفية للاستعمار الغربي، المدى المعمّق، الذي تركه المضمون الاستعماري الغربي على الظاهرة الكولونيالية الصهيونية الاستعمارية، والذي ظهر بشكل جلي في استلهام كافة رموز التفوّق والنبوغ والتحضر لدى هذه الحركة في مشروعها الاستعماري في فلسطين، وذلك لأن الحركة الصهيونية، كحركة استعمارية إنما وجدت ونمت في هذا المناخ الثقافي القيمي القائم على التمركز حول الذات العرقية، والحطّ من قيمة الحضارات الإنسانية الأخرى المتوطنة في أماكنها التاريخية.

ثالثاً: المستوى المقارن بين الحالة الصهيونية العنصرية ونظامها الإحلالي في فلسطين

لقد أثبتت الدراسة في إطار محاورها المختلفة، تفوّق وشدة الممارسة والعنف العنصري الصهيوني، مقارنة بالنموذج العنصري في جنوب أفريقيا كحالة قياسية نموذجية. وكان ذلك بسبب اختلاف الإطار المرجعي عند الحالتين. فإسرائيل ليست بحاجة إلى العرب كي تعيش، بينما كان الشعب الأصلي، كمادة استعمالية، حاجة ضرورية للأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا كي تستمر. كما أثبتت الدراسة مدى تطابق كافة الإجراءات العنصرية التي تمارسها إسرائيل مع النموذج الاستعماري البائد

في جنوب أفريقيا إزاء السكان الأصليين. وقد تجلى ذلك في جملة من الإجراءات الإسرائيلية المستنسخة عن نظام الفصل العنصري، وخاصة تلك الإجراءات المتعلقة بالعزل، وضبط الحركة، وتحديد مكان الإقامة، ونظام التصاريح، وقوانين وضع اليد وغيرها من الإجراءات الحرمانية التمييزية.

المراجع

١ - العربية

كتب

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة: اللقاء التنسيقي السادس. بيت لحم: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطن واللاجئين - بديل، ٢٠٠٦.

إبراهيم، يوسف كامل. **التحول الديموغرافي القسري في فلسطين**. بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٤. (سلسلة أوراق باحث)

أبو بكر، بكر. **فلسطين ويهودية الدولة**. رام الله: المعهد الوطني لإعداد الكادر، ٢٠١٤.

أبو الخير، مصطفى أحمد. **فتوى الجدار العازل والقانون الدولي**. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

أبو السعود، عزام. **أثر الجدار العنصري على القطاعات الاقتصادية المختلفة في القدس الشرقية**. القدس: الائتلاف الأهلي، ٢٠٠٧.

أبو العينين، محمود. **إدارة وحلّ الصراعات العرقية في أفريقيا**. القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٨.

الإثم والحماقة لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين. القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، ٢٠٠٦.

إجراءات الافتاء بشأن الآثار القانونية لبناء الجدار في الأرض المحتلة. القدس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني – بكدار، ٢٠٠٤.

أحمد، فاروق يوسف. **قواعد المنهج العلمي: المناهج والاقترابات والأدوات المنهجية.** القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٨.

أديب، نشأت إدوار. **الثقافة السياسية للشباب الجامعي المصري: دراسة للروافد الرئيسية لتشكيل الثقافة السياسية.** القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠٠٩.

أرئيلي، شاؤول وميخائيل سفارد. **الجدار الفاصل أمن أم طمع؟** تل أبيب: يديعوت أحرنوت للتوزيع والنشر، ٢٠٠٨.

أرونسون، جيفري. **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية: إسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع. راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله؛ تقديم سلمان أبو ستة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥. ٦ ج.

اشتيه، محمد. **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية.** رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، ٢٠٠٩.

الأشعل، عبد الله. **قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية.** القاهرة: مؤسسة الطوبجي للنشر، ٢٠٠٥.

ألتوسير، لويس. **مونتسكيو: السياسة والتاريخ.** ترجمة نادر ذكرى. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩.

إلدار، عقيبا وعوديت زرطال. **أسياد البلاد المستوطنون ودولة إسرائيل، ١٩٦٧ – ٢٠٠٤.** ترجمة عليان الهندي. رام الله: مؤسسة باب الواد، ٢٠٠٦.

الأمم المتحدة. **الاضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية: ملخّص لتقرير المقرّر الخاص للجنة حقوق الإنسان.** القاهرة: مطبعة أطلس، ١٩٦٧.

أمين، بديعة. **الجذور التوراتية للعنصرية الصهيونية.** بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٠٢.

أوستر، يورغن. **الاستعمار: مراجعة نظرية عامة.** ترجمة أبو بكر أحمد باقادر. الرياض: مؤسسة اليمامة، ١٩٩٩.

إيال، غيل. **نزع السحر عن الشرق.** ترجمة حسن خضر. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٩.

بابيه، إيلان. **التطهير العرقي في فلسطين**. ترجمة أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧.

بارسيمنطوف، يعقوب وكوبي ميخائيل. **الانتقال من تسوية الصراع إلى إدارته، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤**. تقديم وترجمة أنطوان شلحت. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٥.

الباش، وسام. **الجدار: بين نبوءات القرآن ونبوءات التوراة**. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٩.

برافر، موشيه. **حول ترسيم الخط الأخضر في الضفة الغربية بين الأردن وإسرائيل وآثاره الكارثية**. ترجمة بدر عقيلي. عمّان: دار الجليل، ١٩٨٢.

البرغوثي، مريد. **رأيت رام الله**. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧.

بروم، شلومو وعنات كوارتس. **التقييم الاستراتيجي الإسرائيلي السنوي ٢٠١١**. ترجمة عليان الهندي. رام الله: حركة فتح – مفوضية الإعلام والثقافة، ٢٠١١.

بشارة، عزمي. **لئلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، ٢٠٠٢.

______. **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقص الديمقراطية الإسرائيلية**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، ٢٠٠٥.

بشارة، مروان. **فلسطين/ إسرائيل سلام أم فصل عنصري**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠١.

بشير، نبيه. **جدلية الديني والسياسي في إسرائيل: حركة شاس كحالة دراسية**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٦.

بعثة فلسطين في الأمم المتحدة. **بيان خطّي ومرافعة شفوية حول الآثار الكارثية للجدار على الفلسطينيين**. القدس: بكدار، ٢٠٠٤.

بعلبكي، روحي. **المورد الثلاثي: قاموس ثلاثي اللغات: عربي – إنكليزي – فرنسي مع طريقة اللفظ**. بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٤.

بن إليعازر، أوري. **الحروب الجديدة لإسرائيل: تفسير اجتماعي – تاريخي**. ترجمة عليان الهندي. رام الله: مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، ٢٠١٤.

بن غوريون، دافيد. **أقوال عن أمن إسرائيل: جيش للحماية والبناء**. تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٧١. [بالعبرية].

بنفيستي، ميرون. **المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ عام ١٩٤٨.** ترجمة سامي مسلم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠١.

بورغ، أبرهام. **لننتصر على هتلر.** ترجمة بلال سلامة؛ مراجعة وتقديم أنطوان شلحت. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠١٠.

بونداك، رون. **من أوسلو حتى طابا: صيرورة منقطة.** رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٢.

بونيفاس، باسكال. **من يجرؤ على نقد إسرائيل.** ترجمة أحمد الشيخ. بيروت: المركز العربي للدراسات الغربية، ٢٠٠٤.

بيتربيرغ، غابريل. **المفاهيم الصهيونية للعودة: أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية.** رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٩.

بيرنز، إدوارد. **النظريات السياسية في العالم المعاصر.** ترجمة عبد الكريم أحمد. بيروت: دار الآداب، ١٩٨٨.

تأثير جدار الفصل العنصري على منطقة سلفيت. رام الله: اتحاد الشباب الفلسطيني، ٢٠٠٨.

تسمن، حاييم غفير. **خارطة المصالح الحيوية الإسرائيلية في الضفة الغربية.** ترجمة عليان الهندي. تل أبيب: مركز بيجن – السادات للدراسات الاستراتيجية، جامعة بار إيلان، ٢٠٠٩.

تشومسكي، نعوم. **مداخلات: آراء حرة في السياسة الأمريكية.** ترجمة محمد عناني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

التفكجي، خليل. **الديموغرافيا وجدار الفصل في تهويد القدس.** القدس: جمعية الدراسات العربية، مركز الدراسات والخرائط، ٢٠٠٩.

التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل، ٢٠١٣ – ٢٠١٤. تحرير عنات كوارتس وشلومو بروم؛ ترجمة عليان الهندي. رام الله: مفوضية التعبئة الفكرية والدراسات، ٢٠١٤.

تقرير دائرة شؤون المفاوضات. رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية – وحدة دعم المفاوضات، ٢٠٠٨.

تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٩.

تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٤: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٣. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠١٤.

التميمي، تمارا [وآخرون]. **عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيلوجيا العودة الفلسطينية**. تحرير ساري حنفي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

التميمي، عبد المالك خلف. **المياه العربية: التحدي والاستجابة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

تندر، جيلين. **الفكر السياسي: الأسئلة الأبدية**. ترجمة محمد غنيم. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، ١٩٩٣.

تي هول، إدوارد. **البعد الخفي**. ترجمة لميس يحيى. عمّان: المكتبة الأهلية، ٢٠٠٧.

جارودي، روجيه. **الإرهاب الغربي: الجزء الأول**. تعريب داليا الطوخي، ناهد عبد الحميد وسامي مندور. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤. ٢ ج.

______. **فلسطين أرض الرسالات السماوية**. ترجمة قصي الأتاسي ومشيل واكيم. دمشق: دار طلاس، ١٩٩١.

______. **محاكمة الصهيونية الإسرائيلية**. ترجمة حسين قبيسي. بيروت: دار الجيل، ١٩٩٨.

جبارين، يوسف. **التخطيط القومي في إسرائيل: استراتيجيات الإقصاء والهيمنة**. ترجمة سليم سلامة وسلافة حجاوي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠١٣.

الجعبة، نظمي. **الإسكان في القدس بين مطرقة الاستيطان والإمكانيات المتاحة**. رام الله: معهد السياسات العامة، ٢٠٠٩.

جيلمور، ديفيد. **المطرودون: محنة فلسطين**. ترجمة شاكر إبراهيم. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣.

حريز، عبد الناصر. **النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

حسن، محمد خليفة. **العنصرية الإسرائيلية في انتفاضة الأقصى**. أبو ظبي: مركز زايد للدراسات والبحوث، ٢٠٠٢.

الحسن، نزيه. **الجذور التوراتية للفرويدية**. دمشق: دار الحلبي للطباعة، ١٩٨٨.

حلبي، أسامة. **حدود المكان ووجود الإنسان: البعدان الجغرافي والديموغرافي في سياسة إسرائيل في القدس**. القدس: مركز القدس للمساعدة القانونية، ٢٠٠١.

حمودة، داوود. **الرؤيا الصهيونية لاقتصاد الضفة الغربية**. رام الله: الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، ٢٠٠٩.

ــــــــــ. **مفهوم التواصل الجغرافي والقابلية للحياة**. رام الله: الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، ٢٠٠٩.

حنفي، ساري، عدي أوفير وميخال غيفوني (محرّرون). **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

الحياة على حافة الخطر: الصراع من أجل البقاء وأثر التهجير القسري في المناطق العالية الخطورة في الأرض الفلسطينية المحتلة. لندن: مؤسسة إنقاذ الطفل، ٢٠٠٩.

الخالدي، وليد. **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

الخطة الهيكلية المحلية: أورشليم القدس - قسم تخطيط المدينة. القدس: بلدية القدس، ٢٠٠٠.

الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٣.

خضر، بشارة. **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**. نقله إلى العربية جوزف عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

خضر، طارق فتح الله. **حرية التنقل والإقامة**. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

خمايسي، راسم. **صراع على السكن: قطاع الإسكان في القدس**. القدس: مركز التعاون الدولي، ٢٠٠٦.

داروين، تشارلز. **أصل الأنواع**. ترجمة إسماعيل مظهر. بيروت: مكتبة النهضة، ١٩٧١.

دراسة استقصائية لأثر جدار العزل على القرى التي يمر عبرها. رام الله: مكتب الإحصاءات الفلسطيني، ٢٠٠٨.

دراسة حول آثار الجدار العنصري في بيت لحم. أريج: مركز الأبحاث التطبيقية، ٢٠٠٩.

دلال، مروان. **قضاء إسرائيلي: تاريخ – سجلات – حدود**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٨.

دوفاي، ألكساندر. **الجغرافية السياسية: جيوبوليتيك**. تعريب حسين حيدر. بيروت: دار عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٧.

الدويك، موسى. **الجرائم ضد الإنسانية: الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والقانون الدولي**. الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٤.

دي لا فرغولا، سرجيو وبنيت تسيمريان. **فوبيا الديموغرافيا بين النفخ المتعمد والتوقعات الواقعية**، ترجمة سعيد عياش. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٧.

زيدان، يوسف. **عزازيل**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٨.

ربيع، حامد. **العنصرية الصهيونية ومنطق التعامل السياسي في التقاليد الغربية**. بيروت: الطلائع الفلسطينية، ١٩٧٩.

ربيع، محمد محمود وإسماعيل مقلد (محرّران). **موسوعة العلوم السياسية**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤.

روير، ألوين. **اتفاقيات المياه في أوسلو ٢: تفادي كارثة وشيكة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات، ٢٠٠١. (دراسات عالمية)

زئيف، إيلان. **جدلية الوطن والمنفى: التربية الإسرائيلية والتربية المنفوية في عهد ما بعد الحداثة**. ترجمة فريق مدار. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٦.

الزغير، هنادي (معدّة). **التهجير الصامت: إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس**. القدس: الملتقى الفكري العربي، ٢٠٠٧.

ساند، شلومو. **اختراع أرض إسرائيل**. ترجمة أنطوان شلحت وأسعد زعبي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠١٣.

السعد، جودت. **أوهام التاريخ اليهودي**. عمّان: الأهلية للنشر، ١٩٩٨.

سعودي، محمد عبد الغني. **قضايا إفريقيا**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (عالم المعرفة؛ ٣٤)

سعيد، إدوارد. **الإستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥.

________. **الثقافة والإمبريالية**. ترجمة كمال أبو ديب. بيروت: دار الآداب، ١٩٩٧.

سلايطة، ستيفن. **العنصرية المعادية للعرب في الولايات المتحدة الأمريكية: منشؤها وما تعانيه اليوم**. ترجمة فاضل جتكر. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧.

السهلي، نبيل محمود. **ملامح البنية الديموغرافية والسياسية الاقتصادية لإسرائيل حتى عام ٢٠١٥**. بيروت: صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٨.

سوفير، أرنون. **إسرائيل ديموغرافياً: ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠: مخاطر واحتمالات**. ترجمة وتقديم محمد حمزة غنايم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠١.

شاحاك، إسرائيل. **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود: وطأة ٣٠٠٠ عام**. ترجمة أميمة عبد اللطيف. القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠٠٣. ٢ ج.

شارب، جين. **المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

شامير، إسرائيل. **أزهار الجليل**. ترجمة ناصر السعدون. دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٧.

شتيرنهل، زئيف. **الأساطير المؤسسة لإسرائيل: القومية والاشتراكية وإقامة الدولة اليهودية**. ترجمة غزّت الغزاوي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠١.

شحادة، إمطانس وحسام جريس. **دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسي للمستوطنات**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠١٣.

شحادة، رجا وجوناثان كتاب. **الضفة الغربية وحكم القانون**. بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٢.

الشريف، ريجينا. **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**. ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (عالم المعرفة؛ ٩٦)

شفتان، دان. **الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني**. ترجمة أحمد أبو هدبة. بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٤.

الشقاقي، خليل وعائشة أحمد. **ملاحظات أولية على خطة خريطة الطريق**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية، ٢٠٠٣.

شلايم، آفي. **الجدار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي**. ترجمة ناصر عفيفي. القاهرة: روز اليوسف، ٢٠٠١.

شلحت، أنطوان. **ذاكرة دولة وهوية: دراسات انتقادية حول الصهيونية وإسرائيل**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٢.

شنهاف، يهودا. **اليهود العرب: القصة بكاملها**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٢.

صالح، عبد الجواد. **الأوامر العسكرية الإسرائيلية**. عمّان: المؤلف، ١٩٨٤. ٤ ج.

صايغ، أنيس. **يوميات هرتزل**. ترجمة هلدا شعبان صايغ. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، ١٩٧٣. (كتب فلسطينية)

طاهر، أحمد. **فصول من الماضي والحاضر**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥.

طنطش، جمعة رجب. **دراسات في جغرافية الاستيطان الصهيوني في فلسطين وتهويد القدس**. بنغازي: دار الشموع الثقافة، ٢٠٠٣.

طه، علي حسن. **العنصرية الصهيونية اليهودية والبُعد الأيديولوجي الديني**. بيروت: دار الهادي، ٢٠٠٥.

عادل، إحسان. **فلسطين دولة مراقب – غير عضو في الأمم المتحدة: الأبعاد القانونية والسياسة**. تقديم محمود مبارك. عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

عباس، محمود (أبو مازن). **طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات**. بيروت: شركة المطبوعات للنشر، ١٩٩٤.

عبد اللطيف، سناء. **هكذا يربي اليهود أطفالهم**. دمشق: دار القلم، ١٩٩٧.

عبد الهادي، أنور. **ديموغرافية اللجوء الفلسطيني وحق العودة**. أبو ظبي: مركز زايد للدراسات والبحوث، ٢٠٠٢.

عبوشي، واصف. **فلسطين قبل الضياع**. ترجمة علي الجرباوي. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

العزب موسى، عايدة. **العبودية في إفريقيا والتاريخ المفقود**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤.

العظمة، عزيز. **مفاهيم عالمية: الهوية: من أجل حوار بين الثقافات**. ترجمة عبد القادر قنيني. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥.

العكش، منير. **أميركا والإبادات الجماعية: حق التضحية بالآخر**. بيروت: دار الريس، ٢٠٠٢.

العلوي، هادي. **سلسلة المعجم العربي المعاصر**. دمشق: دار الكنوز، ١٩٩٧.

علي، عمر أحمد. **جدار الفصل في فلسطين: فكرته وآثاره**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٥.

عمر، محجوب (تقديم). **الترانسفير: الأبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية**. القاهرة: دار البيادر، ١٩٩٠. (ترجمات مختارة من العبرية)

عنبر، محمد عبد الرحيم. **التمييز العنصري في أفريقيا**. القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٠.

غازيت، شلومو. **الطعم في المصيدة: السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة: من ١٩٦٧ - ١٩٩٧**. ترجمة عليان الهندي. رام الله: مؤسسة باب الواد، ٢٠٠١.

غانم، أسعد [وآخرون]. **حل الدولة الواحدة للصراع العربي - الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه**. إعداد وتحرير هاني فارس؛ ساهم في ترجمة فصول من هذا الكتاب سعد محيو، غزوان حميد، هاني أحمد فارس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

غانم، أسعد ومهند مصطفى. **الفلسطينيون في إسرائيل: سياسة الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٩.

غروللنبرغ، لوكاس. **فلسطين أولاً**. ترجمة المركز الجغرافي. دمشق: مؤسسة النبراس للدراسات، ١٩٨١.

غرينبرغ، ليف. **سلام متخيل حول الخطاب: الحدود، السياسة والعنف**. ترجمة جواد الجعبري. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٧.

فراج، عفيف. **رؤية آينشتاين لليهودية ودولة اليهود**. بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٣.

فوبيه، بول. **الحق يخاطب القوة**. ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: سطور، ٢٠٠١.

فورد، هنري. **اليهودي العالمي: المملكة اليهودية.. نظرة أمريكية**. ترجمة أميمة عبد اللطيف وعبد اللطيف الورداني. القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠٠٣. ٤ ج.

قاسم، أنيس فوزي [وآخرون]. **الجدار العازل الإسرائيلي: فتوى محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص)**. تحرير أنيس مصطفى القاسم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

قاعود، مصطفى سعد. **اغتيال البيئة الفلسطينية: الاستيطان، الجدار، المياه**. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٨.

قداح، نعيم. **التميز العنصري وحركة التحرير في جنوب أفريقيا**. الجزائر: الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.

قمصية، مازن. **المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ حافل بالأمل والإنجاز**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، ٢٠١١.

قوانين المحاكم العسكرية الإسرائيلية. رام الله: اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، جمعية نادي الأسير الفلسطيني، ٢٠٠٨.

كارتر، جيمي. **فلسطين: سلام، لا تفرقة عنصرية**. ترجمة عادل نجيب. القاهرة: المؤلف، ٢٠٠٧.

كريب، إيان. **النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هبرماس**. ترجمة محمد حسين غلوم. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠. (عالم المعرفة؛ ٢٤٤)

كمرلنغ، باروخ ويوئيل شموئيل مغدال. **الفلسطينيون صيرورة شعب**. ترجمة محمد حمزة غنايم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠١.

كناعنة، شريف ونبيل علقم. **الحواجز العسكرية الإسرائيلية: دراسة تحليلية لدور الحواجز في الإخضاع والاقتلاع**. رام الله: مركز فلسطين للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

كوهين، هليل. **الغائبون الحاضرون**. ترجمة نسرين مغربي. القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، ٢٠٠٣.

كيمرلنج، باروخ. **نهاية الهيمنة الأشكنازية**. ترجمة نواف عثامنة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٢.

لانغر، فيليتسيا. **الغضب والأمل: مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال**. ترجمة أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣.

لونجلي، كليفورد. **الشعب المختار: الأسطورة التي شكلت إنجلترا وأمريكا**. ترجمة قاسم عبده. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣.

مجموعة باحثين. **ما بعد الصهيونية: بين الحياة والموت**. ترجمة سعيد عياش وحلمي موسى؛ تقديم أنطوان شلحت. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٤. (أوراق إسرائيلية؛ ٢١)

مجموعة مؤلفين. **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٥: المشهد الإسرائيلي عام ٢٠٠٤.** تحرير أسعد غانم. رام الله: الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ٢٠٠٤.

مجموعة مؤلفين. **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٦: المشهد الإسرائيلي عام ٢٠٠٥.** تحرير جوني منصور. رام الله: الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ٢٠٠٥.

مجموعة مؤلفين. **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠: المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٩.** تحرير هنيدة غانم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٩.

مجموعة مؤلفين. **ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل: وثائق مؤتمر هرتزليا.** بيروت: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧. (اعرف عدوّك)

المسيري، عبد الوهاب. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.** القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ٨ ج.

مصالحة، نور الدين. **أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩ - ١٩٩٦.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧.

______. **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع، ١٩٦٧ - ٢٠٠٦.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١.

______. **إسرائيل وسياسة النفي.** ترجمة عزت الغزاوي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٣.

______. **الهويات والسياسة في إسرائيل.** تحرير أسعد غانم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٣.

مصطفى، مهند. **المستوطنون من الهامش إلى المركز.** رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠١٣.

مصطفى، ناديا محمود (محرّرة). **مفهوم معاداة السامية بين الأيدولوجيا والسياسة والقانون.** القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٥.

______ وأمجد جبريل (محرّران). **التسوية الإسرائيلية الفلسطينية: من خبرة كامب ديفيد ٢ إلى خبرة خطة شارون أحادية الجانب وما بعد عرفات: المسارات والدلالات والآفاق.** القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٥. (سلسلة شئون إسرائيلية وفلسطينية؛ ٨)

معجم المصطلحات السياسية. إشراف علي الدين هلال؛ تحرير وتقديم نيفين مسعد. القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

المعجم الوسيط. بيروت: دار أمواج، ١٩٨٧.

المقدسي، سري. **فلسطين الوجه المعكوس: احتلال يومي**. ترجمة أمين الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. (وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية)

منصور، جوني. **الاستيطان الإسرائيلي: التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية**. عكا: دار الأسوار، ٢٠٠٥.

منصور، محمد (أبو علاء منصور). **بلعين في المقاومة الشعبية**. رام الله: مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح)، ٢٠٠٧.

منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية. **مسارات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ - ٢٠٠٩**. القدس: دائرة شؤون القدس، ٢٠١٠.

منيف، عبد الرحمن. **سيرة مدينة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤.

مهجرون بفعل الجدار: التهجير القسري الناجم عن بناء الجدار والنظام المرتبط به في الضفة الغربية. بيت لحم: المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، والمجلس النرويجي للّاجئين، ٢٠٠٦.

مؤتمر محافظة سلفيت: فتوى لاهاي من رأي استشاري إلى قرار: وقائع المؤتمر السنوي الثاني عشر. رام الله: المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية، ٢٠٠٨.

موريس، بيني. **تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل، ١٩٣٦ - ١٩٥٦**. ترجمة وتقديم أنطوان شلحت. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٠٣.

______. **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**. ترجمة دار الجليل. عمّان: دار الجليل، ١٩٩٣.

موناغان، ليزا وغرازيا كاريسيا. **جدار الضم والتوسع والنظام المرتبط به**. رام الله: مؤسسة الحق، ٢٠٠٩.

نائور، مردخاي. **الصهيونية في مائة عام (١٨٩٧ - ١٩٩٦): تاريخ، وثائق، مفاهيم، صور**. ترجمة عمرو زكريا خليل. القاهرة: مكتبة النافذة، ٢٠١٣.

الناشف، إسماعيل. **فك الصهيونية: الفضاء والإيدولوجيا في المدينة الإسرائيلية**. بيرزيت: جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥.

نايثن، سوزان. **الوجه الآخر لإسرائيل: شهادة حق من امرأة يهودية**. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

نحاس، فادي. **إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم**. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠١٢.

النخال، محمد مطر. **متروبوليت القدس الشرقية**. القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٣.

نصر الله، رامي وراسم خمايسي. **القدس: مدينة السلام المفقود**. القدس: مركز التعاون والسلام الدولي، ٢٠٠٦.

نوفل، ممدوح. **البحث عن الدولة**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، ٢٠٠٠.

نويهض الحوت، بيان. **فلسطين: القضية والشعب والتاريخ السياسي من عهد الكنعانيون حتى عام ١٩١٧**. بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩١.

هتلر، أدولف. **كفاحي**. ترجمة علي عبد الغني. القاهرة: الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

هدم المنازل في القدس: ١٩٦٧ – ٢٠٠٧. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ٢٠٠٧.

هرئيل، عاموس وآفي يسخروف. **الحرب السابعة**.

هرتزل، ثيودور. **الدول اليهودية**. ترجمة محمد فاضل. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧.

هل إسرائيل ناضجة لسياسة خضراء؟: تقارير ومقالات بأقلام مجموعة من الباحثين والمختصين الإسرائيليين في شؤون البيئة. تحرير أنطوان شلحت؛ ترجمة سعيد عياش. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٨. (أوراق إسرائيلية؛ ٤٦)

الهندي، عليان. **جدار الطرد في القدس: الواقع العملي لفرض حل إسرائيلي نهائي**. رام الله: هيئة التوجيه الوطني، ٢٠٠٩.

ـــــــــ. **وجهات نظر إسرائيلية في الفصل أحادي الجانب**. رام الله: الحملة الشعبية للسلام والديموقراطية، ٢٠٠٤.

الهور، منير وطارق الموسى. **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ – ١٩٨٥**. عمّان: دار الجليل، ١٩٨٦.

هيرست، دافيد. **البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط.** ترجمة عبد الرحمن إياس. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٣.

والتر، فكتوريا ويوخايم شيشا. **لقد اغتصبونا أرضنا: سياسة الاستيطان الصهيوني في فلسطين في مئة عام.** ترجمة م. نصّار. الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم، ١٩٩٧.

وايتلام، كيث. **اختلاق إسرائيل القديمة: إسكان التاريخ الفلسطيني.** ترجمة سحر الهنيدي؛ مراجعة فؤاد زكريا. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، ١٩٩٩. (عالم المعرفة؛ ٢٤٩)

الوضع الجيوسياسي في محافظة جنين. القدس: جمعية الدراسات العربية – مركز أبحاث الأراضي، ٢٠٠٨.

الوضع الجيوسياسي في محافظة نابلس. القدس: جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، ٢٠٠٨.

ويتمر، باربرا. **الأنماط الثقافية للعنف.** ترجمة ممدوح عمران. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧. (عالم المعرفة؛ ٣٣٧)

ياهف، دان. **طهارة السلاح.** ترجمة جوني منصور. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠٠٤.

يعقوب، محمد حافظ. **بيان ضد الأبارتهايد: اللاجئون الفلسطينيون والسلام.** دمشق: دار كنعان، ٢٠٠٠.

يفتاحئيل، أورون. **الإثنوقراطية؛ سياسات الأرض والهوية في إسرائيل.** ترجمة سلافة حجاوي. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، ٢٠١٢.

دوريات

أبو دقة، محمد إبراهيم. «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل.» **سياسات:** العدد ٢٠، ٢٠١٢.

______. «قرار الجمعية العامة بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة.» **سياسات:** العدد ٢٢، ٢٠١٢.

أبو ستة، سلمان. «حدود فلسطين مدخلاً للاستعمار.» **عالم الفكر**: العدد ٤، ٢٠٠٦.

أبو سمرة، محمد. «زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية.» **قضايا إسرائيلية: العدد ٣٧ ـ ٣٨**، ٢٠١٠.

أبو عيشة، سمير. «تأثير جدار الفصل العنصري على استدامة أنظمة النقل والمواصلات وخدماتها في فلسطين.» **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**: السنة ١٨، العدد **٢**، ٢٠٠٤.

أبو النمل، حسين. «النمو السكاني والتوازن الديمغرافي بين العرب واليهود في إسرائيل وفلسطين التاريخية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد **٣٧٠**، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

أرونسون، جيفري. «تجميد المستوطنات مقابل النمو الطبيعي.» **مختارات إسرائيلية: العدد ٨٠**، آب/ أغسطس ٢٠٠١.

أغبارية، مسعود. «القوانين الإسرائيلية هل تحميهم من القانون الدولي.» **قضايا إسرائيلية**: **العدد ٩**، صيف ٢٠٠٥.

ألوني، شلوميت. «المجتمع الإسرائيلي في وضع انحلال أخلاقي.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٥.

الإمام، محمد رفعت. «إبادة الجنس: نشأة المفهوم ومعضلات التطبيق.» **السياسة الدولية**: العدد **١٥١**، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

أمير، شموئيل. «انفصال لتعميق الاحتلال.» **المشهد الإسرائيلي**: ١١/ ١/ ٢٠٠٥.

ـــــــــ. «سيطرة الوعي الصهيوني واستحواذه بصورة تامة على جميع مناحي الحياة.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٨/ ٥/ ٢٠١٠.

ـــــــــ. «الصهيونية كلونيالية أم دين.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥.

أمينوف، إيلي. «قانون دولة القومية اليهودية.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٧/ ٦/ ٢٠١٤.

أندراوس، زهير. «ما الفرق بين العنصري لوبان وحزب موليدت.» **هآرتس**: ١٤/ ٥/ ٢٠٠٢.

ـــــــــ. **مختارات إسرائيلية**: العدد **٩٠**، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

أيالون، عاموس. «أولمرت وإسرائيل: التغيير.» **المشهد الإسرائيلي**: ٧/ ١٠/ ٢٠٠٨.

أيلاند، غيورا. «إعادة التفكير في حل الدولتين.» **قضايا إسرائيلية**: العدد **٣٤**، ٢٠٠٩.

إيهنولد، جنوثان. «حملة المقاطعة الشاملة ضد إسرائيل يمكن أن تلحق أذى ملحوظاً بها.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٤/ ١/ ٢٠١٤.

بابيه، إيلان. «تحديات ما بعد الصهيونية.» إعداد وترجمة أحمد ثابت. **مختارات إسرائيلية**: العدد ١١٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤.

ــــــــــــ. «حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (ملف): مخطط عمل من أجل بناء حركة لحل الدولة الواحدة: مسيرة تاريخ مضطرب.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٧٥، أيار/ مايو ٢٠١٠.

ــــــــــــ. «عن العودة والعنصرية.» **المشهد الإسرائيلي**: ٣/ ٥/ ٢٠٠٥.

ــــــــــــ. «هل ما زال العالم يصغي إلينا نحن الذين نتحدث عن فلسطين؟.» **القدس**: ١٩/ ٤/ ٢٠١٤.

بايجر، جدعون. «خطوط تماس جديدة.» **هآرتس**: ١٩٩٨.

ــــــــــــ. «الطريقة الوحيدة للاتفاق مع العرب.» **المشهد الإسرائيلي**: ٤/ ٣/ ٢٠٠٨.

برونر، يجئال. «الجدار الفاصل سيؤدي إلى خلق واقع كارثي.» **هآرتس**: ١٧/ ٩/ ٢٠٠٣.

ــــــــــــ. ــــــــــــ. **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٠٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

بريك، نزيه. «نظام التخطيط في خدمة السياسة الإسرائيلية: القدس نموذجاً.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢٢، ٢٠٠٦.

بشارات، جورج. «حل الدولة الواحدة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي (ملف): حشد التأييد الفلسطيني لفكرة الدولة الواحدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٣، العدد ٣٧٥، أيار/ مايو ٢٠١٠.

بشارة، سهى. «تلوين المدى الديموغرافي.» **المشهد الإسرائيلي**: ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٤.

بن، إلوف. «الديموغرافيا حسمت إخلاء القطاع.» **هآرتس**: ٢٣/ ٨/ ٢٠٠٨.

بوعز، يوفال. «الجدار جريمة حرب وخرق للقانون الدولي.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١١١، آذار/ مارس ٢٠٠٤.

بيلالي، سورين. «قناع العنصرية فيما بعد التمييز العنصري.» *Godesria*: العدد ٤٦٠، ٢٠٠٥.

«تدفيع الثمن ترتكب جريمة جديدة في قرية نحالين.» **القدس**: ٤/ ٤/ ٢٠١٤.

تشومسكي، نعوم. «أمريكا، إسرائيل، الفلسطينيون.» **الكرمل**: العددان ٧٢ - ٧٣، صيف - خريف ٢٠٠٢.

التفكجي، خليل. «القدس الكبرى تبتلع ١٠٪ من الضفة الغربية: مقابلة.» **القدس**: ٢٠/ ٢/ ٢٠١٤.

التميمي، عبد المالك خلف. «المياه في الشرق الأوسط: قضية حدود.» **عالم الفكر**: العدد ٤، نيسان/ أبريل ١٩٩٧.

ثابت، أحمد. «القضاء الإسرائيلي يدعم العنصرية والمذابح.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٩٠، حزيران/ يونيو ٢٠٠٢.

جبارين، يوسف. «الجغرافيا والديموغرافيا في سياسة السيطرة على المكان.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣، صيف ٢٠٠١.

«جدار عنصري يلتهم الأرض.» **قضايا جمعية** (نشرة لمرّة واحدة – بيت لحم).

الجرباوي، علي. «المأزق الفلسطيني والخيار الوحيد للخروج منه.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤.

جمّال، أمل. «أنماط تشكل اللامساواة القومية في إسرائيل.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢٤، ٢٠٠٦.

حسين، غازي. «العنصرية في القوانين الإسرائيلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٠، العدد ٢٢٢، آب/ أغسطس ١٩٩٧.

حنفي، ساري. «التطهير المكاني: محاولة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ٣١، العدد ٣٦٠، شباط/ فبراير ٢٠٠٣.

حيدر، علي. «الكراهية والعنصرية تجاه العرب في إسرائيل.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢، خريف ٢٠٠٢.

خالد، تيسير. «دولة ثنائية القومية.. نعم.. ولكن؟.» **السياسية الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٨.

الخالدي، أحمد سامح. «لماذا لا يستطيع الفلسطينيون الاعتراف بالدولة اليهودية.» **الدراسات الفلسطينية**: العدد ٨٩، شتاء ٢٠١٢.

«خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان.» **القدس**: ١٥/ ٦/ ٢٠٠٩.

الخطيب، فراس. «البروفسور سوفير: لا حل بيننا.» **قضايا إسرائيلية**: خريف ٢٠٠٢.

خضر، حسن. «الجلاد بلا قداسة ولا دموع.» **الكرمل**: العدد ٧٩، ربيع ٢٠٠٤.

«خفايا وخلفيات وهواجس وراء جدار الفصل العنصري.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٣.

«الخلفية الحقيقية لجرائم جباية الثمن ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر.» **المشهد الإسرائيلي**: ٦/ ٥/ ٢٠١٤.

خمايسي، راسم. «شبكة الطرق في خدمة السيطرة الإسرائيلية على الأرض.» **قضايا إسرائيلة**: العدد ٤، خريف ٢٠٠١.

دافار: ٣/ ٧/ ١٩٦٧.

دليل المواطنين حول عملية تسجيل الأضرار (اللجنة الوطنية الفلسطينية لسجل أضرار الجدار - منظمة التحرير الفلسطينية): نشرة خاصة، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

دويدي، مروان. «الديموقراطية ويهودية الدولة: أين التناقض؟.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٣.

ديختر، شالوم. «مواطنة في خطر كبير.» **المشهد الإسرائيلي**: ٩/ ٨/ ٢٠٠٥.

ديسكن، آفي. «قانون القومية: الخوف من المس بالديمقراطية مبالغ فيه.» **القدس**: ١٣/ ٥/ ٢٠١٤.

ديفيز، أوري. «الجدل في صالح حل مولد لدولة واحدة.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٤، ٢٠٠٩.

«رئيس الشاباك الأسبق يؤكد أنه بالإمكان وقف جرائم جباية الثمن.» **المشهد الإسرائيلي**: ٦/ ٥/ ٢٠١٤.

«ردود فعل على اغتيال الشهيد مصطفى التميمي.» **قاوم** (مجلة المقاومة الشعبية): العدد ٢، شباط/ فبراير ٢٠١٢.

رملاوي، نبيل. «استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم ٦٧/ ١٩.» **سياسات**: العدد ٢٢، ٢٠١٢.

روي، سارا. «إسرائيل: شعب لا شعوري.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٠، العدد ٣٣٩، أيار/ مايو ٢٠٠٧.

ريتبين، كاتيا. «الاستعمال البائس لكلمة نازي.» **القدس**: ١٣/ ٥/ ٢٠١٤.

سبيرو، جدعون. «المحرقة كأداة تجنيد ناجعة جداً للجيش الإسرائيلي.» **المشهد الإسرائيلي**: ٤/ ٥/ ٢٠١٠.

السعدي، أحمد. «الحدود في الواجهة الإمبريالية: نموذج الجدار الإسرائيلي.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٥، ٢٠٠٩.

سلامة، سليم. «الشرطة الإسرائيلية أغلقت نحو ٩٨٪ من ملفات التحقيق في اعتداءات المستوطنين على الأشجار في الضفة الغربية.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٤/ ١/ ٢٠١٤.

سلطاني، نمر. «المساواة والمواطنة في إسرائيل.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٤.

سوبول، يهوشع. «من الذي يحاصر من؟.» **معاريف**: ١٦/ ٩/ ٢٠٠٨.

سويد، محمود. «خطة شارون لإلغاء فلسطين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٣٢، خريف ٢٠٠٢.

سيرينا، يجال. «الاستيطان عبء على المجتمع الإسرائيلي.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٨٨، نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

شاحاك، إسرائيل. «الصهيونية شر ولا إمكانية لتطبيع إسرائيل مع وجودها.» **الكرمل**: العدد ٦٢، شتاء ٢٠٠٢.

ــــــــــ. «اللاهوت اليهودي والقدس.» **الكرمل**: العدد ٦٥، خريف ٢٠٠٠.

شاحال، موشيه. «الفصل ليس مجرد سور.» **هآرتس**: ٢٤/ ١/ ٢٠٠١.

شاهين، خليل. «فلسطين ٢٠١٣: بوادر نهوض شعبي يتحدى الأمر الواقع.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٦٤٤، ربيع ٢٠١٤.

شتاين، داني روبن. «الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧: ١ من كل ١٠ يهود يسكن في المناطق.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٢.

شرجائي، ندافي. «المستوطنات تحتل ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٩٠، تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

شعراوي، حلمي. «رياح العنصرية تعصف ببلدان الجنوب: قراءة في الوثائق التحضيرية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٢٧٠، آب/ أغسطس ٢٠٠١.

شفيط، آري. «حوار مع شارون.» **ملحق هآرتس**: ١٣/ ٤/ ٢٠٠١.

ــــــــــ. ــــــــــ. **مختارات إسرائيلية**: العدد ٧٩، تموز/ يوليو ٢٠٠١.

شلايم، آفي. «هل الصهيونية هي العدو الحقيقي لليهود؟.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٥.

شلحت، أنطوان. «الاستعمار الاستيطاني في فلسطين: جماعات جباية الثمن الاستيطانية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٩١، صيف ٢٠١٢.

ــــــــــ. «تذكير بجوهر إسرائيل.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٣.

ــــــــــ. «جرائم جباية الثمن والكذب الإسرائيلي المتفق عليه.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٠/ ٥/ ٢٠١٤.

ــــــــــ. «هل كان هناك شريك.» **أوراق إسرائيلية**: العدد ٣٢، آذار/ مارس ٢٠٠٦.

شنهاف، يهودا. «زمن الخط الأخضر.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٤، ٢٠٠٩.

شوحط، إيلا. «كولومبس، فلسطين، اليهود، العرب: نحو مقاربة علائية لهوية المجموعة.» **الكرمل**: العدد ٥٢، صيف ١٩٩٧.

شيرينتك، إيهودا. «مسألة العرب في إسرائيل من حلّ المشكلة إلى إدارتها.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٧/ ١/ ٢٠٠٤.

صالح، محمد أحمد. «الأطماع الصهيونية في المياه العربية.» **عالم الفكر**: العدد ٣١، كانون الثاني/ يناير – آذار/ مارس ٢٠٠٣.

الصلح، رغيد. «المقاطعة العالمية تحمي الإسرائيليين من أنفسهم.» **القدس**: ٤/ ٤/ ٢٠١٤.

ضاهر، بلال (محاور). «المؤرخ الإسرائيلي بوعز عفرون: الصراع ضروري لبقاء إسرائيل: حوار.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ١٠، ربيع ٢٠٠٣.

طبر، ليندا وعلاء العزة. «المقاومة الشعبية بعد الانتفاضة الثانية.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٩٧، شتاء، ٢٠١٤.

طرابلسي، فواز. «مناقشة تطبيقات النموذج الجنوب أفريقي على فلسطين.» **الدراسات الفلسطينية**: العدد ٩٨، ربيع ٢٠١٤.

عدوان، بيسان. «خطة الفصل ليست جديدة.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٢٧٧، أيار/ مايو ٢٠٠١.

العربي، غسان. «هل تثمر حملة المقاطعة الغربية للمستوطنات الإسرائيلية.» **القدس**: ١٣/ ٢/ ٢٠١٤.

عزباوي، يسري. «العداء للسامية سلاح في وجه الأغيار.» **ضد التميز**: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

العسلي، زياد. «عصابات دفع الثمن اليهودية تضع إسرائيل أمام مفترق طرق.» **القدس**: ٥/ ٢/ ٢٠١٤.

علي، نهاد. «الأصولية الدينية اليهودية واسقاطاتها المحلية والإقليمية.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢٥، ٢٠٠٧.

غابيزون، روت. «المسوغ المبدئي والصورة المرغوبة: هل يمكن تبرير وجود دولة يهودية؟.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٩، شتاء ٢٠٠٣.

الغازي، غادي. «ماتريكس وبلعين وحكاية رأس المال الكولونيالي في إسرائيل.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٦.

ــــــــ وخيراردو لايبذر. «تعايش في بلاد المحاسيم.» **قضايا إسرائيلية**: العددان ٢٦ - ٢٧، ربيع - صيف ٢٠٠٢.

الغازي، غادي وهشام نفاع. «الصهيونية ودولة إسرائيل: الانعزال في أسوار الدولة الحديثة.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥.

غانر، حاييم. «لم شمل العائلات في الدول اليهودية.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٥.

غانم، أسعد. «الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني.» **السياسة الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٨.

ــــــــ. «اليهود والعرب في الصراع حول طبيعة الدولة.» **قضايا إسرائيلة**: العدد ٤، خريف ٢٠٠١.

غانم، هنيدة. «ما بين الاحتلال العسكري والأبارتهايد: مقاربة بين نقاط التقاطع والاختلاف.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٥، ٢٠٠٩.

غرينبرغ، ليف. «إبادة شعب رمزية.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٤.

غلعادي، أفنير. «تقلقني بربرية هذه الحرب واللغة الوحيدة التي نتقنها هي القوة.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢٣، ٢٠٠٦.

غوتمان، نتان. «الهوية اليهودية في أزمة.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٤/ ٦/ ٢٠٠٥.

غوردون، نيف. «إسرائيل دولة أبارتهايد.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٥، ٢٠٠٩.

غيلبر، يوآف. «إسرائيل لن تحل مشكلة اللاجئين.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ١٥، صيف ٢٠٠٤.

ــــــــــ. «من المتوقع تحديد النسل عند العرب في إسرائيل.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ١٠، صيف ٢٠٠٤.

فايجه، ميخائيل. «نظرة أخرى على التأرخة الإسرائيلية.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢٠، خريف ٢٠٠٥.

فرسخ، ليلى. «مقارنة التجربة الصهيونية الاستعمارية بتجربة جنوب إفريقيا البيضاء.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٥، ٢٠٠٩.

فشمان، أليكس وسيما كدمون. «أربعة رؤساء سابقون للشاباك يحذرون إسرائيل من سياستها في المناطق.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٠٨، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

«في آخر ظهور له قبل تقديم استقالته، أولمرت: سنأسف في المستقبل على كل يوم مرّ علينا دون التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين.» **المشهد الإسرائيلي**: ٦/ ٩/ ٢٠٠٨.

فيرشافسكي - ميكادو، ميخائيل. «شراكة إسرائيلية فلسطينية لماذا وكيف؟.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٥١، ٢٠١٣.

فيشمان، أليكس. «حكومة نتنياهو لا تريد وضع حد للإرهاب اليهودي.» **القدس**: ٢٤/ ٤/ ٢٠١٤.

فيلدمان، جاكي. «في أعقاب الاستغلال الإسرائيلي للمحرقة.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٦، ٢٠٠٩.

القاسم، أنيس. «لماذا الإصرار على الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية؟.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٨٦، ربيع ٢٠١٠.

قبطي، عبير. «المقاومة الشعبية: باب الشمس نموذجاً.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: العدد ٩٥، ٢٠١٣.

قبعة، كمال. «مقتضيات قانونية لما بعد دولة فلسطين المراقبة غير العضو.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٣١، شتاء ٢٠١٣.

ــــــــــ. «نحو تجديد المقاطعة الفلسطينية لمنتجات المستوطنات.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٥٢، شتاء ٢٠١٤.

القدس: ٤/ ١٠/ ٢٠١٠، و١٢/ ٢/ ٢٠١٤.

قضايا إسرائيلية: العدد ٥٢، ٢٠١٣.

قطامش، أحمد. «حق العودة والدولة الواحدة.» **رؤية أخرى**: العددان ٣٦ – ٣٧، خريف ٢٠٠٥.

كتساف، موشيه. «وحشية الفلسطينيين.» **جيروسالم بوست**: ١١/ ٥/ ٢٠٠٥.

الكرمي، غادة. «بعد أسلو: دولة واحدة في إسرائيل/ فلسطين.» **السياسة الفلسطينية**: العدد ١٨، ربيع ١٩٩٨.

كسبيت، بن. «حوار مع العميد جلعادي رئيس إدارة الفصل: هكذا ولدت خطة فك الارتباط.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٢٨، آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

«الكنيست الإسرائيلية الثامنة عشرة هي الأكثر عنصرية منذ قيام الدولة.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٣/ ٣/ ٢٠١٠.

«الكنيست يقرر تثبيت الأنظمة لملاحقة فلسطيني الضفة والقطاع من دخول القدس والخط الأخضر.» **القدس**: ٥/ ٢/ ٢٠١٤.

كوك، جونثان. «دستور – بإجماع يهودي.» المشهد الإسرائيلي: ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤.

كيالي، ماجد. «مغزى الجدل حول طبيعة إسرائيل.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٧/ ٦/ ٢٠٠٣.

كيمرلينع، باروخ. «شارون يسعى لتحقيق بوليتسايد للفلسطينيين.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٣/ ٤/ ٢٠٠٤.

لافير، نيفا. «كيف وقعت حرب ١٩٦٧.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٥١، تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

«اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل تعقد مؤتمراً في رام الله.» **القدس**: ١٠/ ١/ ٢٠١٤.

ليفي، جدعون. «الدولة اليهودية تعني عنصرية قومية لليهود فقط.» **القدس**: ٧/ ٧/ ٢٠١٤.

«مبالغ طائلة من المال العام ترصد للأغراض الاستيطانية دون حسيب أو رقيب.» **المشهد الإسرائيلي**: ٨/ ٤/ ٢٠١٤.

متسناع، عمرام. «اخرجوا من هناك.» **هآرتس**: ٣١/ ٨/ ٢٠٠٣.

محارب، عبد الحفيظ. «يهودية الدولة: الفكرة، الدولة وإشهارها.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٤٦، خريف ٢٠١١.

مختارات إسرائيلية: العدد ١٠٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)

مرغليت، مائير. «هدم المنازل في القدس.» **المشهد الإسرائيلي**: ٥/ ٨/ ٢٠٠٨.

«مسؤول في البلدية: إسرائيل والبلدية تنازلتا عن الأحياء العربية خارج جدار الفصل.» **القدس**: ٩/ ١/ ٢٠١٠.

المشهد الإسرائيلي: ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٨، و٦/ ٥/ ٢٠١٤.

مصالحة، عمر. «الخصوصية اليهودية.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٧/ ٥/ ٢٠٠٥.

مصطفى، مهند. «إسرائيل من الحدود الإيدولوجية إلى الحدود الأثنية.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢٦، ٢٠٠٧.

معاريف: ١٦/ ٧/ ٢٠٠٥.

«المقاطعة الدولية لإسرائيل: كرة ثلج آخذة في التضخم.» **القدس**: ١٨/ ٢/ ٢٠١٤.

«المقاومة المدنية في فلسطين: ملف العدد.» **شؤون فلسطينية**: العددان ٢٥٣ ـ ٢٥٤، صيف ـ خريف ٢٠١٣.

«مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٤.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١١٢، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤.

«مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٤.» **هآرتس**: ٩/ ٣/ ٢٠٠٤.

«من دون تبادل أراضي لن تكون هناك تسوية.» **المشهد الإسرائيلي**: ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٩.

منصور، جوني. «الهولوكوست من الواقع التاريخي والذاكرة الجماعية إلى توظيفها.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣، صيف ٢٠٠١.

المنظمة العربية لمناهضة التمييز. «معاداة السامية والاستثناء اليهودي.» إعداد أحمد ذياب. **ضد التميز**: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

نتسر، أولك. «فيروس الكراهية.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ٨٠، آب/ أغسطس ٢٠٠١.

نوريئيلي، بيني. «كيف أصبح اليهود العرب غرباء في الحيز القومي في إسرائيل؟.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٦.

نيئور، أرييه. «مفهوم أرض إسرائيل الكاملة.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٠١، أيار/ مايو ٢٠٠٣.

ـــــــــــــ. «مفهوم أرض إسرائيل الكاملة.» **مختارات إسرائيلية**: العدد ١٠٦، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

هـآرتـس: ٥/ ٩/ ٢٠٠٣؛ ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٤؛ ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٥؛ ٢٣/ ١/ ٢٠٠٦، و٢٦/ ٣/ ٢٠٠٦.

هالحمي، بنيامين بين. «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها.» **الكرمل**: العددان ٥٥ ـ ٥٦، ربيع ١٩٩٨.

الهندي، عليان. «الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة: مواقف إسرائيلية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٥١، ٢٠١٣.

ــــــــ. «جباية الثمن: اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٢٥٢، شتاء ٢٠١٤.

هيلر، مارك. «المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات.. كيف نحبط التهديد؟.» **القدس**: ٣/ ٢/ ٢٠١٤.

«وزارة الداخلية تنتهج سياسة تمييز مع كل من هو غير يهودي.» **المشهد الإسرائيلي**: ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٤.

«وقائع ضم معلن: نوايا الحكومة الإسرائيلية من إقامة معاليه أدوميم ومشروع ضمّها للقدس.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٦، ٢٠٠٩.

ياهف، دان. «حول تعريف جرائم الحرب.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢٣، ٢٠٠٦.

ــــــــ. «مئة وعشرون عاماً من الصراع الصهيوني/ الفلسطيني: الأرض الترانسفير، طهارة السلاح والرواية التي لم تدرس.» **قضايا إسرائيلية**: العددان ١١ ـ ١٢، صيف ـ خريف ٢٠٠٣.

ــــــــ. «هل دولة إسرائيل ديموقراطية؟.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٢٤، ٢٠٠٦.

يفتاحئيل، أورون. «بناء الجدار يظل جريمة حرب.» **المشهد الإسرائيلي**: ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٥.

ــــــــ. «بين الكولونيالية والإثنوقراطية: الأبارتهايد الزاحف في إسرائيل ـ فلسطين.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٣٥، ٢٠٠٩.

ــــــــ. «جدار الفصل والخطة المرتبطة به تعمقان الأبارتهايد الزاحف.» **هآرتس**: ٢١/ ٤/ ٢٠٠٣.

ــــــــ. ــــــــ. **المشهد الإسرائيلي**: ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٣.

يقين، سعيد. «أيدولوجيا الحواجز في النظرية الصهيونية.» **أقواس**: العدد ٩، صيف ٢٠٠٣.

ــــــــــــ. «فلسفة تطبيع اليهود في النظرية الصهيونية.» **مجلة الشعراء**: العدد ١٤، خريف ٢٠٠١.

يميني، بندور. «حملة المقاطعة لإسرائيل مرض عضال.» **القدس**: ١٩/ ٢/ ٢٠١٤.

يوتان، ياعيل. «الصهيونية كاستمرار لليهودية بوسائل أخرى.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ١٣، شتاء ٢٠٠٤.

يوسف، أحمد. «الأبارتهايد في فلسطين: العنصرية المتمأسسة.» **شؤون الأوسط**: العدد ١٠٧، صيف ٢٠٠٢.

يوسف، محسن. «المشكلة المائية في إسرائيل وأثرها على عملية السلام.» **قضايا إسرائيلية**: العدد ٥، شتاء ٢٠٠٢.

أطروحات ورسائل جامعية

التميمي، عبد الرحمن. «الخصخصة في ظل المشاريع السياسية الإقليمية: دراسة حالة قطاع المياه.» (رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، القدس، ٢٠٠٦).

جاد، عماد. «التوازن السكاني بين العرب واليهود في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٢).

الخطيب، حسن عارف. «السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠١.» (أطروحة دكتوراه، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧).

الدرعاوي، إبراهيم سليمان. «الحدود والصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: دراسة في الجغرافيا السياسية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة العالم الأمريكية، ٢٠٠٥).

السرخي، عناد محمد. «هجرة اليهود الروس والمجتمع الاستيطاني، ١٨٨١ ـ ١٩٩٥.» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٦).

عبد الحافظ، محمد تيسير. «الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين.» (رسالة ماجستير في الإحصاء التطبيقي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٧٨).

عبد الدايم، أحمد. «الفقر والمرض في المجتمع الأفريقي تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، ١٩٤٨ - ١٩٧٦.» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤).

المزيني، فضل. «انتهاكات إسرائيل لاتفاقيات جنيف الرابعة - ١٩٤٩، منذ انتفاضة الأقصى، أيلول ٢٠٠٠ - أيلول ٢٠٠٢.» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٦).

نصر، دياب. «مشكلة الأرض في روديسيا الجنوبية، ١٨٩٠ - ١٩٨٠.» (أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨).

نصر الدين، محمد. «سياسة التمييز العنصري في إسرائيل وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة.» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٦٩).

الهلالي، أحمد. «المجتمعات الأفريقية الحضرية تحت الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، ١٩٢٣ - ١٩٧٦.» (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

ندوات ومؤتمرات

إعلان الاتحاد الأوروبي، الاجتماع الرابع لمجلس الرابطة، EU-Israel (بروكسيل)، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨.

الحملة الشعبية لمقاومة الجدار، وقائع الورشة الخاصة بالعمل الشعبي لمقاومة الجدار، مركز العمل التنموي، ٢٠٠٦.

المبادرة العربية للسلام التي أقرّتها القمّة العربية الرابعة عشرة في بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٢.

مواقع إلكترونية؛ تقارير

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، <http://www.rorcoalitaion.org>.

اتفاقية أوسلو الفلسطينية - الإسرائيلية، ١٩٩٣.

اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية، ١٩٧٩.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ١٩٦٩.

اتفاقية وادي عربة الأردنية - الإسرائيلية، ١٩٩٤.

إعلان الاستقلال الفلسطيني الصادر عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨.

«انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين في مياه الضفة الغربية.» تقرير منظمة العفو الدولية: تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.

أوبنهايمر، ياريف. «حل مشكلة المساكن بواسطة البناء في المستوطنات.» موقع يديعوت أحرنوت الإلكتروني: ٤/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.ynetnews.com/>.

بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، <http://www.btselem.org/arabic>.

البرغوثي، عمر. «حركة مقاطعة إسرائيل عنصراً ضرورياً في استراتيجية النضال الفلسطيني.» الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل: ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٤، <http://www.pacbi.org>.

«بلعين.» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%a8%d9%84%d8%b9%d9%8a%d9%86>.

بلعين للمقاومة الشعبية، <http://www.bilinvillage.org>.

بمكوم (مخططون من أجل حقوق التخطيط) (القدس) <http://bimkom.org/ar/>.

البنك الدولي، <http://www.worldbank.org.ps>.

البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في دولة الكويت بتاريخ ٢٦ - ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٤.

بيانات اللجان الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩.

التصاريح الإسرائيلية المتعلقة بضبط الحركة، ٢٠٠٥ - ٢٠١٠.

«تقرير انعدام المسؤولية: سياسة الجيس بعدم التحقيق بمقتل فلسطينيين على أيدي جنود.» مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم): تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

تقرير ييش دين (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان – تل أبيب) ٢٠١٣.

«تقرير حول وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية.» مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (OCHA): كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

تقرير دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، ٢٠٠٨.

«التقرير الصادر عن المقرر الخاص السابق حول أوضاع حقوق الإنسان في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٧.» ١٢/ ٨/ ٢٠٠٤.

«تقرير صادر عن منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان» آذار/ مارس ٢٠٠٣، <http://www.oppcpnanet/mag/mag11-12/new.619-2005>.

جمعية الدراسات العربية – مركز أبحاث الأراضي، <http://www.lrcj.org>.

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل، <http://www.stopthewall.org>.

خريطة الطريق، اللجنة الرباعية الدولية، ٢٠٠٢.

خطاب نتنياهو في قمة واشنطن، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

«الخيارات الاستراتيجية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.» الفريق الفلسطيني للدراسة الاستراتيجية، <http://www.palestinestratgeygygrou.ps>.

«الرئيس: الجمعية العامة مطالبة بإصدار شهادة ميلاد دولة فلسطين.» وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢، <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=143628>.

رسالة (وثيقة جورج بوش إلى شارون) أو ما عرف بكتاب الضمانات ١٤ نيسان ٢٠٠١.

«سنتان من الانتفاضة: الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية.» البنك الدولي: ٢٠٠٣.

الصفحة الإلكترونية لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، <http://www.bdsmovement.net/bdsintro>.

عد، عدي. «الطريق تجريد: اللجان حالة البؤرة الاستيطانية.» ييش دين (منظمة متطوعين لحقوق الإنسان – تل أبيب): ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، <http://www.yesh-din.org/ar/infoitem.asp?infocatid=324>.

عريقات، صائب. «لماذا الموافقة على استئناف مفاوضات الوضع النهائي؟.» وكالة معاً الإخبارية: ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، <http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=626689>.

ـــــــــــــــ. «ماذا بعد انضمام فلسطين للمواثيق الدولية الـ ١٥؟.» حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مفوضية العلاقات الوطنية: ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، <http://www.fatehwatan.ps/page-79990.html>.

«عين على محافظة قلقيلية.» الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان (رام الله): ٢٠٠٩.

فتوى محكمة العدل الدولية (فتوى لاهاي)، ٩/ ٧/ ٢٠٠٤.

«القرى والمدن الفلسطينية بين العزل والتهجير.» مركز العمل التنموي، الحملة الشعبية: ٢٠٠٧.

«قرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة حو إنشاء سجل الأضرار بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٦ للأمم المتحدة، سجل حصر الأضرار، استمارة خاصة بتسجيل الأضرار الناشئة عن بناء الجدار.» مكتب حصر الأضرار (رام الله)، <http://www.pncrod.ps>.

قرار ٦٧/ ١٩ الصادر عن الجمعية العامة في ٢٩/ ١١/ ٢٠١٢، الأمم المتحدة.

القرارات العسكرية الإسرائيلية لجدار الفصل العنصري (قرارات وضع اليد)، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥.

«كفر قدوم.» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d9%83%d9%81%d8%b1_%d9%82%d8%af%d9%88%d9%85>.

اللجنة الوطنية لسجل حصر الأضرار، <http://www.pncrod.ps>.

المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي (اتفاقية جنيف (١٩٧٧) واتفاقية لاهاي (١٩٠٧)).

مجلة المشهد الإسرائيلي، <http://www.almash-had.madarcenter.org>.

المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)، <http://www.palestine-un.org>.

مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، <http://www.phg.org>.

مركز الأبحاث التطبيقية (أريج)، <http://www.arij.org>.

مركز باحث للدراسات، <http://www.bahethcenter.net>.

مركز بديل للدفاع عن حقوق المواطنة واللاجئين، <http://www.badil.org>.

مركز العمل التنموي (معاً)، <http://www.maan-ctr.org>.

المركز الفلسطيني للدراسات الدولية، <http://www.passia.org>.

«المسح بشأن الجدار.» مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين: تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

«مسح صحة الأسرة الفلسطينية.» الجهاز المركزي للإحصاء: كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

«معايير ومواقف الحملة.» الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، <http://www.pacbi.org./ainside.php?id=16>.

«مقارنة المساحات العمرانية الفلسطينية والإسرائيلية.» مركز الأبحاث التطبيقية (أريج – القدس – بيت لحم): ٢٠١٠.

مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي، تقرير ٢٠٠٩.

مكتب الشؤون الإنسانية (الأمم المتحدة)، <http://www.un.org/ar/humanitarian/>.

المنظمات اليهودية والدولية التي تدعم وتشارك الفلسطينيين في هذه المقاومة، <http://www.palestinefreedom.org/organization?country=af>.

منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، <http://www.nad-plo.org>.

الموقع الإلكتروني للحركة الشعبية، <http://qds-palestine-p.s>.

الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، <http://www.wafa.p.s/arabic/index.php.action=detail8id=143628>.

«النبي صالح (قرية).» ويكيبيديا: الموسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%a8%d9%8a_%d8%b5%d8%a7%d9%84%d8%ad_%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%a9>.

«نقاط التفتيش والحواجز: البحث عن سبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة.» البنك الدولي، دائرة التنمية المستدامة (مكتب الضفة الغربية والقدس): ٢٠١٠.

نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، ١٧/ ٧/ ١٩٩٨.

وثائق اللجنة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري في شمال غرب القدس، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨.

وثائق المجالس والهيئات المحلية في محافظة القدس، ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨.

وثائق المؤتمر السادس لحركة فتح: آب/ أغسطس ٢٠٠٩.

وثيقة إعلان الاستقلال الإسرائيلي، ١٩٤٨.

«ورقة حقائق حول محافظة قلقيلية وسياسات النهب والتهجير.» الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان (رام الله): ٢٠٠٩.

مقابلات

مقابلة مع إبراهيم عميرة (ناشط في المقاومة الشعبية، قرية نعلين) سجن عوفر الإسرائيلي، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

مقابلة مع أحمد قريع (عضو مركزية فتح، رئيس الوزراء السابق) مكتب أبو علاء، أبو ديس، أيار/ مايو ٢٠٠٨.

مقابلة مع أدار جريفسكي (ناشطة إسرائيلية ضد الجدار بوابة الجدار العازل) مستوطنة ها أدار، حزايران/ يونيو ٢٠٠٨.

مقابلة مع جاد إسحاق (مدير مركز الأبحاث التطبيقية، أريج)، مكتب أريج - بيت لحم، آذار/ مارس ٢٠٠٨.

مقابلة مع جمال جمعة (رئيس الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في الضفة الغربية) مكتب رام الله، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

مقابلة مع جنوثان بولاك (ناشط إسرائيلي ضد الجدار) مكتب اللجنة التنسيقية لمقاومة الجدار، رام الله، شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

مقابلة مع حسن يوسف موسى (ناشط في المقاومة الشعبية) قرية نعلين، سجن عوفر الإسرائيلي، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

مقابلة مع خليل توفكجي (مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية) وزارة التخطيط، رام الله، نيسان/ أبريل ٢٠٠٨.

مقابلة مع داوود حمودة (مدير دائرة المعلومات في الحملة الشعبية لمقاومة الجدار) رام الله، آذار/ مارس ٢٠٠٩.

مقابلة مع رياض منصور (رئيس بعثة فلسطين في الأمم المتحدة) فينا، ٢٥/ ٣/ ٢٠١٠.

مقابلة مع سامي خضر (مدير مركز العمل التنموي (معاً)) رام الله، آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

مقابلة مع السيد الرئيس محمود عباس. مكتب السيد الرئيس، رام الله، تموز/ يوليو ٢٠٠٩.

مقابلة مع شريف كناعنة (أستاذ الأنثروبولوجيا، جامعة بيرزيت) منزل كناعنه، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

مقابلة مع صلاح بدر (مسئول الارتباط الإسرائيلي الفلسطيني في منطقة رام الله)، وزارة الشؤون المدنية، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

مقابلة مع صلاح زهران (قيادى في حزب الشعب الفلسطيني)، القبيبة، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

مقابلة مع عايد مرار (ناشط في المقاومة الشعبية، قرية بدرس – رام الله)، تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

مقابلة مع عبد الفتاح حمايل (محافظ بيت لحم)، مكتب المحافظ، تموز/ يوليو ٢٠٠٩.

مقابلة مع عبد الوهاب المسيري (المفكر العربي المصري، صاحب موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية)، مصر الجديدة، نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

مقابلة مع عبد الله أبو رحمة (منسّق لجنة مقاومة الجدار فى بلعين)، بلعين، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

مقابلة مع علي الجرباوي (وزير التخطيط الفلسطيني)، وزارة التخطيط، رام الله، آذار/ مارس ٢٠٠٩.

مقابلة مع عليان الهندي (باحث فلسطيني ومترجم من العبرية إلى العربية)، هيئة التوجيه السياسي، رام الله، حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

مقابلة مع فيصل حوراني (مفكر وكاتب فلسطيني)، فينا، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٠.

مقابلة مع كامل حميد (محافظ أريحا والأغوار) مكتب المحافظ، أريحا، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

مقابلة مع كمال عبد الفتاح (أستاذ الجغرافيا في جامعة بيرزيت)، بيرزيت، آب/ أغسطس ٢٠٠٧.

مقابلة مع محمد الخطيب (ناشط في المقاومة الشعبية)، بلعين، ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

مقابلة مع محمد الياس نزال (رئيس اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية)، رام الله، ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

مقابلة مع محمد منصور (أبو علاء منصور)، (ناشط وكاتب فلسطيني)، رام الله، آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

مقابلة مع محمود العالول (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح)، مكتب التعبئة والتنظيم، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠.

مقابلة مع مصطفى البرغوثي (رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية)، مكتب المبادرة، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

مقابلة مع مهيب عواد (عضو المجلس التشريعي الفلسطيني)، مكتب النائب عواد، رام الله، آب/ أغسطس ٢٠٠٨.

مقابلة مع هنيدة غانم (مدير مركز الدراسات الإسرائيلية (مدار))، رام الله، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

مقابلة مع وليد عساف (عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس لجنة الأرض والاستيطان)، شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

مقابلة مع يوسف دعيس (رئيس مجلس القضاء الشرعي)، العيزرية، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٩.

مقابلة مع عماد أبو كشك (نائب رئيس جامعة القدس)، أيار/ مايو ٢٠١٤.

مقابلة مع سالم أبو عيد وتوفيق النبالي (رؤساء البلديات بدو، بيرنبالا)، آذار/ مارس ٢٠١٤.

مقابلة مع غسان علان (رئيس مجلس محلي الجيب)، آذار/ مارس ٢٠١٤.

مقابلة مع عبد الله أبو رحمة (منسّق اللجنة الشعبية في بلعين وأحد النشطاء المركزيين في المقاومة الشعبية في الضفة الغربية)، آذار/ مارس ٢٠١٤.

مقابلة مع راضي الجراعي ومنير العبوشي (من القائمين على مشروع الدولة الواحدة)، مكتب الحركة الشعبية، رام الله، ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

مقابلة مع محمد شتيه (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو الوفد المفاوض لجولة المفاوضات التي انطلقت فعلياً في ٢٩/ ٤/ ٢٠١٤)، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

٢ – الأجنبية

Books

Abdelrazek, Adnan and Khalil Tofakji. *Israeli Colonial Policies and Practices De-Arabization of East Jerusalem*. Jerusalem: Arab Studies Society, 2008.

Abu Sitta, Salman. *Palestinian Right to Return: Scared, Legal and Possible*. London: The Palestinian Return Center, 1999.

Alnu'man Village: A Case Study of Indirect Forcible Transfer. Ramallah: Al-Haq, 2010.

Arab Studies Society. *The Segregation Wall and Israeli Settlements in Hebron*. Jerusalem: Land Research Center, 2006.

Barrat, Claudie. *The Advisory Opinion of the International of Court of Justice on the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory*. Ramallah: The Palestinian Independent Commission of Citizens, 2004.

Bishara, Marwan. *Palestine/Israel: Peace or Apartheid: Prospects for Resolving the Conflict*. London; New York: Zed Books, 2000.

Building Walls Breaking Communities: The Impact of the Annexation Wall on East Jerusalem Palestinians. Ramallah: ALHAQ, 2005.

Clausewits, Carlvon. *On War*. translated by Michel Howard and Peter Paret. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976.

Cattan, Henry. *The Palestine Question*. London: Saqi Books, 2000.

Chapman, Colin. *Whose Promised Land?*. England: Lion Publishing Right, 2002.

Chomsky, Noam. *Middle East Illusions: Including Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood*. New York: National Book Network, 2003.

Finkelstein, Norman. *Image and Reality of the Israel: Palestine Conflict*. London: Verso Books, 2003.

Gee, John R. *Unequal Conflict: The Palestinians and Israel*. New York: Olive Pranch Press, 1998.

Geopolitical Status in Jerusalem Governorate. Jerusalem: Applied Research Institute-Jerusalem, 2006.

Geopolitical Status in Jerusalem Governorate. Jerusalem: Applied Research Institute-Jerusalem, 2007.

Gordon, Neve. *Israel's Occupation*. California: University of California Press, 2008.

Guyatt, Nicholas. *The Absence of Peace: Understanding the Israeli-Palestinian Conflict*. London: Zed Books, 2001.

Hilliard, Constance. *Does Israel Have a Future: The Case for a Post-Zionist State*. Washington, DC: Potomac Books Inc., 2009.

Jerusalem. Jerusalem: Palestinian Academic Society (PASSIA), 1993.

Khalid, Rashid. *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*. Boston, MA: Beacon Press, 2006.

Masalha, Nur (ed.). *The Palestinians in Israel: Is Israel the State of all its Citizens and Absentes?*. [Ramallah]: Nazareth Jalilee Center for Social Research, 1993.

Mustfa, Walid. *Population and Urbanization from 1850-2000*. Jerusalem: Media and Communictation Center 2000.

The Occupied Jerusalem. Jerusalem: Palestinian Authority, 1998.

Pappe, Ilan. *A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples*. New York: Cambridge University, 2006.

________ (ed.). *The Israel/Palestine Question: A Reader*. London: Routledge, 2007. (Rewriting Histories)

Al-Qassem, Anis. *The Wall of Ideology: The Wall of Theology in The Apartheid Wall in Palestine*. Amman: The Jordanian National Campaign Against the Apartheid Wall, 2009.

Qurie, Ahmed (Abu Ala'). *Beyond OSLO: The Struggle for Palestine: Inside the Middle East Peace Process from Rabin's Death to Camp David*. London: IB Tauris, 2008.

Reinhart, Tanya. *Israel-Palestine: How to End the War of 1948?*. New York: Seven Stories Book, 2005.

Robertson, David. *Dictionary of Modern Politics*. 3rd ed. London: Europa Publications Ltd., 2002.

Ruhana, Kate B. *The Reality of Jerusalem's Palestinians Today*. Jerusalem: Jerusalem Media and Communication Center, 2001.

Said, Edward. *The End of the Peace Process*. New York: Pantheon Books, 2000.

Shahak, Israel. *Jewish History, Jewish Religion: The Weight of Three Thousand Years*. Virginia; London: Pluto Press, 1994.

Shlim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: Penguin Book's, 2001.

Sillis, David L. (ed.). *International Encyclopedia of Social Sciences*. New York: The Macmillan co., 1986. 18 vols.

Tufakji, Khalil. *The Situation of the Land and Housing Sector in Light of the Construction of the Apartheid Wall*. Jerusalem: Coalition for Defending Human Rights, 2006.

Water for Life. Ramallah: Palestinian Hydrology Group (PHG) and Palestine Water for life Campaign, 2008.

Weizman, Eyal. *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*. London; New York: Verso Books, 2007.

Periodicals

Khalidi, Walid. «Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine.» *Palestine Studies*: vol. 18, no. 1, Autumn 1988.

«Palestinian Displacement: A Case Apart?.» *Forced Migration Review*: no. 26, August 2006.

Shavit, Ari. «Survival of the Fittest.» *Haarets*: 9/1/2004.

Reports and Websites

«Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of the Genocide.» United Nations: 9 December 1948.

«General and Annual Reports 2004.» Al-Haq: June 2005, <http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/waiting-for-justice-al-haq-s-25th-anniversary-report?category_id=>.

«Introducing the BDS Movement.» Mouvement Freedom Justice Equality, <http://www.bdsmovement.net/bdsintro>.

«LAND GRAB- Israeli's Settlements Policy in the West Bank.» B'TSELEM Report to the Human Right's: May 2002.

Mouvement Freedom Justice Equality, <http://www.bdsmovement.net/?9=node/52≠Arabic>.

The Palestine Freedom Project, <http://www.palestinefreedom.org/organization?country=af>.

«Statistical Abstract of Israel 2009.» Central Bureau of Statistics (Israel): 2009, <http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/shnatone_new.htm?cyear=2009&vol=60&csubject=30>.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ

هذا الكتاب

ترصد هذه الدراسة حالة «**الجدار العازل الإسرائيلي**»، بوصفه أحدث الجرائم العنصريّة المتمادية التي نفّذها الاحتلال الإسرائيليّ في فلسطين، وأكثرها دلالةً على الجذور الفكريّة الصهيونيّة التي أرست هذا الجدار نفسيّاً وسياسيّاً وثقافيّاً، قبل أن تُرسيهِ ماديّاً حول أراضي الضفة الغربيّة، ولا سيّما منطقة المثلث والقدس.

بدأ الاحتلال الإسرائيليّ ببناء هذا الجدار عام ٢٠٠٢، واستكمله بالرغم من قرار محكمة العدل الدوليّة في لاهاي عام ٢٠٠٤ القاضي بعدم شرعيّته، وبالرغم من أن ١٥٠ دولة في الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة صوَّتت ضدّه.

ولعلّ ميزة هذه الدراسة، هي أنها تجمع بين محورين: التحقيقِ الأكاديمي، والتشريحِ الثقافيّ والسياسيّ لحقيقة الجدار، بما هو رمزٌ لكلِّ المشروع الاستيطانيّ الصهيونيّ الاستعماريّ في فلسطين.

مركز دراسات الوحدة العربيّة يأمل أن يؤدّي هذا الكتاب دوراً مؤثِّراً في تعميق الوعي بالمخاطر الصهيونيّة والاستعماريّة التي تستهدف الوطن العربيّ كلّه، لا فلسطين فحسب.

الدكتور سعيد يقين

- أستاذ في جامعة بيت لحم ، وفي جامعة القدس المفتوحة، رام الله.

- من مؤلفاته: **التطبيع بين المفهوم والممارسة: دراسة حالة التطبيع العربي ـ الإسرائيلي** (منشورات مركز الدراسات والأبحاث القومية، رام الله، ٢٠٠٣). وله العديد من الأبحاث في دوريّاتٍ فلسطينية وعربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٠ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-692-9

9 789953 826929